

مركز دراسات الدكتوراه : "اللغات والتراث والتهيئة المحلية"

تكوين الدكتوراه : الموارد والتهيئة المجالية والتنمية المحلية.

محور : الجغرافيا

LAGEADD مختبر: التحليلات الجيوسياسية والتهئية والتنمية المستدامة

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع :

مئة سنة من التنمية الريفية في المغرب: استمرارية الثابت ونسبية التحول

الأستاذ المشرف:

الدكتور حسن ضايض

إعداد الطالب الباحث:

ميلود الرحالي

تاريخ المناقشة: 13 يوليوز 2019

لجنة المناقشة:

-	الدكتور نور الدين الشيعي	(كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان)	/رئيسا
-	الدكتور بوشتي الخزان	(كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهرز فاس)	/عضوا
-	الدكتور محمد شوقي	(كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس)	/عضوا
-	الدكتور عبد الرحيم العطري	(كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس)	/عضوا
-	الدكتور عبد الله جريد	(رئيس جمعية منتجي الحوامض بالمغرب أكادير)	/خبرا
-	الدكتور حسن ضايض	(كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس فاس)	/مشرفا

السنة الجامعية: 2018-2019

مقدمة.

"مائة سنة من التنمية الريفية في المغرب، استمرارية الثابت ونسبية التحول"، هي الصيغة التي استقر عليها الرأي عنوانا لهذا البحث، ومرد ذلك إلى أنه ثمة مفارقة واضحة بين إمكانات الأرياف المغربية وحصيلتها، فهي تمثل ما يفوق 90% من مساحة المغرب الإجمالية، وتضم ما يفوق 85% من الجماعات الترابية، وتغطي نسبا مهمة من غذاء المغاربة (65% من الحبوب؛ 96% من الحليب؛ 98% من اللحوم الحمراء، 100% من الدواجن، 48% من السكر). لكنها لا تزال تشكو من ضعف التنمية، أو بالأحرى، فشل النموذج التنموي في النهوض بها.

وقد سعى العديد من المتدخلين، ولقيف من الباحثين، من تخصصات شتى، إلى البحث عن أسباب هذه المفارقة، فما منهم إلا مجتهد، في إطار تخصصه أو صلاحياته، لرصد سبب من الأسباب. فصاحب القرار المحلي مثلا، يرجع الإخفاق إلى محدودية الصلاحيات المخولة للمنتخبين والمعينين بالتنمية الترابية، مما يجعل المشاريع التنموية، في نظره، فاقدة للجدوى والفعالية. أما صاحب القرار المركزي، فيتحدث عن غياب الحكامة ودوره في عرقلة التنمية المطلوبة. ويتقاطع الباحثون الأكاديميون، خاصة منهم الاقتصاديون، والجغرافيون، والباحثون الاجتماعيون، في الحديث عن عجز دورة الاقتصاد عن القيام بأدوارها التنموية في المجالات الريفية، خاصة الهشة منها. ويبقى القاسم المشترك بين الجميع، هو أن غياب طبقة وسطى في الأرياف المغربية يزيد من هذه الهوة، ويعرقل كل سبيل إلى تقليصها.

ولئن كانت قضية مخططات التنمية هي من مهام الإدارة العمومية، فإن البحث الأكاديمي باستطاعته المساهمة بالكثير. لأنه إذا كان الخطاب الرسمي يؤكد على أن فشل النموذج التنموي يرجع إلى عدم القدرة على تحقيق الاندماج المجالي والاجتماعي، وإحداث طبقة وسطى في الأرياف المغربية. فإن مهمة البحث الأكاديمي أن يبحث ملاسبات هذا الإخفاق، ولماذا لم يتم الالتفات إلى الأبحاث التي كانت تحذر من مثل هذه النتائج، ولماذا الاستمرار في تبني نماذج تنموية بعينها وإهمال أخرى، وما هي إمكانيات تجاوز الإخفاق، سواء عبر استحداث طبقة وسطى، أو عن طريق سبل أخرى.

إنه لا جدال في أن المعنى الحقيقي لغياب طبقة وسطى في الأرياف المغربية هو وجود طبقتين سوسيواقتصاديتين متناقضتين فقط، وهما الطبقة "الرأسمالية" المشكلة من المستثمرين الكبار، الماسكين بنواصي الاقتصاد وتدبير المجال، والطبقة الضعيفة، المكونة من صغار الفلاحين، والفلاحين دون أرض، وباقي الفئات الأخرى الشبيهة لها من حيث العوز والاحتياج. والأدهى أن التباين لا يشمل الطبقات الاجتماعية فقط، بل يشمل المجالات كذلك، حيث صارت الأرياف مجالين متباينين، مجال محظوظ ومحفوظ كذلك للطبقة "الرأسمالية"، ومجال مهمش مكتظ بالمستضعفين. وعليه، فقد أصبح المجال الريفي بمثابة مسرح تظهر عليه استراتيجيات الفاعلين، خاصة أصحاب المال منهم، وذلك حسب تمثلاتهم ومصالحهم الخاصة، وإلا ما كان لهذه الهوة أن تتسع بهذا الشكل.

وإذا كان هناك اتفاق في القضايا السابقة، فإن القضية المتفرعة عنها تحتاج إلى نقاش عريض، ونقصد مشروع إعداد طبقة وسطى، أو التقليل من الفوارق المجالية والاجتماعية في الأرياف، لأنه سيبحث حتما في سؤال الكيف، كيف يمكن استحداث هذه الطبقة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في الأرياف؟ ويزداد الوضع صعوبة في كون هذا الطموح لا يمثل جديدا على مستوى الخطاب الرسمي، فقد لازم جل مشاريع التنمية منذ الحماية إلى اليوم، لكن الواقع كما نرى لا كما نسمع. فالنموذج التنموي الذي نطمح لتصديره إلى دول الجوار من ساكني إفريقيا، يحتل اليوم (2017) المرتبة 123 في تصنيف الأمم المتحدة، وراء الجزائر 83؛ تونس 97؛ ليبيا 102 ومصر 111. والمثير أن معايير التصنيف هي تلك التي بذل فيها المغرب مجهودا كبيرة لسنوات (التعليم؛ معدل حياة المواطنين؛ الصحة؛ مستوى الفقر؛ الدخل الفردي).

إن هذا الإجماع بين خلاصات الأبحاث والتوصيات الرسمية يحيلنا على خلاصة مهمة، هي أن تنمية الأرياف المغربية لا تتطلب الكثير، غير انطلاقة واحدة صحيحة، لكن الانطلاقات الصحيحة، في التجارب التنموية المقارنة، تقتضي ضرورة إحداث رجات على مستوى النظر والتفكير، وأخرى في البنيات السوسيواقتصادية الجامدة، وذلك في سياق آخر غير الذي هي عليه، سياق الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، ديمقراطية المحاسبة، ووضع القرار وتدبير المجال في أيادي مستحقيه من الريفيين.

وبناء عليه، فلن تكون قضية التنمية قضية معزولة عن هذا المسار، مسار البناء الديمقراطي والتغيير الاجتماعي، بل هي في صلبه، لذلك ستبقى العديد من الخلاصات خارج النص، إذا هي قامت بمعالجة قضية التنمية وفق شروط الواقع المفروض، دونما استيعاب لدروس التاريخ، وحتمية التغيير.

لم يحقق المشروع التنموي في الأرياف المغربية كل الأهداف لأن التنمية عملية مقصودة، بمعنى ينتجها إنسان معني بها، ولا تملأ عليه من غيره، وهذا الإنسان، بحكم طبعه، فلن يكون إلا جزء من مجتمع مستقل، ومنظومة حضارية وقيمية خاصة. مناسبة هذه التوطئة هو تقديرنا أن التنمية ليست نموذجا جامدا أصم، يتم استيراده بالجملة أو التقسيط، لتوطين مظاهره هنا وهناك بدعوى الاندماج العالمي، ومواكبة التحولات الدولية. التنمية عملية قيمية في مضمونها وهويتها، وحتى وإن تم استيراد مظهر من المظاهر، أو أسلوب من الأساليب لنجاعته، فلا أقل من العمل على تكييفه ليواكب أسس الهوية والخصوصيات الوطنية والمحلية، وشروط المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة (الدولة)، بل وخصوصيات الجيل الذي نطمح أن يتمثل هذه القيم ويمارس هذه الأساليب والأدوات التنموية.

هكذا يجب تشخيص الوضع السوسيواقتصادي للأرياف المغربية، وهكذا ينبغي، في تقديرنا، فهم التفاوتات المكانية في سياق المقاربة الجغرافية الجديدة للتنمية الريفية في المغرب. ومن هذا المنطلق ينبغي التفكير في استراتيجيات فاعلة لتحقيق التنمية والمساواة المكانية في المجالات الريفية. إنه باختصار، وضع أداة التحليل في خدمة تحقيق مشروع الحرية والعدالة الاجتماعية في الأرياف المغربية.

إن هذا الرهان ليس مشروعاً حالماً، بل تصميم له شروطه ومركزاته حاول البحث بثها في مجموع الفصول والفقرات. أما التدابير فأهمها: التدبير الجماعي التشاركي، وحماية التنوع، وتأمين المعرفة والرصيد التاريخي للتراث المحلي، ومحاربة التنميط. وأما الشروط فهي:

- ✓ الشرط الاجتماعي: تأهيل المجتمع وتوعيته بأهمية التغيير، وأعبائه كذلك، من خلال التعبئة بالمشاركة؛
- ✓ الشرط السياسي: العمل على تحقيق الديمقراطية المحلية الحقيقية؛
- ✓ الشرط المنهجي: إعداد نموذج تنموي منفتح، لكن لا يناقض الهوية والرصيد التاريخي للمجتمع،
- ✓ الشرط الاقتصادي: دعم التنمية المجالية وتحفيز التنوع والاندماج القطاعي (زراعة-صناعة-خدمات)؛
- ✓ الشرط الترابي (الإداري): التقسيم الجيد للتراب الوطني وفق معايير سوسيو-اقتصادية وتاريخية وجيو-استراتيجية محكمة، عوض الارتهان إلى الهواجس الأمنية والأهداف الانتخابية.

مدخل عام

إن الحديث في التنمية الريفية إشكالية كبرى، لأنه حديث في الأطروحات والنماذج والسياسات والتدخلات وحركية المجال وتحولات المجتمع. فكيف يمكن تحليل هذه العناصر متداخلة متشابكة؟ وكيف يمكن الخروج بخلاصات عملية تفيد البحث والتدخل معا؟

الإطار النظري وإشكالية البحث.

لا شك أن كل باحث في قضايا التنمية، ينتمي إلى دولة من الدول النامية (دولة استيراد)، يجد نفسه أمام إشكالات وتحديات معرفية هامة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها المفارقة الكبيرة بين مفاهيم التنمية المعتمدة رسميا والمضامين الواقعية لها، وبالتالي إن لم يكن الباحث حذرا، فسيجد نفسه في وضعية انفصام حقيقية.

إن جل مفاهيم التنمية المعتمدة رسميا في المغرب هي مفاهيم مستوردة، لكن مضامينها في الغرب تختلف اختلافا كبيرا عن مضامينها لدينا. فبحكم مساره التاريخي، وظروفه المجتمعية الخاصة، ينطلق النموذج الغربي من أطروحة التصنيع والتحديث، بل يرى أن تحقيق التنمية ليس له من مدخل غير التصنيع وتحقيق المجتمع الصناعي. ولعلنا نتفق في كون الغرب كان منسجما مع تطلعاته، لأنه عاش مرحلة التصنيع والتحديث بما للكلمة من معنى، بل هو الذي صنع هذه المرحلة بكشوفاته وابتكاراته وإنتاجاته، وعندما تحدث عن مرحلة "الرقمي"، كان هو من يصنع الأدوات الرقمية وأول من يستفيد منها.

لكن ماذا عنا نحن، الذين عملنا جهدنا لتكرار التجربة نفسها، فلا نحن حققنا الانتقال إلى المجتمع الصناعي فعلا، ولا نحن حققنا مجتمعا رأسماليا حقيقيا على علته، ولا نحن حققنا تحديثا أدواتنا (نسبة استعمال الآلة والتقنيات الحديثة في الأرياف ضعيفة جدا). بل كانت الحصيلة، تعلق دائم ومستمر بطموحات المنتظم المتقدم، وتفريط كبير في مقومات النهوض، ورصيد تنموي قوامه الخطابات الطموحة، لكن حصيلته التباين المجالي والاجتماعي، والتخلف الاقتصادي، والتبعية الحتمية.

إن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتلخص في محاولة فهم أسباب هذا الإخفاق، أو بالأحرى أسباب إعاقة التنمية في الأرياف المغربية، على اعتبار أن التنمية هي مظهر رجحان ميزان قوى لصالح فاعلين اجتماعيين معينين، لأنها أفعال عينية، تقترحها جهات محددة، وفق اختيارات إرادية، وفي حيز جغرافي واضح. وبالتالي فتقييمها لا يحتمل التعويم، وتحميل المسؤولية للجميع أو للحلقات الأضعف، بل يحتاج إلى الإجابة عن أسئلة محددة: ما مضمون مفهوم التنمية الريفية الذي يتبناه المغرب؟ من يقترح ويحدد مضامين هذه المفاهيم؟ من يتحمل مسؤولية إعداد المشاريع التنموية في الأرياف المغربية؟ من هم الفاعلون التاريخيون الذي يتحملون مسؤولية تحديد الأولويات التنموية؟ ما هي طبيعة المشاريع التي تم إنجازها في الأرياف المغربية؟ من يستفيد من مخرجات المشاريع التنموية في الأرياف؟ أو ما هي تراتبية الاستفادة من هذه المشاريع، وحجم التباين في مستويات الاستفادة؟

وقد تم عرض هذه الإشكالية من منظور خاص في منهج البحث الجغرافي، وقضية التنمية الريفية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة. وهو منظور يروم نقد مناهج البحث، وبنيات المجتمع، وطبيعة المشاريع المهيكلية. وقد اخترنا أن يكون طموحنا المعرفي عبارة عن "مقاربة نقدية" تعتبر المجال الريفي "منظومة مجالية متكاملة"، مُشكّلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، أهمها رباعية المجال والمجتمع والسلطة والفئة، وفي ظل هيمنة منظومة معرفية كونية لا تعترف بالخصوصيات، وتعتبر "المجال/التراب" ملكا للجميع. فإذا كانت المناهج الجغرافية الحالية، في ظل الهيمنة المذكورة، تروم تحقيق طموح "العدالة المجالية" باعتبارها أرقى وأسمى تصورات مفهوم "المجال" (إعادة توزيع الموجود)، فإن المنظور المقترح يروم تحقيق "العدالة الاجتماعية" باعتبارها غاية العلم أولا وقبل كل شيء (عدالة إحداث الثروة وحسن توزيعها).

أهداف البحث وقضاياها.

كثيرا ما ينساق البحث الاجتماعي، ومنه البحث الجغرافي، في صيغته الحالية، إلى إغراء تقديم التوصيات لصاحب القرار السياسي والإداري. وإن كنا نسلم جميعا بضرورة تدخلية البحث الاجتماعي، وضرورة مساهمته في حل إشكالات وقضايا المجتمع، فإننا لا نرى مبررا، على الإطلاق، إلى تحويل البحث الاجتماعي ومراكزه المعتمدة رسميا وأكاديميا إلى مؤسسات للخبرة تحت الطلب. وحتى لا يكون البحث من هذا القبيل، وفي هذا السياق، فإننا نقدر أن عليه أن يسلك نفسه في دائرة البحث النقدي، ليس النقد بالمفهوم الذي درج عليه الاستعمال العام، بما يرادف المعارضة وإبراز النقائص، ولكن النقد بالمفهوم الذي تبناه بعض الجغرافيين، نقد المنهج، ونقد الموضوع، ونقد الوقائع وتعريفاتها.

فعلى الرغم من حرصنا ووقفنا عند أهم عوائق التنمية في المغرب وتحليل ملابساتها، فليس الهدف من هذا البحث تقديم توصيات لكيفية التعامل مع مخرجات العملية التنموية، ولا إعطاء بديل منهجي لمقاربة الظاهرة التنموية في الأرياف المغربية، ولكن المساهمة في مشروع تجديد النظر والمنهج الجغرافي في تحليل الظواهر الاجتماعية من منظور جغرافي أصيل. إنها محاولة لإعادة تأكيد ضرورة تحول جغرافيا التنمية من الجغرافيا الطبيعية أو الإيكولوجية أو المشهدية إلى جغرافيا تنتمي إلى العلوم الاجتماعية، وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى إبداع مقاربة جديدة وهي: المقاربة النقدية، التي تجمع بين المجالي والاجتماعي في آن واحد. وليس الهدف هو أن نجمع بين الجغرافيا والسوسيولوجيا والاقتصاد والتاريخ الاجتماعي أو غيره، بل لنؤكد، كما أكد العديد من الباحثين الجغرافيين، أن جغرافيا الأرياف هي جغرافيا اجتماعية بامتياز.

أما من حيث الموضوع، فغاية هذا البحث، تفكيك تحولات السياسة الفلاحية والتنمية الريفية في المغرب، وكشف بعض مواطن الخلل والانحباس فيها، علاوة على إبراز حجم الإخفاق في التنمية، وذلك من خلال رصد حصيلة ما يفوق قرن من التدخلات التنموية في المجال.

موقع البحث من سابقه.

ما الداعي إلى مقارنة من هذا القبيل، مقارنة اجتماعية لا تهتم بما هو كمي فقط، بل بما هو كيفي ونوعي كذلك.

إن مشروع التجديد في البحث الجغرافي قد ساهم فيه بعض رواد الجغرافيا المغربية، والعديد من الباحثين من زوايا متنوعة، لا يمكن حصرها واختزالها في فقرة كهذه، إلا أن زاوية مساهمة الجهد المعروف تتمثل في:

على المستوى المنهجي: يقترح البحث أعمال عناصر وأدوات المنهج النقدي في الدراسات الجغرافية، نظرا للفائدة الجمة لهذا المنهج في جل الدراسات التي اعتمدته، خاصة في بعض الدول الغربية (ألمانيا نموذجا)، حيث يجعل هذا المنهج صاحبه يبحث الظواهر الاجتماعية لصالح المجتمع وإلى جانبه، ولتناسب هذا المنهج كذلك مع البحث الجغرافي بما هو طموح إلى عدم تفريق ما وحده المجال من عناصر وقضايا. فالمجالات الريفية المغربية متنوعة بمشاهدها وتاريخها ومواردها وبنياتها السوسيو-اقتصادية وهوياتها المحلية، وعلينا نحن الباحثون أن نتناول هذه العناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها من غير تجزئ.

أما على المستوى العملي: فالبحث حاول، قدر الإمكان، أعمال بعض أدوات هذا المنهج، لتفكيك الظاهرة التنموية في الأرياف المغربية، التي لا يختلف أحد في كونها ظاهرة معقدة، لا يصح تناولها بشكل تجزيئي.

لا ندعي أن عملنا هذا غير مسبوق بالإطلاق، بل إن السبق لم يكن هدفا لهذا المجهود، بقدر ما كان هدفه التجديد، وقد حاولنا الاستفادة من أهم الدراسات والبحوث التي استطعنا الوصول إليها، وسيظهر ذلك جليا في العديد من جزئيات هذا البحث، لكن يبقى لهذا البحث، في نظرنا، خصوصية تنظيم الاستفادة من هذه البحوث، ومحاولة تثمينها في سياق تحليل متكامل ومتوازن.

وقد عمل البحث على الاستفادة من تجارب جغرافيات أخرى (كلافال 1973، نوان 1982، فريمون وجون رونار 1984، كاي دي مايو 1991؛ 1998؛ 2008)، جعلت من التجديد المعرفي موضوعا راهنا للجغرافيا باعتبارها تنتمي إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع تأكيد أهمية رصد وتوجيه التحول الاجتماعي باعتباره موضوعا محوريا للجغرافيا، لكن بمقاربة مكانية، وهو ما أعطى لهذه الجغرافيات، القدرة على خوض غمار التحليل الاجتماعي للمجال، وفق خصوصيات الهوية الثقافية في انفتاحها على العالم. وإذا كان بعض الباحثين يتخوفون من أن هذه الأطروحة ستؤدي إلى تغليب المقاربة الإيديولوجية لمفهوم الهوية، فإن من يرجع إلى هذه الجغرافيات، يجدها بارعة في الدفاع على أن لكل مجتمع حقه في الإبداع والابتكار، وفق مقوماته وتاريخه وخصوصياته، وبما لا يتعارض مع اعتباره جزءا من البشرية.

إن خاصية المنظور المعتمد في هذه الدراسة، هي أنه يعالج إشكالية التنمية في علاقتها بدينامية المجال وحركية المجتمع الريفيين، لذلك يضع العملية التنموية في ظل سياقات متعددة، منها التاريخي والسوسيوي-اقتصادي والسياسي والمجالي والهوياتي والحضاري، لذلك وجدنا أنفسنا في ظل البحث الجغرافي نستلهم أدوات العمل السوسيولوجي أو الاقتصادي أو التاريخي بطريقة من الطرق، وما كان لنا أن نركب هذا التحدي لولا أنه يجسد فعلا محاكاة لمناهج اشتغال الرواد، فكم كان أعلام الجغرافيا، وأقطاب السوسيولوجيا، الباحثون في المجال الريفي المغربي، بارعون في إدماج السوسيولوجيا والجغرافيا البشرية والتاريخ الاجتماعي لفهم تفاعل عناصر المجال وتحولات المجتمع، نذكر منهم بول باسكون، وكريكوري لازريف، وجون فرانسوا تروان، وجون لوكوز، وجون دريش، وجون سيليري، وجيرار فاي، وقد صرح "جيرار فاي" في غير ما مرة أن تعيينه في العديد من مشاريع الأمم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة، كان على أساس تخصصه في السوسيولوجيا، فإذا به يجد نفسه يقوم بعمل في صميم جغرافيا الأرياف.

المنهج العام للبحث ومناهجه الفرعية.

بعد أطروحة "أمارتيا صن" عن الجيل الجديد للتنمية: "التنمية حرية"، لم يبق أمام البحث الأكاديمي في التنمية إلا أن يكون نقديا بما تحمل الكلمة من معنى. والبحث الجغرافي في التنمية لا بديل له عن ركوب هذا التحدي المعرفي. لأن خاصية المنهج النقدي هو أنه منهج نقدي بنائي في آن واحد، فهو نقدي لكونه يتوجه إلى تحليل عموم البنيات (الفكرية والاجتماعية)، وبنائي لكونه يقترح بديلا منهجيا متكاملا لإعادة صياغة الظواهر الاجتماعية وفق ما تتطلبه الشروط التاريخية والحضارية للأمة. وقد اعتمدنا بعض عناصر هذا المنهج، وخاصة منها:

✓ جدلية البحث الاجتماعي والهوية والسياق التاريخي.

يُعتبر المنهج النقدي البحث العلمي التزام أمام المجتمع وانحياز إليه، وأن مسؤولية الباحث، الأخلاقية والمعرفية، أن يجعل من علمه بحثا في الهوية والانتماء المجالي والاجتماعي، والمساهمة في إعادة الاعتبار للهويات المحلية والوطنية والإقليمية، وتعميق الوعي بالمسألة المجالية في بعدها الحضاري والتاريخي. وبالتالي فالإطار المرجعي الذي يصلح لفهم وتفسير ظواهرنا الخاصة، ومنها ظاهرة التنمية، يجب أن يؤكد حقنا في التحرر، وعدم التبعية المعرفية، أو تبعية الاختيارات الاقتصادية، خاصة وأن المنظومات المستوردة الحالية ما فتئت تمارس أنواعا عدة من الظلم الحضاري، ولا أشد ظلما من وهم العولمة، وأساطير الرأسمالية العالمية، بكون الأرض وطن الجميع، وما هي في الحقيقة إلا جزء من "السرديات الكبرى" لتكريس الاستحواذ والسيطرة في نسخة ما بعد الاستقلال الرسمي.

فلم يكن العلم ولا النظريات العلمية، وفي شتى الميادين، ومنذ نشأتها، إلا جوابا عن تناقضات واحتياجات اجتماعية آنية، والجغرافيا نفسها عرفت تحولات عدة استجابة للحاجيات الاجتماعية الملحة والآنية (من الحتمية إلى الإمكانية، إلى نمط العيش، إلى إعداد التراب وقضايا الجهوية، ثم التنمية المكانية وغيرها). لذلك فالعلوم الاجتماعية بشكل عام، لم تكن يوما إلا تعبيراً عن الارتباط الوثيق بين البنيات العلمية والبنيات الاجتماعية، على اعتبار أنه، وكما يقال، "بقدر ما يؤثر العلم في الواقع، يؤثر الواقع في العلم". ولا يعني الوعي بال مسار التاريخي للأمة مدهانة المجتمع، وتمجيد أخطائه باسم "النقد"، وتبني قضايا المستضعفين، فالباحث الذي يقتصر على التمجيد والإعجاب والتثويه، إنما يزيد من عمى الناس عن تحديات التغيير والتنمية، ومسؤولية المشاركة فيها وتحسينها.

إن المنهج النقدي في الجغرافيا، كما نتصوره، يستحضر أهم عنصر في السياق التاريخي، وهو "حتمية التغيير" أو "حتمية التحرر"، سواء عن المنظومة المعرفية الغربية، التي تحوّل فيها العلم من المقاصد الإنسانية النبيلة إلى مقاصد السيطرة وقوة الإكراه. أو عن "منظومة الضبط" المحلية التي تمارسها الأنظمة السياسية، في ظل دعم واضح، وتحت حمايات متعددة. فالجغرافيا تؤكد بأن الإنسان قادر على تعديل ظروفه وتغييرها، وهذا روح "الإمكانية"، ونعتقد بأن المنهج النقدي، بتبنيه هذه الأطروحة، وكأنه يعلن تبني المدرسة "الإمكانية"، لكن بهويتها وروحها "النقدية".

✓ جدلية الحياد والانحياز.

جرت عادة الباحثين الجغرافيين الافتخار بالتزام الموضوعية، فإذا كان مرادف الموضوعية هو الصدق الأكاديمي، فذلك شيء جيد. أما إذا كان القصد من ذلك، الإقرار على الوضع القائم، والاقتصار على نقد الشكليات، أو الانشغال بالوصف والقياس ولغة الأرقام على حساب الغايات الكبرى، فتلك قضية أخرى. وإن كنا نقدر أن ادعاء الموضوعية، بما يتم طرحه الآن، هو بمثابة إغفال حقيقي لمقاصد العلم وغاياته، فالباحث الاجتماعي الفعلي، هو من يحرص على أن يجعل من علمه رافعة للنهوض بمجتمعه.

إن جدل الموضوعية في الجغرافية الاجتماعية لا مبرر له، في كثير من الأحيان، لأنها، بكل بساطة، غير ممكنة، ولا فائدة منها بما يطرحه البعض، بل لا ضرورة من طرحها، لأن من يتذرع بالموضوعية، لا يتوانى، هو نفسه، في عرض انطباعاته وتفسيراته فيما ينجزه من بحوث ويجمعه من بيانات.

إنه لا يملك الباحث الجغرافي إلا أن يكون وطنياً مدافعاً عن هويته ومجاله، وداعياً إلى تنميتها، لأن الجغرافيا لم تنشأ إلا لتعمق الوعي، وتعيد الاعتبار للهويات الوطنية والمحلية. لذلك فالجغرافي عليه الاعتراف بصعوبة الوقوف في برج التحفظ المعرفي الأكاديمي، الذي لم يعد يعبر عن الواقع في كثير من الأحيان، بل عليه أن يعي جيداً أن اشتغاله المعرفي يجب أن يكون موجهاً للمواطن والفاعل الترابي والمجتمعي بشكل عام.

وإن هذا القول لا يبتغي النزاع في واجب الموضوعية العلمية والصدق الأكاديمية، بل يريد قاصدا، تعرية الواقع كما هو، وبكل مسؤولية، واضعا الضوء الكاشف على مكامن القوة، ومواقع الضعف في قضايا التنمية.

✓ قضية التكامل المعرفي وعبور التخصص.

إن قضية التنمية، هي قضية جل العلوم الاجتماعية، بل هي قضية العصر بامتياز. وتستحق أن تكون جذعا مشتركا بين العلوم، إذ تتقاسم الاهتمام نفسه (تنمية الأرياف) اختصاصات كثيرة، وفي الحالة المغربية، نجد بالإضافة إلى جغرافية الأرياف، هناك السوسيولوجيا القروية والاقتصاد الريفي والتاريخ الاجتماعي. وقد أنتج هذا التنوع، باعتماد اتجاهات نظرية متنوعة، ومناهج بحث متعددة، رصيذا معرفيا وفيرا ينبغي استثماره.

وهذا تقليد الجغرافيا عند العرب، فهي لم تكن على شاكلة الجغرافيا الغربية، مغرقة في التخصص، بل كانت علما "كليا"، يجمع ما بين النظر في الإنسان والكائنات الحية والأشياء على سطح الأرض. وهي عند المجتهدين نموذج جيد لتحقيق هذا العبور. والجغرافي المختص بطبيعته باحث عن الموسوعية والنظرة المتكاملة للظواهر.

إن المقاربة المقترحة لا تدعو إلى تنسيق، أو تقاطع، أو تهجين العلوم القريبة من الجغرافيا، أو بين التخصصات الجغرافية نفسها، بل استثمار مخرجات هذه البحوث والتخصصات وفق المحددات المنهجية السابقة، لذلك عملنا على الاستفادة من مخرجات العديد من البحوث المهمة بالتنمية الريفية، بعضها في السوسيولوجيا القروية، وبعضها في الاقتصاد القروي، والبعض الآخر في كل من التاريخ الاجتماعي للأرياف وقضايا التهيئة وإعداد التراب.

فرضيات البحث.

يقتضي تبني النظرية النقدية صياغة نموذج جديد من الفرضيات، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسارات الاجتماعية الفعلية والبنوية من جهة، وبالمسارات المعرفية لتحولات البحث الجغرافي لمسيرة ذلك. وهذا بمثابة قطع مع النموذج التقليدي لصياغة الفرضيات في شكل رزمة من الأسئلة الأساسية والفرعية. وعليه، فنسق الفرضيات المطروح يسائل النموذج التنموي في الأرياف، من خلال قضية كفاءته في إعادة تأسيس مفهوم المجال (المجال الريفي) في علاقته بالتنمية:

- المجال الريفي باعتباره ظاهرة اجتماعية خاضعة لعمليات التحول، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إحدى عتبات التحول الاجتماعي في الأرياف، أو أرقى عتباتها على الأرجح.

• المجال الريفي باعتباره بنية سوسيواقتصادية، ومظهر هذه البنية الآن هو التباين المجالي والاجتماعي، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة صياغة البنيات الاجتماعية والمجالية في أفق تحقيق اندماجها وتضامنها.

• المجال الريفي باعتباره رصيда حضاريا وحيزا جغرافيا متملکا لساكنيه وذوي الحقوق التاريخية فيه (تراب)، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة الاعتبار للهويات المحلية والخصوصيات الثقافية.

• التنمية الريفية باعتبارها ظاهرة معقدة ومركبة، وهذا يفترض أن المشاريع التنموية يتم بناؤها بالاستفادة من كل التخصصات المشتغلة في الأرياف والتنمية، أو إعداد نموذج إطار مرجعي من خلال إحداث تكامل بين هذه العلوم، أو على الأقل مجال التقاطعات فيما بينها.

بنية وتصميم البحث.

يتألف هذا البحث، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأطر النظرية والمرجعية للبحث، ونقصد بالأطر المرجعية، أهم التخصصات والأطروحات التي تناولت المجال والمجتمع الريفيين، وقد ركزنا على اثنين منها، وهما السوسيولوجيا القروية وجغرافية الأرياف، للوقوف عند مساهمتها في فهم المجال والمجتمع، لأن نجاح مشروع التنمية يتوقف على حسن فهم المستهدف بها (المجال والمجتمع). ويقع هذا القسم في أربعة فصول. الفصل الأول، وهو فصل تمهيدي، يلقي الضوء على أهم أطروحات التنمية واتجاهاتها، ثم السياقات التي ظهرت فيها مفاهيم التنمية والتنمية الريفية، ليختم بإبراز بعض الصعوبات التي تعترض تنزيل بعض مضامين التنمية في الحالة المغربية.

والفصل الثاني، تم تخصيصه لتحولات البحث السوسيولوجي في الأرياف المغربية بين المقاربات الكولونيالية والأطروحات التنموية البديلة، حيث كان الهدف، إبراز مساهمة السوسيولوجيا سواء في تجميد بنيات المجال والمجتمع أو تنميتها، وكذا لفت الانتباه إلى العديد من الخلاصات التي كان ينبغي على مصمم التنمية في الأرياف المغربية أخذها بعين الاعتبار، سواء ما تعلق بخصوصيات المجتمع القبلي المغربي، أو تعقيدات البنيات المجالية في الأرياف، وما يرتبط بها من قضايا شديدة الحساسية، كالبنيات العقارية وتدبير الموارد المائية وغيرها.

وللمساهمة في مشروع تجديد البحث الجغرافي، ودعم مستقبل المدرسة الوطنية، يحاول الفصل الثالث من هذا القسم، وفي جزأين منه، قراءة استرجاعية لبعض الأطروحات الجغرافية، التي تناولت المجال الريفي، لإبراز ما استطاعت فعله عمليا في واقع المعاش اليومي لساكنة الأرياف، وما أحدثته فعليا من تحولات في أنماط عيش الريفيين. بالإضافة إلى جزء أخير، بمثابة استخلاص أهم القضايا التي ينبغي على البحث الجغرافي الوطني مواجهتها للمساهمة الجادة في تأسيس جغرافية مواطنة.

أما الفصل الأخير من القسم الأول، فهو عرض لواقع الأرياف المغربية ما قبل الحماية، والهدف من ذلك رفع الالتباس الذي أسهمت فيه بعض الكتابات غير المنصفة، بكون الأرياف المغربية عاشت تخلفا واضحا، وصراعا دائما، وانتفاء أكيدا للتنمية والتعايش الحضاري، فكان دخول الحماية فرصة سانحة لتأسيس الدولة الحديثة، وبناء أركانها الأساسية، وخوض غمار التنمية والإصلاح. وقد حاولنا في هذا الفصل عرض واقع الأرياف من حيث إمكانياتها الاقتصادية، وشروطها الحضارية، وخصوصيات تدبيرها للمجال، وتنظيمها للمجتمع.

القسم الثاني: الأرياف والتنمية، التاريخ والتدخلات. إن هذا القسم ينهل من خلاصة أساسية، وهي أن الأرياف المغربية هي نتيجة فعل التاريخ، بل نتيجة استراتيجيات فاعلين تاريخيين. وهو يضم ثلاثة فصول، تعرض تاريخ الأرياف من خلال بعض التحولات المفصلية، سواء خلال فترة الحماية، أو خلال الاستقلال. فالفصل الأول من هذا القسم، يبرز كيف أن التدخل الاستعماري أحدث في الأرياف المغربية تنمية موجهة ومعاقة، وفق تصوراته الخاصة، ومصالحه المجحفة، فأنتجت تباينا مجاليا واجتماعيا واضحين، وقد ساعد على ذلك تقاطع الأهداف الاستعمارية مع المصالح الخاصة لبعض الفئات النافذة، سواء من داخل بنية مخزن القرن التاسع عشر، أو من العائلات الشريكة له، أو من المحميين ورؤساء الزوايا وقادة القبائل. وبيانا لما أحدثه النموذج التنموي من انعكاسات، عمل الفصل الثاني من هذا القسم، على توضيح اللبس الذي كرسه بعض الدراسات، من كون عملية "التحديث" التي قام بها الاستعمار، جسدت فعلا تنمويا حقيقيا. فالتحديث إذا صح أن يكون فعلا مناقضا للتقليد، فإنه لم يستطع، في حالة الأرياف المغربية، أن يكون نقيضا للتخلف، الذي استمرت مظاهره رغم التدخلات الاستعمارية.

أما الفصل الثالث، فقد تناول مظاهر أطروحة التنمية الفلاحية التي تبنتها إدارة المغرب المستقل، وخصصت لها من الإمكانيات المالية الكثير، وقد حاول البحث إبراز دور هذه الأطروحة في استمرار التعاطي المزدوج مع الأرياف المغربية، فكانت النتيجة استفادة المجالات المحظوظة، التي يديرها الأغنياء ويستفيدون من استثمارها بدعم شبه كامل من مؤسسات الدولة، وضعف استفادة المجالات الهامشية والتقليدية، التي تراجعت إمكانيات مقاومتها مع الزمن، مما أنتج حالة من الطرد المجالي، وخلق عقلية انتظارية عاجزة في صفوف الفلاحين الصغار، الذين تزداد معاناتهم يوما بعد آخر.

والفصل الأخير، يعرض مظاهر تحول التوجه الرسمي إلى أطروحة "التنمية الريفية"، بالتركيز على الجانب الاجتماعي للأرياف، وخاصة مجالاتها الفقيرة والمهمشة، وكيف أن الحجم الهائل من المشاريع والبرامج، لم يستطع إصلاح اختلالات تاريخية عاشتها الأرياف، فتوسع الخرق على الراقع، واستمرت المعاناة، بشكل متفاوت بين المجالات الريفية المغربية.

وانسجاما مع عنوان الأطروحة، خصصنا القسم الأخير لتقييم حصيلة التدخلات التنموية التي استمرت ما يزيد عن قرن من الزمن. فكان الفصل الأول في تقييم الحصيلة، تقييم حصيلة الجدل ثلاثي الأبعاد: البنيات

العقارية/البنيات الزراعية/البنيات الاجتماعية، لإبراز دور التملك في إحداث التباينات الاجتماعية في الأرياف المغربية، على اعتبار أن مشهد تباين الاستغلاليات الفلاحية، إنما هو مظهر من مظاهر التباين السوسيواقتصادي الواضح في الأرياف، حيث تقع الاستغلاليات الفلاحية على طرفي نقيض البنية الاجتماعية في الأرياف، استغلاليات كبيرة بمثابة مجال محفوظ للأغنياء وبعض الفئات المتغنية، واستغلاليات صغيرة ومجهرية يستغلها فقراء الأرياف، لا تكفي جلها لتحقيق الكفاف.

أما الفصل الثاني فكان بمثابة تقييم حصيلة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلاحي المغربي في سياق التوازنات الماكرو اقتصادية الجديدة، وقد اهتم هذا الفصل بتوضيح أثر اختلال الرؤية التنموية للأرياف المغربية، من خلال مؤشرين: مؤشر دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنافسية المطلوبة، وإحراز موقع قدم في السوق الدولية، ومؤشر تحقيق الاكتفاء والتوازنات الماكرو اقتصادية بين القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الوطني.

والفصل الثالث من الحصيلة يهتم بتقييم حصيلة التدخلات التنموية في الجانب الاجتماعي لسكان الأرياف، من خلال الوقوف مع واقع بعض المؤشرات التي تنظم حياة الريفيين، منها قضية التربية والتكوين، والصحة، والتشغيل. وقد وقفنا في هذا الفصل على نتائج غير مرضية، لا تساعد على توطيد ساكنة الأرياف، ولا على إغرائها بالاستقرار والمساهمة في تنمية المجال.

وفي ختام هذا القسم، يبرز الفصل الرابع حصيلة التدخلات التنموية فيما يخص تدبير الموارد الترابية والحفاظ عليها، وقد اقتصر هذا الفصل على أهم المؤشرات، منها الموارد المائية، والتربة، ثم المراعي والغابات. وقد كشف هذا الفصل عن مدى تأثير التوجهات التنموية على أهم الموارد الترابية، وجعلها في وضعية حرجة جدا. وإذا كانت النتائج على كبار المستثمرين لا تظهر حجم الكارثة، نظرا للدعم المتواصل الذي تمنحهم إياه الدولة، فإن النتائج على صغار الفلاحين وسكان الأرياف، تؤثر على وضعية كارثية بكل المقاييس.

القسم الأول:

التمية الريفية في المغرب، موضوع واحد ومقاربات متعددة.

مقدمة.

بين ثقل الموروث الكولونيالي، ورحلات البحث عن الهوية، يبحث هذا القسم، بشكل خاص، في الأطر المرجعية لبعض العلوم المشتغلة في الأرياف، والهدف الرئيسي، إلى جانب أهداف أخرى تابعة، هو إبراز غنى المقاربات، التي استهدفت المجال والمجتمع المغربيين، وكذا حاجة هذه العلوم والدراسات إلى التشبيك فيما بين المتقارب منها. والغاية من ذلك أولا، هو رفع الصوت بالحاجة إلى عبور بعض التخصصات الضيقة إلى رحابة التكاملية، وثانيا، المساهمة في إطلاق هذا المشروع من خلال:

- إبراز أهمية بعض المناهج والأطروحات، التي لا تزال سالكة لفهم المجال والمجتمع الريفيين، بالمقابل، التأكيد على ضرورة تجاوز أطروحات أخرى، أثبتت الدراسات والتجارب، قصورها عن فهم أهمية المجال وخصوصيات المجتمع؛

- إلقاء الضوء على بعض العلوم شديدة التقارب في تناول تنمية الأرياف (السوسيولوجيا القروية وجغرافية الأرياف)، على أمل أن يتم إبراز أهمية كل من الاقتصاد القروي، والتاريخ الاجتماعي، في القسمين المتبقين؛

- التنبيه إلى ضرورة تكامل هذه العلوم لفهم سياقات الأرياف، وحسن تتبع تحولاتها، ورصد خصوصياتها، ووضع الأصبع على المعوقات البنيوية في وجه التنمية.

وما دامت فصول القسمين اللاحقين، ستبحث في أهم التدخلات وحصيلتها التنموية، فإنه من الواجب، معرفة واقع الأرياف المغربية قبل هذه التدخلات، لذلك سيكون الفصل الختامي لهذا القسم (الفصل الرابع)، بمثابة عرض مركز لواقع الأرياف المغربية ما قبل الحماية، لكي نعرف، فيما بعد، ما الذي حصل من تحولات قياسا بهذا الواقع.

الفصل الأول:

التنمية والتنمية الريفية: المفهوم، والسياقات، والدلالات.

مقدمة.

غالبا ما يتم اللجوء إلى المؤشرات لقياس التنمية، سواء منها المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية، أو مؤشرات الديمقراطية والحكم الرشيد، غير أن حقيقة التنمية ليست حزمة مؤشرات فقط، بل هي مضامين ثقافية وحضارية كذلك.

لذلك يحاول هذا الفصل التمهيدي أن يبين اختصارا، بعض هذه المضامين في الأجيال المتعاقبة من التنمية، وفي بعض النظريات المؤطرة لها. كما يحاول أن يعرض بعض تجارب المغرب في تبنيه لتوجهات تنموية معينة، لإظهار مدى صعوبة تبني هذه التوجهات في غياب حسم قضية الانطلاق: "الهوية التنموية" الخاصة بنا، باعتبارنا أمة لها تاريخ، وتميزها خصوصيات.

ويبقى الهدف من ذلك، لفت الانتباه إلى الحاجة إلى تصور تنموي جديد، ينبني على نقد التجارب السابقة، بالاستفادة من إيجابياتها، وتفادي إخفاقاتها، وتجاوز قصورها.

1- مفهوم التنمية، نظريات واتجاهات.

منذ بداية الستينيات، بقيت الاختيارات النظرية، التي وجهت أجيال التنمية منقسمة إلى ثلاث مدارس، حيث تنهل كل منها من إحدى الخلفيات الفلسفية الكبرى، سواء ما تعلق بنظرية التطور، أو الماركسية، أو النزعة الوظيفية التي انبثقت منها نظرية التحديث.

1-1- أطروحة التحديث.

هي من أهم النظريات، التي تشبعت بحتمية الحداثة، واشتغلت بإشكاليات التحول والتنمية. وهي نظرية خطية لمقاربة التاريخ، الذي يعتبر في نظرتها عالميا خاضعا لمحددات عامة، ومراحل تاريخية محتومة. لذلك نجدها متشعبة بالمقاربات والتقابلات الثنائية، من قبيل "تقليد/حداثة"، وفي حالة دول الاستيراد، نجد هذا الخطاب متشعب بثنائية "الأنا" و "الآخر" الأنا الغربي المتحضر، والآخر الدوني المتخلف¹. أما من حيث المنهج، فهذه المدرسة في تحليلها للمجال والمجتمع، بقيت وفية للدوركايمية، من حيث اعتماد النزعة الوظيفية، وقد أثرت هذه الأطروحة في معظم الباحثين الاجتماعيين الفرنسيين على الخصوص، من أنثروبولوجيين وإثنولوجيين وعلماء التاريخ، وجغرافيين وغيرهم.

¹ - أنظر الخطاب الكولونيالي في عمومته. وسنرجع إلى ذلك في الفصلين اللاحقين.

2-1- أطروحة نقد التبعية.

هي نظرية ماركسية بامتياز، نظرية تعزو فشل التنمية إلى التبعية للرأسمالية العالمية، التي توجه المسار في اتجاه الهيمنة على المجال، وإعادة إنتاجه وفق مصالحها الخاصة، بل محاولة إعادة صناعته وتسليعه، تحت رقابة ورعاية المركز المتحكم (الرأسمال العالمي)، بما يسمح باستمرار تبعيته لهذا لمركز، وبقائه رهن إشارة مشاريعه ومقارباته وتوجيهاته.

وانطلاقاً من هذه المرتكزات، فهذه النظرية تهتم، على الخصوص، بتحليل نمط الإنتاج والتراتيبات الاجتماعية، وتشخيص قوى الإنتاج، ومجموع البنيات الاجتماعية والمجالية، لذلك نجدها تحاول، وبكل الوسائل، إبراز تبضيع الرأسمالية للمجال (إبراز المجال على أنه بضاعة)، حتى يسهل بيعه وإعادة إنتاجه، وفق سياقات الصراع وأهداف "الإمبريالية".

3-1- أطروحة "المؤشرات".

هي نظرة تعتمد المؤسسات الإنمائية الدولية (الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها). وعلى الرغم من أنها تتقاسم مع النظريتين السابقتين استهدافها لعملية التحديث، فهي نظرية تنأى بنفسها، ولو نظرياً، عن الخلفية الإيديولوجية لمقاربة التنمية.

من أهم القضايا التي تهتم بها هذه الأطروحة:

- الشروط الضرورية للحياة الكريمة والسعي لتحقيق الرفاه؛
- التفاوتات الاجتماعية والمجالية؛
- قضايا "الأمن الغذائي" وتحقيق الاكتفاء؛
- قضايا البيئة والتلوث ومستقبل كوكب الأرض.

2- من أهداف النمو إلى أطروحات التنمية.

يستهدف النمو الاقتصادي إحداث الزيادة في الدخل، ومنه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي، وكذلك من حجم الاستهلاك العام، فهو، إذن، عملية مؤقتة في الغالب، ولا تُعبّر عن شروط رفاه حقيقي للفرد، لأن الرفاه لا يتحقق فقط بتلبية الاحتياجات الاقتصادية الكمية، بل يتعداها إلى ما هو اجتماعي من خلال مقومات وحاجيات كيفية كذلك. وإن عفوية النمو وتلقائيته لتَرَهُّنُ استفادة المواطنين لرهانات غير مضمونة، وهو ما حمل البحث الرسمي والأكاديمي على استهداف ديمومة زيادة الدخل وتعميمه على جميع أفراد المجتمع، فكانت الفرصة مواتية لاعتماد مفهوم جديد تَمَثَّلُ في "التنمية الاقتصادية".

تستهدف التنمية الاقتصادية تغيير بنية وهيكلة الاقتصاد الوطني بما يتناسب ومصالح المجتمع، وهي تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي خلال فترة ممتدة في الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد¹. هكذا يتم تعريفها (التنمية الاقتصادية) اختصاراً، وهي تمثل الجيل الأول من مفاهيم التنمية، وقد ارتكز هذا الجيل من المفاهيم على مؤشر تغيير وتطوير بنى الاقتصاد الوطني، عوض التركيز على زيادة دخل الأفراد فقط. وقد ارتبط بهذا المفهوم مفهوم آخر يهتما كثيراً في هذه الدراسة، وهو مفهوم "التنمية الزراعية"، بحيث لا يختلف كثيراً عن سابقه من حيث الأهداف العامة والوسائل المعتمدة، لذلك يعرفه البعض على أنه "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الزراعي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية"².

إلا أن هذا الجيل من المفاهيم لم يصمد طويلاً أمام الحاجيات الكيفية المتزايدة للأفراد، مما أرغم المفهوم (التنمية) على التطور مع الزمن استجابة لهذه الحاجيات، فبرزت ضرورة تلبية الاجتماعي منها، على اعتبار أن التحول الاقتصادي نفسه، يتطلب تغييراً اجتماعياً ملموساً، وفي هذا الشأن يقول "ويلبور شرام" بأن "التنمية الاقتصادية، تتطلب تغييراً اجتماعياً في جوهره، علاوة على سلسلة من المتغيرات، كتعليم الشعب، والرفع من مستواه الثقافي، وتعديل عاداته، وتقاليده، وإنماء سلوكه"³. يمكن التمييز في هذا التطور مع الزمن الفترات التالية:

- فترة الأربعينيات: المقاربة الديمغرافية، والحرص على توزيع نسبة الفئات النشيطة؛
- فترة الخمسينيات: المقاربة الاقتصادية (الرفع من نصيب الفرد من الناتج الإجمالي)؛
- فترة الستينيات والسبعينيات: الجيل الأول من التنمية (التركيز على المؤشرات الاقتصادية) من خلال:
 - ✓ تنويع مصادر الدخل؛
 - ✓ التكافؤ الاقتصادي والفوارق الإقليمية؛
 - ✓ القضاء على الفقر والبطالة.
- فترة الثمانينيات والتسعينيات: الجيل الثاني (التنمية البشرية)⁴، والتركيز على الجانب الاجتماعي:
 - ✓ الخدمات الأساسية كالصحية والتعليم؛
 - ✓ المشاركة السياسية وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي؛

¹ - علي لطفي، "محاضرات في التنمية الاقتصادية"، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، 2003، ص 44.

² - سالم النجفي، "التنمية الاقتصادية الزراعية"، جامعة الموصل، ط 2، 1987، ص 202.

³ - فرانسيس فوكوياما، "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، مركز الإنماء القومي، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، بيروت، 199، ص 73.

⁴ - يعرفها التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1993 على أنها: "عملية توسيع خيارات الناس، فمن حيث المبدأ هذه الخيارات يمكن أن تكون بلا نهاية وتتغير بمرور الوقت. ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة على جميع مستويات التنمية هي: أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية، وأن يكتسب معرفة، وأن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة. فإذا لم تكن هذه الخيارات متاحة، فستظل هناك فرص أخرى كثيرة يتعذر الحصول عليها".

✓ دعم المستوى التعليمي والمعرفي.

• الجيل الجديد: التنمية المستدامة¹: وذلك بالتركيز على:

✓ الجانب البيئي واستدامة الموارد الطبيعية؛

✓ إتاحة الفرص لجميع الفئات؛

✓ المساواة وتكافؤ الفرص.

لقد أوجد مفهوم التنمية لنفسه، إذن، مجالا رحبا على حساب مفهوم سابق، يتعلق الأمر بمفهوم النمو، وقد ساعد على ذلك، ضعف مخرجات عمليات النمو، المبنية على المقاربات الاقتصادية المحضة للمفهوم، والتي تستهدف زيادة الإنتاج والرفع من الدخل، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، عجز هذه العمليات عن تحقيق الرفاه والعيش الكريم لكافة السكان.

فالتنمية ليست هي النمو، لأنها ليست ظاهرة اقتصادية محضة، هدفها الرفع من الدخل فقط، بل هي عملية متعددة الأبعاد، ترمي إلى إعادة توجيه الأنظمة الاقتصادية بما يضمن تغييرا جذريا في البنيات الاجتماعية والعادات والتقاليد، وأنماط التدبير الإدارية والمؤسسية. لذلك تميزها تقارير الأمم المتحدة عن النمو بالقول إن "التنمية هي النمو، الذي يصاحبه تغييرا اجتماعيا وثقافيا، بقدر ما هو اقتصادي، ويمثل الكيف والكم"². وهي انبثاق ونمو كل الإمكانيات والموارد والطاقات الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء أكان هذا الكيان فردا أو جماعة أو مجتمعا³

وإذا ما اتفقنا حول انعدام تعريف شامل، ومحط إجماع بخصوص التنمية، فإن الاتفاق واضح بين مختلف التعريفات حول شمولية التنمية وتكاملها واستهدافها لكل المناحي المادية والمعنوية، وبهذا أصبح المفهوم البديل "التنمية"، يعرف اتساعا وشمولا مُستَرَسَلَيْن على المستوى النظري والعملي الإجرائي، هذا في الوقت الذي اخترقت المفهوم جملة من التفريعات والتخصصات، التي ارتقت به من استهداف الرفع من نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي، إلى الحرص على الرقي بالمستوى المعيشي لعامة السكان ومحاولة تحقيق الرفاه في العيش، وذلك من خلال تقليص الفوارق، والحد من الفقر وسوء توزيع الدخل الفردي، وتحقيق التوازن المجالي بين المكونات الجغرافية للبلد الواحد.

¹ - مفهوم "التنمية المستدامة" يعرفه مجلس حكومات أستراليا (1992) بأنها "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الإيكولوجية التي تعتمد عليها الحياة، وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة في اللحظة الحالية وفي المستقبل".

² - بطرس بطرس غالي، "التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي"، ملحق المجلة السياسية الدولية مطابع الأهرام، القاهرة، يونيو 1994، ص 63.

³ - سعد الدين إبراهيم "دراسات في التنمية والتغيير"، منشورات معهد الإنماء العربي، ط 1، بيروت، 1981، ص 7.

فالتنمية، إذن، هي حصيلة عوامل متعددة ومتراصة، يؤثر كل منها في الآخر، ويتأثر به، وليس المهم فيها هو الزيادة في الموارد أو الإنتاج، ولكن الأهم، هو أثر هذه الزيادة على معيشة السكان، وحياتهم اليومية، ومستقبل الأجيال المقبلة.

3- التنمية الريفية: المفهوم، والنشأة والتطور.

عرف مفهوم التنمية الريفية النور خلال النصف الثاني من القرن الماضي، خصوصاً بعد تأكيد فشل النظريات الشمولية للتنمية (التنمية العالمية)، التي تعتمد على مبدأ الانتشار، وإمكانية استيراد التنمية عبر التبادل، حيث أبانت التقارير الدولية فشل المنظّم الدولي في تحقيق الأهداف العامة للتنمية والتوازن بين دول المعمور، حيث كانت النتيجة، اتساع الهوة بين البلدان الفقيرة والغنية، وجراء ذلك ارتفعت الأصوات المنادية باعتماد نظريات جديدة للتنمية، باستطاعتها تحقيق نتائج عملية وميدانية لصالح الدول الفقيرة والنامية، وعلى الأخص مجالاتها المهمشة والأشد فقراً وهشاشة.

في هذا السياق ظهر مفهوم "التنمية الريفية" كمقاربة مجالية للعملية التنموية، هدفها الأساسي، الرفع من مستوى تلبية الحاجيات الأساسية لسكان الأرياف، استحضاراً للبيئة المحيطة وأهمية استثمارها وتنميتها والحفاظ عليها، وهي تهتم وتضم تحت جناحها الزراعة والتعليم والبيئة التحتية والصحة وبناء القدرات والمؤسسات الريفية¹. وبتعبير أكثر دقة فـ "التنمية الريفية" هي عملية مستمرة من التغيير المقصود في البنيات أو الهياكل الاجتماعية والمؤسسات الريفية والحضرية، وذلك في جوانبها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وهي بمثابة توفير الخدمات التي تساعد فقراء الريف على إحراز مستويات أفضل من المعيشية والمعارف والمهارات².

كما تساعد التنمية الريفية على تحسين بيئة الريفيين الطبيعية والاجتماعية، وعلى تجويد البيئة العامة لحفز مشاركة الريفيين أنفسهم³. ولتكيف تعريف مفهوم "التنمية الريفية"، فقد قام فريق من الباحثين المصريين (28 باحثاً)، بإعداد تعريف يلائم الريف العربي، من أجل تحديد أسباب تخلفه. فـ "التنمية الريفية"، حسب هذا الفريق، هي بمثابة "حركة التغيير الارتقائي الجذري، المستمر والمخطط في بناء ومهام الأجهزة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الريفية، وذلك من خلال مركب الأنشطة التنموية المتناسقة والمتكاملة والشاملة والمتوازنة حكومياً وأهلياً، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية

¹- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة الصادر في 29 أكتوبر 2007، ص 3، تحت ترتيب WG.5/9 E/ESCWA/SDPD/2007/

²- Lowdermilk Max and Robert Laitos « Towards a participatory strategy for integrated rural development, "Rural Sociology", Vol 24, 1981, p 691.

³- غالباً ما تتم دراسة الأرياف من قبل باحثين حضريين، لذلك تركز المقاربات التنموية المعاصرة على استحضار الفاعل الريفي، وضرورة مشاركته في كل مراحل العملية التنموية، من التخطيط إلى الإنجاز.

والمادية والبشرية، دون إخلال بالتوازن البيئي، لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية المتزايدة من الرخاء الاقتصادي والرفاء الاجتماعي والرضا النفسي للسواد الأعظم من السكان الريفيين¹. وعلى الرغم من انحياز المشاريع التنموية إلى "المقاربة المجالية"، لم تتمتع التنمية الريفية بالاهتمام اللائق إلا في منتصف الثمانينيات، وهي الفترة التي تفاقمت فيها مشاكل الهجرة الريفية، وتزايدت النتائج السلبية على البيئة، نتيجة تبني النموذج الاقتصادي، وتعميمه على جميع الأنشطة الفلاحية والاقتصادية، والرهان على التنمية الوطنية وازدهار الاقتصاد الوطني (الرفع من نسبة الفلاحة في الناتج الوطني)، فأصبحت التنمية الريفية مختزلة في التنمية الفلاحية، وعصرنة الاستغلال، وتحديث وسائل الإنتاج². وقد ركزت جل الدول، وفق هذه الأطروحة، على تكثيف وتحديث الفلاحة، والرهان على تعمير الأراضي، وتوسيعها لتصلح للزراعة، والرفع من نسبة الأراضي المسقية، وإدخال الأجهزة والإعداد الهيدروفلحي المتطور.

4- بين الجغرافيا وتنمية الأرياف، مفاهيم وأدوات في سياق الحالة الغربية.

الإجماع المعرفي حول الاختلاف المكاني حاصل بشدة بين الجغرافيين، وبناء عليه تطور البحث العلمي لمواكبة هذه الحقائق، فأصبحت قضايا اللامساواة المجالية، والتنمية المحلية، والتباين والتنوع المكاني وما يرتبط به من مشاكل، إحدى الموضوعات المطروحة بقوة على أرضية البحث. لكن على الرغم من هذا الاهتمام، فجل المقاربات المعرفية، وخاصة الاقتصادية، تتناولت هذا الموضوع بشيء من التجزي³. إن هذا الوضع المعرفي في مقاربة التنمية الريفية، يفسح المجال للاجتهاد من أجل مقاربة شمولية، ونظام معرفي وعملي يستحضر كل الظواهر، في ارتباطاتها داخل المكان، مما يرشح علم الجغرافيا للأخذ بزمام الأمر من جديد، لإعداد مقاربة تنموية شاملة وخاصة، شاملة من حيث إلمامها بمجمل الظواهر، وخاصة من حيث دراسة التفاعلات داخل حيز مكاني مضبوط.

وهذه من أهم أهداف هذا البحث، الذي يطمح إلى تجاوز المعوقات التنموية التي أبانت عليها التجارب السابقة، وكذا الفهم السليم لطبيعة المجال الريفي، وأنماط عيش ساكنيه.

فإذا سلمنا بوجود هذا الاختلاف المكاني من حيث الموارد والإمكانات، فما هي إذن طبيعة "الأنماط المكانية"⁴، التي ينتج عنها هذا الاختلاف، لأن معرفة هذه الأنماط، وكيفية الارتباط بينها، يمنحنا الدخول السليم للمقاربة المكانية الجيدة لعملية التنمية، وسنرى خلال القسم الموالي، كيف أن الاختلاف هو ناتج عن

¹ - أنظر التقرير تحت عنوان: "التحليل الشامل لأسباب تخلف القرية المصرية"، ج 1، التقرير الرئيسي، القاهرة، أكاديمية

² - سنرجع إلى هذه الأطروحة في القسم الأخير، للحديث عن الحالة المغربية.

³ - مقاربة إحدى الظواهر على السطح وإغفال الظواهر الأخرى، أو في أحسن الأحوال دراسة تأثير أو تأثير الظاهرة بباقي الظواهر الأخرى.

⁴ - النمط المكاني هو "نموذج" لعلاقات خاصة تربط بين الظواهر في حيز جغرافي معين.

عمليات متنوعة، سواء المرتبطة بالعناصر الداخلية (طموحات الفاعلين) أو الخارجية عن المكان (ضغوط العولمة والانفتاح الدولي). وبالتالي، سيتبين أن دراسة الجغرافي لهذا الاختلاف، هو من أجل الوصول إلى حقيقة وأسباب التفاوتات المكانية في توزيع مجموع الظواهر البشرية والطبيعية¹.

قد يبدو أن هذا النوع من الدراسة غير ذي بال، لكونه – في نظر البعض- تحصيل حاصل حول حقائق واضحة، لكونها مجرد دراسة حركة محددة في الزمان والمكان، لكن أهمية هذه الدراسة تكمن في مقارنة حجم الاختلاف الحاصل في تفاعل الظواهر، وطبيعة هذا التفاعل كذلك. فمن جهة، فهذا العمل هو من صلب المقاربة الجغرافية، ومن جهة أخرى، فالجغرافيا هي علم العلاقات بين الظواهر المكانية، ونتاج التفاعل والتكامل والترابط بين هذه الظواهر، وهي حقيقة المقاربة التنموية المجالية، وليست المقاربة فقط، بل حل المشكلات التنموية، من خلال اكتشاف الأنماط، التي يتم من خلالها بلورة المشاريع التنموية وكذا الأسباب التي أدت إلى وجود مثل هذه الأنماط².

فالجغرافيا بهذه الخصوصيات، لا تقتصر، في مقاربتها للتنمية، على الوصف الدقيق للخصائص والمتغيرات على السطح فقط، بل محاولة تفسيرها بطريقة شمولية وعملية، لذلك فهي موفقة، إلى حد كبير، في تفسير أماكن ومظاهر اللامساواة المجالات فيما يتعلق بمؤشرات التنمية، ومنها توزيع الموارد الطبيعية والبشرية، وتطور العلاقات بين مجموع مكونات المجال. بل أكثر من هذا، فالجغرافيا تستهدف بالأساس، البحث في العلاقات التي تقف في وجه التنمية، فتحاول تجاوزها، كما تقف عند العوامل الطبيعية والبشرية، التي تساعد على تحقيق التنمية من أجل تنميتها وتحسينها خدمة لحياة بشرية أفضل. لكن، يجب أن يكون ذلك وفق هوية حضارية وثقافية جامعة.

فما هي أهم الإشكالات، التي لازمت المقاربات السابقة للتنمية؟

4-1- "التنمية المحلية" وصعوبة تحديد المفهوم والمجال.

لا تكتسي قضية التنمية المحلية أهميتها فقط من كونها إحدى الموضوعات الحيوية للبحث الأكاديمي، بل إن أهميتها تتجاوز البحث، إلى التفكير في مستقبل الإنسان، من حيث هو إنسان يعيش في رقعة جغرافية محددة، إلى جانب مجتمع، له تاريخه وثقافته وأعرافه وتقاليد.

إلا أن ما يلفت الانتباه، هو التباين الكبير بين الأهمية الاستراتيجية، التي تكتسيها قضية التنمية المحلية، وحجم صعوبات تحديد المفهوم والمجال المستهدف بالتقييم والتخطيط، وفي هذا الصدد نميز عائقين أساسيين:

- العائق المفاهيمي، حيث لا يزل الاختلاف قائما حول تعريف المفهوم تعريفا واضحا ودقيقا، عائق تعززه دينامية المفهوم وسرعة تطوره، وحجم تركيبه وتعقده ما دام يتكون من مفهومين كبيرين، وهما

¹- خلال الفصل الأخير من هذا القسم، سنوضح دور استراتيجيات بعض الفاعلين في تحديد مشاهد وبنية الأرياف المغربية.

²- أحمد عبد العال، "جغرافية التنمية مفهومها وأبعادها"، مجلة كلية الآداب، جامعة المنيا، مج 9، 1990، ص 257.

"التنمية" و"المجال". فحيث لا توجد معايير محددة يبرز من خلالها الباحث أنه لا يزال على الحدود المحلية للمجال، فإن الغموض سيبقى ملازماً للعملية التنموية بكل محدداتها. وإذا كان مفهوم المجال المحلي، لا يكتنفه غموض كبير، كما يؤكد، المختار الأكحل، ما دام هدفه تحقيق الهويات الثقافية المحلية وضمان مشاركة فاعلين من ميادين مختلفة¹، فإن مفهوم التنمية المحلية غير ذلك.

تحاول بعض المؤسسات الدولية حصر بعض محددات هذا المفهوم انطلاقاً من تعاريف هي الآن في طريقها إلى التعميم، من قبيل: "التنمية المحلية هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي، للارتقاء بمستوى التجمعات المحلية، والوحدات المحلية، اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية، في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية، في منظومة شاملة ومتكاملة"²، وبالتالي تستمد هذه العمليات قوتها من كونها تستهدف تحقيق متطلبات الإنسان حيث هو، أي حيث يشعر بالارتياح وهو إلى جانب أسرته وقبيلته وجماعته، وهو باحث على حفز الإنسان المستهدف بالتنمية نفسه على المشاركة والفعالية، وحسن تنزيل المشاريع ورعايتها.

إلا أنه لا ينبغي تصور المجال المحلي جزيرة معزولة، تتحكم فيها العناصر الداخلية فقط، فالعالم اليوم أصبح مجالاً مفتوحاً مؤثراً ومتأثراً شاء أم أبى، لذلك ينبغي إعداد وتأهيل العامل البشري المحلي لفهم العناصر الخارجية المؤثرة في سير المشاريع التنموية المحلية، حتى يتم الاستفادة من خدمات التأثيرات الخارجية عن المجال، وتقادي تأثيراتها السلبية أو على الأقل التخفيف من حدتها.

فلا غرابة في أن نجد مشاريع ترابية تتجاوز الحدود الوطنية، لكنها تتميز بخصوصية المقاربة المحلية، نظراً لعنصر الانسجام الحاصل على تراب تنزيل المشروع. ويمكن أن نذكر بهذا الخصوص بعض التجارب، مثل مثلث التنمية المشهور الذي يجمع ماليزيا-أندونيسيا-سنغافورة، أو منطقة San-Diego-Tijuana، وجهة شمال إيطاليا وسويسرا، أو منطقة جنوب الصين-هونكونغ-طايبوان (يصل الدخل القومي للفرد بهذه المنطقة حوالي 7.500 دولار أمريكي مقابل 317 دولار بالنسبة لعموم الصين).

أما العائق الثاني فيتمثل في العائق المنهجي، لأن التنمية المحلية هي بمثابة مشروع مجتمعي مصغر، ينبغي أن يستوعب مجموع السياقات المحلية: الديمغرافية والثقافية والمجالية وغيرها، بحيث يصبح من الواجب اعتبار المجال المحلي، باعتباره حصيلة استراتيجية، مركبة لعدة فاعلين بمشارب متنوعة في ترابطها وبنائها وتطورها، وهو ما يصعب عمليات اختيار المشاريع وإعدادها وتنزيلها.

¹ - المختار الأكحل، أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حال: هضبة بنسليمان"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 113، الرباط، 2004، ص ص 13-26.

² - نفسه.

إن حجم هذا العائق يستدعي ضرورة اعتماد منهجية إجرائية، مبنية على خلفية نظرية قوية، ومناهج صحيحة، قادرة على فرز العناصر الأساسية من الثانوية أو غير المرغوب فيها، وعليه فلا يمكن دراسة واقع ومستقبل التنمية المحلية دون اعتبار القضايا التالية:

✓ طبيعة المجتمع: وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة النقد اللازم للمناهج الأجنبية، حتى نستطيع تكييفها مع خصوصيات المجتمع الريفي المحلي؛

✓ ضرورة استحضار البعد الثقافي والحضاري للمجتمع، لأن العملية التنموية لا تتحدد بالأبعاد الاقتصادية والمادية فقط، بل أثبتت التجارب العالمية أن العناصر غير المادية، تكتسي أهمية قصوى في التفكير التنموي؛

✓ مستوى التحولات الاجتماعية، لأن المجالات الريفية المغربية لم تشهد جميعها نفس التحولات، ولو تعرف مستوى موحدًا من التحولات؛

✓ مستوى وعي النخب المحلية، وكفاءتها لاستيعاب موارد المجال المحلي، وكذا قدرتها على التواصل والعمل المشترك؛

✓ مستوى وعي الفئات والشرائح الاستراتيجية في المجتمع: الشباب والنساء.

2-2- تأثير مفهوم "التنمية المحلية" بنظرية مراكز أو أقطاب النمو¹.

تعتبر نظرية "أقطاب ومراكز النمو"² أو "التنمية الاستقطابية" من النظريات التي برزت في منتصف القرن العشرين إلى حدود الثمانينيات منه، خاصة في أوروبا، وهي بمثابة محاولة تعويض المقاربة القطاعية بمقاربة أخرى أكثر ارتباطًا بالمكان أو الحيز (التنمية المكانية). لكن انحياز جل الدول النامية للمفاهيم التنموية من خلال اعتماد الخط الثالث³، جعل هذه النظرية تعرف التراجع من حيث الاهتمام، وقد زاد من عدم الاهتمام بها كذلك، فشل العديد من التجارب التنموية الاشتراكية على الخصوص خلال هذه الفترة.

تعتبر هذه النظرية أداة لتحقيق التنمية المحلية وإحداث التوازن داخل الحيز المحلي والترابي، وقد تم اعتمادها في العديد من المشاريع التنموية وفق المقاربة الجغرافية الإقليمية، خاصة في حال وجود صناعات أو مقاولات مهيمنة داخل الحيز الجغرافي (المقولة الدفعية)⁴، فتصبح باقي المقاولات في اضطرار إلى

¹- ترجع جذور هذه النظرية إلى العالم الاقتصادي "بيرو" بناء على جدلية الطرد والجذب داخل المجال. أنظر:

Perroux F., « Note sur la ville considérée comme pôle de développement et comme foyer du progrès », in. Revue Tiers Monde, Tome 8, N° 32, 1967, pp 1147-1158.

²- يرجح فرانسوا بيرو François Perroux في هذه النظرية أن النمو لا يظهر في كل مكان وفي كل وقت، وإنما يظهر في نقاط أو أقطاب نمو بقوى أو كثافات متنوعة، وينشر على طول قنوات متعددة، وله نتائج نهائية متفاوتة على الاقتصاد برمته.

³- نظرية تنأى بنفسها عن الخلفية النظرية والفلسفية لمقاربة التنمية. ويبرز اهتمامها، بشكل كبير، باستدامة الموارد ومستقبل الإنسان في علاقته بالمجال.

⁴- تم اعتمادها في العديد من الدول النامية وفي قطاعات كثيرة اقتصادية (فلاحة، صناعة)، ومنها ما سمي بعمليات "التجميع" في الدول المغاربية.

التعامل معها لتحقيق ربحها الخاص، لأن المقاوله الدفعية تستأثر بمعظم الاستثمارات (العمل على تركيز الاستثمار عوض تشتيته في مقاولات عديدة).

لكن اعتماد هذه الأطروحة في الأرياف المغربية ينطوي على مجازفة لعدة اعتبارات، أولاً، هذه الأطروحة تتطلب الانتقال إلى مرحلة التصنيع، وفي المجالات الريفية، التصنيع يتطلب تزايداً سريعاً في الطلب الداخلي، الذي ينهض الطلب الريفي فيه بدور راجح¹، وهذا غير ممكن في الأرياف المغربية. ثانياً، المشكل الكبير يكمن في طبيعة واستفادة المقاولات "التابعة" داخل المصنفة (النسق الصناعي)، والتي نستهدفها بالتطوير من خلال الشراكة الموسعة، سواء كانت داخل التراي المحلي أو خارجه، وكذا سؤال تأثير هذا القطب الصناعي على المجال المحلي برمته.

إنه يلاحظ شبه غياب العنصر المجالي في هذه الأطروحة، لذلك قام "بودفيل" بالمحاولات الأولى سنة 1957، لإدخال المؤشر المجالي في الأطروحة²، الأمر نفسه الذي قام به كل من "إيزارد" و "وسكولر" بالولايات المتحدة سنة 1959، وهو ما شجع البحث حول موقع "المقاوله المركز (المستقطبة)" أو "الدفعية" داخل المجال أو الحيز المستهدف، وبالتالي موضع واتجاه مصنفة مدخلات-مخرجات بالنسبة للمواد الأساسية من جهة، وبالنسبة للسوق من جهة أخرى.

تعتبر فرنسا سباقة إلى التخطيط الإقليمي وفق نظرية "مراكز النمو"، حيث استطاعت تطوير النظرية لتستوعب العنصر المجالي من جهة، وأن تعتبر المؤشرات الاجتماعية والسياسية وغيرها داخل الحيز الجغرافي³، مما أخرج إلى الوجود مفاهيم جديدة حول الإقليم بالنظر إلى وضعية القطب المركزي للنمو، وهو مفهوم الإقليم المتجانس، وقد اعتمدت الولايات المتحدة التجربة نفسها لتقسيم المجالات الفلاحية، وهي المجالات الترابية الفلاحية⁴، حيث تم تقسيم التراب الفرنسي إلى ثلاث أقاليم متجانسة⁵:

- إقليم باريس؛
- 09 أقاليم استقطابية في الغرب والشرق؛
- 21 إقليماً مبرمج من أجل توزيع قصير المدى للموارد.

¹ - بول بايروك، "مأزق العالم الثالث"، دار الحقيقة، بيروت، ط1، 1973، ص 256.

² - لبودفيل دراسة مهمة بخصوص صناعة صهر الحديد وأثرها التنموي على ولاية ميناس جيراس البرازيلية. أنظر:

Moulaert F. et Abid M, « Analyser le développement régional, de l'innovation territoriale à la géographie de « dépendance du sentier », Revue Géographie économie société, Vol. 10, 2008/2, pp 199-222

³ - Paulmier Th., « l'expérience technopolitaine de Hsinchu à Taiwan : un pôle de croissance en transition vers un district industriel », Revue Economie Régionale et Urbaine, N° 3, Juillet 2001, pp 479-494

⁴ - نرجع إلى ذلك بالتفصيل في القسم الموالي.

⁵ - للمزيد من التفاصيل: أنظر مقال، أحمد محمد عبد العال في ترجمته لمقال "د.ف. دارونت" الباحث بمعهد التنمية الحضرية والإقليمية بجامعة كاليفورنيا، تحت عنوان: "قطب النمو ومركز النمو"، على الرابط:

www.Fayoum.edu.eg/Arts/Geography

إلا أنه على العموم، تبقى نظرية الأقطاب محاولة جيدة لإحداث التنمية المطلوبة في عموم البلد، انطلاقاً من تنمية أحد أقاليمه عبر إحداث تركيز أو تجميع مقاولاتي صناعي حول صناعة مركزية، تستفيد منها الصناعات الأخرى، وبالتالي إحداث الوفورات المتدفقة عبر المصفوفة الصناعية¹. إلا أن ما يعاب على هذه النظرية أنها تركز على التجميع حول الشركات الصناعية على الخصوص، وإهمال المقاولات ذات الاهتمام الاجتماعي أو الثقافي.

وإذا سلمنا على أنه بالإمكان تحقيق تقدم اقتصادي أكيد على مستوى المقولة المستقطبة، كما نسلم بنمو الوفورات والمخرجات القطبية عن هذه الدائرة، فإنه من غير المؤكد الاستثمار الجيد لهذه الوفورات، وصعوبة اعتماد النموذج بالمجالات الريفية ذات الاقتصاد ما قبل صناعي، فما هي ضمانات تحقيق التنمية داخل المجال الذي يحتضن هذه المصفوفة الاقتصادية، وما هي قابلية المجال الريفي لاستثمار هذه المخرجات في غياب استثمارات لتأهيل المقاولات الأخرى، التي تتموضع في سافلة المصفوفة. ناهيك عن الهيمنة الواضحة للاقتصاديات الكبرى، وغياب العدالة في توزيع الاستثمار بين المقاولات ومكونات المصفوفة، ومنه تكريس هذا النوع من المشاريع التنموية للاحتكار والهيمنة المكانية. " لم تعد نظريات الاستقطاب والتصنيع هي الركائز الوحيدة للسياسة الإقليمية كما اعترف بذلك صراحة سنة 1979 كل من "فريدمان" و "ويفر" اللذان أقرّا أن المفعول السحري لنظرية الأمكنة المركزية لم تكن له النتائج المتوقعة"².

لقد حاول "فرانسوا بيرو" التخفيف من حدة هذه الإشكالات من خلال تقديمه لهذه النظرية وفق نموذج دينامي، خاصة فيما يخص علاقة الفلاحة بالتصنيع، حيث يصير النموذج مبنياً، على أساس أن المقولة أو الصناعة الدافعة أو المركزية، عندما تصل إلى ذروة إنتاجها وتحقيق الوفورات المثلى، فإنها تنتقل عملياً إلى مرحلة الأفول والذبول، التي تمنح الفرصة لصناعة أخرى لتقوم مقامها، وتستقطب باقي المكونات الصناعية للمصفوفة³.

3-4- الجغرافيا والتنمية المحلية في استراتيجية إعداد التراب الوطني.

تجدر الإشارة قبل الحديث عن هذا النموذج التنموي، أنه مستمد من بعض التجارب السابقة، خاصة في أوربا، لذلك من الصعب التسليم بقدرته على إحراز المطلوب في الحالة المغربية، وذلك لعدة اعتبارات، أهمها الخلفية الصناعية والمقاولاتية لعملية التنمية وإحداث الوفورات التي تبنتها هذه الدول وراكت فيها عدة

¹ - Duez Ph., « La place de l'économie des territoires dans la construction d'une théorie générale intégrant l'espace », Revue Economie Régionale et Urbaine, N° 4, Octobre 2011, pp 735-764

² - محمد بلفقيه، " الجغرافيا، القول عنها والقول فيها"، ج 2، دار نشر المعرفة، الرباط، 2002، ص 179.

³ - Perroux F., « Les unités motrices en agriculture », Revue Economie Rurale, N° 78, 1968, pp 05-12.

تجارب¹، ثم من حيث واقع الحرية والديمقراطية، والحق في التنافس بين عموم المقاولات دون ريع أو انتقائية، ويمكن الاستفادة في هذا الصدد من تجربة الاتحاد الأوروبي في تنمية الأرياف من خلال مشروع "مجموعات العمل المحلي"، وكيفية طمأنة المقاولين المتنافسين، وتحقيق الشروط السليمة للمنافسة والتعاون. بخصوص نظرية "المحلي"، فقد تمت بلورتها في المغرب مع انطلاق الحوار الوطني حول إعداد التراب سنة 2000، وقد تم طرح هذه المقاربة وفق منظومة تنمية المجال الترابي، ولعل من أبرزها الأرضية التي تم تقديمها تحت الطلب لحساب مديرية إعداد التراب الوطني بالوزارة الوصية، فكان المقترح تحت عنوان "الأنساق الإنتاجية المحلية"²، مقترح تقدمت به لجنة مكونة من 08 خبراء مغاربة وأجانب، من بينهم جغرافيان مغربيان،

وهما "لحسن جنان" و"علي فجال"³. ومن أجل الوقوف على مقومات هذا المشروع، نرجع إلى مقالين يوضحان أسس وخصائص هذه المقاربة⁴:

يتحدث "لحسن جنان" عن الأنساق الإنتاجية المحلية Systèmes Productifs Locaux SPL باعتبارها ثالث ثلاثة مسالك جديدة للبحث الجغرافي في الأرياف المغربية⁵ في إطار مشروع "التنمية المحلية"، وينطلق من مقارنة مجالية ذات أساس اقتصادي، تبلورت من خلال أعمال الاقتصادي الإنجليزي "ألفريد مارشال Alfred Marshall ضمن مفهوم "المقاطعة الصناعية"، حيث يتأطر هذا المفهوم بمصدرين رئيسيين: مصدر نظري مستوحى من مبادئ الاقتصاد السياسي، ومصدر تجريبي مستوحى من نتائج الأشكال

¹- في الوقت الذي عرفت فيه هذه الدول الانتقال إلى التصنيع والمقولة، لا يزال الاقتصاد المغربي يعتمد على الفلاحة، على الرغم من تواضع مساهمتها في الناتج الداخلي (15 بالمائة تقريباً).

²- Etude sur le développement des bassins d'emploi : cas des systèmes productifs localisés au Maroc.

³- تتكون اللجنة من:

- Claude Courlet : Président de l'université Pierre Mendès. France (Responsable)
- Nacer El Kadiri : IAV, Rabat
- Ali Fejjal : Univesité Ibn Tofail, Kénitra
- Hollard M : Université Pierre Mendès France, Grenoble
- Larbi Jaidi : Université Mohamed V, Rabat
- Lahsen Jennan : Université Sidi Mohammed Ben Abdellah, Fes
- Larbi Zegdouni: Ministère de l'Agriculture et de Développement Rural, Rabat
- Mohamed Souissi : Ecole Mohammedia des Ingénieurs, Rabat

⁴- أنظر:

- علي فجال، "الأنساق الإنتاجية والتنمية الترابية بالأقاليم الشمالية: الإمكانيات والشروط"، منشورات وزارة الثقافة، جامعة الشريف الإدريسي، دورة شتنبر 2004، تحت عنوان: منطقة الريف: حصيلة البحث العلمي عن الإنسان والمجال الحسية، 2005، ص ص 139-150.

- لحسن جنان، "العالم القروي في البحث الجغرافي"، دفاثر جغرافية، ع 7، 2010، ص ص 9-28.

⁵- بالإضافة إلى هذا المسلك، يقترح الأستاذ جنان مسلكين آخرين وهما: الأنشطة غير الفلاحية وتعدد أنشطة الأسر القروية كاستراتيجية للتكيف، ثم المشروع الترابي لتحقيق التنمية الترابية عبر تنسيق أهداف وتدخلات الفاعلين.

المجالية لمظاهر التصنيع المثيرة، التي ظهرت بالمناطق الوسطى والشمالية الشرقية لإيطاليا، حيث استطاعت هذه الأخيرة غزو الأسواق العالمية من خلال منتوجاتها المجالية بمقومات وإمكانات مجالية ذاتية محضة.

فحوى هذا العرض التنموي، هو إبراز أهمية النظرة الاقتصادية من خلال التركيز على الصناعات القطبية "الصناعات الموقعة Industrie localisée" ودورها في التطور وإعادة الإنتاج (قانون الإنتاجية المتزايدة)، فقد خلص "ألفريد مارشال" إلى أن تجميع الموارد البشرية المهمة بنفس النوع من الأنشطة الصناعية يؤدي إلى تشكيل ما يسمى بـ "المحيط الاجتماعي"، الذي يسمح بدوره بتشكيل "مناخ صناعي"، يدور في فلكه، مما يسمح بالتواصل والتكامل والتعاون وتبادل المعرفة والمعلومات والمهارات.

أما القضية الثانية فتتمحور حول مفهوم "مفعول الوفورات الخارجية للتجميع Effets d'économie extrêmes d'agglomération"، الذي يمثل الحجم الكبير من الخدمات المجانية، التي يمكن أن تتبادلها المقاولات فيما بينها، بسرعة فائقة داخل الحيز المجالي الضيق (المحل)، مما يسمح في النهاية بتجاوز المعوقات، والتغلب على المشاكل المشتركة الاقتصادية والبيئية وغيرها. فالحيز الجغرافي يلعب دورا حاسما لتحقيق هذه الأهداف، بالفعالية المطلوبة.

وباستثمار نتائج التصنيع المجالي بإيطاليا، تمت صياغة مفهوم "المقاطعة الصناعية" بفضل الدراسات التي قام بها على الخصوص "بيكاتيني Becatini"، والتي أعادت التركيز على نظرية "مارشال" في تحقيق التطور الصناعي والفعالية المطلوبة من خلال سهولة التواصل والتحفيز والتعاون والتنافس بين المقاولات الصناعية. وقد ركزت الدراسات فيما بعد، على التناغم الحاصل من خلال نظرية "المحلي" هذه، في ربط التطور الاقتصادي من خلال التمرکز المقاولاتي (السعي إلى التكامل بين عمليات التصنيع بمختلف المقاولات داخل المجال)، والتصور الاجتماعي من خلال ما تتيحه عملية التمرکز في المجال الضيق من تواصل وتعاون وإنتاجية، مما يسمح بإحداث نموذج حي للتنظيم المجالي للإنتاج (نسق إنتاج محلي)، تتحول معه العلاقات التراتبية بين المقاولات إلى علاقات خدمة متبادلة وتقاسم واضح للعمل.

أما "علي فجال"، فقد ركز من جانبه على تفكيك مشروع "الوحدات الإنتاجية المحلية"، من حيث المفهوم والمكونات والمميزات، وجدوى المشروع كأداة لتدبير بديل للتنمية المحلية، بالإضافة إلى فقرة خاصة بالجوانب المنهجية لدراسة الأنساق الإنتاجية المحلية. وقد حرص على تأطير المقترح من حيث راهنيته وفعاليته في رفع التحديات الداخلية والخارجية¹.

تستمد هذه الفكرة قوتها من عنصرين أساسيين: العنصر الأول، يتعلق باختيار المقولة المركز، التي تدور حولها باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى، ومن حيث علاقة الخدمة المتبادلة والعمل على حل المشاكل دون تكاليف إضافية. أما العنصر الثاني، فيتمثل في الصبغة المجالية، التي تفرض منهجية اختيار نقط القوة

¹- على الرغم من أن المقال يتحدث عن تنمية جبال الريف، إلا أن المقاربة تصلح أن تكون أرضية لمقترح تنموي ذو خصوصية مجالية.

من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، ومن جهة أخرى استحضار "الهوية المجالية". فالنسق الإنتاجي حسب المقترح، لم يعد فقط تجمعا اقتصاديا محضا، بل نسقا مجتمعيا للاعتبارات التالية:

- ترتبط المقاولات فيما بينها ارتباطا وظيفيا يسمح بالتقسيم التقني للعمل، وتبادل الخدمات والمنتجات، والاشتراك في بعض الموارد، مما يسمح بترشيد استعمال الموارد، والعمل على تعبئتها.
- تأهيل الموارد البشرية وفق منظومة متكاملة للتصنيع، مما يسمح بالرفع من التنافسية والإنتاجية.
- الحفاظ على أعراف التعاون والتضامن داخل النسق، على أساس القيم المشتركة والتقاليد المحلية.
- رفع رهان التعاون بين عناصر النسق الإنتاجي والنسيج المؤسساتي الرسمي وغير الرسمي بالمجال المشترك.

ورغم قوة الطرح وراهنيته ونجاحه في العديد من الدول، فإن استنبات الفكرة في المجال الريفي المغربي تقتضي الإجابة عن بعض الأسئلة المهمة والمحرجة في الآن نفسه:

- قضية وجود نسيج مقاولاتي تطرح من الإكراهات ما يكفي، خاصة تموضع بعضها في عالية الإنتاج والأخرى في السافلة، مما ينتج عنه غياب التكافل المطلوب داخل مجال ريفي يعتبر التضامن فيه ضمانا للاستمرار.
- قضية مركزية المقولة "التموقعة"، يحيلنا على نماذج "التجميع"، التي تم تبنيه من قبل وزارة الفلاحة، والذي أثبت بعض الدراسات عدم نجاحته، بل وتحوله في بعض الأحيان، إلى ريع اقتصادي لإغناء الغني (المجمع) وإفقار الفقير (الفلاحون الصغار).
- من القضايا المهمة لتنمية الأرياف، الحرص على تنويع النشاط الاقتصادي، بعد تأكيد فشل الفلاحة في تحقيق التنمية المطلوبة، وذلك عبر إدخال المقولة للمجال، لكن ذلك يفرض جهدا موازيا لتأهيل الفلاح المغربي، لتجاوز حالة الأمية والجهل والخوف من المجهول.
- قضية المنافسة، فالنسق الإنتاجي على الرغم من تماسك بنيته الداخلية، إلا أنه يبقى عرضة للمؤثرات الخارجية، لا سيما أن المغرب اليوم، انخرط انخراطا لا رجعة فيه في النسيج الإنتاجي العالمي، وأثر الانفتاح الشامل على الانفتاح بتحف.
- صعوبة التوفيق، وفق النسق، بين الاحتياجات الملحة للاكتفاء الذاتي، وضغط التنافسية واقتصاد السوق. إن تبني أطروحة الأنساق المحلية، رغم قوته، لا يمثل توجهها إراديا بشكل مطلق، بل محاولة لتجريب سياقات أخرى للتنمية خير السلوك الإرادوي للدولة. فقد شهدت الأرياف المغربية تحولات عميقة، استعصت على الدولة مواجهة تحدياتها، لذلك شرعت هذه الأخيرة في نقل بعض مهامها، في الأرياف المغربية، إلى النسيج المحلي الرسمي وغير الرسمي، مما يفرض التفكير الجدي في مقترحات تنمية يستطيع المجال أن ينعم بمخرجاتها، لذلك فرهان الأنساق المحلية على الرفع من

الإنتاجية عبر الوفورات من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية المحلية بالأرياف المغربية ولو في حدها الأدنى. إلا أنه على مؤسسات الدولة عدم التزام الحياد السلبي الذي يجرى المبادرات من الدعم، فالمطلوب من مؤسسات الدولة أن تكون شريكا حقيقيا، يتدخل بشكل متوازن، مع باقي الشركاء المحليين الآخرين.

إنه رغم كل الصعوبات التي تم ذكرها، إلا أن مقترح الأنساق المحلية يبقى، في عموم تصوره، مفيدا للمقاربة المجالية للتنمية والإنتاج، لأنه من جهة، يراهن على ربط التطور الاقتصادي وقضية الإنتاجية بالأهداف الاجتماعية (تضامن، التقسيم الوظيفي للعمل)، كما أنه يستهدف، الانطلاق من المقومات الذاتية، الخاصة بكل حيز جغرافي (مقاربة تثمين الموارد الترابية).

4-4- "التنمية الترابية"، منظور جديد للتشبث بالهوية المكانية.

لا يمكن الاختلاف في كون أهداف التنمية تتمثل في إيجاد أساليب ووسائل تتناسب مع خصوصيات المكان أو النسق المكاني، لذلك فالبعد المكاني يفرض نفسه بإلحاح، ولا أمل في الاستنساخ الأعمى للتجارب، لأن التنمية المملأة من المركز، غالبا ما يطغى عليها الطابع الانتقائي اجتماعيا ومجاليا¹. فأولويات التنمية في المناطق البورصة، ومن أجل المجتمعات الرعي-زراعية، لا يمكن مقارنتها مثلا مع مناطق ذات الموارد الطبيعية الضخمة، فطبيعة المكان تحدد جغرافية توزيع الاستثمارات والأنشطة والخدمات.

إن أهمية الجغرافيا في هذا الصدد، هو تأكيدها على أهمية الهوية المكانية، والمقاربة الإقليمية للتنمية، فالإقليم بالمعنى الجغرافي (اللانديسكيب)، يتميز ببطاقته الخاصة، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقد انتهت الجغرافيا مبكرا لأهمية هذه المقاربة، اعتبارا أن الإقليم يبقى متميزا ببطاقته الخاصة، وتاريخه المتميز، ونوعية أراضيه، وجميع موارده، وخصوصيات مجتمعه، فهذه المميزات تشكل رأسمال خام قابل للاستثمار، ورصيدا مكانيا يفرض نفسه بإلحاح في توجيه العملية التنموية برمتها، فحيثما تمت تنمية رأس المال هذا، وأحسن تدبيره، كانت النتيجة حسنة على المجال والمجتمع المستهدفين.

لقد ساهمت الجغرافيا في حل العديد من المشاكل التنموية، وذلك بفضل تدخلها المتوازن والمتكامل، المتوازن من حيث عدالة توزيع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، والمتكامل من حيث اندماج الأنشطة المتنوعة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتأطيرية وغيرها). هذا صلب المقاربة الترابية، وقد أحسن الميثاق الوطني لإعداد التراب اختيار عنوانه الرئيسي الموسوم: "من كل مجال حسب مقوماته، ولكل مجال حسب احتياجاته"، فالمؤشرات التنموية تؤثر في بعضها (الدخل، التعليم، الصحة، وغيرها)، كما أن المجالات الترابية تتكامل فيما بينها، وهذا هو المضمون الترابي للمقاربة التنموية، وهو في جوهره، مضمون جغرافي.

¹ - المختار الأكل، "الأسس النظرية لتحديد المجال المحلي وتنميته"، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد، ع 16، صيف 1996، ص ص 47-52

إلا أن معظم المقترحات التي تم تبنيها في المجال الريفي المغربي، خاصة خلال العقدين الأخيرين، تتميز جلها بالرهان على الجانب الاقتصادي لإحداث التغير المطلوب، وهو ما ساهم في إقبار المؤشرات غير المادية، كالديمقراطية والحرية والحق في المعرفة وغيرها.

خاتمة الفصل.

وقفنا في فقرات هذا الفصل، بشكل مجمل، مع أهم النظريات والأطروحات التي وجهت الفعل التنموي على المستوى العالمي، كما وقفنا كذلك مع أهم التحولات التي شهدتها الفكر التنموي، ليتلاءم مع المستجدات وطموحات الإنسان. وقد عملنا في الشطر الثاني من هذا الفصل، على الوقوف مع الحالة المغربية، وما يرتبط فيها بين الجغرافيا والتنمية في المجال الريفي المغربي.

لكن ما يستنتج مما سبق، هو أن جل الأطروحات التنموية، التي تم تبنيها، هي أطروحات مستوردة في الغالب. وإذا اتفقنا في أنه من غير المعقول الإقرار بكون كل ما هو مستورد فهو دخيل ومرفوض، فإن الاختلاف حاصل في الطريقة التي يمكن التعامل بها مع هذه النماذج.

وقد حرص هذا الفصل، في ثنايا التحليل، إبراز العديد من وجهات النظر، في بعض القضايا التنموية، التي تتفرع جلها من قاعدة أساسية، وهي ضرورة تكييف المستورد، والانتقال من المداخل الاقتصادية، إلى المداخل المتكاملة والمتوازنة، لكن من غير تنكر للخصوصيات.

الفصل الثاني:

البنيات القبلية وآفاق التنمية من وجهة نظر البحث السوسيولوجي.

مقدمة.

لا تحتاج التنمية إلى تجميع مشاريع قطاعية وخدمات اجتماعية فقط، بل تحتاج إلى إطار مرجعي لتوجيهها، وقد نبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إحالته الذاتية رقم 2017/29 إلى تراجع أدوار البحث الاجتماعي في توجيه عملية التنمية، ومنها الدراسات السوسيولوجية والأنثروبولوجية.

ومن أجل الوقوف عند مساهمة السوسيولوجيا، في نسختها السابقة، سواء النسخة الاستعمارية أو غير الاستعمارية، في توجيه العملية التنموية، سنحاول في هذا الفصل، القيام برحلة معرفية نقدية في ظهور السيلوجيا بأوروبا، وتبنيها من قبل العديد من الباحثين الفرنسيين، بمحاولة إسقاط آلياتها ومناهجها على البنيات الاجتماعية المغربية، مما جعل العديد من السوسيولوجيين الفرنسيين على الخصوص، يعتبرون البنيات القبلية المغربية عائقا في وجه التنمية والتحديث، ظنا منهم أن المفهومين مترادفين.

وخصوصية النقد المنهجي الذي سنحاول القيام به تتلخص في الآتي:

تتبع بعض المدارس والتوجهات السوسيولوجية المشتغلة بالمجال الريفي المغربي خلال بداية القرن العشرين، ورصد مدى إمكانية نجاح المدارس السوسيولوجية الغربية في تحديد طبيعة المجتمع المغربي تحديدا موضوعيا مستقلا.

تشخيص حدود الخدمة المعرفية المقدمة من قبل السوسيولوجيا، الكولونيالية على الخصوص، للقرار السياسي الفرنسي باحتلال المغرب، ونهب موارده تحت يافطة مغلوبة وموهمة، مفادها العمل على تنميته وتحديثه.

تتبع مدى مساهمة المدارس السوسيولوجية في صناعة نماذج تنموية في الأرياف المغربية، من قبيل "أطروحة الجماعة فوق الجرار" لجاك بيرك، أو أطروحة "تحديث النظام العقاري" لميشو بيلير، أو غيرها من الأطروحات، التي سنأتي على تحليل بعضها فيما بعد.

1- السياقات التاريخية والمعرفية لانبثاق السوسيولوجيا القروية في المغرب.

هل كانت ولادة السوسيولوجيا القروية، ولادة طبيعية كما كانت عليه في أوروبا؟ وهل استطاعت أن تنحاز لمصلحة تنمية المجال والمجتمع؟

تميز جل البحث السوسيولوجي في المغرب، قبيل الحماية وفي فجرها، بالاعتماد على المعاينة اليومية، ورصد أدق تفاصيلها، وقد استطاعت الإدارة العسكرية للحماية الاستفادة من مخرجات هذه البحوث. غير أن الوعي بالمنزلق الاستعماري للسوسيولوجيا الكولونيالية لا يعني ضرورة الحكم عليها بالتجاوز، "ولا يشفع

في ترجيح رأي قد يدعو إلى مقاطعة هذا الموروث "العلمي" تحت ذريعة "وطنية" ضيقة تعادي كل ما أنتج في فترة الاستعمار"¹.

فنفذوا لغيب رصيد معرفي سوسيولوجي خاص بالمغرب قبل الحماية، يحاول بعض الباحثين إبراز بداية القرن العشرين بمثابة حقبة ميلاد السوسيولوجيا في المغرب، حيث يراد للعلم أن يؤكد، كما يقول جاك بيريك، "أن كل شيء يحدث وكأن الاستعمار قد وقع في بلاد معينة حيثما يتبين عجز التنظيم التقليدي على مواجهة المشاكل التي يطرحها الزحف التكنولوجي من الخارج"². لذلك يحاول جل كتاب الاستعمار نفي وجود معرفة خاصة بالمجتمع المغربي، بالمقابل لا يترددون في تأكيد فرضية دور الرومان في تنمية شمال إفريقيا وانعدام كل تحرك بشري لهذه المهمة قبلهم، "وهو قول يتفق مع ميولهم السياسية حيث يتمشى مع إيمانهم أن فرنسا وارثة رسالة روما الحضارية"³.

بالحنين إلى الطموح الروماني في السيطرة، حملت السوسيولوجيا الكولونيالية على عاتقها تهيئة الأجواء لاستعمار فرنسي رهانه الأساس، إدماج شعوب عربية ذات عمق تاريخي واجتماعي مختلف عن الغرب، وليس فقط وضع اليد على مقدرات البلد وخبراته الطبيعية، وهكذا فالمقاربة الكولونيالية ليست تخصصاً ضيقاً، وإنما هي رؤية للتحليل تخترق جميع الأعمال التي تعلق بالمجتمع⁴. وقد شهدت هذه المعرفة توسعاً مهماً، إلى أن أصبح لكل متقاعد فرنسي فرصة البحث والدراسة "السوسيولوجية" لإحدى موضوعات المجتمع المغربي، إلى حين تأسيس "البعثة العلمية"⁵، وهي مؤسسة أخذت على عاتقها الدراسة السوسيولوجية الاحترافية للمغرب⁶.

لقد لاقت هذه المعرفة الموجهة العديد من الانتقادات، لكونها بقيت مُنمَّسة، في كثير من الأحيان، بالانطباعية والسطحية، "إذ يُعَمَّمُ جل الكُتَّاب الأحكام بعد زيارة انطباعية لم يروا فيها، في الحقيقة، سوى طنجة وتطوان"⁷. لذلك تستدعي قراءة هذا التاريخ يقظة كاملة وحذراً شديداً، لأن جزء من هذا التاريخ الاستعماري لم يكن فحسب متحيزاً أو كاذباً أحياناً، ولكنه —وهذا هو الأدهى— قد يكون أيضاً معقماً بإخفاء

¹ - محمد ياسين، "موقف السوسيولوجيا الكولونيالية من البنيات الاجتماعية بالمغرب، قراءة نقدية"، أعمال الملتقى الثاني

لأجيال علماء الاجتماع العرب، الجمعية العربية لعلم الاجتماع، أصيلة، المغرب، 1990، ص 3.

² - عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسيولوجيا بالمغرب 1912-1967"، عن مجلة البحث العلمي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، "مقاربات سوسيولوجية وثقافية"، عدد خاص بالدكتور عبد الكبير الخطيبي، جامعة محمد الخامس، عدد 48، الرباط، 2004، ص ص 9-26.

³ - عبد الله العروي، "مجلد تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2007، ص 42.

⁴ - محمد نجيب بوطالب، "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 41، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص 34.

⁵ - تمتعت "البعثة العلمية" بالشخصية القانونية سنة 1913، كما تمت تسميتها باعتبارها مؤسسة متخصصة في سوسيولوجيا الأهالي ومهمة بإنجاز مونوغرافيات عن مناطق المغرب.

⁶ - هم السكان الأصليون على حد تعبير المستعمر.

7 - Miège J.L, Le Maroc et L'Europe, Paris, 1961, p 53.

موضوع البحث وتخدير روح الباحث¹. لكن ذلك لا يجيز إنكار ما حظيت به بعض الدراسات من قيمة معرفية مؤكدة في عدة تخصصات كالجغرافيا والجيولوجيا والسوسيولوجيا نفسها.

2- اتجاهات البحث السوسيولوجي.

لقد تعددت المدارس السوسيولوجية التي اهتمت بدراسة الأرياف (المجتمع الريفي ومفهوم القبيلة). إلا أن تركيز معظم البحوث على إثبات الركود الاجتماعي والانقسام السياسي في الأرياف المغربية، جعل السوسيولوجيا الكولونيالية تتميز في عمومها بخاصيتين أساسيتين:

- اعتماد نظرية التجزيء لفهم المجتمع الريفي وتحديد مفهوم القبيلة؛
- تطابق الخلاصات من حيث اعتبار المجتمع القبلي المغربي جسّد عقبة حقيقية في وجه التحديث والتنمية، نظرا لجموده على التقليد ومقاومته لكل ما هو حديث.

وبناء عليه، فقد دعت هذه المدارس السوسيولوجية، إن بالتلميح أو التصريح، إلى تكسير كل مرتكزات التقليد في المجتمع الريفي المغربي، وتعويضها ببنيات وأسس حديثة. بالمقابل، وعلى قائلها، قامت دراسات سوسيولوجية أخرى، فحملت مشعل الدفاع عن حق المجتمع الريفي في استثمار تاريخه، ورصيده الحضاري والثقافي، وجميع مقوماته، ومجموع موارده، لبناء مشروع تنموي خاص، يناسب المجتمع والمجال الريفيين المغربيين.

2-1- السوسيولوجيا العامة لدراسة الأرياف.

غالبا ما نحصر ولادة سوسيولوجيا الأرياف عند محاولات الغرب، أو بشيء من التدقيق، حصرها في محاولات معرفة الآخر عن الذات، لكن الحقيقة أن هناك محاولات للذات في معرفة نفسها ومجالها ومواردها وإمكانية تحولها في الاتجاه الأفضل، وتحقيق التنمية الحقيقية التي تستجيب لشروط الواقع. وأهمها أطروحة ابن خلدون، باعتباره مؤسسا فعليا لعلم الاجتماع بتأكيده ذلك بالقول، "وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا، وكأن هذا علم مستقل بنفسه. فإنه ذو موضوع وهو "العمران البشري" و"الاجتماع الإنساني"، وذو مسائل وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخرى، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أم عقليا. واعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة غريب النزعة غزير الفائدة، أعثر عليه البحث وأدى إليه الغوص (...) وكأنه علم مستتبأ النشأة"².

فإلى أي حد استطاعت أطروحة "العمران البشري" المساهمة في فهم المجتمعات القبلية، وسبل تنميتها

¹ - جرمان عياش، "دراسات في تاريخ المغرب"، لشركة المغربية للنشر المتحدين، ط1، الرباط، 1986، ص32.

² - عبد الرحمن بن خلدون، "المقدمة"، دار صادر، ط2، بيروت، 2006، ص36.

2-1-1- مساهمة "نظرية العمران البشري" في فهم الخلفية الاجتماعية للتنمية.

هل يمكن مقارنة أطروحة "العمران البشري" مقارنة وظيفية لفهم عواقب التنمية في المجتمعات القبلية، من قبيل المجتمع الريفي ما قبل الحماية.

من الصعب الجزم بنفي صفة الفكر التنموي عن المجهود الفكري الذي أنجزه ابن خلدون، فقد اعتبره "أحمد التوفيق" مشروعاً فكرياً راجحاً عن غيره من المقاربات التي اهتمت بدراسات البنى الاجتماعية التقليدية لمغرب ما قبل القرن التاسع عشر، وقد اعتبر أطروحته تجديدية لفهم المجتمع القبلي من خلال تبنيه لمفهوم "نمط الإنتاج الخلدوني" على غرار "نمط الإنتاج الإقطاعي" و"نمط الإنتاج الآسيوي" اللذان تبث فشلها في استيعاب خصوصية المجتمع الريفي المغربي¹. وإذا كان البحث الاجتماعي الغربي قد تجاوز الفكر الخلدوني لغاية في نفسه، أو أنه حاول شرح الفكر الخلدوني من مفاهيمه ومشاكله المعاصرة، وخاصة مشكل التخلف الذي يعتبر أحد المشاكل المعاصرة وأهمها. فإن السوسيولوجيا العربية لا مبرر لها في هذا التجاوز أو التحجيم الذي يطال فكر العمران البشري².

لقد أطر ابن خلدون نظريته المعرفية هذه تحت مسمى "علم العمران البشري"، حيث يعتبر الاجتماع للبشر ضروري وهو معنى العمران³، وقد اختار لها منهجاً علمياً واضحاً وصريحاً يركز على مبدأ أن الظواهر الاجتماعية يرتبط بعضها ببعض بخاصية "السببية". كما جعل هذا العلم مفتوحاً على غيره من العلوم، خاصة منها الجغرافية الوصفية، حيث يخصص لها حيزاً مهماً من كتاب المقدمة⁴، وقد نحا الكاتب في هذه الفقرات منحى الجغرافية العامة، متناولاً بذلك مفهوم "الإقليم" مفهومهما مجالياً محدداً للعلاقة بين الإنسان وبيئته⁵. ويسطر في المقدمة الثالثة والرابعة في الحديث عن تأثير المناخ على النشاط البشري (أثر المناخ في ألوان البشر وأحوالهم وأخلاقهم)⁶.

إن نظرية العمران عند ابن خلدون تعني بشكل عام، الاجتماع الإنساني وظواهره. فالإنسان مدني بطبعه، غير أن مفهوم المدنية وفق شروط البيئة التاريخية (القرن 13) والمعرفية (مرحلة التأسيس)، كانت تعني بالأساس الاجتماع والعيش إلى جانب أبناء نفس النوع، لأنه في النهاية، على حد تعبيره، الإنسان محتاج إلى إشباع حاجاته الأساسية للحياة، وأنه لا يقوى على تأمينها لوحده، لذا فهو محتاج حتماً إلى غيره الذي

¹- راجع: جواب أحمد التوفيق عن سؤال محمد عياد على هامش الندوة المنظمة بكلية الآداب بالرباط حول فكر ابن خلدون (14 و 17 فبراير 1979، حوارات أجرتها جريدة "المحرر". منشورات جريدة "الاتحاد الاشتراكي"، العدد 4 "حوار حول الفكر الخلدوني"، 1986، ص ص 110-111.

²- جواب محمد القبلي عن سؤال محمد عياد على هامش الندوة المنظمة بكلية الآداب بالرباط حول فكر ابن خلدون (14 و 17 فبراير 1979، م س، ص 60

³- المقدمة، م س، ص 226.

⁴- نفسه، ص ص 41-71.

⁵- يقسم ابن خلدون المعمور إلى سبعة أقاليم من الشمال إلى الجنوب، ويحاول وصف كل إقليم بجميع مكوناته الطبيعية والبشرية وكيفية تأثير أحدهما على الآخر. أنظر المرجع نفسه، ص ص 47-68.

⁶- المقدمة، ص ص 68-72.

بإمكانه أن يحقق له هذا الاكتفاء¹، فالحاجة والعمل مفهومان مركزيان في نظرية العمران البشري². وقد وضع ابن خلدون "الدولة" في مركز الدائرة وأحاطها بدراسات عن المجتمعين البدوي والحضري، حيث يصنع الأول الدولة ويسمح بظهورها من منطلق العصبية، ويضعفها الثاني ويسير بها نحو الزوال³. وهذه المنطلقات هي نفسها التي فرقت المدرسة الجغرافية الفرنسية بين اليمين واليسار حول موقع "الأرياف" من التنمية، أو جدلية العلاقة بين الريف والحضر (نظرية المركز والهامش).

أما القبيلة، فتأخذ حسب هذه الأطروحة مفهوماً بيولوجياً عضوياً يتحدد من خلال النسب، فإذا كان "العجم ليسوا بأهل أنساب يحافظون عليها ويتناغون في صراحتها والتحامها إلا في الأقل، فأكثر ما يكون سكنى البدو لأهل الأنساب، لأن لحمة النسب أقرب وأشد"⁴. وهو معنى تم تغييبه في أغلب الدراسات الكوليانية الكوليانية التي تنفي وجود الأصل المشترك لسكانة الأرياف. كما أن ابن خلدون يعتبر أن الإطار الحقيقي للقبيلة هو النسب في معناه الواسع والرمزي، مما يقتضي تأكيد دور المكان الذي يشكل محور التحام القبيلة ويعزز تلاحمها الداخلي⁵.

وعلى خلاف ما يقرر البعض من منتقدي هذه الأطروحة حول مركزية مفهوم "العصبية" في نظرية "العمران البشري"، فإن ابن خلدون يجعل العصبية أساس الارتباط بين عدة عوامل، وهذه الأخيرة هي التي تؤثر في تغير هذا العمران والانتقال من حالة إلى أخرى، نجد هذا في عدد من أفكار المقدمة، من قبيل "الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج للمتكلم، والمزاج في المتكلم لا يصلح إلا إذا تكافأت العناصر، فلا بد من غلبة أحدهما، وإلا لم يتم التكوين"، مما يعني أنه يرى في العصبية شرطاً لممارسة السلطة، كيفما كانت وأينما كانت، ولم يحصرها أبداً في البداوة⁶. وكأنه يقرر حتمية التناقض والجدل الاجتماعي المحافظ على استمرارية استمرارية العمران البشري. وبالتالي يمكن اعتبار "العصبية" نمط إنتاج يتم بواسطته تبادل البضائع وغيرها بين أبناء القبيلة⁷.

أو تصوير القبيلة عصبية بيولوجية يجسدها الانتماء إلى جد أكبر، فتصير السوسيولوجيا عند ابن خلدون، مثلها مثل سوسيولوجيا "ميشو بيلير"، "تنهل من المقرب البيولوجي"، "بحيث لا يهم التجمع الذي تمثله القبيلة، بقدر ما تهتم النواة أو الأسرة: بالنسبة لابن خلدون تمثل الأسرة أو العائلة الركيزة الأساسية لقيام

¹ - المقدمة، ص 96.

² - عبد الباسط عبد المعطي، اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، سلسلة عالم المعرفة، العدد 44 ص 56.

³ - جواب الأستاذ محمد القبلي عن سؤال الأستاذ محمد وقيدي، م س، ص 62.

⁴ - المقدمة، ص 267

⁵ - محمد نجيب بوطالب، "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 41، الطبعة الأولى، بيروت، 2002، ص 56.

⁶ - عبد الله العروي، م س، ص 392.

⁷ - جواب بنسالم حميش عن سؤال محمد وقيدي على هامش الندوة المنظمة بكلية الآداب بالرباط حول فكر ابن خلدون، م س، ص 130.

العصبية وتقويتها...، وبالنسبة لميشو بيلير، فليست هناك قبيلة، بل ثمة فقط، مجموعة أسر كبيرة تعود أصولها لهذه الجهة أو تلك"¹

يستند بعض الغربيين إلى بعض أقوال ابن خلدون، يحملونها على غير محلها داخل النسق الفكري للجدل، ومنها موقفه من العرب وعلاقتهم بالمدينة والتحضر، فالغالب على رأيهم، هو أن ابن خلدون يقر "أن العرب كارهون للتقدم بحكم مزاجهم"، وهو ما لا ترومه اطروحة "ال عمران البشري"، ويرجع الالتباس، كما ذكر ذلك العديد من الباحثين²، إلى عدم التمييز بين كلمتي "العرب" و"الأعراب". فالحديث عن المزاج الكاره للمدينة والتحضر إنما أسقطها ابن خلدون على الأعراب، بينما عندما يقر بحتمية التحول، فإنه يذكر ما خضع له العرب بنزولهم من البداوة إلى الحضارة، كقوله "إن الإنسان ابن عوائده ومألوفه، لا ابن طبيعته ومزاجه. فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقا ومَلَكَة وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجملة"³، وقوله في موضع آخر "ولهذا نجد التمدن غاية للبدوي يجري إليها وينتهي بسعيه إلى مقترحه منها (...). ومما يشهد لنا أن البدو أصل للحضر ومتقدم عليه أنا إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين بناحية ذلك المصر وفي قراه"⁴. فالخطأ لا يعود إليه بقدر ما يعود إلى قرائه المغرضين⁵. وقد تميزت دينامية دينامية نظريته في إقرارها بحتمية "التغيير" الذي يبقى في عمومها مداريا مغلقا بين البداوة والحضارة⁶. حيث والحضارة⁶. حيث تنهار الدولة بضعف العصبية، وتضعف العصبية بتوسع الدولة واستبحارها، لأن تلك هي سنة الخالق في خلقه⁷.

تمثل "نظرية العمران البشري" اجتهدا مهما لفهم ضرورة استحضر الطبيعة البشرية في التعايش والتكافل والتضامن، وقابلية المجتمعات للنحول نحو الأفضل بحكم طبيعتها⁸، وهي الأفكار التي رجعت إليها البشرية مع مستهل الألفية الثالثة لتبرز أهمية الزراعة والريف، وضرورة تنميته ودعمه، وفق اعتبار ساكنته مميزة بنمط عيشها وتواصلها الداخلي الخاص، ولم تخرج جل النظريات التنموية الحديثة عن مركزية "التضامن والتكافل" كمفهوم تدور حوله كل الأفكار والمشاريع التنموية الجادة⁹.

1- محمد شرقي، م س، ص 38.

2- يمكن الرجوع، في هذا الصدد، إلى كتابات طه الراوي، وصاطع الحصري، ومحمد الفاسي، وجرمان عياش.

3- المقدمة، م س، الباب الثاني، الفصل الخامس، ص 99

4- ابن خلدون، "المقدمة"، م س، ص 97.

5- عبد الله العروي، م س، ص 391.

6- ابن خلدون، "المقدمة"، م س، من الفصل التاسع والأربعون إلى الفصل الواحد والخمسون، ص 222-226.

7- عبد الله العروي، "مجلد تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ص 396

8- عندما نتابع الفكر التاريخي (التنموي) الغربي نلاحظ أنه يركز على الدور الحاسم للطبقة الوسطى (البرجوازية). في حين أن ابن خلدون نراه يركز على دور "العصبية"، التي منشؤها الأرياف في بناء قوة الدولة وبناء الحكم.

9- نفس المنطلقات هي التي انطلق منها "جوليان كولو" حيث استنتج اشتراك أفراد القبيلة في الدم، وهو ما أعطى القوة والسيادة للأسرة ولمؤسسة الجماعة، ومن هذه الخلاصة حاول اقتراح نموذجها الخاص لتنمية الأرياف المغربية. أنظر:

Couleau J., "La Paysannerie Marocaine", Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1968, p 85.

2-1-2- مونوغرافية إدموند دوتي.

يمكن اعتبار "دوتي" تلميذا نجيبا للآلة المعرفية الفرنسية بالجزائر بامتياز. ترجع تجربته البحثية الأولى للمجتمع الريفي المغربي إلى رحلاته الاستكشافية المتكررة كل سنة إلى المغرب بين 1906 و1909¹، والتي خصص لكل منها تقريرا مفصلا، بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت ظواهر اجتماعية، أو دينية مستقلة، أو منوغرافيات شاملة لبعض المجالات المحلية.

ينتمي "دوتي" إلى تيار "البعثة العلمية"، الذي كان ينافس تيار "لجنة المغرب"، وقد اشتهر "دوتي" بالدراسات الميدانية المتكاملة في شكل مونوغرافيا شملت العديد من مناطق المغرب، وخاصة منها "حاحة"، إذ يستخلص "دوتي" أن القبيلة هي ذلك الكل المنسجم من حيث الطقوس الزراعية والعادات والتقاليد ونمط العيش، أما التجزء فلا يعتبره إلا ضمن هذا الكل². وهي في نظره "شخصية معنوية لا تستند إلى أساس "فيزيقي"، كما أنها عبارة عن ترابط إجرائي لمجموعات ضمن تشتت مواقع السكنى، حيث تحسم بواسطة مؤسساتها الخاصة، كل النزاعات ومقتضيات الحياة داخلها (تحديد الملكيات الخاصة، توزيع الإرث، الأمن، التوزيع، توزيع الماء....)³.

بالإضافة إلى تأثيره بالمدرسة السوسيولوجية الفرنسية (الدوركايمية)، انفتح "دوتي" على مناهج البحث الإثنولوجي، لذلك نجد مونوغرافياته تزوج بين "تقسيم العمل" و أطروحة الأصل البدائي. غير أن هذا المنهج قاصر عن الكشف عن حقيقة النظم الاجتماعية من حيث أصلها ونشأتها لأنه، كما يقول "أمزيان"، قاصر على إدراك أبعاد التطور الإنساني الضارب في التاريخ (...). فمهما كانت طبيعة المعلومات فهي ناقصة، واليقين فيها لا يتحقق إلا بناء على استقراء تام يستوعب كل جوانب الحياة الاجتماعية الماضية، وهو ما لا سبيل إليه⁴.

لكن الدراسات التي قام بها "دوتي" لا تخلو من فائدة في سياق فهم المجتمع الريفي والتماس السبيل إلى تنميته، إذ يرجع له الفضل في نقد أطروحة "انغلاق المجتمع المغربي" التي تبنتها السوسيولوجية الكولونيالية

¹ تتحدث العديد من الروايات عن ست رحلات لإدموند دوتي خلال هذه الفترة، لكن بول باسكون في كتابه "دراسات قروية" قروية" في إدراجه للتقرير السري لإدموند دوتي لفائدة مديرية الشؤون الأهلية يتحدث عن 5 رحلات فقط، راجع:

Paul Pascon P., » Etude Rurales », Idées et enquêtes sur la compagne marocaine, Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat, 1980, p 243.

² -Cf. partie III « Les descendants des Mas'mouda » dans : Edmond Doutté, » En tribu », Librairie Paul Geuthner, Paris, 1914, pp 70-101.

3- Doutté Ed, L'organisation Domestique et Sociale chez les H'ah'a, Contribution à la Sociologie marocaine" Bulltin du Comité de l'Afrique Française, n° 15, 1905, pp 1-16.

⁴ - محمد محمد أمزيان، "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، العدد الرابع، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، 1992، ص 90.

قبله¹. كما أنه لم يعتمد أطروحة "التجزيء" بشكل كلي، كما فعل العديد من الباحثين الغربيين². لكن على الرغم من ذلك، فقد قدمت دراساته خدمة جليلة لتوطين المشروع التنموي الاستعماري، ودعم الرغبة الفرنسية في التوسع والانتشار، خاصة وأنه ركز على تحليل "نمط العيش القبلي" و "التنظيم الاجتماعي للقبيلة" و "الأسرة الممتدة"³.

غير أن هذه المقاربة التأصيلية للمجتمع المغربي على اعتبار أنه مجتمع قبلي في الأصل، لقيت انتقادا من قبل العديد من السوسيولوجيين الوطنيين وعلماء التاريخ، فنجد عبد الله العروي⁴، ينتقد بشدة هذه المقاربة، لأنها تعتبر القبيلة كفضية قبلية أو كنتيجة استقرائية، في حين الآن المطلوب في نظره، هو اعتبارها تنظيما وقائيا احتمى به سكان المغرب ضد المد والمحاصرة الرومانية، لذلك لا يحق للباحث الأجنبي أن يتصورها كقاعدة ثابتة تمثل أصل التاريخ المغربي، لأن في ذلك محاولة إضفاء الشرعية على الاستعمار الأوربي ذو الجذور الرومانية.

2-2- نماذج من السوسيولوجيا المتخصصة.

بالإضافة إلى السوسيولوجيا العامة، التي تروم مقارنة جل المؤشرات الاجتماعية لرصد عملية التحول، هناك سوسيولوجيات أخرى، تخصصت في قضايا بعينها، ومنها:

2-2-1- سوسيولوجيا النظام العقاري.

تبين من خلال طرح الأطر المرجعية للسوسيولوجيا الكولونيالية أنه لا يمكن تحقيق التحول الشمولي الذي كانت تريده الحماية، إلا بتفكيك البنيات الاجتماعية القبلية، ومن المستحيل تفكيك البنيات الاجتماعية القبلية دون إحداث تحول جذري في البنيات الزراعية، وبالتالي فإن من بين أهم المداخل، هو مدخل تحويل "البنيات العقارية" وجعلها تحت سيطرة المستعمر.

عندما نذكر السوسيولوجية الكولونيالية، وتحديدًا "البعثة العلمية" والدراسات المتعلقة بالنظام العقاري، فإن أول من يتبادر إلى الذهن من روادها هو " إدوارد ميشو بيلير"، هو طبعا واحد من رواد هذا النوع من

¹ - Cf. Partie xii « Les débris de l'empire portugais », in. Edmond Doutté, « En tribu », Librairie Paul Geuthner, Paris, 1914, pp 330-351.

² - لقد مارست المدرسة الانقسامية على الباحثين في المجتمع الريفي المغربي خلال هذه المرحلة إغراء كبيرا كما سنلاحظ لاحقا. للمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الله حمودي، " الانقسامية والتراتب الاجتماعي والسلطة السياسية والقداسة: ملاحظات حول أطروحات كلنر"، عن ليليا بنسالم وآخرون، "الأنثروبولوجيا والتاريخ: حالة المغرب العربي"، ترجمة عبد الأحد السبتي وعبد اللطيف الفلق، دار توبقال، البيضاء، 1988، ص 60 وما بعدها.

³ - على سبيل المثال، نجد في المرجع المذكور En Tribu المتكون من 441 صفحة فصولا متنوعة تشتمل على كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والأحوال اليومية، وهي موزعة على الشكل التالي:

- Partie IV: La mosquée du Mahdi.
- Partie VI : les filles de sidi Rahhal
- Partie VIII : la source sacrée de Demnat
- Partie X : la « Riviera » Marocaine
- Partie XIV : Au pays des 'Aïçaoua.

⁴ - عبد الله العروي، م س، ص ص 101-99.

السوسيولوجيا داخل البعثة العلمية، بل هو رئيسها الفعلي منذ سنة 1906 بعد رحيل جورج سالمون، حيث أصدرت البعثة برئاسته العديد من الدوريات والبحوث: الأرشيفات المغربية، الأرشيفات البربرية، مدن وقبائل المغرب.

يوضح ميشو بيلير مهمة السوسيولوجيا واهتماماتها بالقول: "كان من الواجب لإحداث محفوظات مغربية، وضع مجموعة لأوصاف المغرب بقبائله ومدنه، وجماعات الطرق الدينية، والعثور على أصولها وفروعها وصراعاتها وأحلافها وتتبعها في التاريخ عبر مختلف السلالات، ودراسة نظمها وعاداتها، وبعبارة أخرى، التعرف على الميدان الذي يمكن أن ندعى يوما للعمل فيه كي نتصرف عن وعي ودراية¹". لذلك نجد اهتماماته متنوعة، حيث اشتغل على مواضيع سوسيولوجية وجغرافية عدة، استطاع من خلالها تقديم توصيف القبائل المغربية وتعرية خصوصياتها، وعمل على تفكيك بنية المجتمع المغربي ومصادر السلطة فيه، كما أغنى البحث بترجمة العديد من الكتب والمراجع العربية في العقار والقانون، ساهم "بيلير" في تحليل بنية المخزن المغربي وعلاقته بالقبائل، وقدم الكثير في إطار تسهيل عملية انتشار المد الفرنسي في اتجاه المغرب. لكن تبقى بحوثه الخاصة في النظام العقاري والضربي، أهم ما ميز فكره السوسيولوجي إلى حدود سنة 1915، قبل الشروع في بعض المسوح الميدانية العامة.

يعد "ميشو بيلير" من المستغرقين في النظرية "الانقسامية" التي تبنتها السوسيولوجيا الكولونيالية وفق تقسيم المجال والمجتمع المغربيين إلى "بلاد السبية" و "بلاد المخزن"²، وهي النظرية التي شجعت فرنسا على حسم قرارها باستعمار المغرب، إلا أنه يعد من أوائل السوسيولوجيين والجغرافيين الذي تفتنوا إلى ضرورة الحفاظ على التوازن الاجتماعي الخاص بالمغاربة، وقد نبه إلى ذلك في العديد من كتاباته. يقول في هذا الشأن: "إن الدولة المغربية، كما وجدناها منذ 14 سنة مضت، ليست إن شئنا الدقة، لا أمبراطورية ولا ديمقراطية بالمعنى المتعارف عليه لدينا، ولكنها عبارة عن توازن من الضروري عدم الإخلال به، بل بالعكس من ذلك تعزيزه بما يناسب ويفيد من التعديلات غير المتسارعة. ومن ثم، يجب أن تكون دراسة شروط هذا التوازن هي الشغل الشاغل للسوسيولوجيا المغربية"³.

تعتبر السوسيولوجيا المهمة بالنظام العقاري على الخصوص، المعرفة الكولونيالية الرئيسية، نظرا لكونها عملت على الغزو الأخلاقي وتقادي الاصطدام⁴، حيث هيأت، بدلالاتها المنطقية وحججها القانونية،

¹- عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسيولوجيا بالمغرب 1912-1967"، عن مجلة البحث العلمي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، "مقاربات سوسيولوجية وثقافية"، عدد خاص بالدكتور عبد الكبير الخطيبي، جامعة محمد الخامس، عدد 48، الرباط، 2004، ص ص 9-26.

²- أنظر محمد ظريف، "مؤسسة السلطان الشريف في المغرب، محاولة في التركيب"، إفريقيا الشرق، ط 1، البيضاء، 1988، ص 86.

³- Michaux Bellaire Ed., « Sociologie Marocaine », in Archives marocaines, Publication de la Direction Générale des Affaires Indigènes, section Sociologique, Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris, n° XXVII, 1927, pp 293-311.

⁴- للمزيد حول دور هذه المعرفة، أنظر:

الوثائق الضرورية التي يبحث عنها الاستعمار الفلاحي. يقول في معرض توضيحه لهذا المشروع: "هكذا كانت عقائدنا، إلا أنه يجب تمنى أفضل من ذلك للوصول إلى تحقيق الخير، أو على الأقل إلى التوسط في الأمور لتفادي الاصطدامات الخطيرة... ذلك هو الغزو الأخلاقي الذي يجب تحقيقه"¹. بهذه الأطروحة يحاول "بيلير" وأمثاله من الفرنسيين إقناع المتلقي المغربي بكون ركونه إلى التقاليد والبدائية سيقويه في المؤخرة والتخلف، وما عليه إلا ركوب قطار التقدم الحضاري كما رأته الحضارة الأولى على هذه الأرض (روما) أو كما تبنته سليلتها الفرنسية. لقد كانت خطة الاستعمار، كما يقول "أمزيان"، أن ينفردنا من ماضيها البدائي على حد قوله، ويوهمنا أن ثقل هذا الماضي هو سبب التخلف، وأن طريق التقدم هو طريق الغرب نفسه².

بمنهجية استقرائية، ينطلق "بيلير" من تحقيق بعض العقود الخاصة، ويحاول فهم دورها في العلاقات الاجتماعية العامة داخل القبائل. وهذا المنهج يساعد في فهم دور العقار في الاستقرار أو النزاع داخل المجتمع، وبالتالي فهو يقارب قضية "البنيات العقارية" مقارنة اجتماعية محضة، وقد استفادت من ذلك الحماية في أطروحتها التنموية في الأرياف، بحث جعلت مدخلها الرئيسي في الأرياف، هو إعادة صياغة البنيات العقارية لصناعة تراتيبات اجتماعية جديدة في مصلحة المستعمر وعموم المستثمرين الفلاحيين الأجانب، وذلك بعدما استطاعت تحويل العقار من كونه عامل تضامن وتماسك اجتماعي إلى عامل ارتقاء وتباين اجتماعي، ولعل حرص المستعمر على نشر ثقافة "العقود" وكتابة المعاملات العقارية، واستحداث منهجية "التحفيظ العقاري" خير دليل على حجم التحولات الاجتماعية التي ساهمت فيها هذه الدراسات.

لقد ساعدت سوسيولوجيا النظام العقاري في إعادة تهيئة المجالات الريفية المغربية وصياغة البنيات السوسيواقتصادية صياغة جديدة، لأن كانت تستهدف تفكيك التعاقدات، ونظام انتقال ملكية الأراضي الجماعية، وكيفية تطبيق الإجراءات العقارية، ومحاولة إعطاء دلالة عملية للخريطة العقارية، سواء داخل الجماعات أو المناطق³. إنها عملية إعادة بناء المجالات الريفية وفق منظومة غربية واضحة، تشيء الموروث وتجعله في متناول الرأسمال.

- Le Chatelier A, Préface de de Volume XVII, Archives Marocaines, publication de la Mission Scientifique du Maroc, Tome premier, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1911, réimpression 1974, pp I-IV

¹ - الأرشيفات المغربية، 1927، ص ص 262-263. عن: عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسيولوجيا بالمغرب 1967-1912"، مجلة البحث العلمي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، "مقاربات سوسيولوجية وثقافية"، عدد خاص بالدكتور عبد الكبير الخطيبي، جامعة محمد الخامس، عدد 48، الرباط، 2004، ص ص 9-26.

² - محمد محمد أمزيان، م س، ص 172.

³ - يمكن الرجوع إلى العديد من المقالات في الأرشيفات المغربية، كالمعد 11، الذي نتابع فيه العناوين التالية:

- « Traduction de la fatoua du faqih Sidi Ali al Tsouli » avec le « Souâl » du Hâdj Abdelqâder ben Mahidin et la réponse, pp 116-128

- « Une fatoua de Cheikh Sidia » approuvée par Cheikh Saad ben Bouh ben Mohammed El Fâdil ben Mamin (frère de Cheikh Mâ El Aînin, pp 128-153

- « L'organisation des finances au Maroc », pp 171-251

2-2-2- جاك بيرك وأطروحة الجماعة القروية.

"لا توجد مجتمعات متخلفة النمو، هناك مجتمعات متخلفة التحليل"، هذه أطروحة "بيرك" لتنمية الأرياف.

فبيرك هو صاحب نظرية "الجماعة فوق الجرار"، وهو الذي استخلص، بعد تجربة طويلة، أن "الحركة الزراعية بالمغرب هي ثمرة التوفيق بين ملاحظة سوسولوجية، أي ملاحظة حيوية الجماعات القروية في المغرب العربي، وبين مغامرة تجهيز الفلاحة بالآلة"¹. فإذا كانت السوسولوجيا الاستعمارية راهنت على تحليل المجتمع المغربي ما قبل الاستعمار خدمة لاستهدافه، فإن جاك بيرك أراد بالعكس أن يضع سوسولوجية انتهاء عهد الاستعمار ويقوم بدوره في تحليل العالمية المعاصرة². لكن الأستاذ الناصري له فيه رأي آخر، حيث يعتبر نظرية "الجماعة فوق الجرار" بمثابة صيانة للنظام الاستعماري، لأنه "جعل نمو الأهالي يتلاءم وينوب في حركة واحدة مع تعميق جذور الوجود الفرنسي"³. وهذا ينسجم مع اشتغاله موظفا للسلطات الاستعمارية الفرنسية بالمغرب، حيث كانت دراساته السوسولوجية، بكل نتائجها، تقدم لكبار الضباط الفرنسيين من أجل إنارتهم حول السبل الفعالة للتعامل مع واقع الدول المستعمرة⁴.

في مرحلة لاحقة من بحوث "بيرك"، نتابع تحولا واضحا في اتجاه المساهمة في المشروع التنموي في الأرياف المغربية، بحيث أن مواقفه وأطروحاته فيما بعد تميزت بالدعوة إلى استحضار خصوصيات المجتمع الريفي المغربي وضرورة ضمان استقلاله الحضاري والثقافي عند مقاربة التنمية. لذلك نجده في مقاربة القبيلة، وقضية البنيات الاجتماعية للقبيلة المغربية، ينطلق من كون القبيلة تمثل بناء اجتماعيا كليا لا يمكن فهم عنصر من عناصره دونما ربطه ببقية العناصر الأخرى⁵. وقد كان من السابقين إلى توظيف النوازل الفقهية لاستحضار خصوصيات المجتمع القبلي، ومن بين النتائج التي توصل إليها هي أنه لدراسة واقع القبيلة المغربية دراسة موضوعية، لا بد من ربطها بمحيطها البيئي وسياقها التاريخي، وبالتالي تناول المجتمع القروي، وبشكل أدق المجتمع الزراعي، في علاقته مع الوسط الطبيعي، أو ما يسميه بالأساس أو الجوهر الطبيعي⁶. فكان سابقا إلى إبراز اللاتوازن الحاصل بين الاجتماعي والاقتصادي في قبائل البربر، حيث سيادة الأول على الثاني، وتواجهه في كل ناحية من الوسط الطبيعي⁷. أما بخصوص الاستعمار، فقد اعتبره فيما بعد بعد ظاهرة تاريخية، وفي طريق الزوال، وينبغي ضرورة قيام فكر مضاد للاستعمار، مبني على ترسيخ

¹ - جاك بيرك، "العالم المسلوب"، باريز، 1964، ص 145. عن: عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسولوجيا بالمغرب 1912-1967"، م س، ص ص 9-26.

² - نفسه.

³ - نشرة إخبارية للمغرب، أكتوبر 1945.

⁴ - محمد وفيدي، "العلوم الإنسانية والإيدولوجيا"، الشركة المغربية للنشر المتحددين، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1983، ص ص 176-177.

⁵ - محمد نجيب بوطالب، م س، ص 57.

⁶ - محمد شرقي، م س، ص 47.

⁷ - عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسولوجيا بالمغرب 1912-1967"، م س، ص 22.

الهوية القومية ومراكمة الموارد والمؤهلات الثقافية والدينية والتاريخية الخاصة بالدول المستعمرة¹، فكان يريد لنفسه أن يكون "عالما أنتروبولوجيا لعالم بدأ يتحرر من وطأة الاستعمار"²، وهو ما جعله يقف على مسافة معرفية كافية من الباراديكمات السوسيولوجية المبنية على الأطروحة "الانقسامية، أو "التنائيات" المغرضة (بلاد السيية/بلاد المخزن، عرب/بربر، غربي/بربري).

يدمج "بيرك" كذلك التحليل الجغرافي في أطروحته السوسيولوجية، بحيث يبرز علاقة الإنسان السكتاوي بمجاليه وفق المتغيرات الجغرافية (السهول/ الجبال)، ومنه يخلص إلى تحديد طبيعة الاقتصاد المبني بالأساس على دوافع الحاجة من مياه وأراضي زراعية وغيرها، هذه الحاجة في جوهرها تكون الدافع للارتباط بالمجال، وهو ما يميز علاقة الفلاح بالأرض³.

لقد قارب "بيرك" الريف المغربي "مقاربة تنموية" انعدمت في العديد من الأبحاث السوسيولوجية، يمكن رصدتها من خلال بعدين أساسيين:

1. الإقرار بحضارية المجتمع الريفي المغربي وإمكانية تحوله إلى الأفضل من خلال استثمار مقومات بنيوية داخلية، ومن خلال الاحتكاك مع الحضارة القائمة المبنية على الحداثة الصناعية والفكرية، ومن هنا يسلم "بيرك" بضرورة الحوار المتكافئ بين الحضارة المسيحية والحضارة الإسلامية المتوسطة على ضفتي البحر.

2. ضرورة استحضار المشروع التنموي الذي تطرحه المنظومة الغربية للخصائص والأصول والمقومات الثقافية والتاريخية للحضارة الإسلامية، نظرا لقدرة هذه المنطلقات على المساهمة في التحديث المطلوب بانفتاحها وقابليتها للتطوير.

2-2-3- "بول باسكون" ومشروع تجديد الإطار المرجعي للعملية التنموية.

صياغة هذا العنوان مستوحاة من جواب "بول باسكون" عن سؤال إمكانية تحقيق التنمية بواسطة سياسة إرادوية فوقية، حيث أجاب: "ينبغي توفر مشروع تاريخي، توفر مذهب، وإن الأفكار المستوردة والجاهز من

¹ - Berque J., « Quelques perspectives d'une sociologie de la décolonisation », Les Cahiers de Sociologie, Edition de l'institut de sociologie de l'université Mohammed V, N° 1, Rabat, 1965, pp 5-12.

² - عبد الكريم الخطيبي، م س، ص 24.

³ - Pascon P., « la main d'oeuvre et l'emploi dans le secteur traditionnel », in S.E.S.M, n° 100, Janvier-Mars 1966, pp 99-132.

الخارج تشكل خطرا، وإن المرض الأكبر لهذا البلد، هو زرع النماذج مع غياب التجديد. ويوم يجدد المغرب، فإنه لن يظل في المؤخرة"¹

كثيرا ما يتحدث بعض النقاد السوسيولوجيون عن مفهوم "سوسيولوجيا السوسيولوجيا"، وهم يعنون بذلك التحديد الدقيق لمجال اشتغال السوسيولوجيا. وإننا هنا في معرض الحديث عن حالة استثنائية من البحث السوسيولوجي، يمثلها "بول باسكون"، الذي يعد من أشهر السوسيولوجيين المشتغلين بالريف المغربي، أكما أن طبيعة أبحاثه تنسم بميزة خاصة، كونها تعتمد مقارنة سوسيو-مجالية لتفكيك المجتمع القروي، يمكن أن نلمسها من خلال العديد من الأعمال المتوفرة².

يعتبر "بول باسكون" واحدا من المتميزين في نظرتهم للريف المغربي، فهو باحث مقاوم منتقد جريء، يسمي الأشياء بمسمياتها، متخذا في ذلك مسافة معرفية كافية عن التوقع في خانة مقارنة كلاسيكية ما. إن مجموع أبحاثه لا يمكن حشرها في خانة معرفية مغلقة، فلا علم الاجتماع السياسي يستطيع الإحاطة بها، ولا الجغرافيا السياسية قادرة على استيعابها، ولا هي تنتسب إلى المونوغرافيا أو الاثنولوجيا أو علوم المجال فقط، بل هي تمثل في صلبها وحقيقتها مشروعا ريفيا استراتيجيا مستقبليا، يستعير من العلوم الإنسانية والاجتماعية منهجها العلمي، ليتلمس الطريق إلى الجزء المسكوت عنه والغامض من الريف المغربي.

إنه بكل الوضوح، محاولة للإجابة عن السؤال المركزي: لماذا لم تنجح مشاريع التنمية المعتمدة رسميا في الأرياف المغربية منذ الحماية إلى الآن؟ حيث يقرر أن المجتمع المغربي، وقد سيطرت عليه القوى الكبرى، واستنزفت خيراته، لا يملك الوسائل الكفيلة بتحويله، ولا يملك مشروعا وطنيا، وتراكما داخليا يسمحان بتحريك الطاقات لأداء ثمن الانتقال³.

ربع قرن من الأبحاث الميدانية كانت الحصيلة المعرفية "البول باسكون"، وهي التي أهله لأن يعتبر خبيرا اقتصاديا واجتماعيا لدى البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة "الفاو". وأما عن مشروعه الفكري فيمكن أن نلامسه من خلال نظرتين أساسيتين: الأولى ماكرو معرفية والثانية ميكرو معرفية.

فمن حيث النظرة "الماكرو- معرفية"، يمكن أن نختصرها في وصف المشروع الباسكوني ب"المشروع المجتمعي الريفي"، وهو يستحق هذا النعت، لكونه لامس الريف مقارنة شمولية ومتكاملة مبنية على النظر التاريخي في تفاعل المكونات الريفية فيما بينها، وفي علاقتها مع المجال، كما حاول إبراز مقومات التماسك

¹- حوار أجرته زكية داوود سنة 1978 وتم نشره بمجلة "لاماليف" مرتين: العدد 94 يناير/فبراير 1978 و العدد 166 في ماي 1985، ص ص 7-16). أما النص المقتطف فهو من ترجمة مصطفى المسناوي، ويعود إلى مجلة "بيت الحكمة"، العدد الثالث، السنة الأولى، أكتوبر 1986، ص ص 5-30).

²- "المعيقات الاجتماعية للتقدم الفلاحي بحوز مراکش"، نظام استغلال الأرض بالحوز"، "اليد العاملة والشغل في القطاع التقليدي"، "ماذا يقول 296 شابا قرويا"، نماذج السكان وإعداد التراب بالمغرب"، "نظرية عامة لتوزيع المياه واستغلال الأراضي بحوز مراکش"، "المسألة الزراعية بالمغرب"، "حوز مراکش"، "بني بوفراح: بحث في الإكولوجيا الاجتماعية"، "فلاحون بلا أرض".

³- بول باسكون، "في علم الاجتماع القروي" م س، ص 52.

والتضامن داخل المجتمع الريفي، التي مكنته من الاستمرار وعدم التأثر بالتحولات حوله، وهو بذلك يستقيل عن النماذج المعرفية الفرنسية رغم الانتساب إليها من حيث الجنسية. كما أن نظرتنا الكلية هذه توقفنا أمام الخصوصية المتميزة التي جاء بها "بول" من أجل إخراج المعرفة من مأزقي "الفكر الوصفي" أو "التبعية للإدارة" وفي هذا يلمح بقوله حول مخاطر الباحث: "...يهمش ويتهمش، وسرعان ما يجد نفسه مهددا بإفراطين هما: أن يتخذ موقفا محايدا أو أن يُتلاعب به" "فعالم الاجتماع هو، وينبغي أن يكون ذلك الذي تأتي الفضيحة عن طريقه"¹، فالمعرفة إنما جعلت لتغيير المجتمع، وفي صلب هذا المجتمع الإنسان، وتأمين مستقبله أينما كان، وبذلك يكون "بول باسكون" قد أدخل مؤشر التنمية الاجتماعية إلى حقل المعرفة المشتغلة بالريف المغربي.

وأما من حيث النظرة الميكرو - معرفية، فيمكن القول إن هذا المشروع الجديد يتميز ببعض الخصائص، منها:

- مفهوم المجتمع القبلي المغربي أو القبيلة التي تتخذ إطارا معرفيا مغايرا ينتقد فيه بول باسكون Charles Bettelheim²، . بحيث يقرر أن الأمر لا يتعلق بمجتمع منسجم، بل بمظاهر جزئية لمجتمعات عدة تتعايش في الزمان والمكان، وفي الوقت نفسه، وحسب سلوكاته وتوجهاته إلى مجتمعات وحيثيات اجتماعية متعددة في نفس الوقت، وبذلك لا يمكن توقع مواقف الأفراد حسب وضعيتهم المجتمعية. فيتأرجحون بذلك بين الموقف والآخر، بين المؤسسات والثقافة، بين التعاقدات والأخلاق أو التقاليد والأعراف. وفي هذا يورد باسكون العديد من الأمثلة³، التي تظهر وجود عدد من الديناميات الاجتماعية المتداخلة والمركبة، بحيث تتصارع هذه الوضعيات من أجل الهيمنة دون نسق موحد يذكر، وهكذا يقع المجتمع في نوع من الاستلاب العام. إنه "مجتمع مزيج/مخلوط" société composite، وقد تحدث عنه باسكون من زاوية أخرى، حيث يبرز خضوع المجتمع المغربي لضغوط القوى الكبرى، "ومن هنا تلجأ النخب الحاكمة إلى سياسة الترقيع بمزج الجديد بالقديم وبتوفير التأطير والتسيير للبنى التقليدية المدمجة (بنى قبلية وقايدية وجمعيات دينية وغيرها) بأقل كلفة وعلى المدى القريب المؤجل باستمرار. ولهذا السبب تحدثت عن مجتمع مزيج لمعارضة هذا النوع المجتمعي بالمجتمع الانتقالي"⁴.

¹ - بول باسكون، ن م، ص 64

² - Bettelheim Ch. « la transition vers l'économie sociale », Ed Maspero, Paris, 1968.

³ - أنظر بعض الأمثلة في:

« La formation de la société marocaine », Etudes Rurales : idées et enquêtes sur la campagne marocaine », SMER, Rabat, 1980, pp 110-111.

⁴ - بول باسكون، م س، 52.

وبهذا يقرر باسكون أن "المجتمع المغربي هو مجتمع قائدي مخزني يسيطر على نظام قبلي في طور الاندثار، ويسيطر على نظام أبوي (بطريركي) مازال قائما ضمن الخلية العائلية ومن خلال وضعية المرأة، لكن هذا النظام الإقطاعي برمته يدخل تحت سيطرة النظام الرأسمالي العالمي كما يتجلى ذلك في ميدان الإنتاج والتبادل"¹. وهو بذلك يؤسس نظريته الخاصة في مجتمع خاص، ويدعو المشتغلين بالريف المغربي إلى عدم تبني مقاربتهم المعتمدة في بلدان شمال أمريكا أو الصين أو حتى فرنسا في بداية القرن 19 أثناء مقاربة المجتمع المغربي²، وذلك نظرا للاختلاف الاجتماعي الحاصل.

- أدخل "بول باسكون" بعض المواضيع الجديدة إلى البحث السوسيولوجي في الأرياف، وهي قضايا تدعو إلى التفكير في تنمية الأرياف، في مرحلة ما بعد الاستقلال، من قبيل قضية "إعداد التراب (دار إليغ في الجنوب المغربي؛ نماذج السكان وإعداد التراب بالمغرب وغيرهما)، كما اهتم بدراسة قضايا بنيوية في خصوصيات التماسك والتضامن الاجتماعي في الأرياف، بالإضافة إلى إبرازه لتعايش التناقض بين الحداثة والتقليد في المجتمع الريفي المغربي، وهو بذلك يبرز دور العزلة الاجتماعية التي عاشتها الأرياف في فترات حرجة من التحول الاجتماعي الذي عرفته بعض الحواضر والمراكز الضاحوية (نموذج فترات الاحتجاج والحراك الاجتماعي الذي عرفه المغرب سنوات السبعينيات).
- لا ينكر "باسكون" وجود الرأسمالية على مستوى نمط الإنتاج المغربي، إلا أنه يلفت الانتباه إلى أن هذه الرأسمالية لا تتميز بدقة التحديد من جهة، لأنها لا تنتسب إلى الرأسمالية الليبرالية، ولا هي رأسمالية الدولة بشكل واضح، ولا حتى رأسمالية اقتصادية في ظل العولمة كما يصفها، مادامت نسبة السكان الذين ينتظمون ضمن علاقات رأسمالية هي نسبة ضئيلة جدا في تلك الفترة (أقل من 10%). وتتميز، من جهة أخرى، بكونها لا ترقى إلى مستوى تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية في سائر القطاعات والمناطق بالمغرب.

3- ملاحظات في السوسيولوجيا الوطنية.

في معرض حديثنا عن السوسيولوجيا الفرنسية، تحدثنا بإسهاب عن مساهمات بعض الرواد الذين يتم في شأنهم الإجماع تقريبا نظرا لوضوح أطروحاتهم في موضوع التنمية، ونظرا كذلك لما كتبوه بإسهاب في الموضوع، أما بخصوص الحديث عن السوسيولوجيا الوطنية، فنكتفي بملاحظات عامة لعدة اعتبارات:

¹ - Pascon P., « Etudes Rurales: idées et enquêtes sur la campagne marocaine », SMER, Rabat, 1980, p 206.

² - Idem, p 207.

- على الرغم من وجود بعض الكتابات والآراء والمواقف (كسوس، بن الطاهر، رحمة بورقية وغيرهم)، فلازلنا ننتظر إحداث القطيعة الإستيمولوجية المطلوبة، لأن ولادة المدرسة الوطنية لا تزال في المخاض الأول، وإرهاصات التشكل هذه تعترئها العديد من الإكراهات التي لا يمكن فصلها عن التحولات المجتمعية ومسار جدلية البنيات المعرفية بالبنيات الاجتماعية أو جدلية المعرفة والسلطة؛

- المدرسة الفرنسية مثلت مرجعية فكرية وأطرا مرجعية حقيقية للنموذج التنموي في نسخته الاستعمارية، أما الدراسات السوسيولوجية المغربية فلم تقوى لحد الآن على أن تمثل خلفية معرفية للنموذج التنموي الحالي لعدة اعتبارات، لذلك نجد البحث السوسيولوجي، شأنه شأن العديد من التخصصات، يسهب في الاهتمام بالقضايا الجزئية، وخاصة القضايا المرتبطة بالتوجهات الرسمية (نموذج سوسيولوجيا الجهة، سوسيولوجيا النوع الاجتماعي، سوسيولوجيا التنظيمات وغيرها).

- لا يزال السجال حادا بخصوص رصيد المعرفة السوسيولوجية في المغرب والموقف منها، وهو ما جعل السوسيولوجيين المغاربة ينقسمون على أنفسهم حول إشكالية الاتصال والانفصال عن الفكر الاجتماعي الغربي، وخاصة الفرنسي منه؛

- لا يمكن أن نغفل حجم الإيديولوجيا في توجيه علم الاجتماع في المغرب، شأنه في ذلك شأن الفلسفة والمنطق والعديد من التخصصات الاجتماعية، وهو ما لم تسلم منه السوسيولوجيا الأكاديمية والجامعية، وما نراه الآن من اختلاف حاد بين هذه المدارس، حيث تصبح، في بعض الأحيان، مجرد أداة نضال سياسي أكثر منها سلاحا علميا. مما يفرض علينا الوقوف على نفس المسافة عن فرق المتكلمين في الموضوع.

كل هذه الدواعي، وغيرها كثير، تمنعنا من الغوص في الحديث عن السوسيولوجيا القروية المغربية. لكن هذا لا يمنع في نظرنا، من إبداء ملاحظة هامة، هو حجم البحوث الأكاديمية الداعية إلى انبثاق سوسيولوجيا مواطنة، والتي أصبحت نسبها في تزايد مهم، خصوصا في السنوات الأخيرة، فجل الجامعات المغربية تتوفر على وحدة أو أكثر للبحث في السوسيولوجيا القروية أو بعض التخصصات القروية منها، وهذا إنجاز يجب الافتخار به.

كما أن السوسيولوجيا المغربية قامت بتقديم خدمة استراتيجية جلية لمستقبل البحث السوسيولوجي الوطني، تتمثل في تجاوز أهم العقبات التي راهنت المعرفة الكولونيالية على تثبيتها، وهي اعتبار البنية القبلية للمجتمع المغربي عائقا حقيقيا أمام أي مشروع تنموي. وبالتالي انتعش البحث حول التحولات العامة التي تشهدها الأرياف لمعرفة اتجاهها ومحاولة استثماره لتحقيق المشروع التنموي الوطني المطلوب. عكس المعرفة الكولونيالية التي في ظلها أغلق الرهان على التنمية وفق خصوصياتنا الحضارية، وكما يقول "بو

طالب" "لم يعد بالإمكان الحديث عن استمرار أي شكل من أشكال الوعي القبلي في هذه المجتمعات مثل: بناء الدولة-الأمة، وانتشار قيم المواطنة، وسيادة العلاقات المدنية، وتحول الوعي الاجتماعي عبر التعليم والثقافة، وتشكل الوعي السياسي الجديد"¹. وبالتالي فالمأمول من البحث الوطني اليوم، التساؤل مع بول باسكون: "ألا يمكن لعلم الاجتماع، أو للإنتاج العلمي بكل بساطة، أن يكون وسيلة لنزعة إنسانية ما؟ وسبيلا من أجل التعريف بالذات، وفهمها، وإغناء بعضنا لبعض، وهي الأجزاء الضرورية لكل شيء"².

خاتمة الفصل.

تابعنا خلال هذا الفصل ثلاثة أنماط أو مقتربات من الكتابة السوسيولوجية، وإذا كانت كل مدرسة من هذه المدارس تبني مفاهيمها ورموزها الخاصة بحثا عن التميز النظري والاستقلال المنهجي، فقد حاولت كل منها المساهمة في فهم المجتمع، واقتراح مداخل التغيير والتنمية فيه. فالسوسيولوجيا الخلدونية بخلفيتها الطبيعية، تعتبر البنية الاجتماعية كائنا تاريخيا له زمن دائري مغلق، وبالتالي فتنبئته من صميم استكمال دورة التاريخ المغلقة. أما المنظومة التجزئية، المبنية على النظرية الانقسامية، فتعتبر البنيات الاجتماعية عبارة عن لعبة منطقية يحرك خيوطها الأفراد والجماعات كل حسب موقعه، وبالتالي اقترحت على صاحب القرار الاستعماري الدخول من بوابة تناقض البنيات الاجتماعية الحاصل في الأرياف المغربية، خاصة تناقضات المصالح بين المخزن المركزي والمؤسسات التقليدية لتدبير شؤون الأرياف (اجماع)، وذلك من أجل استحداث بنيات جديدة في إطار مشروع تنموي عنوانه "التحديث السوسيواقتصادي". في مقابل ذلك، تابعنا قيام سوسيولوجيا مغايرة إلى حد ما، تبحث في خصوصيات المجتمع الريفي في علاقته بالمجال، لذلك تعتبر أن نجاح كل مشروع تنموي في الأرياف، يستوجب الانطلاق من مراجعة بعض الاختلالات البنيوية كمشكل التراتبيات الاجتماعية، والعمل على تثمين الرصيد التاريخي للأرياف، وتثمين المقومات والموارد الذاتية للمجال الريفي من أجل تنميته، على اعتبار أن الموروث التاريخي أو الثقافي، إنما يجسد رأسمال حقيقي يمكن البناء عليه لتحقيق التنمية المطلوبة، والبحث عن سبل الرفاه.

ولعل تحقيق هذه الشروط والمتطلبات، يدعو إلى الإسراع في قيام سوسيولوجيا وطنية قوية، تحمل على عاتقها إعداد إطار مرجعي وخلفية معرفية مستقلة، باستطاعتها توجيه النموذج التنموي المغربي وتحديد أهم مرتكزاته.

¹ - محمد نجيب بوطالب، م س، ص 24.

² - بول باسكون، م س، ص 72.

الفصل الثالث:

بين جغرافية التنمية وتنمية الجغرافيا.

مقدمة.

وفق نفس المنهجية التي كُتب بها الفصل السابق، يروم هذا الفصل تحليلًا استرجاعيًا لنشأة جغرافية الأرياف في المغرب، وخصوصيات البحث في فترة الحماية، وذلك بالوقوف عند محددات البحث الجغرافي عند بعض الرواد، وقد ركزنا من بينهم على منهجية البحث عند "جون سيليري" و"جون دريش"، وخاصة "جون لوكوز"، لكون أبحاثه انبثقت من إطار معرفي كان الأقرب إلى فهم طبيعة المجال والمجتمع الريفيين، كما شهدت تطورًا مهمًا لتساير التحولات الاجتماعية والمجالية.

وقد كان القصد بالأساس، اختيار بعض النماذج من الجغرافيين المعترين، لمعرفة كيف يمكن للبحث الجغرافي أن يصنع نموذجًا معينًا من التنمية، أو يساهم فيه، سواء نموذج استعماري يكرس التباين والانحياز لمصلحة الفئات المسيطرة (نموذج سيليري). أو نموذج مقاوم، ينحاز لمصلحة المجتمع المستعمر، ويبحث في معوقاته البنيوية من أجل النهوض (نموذج دريش). أو نموذج خط ثالث، يدقق في مجموع التحولات التي عرفها المجال وشهدها المجتمع، لفهم أسباب هذه التحولات، والفاعلين فيها، بغية إعادة البناء والصياغة، وفق نموذج تنموي يستحضر الخصوصية المغربية بكل تجلياتها، ليصنع منها نموذجًا متفردًا (نموذج لوكوز).

كما حاول هذا الفصل إلقاء الضوء على المدرسة الفرنسية، للاطلاع على نموذج آخر من مساهمة الجغرافيا في التنمية والبناء، وذلك من خلال مدرسة مستقلة قائمة الذات. وللاستفادة من نتائج هذه التجربة، يختم هذا الفصل بإعادة طرح بعض القضايا الأساسية في البحث الجغرافي المغربي، سواء ما تعلق بالمنهج أو الموضوع أو المباحث، لكي يستطيع البحث الجغرافي المغربي المساهمة الجادة في صياغة مشروع تنموي بديل للأرياف المغربية.

1- مدارس البحث الجغرافي الفرنسي في الأرياف المغربية.

هناك صعوبة كبيرة في تتبع البحث الجغرافي الفرنسي في المغرب، فهو مجال شاسع ومتفرع، كما أن مباحثه عرفت تمددًا كبيرًا إلى تهاوى بعضها مع البحث السوسولوجي أو الأنثروبولوجي وغيره من التخصصات. ويزداد الأمر صعوبة عند القيام بانتقاء أهم الرواد الجغرافيين وأهم النظريات والأطروحات الجغرافية. لذلك سنحاول الاقتصار على الأبحاث التي تتخذ من "التحول المجالي" ومفهوم "البنيات الفلاحية" و"تنظيم الحياة الريفية" مباحثًا دراسية، وهي المفاهيم والمحاور الأقرب، في نظرنا، إلى "جغرافيا الأرياف". وفيما يخص الرواد، فسنحاول اختيار بعض النماذج من الجغرافيين الذين تميزوا بمساهماتهم في قضايا التنمية، سواء في نسختها الاستعمارية أو سياقات أخرى.

فلا يمكن أن يغفل باحث في "جغرافيا الأرياف" في مرحلة ما قبل الحماية أسماء من قبيل "جان سيليري"، "جان ديرش"، "جيرار موري"، أو جيل مواكبة الاستعمار من أمثال "جان لوكوز"، "جان فرانسوا تروان"، أو "جيرار فاي". فهؤلاء جميعًا ساهموا في لملمة أطراف الجغرافيا الفرنسية حول المغرب،

وعلى الرغم من الانتقادات التي يمكن أن توجه إلى هذه الجغرافيات، تبقى هذه الأخيرة جديرة بالتقييم والتفكير، وذلك بالنظر إلى قدرة بعضها على توطين المستعمر، وتمكن البعض الآخر من التأثير في جيل مهم من الباحثين المغاربة بعد الاستقلال، ولازالت أطروحات ومنهجيات هذه الجغرافيات، ونتائجها كذلك، منطلقات بعض الجغرافيين والسوسيولوجيين المغاربة إلى حدود الآن، فلا يمكن بحال من الأحوال، تجاوز دراسات "التطور التاريخي" و"التنظيم القبلي" التي قام بها "لوكوز"، أو "جغرافيا الأهالي" لسيليري، أو دراسات النماذج الاقتصادية والمجالية لـ"جون فرانسوا تروان" ولا بعض المونوغرافيات عن مجالات محلية عديدة (الأطلس، الحوز، الغرب، دكالة، الشارقة، زمور، ومناطق الشمال).

بقيت الإشارة إلى أن الهدف من هذه الفقرة ينطلق من القناعة بأن العلم لا يكون إلا تراكميا، ولن تعدم الجغرافيا الفرنسية من قيمة علمية، لعل أهمها الاعتبار التاريخي من أجل إحداث التجاوز المعرفي في اتجاه جغرافيا مغربية مستفيدة من الماضي.

1-1- "شارل دو فوكو": بين أدب الرحلة والجغرافيا الوصفية ذات الخلفية "الانقسامية".

ما يستفاد من أبحاث "دو فوكو" قدرته على رصد أدق التفاصيل في الحياة الاجتماعية الريفية ومختلف خصوصيات المجال، إذ لا يمكن اقتراح مشروع تنموي إجرائي دون معرفة تفصيلية بالمجال والمجتمع. وإذا كانت نتائج أبحاثه قد وفرت خلاصات وبيانات كثيرة، سهلت مأمورية الإدارة الاستعمارية في زحفها على التخوم والهوامش، فإنه من شأن القيام بمثل هذه الأبحاث في الوقت الراهن، توفير قاعدة علمية لتوجيه النموذج التنموي الحالي.

كثيرون هم من لا يعتبرون "شارل دو فوكو" جغرافيا، لكن إذا رجعنا إلى "مجلة جغرافية المغرب" في عددها الثاني، سنجد أن "جون لويس" يعتبره مؤسس علم الجغرافيا في المغرب¹. فليس من الصدفة أن يتم تأسيس مجلة جغرافية المغرب تزامنا مع وفاته بـ"تامنراست" في فاتح دجنبر سنة 1916، كما ما لا يخفى دوره في توجيه البحث الجغرافي لاحقا، خاصة البحث الجغرافي الموجهة بأطروحة الاستعمار².

هناك العديد من فترات حياة "شارل دي فوكو" بقيت مجهولة جدا، لذلك يصعب فهم أهدافه المعرفية وغاياته البحثية، لكن تبقى تقارير رحلاته إلى المغرب (20 يونيو 1883 - 23 ماي 1884) من الناحية المعرفية مادة جغرافية وتاريخية وأنتروبولوجية خصبة³، من حيث الكم والمعلومات، ومن حيث الشمولية. فرغم كون هذه التقارير لا تخضع لمنهجية علمية واضحة، إلا أنها تتضمن فائدة معرفية مهمة.

¹ - Luis G., « A la mémoire de Charles de Foucauld », BGM, n°9, 2^e trimestre, 1919, pp 45-55.

² - Dusserre A., « Pratique de l'espace et invention du territoire, La Reconnaissance au Maroc (1883-1884) de Charles de Foucauld », Revue « Rives Méditerranéennes », n° 34, 2010, pp 1-28. <http://rives.revues.org>.

³ - Cf. Vicomte Ch. D. F., « Reconnaissances au Maroc 1883-1884 », Challamel Editeurs, Librairie Coloniale, Paris, 1888, 493 p.

اعتمد دو فوكو في دراسته ورحلته هذه مرتكزا "مجاليا" في الوصف والإخبار¹، فقد تم تقسيم تقرير الرحلة إلى مجالين منهجين:

- وصف المجال الترابي بإبراز بعض الموارد والخصوصيات الطبيعية؛ بالإضافة إلى وصف بعض العناصر الاجتماعية المتميزة (الطبائع والعادات والتقاليد)؛
- رواية الأحداث الآنية²، وتفصيل خصوصيات الأوضاع الأمنية في المجال المحلي (بلاد السبلة/ بلاد المخزن).

سنقتصر في رصد مميزات الكتابة الرحلية عند دو فوكو على كتابه "التعرف على المغرب"³، الذي يمثل مونوغرافية شاملة عن علاقة الإنسان بالمجال في أبعادها المختلفة. أما من حيث المحتوى، فتتميز الكتابة ببساطة الأسلوب في شكل محاضر مقابلات وتقارير مفصلة⁴. غير أن اللافت للانتباه هو تبني دو فوكو للنظرية "الانقسامية" دون إفصاح عن ذلك، وشأنه شأن الدراسات السوسيولوجية المذكورة في الفصل السابق، يتبنى ثنائيات "بلاد المخزن" إلى "بلاد السبلة" أو العرب/ البربر وغيرها، إلا أن تبني هذه النظرية لا ينطلق فيها دو فوكو من منطلقات معرفية محددة، بل انطلاقا من معطيات ميدانية، لذلك نجده يميز "بلاد المخزن" عن غيرها بوجود الأمن وغياب قطاع الطرق وحضور ممثلي المخزن⁵.

اهتمت الرحلة بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والوضعية الأمنية للسكان. كما اهتمت كذلك بوصف الطوبوغرافيا والمشاهد الطبيعية، واعتمدت التقارير أسلوب الرواية الشفهية في التعرف على أمور دقيقة من حياة المجتمع.

لقد لعبت رحلة "دوفوكو" إلى المغرب، وخاصة مناطق الهامشية، لحظة فارقة في العلاقة بين المغرب وفرنسا، فقبل هذه الرحلة كان المغرب يوصف بـ "البلد المجهول"، نظرا لكون الاستيطان البشري كان يتركز في الجبال وبعض الهوامش، لكن بعد الرحلة، تكشف المجال المغربي أمام الأجنبي، والفرنسي على

¹ - Dusserre A., Op. Cit., pp 2-3.

² - اعتمد دو فوكو منهجية خاصة في الكتابة، حيث يكتب سيناريو رحلة اليوم مميزة بتاريخها، مسهبا في سرد الأحداث ووصف الظواهر، ويختتم بخلاصات.

³ - اعتمدنا ثلاثة مراجع أساسية وهي:

- شارل دو فوكو، "التعرف على المغرب"، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999 ، ج1 (351 ص)، ج2 (48 ص).

- Dusserre A., « Pratique de l'espace et invention du territoire, La Reconnaissance au Maroc (1883-1884) de Charles de Foucauld », Revue « Rives Méditerranéennes », n° 34, 2010, pp 1-28 (2-3). <http://rives.revues.org>

- Vicomte Ch. De Foucauld, « Reconnaissances au Maroc 1883-1884 », Challamel Editeurs, Librairie Coloniale, Paris, 1888, 493 p.

⁴ - يتشابه مضمون الكتاب مع تقارير البعثات العسكرية الخاصة، وتقارير لجن التقصي.

⁵ - أنظر على سبيل المثال وصفه للانتقال من شفشاون إلى بلاد بني حسن، وشرحه لكلمة "زطاط" في الهامش (1) (رحلة 02 يوليوز 1883: ص ص 5-7)، بالإضافة إلى الشكر الخاص الذي وجهه "دو فوكو" لكل من الحاج بورحيم وبلقاسم الحموزي اللذان أهداه حياته وأنقذه من تهديد قطاع الطرق (كلمة الشكر في الكتاب نفسه).

وجه الخصوص. لقد مكنت الرحلة كل الأوربيين، وخاصة الفرنسيين منهم، من التعرف على المغرب بشكل أدق في مستويات متعددة، كالطبوغرافيا والمناخ، والموارد المائية¹، بالإضافة إلى تفاصيل الحياة الاجتماعية (المعتقدات الدينية، دور الزوايا والعادات والتقاليد) والأنشطة الاقتصادية (الأنشطة الفلاحية)، والتنظيم الإداري².

بعد التعرف على خصائص هذا النوع من الدراسات الجغرافية، سنحاول التعرف على الجغرافيا الفرنسية من خلال نموذجين متناقضين، إحداها جغرافيا كولونيالية موجهة وخادمة للأهداف الاستعمارية وتعليمات إدارة الحماية (جون سيليري)، وجغرافيا أخرى فرنسية أخذت مسافة عن الفكر الكولونيالي، وحاولت تتبع عمليات التحول الذي شهدته الأرياف المغربية (جون لوكوز) للوقوف على العناصر الأساسية للبناء والتنمية.

2-1- جون سيليري والجغرافيا الموجهة الملتزمة بتعليمات الإدارة الاستعمارية.

إن الاستفادة المعرفية المهمة من دراسة شخصية كهذه، هو فهم الأدوار التي يمكن للجغرافيا أن تقوم بها لفهم الواقع الاجتماعي والمساهمة في تنمية المجال. فهذه الجغرافيا كانت بامتياز الموجه الرئيسي للنموذج التنموي الاستعماري، أما الجغرافيا المطلوبة اليوم، فيجب أن يكون مبتغاها توجيه النموذج التنموي لمصلحة المجال وتنمية المجتمع.

يعتبر "جون سيليري" إلى جانب "جورج هاردي"، أحد أعمدة وأقطاب الجغرافيا والبحث من أجل تثبيت وتوطيد الاستعمار، شغل منصب مدير الأبحاث الجغرافية لأكثر من 30 سنة، وعين عضوا إلى جانب "جاك بيري" بالمجلس الأعلى للفلاحين سنة 1944، وقد كان "سيليري" كثير الكتابة والتأليف، متنوع الاهتمام الجغرافي، وقد اعتمد "محمد الناصري" في إحدى مقالاته على ما يزيد 70 مرجعا لجون سيليري، بين مقال وكتاب³. فهذه الجغرافيا، بحكم التماهي الحاصل بين مراميها وأهداف الاستعمار، أصبحت تتحرك صوب الميدان بإيعاز من القرار السياسي الفرنسي أو في خدمته. وإسهامات البحث ومضامينه وموضوعاته هي في خدمة الاستعمار، (تحديث الفلاحة، نمط عيش القبائل، التهيئة، استصلاح الأراضي)، وقد وظفت نتائج البحوث الجغرافية ليس فقط في استكشاف المجالات المجهولة، بل أيضا في بناء الكيانات السياسية والإدارية، وفي تسهيل عمليات التحكم والضبط⁴، لذلك نجد الجهود المعرفية في الجغرافيا عرفت احتضانا

¹ - أنظر التفاصيل في تقرير الرحلة، ص ص 417-449.

² - خصص "دو فوكو" القسم الثاني من الكتاب للتقسيم الإداري للقبائل حسب توزيعها الجغرافي وعلاقتها بأهم الأحواض المائية

(ص ص 259-394).

³ - Cf. Naciri M., « Déterminants et contextes de la production du savoir géographique au Maroc, de la fin du XIX^e au milieu du XX^e siècle », Publication de la Faculté des lettres et sciences Humaines, Série Colloques et Séminaires, N° 12, Rabat, 1989, pp 11- 58.

⁴ - سعيد بوجروف، "الجهة والجهوية بالمغرب، أي مشروع لأي تراب"، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، 2012، مراكش، ص 16.

ودعما ماديا مباشرا من بعض المؤسسات الاستعمارية أو الشركات التابعة لها¹، وأصبح الباحث والمتخصص الجغرافي فاعلا إداريا بأداة. لقد حملت الجغرافيا على عاتقها خلق شروط ضبط ومراقبة المجال من خلال تكوين وتوجيه المراقبين المدنيين وباقي الإداريين بمصالح "الشؤون الأهلية".

لم يستطع "سيليري" الجغرافي، شأنه شأن باقي رواد الفكر الكولونيالي، أن يخرج من عباءة "سيليري" الفرنسي "الحداثي" الباحث في مجال مغربي "تقليدي" في نظره، لذلك بقيت أبحاثه تدور حول مركزية فرنسا وتبعية المغرب، فالمغرب، في نظره، حقل صغير منح من طرف بلد قديم يوجد عند مدخل منزلنا، لا يتعلق الأمر بمجال بعيد وجب استغلاله عبر وسطاء، لكنه مقاطعة ضمن ميراثنا العائلي². فهذا النموذج من المعرفة الجغرافية حول المغرب، حدد للمجالات الريفية توصيفا نمطيا جامدا وبمفاهيم متميزة، فلا يمكن استخدام مفهوم الأرياف في المغرب، إلا في إطار الثنائيات: بلاد السيبة/بلاد المخزن، نافع/غير نافع، عرب/بربر.

لقد اقتنع سيليري بضرورة التحديث، باعتباره المشروع التنموي المطلوب، لذلك نجده في وصفه للإنسان والمجال الريفيين، لا يجد أدنى حرج في نعتهما بأقبح النعوت التي قد تخرج أحيانا عن المفاهيم الجغرافية ذاتها، في مقابل تمجيد فرنسا. ولا يرى مستقبلا للجغرافيا إن لم تُظهر هذا التمايز فالفلاح المغربي، في نظره، "كجميع البسطاء، جد خرافي، واقتصاد الأرياف لا يزال مشبعا بذكريات مبهمة وطقوس سحرية"³. وبمثل هذه التوصيفات، جعلت الجغرافيا الكولونيالية المجال المغربي مكشوبا على النحو الذي يجعله مجالا مستهدفا، رغم تميزه واختلافه عن المجتمع الغربي بخصوصيته الثقافية.

ولم يكن البحث الجغرافي بعيدا عن أهم القضايا الاجتماعية، ومنها مفهوم القبيلة، حيث تميز طرح سيليري ببعض الخصوصية، فهو يؤكد الطرح الاستعماري لبدائية القبيلة، وعدم انسجامها، وعدم أهلية المجتمع القبلي لتكوين "الأمة" كمرتكز لبناء الدولة، وهو بذلك يستحضر التجربة الغربية باعتبارها مرجعا نموذجيا. كما لم يكن المغرب، في نظر "سيليري"، دولة قائمة بمقوماتها الأساسية، بل شتات من التجمعات الإثنية يميزها الخضوع أو الانصياع للمخزن المركزي⁴.

أما من حيث بنية القبيلة، فتنبني نظريته على اعتبار كل ما هو ريفي فهو بالضرورة قبلي، والريفيون بطبعهم محافظون ويعتمدون نمط عيش تقليدي يجعلهم مقاومون لكل تغيير، بحيث يعيش السكان داخل جماعات تحدها القرابة والطائفية، وهي التي تضمن لها الاستقرار والتماسك، وبالتالي فالقبيلة تعيش "حالة

¹ - استفادت العديد من أبحاث سيليري من دعم "شركة سبو" التي كان يديرها "دو سيكونزاك" في بداية العشرينيات من القرن الماضي.

² - Célerier J., « Le Maroc est-il un pays neuf, R G M, n° 8, 1929, pp 65- 98.

³ - Célerier J., « Presentation du Maroc à la jeunesse Franco-Marocaine », R G M, n°12, Avril, 1942, pp 9-46 et n°3-4, 1942, pp 3- 42.

⁴ - Celérier J., « Présentation du Maroc à la jeunesse franco-marocaine, RGM, N° 1 et 2, Avril 1942, pp9-46.

انغلاق" عن البنية العامة للمجتمع¹. ومن خلال أفكاره هذه، فهو يعيد أطروحة العديد من الجغرافيين والسوسيولوجيين الفرنسيين، الذين يؤكدون البنية غير المنسجمة للمجتمع الريفي، والمفتقدة للوحدة والتكامل، بحيث يصبح المجتمع بشكل عام، في نظرهم، عبارة عن "مزيج" من التكتلات الاجتماعية المعزولة والمستقلة، والتميزة بنمط عيشها الخاص، وبالعلاقتها الخاصة مع المخزن (سيبة/مخزن).

1-3- "جان دريش" الجغرافي المقاوم وتجديد مفهومي "المشهد" و"نمط العيش".

في مقابل الجغرافيا عند "جون سيليري" التي كانت خادمة لنموذج تنموي استعماري وفق توجهات إدارة الحماية، ناضل "جون دريش" لتأسيس جغرافيا مقاومة تواجه الاستعمار²، فاستحق بذلك أن يتم تكريمه في العدد 11 من مجلة هيرودوت الشهيرة تحت عنوان "الجغرافيا المقاومة للاستعمار"³. وتتبع مواقفه المقاومة هذه من نظراته الخاصة للتخلف والتنمية، باعتبار هذه الأخيرة فعلا اجتماعيا إراديا خاصا، على الجغرافي أن يهتم بخصوصياته (الفعل الاجتماعي) في كل مجتمع وفق خصوصياته⁴.

لذلك نجد "جان دريش" في مقاربتة للأرياف المغربية يعوض التفسيرات الحتمية للمجتمع بالتفسيرات الإمكانية. حيث يمزج في جغرافيته ما بين الجغرافيا والتاريخ، فالجغرافيا تفسر مسار التطور التاريخي، والتاريخ يفسر المناظر الريفية وتوزيع الظواهر في المكان، وهكذا يبرز مفهوم "المشهد" كمفهوم جامع لكل هذه العناصر.

وقد تعددت كتاباته الجغرافية عن المغرب بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية والاجتماعية، لصياغة نموذج جغرافيا متفردة⁵. كما استفاد دريش من الدراسات السابقة حول أشكال التكيف ومجموع التحولات في أنماط العيش وحجم الاختلالات في العلاقة بين الإنسان بالبيئة⁶. وقد تميزت دراساته عن غيره ممن حاولوا تفسير تحولات أنماط العيش، بكونه تجاوز الارتهاق إلى التقابلات أو الثنائيات الكلاسيكية: عرب/بربر، رحل/مستقرين، إلى اعتبار هذه التناقضات (العناصر) تنتمي جميعها إلى نسق معقد جامع، ومنه خلص "دريش" إلى مفهوم جديد، وهو مفهوم "نمط الإنتاج الرعي-زراعي"⁷، الذي يريد أن يعرضه على

¹ - عبد اللطيف الصاوي، "الخطاب الجغرافي الفرنسي حول الأرياف المغربية"، بحث دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، ص 101.

² - أنظر نص الحوار مع "جون دريش"، الذي تم نشره سنة 1986 في مجلة العالم الإسلامي:

³ - Revue des mondes musulmans et de la méditerranée, 1986, N° 41-42, pp 19-26.

⁴ - Revue Hérodote, « Géographie/anticolonialisme », n°11, 3° trimestre, 1978, 158 p.

⁵ - Dresch J., « Géographie et sous-développement », Revue Annales de Géographie, N° 418, 1967, pp 641-643.

⁶ - أنظر مجموع مقالاته (1930 - 1986) على الموقع: www.persee.fr/doc/remmm=Jean+Dresch

⁷ - Raynal René, «La terre et L'homme en haute Moulouya : Quelques exemples d'évolution récente des genres de vie», Hespéris, N° 3-4, 1952, pp 487-500.

⁸ - Cf. Dresch Jean, «Mode de production agro-pastorale de montagne et de piémonts au Maroc », Revue marocaine de droit et d'économie de développement n°2, Casablanca, 1982, pp 91-96.

شكل نسق مركب من العناصر الداخلية التي تتفاعل فيما بينها، مما يعطي في النتيجة مظهرا خارجيا على السطح نتيجة فعل سوسيو-مجالى تم تحديده وفق أطر محلية لا نتيجة تحريك خارجى كما هو الشأن بالنسبة للمجتمعات الحضرية أو المصنعة¹، مما يجعل المقاربة المشهدية عند "دريش" تتجاوز التحليل المشهدي العام إلى النزعة الوظيفية ذات البعد الثقافي لمفهوم "نمط العيش"، خاصة في الأطلس الكبير². كما تعرض الجغرافيا عند "دريش" تداعيات التدخل الاستعماري في الأرياف المغربية الذي عطل التحول الهادئ وفق المقومات الداخلية للمجتمع، ومن خلال خلاصات أبحاثه في قبائل "بني مطير" بالأطلس المتوسط، يستنتج "دريش" أن الاستعمار أحدث تحولا عنيقا نتج عند ازواجية المشاهد الريفية، مما يؤكد عدم صلاحية النموذج الفرنسي المعتمد في مستعمرات أخرى للتطبيق في المغرب³.

ما يميز الجغرافيا عند الرواد الأوائل، أنها اهتمت بقضايا البنيات الاجتماعية من خلال محاولاتهم تعريف مفهوم "القبيلة" حسب نماذج تفسيرية متنوعة، ومنهم "جون دريش" الذي يكتسي مفهوم القبيلة لديه مضمونا سوسيو-مجاليا، لكونه يعرف "القبيلة" في علاقتها بالبيئة المحيطة أو "المشهد العام"، فيعتبر المشاهد الريفية بنيات مركبة، تتناغم داخلها العناصر، مما ينتج تحولات سوسيو-مجالية وفق التنظيم الاجتماعي الذي حدثت فيه، لذلك يعدة بعض النقاد الجغرافيين من الذين جعلوا من الجغرافيا ممارسة اجتماعية على منهج "مارسيل موس"⁴. وفي نفس السياق يقارب قضية السكن الريفي من زاوية مختلفة، زاوية نمط العيش الريفي، الريفي، فالمسكن، في نظره، يختزل معطيات جمة عن نمط العيش الرعي-زراعي وعلاقته بالبنية الاجتماعية عبر التاريخ في تكيفهما مع البيئة المحيطة⁵.

4-1- "جان لوكوز" جغرافي منفتح في سياق أطروحة "الإصلاح الزراعي".

ما يميز الجغرافيا عند "جون لوكوز" في علاقتها بالأرياف والتنمية، هو أنها جغرافيا شهدت تحولات مهمة لتفهم المجال والمجتمع الريفيين، ف "لوكوز" يعد من أوائل الجغرافيين الفرنسيين المشتغلين في الأرياف، والذين اهتموا بعمليات إعداد التراب في الأرياف، وقد استغرق في أبحاثه الوقت الكافي، سواء في

¹- عبد اللطيف الصاوي، "الخطاب الجغرافي الفرنسي حول الأرياف المغربية"، دبلوم الدراسات العليا، 2000، كلية الآداب الرباط، ص 132.

²- Dresch J., « Document sur les genres de vie de montagne dans le massif central du grand Atlas, Pub. De l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 1941, 30p.

³-Dresch J., «Une tribue victime de la colonisation (1938) », Hérodote, n°11, 3° trimestre, 1978, pp 15-18.

⁴- Valensi L., « Jean Dresch et l'histoire sociale de l'afrique du Nord », Hérodote, n°11, 3° trimestre, 1978, pp 35-41.

⁵- Bellaoui A., « Le Haut Atlas occidental Quarante ans après », Revue des mendes musulmans et de la méditerranée, N° 41-42, 1986, pp 216-233.

الدراسات الميدانية وإنجاز المونوغرافيات، أو الدراسات المقارنة للإصلاح الزراعي في العديد من الدول (آسيا، حوض البحر الأبيض المتوسط)، بالإضافة إلى مآكبه لعمليات الإعداء الترابي للأرياف الفرنسية. ورغم تقلبه في كل هذه المواضيع المتنوعة، إلا أنه بقي وفيا لأطروحة التنمية "الإصلاح الزراعي"، فهذه الأطروحة تمثل بالنسبة إلينا صلب العملية التنموية في الأرياف المغربية، لذلك سنحاول في هذه الفقرة، بشيء من التفصيل، متابعة تحولات البحث الجغرافي عند "جون لوكوز"، لمعرفة كيف استطاعت هذه الجغرافيا أن تسير تحولات المجال، وتفهم السبيل السالك إلى تنميته.

1-4-1- القبيلة مفهوم دينامي متأثر بالبيئة المحيطة.

عكس العديد من السوسيولوجيين والجغرافيين الفرنسيين الذي اهتموا بالبنيات القبلية في الجبال، اختص لوكوز في دراسة البنيات الاجتماعية في الأراضي الواطئ (السهول)، بل في أهمها وهو سهل الغرب، لذلك كانت مناسبة مناقشة أطروحة فرصة للتنبؤ بهذا التميز¹.

وعلى الرغم من التوطين الحديث لسهل الغرب مقارنة مع بعض المجالات الجبلية والواحية، فإن "لوكوز" استخرج من دراسته للمجال الغرباوي خلاصات مهمة جدا، وقد استفاد في دراسته للبنيات الفلاحية بالغرب من الكم الهائل من الوثائق: مونوغرافيات استكشافية، وتقارير إدارية وتقنية لبعض الشركات مثل "سبو" و"شنيدر"، وتقارير المكتب الوطني للري ومكاتب الاستثمار الفلاحي، ومخططات التنمية، ومستندات ووثائق الدولة المخزنية، مما جعل جغرافيته متعددة المشارب وثنائية وميدانية ومخبرية.

ومن أهم خلاصاته، مفهوم القبيلة، الذي عرفه من خلال مساره التاريخي، وفي سياق تفاعل عناصر عدة، منها قضية تملك الأرض، وتدبير المجال وتعايش البنيات الاجتماعية، مع عدم إغفاله لدور بعض السلط المادية (القائد والشيخ) والرمزية (دور الشرفاء والصلحاء والعائلات المرابطة) في استمرار القبيلة². أنه يعتبر "القبيلة" وحدة إدارية خاضعة لنفوذ ممثلي المخزن (قواد وشيوخ). كما حاول "لوكوز" من خلال دراسة أنواع الملكيات والتباينات فيما بينها، إبراز "اللامساواة" داخل المجتمع القبلي التي لم تقف أمام حديثها علاقة القرابة. بحيث تتفوق العلاقات الاقتصادية (حجم الملكية) والسياسية (الارتباط بالسلطة المركزية) والرمزية (الانتماء إلى الشرفاء والمرابطين) على باقي العلاقات الأخرى الإثنية والاجتماعية³.

ومن بين الموضوعات البارزة في أعمال "لوكوز"، موضوع "السكن الريفي". وقد حرصت دراساته على متابعة عملية التحول التي شهدتها المسكن الريفي إلى جانب علاقة هذا الأخير بتنظيم المجال وأشكال استعمال الأرض، خاصة مرحلة الانتقال من التنظيم الجماعي التقليدي (القبيلة) إلى مفهوم "الجماعة الإدارية"

¹ Cf. Compte-rendu de Jean Loup, Revue de Géographie Alpine, N° 53, 1965, pp 697-698.

²- Le Coz J., « Le Gharb, Fellahs et Colons, Etude de Géographie régionale », Imp. Imframmar, Rabat, 1964, p 262.

³- Le Coz J., « Le Gharb, Fellahs et Colons, Etude de Géographie régionale », Imp. Imframmar, Rabat, 1964, p 301-302.

وتوطين الفيلاج، وفي عشر صفحات مركزة جدا من أطروحته، استعرض لوكوز أهم تحديات الإعداد والتهيئة التي عرفت المنطقة¹. وقد أضافت دراساته الكثير للجغرافيا البشرية، من قبيل إبراز أهمية علاقة المسكن بتنظيم المجال واستغلال الأرض، ولعل الدراسات الموائية في سنوات السبعينات، أبانت أن تحولات المسكن تنم عن تحولات اجتماعية وثقافية من النموذج التضامني إلى النموذج الرأسمالي الفردي، وبالتالي يبقى السكن تجسيدا لمفهوم الإنتاج².

2-4-1- تفسير نسق التحول الريفي.

تؤكد أطروحة "لوكوز" أن تحول المجال الغريبي تم مع دخول المستعمر، الذي عمل على الانتقال بالأرياف من التقليد إلى التحديث، لكنه عملية التحديث هذه كانت عرجاء، بحيث أحدثت تحولا اقتصاديا، ولم تحدث انتقالا اجتماعيا مفيدا. ففي نظر "لوكوز" فإن الحماية عملت على نقل "الغرب"، بل المجالات الريفية المغربية كلها، من نمط إنتاج ما قبل رأسمالي إلى نمط رأسمالي، مستحضرا في ذلك تجربة "الشركات الأهلية للاحتياط" و "قطاعات التحديث القروي"، غير أن هذه العملية تمت على أرضية هشة، فتحوّلت إلى مجرد تدبير بيروقراطي مفنق للمضمون الاجتماعي، يتميز بعدة مظاهر للازدواجية والتباين³:

- استيلاء إدارة الحماية على الأرض وتوزيعها على المعمرين في إطار الاستيطان الرسمي مما عجل بظهور ازدواجية فلاحية منذ الوهلة الأولى لدخول الحماية إلى هذا المجال؛
- انتقال الأرض والماء كعامل إنتاج من يد الحماية إلى المعمرين الجدد بمن فيهم الدولة-المعمرة -Etat colon، في المقابل حرمان فئات عريضة من الفلاحين الصغار؛
- تزايد التملك، وظهور طبقة الملاكين الكبار، وتمكينهم فيما بعد من الماء عبر تبني سياسة السدود، مما ساهم بجدية في ظهور تنافس اجتماعي حاد حول وسائل الإنتاج.

وإذا كانت الحماية قد أخفقت في تنمية الأرياف بشكل متوازن، فإن إدارة المغرب المستقل، كما يؤكد "لوكوز"، لم تستطع إعادة الاعتبار للأرياف المغربية، وتأهيل الجانب الاجتماعي للأرياف، فكانت أولى مبادراتها، وهي عملية "الحرث الجماعي" بمثابة "نصف إخفاق"، لكونها استطاعت توسيع المساحات الصالحة للزراعة، لكنها لم تستطع توسيع هامش التدبير الجيد للمجال⁴.

¹ - Idem.

² - Le Coz J., « Intégration ternaire de l'agriculture et aménagement de l'espace rural », Revue Espace Géographique, n°4, 1972, pp 217-229.

³ - Idem, pp 664-671.

⁴ - Le Coz J., « L'opération Labour au Maroc : tracteurs et sous-développement », Revue Méditerranée, 2° année, n° 3, 1961, pp 3-34.

1-4-3- التفسير التاريخي لدينامية التحول.

ابتدع "لوكوز" مفهوما جديدا في مقارنة البنيات الزراعية وتحليل مضمون التحول (الحركية la mouvance على حد تعبيره)، وهو مفهوم "العصر الزراعي Age agraire" وهو مظهر من مظاهر التمسك بالتفسير التاريخي للتحول، بحيث إنه لم يكن ممكنا، في نظر "لوكوز"، فهم ميكانيزمات تحول البنيات الفلاحية الغرابوية بمعزل عن الصيرورة التاريخية للمجتمع.

يقسم "لوكوز" تاريخ عملية التحول إلى ثلاثة عصور زراعية:

- العصر الزراعي الأول: يتزامن مع المرحلة التي سبقت دخول الحماية، حيث كانت القبيلة تمثل تماسكا وتضامنا اجتماعيا يحافظ على التوازن داخل هذا النسق تسهر على تنفيذه خلايا تقليدية، ويسيطر فيه نمط إنتاج الكفاف والعيش القبلي¹؛
- العصر الزراعي الثاني²: يتزامن مع دخول المستعمر، وتوطين الاستعمار الخاص، وخلال هذه المرحلة تم توطين كل مشاريع الاستعمار الفلاحي، من عمليات التحديث؛ وتجفيف الممرجات وتحويلها إلى أراضي استعمار فلاحي؛ وتوسع بعض الزراعات الخاصة التي تناسب وفرة المياه، ومنها زراعة الأرز؛
- العصر الزراعي الثالث³: يتزامن مع مرحلة الاستقلال، حيث ظهور الرهانات الجديدة للإعداد الزراعي: الإصلاح الزراعي، والإعداد الهيدرو- فلاحي، ومجموع السياسات الفلاحية والتدخلات التنموية بالإقليم.

1-4-4- الإصلاح الزراعي المقارن، وإعادة إنتاج النموذج التحليلي لتحولات الأرياف.

استطاع "لوكوز" أن يثمن كل مجهوداته البحثية لينتقل إلى مرحلة أخرى من البحث، وهي مرحلة اعتمدت منهجية "تركيبية"، نستشف ذلك من خلال إصدارين مهمين، أحدهما عن الإصلاح الزراعي المقارن (عمل فردي)، والآخر عن الديناميات الزراعية في بلدان البحر الأبيض المتوسط (عمل جماعي)⁴. فالإصدار الأول بمثابة نموذج تحليلي لقياس التطور وتحديد التحولات البنيوية، ورصد مختلف المؤسسات والأجهزة التنظيمية المرافقة له. أما الدراسات الخاصة بالديناميات الزراعية في بلدان البحر الأبيض المتوسط، فهي

¹ - Le Coz J., « Les cellules traditionnelles du bled Marocain », RGM n° 1-2, 1962, pp93-95.

² - Le Coz J., « La Riziculture Marocaine », Revue Cahier d'outre-mer, 8° année, Juillet-Septembre 1955, pp 257-282.

³ - Le Coz J., « Le troisième âge agraire au Maroc », Revue Annales de Géographie, T. 77, n° 422, 1968, pp 385-413.

⁴ - Le Coz J., « Les Réformes agraires, de Zapata à Mao Tsé-toung et la FAO », Paris, PUF, 1974, 308p.

- Le Coz J., « Espaces méditerranéens et dynamiques agraires : Etat territorial et communautés rurales », CIHEAM, Montpellier, série B : Etudes et recherches, n° 2, 1990, pp 1-393.

بمثابة خلاصات تهم التراتيبات السوسيو-مجالية في علاقاتها بالمؤسسات الإدارية والقرارات من المحلي إلى الوطني مروراً بالإقليم ودورها في تنظيم المجال الريفي. وقد جعل "لوكوز" قضية الإصلاح الزراعي قضية محورية في المؤلف، إعادة صياغتها من خلال التأكيد على ضرورة استكمال عملية الإصلاح لكل مراحلها من أجل تحقيق الأهداف الأربع (الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي، الإصلاح المجالي، ثم الإصلاح السياسي)¹. ولقد ظهر "لوكوز"، من خلال هذه البحوث والمنجزات المعرفية، بعباءة الباحث المتخصص في قضايا "إعداد التراب" في المجالات الريفية، خاصة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

ومن حيث النموذج التحليلي، يركز "لوكوز" على تحليل جدلية المجال والمجتمع وفق مقاربة مشهدية مبنية على منهجية سوسيو-مجالية لا تخلو من تفسيرات تاريخية، حيث إن علاقة المجتمع ببيئته، حسب "لوكوز"، لا تُنتج "مشهداً" منسجماً إلا وفق أساليب إنتاج تناسب منظومة القيم. وبالتالي فالمشهد الريفي يتحدد عبر حركية اجتماعية تستوعب العنصر الطبيعي (ملكية الأرض) والاجتماعي (الفلاحين) والاقتصادي (وسائل الإنتاج) والإداري (المؤسسات المشرفة) والسياسي (تراتبية القرار). وفي هذا يشيد لوكوز بالتجربة الإيطالية التي استطاعت أن تستكمل جل مراحل الإصلاح، لا سيما عندما أدمجت جل مقومات وأوجه الإصلاح في نموذج واحد (المجالي، والسياسي والاجتماعي)، وهو ما جعل انتخابات 1953 تحرزا وضعا متقدما بالمقارنة مع انتخابات 1948 برهانا على المجال المحلي².

من المفاهيم الأساسية التي ابتدعها "لوكوز" في مقاربة الأرياف والتنمية، مفهوم "النظام الزراعي-الترابي" أو "الجهة الزراعية"، التي استند فيها من دراسات مقارنة للتهيئة في كل من فرنسا وإيطاليا وبعض دول جنوب المتوسط مثل مصر والمغرب³، وهو مفهوم مركب من ثلاثة أبعاد⁴:

- بعد أول يبحث في البنيات الاجتماعية ورهانات انسجامها واندماجها؛
- بعد ثاني يبحث في الاعتبار الإدارية والتشريعية؛
- بعد ثالث يبحث في المؤشرات التنظيمية والإعدادية (عناصر التهيئة).

¹ - Le Coz J., « Espaces méditerranéens et dynamiques agraires : Etat territorial et communautés rurales », CIHEAM, Montpellier, série B : Etudes et recherches, n° 2, 1990, pp 125-131.

² - Le Coz J., « Un bilan de la réforme agraire italienne : Russel King, Land reform : The italian experience », Annales de Géographie, T 84, n° 466, 1975, pp 753-756.

³ - في حالة المغرب، انتقد "لوكوز" تجربة الإعداد الهيدروفلحي بمنطقة سوس، وعجزها عن إحداث التوازن في تدبير المياه في علاقتها بالتنظيم الاجتماعي (ازدواجية السقي التقليدي ونظيره العصري). أنظر:

- Le Coz J., « Espaces méditerranéens et dynamiques agraires : Etat territorial et communautés rurales », op. cit., pp 222-225..

⁴ - Idem, pp 219-239.

بالرجوع إلى تجارب "لوكوز" في المغرب، يتبين أن هذه الخلاصات هي من صميم ما تحدث عنه في إطار التجربة المغربية، خاصة آرائه في التقسيم أو التنطيق الريفي، حيث التزم "لوكوز" زاوية نظر "سوسيو-إدارية" ينطلق فيها من "الدوار" الذي يعتبره عنصرا أساسيا من عناصر البنيات الفلاحية¹.

2- في رحاب المدرسة الجغرافية الفرنسية.

لعل الاطلاع على التجربة الفرنسية في الجغرافيا يفيدنا في تأسيس جغرافيا مغربية مستقلة، فعلى الرغم من التنوع الحاصل في مشارب الباحثين الجغرافيين الفرنسيين، والذي تحدثنا عن بعضه في الفقرات السابقة، إلا أن ذلك لا يتناقض مع وجود مدرسة فرنسية مستقلة، لها خصوصياتها وأطرها ومنهجها.

كان الجغرافيون الفرنسيون سباقين إلى تنظيم أنفسهم من خلال الجمعية الجغرافية الفرنسية التي تأسست في سنة 1821، والتي أخذت على عاتقها الاهتمام بدراسة فرنسا دراسة جغرافية متكاملة، وقد كان لهذه الجمعية فضل تطوير الاهتمام العلمي الأكاديمي بالجغرافيا، غير أن الجغرافيين الفرنسيين بدوا حينها مُشغَّلتوا الاهتمام بين جغرافيا طبيعية يتم تدريسها في كليات العلوم، وجغرافيا بشرية يهتم بها الباحثون بكليات الآداب والعلوم الإنسانية، هذا التقسيم ساهم في تأخر انطلاقة الجغرافيا الفرنسية كفكر موحد وعلم مستقل، بحيث بقيت الجغرافيا الطبيعية تابعة للدراسات الجغرافية بشكل من الأشكال، في حين أن الجغرافيا البشرية تعلقَت بالتاريخ الذي جعل منها علما وصفيا تصويريا ليس إلا.

فما من شك أن حجم الإنتاج الجغرافي الفرنسي خلال القرن 19 قد أنسى الجغرافيين تداعيات التشتت بين الشقين الطبيعي والبشري الذي عمر طويلا، إلا أن بعض النقاد يرون أن الخطر المحدق الذي كان يترصد بالفكر الجغرافي آنذاك، هو تشتته بين "الجغرافيا العامة" و"الجغرافيا الإدارية"².

ولا غرابة في أن نجد الجغرافيا الفرنسية خلال القرن 19 متأثرة بالجغرافيا الألمانية الرائدة آنذاك، خصوصا عندما نجد الجغرافي الألماني الشهير "ألكساندر فون هامبولت" واحدا من بين مؤسسي الجمعية الجغرافية الفرنسية، ونجد "إليزيه ريكلس E. Reclus" كأحد أعمدة الجغرافيا الفرنسية في القرن 19، يتأثر بمحاضرات "ريتر" التي كان يحضرها في برلين قبل أن يشتد عوده لتأليف أحد أهم المراجع الجغرافية في ذلك الزمان³.

ويبقى السؤال مطروحا حول سر الريادة التي أحرزتها الجغرافيا الفرنسية على الرغم من سيرها برجلين غير منسجمتين (بشرية وطبيعية).

¹ - أنظر بهذا الخصوص:

- Le Coz J., «Douar et centres rural : du campement au bourg », RGM, n° 8, 1965, pp 9-14

- Le Coz J., « Deux exemples de douars du Gharb », RGM, n° 8, 1965, pp 15-23.

² - محمد بلفقيه، "الجغرافيا، القول عنها والقول فيها، المقومات الإبستمولوجية"، ج 2، دار نشر المعرفة، الرباط، 2002، ص ص 153-162.

³ - يتعلق الأمر بكتابه "الجغرافيا العالمية الجديدة"، الذي أصدره بين سنتي 1876 و 1894.

لقد استفاد الجغرافيون الفرنسيون من العقلية الاستعمارية التي سادت فرنسا، خصوصا بعد هزيمتها في الحرب على يد الألمان، فنهضوا لاستكشاف الأرض والإنسان بأدغال إفريقيا، مسلحين في ذلك بخبراتهم الجغرافية وأدواتهم المعرفية، فاستطاعت فرنسا أن تستعمر إفريقيا استعمارا علميا واضحا مهّد الطريق، وجعل الخطوات سالكة للاستحواذ على خيرات القارة المجهولة كما كانت تنعت سابقا.

وإذا كانت المعرفة الجغرافية قد قدمت كل هذه الخدمة للاستعمار، فإن هذا الأخير قد مكنها من الدعم المادي والمعنوي، كما مكنها من الميدان لتجريب خبراتها وتطوير نظرياتها وتصحيح أخطائها، فكانت نتيجة ذلك عشرات الكتب المهمة التي أنتجها فريق كبير من أمثال "ركلوس" و"ليليه" و"دي بريفل" و"ديمولان" وغيرهم.

ولم تكن القضايا الداخلية لفرنسا أقل تأثيرا على الفكر الجغرافي، حيث أرخى الصراع القديم بين اليمين واليسار بظلاله على هذا الفكر، وعلى الرغم من أن كليهما (اليمين واليسار) متشبث بالنظرية الإقليمية في التحليل الجغرافي، إلا أن اليمين يستثمرها من أجل تأكيد استقلالية "الريف" بعاداته وطبائعه وخصوصياته، في حين أن اليسار يقدم "الإقليمية" كخلفية للنشبت بمفهوم "الدولة المركزية" الموحدة. ولقد انساق الجغرافيون، بوعي أو بغير وعي، وراء هذه الإيديولوجيا المتعددة الجوانب، فسايروا ذلك التوجه الإقليمي الجديد، وكما كان الأمر بالنسبة "للجغرافيا الإدارية" أو "جغرافيا المستعمرات" من قبل، فإن "الجغرافيا الإقليمية" جاءت محاولة للرد على قضية سياسية طرحها اليمين أكثر مما طرحها اليسار. وتتضمن هذه القضية مسألتين أساسيتين متداخلتين: مسألة "الدولة القومية" وموقع "الريف" منها.¹

وعليه فإن الدراسات الجغرافية الفرنسية المهمة بالريف الفرنسي، شأنها في ذلك شأن دراسة الحواضر، لم تكن معرفة علمية خالصة، بقدر ما كانت معرفة مؤدجلة تغلب عليها المقاربة الجدلية ريف- حضر²، يسار يؤسس لمركزية الدولة بصناعتها وتقدمها ويجعل الريف سائرا في ركابها، ويمين يحجّ إلى الجذور الأصلية للدولة ودور المزارع والفلاح في المحافظة على القيم المركزية في بناء الدولة، وقد أشعل نار الإيديولوجية بالفكر الجغرافي الفرنسي كذلك، حجم التقدم الاستعماري بإفريقيا، فبقيت الجغرافيا ردحا من الزمن رهينة التجاذبات والقيود السياسية، والتي بقدر ما عرقلت استقلالية هذه المعرفة الناشئة لمدة طويلة، فقد أعطتها دفعة قوية ودعما نفسيا وماديا لتطوير ذاتها في انتظار الحلقات القادمة من التجديد.

هذا عن الفكر الجغرافي في أحضان الإيديولوجيا، فماذا عن الفكر الجغرافي الأكاديمي؟

في سنة 1809 كانت جامعة "السوربون" تتوفر على كرسي واحد لتدريس الجغرافيا، ولم يستكمل البحث الجغرافي قرنا من التجربة حتى أنتج قافلة مهمة من الرواد، وفي سنة 1900 عرفت فرنسا تعيين

¹ - نفسه، ص 155.

² - Claval P., « Géographie et Sociologie », in « Encyclopédie de Géographie » sous direction de Antoine Bailly et al. Economica, Paris, 1995, pp 57-73.

العديد من الجغرافيين المرموقين، حيث كان "فيدال دولابلاش" يشرف على الجغرافية في "باريز"، و"دي مارتون" في "رن"، و"كامينا دلاميدا Camena d'Almeida" في "بورديو"، و"ليسبانيول Lespagnol" في "ليون" وغيرهم كثير. ولقد واكب هذا التطور في عدد الكراسي المخصصة لتدريس الجغرافيا بكل هذه التخصصات في الجامعة، إنتاج العديد من البحوث والدراسات في الجغرافيا العامة لفرنسا، أو دراسات إقليمية لمختلف المجالات المحلية، ناهيك عن مئات الدراسات التي أنجزت عن المستعمرات الفرنسية بإفريقيا¹.

وتبقى اللحظة الفارقة في تاريخ الفكر الجغرافي الفرنسي بامتياز، لحظة تعيين "دو لبلاش" بكرسي الجغرافيا سنة 1899 خلفا لـ "هملي Himley"، حيث كشف في محاضراته الافتتاحية بتاريخ 2 فبراير 1899، عن نواياه المعرفية والغاية التي يرمي إليها بقوله "هي إبراز العامل الجغرافي، لا باعتباره مفسرا للتاريخ، ولكن باعتبار العامل الجغرافي أحد المؤثرات المركبة التي يجب أن تكون دائما نصب أعيننا في دراسة التاريخ، والحتمية الجغرافية أمر مفروغ منه، وعلى الرغم من ذلك، فالجغرافيا هي المفتاح الذي لا يمكن الاستغناء عنه... لا تستطيع من الكتب وحدها أن تؤلف أكثر من جغرافيا متواضعة، وإذا أضفت إليها الخرائط كانت جغرافيتك أفضل، ولكن الجغرافيا الممتازة هي التي تؤخذ من الطبيعة" وقد ختم محاضراته بالقول "فالجغرافيا في الوقت الذي تأخذ من العلوم الأخرى، تستطيع أن تضيف إلى الذخيرة العلمية المشتركة استعداد الإنسان بألا يفرق بين ما وحدته الطبيعة، وفهم الإنسان للتطابق والترابط بين الأشياء سواء في البيئة الأرضية التي تحيط بكل شيء، أو في البيئة المحلية التي تمثل المكان الخاص"²

بهذه التوجيهات دشنت الجغرافيا الفرنسية مرحلة الدخول إلى الجيل الجديد أو "الجغرافيا الجديدة"، مرحلة جمع شتات الفكر الجغرافي وتنظيم مشيئته وفق رجلين منسجمتين في جسد واحد، لحظة توجيه البحث الجغرافي وترشيد مسيرة الفكر في أحضان مدرسة وطنية خاصة تحتضن التجديد وترسخ مبدأ الاجتهاد، قاطعة بذلك مع مرحلة "الحتمية" والفكر الجغرافي الكلاسيكي. فتم بالتالي تحويل الجغرافيا من علم الحقائق الطبيعية إلى علم يهتم بالحقائق الاجتماعية، ويعتبر دو لابلان أول من أدخل التفكير الاجتماعي إلى علم الجغرافيا باعتماد مفهوم "نمط العيش"³.

فصّنت الجغرافيا الفرنسية شريط الدخول إلى جغرافيا "الإمكانية" مع "دو لبلان"، وقطعت مع "الحتمية"، فلا حديث بعد هذا اليوم عن الإسقاطات المكانية على الأقاليم المتشابهة، فكل إقليم "شخصيته الذاتية" ولا حديث عن حتمية جغرافية تكبل الإنسان وترهنه لقوانين الطبيعة.

مؤسسا لمدرسة "الإمكانية الفرنسية"، وأكبر المدافعين عنها، هكذا كان "دو لبلان"، ومن أجلها خاض الأبحاث العديدة، وعلى نهجها أشرف على البحوث ووجه الباحثين، وأنشأ الدوريات والمجلات، كمجلة

¹ - جمال الدين الدناصوري، "الجغرافيا التطبيقية، طرق التطبيق وإنجازاته"، المطبعة الفنية الحديثة، ط1، القاهرة، 1971، ص 93.

² - مجلة "Geography Journal"، 1918، p6. عن هاريسون تشيرش، م س، ص 101.

³ - Claval P., Op. Cit., pp 57-73.

"حوليات الجغرافيا" التي نشر فيها أهم أبحاثه، وبفضل أبحاثه ودراساته الخاصة، وأبحاث تلامذته والمتأثرين بنظريته، من أمثال "جان برين Jean Brunhes" و"ألبرت ديمانجون Albert Demangeon" و"إمانويل دي مارتون E. de Martonne" صارت المعرفة الجغرافية الفرنسية تعطي التقدير الكافي للإنسان وقدراته، فتداعى الجغرافيون بعد ذلك إلى البحث عن سبل التمرد على "الحتمية والإجبارية" والخضوع للبيئة وقوانينها رافعين شعارا موحدًا " الإنسان سيد مصيره في أي مكان"¹. "وما من شك أن اقتناع دعاة "الإمكانية" قد تولد بعد مراجعة تراث الوجود الإنساني ورصيده على المدى الطويل، ومن بعد تأمل وتدبر في كفاءة الضبط البشري الرادع للتحدي في أحضان البيئة"².

وعلى الرغم من رحيل "دو لبلاش" سنة 1918 من غير وضعه لقوانين عامة تحفظ نظرياته، إلا أن الجغرافيا الإقليمية استطاعت أن تسير الركب وتكمل المسير بفضل التراكم الذي أنتجته، وبفضل تلامذة "دو لبلاش" أو تلامذة تلاميذه الذين ركزوا على توسيع دراساته وتطوير آرائه ونشرها على نطاق واسع. هكذا وبالإجمال، يمكن أن نتابع أن المدرسة الفرنسية الكلاسيكية قد تأسست على أساس "الحتمية"، وتطورت على يد "دو لبلاش" إلى إمكانية جمعت شتاتها، وبلغت ذروة عطائها المعرفي والأكاديمي³، كل ذلك بفضل هذا الأخير الذي اتخذ من الواجهة المعرفية الأكاديمية وسيلة لتأسيس جيل من الجغرافيين المتشبعين بالفكر القومي مرجعية وبالإمكانية منهجا، فجسدت القاطرة التي أعطت للفكر الجغرافي الحديث سرعته البدئية الكافية للانطلاق نحو الإبداع والتجديد. غير أن الأشياء والمنجزات تنقص عند اكتمالها، فكل شيء إذا ما تم نقصان، ونقصان الفكر الجغرافي تمثل في عدم قرته على الحسم مع قضيتين أساسيتين:

أولا: فعلى الرغم من اهتمام المدرسة الفرنسية بالقضايا الاجتماعية، إلا أنها لا تتوانى في تبرئة نفسها مما هو اجتماعي، ويمكن الرجوع في ذلك إلى القولة الصريحة لدي لبلاش نفسه " الجغرافيا علم مكان وليست علم إنسان". لذلك فاهتمام الجغرافيا الفرنسية بما هو اجتماعي إنما يتم بشكل عارض عند البعض، أو من أجل استعمالها كوسيلة لتفسير الهدف الأساسي موضوع الجغرافية "سطح الأرض" باعتباره الهدف الاسمي من الدراسات الجغرافية، ولعل التعاطي المحتشم هذا للجغرافيا الفرنسية مع ما هو اجتماعي راجع إلى هيمنة العلوم الاجتماعية المنتشية بأبحاث ونظريات "دوركايم" في ذلك الزمان على غيرها من العلوم⁴. فهي تنكر على الجغرافيا رؤيتها الإقليمية بدعوى وجود مجتمعات بدون قاعدة ترابية، فهي تحب استبدال

¹ - Idem.

² - صلاح الدين الشامي، " الفكر الجغرافي؛ سيرة ومسيرة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص 388.

³ - للتمييز أكثر بين المنطلقات النظرية لمدرسة "الحتمية" ومدرسة "الإمكانية"، أنظر على سبيل المثال: جمال الدين الديناصورى، "الجغرافيا التطبيقية، طرق التطبيق وإنجازاته"، المطبعة الفنية الحديثة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1971، ص 28.

⁴ - أرخى هذا المعطى بظلاله على جغرافيا الأرياف بالمغرب، التي بقيت محتشمة أمام الدراسات السوسولوجية الجريئة والمتقدمة.

المورفولوجيا الاجتماعية بالجغرافيا¹. غير أن اجتهادات عدة قد تمت مع بداية القرن العشرين، خاصة مع ظهور دراسات مهمة في الجغرافيا الاجتماعية أو الجغرافيا الثقافية².

ثانياً: استطاعت الجغرافيا البشرية أن تتسلخ من تبعية التاريخ من خلال تبنيها للإمكانية، غير أن علماء التاريخ لا يزالون ينتقدون تعاطي الجغرافيا مع بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها انتقادهم لكيفية تطبيق الجغرافيا لمفهوم "الإقليم التاريخي" الذي يختلف عن "الإقليم الطبيعي"، وفي الوقت الذي كان ينبغي أن تنهض الجغرافيا للتشبيث بآرائها، انصرفت إلى بعض القضايا غير المتنازع حولها، من قبيل الجيومورفولوجيا، تاركة المجال مفتوحاً على مصراعيه أمام العلوم الأخرى لانتقاد موضوع الجغرافيا ومناهجها³.

3- الجغرافيا الوطنية والبحث عن الهوية.

هل تصح نظرية "الاستعمال الجيد للعلم الاستعماري"⁴، هذا واحد من الأسئلة التي من المفترض أن يجب عنها البحث الجغرافي الوطني في الأرياف المغربية اليوم. لقد تتبعنا المدرسة الجغرافية الفرنسية، وتأكدنا أن لها خيارين متوازيين، خيار وطني وآخر كولونيالي (استعماري). فأى الخيارين يمكن استلهاه لإنجاح التجربة المغربية.

يرخي التاريخ بظلاله على البحث الجغرافي بالمغرب، فقد تشكلت المعرفة الجغرافية المغربية في أحضان وتأطير الجغرافيا الفرنسية، مما جعلها مرغمة، ولو لفترة، على التبعية من حيث الهوية والمضمون والمباحث. إلا أن تراكم التجارب البحثية النظرية والميدانية للجغرافيا المغربية، ونجاحها في المسح الشامل للمجال الترابي المغربي، جعلها تلتفت، في مراحلها الأخيرة، إلى عمق التحولات التي تشهدها الأرياف، فساهمت بذلك إلى جانب تخصصات أخرى، في فهم هذه التحولات (نمط العيش، علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية، بنية الاقتصاد الريفي، العلاقة ريف حضر وغيرها)⁵. لكن انصراف بعض البحث الجغرافي إلى المواضيع ذات البعد التقني أفقده العديد من خصوصياته، فليست غاية البحث الجغرافي أن يكون "معياريًا" يوزع الأحكام الإيجابية والسلبية على الظواهر والمشاهد، ويعترض أو يساند المشاريع والبرامج المنجزة في

¹ - Meynier André « Histoire de la Pensée Géographique en France », Paris PUF, 1969, pp 33-34.

² - Paul Claval P., Op. Cit., p60.

³ - محمد بلفقيه، "الجغرافيا، القول عنها والقول فيها"، ج1، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991، ص 107.

⁴ - عن هذه المقولة، يمكن الرجوع إلى:

Colona F., « Du bon usage de la science coloniale, in Le mal de voir », n° 10, Paris, 1976, p 221.

⁵ - رحمة بورقية، "الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع"، الدرس الجامعي الافتتاحي للموسم 2002/2001، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الدروس الافتتاحية، أكادير، 2004، ص ص 24-03.

المجال، بل الهدف مقارنة هذه الظواهر ومحاولة فهمها وتفسيرها، لأن البحث الجغرافي، كان ولا يزال، من أجل دوافع اجتماعية.

3-1- الجغرافيا الوطنية وأهمية التمييز بين الموضوع والمباحث.

في إبستيمولوجيا البحث الجغرافي، غالبا ما يتم تناول مفهوم "الموضوع" على اعتبار أنه فكرة البحث وإشكاليته، لكن الموضوع في العلوم الاجتماعية ليس هو العنوان الرئيسي، بل هو "الإطار النظري" وجملته المفاهيم والأنساق العامة للبحث، التي تندرج في ظلها القضايا والمسائل المبحوثة. والجغرافيا الوطنية مطالبة بالتحديد الدقيق لموضوعها. لكن تحديد الموضوع في نسخته الوطنية يحتاج على قطيعة إبستيمولوجية حقيقية. لا جدال في أن تاريخ العلوم الاجتماعية في المغرب لم يشهد ميلاد جغرافيا للأرياف قبل حلول الحماية. وما كان لهذه المعرفة أن تقوم، على هذه الشاكلة، لولا تفوق فرنسا، لذلك فهي عبارة عن "جغرافيا للأهالي" أو "جغرافيا للمستعمرات". الآن وقد شهد المغرب استقلاله الرسمي عن فرنسا، وراكت الجغرافيا المغربية ما يكفي من الأبحاث والمسوح، فهل يصح أن تبقى موزعة الهوية تنسج على المنوال الفرنسي، أم إن المطلوب، توجيه اجتهادات وبحوث الجغرافيين المغاربة في خدمة جغرافيا جامعة لكل المتخصصين، جغرافيا باعتبارها علما اجتماعيا. وهذه الجغرافيا لن تقوم لها قائمة دون إحداث قطيعة إبستيمولوجية حقيقية¹، وهذه القطيعة هي انتقال واعي ومتكامل في الأطر المرجعية للجغرافيا، وليس في مبحث أو قضية أو مسألة منها². إن أهمية هذه الأسئلة تكمن في تحديد انتساب الجغرافيا المغربية إلى فلسفة أو نظام معرفي محدد، ورؤية واضحة للكون والإنسان (طريقة للتفكير)، ما دامت الإبستيمية هي مجموع المعارف المنظمة وطبيعة تصورها للعالم والعلم والفلسفة، وخاصة بجماعة اجتماعية في فترة تاريخية معينة³.

3-2- محطات مهمة في سياق الانبثاق.

هناك محطات مهمة مساعدة على انبثاق المشروع ، فمن يتابع تاريخ المعرفة الجغرافية بالمغرب، يلاحظ التمايز الواضح بين مرحلتين أو ثلاث، مرحلة الجغرافيا الفرنسية الاستعمارية في المغرب، ومرحلة

¹ - أنظر: ميشال فوكو « L'Archéologie du Savoir », Ed. Gallimard, Paris, 1972، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط3 ، 2005، ص ص 172 - 174.

² - يشير "محمد الأسعد"، في إطار تحديد أدوات المعرفة بخصوص دراسة الأنظمة "الرعي زراعية" بالأرياف المغربية، عن أربعة مفاهيم (نمط العيش، التكثيف، الانتشار والتوسع)، كما يعتبر أن القطيعة الإبستيمولوجية قد حدثت على مستوى الخلفيات الإيديولوجية لمفهوم التكثيف والتكيف نظرا لإعادة اختبارهما في مجالات عدة، ويرجح حدوث القطيعة الإبستيمولوجية الفعلية مرتين لمفهوم "التكيف": من الاتجاه الكلاسيكي الإمكاناني (مورير 1968، في 1972) إلى الاتجاه المادي التاريخي (الغرياي 1980) ثم الاتجاه السلوكي (بنشريف 1986، الأسعد 1996). أما مفهوم "التكيف" فيبقى أهم المفاهيم المساهمة في انبثاق "جغرافيا مغربية للأرياف" مبنية على نظرية العلاقة بين الإنسان والبيئة.

لكن هذه الاجتهادات غير كافية لتحديد الأطر المرجعية العامة للجغرافيا (أنظر النموذج الفرنسي).
³ - محمد محمد أمزيان، "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، العدد الرابع، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1992، ص 156.

إعداد الفوج الأول من الجغرافيين المغاربة سواء داخل المغرب أو خارجه ، ومرحلة تنوع المباحث ومسح مجموع المجالات الترابية، ثم المرحلة الحالية التي تعالت فيها أصوات بعض الجغرافيين من أجل "تثبيت الهوية" والتركيز على "التنمية المجالية"¹.

انتقلت الجغرافيا المغربية من رهان المسح والوصف الجغرافي للمجال في إطار المقاربة الإقليمية العامة إلى جغرافيا "علاقة الإنسان بالبيئة" إلى "جغرافيا التنمية". فإذا كانت جغرافيا "العلاقة بين الإنسان والبيئة" تعتمد اتجاهها سلوكيا واضحا توطره مقارنة الإيكولوجيا الثقافية وفق منهج نسقي²، فإن جغرافيا "التنمية المجالية" موضوعها "خدمة الإنسان"، ويجب أن تعتمد منهجا نقديا بمدخل "سوسيو-مجال"³، يتم من خلاله إدماج الأبعاد الجغرافية والبيئية والثقافية لكل حيز جغرافي محلي، معترفة بذلك للمجال ببطاقة هويته التي يكتسبها عبر تفاعل عوامل ثقافية وطبيعية واجتماعية وتاريخية، وبالتالي تكون الجغرافيا المغربية قد حافظت على أصالة البحث الجغرافي كما يحدده دو لا بلاش، عندما تكون قد امتلكت القدرة على عدم تفتيت ما تجمع في المجال. واستطاعت الانتقال من البحث "المعياري" إلى "البحث التدخلية"⁴.

3-3- في عناصر "الجغرافيا الوطنية".

هناك العديد من القضايا التي ينبغي الخوض فيها ونحن نحاول المساهمة في انبثاق جغرافيا مواطنة، لكن هذه القضايا يجب أن تكون مبنية على ما تقدم من تأطير في قضيتي الموضوع والقطيعة.

3-3-1- الجغرافيا الوطنية بين مقاربتي: "إخضاع المجال" و"تنمية المجال".

قدمت الجغرافيا الفرنسية للباحثين المغاربة خدمات معرفية جمة، فالفضل يرجع إليها في إدخال هذه المعرفة، وتطوير أدواتها، وإعداد المسوح والخرائط الضرورية لمعرفة الموارد وطبيعة الإنسان بهذا المجال، كما يرجع لها الفضل في تأطير الجيل الأول من الجغرافيين، وفسح المجال أمامه للاحتكاك بنظرائه من الأوروبيين وغيرهم، وبذلك أصبحت الجغرافيا المغربية بعد رحيل الفرنسيين تحمل المشعل وتطور البحث مسترشدة بما ينتج من خبرات عن احتكاكها بغيرها.

لكن هذه الخدمات الكبيرة لن تحجب النتائج الوخيمة التي ترتبت عن تبني سياسة "إخضاع المجال والتحكم في الموارد" وخيبات الأمل الناتجة عن مجمل المشاريع التي تم إنجازها وفق رؤية جغرافية

¹- تزامن هذا الخطاب الأكاديمي مع الخطاب الرسمي، الذي راهن على الانتقال من المقاربة القطاعية للتنمية إلى المقاربة الترابية (أنظر مختلف أطوار الحوار الوطني حول إعداد التراب).

²- أنظر محمد الأسعد، "قضايا إستيمولوجية في جغرافيا الأرياف بالمغرب"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب، أطروحات ومقاربات، الرباط، 1998، ص ص 223-238.

³- سبق التوضيح في المقدمة لخصائص المنهج النقدي المقترح، وفي هذه الحالة، فالمطلوب إدماج المقاربة الاجتماعية في تحليل عناصر المجال.

⁴- يتميز البحث التدخلية بكونه فعلا متعمدا يهدف إلى إحداث تغيير في العالم الواقعي، وينخرط فيه كل من الباحثين والفاعلين الاجتماعيين، انظر:

Desroche H., « La recherche coopérative comme recherche-action ; Actes du colloque sur la recherche-action, Université du Québec, Chicoutimi, 4 ème trimestre, 1984, p 9.

استعمارية محضة. فعمليات "التحديث القروي" لم تنتج سوى مجتمعا استهلاكيا متواكلا ومفترطا في مقوماته وموارده، مجتمع مستهلك للموارد وغافل عن استدامتها¹. والمقاربة "الإقليمية" وفق نظرية "إخضاع المجال" أسفرت من جهتها عن تقسيم المغرب بين مجال "نافع" ينعم بالتدخلات الرسمية والإنعاش الاقتصادي، ومجال "غير نافع" يكتوي بنيران التهميش والاستبعاد. كما أن التدخلات الفرنسية في الاقتصاد الريفي أسفرت بالواضح عن تباين كبير بين فلاحية عصرية تنعم بالدعم والتوجيه والحماية، وفلاحية تقليدية معرضة للإفلاس جراء تأثرها بالتغيرات المناخية وانحصار الأراضي الصالحة للزراعة.

إن من غايات الجغرافيا الوطنية أن تساهم في توضيح كيفية الاستثمار الأمثل للموارد، بل البحث في كيفية خلق وإضافة موارد جديدة للموارد المحدودة أو غير الكافية². إلا أن الجغرافيا الفرنسية لم تكن شيئا من هذا، لذلك لم يكن النموذج المغربي البديل، "تنمية المجال"، سوى نقدا معرفيا للنظريات الجغرافية الكلاسيكية، ومنها نموذج "الحتمية"، فالمطلوب تناول الطبيعة أو المجال الجغرافي بمقاربة أخرى مؤداها طرح سؤال البنيات الطبيعية داخل النسق الكلي للإشكاليات الاجتماعية³. وقد تأتي للبحث الجغرافي المغربي ذلك في أواسط الثمانينيات، عند عودة جيل من الجغرافيين الشباب بعد استكمال دراستهم العليا بالجامعات الأوروبية على الخصوص، فكان بالتالي إعلان ميلاد جغرافيا جديدة تستهدف الارتباط بقضايا التنمية والتهيئة، وذلك استجابة للتحويلات المتلاحقة التي عرفتها مختلف الأوساط الطبيعية والمدن والأرياف المغربية⁴، لكن ببطء وتيرة الإصلاح الإداري ساهم في تعطيل حركية البحث من أجل التنمية⁵.

3-2- الجغرافيا الوطنية بين "التجريد" و"التجريب".

هل نحن في حاجة إلى البحث الميداني وتشخيص المجال عن قرب وتجميع كل البيانات والمعطيات عنه، أم أننا في حاجة إلى تأصيل المعرفة الجغرافية وتنقيح هويتها، والعمل على إعداد تحليل إبستمولوجي للمعرفة الجغرافية المغربية.

إنه ليصعب الجزم أو ترجيح كفة على أخرى. أما المسلّم به، والذي يعتبر أولوية ملحة، هو أننا محتاجون أولا إلى تنسيق كل الجهود المبذولة ورصدها وتصنيفها، ناهيك عن حاجتنا الملحة إلى إعداد جغرافيا أكاديمية قادرة على تنشئة أجيال شابة من الجغرافيين القادرين على تجديد وتفعيل وضمن استمرار وجود هذه المعرفة في صيغتها المتحررة.

¹ - أنظر فصول القسم المقبل.

² - جمال الدين الدناصوري، ص 31.

³ - Robic M-C., « Epistémologie de la Géographie » Op. Cit., pp 41-44.

⁴ - المختار الأكحل، " الجغرافيا التطبيقية بالمغرب: الحويلة والآفاق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 122، تنسيق موسى كرزازي ومحمد أيت حمزة، مطابع فضالة، الطبعة الأولى، المحمدية، 2005، ص 15.

⁵ - هناك اختلال واضح ما بين وتيرة البحث في التنمية، وتيرة الإصلاح الإداري في المغرب، ويمكن أن نعطي مثال البطء الكبير في تحقيق مسار الجهوية ووضع قرار التنمية في أيدي المؤسسات المنتخبة المحلية، لذلك فتوصيات البحوث لا تجد الطريق سالكا لتتحول إلى برامج.

لم أجد دفعا معرفيا شاملا للإجابة عن هذا السؤال من كلام رجلين من الجغرافيين الذين عايشوا أجيالا كثيرة وخبروا حاجيات الجغرافيا الراهنة والمستقبلية:

في حديثه عن مقومات الجغرافيا المطلوبة لكل أمة حرة ومستقلة، يقول "كارل ريتز": "قد يأتي زمان، يستطيع فيه عدد من الدارسين، ممن تحوهم نفس الرغبة، وتحركهم نفس القوة، أن يدركوا الكون والإنسان معا، وأن يجمعوا شتات التاريخ من أجل نظرة بعيدة، ماضيا ومستقبلا، فيستطيعون من خلالها التنبؤ بالمراحل التي لا مناص لشعب معين، أن يقطعها، وهي مراحل يجب عليه وعيها وفهمها إن كان يصبو إلى الرفاهية، تلك الرفاهية التي يمنحها القدر بعدل تام لكل شعب تمسك بهويته"¹

أما محمد الناصري، فينظر من زاوية أخرى، حيث أكد في جوابه أثناء عرض تقرير المداخلات الموضوعاتية تحت عنوان: ميادين تطبيق البحث الجغرافي، خلال أشغال المؤتمر الأول حول البحث الجغرافي والتنمية، قال "إن التحولات المرتقبة تستدعي إعادة النظر في إشكاليات البحث الجغرافي، وضرورة تطوره، والتفكير في علاقة البحث الأكاديمي والبحث التطبيقي. وسوف لا أثير الجدل حول الأسبقية لمن؟ هل هي للبحث النظري أو للبحث الجغرافي التطبيقي؟. في الحقيقة: كل منهما يغذي الآخر، إذا كان البحث جديا وينطلق من إشكاليات متينة وخالقة، نابعة من التقاطع المستمر، والتفاعل الدائم بين العمل الميداني والتأمل النظري، حينذاك يؤدي البحث وظيفته المعرفية والتنمية"².

تعرض الفكرتان خلاصات أساسية:

✓ الجغرافيا "الوطنية" حق كل شعب حر يصبو إلى الرفاهية (التنمية) ما إن توفرت لديه نخبة معرفية يحدوها الطموح لمعرفة وتنمية المجال والمجتمع معا؛

✓ المعرفة الجغرافية المطلوبة هي معرفة استراتيجية (نظرة بعيدة)، على كل جغرافيا وطنية الوعي بها وخوض مراحلها؛

✓ لا تقوم المعرفة الوطنية إلا على أرضية "هوية" معرفية خاصة؛

✓ البحث النظري والميداني كل منهما يغذي الآخر، شريطة انطلاق البحث من إشكاليات متينة وخالقة.

لهذا ينبغي الاهتمام بالجانبين معا، لكن في تناغم وتنسيق تامين، بين الاهتمام التركيبي العام والجانب التخصصي التقني، "فالجغرافي الإقليمي الذي يعنيه التركيب والذي يعرف شيئا يسيرا عن كل عناصر البيئة الجغرافية، محتاج إلى الجغرافي المتخصص لحل مشكلات التخطيط"³.

¹ - هي قولة لكارل ريتز منقولة عن:

Claval P., Géographie humaine et Economie contemporaine, Paris, P.U.G, 1984, pp 26-27 .

² - تقرير محمد الناصري في: مجلة جغرافية المغرب، مجلد 20، السلسلة الجديدة، 2002، ص 11.

³ - جمال الدين الدناصري، ص 106.

من خلال الفقرات السابقة عرفنا مجموع المراحل التي ينبغي لكل معرفة علمية أن تقطعها، وبالتالي علينا أن نعرف عن أية مرحلة نتحدث الآن الجغرافيا المغربية؟ ومتى تكون الإشكاليات الجغرافية متينة وخلقة، على حد تعبير الناصري؟.

يجب ألا نغفل أنه بعد ثورة "القياس"، وتطور "الجغرافيا الرياضية"، ركنت هذه الأخيرة إلى عمليات جرد الموارد وقياسها¹، وقد تم إغراء الجغرافيا بدقة الحسابات، وجمع البيانات، وتدقيق الإحصاءات، حتى غدا رهانها مستغرقا في تخريج مهنين وحرفيين متخصصين تمت تسميتهم في بعض الأقطار ب"المهندسون الجغرافيون". ومع توالي الابتكارات المعلوماتية، وتزايد المهتمين بإدخالها إلى حقل العلوم الاجتماعية، ومنها الجغرافيا، أصبحت بعض البحوث لا تلتفت إلى المكتسبات المعرفية التي تأسست عليها الجغرافيا كمعرفة وكعلم، فأصبحت بذلك النتائج العلمية تفتقد إلى "الانتساب"، نظرا لإغفال ربط الحسابات الدقيقة للمشاهد بالمقاييس والقضايا الكبرى المرتبطة بالإنسان، سواء باعتباره فردا أو مجتمعا، فكانت بذلك إضعافا حقيقيا لهوية الجغرافيا، وخاصة منها الجغرافيا البشرية.

إن من الأخطار المحدقة بالبحث الجغرافي، إغراقه في القياس على حساب المساهمة في تغيير المجتمع وفق نظرية اجتماعية واضحة، فكما يقول عبد الباسط عبد المعطي: إنه لا جدوى من البحث بدون فكر يحدده ويوجهه، ويتأثر به ويتريه، فالدراسات الإمبريقية الفجة بلا تنظير، هي جمع لأكوام من البيانات العديمة الجدوى والدلالة، ولهذا لا مفر من انتقاء نظري يوجه البحوث².

3-3-3- مفهوم "المكان" بين "الإقليمي" و"المحلي".

من بين العناصر الأساسية لتأسيس هوية الجغرافيا المغربية، الإجابة عن سؤال تصور "المكان". فإذا كانت الجغرافيا المغربية اليوم، قد التزمت بتناول مشروع "تنمية المجال"، فهذا يتطلب الاجتهاد اللازم لإعادة صياغة مفهوم المكان/المجال/التراب/الحيز³.

تعتبر فكرة "الإقليم الجغرافي" فكرة قديمة في الدراسات الجغرافية، لكنها تطورت بتطور المعرفة الجغرافية نفسها، فبعد الجهد الكبير الذي قام به الجيولوجيون لمسح العديد من المشاهد الطبيعية، وظهور ثورة "الخرائطية"، عملت الجغرافيا البشرية على ترميم النقص الحاصل في هذه الدراسات، وهو غياب ربط هذه الوحدات الطبيعية بالقضايا الكبرى التي يعتبر الإنسان أهم عناصرها، وبالتالي ظهرت جغرافيا جديدة تجيد وصف التفاعلات ومظاهر الحياة داخل وحدات طبيعية ذات تفرد وخصوصية (الأقاليم)⁴.

¹ - معظم هذه الجغرافيات عرفت دول العالم الرأسمالي، أما جغرافيات الدول الاشتراكية، فقد اعتبرت الجغرافيا البشرية جزءا من الجغرافيا الاقتصادية (دراسة العامل البشري باعتباره عامل إنتاج اقتصادي). أنظر: المرجع السابق، ص 31.

² - محمد محمد أمزيان، م س، ص 224.

³ - نترك السجال في مضمون المفهوم، ونهتم بالتقسيمات المكانية في علاقتها بقضية التنمية.

⁴ - يمكن ملاحظة خصائص هذا الخطاب الجغرافي بالرجوع إلى الجغرافيا الفرنسية وكيف استطاعت رسم لوحة فرنسا بالتزام زاوية النظر هذه.

في المغرب، نظرا لتأخر المسوح العامة والشاملة، بقيت "المقاربة الإقليمية" في البداية مقتصرة على انتقاء بعض العناصر الطبيعية (الجبال نموذجا) لفهم التنظيم السوسيوإقليمي والتوزيع القبلي كما تم التوضيح سابقا. ومع تمدد الحماية وتوسعها، تم طرح الإقليم وفق سياقات سياسية استعمارية محضة¹، وبالتالي الاهتمام بالمجالات النافعة وتهميش الأخرى. وبين الإغراق في خدمة المطامع الاستعمارية ومحاولة الانسلاخ منها، تركز البحث الجغرافي الميداني بخلفية "إقليمية" في سياق محاولة تقسم المغرب إلى "أقاليم طبيعية"²، لكن بعض الدراسات، خاصة دراسات الجغرافيا البشرية، اصطدمت بصعوبة الإجماع حول محددات "التجانس" التي من خلالها يمكن تقسيم الأقاليم، فانقسمت بذلك الدراسات بين من يعتبر معيار الخصوصيات المورفومناخية، ومن يعتمد التراكم التاريخي لعلاقة الإنسان ببيئته، ومن يقتصر على اعتبار طبيعة النشاط الفلاحي وتوزيع المساحات الزراعية محدد لهذه الوحدة، ومنهم من نأى بنفسه عن كل هذه التعقيدات، فاعتبر متوسط الدخل الخاص بالأسر الريفية محددًا للتجانس الإقليمي³.

تزداد القضية تعقيدا عند الحديث عن مفهوم "المجال المحلي" رغم أهميته، فهو الحيز الأمثل لإنجاز وتقييم مؤشرات التنمية، باعتباره مختبرا حقيقيا لفحص وتقييم مدى نجاعة وملاءمة ما يطبق من مناهج ومقاربات في صياغة وإنجاز البرامج التنموية التي تقوم بها مختلف الأطراف المنمية⁴. لكن الاختلاف في تحديد هذا المجال يؤدي إلى تناقض توجهات المعنيين بالتنمية.

فالمجال المحلي كما كان عليه سابقا، لم يطرح إشكالات كبيرة، لكون المجال المحلي كان يتناسب مع حدود القبيلة، وبالتالي فالمسؤول عن عملية التنمية هي "اجماعة التقليدية المنتخبة" وفق علاقتها بالإدارة المركزية (المخزن المركزي)، أما المجال المحلي في فترة الحماية، فقد شابه التباس واضح، من أهم مظاهره، عدم الاعتراف المتبادل بين ممثلي "اجماعة التقليدية" بالمراقبين المدنيين والعسكريين، ومع بداية الاستقلال لم يتم حسم هذه القضية، ولم تستطع إدارة المغرب المستقل إيجاد صيغة توفيقية بين وحدة "القبيلة" ووحدة "الجماعة الترابية".

نستشف من هذه الملاحظات الارتباك الواضح في تحديد معيار "الانسجام" بين ظاهرات الوحدة المكانية (الإقليم) في علاقتها بقضية التنمية، وهو ناتج في تقديرنا، عن عدم الالتفات إلى العنصر الأهم للانسجام داخل هذه الوحدات الخاصة، ألا وهو اعتبار الإقليم في بعده "المجال"، كأحد مستويات الكل

أنظر: فيصل عزام قماش، الأساسيات النظرية في منهجية البحث الجغرافي، مطبعة جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 1989، دمشق، ص ص 106-107.

¹ - أثمرت الدراسات الجغرافية في هذه المرحلة تقسيم المغرب إلى ثلاث أقاليم مركزية: المغرب النافع (مناطق السهول التي مثلت قاعدة الاستعمار الفلاحي)، الجبال، والمغرب غير النافع (التخوم الصحراوية).

² - Berriane M., « Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoires officiels », Pub. Centre Jacques Berque et Fon. Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, Casablanca, 2015, pp 31-60.

³ - Berriane M., op. cit., pp 31-60.

⁴ - المختار الأكل، م س، ص 13.

الاجتماعي (المجتمع الريفي)، فمعظم الجغرافيين ينطلقون من كون المجالات الريفية متنوعة ولكل منها خصوصيات، وهذه حتمية واضحة، إلا أنهم لا يهتمون بالقواسم المشتركة بين المجتمعات الريفية في مقابل مجتمعات أخرى (الحواضر على سبيل المثال). ولا نعني بالمشارك الريفي انسجام كل المجالات، بل نود لفت الانتباه إلى تحولات الأرياف، وبالأساس أدوار الفاعلين واستراتيجياتهم، التي أرغمت الأرياف على التحول في اتجاه مصالح بعض الفاعلين، فالأرياف مجال ظهرت عليه تمثلات الأقوياء ومصالحهم بالأساس، خاصة مع دخول الحماية وفي فجر الاستقلال¹.

3-4- في الحاجة إلى استصلاح المقاربة "المشهدية".

شهدت الجغرافيا حقا نقلة نوعية عندما اختارت "المشهد" موضوعا لها لتتميز به عن باقي العلوم، وبالتالي استطاعت تجاوز عموميات المقاربة "الإقليمية" و"المعالجة البيئية"²، فالمشهد الذي تم اعتباره حينها المنطلق الصحيح، الكفيل بمنح الجغرافيا القدرة على الإجابة عن الإشكالات العلمية، لم يكن سوى "الواقع الملاحظ" على السطح والنتائج عن تفاعل الأنشطة البشرية مع ما هو طبيعي. فالتالي اعتمدت الجغرافيا حينها على وصف البنيات المجالية والاجتماعية بالاعتماد على مظاهرها، بالإضافة إلى التركيز على علاقة الإنسان بالبيئة الطبيعية. إلا أن مفهوم "المشهد" نفسه لم يسلم من النقد والتجاوز لصالح مفهوم آخر أكثر شمولية، إنه مفهوم "البنيات الزراعية" الذي على الرغم من طبيعته الفلسفية، إلا أنه أصبح أكثر تداولاً وانتشاراً بين صفوف الجغرافيين³. أما الجغرافيات الأخرى، ومنها الجغرافيا الفرنسية، فقد انتقلت من مفهوم "البنيات الزراعية" إلى مفهوم "المشهد الريفي العام"⁴، وفي هذا السياق تطورت البحوث الجغرافية المهمة بالتهيئة والتنمية الريفية، يحدوها الأمل بدعم توطين الريفيين في مجالهم، ووفق إمكانياتهم، لكن بطموحات وآفاق متجددة، يلاحظ ذلك بجلاء في التوجهات الجديدة منذ سنة 2010 في السياسة الفلاحية المشتركة للاتحاد الأوروبي، الذي اتخذ لها شعارا أساسيا هو. دعم الفلاحة العائلية.

لا يجادل باحث في جغرافيا الأرياف في كون هذه الأخيرة تشهد تحولات مهمة، لا يقوى البحث على إدراك كنهها ما لم يعرف هو نفسه تطورا موازيا ومستمر من حيث التفكير والمنهج والأدوات. فمن حيث الموضوع تبقى "علاقة الإنسان بالمجال" موضوعا حيويا لاشتغال الجغرافي⁵، لكن على الباحث أن لا يغفل

¹- سنرجع إلى تفصيل ذلك في القسم الثاني، ويكفي أن نشير هنا أن المقاربة التي اعتمدنا تنهل من التحليل الرباعي وجدلية المجال/المجتمع/السلطة والفئة.

²- راهن الفكر الجغرافي حينها على الانتقال من الوصف والتعميمات إلى القدرة على اقتراح قوانين تستطيع الجغرافيا عن طريقها اعتماد منهجها الخاص انطلاق من وصف المشاهد ثم البحث عن العوامل المسؤولة عنها مما يتيح في النهاية إعادة تركيب هذه العوامل واستنتاج الميكانيزمات المتحركة في المشهد.

³- محمد الأسعد، م س، ص 67.

⁴- Cécile J-R., « De la Géographie rurale à l'analyse des paysages : le témoignage d'un chercheur », Revue « l'Information Géographique », Armand Colin, Vol. 73, n° 1, 2009, pp 17-29 (18-19).

⁵- Berriane M., Op. Cit., pp 31-60.

مجمل العوامل الخارجية والداخلية الفاعلة في هذه العلاقة (التأثيرات العالمية والإكراهات المحلية)¹. فإذا كانت العوامل الخارجية (العامة) يقتسمها المجال مع غيره عبر التراب الوطني، أو حتى مع باقي المجالات خارج التراب بحكم مخرجات العولمة، لأن العالم اليوم أصبح بساطا خاضعا لسياسة الانفتاح وتحرير الأسواق وتوسيع دائرة المواصلات، ومنه تجد بعض الموضوعات العامة حيويتها من كونها قاسما مشتركا، من قبيل تحولات الاستهلاك والسكن والهجرة وتنوع الأنشطة الاقتصادية، وغيرها. وهذا بالإضافة إلى العوامل الداخلية والعناصر الطبيعية والاجتماعية للمجال، فهي الأخرى تعرف التباين من وسط لآخر مما ينتج عنه آليات اجتماعية للتكيف متباينة من حيث المظهر والمضمون².

وعليه فإن العناصر الداخلية للمجال (الطبيعية والبشرية) هي التي تلعب دورا حاسما في تغير المشاهد الريفية، ليبقى المشهد نتاج التحولات الاجتماعية والثقافية في المجال³. وعليه، ينبغي للبحث الجغرافي أن يطور آلياته وأدواته لتحليل هذه التحولات وإعادة تركيبها حسب الأهمية والأولية وفق دراسة سوسيو-مجالية شديدة الدقة، لأن هذه العوامل هي التي تؤدي، وفق ديناميتها وتفاعلها، إلى إفراز ميكانزمات محددة للمشاهد، وهذه الميكانزمات هي هدف البحث الجغرافي (خاصة نتائجها).

تعتبر هذه المقاربة من صميم أدوات المنهج السوسيولوجي، لكن استعمالها في الحقل الجغرافي أضفى عليها مسحة مجالية خاصة، استطاعت تحويل هذه الأداة من مقاربة سوسيولوجية محضة إلى مقاربة سوسيو-مجالية فتحت شهية البحث الجغرافي على مواضيع ومباحث جديدة تتماشى ومجموع التحولات التي عرفتها الأرياف المغربية، من قبيل دينامية الموارد الطبيعية وقضايا التنمية وإعداد المجال⁴، وقد استطاعت الجغرافيا الجديدة أن تتسلح بقدرتها الاستثنائية على الوصف والتشخيص من أجل فهم عناصر المجال من حيث انتظامها وديناميتها وميكانزمات تفاعلها داخل الحيز الجغرافي الواحد.

4- الجغرافيا الوطنية إلى أين؟ محاولة في الأسئلة الرئيسة.

لا يتم صنع المعرفة متى شاء الباحث، بل تتم صناعتها داخل نظام فكري واسع في حقبة زمنية خاصة (النظام المعرفي)، لذلك يتفق الجغرافيون في ارتباط تطور الفكر الجغرافي بمراحل تطور الدولة، فحيثما استنتقنا الفكر الجغرافي، أرغمناه على عرض مقومات الدولة وحالة مواردها إلى ساحة النقد والمساءلة، هذا ما توحى به دراسة تاريخ الفكر الجغرافي بالمغرب، ومنه الفكر الجغرافي حول الأرياف.

ولدت جغرافيا الأرياف بالمغرب بهوية فرنسية كما سبقت الإشارة إليه، فكانت بحق نظرة "الحماية" إلى مشروع الدولة الحديثة بالمغرب، وتطورت هذه الجغرافيا وتشعبت مباحثها بحثا عن نموذج مثالي ل"دولة

¹- Cécile J-R., Op. Cit., pp 17-29.

²- Idem.

³- idem, p20.

⁴- Cécile J-R., Op. Cit., p22.

الأهالي"، فقصت ردها من الزمن تهيب المجال وتختبر فيه نظرياتها ومنهجها وأدواتها، وتنظم ساكنيه طوعا وكرها. وحكمت عليها الأقدار أن تضطر إلى النزوح في اتجاه "الحياد" استعدادا للرحيل، فعملت على تثبيت جذورها ومنهجها من خلال الحرص على تأطير بعض الكفاءات العلمية الجغرافية بالداخل والخارج وفق مباحث ومسائل شديدة الدقة ورفيعة الاختيار.

لكن بدأ التلميذ يشب عن الطوق ويبحث لنفسه عن رداء يناسبه، حاول الجغرافيون المغاربة ولا يزالون، بخطى حثيثة، تأسيس جغرافيا مغربية تستجيب لتحولات الأرياف المغربية وتستطيع الإجابة عن الأسئلة الملحة للمجال والمجتمع في سبيل بناء دولة حديثة وأصيلة ذات هوية راسخة¹. ويبدو أن القضية لن تكون بالأمر الهين، لأن القطيعة الالبيستولوجية المطلوبة للمعرفة الجغرافية تحتاج إلى المزيد من التقعيد وفرز الأسئلة لتحديد الأهم من المهم. كما أن هذه الأسئلة يجب طرحها ضمن القضية المركزية للتفكير، التي هي الإيمان العميق بكون المعرفة الغربية حول الأرياف المغربية عجزت عن إنجاز التنمية المطلوبة، ليس لكونها تواجه "أزمة نضج" فقط، بل تواجه "أزمة ولادة" أيضا. وعلى الجغرافيا المغربية أن تجيب الآن عن العديد من الأسئلة المؤطرة، ويبدو أن الأهم من الأسئلة لا يخرج عن الآتي:

- ماهو النظام المعرفي الشمولي الذي يشهد الانبثاق لدى الأمة الآن، وما هي القضية الأساسية التي تشغل بال العلم والمعرفة؟
- وفق هذا النظام المعرفي الشامل، ما هي المشكلة الرئيسية التي تواجهها الأرياف المغربية اليوم؟
- إذا كانت التنمية هي شغل البشرية في اللحظة الراهنة، كيف ستنظر الجغرافيا إلى هذا الموضوع لتعبئة الموارد وتحرير الإنسان؟
- كيف (سؤال المنهج) ستتدخل الجغرافيا في المجال لفهم حركة المجتمع وفعل الإنسان؟
- كيف تستغل الجغرافيا بمباحثها وفق نظرة سوسيو-مجالية تدمج دراسة الأجزاء وفق الكل الناظم؟
- كيف تستطيع الجغرافيا المغربية اليوم استثمار "الثورة الكمية"، دون تقريط في هويتها وانتمائها إلى حقل العلوم الاجتماعية، لأن وظيفة الجغرافي، أولا وأخيرا، هي إعطاء صورة عامة عن الحقيقة الجغرافية، والجغرافيا ليست تكنولوجيا، بل هي في الأساس علم الملاحظة وطرق الملاحظة يجب أن تتفق دائما مع حقيقة الملاحظ نفسه².

لا شك أن أغلب هذه القضايا هي اليوم محط اهتمام العديد من الجغرافيين المتخصصين والباحثين على حد سواء، لكن المطلوب بإلحاح، هو إطلاق "مشروع علمي مؤطر وواضح"، يحفظ للجغرافيا وحدتها، ويصون هويتها من خلال "موضوع" متناهي الوضوح، و"جهاز مفهومي" رفيع التأثيل والصياغة، و"منهج

¹ - استفاد الحوار الوطني لإعداد التراب من الدراسات الجغرافية استفادة كبيرة، خاصة فيما يتعلق بعناصر الانسجام الخاصة بالحيز الجغرافي.

² - فيصل عزام قماش، م س، ص 108.

علمي" شديد الانتساب إلى البحث العلمي والحقل الاجتماعي، و"أدوات معرفية" تخدم الأهداف وتستوعب مجمل العناصر المؤثرة في حركة المجتمع داخل المجال.

هناك بعض التجارب الجيدة لتقلد الجغرافيين مسؤولية تدبير المجال المحلي، من أمثال "دومنيك أميار" Dominique Amiard، الذي تحمل مسؤولية تسيير جماعة Cures، وكان دافعه في ذلك، هو أن على الجغرافي أن يكون مساهما في تنمية المجال، لأنه الاقدر على فهم احتياجاته¹.

خاتمة الفصل.

أسهمت ظروف الاستعمار، بشكل واضح، في ظهور البحث الجغرافي في المغرب، فبقي جزء من هذا البحث وفيما للخلفية الكولونيالية، مؤطر بتوجهاتها، و خادم لمصالحها. وإذا كانت المعرفة من هذا القبيل، لا تصلح للتبني في ظل دولة مستقلة ذات سيادة وحرية، فإن ذلك، لا يبرر التكرار لبعض الأطروحات والرواد، ولو في بعض القضايا الجزئية من تنمية الارياف، لأن الرفض المبدئي لا يتنافى مع النقد الموضوعي. فجون سيليري، على سبيل المثال، نموذج للباحث الاستعماري المجتهد، لكن لا يمكن نكران الفراغ الكبير الذي تركه في الجغرافيا البشرية بعد رحيله إلى فرنسا.

في المقابل، هناك أطروحات ورواد ومدارس، لها الايدي البيضاء على الفكر والبحث الجغرافيين، ولا ينبغي التفريط فيها، بل إن من الوفاء لمثل هذه الأطروحات، فيما يتلاءم وخصوصيات المجال والمجتمع الريفيين، أن ينهض البحث الجغرافي، في نسخته المعاصرة، إلى نفخ الغبار عنها، بإعادة قراءتها، والعمل على تنقيحها، والبحث عن سبل تجديدها لتواكب التحولات المستجدة، ولا سبيل إلى ذلك، إلا من خلال التأسيس الحقيقي للمدرسة الجغرافية الوطنية والمواطنة، الوطنية من حيث الهوية، والمواطنة من حيث الانحياز إلى طموحات المجتمع.

¹- أنظر نص الحوار الذي أجراه معه Mathieu Durand في:

Mathieu Durand, « Quelle approche territoriale pour un maire/géographe? » Revue « Echogéo », n° 17, juin/août 2011 . URL : <http://echogeo.revues.org>

الفصل الرابع:

أرياف ما قبل الحماية، من القبيلة المفهوم إلى القبيلة الواقع.

مقدمة.

في حقيقة الأمر، فهذا الفصل، هو فصل ختامي للقسم الأول، وفي نفس الوقت، هو فصل تمهيدي لفصول القسم الثاني (التاريخ والتحول)، فبعدما حاولنا في القسم الأول تتبع أهم الأطروحات السوسيولوجية والجغرافية، التي تناولت مفهوم القبيلة والمجتمع الريفي، ننتقل في هذا الفصل، إلى القبيلة الواقع، لأن إثبات التحول أو نفيه يقتضي تشخيص وضعية الانطلاق، وتحديد مجموع العناصر، التي سيتم تتبعها لإبراز التحول من عدمه، هذا مطلب هذا الفصل، الذي خصصنا له قضيتين أساسيتين: تشخيص المجال، وتحديد استراتيجية الفاعلين، وذلك خلال فترة ما قبل الحماية (ما قبل تحولات المئة سنة).

كما يروم هذا الفصل كذلك، الكشف عن أصل الإخفاق في تنمية الأرياف في فترة ما قبل الحماية. ألا وهو غياب النقاش الرسمي من قبل أصحاب القرار والرأي والمسؤولية، وغياب العمل التشاركي، في مقابل القيام ببعض الإصلاحات الاضطرارية، التي لا تحدث تحولا حقيقيا في البنيات السوسيواقتصادية. وقد كان بالإمكان تثمين موارد المجال، وتطوير علاقات عناصره لإنجاز الإصلاح، لكن تنامي الطموحات الخاصة للفاعلين عجلت بانقضاء الاستعمار وأعوانه على مقدرات البلد.

1- أرياف ما قبل الحماية، عناصر من واقع الحال.

تابعنا في القسم الأول كيف أن العديد من الباحثين يرتكبون تجاوزات علمية ومعرفية عندما يحكمون على أرياف ما قبل الحماية بالتقليد والعجز عن تدبير المجال وتنظيم المجتمع، وقد أوغلت الأطروحات الكولونيالية في ذلك إلى أن تبنت نظرية التجاوز ومحاربة التقليد، فكانت الأطروحة البديل "التحديث" تكاد تتحول إلى إيديولوجيا من فرط الاعتقاد في صحتها وضرورتها لتنمية الأرياف. لذلك حاولنا في هذه الفقرة إبراز بعض المقومات المهمة التي اتسمت بها الأرياف قبل دخول المستعمر، والتي عمل هذا الأخير على طمسها لأغراض استعمارية، مما ضيع على المغرب حوالي قرن من التنمية، ليعود المغرب المستقل في نهاية القرن العشرين، خاصة منذ تجربة "استراتيجية 2020 للتنمية" إلى الآن، إلى محاولة تثمين هذا المورد وتدعيم هذه الإمكانيات.

1-1- أرياف ما قبل الحماية (القبيلة) وعاء ترابي مؤهل لاستيعاب مشاريع الإصلاح والتنمية.

ما تستهدفه العديد من الكتابات الاستعمارية (حقبة الاستعمار)، وبعض الكتابات في عهد المغرب المستقل، هو إبراز دور الاستعمار في تهيئة وإعداد المجال الريفي المغربي، وكأنهم يريدون بذلك إظهار المستعمر بمظهر المخلص للأرياف من خلفها وهامشيتها إلى الحضارة والتحديث والتنمية، فراها تحاول

بكل الوسائل، إظهار ملكيات القبائل باعتبارها ملكيات جماعية وليست مجالات ترابية معلومة¹، لكنهم يتجاوزون حقيقة علمية راسخة، كون القبيلة وحدة جغرافية خالصة، لكون كل الوحدات الصغيرة المكونة لها تعترف بأنانيتها الخاصة، ونمط تدبيرها المميز حسب مقومات المجال². والحقيقة أن أرياف ما قبل الحماية كانت تمثل كيانات ترابية، وتنظيمات اجتماعية شديدة التماسك والوضوح. فكانت القبيلة تمثل وحدة اقتصادية بما تضمنه من دورة الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، كما أنها وحدة سياسية بما يمتلكه أعضاؤها من التماسك لحماية مجالها الحيوي الرعي-زراعي الخاص³.

قد تختلف حيثيات وتاريخ تشكل القبائل المغربية، وأنماط تجميع دواويرها، وتدبير الشؤون الإدارية الخاصة لكل قبيلة أو دوار حسب الأعراف والموروثات، لكن ما يوحد هذه القبائل، كونها:

- مجال جغرافي محدد: على الرغم من التنقل الذي عرفت به بعض القبائل (القبائل المشهورة بالرعي والترحال)، إلا أنها بقيت تتردد على مجالات ترابية مضبوطة، يتم احترامها بشكل متبادل بين القبائل، وحتى في حال الحاجة إلى مجال قبيلة أخرى، يتم التفاوض، أو في آخر المطاف تنشب النزاعات، لكن هذا النزاع يبقى من أجل التملك؛
 - تراب مضبوط يتم تقسيمه على ساكنة محددة: لأن القبيلة كانت توزع أراضيها على ساكنيها (عدد الخيام) وفق أعراف تاريخية يحترمها الجميع؛
 - وحدة إدارية لها قيادتها المعروفة (القواد والشيوخ) الذين يتم تعيينهم أو ترشيحهم من قبل القبيلة ويتم تركيتهم من قبل المخزن المركزي، بالإضافة إلى مجلس القبيلة (اجماعه) الذي يمثل مظهرها من مظاهر الوحدة والانسجام والانتماء العرقي أو لمجالي.
- هذه المعطيات تبين أن للقبيلة مجالا خاصا تستشعر تملكه، مما يدفعها للدفاع عنه، والبحث عن تنميته وفق الظروف المتاحة والشروط التاريخية. بل إن المجال- القبيلة هو ما يمنح الأفراد الوجود والانتماء، الشيء الذي يجعل من تنميته وتحسينه استراتيجية فعالة وضرورية لإعلان الحضور وتجديده⁴.

وحتى لا يتم تجاوز بعض المقومات الأساسية التي تم طمسها، خاصة خلال فترة الحماية، وجب التذكير أن الاستعمار نفسه، لم يستطع أن يقدم الكثير عن التقسيم الترابي للمغرب، وبقيت المحاولات الأولى

¹- أنظر: محمد زرنين، "الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية: المحيط القروي لسبيدي قاسم نموذجاً"، دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب، الرباط، 2005، ص ص 73-75.

²- De Segonzac M., « Au Cœur de l'Atlas , mission au Maroc 1904-1905 », Emile Larose, Paris, 1910, p 260.

³- محمد الأسعد، "الإقليمية ومسألة العدالة الاجتماعية في التخطيط المكاني بالمغرب"، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء 1 "التنمية المحلية"، الرباط، 2008، ص ص 29-45 (ص 32).

⁴- عبد الرحيم العطري، "الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزواوية"، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، سلسلة أبحاث ودراسات، عدد 1، طوب بريس، الطبعة الرابعة، الرباط، فبراير 2013، الرباط، ص 32.

مرغمة على احترام تقسيمه القبلي، لأنه مرتبط بشكل وثيق بالتقسيم الطبيعي للمغرب (سهل، ساحل وجبل)¹، بل تم اعتبار هذا التقسيم من قبل بعض الجغرافيين، ومنهم "جون لوكوز"، مقوما إيجابيا للتأسيس للمشروع التنموي الريفي في المغرب.

1-2- التجمعات الترابية الريفية (القبائل)، نزوع متجذر نحو الديمقراطية المحلية وحكامة التدبير الإداري.

تعتبر "اجماعة" من المؤسسات الريفية التي تم تجاوز أدوارها لصالح مؤسسات أخرى للرقابة والتحكم، سواء خلال الحماية أو بعد الاستقلال، وقد كان بالإمكان تأهيلها بما يمكن من إعداد ما سماها "جون لوكوز" بـ "المجتمعات القروية للتنمية"، فوفق هذه المقاربة حاول "لوكوز" خلال مشروع سبو اقتراح تطوير مؤسسة "اجماعة"، لأنها خصوصية مغربية مغايرة لما كانت عليه القبيلة بالشرق العربي، حيث كانت عانقا في وجه التنمية والانتقال هناك². فالعكس هو الحاصل في المغرب، حيث كانت هذه المؤسسة بمثابة الحاضنة الجامعة، التي تنظم عوامل الإنتاج لصالح ساكنة المجال الجغرافي المحدد وفق المتاح من الموارد والإمكانات³.

ففي المجتمعات الريفية البربرية على الخصوص، يبرز النزوع الديمقراطي المتأصل، حيث يتم تدبير شؤون الدوار أو القصر أو القصة حسب نظام تدبير داخلي من خلال مؤسسة "اجماعة" المنتخبة ديمقراطيا (ديمقراطية تمثيلية حسب أهمية الفخدة) عبر انتخاب حر ونزيه⁴، وهي مؤسسة مكونة من أربعين شخصا من خاصة القبيلة (مجلس نواب القبيلة)⁵، يتولون تدبير الشؤون الداخلية والخارجية للقبيلة (السلم، الحرب، تنفيذ الأحكام، فض النزاعات، ضيافة الأجانب)، وتخول لهم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية للقبيلة⁶، يرأسهم "الأمغار" الذي يتم انتخابه على رأس هذه المؤسسة المحلية لولاية لا تتجاوز سنة واحدة، يساعده في

¹- Joly F., « Les régions géographiques du Maroc, notes pour la préparation d'un exposé », in. « L'information géographique », Vol. 14, N° 2, 1950, pp 70-72.

- Raynal R., « Quelques aperçus géographiques sur l'évolution des régions humaines du Maroc », Archives Berbères et Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines Hesperis, Tome 39, Librairie Larose, Paris, 1952, pp 147-164.

²- اعتبر جاك بيرك هذه المؤسسة القوة الاجتماعية الحاسمة لتحديث الأرياف المغربية (1945). وعلى نفس المنوال اعتبرها جوليان كولو (1962). أنظر التفاصيل في الفصل القادم.

³- أنظر الندوة الوطنية التي تم تنظيمها بمبادرة "جون لوكوز" في موضوع "الدوار":
Revue de Géographie du Maroc, n° 8, 1965, 159 p.

بعض الخلاصات في:

Lazarev G., « Les politiques Agraires au Maroc 1956-2006 », Economie Critique, El Maârif Al Jadida, 2012, pp 70-71.

⁴- عمر أفاء، "تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد"، م س، ص 148.

⁵- يسمى المجلس بـ "اينفلاس" أو "أيت الربيعين".

⁶- عمر أفاء، نفسه، ص 136.

مهامه عند بعض القبائل "المزراك" كمسؤول تنفيذي¹. وعلى الرغم من أن التداول على التسيير والتدبير داخل القبيلة يبقى انتقائياً، بحيث يكون من نصيب فئة الخاصة من العلماء والوجهاء دون غيرهم من الفقراء والمعدومين والعبيد والملاكين الصغار²، إلا أن هذا النوع من الديمقراطية المحلية يتم بموافقة الجميع بعد استنفاد كل طرق الإعلام والإخبار (استثمار التجمعات العامة والأسواق وغيرها).

وإذا كان المغرب لم يعرف خلال القرن التاسع عشر محاولة لصياغة الدستور أو قوانين يتم تطبيق أحكامها على كل التراب المغربي، فإن قبائل الأطلس كانت تقوم بكتابة العديد من الأعراف، التي كانت تسمى بـ"الألواح"، باعتبارها قوانين سارية على جميع أفراد القبيلة بعد نشرها على العموم، سواء من خلال الجموع العامة التي تجمع الرجال والنساء والصبيان، أو عبر "التبراح" في الأسواق لإخبار الساكنة³. وقد أقر المخزن المركزي القبائل السوسية على عملها التشريعي هذا⁴، ولعل الإقرار نابع من خصوصيات العلاقة التي كانت تربط المخزن المركزي بقبائل الجبال، والتي كانت في غالب الأحيان ترجح الاستقلال في قرارها الإداري مع الولاء العام والمشاركة في البيعة.

1-3- الجباية والكلف، غياب العدالة الضريبية وحضور مفهوم الضبط.

لماذا الحديث عن الجباية والكلف؟

لأن هذه الأخيرة من المفترض فيها أن تكون بمثابة مورد مالي حقيقي لتسديد نفقات التنمية لصالح المجتمع، ولكونها، في الدول المتقدمة، تمثل مظهراً من مظاهر التنمية الاجتماعي⁵، وباعتبارها، كما سنرى، تمثل في مغرب القرن 19، مؤشراً من مؤشرات غياب الحكامة والحكم الرشيد، وهو ما يتناقض كلياً مع شروط التنمية والإصلاح.

تكوّن مبادئ الضريبة في مجموعها منهجاً أمثل لتحقيق السلم والتكافل الاجتماعي. فبالقدر الذي تستطيع فيه الضريبة القيام بالأهداف المنوطة بها، بالقدر الذي تنعم فيه الفئات الاجتماعية بالسلم والأمن الضروريين، وبالقدر الذي تقوى فيه كذلك مكونات المجتمع على المساهمة جنباً إلى جنب في الرقي بمستوى المعاش اليومي والحياة الاجتماعية.

ترجع أهمية الضريبة في علاقة المخزن بالقبائل إلى انحصار المداخل، والعجز عن إحداث استثمارات داخلية مربحة، أو علاقات تجارية خارجية تذر عليه سيولات إضافية لتدبير شؤون الإيالة. في رسالة

¹- De Segonzac M, « Au Cœur de l'Atlas », mission au Maroc 1904-1905, Emile Larose, Paris, 1910, p 260.

²- الطيب بياض، م س، ص 60.

³- عمر أفا، م س، ص 144.

⁴- عبد الرحمان بن زيدان، "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ج 2، ص ص 214-216.

⁵- في الدول التي تغيب فيها التنمية ويحضر التخلف، تكون الشرائح الفقيرة بمثابة مورد مالي للدولة، تلجأ إليه في كل ضائقة اقتصادية (أنظر حجم الضرائب غير المباشرة في الدول النامية).

للسلطان الحسن الأول يحدد فيها طبيعة الضريبة وخلفياتها الاقتصادية والاجتماعية، يقول: "فغير خاف أن الإيالة المغربية ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات وموارد الانتفاعات، وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم وانتعاشهم، إنما هو بالحرث واكتساب الماشية.... وعلى ذلك يعطون لببت المال المشروع الواجب، وهذا الواجب هو معظم جباياته، وغالب مدخولاته"¹. إن هذا المفهوم الخاص، يجعل الضريبة في القرن 19 تشمل مجموع ما تقدمه ساكنة الأرياف للمخزن عربونا على ولائها له وخضوعا لسلطته، لذلك نجد أن جل الدراسات القديمة والحديثة لا تزال تعتمد مؤشر تأدية الضريبة أو الامتناع عن أدائها للتمييز بين بلاد السيبة/بلاد المخزن².

كان مجموع هذه الضرائب يكوّن ما يسمى بـ "الكلف"، وقد تنوعت الكلف المخزنية على الأرياف بين ما يتم تقديمه من خدمات عضلية ومجهودات مادية. وكما هو الحال في كل اقتصاد يعتمد على الزراعة، فإن الثقل الجبائي يقع على شريحة الفلاحين الصغار، خاصة في ظل نظام جبائي أسقط المكوس، ولو بشكل جزئي، فخفضت بذلك حصة الحواضر، وثقلت بالمقابل الحصة المتوجبة على الأرياف³.

وإلى جانب التكاليف الشرعية التي تحددها الشريعة، فرض المخزن كلفا عادية متنوعة لتمكين الخزينة العامة من الأموال الضرورية، وتمكين المخزن من إنجاز مهام الدولة في ذلك الحين⁴. إلا أن المثير للانتباه هو عدم مساواة السكان أمام الضريبة، فالشرفاء والمرابطون وخدام المخزن على مختلف مستوياتهم، كانوا معفيين من أصناف الوظائف، باستثناء الزكاة والأعشار. ولم تكن التكاليف المفروضة من قبل المخزن تحترم ما يصطلح عليه اليوم بـ "العدالة الضريبية" أو "المساواة الضريبية"، حيث أن سكان القبيلة يتفاوتون أمام الضريبة حسب النسب والحيثية والحاشية أو الوجاهة، كما يمكن ملاحظة إيراد الهدية ضمن التكاليف الشرعية مما يبين حجم الاجتهاد الفقهي في تكييف النصوص من أجل خدمة الاحتياجات المخزنية من الأموال والخدمات.

وقد تعددت أوجه الضريبة والكلف، ولم تقتصر على دفع الأموال لوحدها. فعلى سبيل المثال، كانت

القبائل

تؤدي هدايا الأعياد والغرامات والذعائر، ومنها من كانت تزود المخزن بالجند، بالإضافة إلى أعمال "السخرة"⁵، ومنها من كانت تتكلف بتجهيز الحركة ومؤونة الجيش والفروض والتوظيفات بالقبيلة أو وغير

¹ - من السلطان المولى الحسن إلى عامل الشياظمة القائد السعيد بن العياشي الشياظمي، بتاريخ: 06 جمادى الأولى 1300 / 15 مارس 1883. ذكرها محمد بن سعيد الصديقي، "إيقاض السريرة لتاريخ الصويرة"، مطبعة دار الكتاب، الدار البيضاء، دون تاريخ، ص 116.

² - Cf. Aderghal M. et Romain S., « Le terroir au Maroc à l'épreuve de la construction sociopolitique des territoires dans la durée », Op. Cit., pp 51-68.

³ - محمد المنصور، "المغرب قبل الاستعمار"، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 41.

⁴ - نعيمة هراج التوزاني، "الأمناء في المغرب في عهد السلطان مولاي الحسن"، منشورات كلية الداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أطروحات ورسائل، عدد 2، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979، ص ص 287-288.

⁵ - السخرة هي الأجرة التي كانت تقدمها القبيلة لموظفي المخزن مقابل تقديم بعض الخدمات.

ذلك من الجبايات غير الشرعية¹. وقد كانت أعمال "التوزيع" من الخدمات والكلف الثابتة على كاهل ساكنة الأرياف، وهي الأنشطة الجماعية التي يقوم بها سكان القبائل لمصلحة المخزن في أراضيهم وممتلكاتهم في الأرياف، سواء تعلق الأمر بالحرث أو الحصاد أو الدراس أو نقل المحصول والمنتجات الفلاحية، كل هذه أنشطة هي تكاليف مفروضة من قبل المخزن على القبائل، فتكون القبيلة بذلك مجبرة، بعد إعلان المخزن عن انطلاق التوزيع، على تجهيز الدواب والرجال القادرين على الخدمة. ففي 25 ذي الحجة عام 1302هـ، خاطب السلطان الباشا "حمو بن الجيلالي" بالقول: "وبعد، فنأمرك أن تعين من قبلك من يقف على حرث توايز جنابنا العالي بالله ببلادات المخزن ببلاد بني مطير، وبيان ما كلف بحرثه كل واحد بطرته. وقد وقع الكلام معهم بحضرتنا الشريفة، والتزموا بالقيام به. والسلام"². وقد كان المخزن متشددا في شروط الخدمات المقدمة، ففي هذا نجد الرسالة الحسنية إلى أحمد أومالك "فكل من أتاك من المكلفين بحرث توايز المخزن بالبقر ذكورا كانت أو إناثا أو بالحمير بقصد الحرث بها فلك حجزها منه ولتأت بها لدار المخزن واقبض على أولئك الواردين بها، ومن أتى بالبغال أو الخيل والفرسات فاقبلها منه"³. لا تعيننا هنا لغة الرسالة، ولكن حجم التعليمات، ومستوى التشدد في الشروط الواجب توفرها في الخدمات المقدمة للمخزن ككلف مفروض.

وقد كان مجموع هذه الكلف يرهق ساكنة الأرياف نظرا لظروفهم المعيشية الصعبة وشروط الاستبداد القايدي المفروض عليها، لذلك كان ينشب، في أحيان كثيرة، عصيان ورفض لهذه الضرائب، فيضطر المخزن إلى تكييفها أو التفاوض من أجلها، وإن اقتضى الأمر أحيانا، تجهيز الحركة لإخضاع العصاة من القبائل.

ومنذ نهاية سنوات الستينيات من القرن 19، تنبه المخزن إلى حجم الضرائب المفروضة على سكان الأرياف، فقد ارتفعت الضرائب من خلال اعتماد القواد على تطبيقها على وسائل الإنتاج من أرض وماشية، عوض الاعتماد على الإنتاج الحقيقي الذي يتغير بين السنة والأخرى، وصار الفلاح يدفع النقود عوض الدفع عينا من صلب المحصول.

4-1- المخزن المحلي والأعيان والوجهاء، حالة تركيز عقاري واستثمار استثنائي يتصدر الهرم الاجتماعي ويصنع تراتبياته.

لا سبيل للحديث عن التنمية الريفية إلا من خلال إعادة النقاش في إشكالية العقار والإصلاح الزراعي، هذا رأي جل الباحثين في التنمية الريفية في المغرب من أمثال بول باسكون، جون لوكوز، كريكوري لازريف، نجيب بودربالة وغيرهم. وهو الاهتمام نفسه الذي لا يزال صداه يتردد في أروقة البحث الجغرافي

¹ علي بنطاهر، "آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894-1912"، دكتوراه في الآداب، الرباط، 2004، ص ص 49-96.

² - المجموعة الزيدانية، رقم 23، ص 161. عن: العربي اكنينج، م س، ص 112.

³ - رسالة مؤرخة ب 20 شتنبر 1885، الخزانة الحسنية، كناش 364.

والاقتصادي وبحوث التنمية والإعداد الريفي إلى اليوم في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء¹. فكيف تحولت قضية العقار إلى إشكالية سوسيو-اقتصادية بهذا الحجم، خصوصا في فترة ما قبل الحماية؟

يكتسي العقار الفلاحي في النظام الإسلامي اعتبارا خاصا تمت صياغته وفق أصول شرعية لحفظ العدالة الاجتماعية، لكن غالبا ما تم التحايل على هذه الأصول من أجل توسيع الأرصدة العقارية لصالح فئات معينة من المجتمع، إلى أن أصبحت الأرض، كما يقول العطري، "بطاقة هوية تُشهر في وجه الجميع، لتقاس بها ومن خلالها موازين القوى والنفوذ، فكلما كبرت الأرض، كلما تعالت رهانات القوة والفعالية، وكلما تقلصت كلما ضاعت أسهم التأثير والمشروعية"². وقد أكد "غي سورمان" في دراسة حديثة مقارنة ما بين التقدم الماليزي والإعاقة التنموية للمغرب، وخاصة، فيما يخص عوامل هذه الإعاقة، حيث يؤكد الباحث أن الفشل الاقتصادي في المغرب، مرده بالأساس إلى الطابع الإقطاعي الذي يطبع علاقة التراتيبات الاجتماعية³. فمن شدة تأثير المتنفذين* على الرصيد العقاري للقبائل ومعاشهم اليومي، وعلى مداخل المخزن نفسه، كتب أحد قواد حوز مراكش (ابراهيم المجاطي) جوابا عن استفسار السلطان عن نقص المداخل: "وليعلم سيدنا أن الإيالة كانت متسعة في البلد والماء قبل، ولما طرأ المتنفذون، ضاق الناس في البلد والماء إلى الآن، وبسبب ذلك ارتحل جلمهم"⁴.

إن قضية الإقطاع من القضايا المركزية في دراسة تحولات الأرياف المغربية، لأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بقضية التملك، ومنه بمجموع العلاقات السوسيو-اقتصادية بالأرياف، لذلك نجد بعض الباحثين يعتبرون الإقطاع أصل التركيز العقاري بالأرياف المغربية⁵. وإذا كان الإقطاع في مقاصده الإسلامية يستهدف إحياء الأرض، وتنمية الاقتصاد، وتوسيع التعمير الإسلامي، وتكثيف خدمة المنتمين للدولة (الأمة)، وفق شروط سياسية واقتصادية تميزت بضيق الأراضي المستصلحة للزراعة والتراجع الديمغرافي (كثرة الأوبئة والمجاعات)⁶، فإن الدول المتعاقبة على حكم المغرب، منذ العصر الوسيط، قد استعملت قضية الإقطاع

¹ - Guéringer A. et al., « Foncier et Développement des territoires ruraux et périurbains en France », in. Revue « Economie Régionale et Urbaine », Ed. Armand Colin, Vol. 4, octobre 2016, pp 693-712.

² - عبد الرحيم العطري، "الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزواوية"، م س، ص 42.

³ - نور الدين أفاية وإدريس الكراوي، " النخبة الاقتصادية المغربية، دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ط1، 2011، ص ص 68-69

⁴ - رسالة بتاريخ 3 صفر 11/1303 نونبر 1885، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 94. عن مصطفى الشابي، م س، ص 204.

⁵ - Cf. Grigori L., « Les Concessions... », Op. Cit., pp 20-22.

⁶ - أنظر اجتهادات الفقهاء في تحليل الإقطاع وأنواعه وآراؤهم في بعض النوازل في: عبد العزيز عينوز، "الإقطاع في الإسلام، إشكالية التعريف والنشأة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، العدد الرابع، القنيطرة، ، 2004، ص ص 99-113.

لإحداث تراتيبات اجتماعية في الأرياف المغربية في سياق عام، هو سياق بناء الدولة. فتاريخ العقار، كما يقول "زرنين"، هو تاريخ الدولة وهي ترسي قواعدها¹.

وأيا كانت مقاصد الإقطاع وكيفية تدبيره من قبل الدولة (المخزن) خلال فترة ما قبل الحماية، فإن النتائج لا يختلف فيها اثنان، وهي بالتأكيد تحول هذه الإقطاعات إلى ملكيات خاصة تم توريثها لفئات معينة ونخب محددة، من قبيل أفراد الأسر الحاكمة، والفقهاء، وقواد وشيوخ القبائل، والنخب المخزنية، والتجار الحضريون بشكل متفاوت، فغدت بالتالي هذه الإقطاعات السبيل الأقرب إلى تنمية الأرصدة العقارية والحصول على الثراء، "بل التحول إلى "أسياد" متملصون من الضرائب ومتمردون على الدولة نفسها فيما بعد"².

لقد توسع الوعاء العقاري لكبار المسؤولين والأعيان وبعض شيوخ الزوايا بفضل العطايا التي كان يمنحها لهم المخزن باعتبارهم متعاونين معه، وقد كانت العطايا تمنح كذلك على شكل "تنفيدات" من خلال إصدار أمر (رسالة سلطانية) لتمكين هؤلاء الأشخاص من العقار الذي يتحول في الغالب إلى ملك شخصي³. وكان قواد مخزن القرن التاسع عشر يمارسون تدبير شؤونهم وفق نظام شبه فيودالي، نظرا لما يحضون به من احترام القبيلة، وتملك عقاري، وقدرة على التوسط وحل مشاكل العلاقات الخارجية للقبيلة⁴. وعلى سبيل المثال، فقد كان للقايد "رمضان" بقبيلة ازكاره في الشرق (1.600 خيمة تقريبا) أملاكا كثيرة جدا، ويملك ما يزيد عن 3.000 رأسا من الغنم، و 1.200 رأسا من الماعز، و 250 عجلا، و 60 بقرة حلوب، و 05 خيول مدربة ثمن الواحد منها مابين 1.000 و 2.000 فرنك فرنسي لتلك المرحلة، وأراضي كبيرة جدا لم يتم تحديدها بدقة⁵.

ومن جانبه كان السلطان يتوفر على "عزائب" على طول الطريق المخزنية من فاس إلى مركش زفي اتجاه الشمال، وبالشراردة، وبحجاوة، وبني مالك، وعزيب الفوارات (عرباوة)، وعزائب أخرى بأحواز مراکش ومكناس تتكون من ألف زوجة حرث (ما يقارب 15.000 هكتار)⁶. وكانت بعض المناطق الفلاحية الفلاحية معروفة بأنواع من الاقطاعات التي يقوم بها السلطان لصالح خدامه من قبيل بلاد سوس وحوز مراکش وتادلة ونواحي مكناس وفاس وأزغار قرب سيدي قاسم ومنطقة الهبط التي يمنحها المخزن لقبائل

¹ - محمد زرنين، م س، ص 78.

² - نفسه، ص 273.

³ - Pascon P., « Le Haouz de Marrakech », Op. Cit., p 276.

⁴ - Montagne R, « Le Développement du Pouvoir des Caid de Tagontaft (Grand Atlas », in. Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Tome XVIII, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1928, pp 169- 184 (p 172).

⁵ - Mouliéras A, « Une Tribu Zénète », op. cit., pp 13-14 (16).

⁶ - Le Coz J, « Le Gharb,... », Op. Cit., Tome I, p 293.

الكيش وكبار الأعوان¹. وكان ممثل السلطة المخزنية تعطاء قطع أرضية مهمة تفوق باقي القطع، يتم اقتطاعها من الأراضي الجماعية ليتم استثمارها لتغطية التكاليف المخزنية².

وبحكم الوضعية القانونية للأرض (اجتهادات فقهية)، باعتبارها تحت تصرف السلطان³، فإن الاقتطاعات التي كانت تتم لصالح أعوانه لا يتم تحديدها في منطقة معينة، بل يمكن أن يستفيد خادم المخزن من اقتطاعات متعددة هنا وهناك، فقد اقتطع لوزير الحرب "محمد الصغير بن العربي الجامعي" بمنطقة الحوز أحد عزبان المخزن يسع ما يفوق 18 زوجة حرث (حوالي 180 هكتار) في عهد السلطان المولى عبد الحفيظ، واقتطع للطالب المهندس "محمد بن محمد الجباص" 45 هكتارا بنفس المنطقة⁴.

ولم يكن رجال المخزن المحلي مستثمرون عاديون، بل كانوا مستثمرين فوق العادة، فقد تحدث "روبير مونتان" عن طبيعة العلاقة بين القائد وسكان الأرياف، وحددها في علاقة ناهب ومنهوب، علاقة لا تؤطرها أعراف أو تقاليد أو قانون، بحيث أكد حالات الاحتكار التي ينتهجها قواد الأطلس الكبير (الأمغار والقايد)، وذلك من خلال شراء محاصيل الفلاحين قبل نضجها بأبخس الأثمان، لأنهم في حاجة إلى المال لإنقاذ حياة أبنائهم، مما يذر عليه أثناء حصادها أرباحا طائلة⁵.

ولم يكن الوضع مغايرا في السهول الخصبة بالغرب، الذي كان محط أطماع العديد من الفاعلين الريفيين، حيث اقتطاع الأراضي لمصلحة خدام المخزن والعائلات المتعاونة معه ملحوظ بشكل جلي، فقد ذكر "جون لوكوز" الكثير من حالات الإقطاع، منها حادثة اقتطاع ما يزيد عن ثلاثين هكتارا لفائدة الطالب "أحمد بن محمد الكرودوي الفاسي" من قبل السلطان المولى عبد العزيز سنة 1894 بظهير مؤرخ في 24 نونبر 1894⁶.

2- انحصار مؤشرات التنمية الاجتماعية سمة أرياف ما قبل الحماية.

في القسم الثالث من هذا البحث سنرجع إلى تقييم حصيلة التنمية الريفية بعد مائة سنة من التدخل والإعداد والتنمية، لذلك تكتسي هذه الفقرة أهميتها من كونها وضعية مرجعية شاهدة، نستطيع بالمقارنة معها، قياس تطور بعض المؤشرات الاجتماعية (التعليم والصحة).

¹ -Le Coz J, « Les Tribus Guichs du Maroc, Essai de Géographie Agraire », RGM, N° 7, Rabat, 1965, pp 1-52.

² - العربي اكنينج، "آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير"، مطبعة انفو برانت، فاس، 2004، ص ص 180-181.

³ - يرجع ذلك إلى اجتهادات فقهية وفق شروط تشكل الدولة الإسلامية في بداياتها، حيث أن "الأرض لمن يحرثها"، وهي تحت تصرف السلطان وفق عقد المحافظة على المصالح العامة للمسلمين، ومناطق الحكم، هو توسيع استثمار الأرض، وكذا توسيع مداخل الدولة، لأن من يستفيد من الإقطاع عليه أداء الضرائب والمساهمة في المداخل العامة. كما أن المستفيد لا يعتبر مالكا للأرض، وتسقط عنه بوفاته.

⁴ - مصطفى الشابي، "الثابت والمتحول في تاريخ المغرب المعاصر، الواقع والتأويل"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2009، ص 203.

⁵ - Montagne R, « Le Développement du Pouvoir des Caid... », op. cit, pp 169- 184 (p 182).

⁶ - Le Coz J, « Le Gharb... », op. cit., T1, pp 293-295.

2-1- التعليم الريفي، جمود المناهج وغياب المؤسسة العمومية.

على الرغم من الأوضاع الصعبة التي عاشها المغرب خلال القرن 19، ظلت قضية التعليم حاضرة في تدخلات المخزن في الأرياف، كما هو الشأن بالنسبة لسكان المغرب عموماً، وقد تميز التعليم خلال هذه الفترة ببساطته معتمداً على قدرات وكفاءة الفقهاء وأئمة المساجد في تعليم الصبية داخل الدوار أو القبيلة، وكانت الجماعة أو القبيلة تتكلف بنفقات التعليم العتيق وتوجيه بيداغوجيته¹، حيث كان التدريس يقتصر على حفظ القرآن الكريم وبعض علومه، ثم علوم الحديث، وعلوم اللغة العربية، مع غياب شبه تام لعلوم الفهم والدراية من العلوم العقلية والعلوم الدقيقة التي تسعى إلى تحسين ظروف الحياة المادية².

وفي القبائل الأمازيغية كان تحفيظ القرآن الكريم مدار التعليم، الذي كانت تحتضنه الزوايا والمساجد، كما أن مقرر التدريس لا يتعدى ترجمة بعض المتون للشيخ السنوسي وسيدي خليل، مع الاهتمام الكبير بالبردة للإمام البصيري³. ولم يمنع اقتصار التعليم على المناهج التقليدية من نبوغ العديد من الطلبة في الرياضيات وبعض العلوم المجاورة له، باعتباره مرجعاً في تقسيم الإرث وحسم الخلافات الناشئة عن تقسيم الأرض⁴.

وقد كانت المساجد في الحواضر الكبرى، وخاصة جامع القرويين، بمثابة جامعة النخبة والمهتمين من أبناء الأرياف⁵، وهي بمثابة سلك عالي للتدريس، يتعمق من خلاله الطالب في العلوم التي بدأها في قبيلته، وينفتح على علوم أخرى كالفلك والرياضيات والطب، غير أن مدة التدريس وآلياته بقيت جامدة ولم تعرف التجديد المطلوب، رغم الانفتاح الذي عرفه المغرب على أوروبا، واستقباله لأفواج من العلماء والخبراء الأجانب⁶.

وفي ظل الصدمة التي أصيب بها المغرب بعد هزيمة إيسلي، عمل بعض السلاطين على إصلاح المنظومة التعليمية بجامع القرويين، لتساهم في تنمية المجتمع وحل مشاكله. إلا أنها بقيت إصلاحات جزئية تشمل اختصار الوقت والاستغناء عن بعض المتون، دون إدخال العلوم العقلية والتقنية⁷.

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عرف التعليم عملية تجديد شملت العديد من مناحيه، فبالإضافة إلى الاهتمام بالظروف الاجتماعية لطلبة العلم، حيث كان الطلبة يستفيدون من الهبات السلطانية

¹ - لمعرفة خصائص التعليم العتيق خلال هذه المرحلة، أنظر: الإتحاف، م س، ج 2، ص 209.

² - "تاريخ المغرب، تحيين وتركيب"، إشراف وتقديم محمد القبلي، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، ص 450.

³ - De Segonzac M, Op. Cit., p 266.

⁴ - Michaux -Bellaire E, « L'Enseignement Indigène au Maroc », Revue du Monde Musulman, Vol. XV, octobre 1911, pp 422-452.

⁵ - تاريخياً كان جامع القرويين يخرج خدام المخزن من قضاة وكتاب ووزراء ومستشارين.

⁶ - Péretié A., « Les Madrassas de Fes », Arch. Mar., Vol. XVII, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1912, pp 257-372.

⁷ - عبد الله الألفي درقاوي، "أضواء على المدرسة العتيقة ببادية سوس" جمعية الجامعة الصيفية باكادير، 1982، ص 80 وما بعدها.

والصدقات ومن عوائد الوقف، جعل بعض السلاطين للطلبة منحا وتحفيزات لمزيد من التحصيل والنجابة في طلب العلم وإشاعة طلبه، نقرأ في إحدى الرسائل السلطانية: "وما ذكرت على شأن الطلبة الذين ظهرت نجابتهم فمن كان مجتهدا في القراءة وظهرت نجابته فرد له م اكان يقبضه قبل من الإعانة، ومن كان مجتهدا في القراءة مثابرا عليها، فاجعل له ما ينتعش به ويتقوت، وحين يزيد اجتهاده نزيده إعانة، فإن العلم كاد يندثر، وفي مراكش أكثر"¹.

وبالإضافة إلى الشأن الاجتماعي للطلاب، شمل الإصلاح جزءا من البرامج، حيث تم اعتماد مواد كانت قد ألغيت فيما قبل، ومنها الفلك والهندسة والحساب. وكان لهزيمة إيسلي وقع في عملية إصلاح التعليم، حيث تم تأسيس العديد من المدارس المتخصصة، منها مدرسة المهندسين بفاس، ومدرسة أخرى لتعليم فنون المدفعية، ومدارس علوم الرياضيات والفلك، فضلا عن مجالس العلم الشرعي، ومراجعة كتاب صحيح البخاري. لكن هذا التجديد لم يشمل التعليم في الأرياف الذي بقي جامدا على مناهجه ومقرراته.

2-2- الأوضاع الصحية لمغرب ما قبل الحماية، فصول من ثقافة الأوبئة.

تشترك الكتابات التاريخية في الأحوال الصحية لسكان المغرب في فترة ما قبل الحماية من حيث توصيفها للوضع بالمزري، فقد تعرض المغاربة لسلسلة من الأوبئة والأمراض الفتاكة التي راح ضحيتها الكثير، مقابل ذلك تراجعت دور الإيواء "المارستانات"²، التي كانت تخفف من المأساة الصحية المعيشة في الأرياف.

فتفتشي الأمراض كان السمة الغالبة على الأوضاع المغربية قبل الحماية، في المقابل كان الاستشفاء يقتصر على إجراء بعض طقوس الشعوذة والسحر³، لأن المتخيل الشعبي كان يعتبر أن سبب المرض هو الجن أو السحر أو العين وما شابه ذلك، وقد كانت الأضرحة والزوايا الملاذ الأول للمرضى، حيث يخصص إلى جانب كل ضريح أو زاوية مكانا لإيواء المرضى من النساء والرجال الذين يقصدون المكان للاستشفاء. ناهيك عن تقديس سكان الأرياف للعديد من الأماكن الموحشة والمخيفة، يقصدونها للاستشفاء، فتجد بقايا الملابس وخصلات الشعر والكثير من الحاجات الشخصية للمرضى معلقة على أغصان الأشجار وعلى جنبات المكان.

وقد انتشرت في ربوع البلاد زوايا وأشخاص داع صيتهم بقدرتهم على التطبيب ومعرفة علل المرضى، فكانت بعض فروع الزاوية الوزانية مشهورة بشفاء الجذام والديدان والكَلَب، وكانت تظاهرات اكناوة وجباللة والحضرة فرصة للاستشفاء بالنسبة للمرضى النفسيين، فضلا عن تظاهرات "أولاد بوبا

¹ - رسالة السلطان عبد الرحمن بن هشام لابنه الخليفة جاءت في الإتحاف، ص 121.

² - للمزيد عن أصول هذه الكلمة، وعن وضعية هذه "المؤسسة" خلال الحماية وما قبلها، أنظر: بوجمعة رويان، "الطب الطولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945"، مطابع الرباط نت، الرباط، 2013، ص ص 67-72.

³ - عبد المجيد بن جلون، "جولات في مغرب أمس"، م س، ص ص 139-142.

رجال" و"أولاد احمد وموسى" وغيرهم ممن ينتسبون إلى بعض الأصول الشريفة التي يستغلونها لمداواة المرضى واستجلاب الرزق والبركة والإنجاب. وقد اشتهرت قرية "الحارة" القريبة من مراكش، باعتبارها مأوى للمصابين بمرض الجذام نظرا لوجود زاوية "سيدي بنور" التي يقصدها الناس للاستشفاء¹.

لقد توفرت لدى المغاربة في هذه الفترة بعض طرق العلاج البسيطة والعلمية مثل الفصد والحجامة والكي ومعاينة البول وبعض المخرجات الأخرى. إلا أنها لم تصمد أمام هذه الطقوس الخرافية واسعة الانتشار، يقول الطبيب "موران": إن أكبر انشغالات كل مغربي يحترم نفسه في هذه الفترة، هو أن يحف جسمه بتمائم وقائية، يقدمها له شريف كبير أو مشعوذ². كما أن حجم المعارف وعلوم الطب التي كانت تدرس خاصة بجامع القرويين لم تجد طريقها إلى الأرياف المغربية³، نظرا لقلة الأطباء وقصور تجربتهم.

وعلى الرغم مما قد تبديه الدولة (المخزن) من اهتمام اتجاه المرضى، إلا أن عجزها كان باديا عن تحقيق الأمن الصحي، أو حتى فرصة التخفيف من وطأة الأوبئة والأمراض المستشرية، وذلك نظرا لتداعيات الديون الأجنبية والإصلاحات المفروضة من الدول الغربية المتسببة في تراجع مالية الدولة، وعجزها عن القيام بواجب تأمين الدواء والحفاظ على صحة السكان⁴.

لهذه الأسباب، كانت تدخلات المخزن تقتصر على دعم وتوجيه مبادرات الزوايا وبعض المحسنين في توفير دور المبيت لذوي العاهات والمتسولين والعجزة، ويمكن أن نذكر في هذا الصدد إحدى الرسائل العزيزية المؤرخة بتاريخ السادس من ذي القعدة 1318 (25 فبراير 1901)، و التي جاء فيها: " خديمتنا الأرضي، ناظر الشيخ أبي الليوث بمحروسة ثغر الدار البيضاء، وفقك الله، وسلام عليك ورحمة الله. وبعد، فقد بلغ علمنا الشريف أن المرضى من الأفريقيين (يقصد بهم القادمين من الأرياف) وأهل البلد الذين لا مأوى لهم يمرضون في الطرقات، وينقلون للبيوت خارج المدينة، ويبقون هناك حتى يموتوا جوعا وعطشا، وقد اقتضى نظرنا الشريف جمعهم بالبيوت التي قرب ضريح الشيخ المذكور. فنأمرك أن تجمعهم فيها، وتخص الرجال ببيوت منها، والنساء ببيوت منها كذلك، بعد أن تصلح ما لا بد من إصلاحه منها، وتزيد ما يتوقفون عليه من البيوت، وتدفع لكل مريض خبزتين أو ثمنها كل يوم، ومن توفى منهم يقوم بتجهيزه ناظر المواريث، ومن حصلت له العافية يتوجه لحاله وتسقط مؤنته، ومن زاد تزايد له مؤنته أمثاله، وكذلك⁵. إن هذه الرسالة

¹ - عبد المجيد بن جلون، م س، ص 80.

² - بوجمعة رويان، م س، ص 83.

³ - كان الطب يدرس بجامع القرويين وكانت تقدم للمتعلمين "إجازات" بمثابة شواهد لاستكمال المعارف الضرورية في الطب، لكن هذه المعارف لا تؤهل المتخرج إلى مواجهة الأمراض المستشرية في الساكنة كالهشيم في النار، بالإضافة إلى قلة المتخرجين واستحالة تغطيتهم للتراب الحضري، فما بالك بالأرياف.

⁴ - بعد انهزام المغرب عسكريا في معركتي إيسلي (1844) ونطوان (1960) أمام الدول الأوروبية، فرضت عليه هذه الأخيرة معاهدات تجارية ودبلوماسية مجحفة جدا، جعلت المغرب مستباحا أمام الرأسمالية العالمية اقتصاديا وسياسيا، وتابعاً للإنتاج والتبادل المتحكم فيه من قبل الدول العظمى.

⁵ - عبد الرحمان بن زيدان " إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناس، الرباط، 1990، ج1، ص 436.

تضع بين أيدينا جملة من الوقائع الصحية التي كان عليها المغرب، ومنه أريافه، مع حقيقة أن الوضع الصحي في الأرياف كان أشد قتامة مما تضمنه مثل هذه الرسالة.

وإلى جانب الوضع الصحي المتردي الذي يجعل من الطبيب مطلوب كل مغربي في ذلك الزمان¹، فإن وضع النظافة لم يكن أحسن حالا في الأرياف، نستشف ذلك من خلال إحدى الرسائل السلطانية التي جاء فيها: ".....وبعد، فإن تنظيف البلد من الأزبال والعفونات والجيف والقاذورات، ورفع الضرر من سائر الطرقات، أمر متعين شرعا وطبعاً.....كما أمرنا بالقيام على ساق بتنظيف البلد من الأزبال والعفونات وطين المطر بداخل الحومات وأبواب الدور كترصيف ما دعت إليه الضرورة من الطرقات أو تسويته بالتراب أو عقد الرمل ونحو ذلك مما فيه مصلحة عامة أو رفع أضرار شاملة"². فلم تكن الأوبئة والأمراض لتتفشى في الناس بسبب قلة الدواء والرعاية الطبية وانعدام المستشفيات المجهزة فقط، بل يبقى غياب الطهارة والنظافة العامل الأساسي في تفشي الأمراض وانتشار الأوبئة، يذكيه انتشار الخرافات والطقوس المنحرفة التي تمنع الناس من النظافة واتخاذ وسائل الوقاية والعلاج المتاحة.

هذا غيض من فيض، وإلا فيمكن التفصيل في بعض الأوبئة التي ارتبطت بسكان المغرب ارتباطا مستديما، وخاصة أريافها في فترة ما قبل الحماية، بل استمر بطشها في الساكنة في فترة الحماية نفسها، ويمكن ذكرها بإيجاز:

• **الجدري:** يذكر الأستاذ "البزاز" أنه في سنة 1867 تم اكتساح مراكش بأكملها تقريبا بالجدري، فلم يسلم إلا القليل، كما أنه في سنة 1882 تم اكتساح جل المدن، وبعد ست سنوات عاود الوباء الرجوع، بحيث أدى في البيضاء وحدها إلى ما يزيد عن 20 شخصا يوميا، جلهم من الأطفال³. ولم يستثن من الإصابة بالمرض سنة 1799 عوام ولا شرفاء، حيث نجد في إحدى حواشي كتاب "أقوال المطاعين في الطعن والطواعين" لمحمد العربي بن عبد القادر " .. وقد ذهب ببأس سيدنا وصيف من وصفان سيدنا تقبل الله، كما ذهب ببأس سادتنا أمة مولاي بلغيت، أم بلخير هي وولدها بلخير مريضان بالجدري، وحتى أمته الأخرى مريضة بالجدري أيضا، نطلب الله سبحانه أن يعافي"⁴.

• **الطاعون:** تذكر كتابات الأخبار عن المغرب في القرن 19، أن البلاد شهدت موجات عنيفة من هذا الوباء، خصوصا الطاعون الذي انتشر في ربوع البلاد بين سنتي 1798 و 1801، حيث أشارت القنصلية البريطانية أنه قضى خلاله نصف ساكنة المغرب⁵. ثم الموجة التالية بين 1818 و 1820. 1820. وقد كان الطاعون يظهر في بلاد البربر على رأس كل عشر سنوات أو خمس عشرة أو

¹ - عبد المجيد بن جلون، م س، ص 106.

² - عبد الرحمان بن زيدان، م س، ص 437.

³ - محمد الأمين البزاز، "الإصلاح والمشكل الصحي في مغرب القرن التاسع عشر" في "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، م س، ص ص 229-247.

⁴ - وثائق الخزنة الزيدانية، مجلد 24، وثيقة رقم 262، عن مصطفى الشابي "الثابت والمتحول"، م س، ص 261.

⁵ - الهامش 101 من كتاب "المغرب قبل الاستعمار"، م س، ص 173.

خمس وعشرين سنة، وعندما يأتي يذهب بالعديد من الأرواح¹، ولا تنحصر خسائر الطاعون في عدد الوفيات فقط، بل في تأثيره على هرم السكان، لأن الفئات الأكثر عرضة للطاعون هي فئة الأطفال والشباب والنساء².

● **الكوليرا:** هو أحد الأوبئة الفتاكة التي عمّرت طويلا في المغرب على شكل موجات متكررة، كانت أولاها خلال سنتي 1835 و 1851 و التي قدم القناصل الأجانب على إثرها إلى السلطان عبد الرحمان بن هشام مشروع قانون تأسيس المجلس الصحي الدولي في 28 أبريل 1840، نظرا لما تأثرت به تجارة الأجانب جراء موجة هذا الوباء³، ويلاحظ أن الخسائر في صفوف الفلاحين كانت كبيرة، كما وصف ذلك المشرفي، إذ يقول: " أما بأحواز فاس، فقد أصاب الضرر أوساط الفلاحين، حيث تزامن الوباء مع موسم الحصاد.. فكان الناس يذهبون إلى خدمة الزرع في الفدادين لا يرجع منهم إلا القليل..، وفي يوم، بل في ساعة واحدة، سقط من الواقفين للخدمة بباب الفتوح اثنا عشرة رجلا"⁴، ونظرا لجهل السكان به، فقد كانوا ينعته بالعديد من الألقاب، من قبيل: بو أكليب، مرض النفطة، الزراق، بو زريويطة، بو أكويبيس...

● **الزهرى:** يعتبر من الأمراض الخطيرة جدا، والتي دأب صيتها كما أسلفنا الذكر، وقد انتشر هذا المرض إلى حدّ أن كل بعثات الأجانب الذين زاروا المغرب تحدثت عنه لكثرة ما يلاحظون من أعراض على وجوه المصابين، تصل إلى حدّ بثر بعض الأعضاء. ولا يمكن، بحال من الأحوال، تجاوز ما خلفته بعض الأوبئة من تباينات اجتماعية ومجالية، خاصة "حمى المستنقعات" التي اشتهرت بها منطقة الغرب نظرا لغناها من حيث الموارد المائية السطحية (أوكار الباعوض الناقل للجراثيم)⁵. وقد ذكرت نشرات المعهد الصحي أن عدد الإصابات بمنطقة الغرب أنتقل من 119 حالة إصابة سنة 1907 إلى 5.248 حالة سنة 1913.

ولم تكن الأمراض لتؤثر على الوضع الديمغرافي فحسب، بل إن تداعياتها طالت الوضعية العقارية للبلاد التي عرفت تأثرا واضحا خلال فترات القحط والجفاف والأوبئة، فكما تذكر العديد من الرسائل السلطانية وكتب التاريخ أنه خلال كارثة 1878-1883 اضطر الفلاحون إلى بيع أراضيهم بأبخس الأثمان ورهنها خوفا من فقدانها أو الافتقاد عنها نتيجة المرض، وقد كانت ضائقة المغاربة هذه لصالح المستثمرين الأجانب الذين

¹ - الحسن الوزان، "وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي ومحمد الأخضر، الرباط، 1980، مج 1، ص 68.

² - محمد الأمين البزاز، "تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب، القرن الثامن عشر والتاسع عشر"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، عدد 18، الرباط، ص 147.

³ - محمد الأمين البزاز، م س، ص 149.

⁴ - العربي المشرفي "أقوال المطاعين في الطعن والطواعين" دراسة وتحقيق الحسين فرقان، دكتوراه، الرباط، 2003، ص 208.

⁵ - لمعرفة حجم المستنقعات والمرجات التي عرفتها المنطقة خلال هذه الفترة، أنظر:

- Célerier J, "Les Merjas de la plaine du Sebou" in Hesperis, T2, 1922, p 113.

توسعت أرصدتهم العقارية إلى جانب المحميين وكبار المخزن خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت، على سبيل المثال، أرباح المحمي الأمريكي "مايبر كوهن" إلى 500% سنة 1878، ناهيك عن الأموال الطائلة التي كانت بحوزته، أو تلك التي كانت عبارة عن ديون لدى العديد من المغاربة الذين تم اعتقال البعض منهم جراء العجز عن التسديد¹.

3- أرياف ما قبل الحماية واستراتيجيات الفاعلين.

المجال مسرح استراتيجيات الفاعلين، وقد كانت هذه الأطروحة إحدى مداخلنا المعتمدة لتحليل قضية التنمية في المغرب. فإذا كانت الدراسات الرسمية الإدارية تنحو منحى النصوص والقوانين والصلاحيات، والدراسات التقنية تنحو منحى الأرقام، فإن على الدراسات الاجتماعية والمجالية أن تنحو منحى تتبع التحولات الاجتماعية الناتجة داخل المجال، لأن النوعين الأولين من الدراسة، رغم أهميتهما، كما يوضح بوردباله، لا يستطيعان تحليل وضعية الفئات الاجتماعية، وتعارض مصالحها، وتنوع أشكال تعبيرها عن هذه المصالح².

3-1- مخزن القرن التاسع عشر، فاعل تنموي ومستثمر رئيسي في آن واحد.

"الكفاءة شرط غير أساسي للوصول إلى المراكز العليا"، هكذا وصف الطبيب الإنجليزي "آرثر ليرد" واقع الإدارة في مغرب القرن التاسع عشر³. كما أن مصالح المخزن نفسه معرضة للضياع والنهب في كثير من الأحيان على أيدي خدامه⁴، فقد بقيت سمعة القواد في القرن 19 سيئة للغاية، بما كسبت أيدي بعضهم من الاستبداد والظلم والنهب وتكديس الثروة على حساب المصالح العامة للباطة والفلاحين، ومما يشجع القواد وأعوان المخزن على إطلاق يدهم في الممتلكات العامة، وخاصة منها الأرصة العقارية الفلاحية، أن المخزن المركزي كان يركز عليهم في مشاريعه الخاصة واستثمار مالية الخزينة، "فبعض السلاطين أنفسهم كانوا مستثمرين في البلاد. فأموال المخزن، المستخلصة من الجباية والتجارة الخارجية، كانت تسلم لعدد من التجار الثقات، المعروفين باسم "تجار السلطان"، قصد ترويجها في التجارة، وكان العديد منهم من اليهود مثل "مير بن مقنين" الذي استثمر لمدة طويلة الإيرادات الجمركية لمرسى

¹ - محمد الأمين البزاز، "تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب.."، م س، ص ص 293-300.

² - Bouderbala N, « Formation du système foncier au Maroc », in. « La Question Agraire au Maroc », T2, pp 151-166.

³ - أنظر رواية الطبيب الإنجليزي "آرثر ليرد" 1872 في: عبد المجيد بن جلون، جولات في مغرب أمس"، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، 1974، ص 122.

⁴ - مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية في مغرب القرن 19"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، عدد 26، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1995، ص 49.

الصويرة، كما وظف عبد الرحمان عشعاش مداخيل مرسى تطوان في تدبير صفقات تجارية لحساب السلطان"¹.

ولم تكن استراتيجية بعض أعوان المخزن أقل تأثيراً وتسلطاً من القواد، فقد كانوا، هم كذلك، لا يتورعون عن استعمال سلطاتهم ونفوذهم، سواء عن طريق مراقبة الأسواق وتحديد أسعار المواد الذي يتم على حساب الصانع والفلاح وعموم السكان². كما "ينطلق القائد في رهاناته من استغلال قوته ونفوذه الذاتي المدعم من طرف المخزن المركزي، فيحتجز أموال الجبايات، ويفرض مختلف أنواع السخرات والإتاوات، فيرفل في نعيم داخل بلاطه على الطراز السلطاني، لا يعدم حاشية ولا جوازي ولا عبيد ولا مظاهر زينة ومباهاة أو خيرات لا يجرأ أحد على عدها"³.

وغني عن البيان أن العديد من القواد ومعاونيهم كانوا لا يترددون في استعمال سلطاتهم ونفوذهم من أجل استخلاص الضرائب والجبايات المفروضة على السلع المتبادلة في الأسواق لمصلحتهم الخاصة في واقع تعمه الحاجة والفاقة والوباء⁴. كما كانت هذه الممارسات تسهل لهم الحصول على الأرباح الطائلة من عمليات تجارية مشبوهة على حساب السكان، خاصة في ظروف الفاقة والاحتياج، من ذلك ما ذكرته رسالة مؤرخة ب 6 جمادى الأولى 1310، من السلطان الحسن الأول إلى محتسب مراكش عبد الله البوكلي، جاء فيها "و بعد، فقد بلغ لشريف علمنا أن قطر الزيت لا ينحط سعرها عن الأربعة والأربعين مثقالاً للقلة هذه المدة، وأن ما يباع من زيت جنابنا العالي بالله يباع بأقل من ذلك من غير معرفة بسبب ذلك، وأنه مهما أريد بيع غلة زيت الأحباس إلا وتتمالئوا (هكذا كتبت) اثنا عشر رقعة من المتعصبين ببعض من له الجاه هناك على حوز ذلك بأبخس الثمن، مع عدم وجود من يزيد عليهم مراعاة لشوكة المتعصبين به، مع ضياع الحبس، وحصول الضرر له ببخس متاعه، وصار ناظر الأحباس العباسية الهداجي والفيلاي يقتسمون ما يتحصل من المستفاد بينهما، حتى أطلق الهداجي يده في مال الأحباس بالسيف، وإعطائه بالربا من غير مراقبة المعين له"⁵، لا يحتاج مضمون هذه الرسالة إلى تعليق حتى يتبين لنا حجم استعمال النفوذ والسلطة من أجل الاستكثار من الثروة، ويكفي توصيف هذه الممارسات من قبل السلطان ب: الربا؛ استعمال الجاه؛ إطلاق اليد في الأموال. وقد ذكر السلطان أسماء القواد ومعاونيهم الذين يقتسمون ما يتم تحصيله من أموال، ومنهم الهداجي والفيلاي أعوان المحتسب عبد الله البوكلي.

وقد كان الكندافي في عام 1883 يحتكر إنتاج اللوز بالشراء المباشر من المنتجين، فيحرم بذلك مدينة مراكش من أهم مورد جبائي على الفواكه، أما القايد الزناتي فكان يتاجر مع الأوربيين في مدينة فضالة

¹- محمد المنصور، "المغرب قبل الاستعمار"، م س، ص 105.

²- مصطفى الشابي، الثابت والمتحول"، م س، ص 44.

³- الطيب بياض، م س، ص 140.

⁴- مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية في مغرب القرن 19"، م س، ص 67.

⁵- الخزنة الحسنية، المحفوظة الحسنية، رقم 446. عن مصطفى الشابي، م س، ص 44.

(المحمدية) في جنح الظلام، يسلمهم المواشي والأصواف، وكان بعض أقربائه من المحميين، يُيسرون له سبل الاتصال بالتجار المسيحيين¹. أما بقبايل زمران، فلم يكن الوضع مغايرا ولا مختلفا، استحوذ للقواد على الأراضي والعقارات الفلاحية الخصبة، وكذا السيطرة على أكبر الحصص من مياه السواقي وغيرها من المذخرات المائية في متناول السكان².

ومع مرور الزمن، واتساع خبرة القواد في احتكار الأموال، أصبحت هذه الممارسات كأنها من صميم الممارسة الإدارية، وقد وصل مدى هذه الممارسات أن يقوم القواد بصفقات لمصالحهم الشخصية، وإنزال تسديد النفقات على كاهل القبائل، وهو ما كان يصل بكل تفاصيله أحيانا إلى السلطان عبر الرسائل المختلفة، مما يضطره إلى الرد على بعضها بتوجيهات وإرشادات من أجل الردع والتصدي، ومنها رسالة السلطان محمد بن عبد الرحمن إلى ابنه الحسن³ "وصلنا كتابك في شأن ما أقدم عليه القايد محمد بن الحسن التركيني والقايد الحسن الجرجوري من التداخل مع نواب النصارى وأخذ الأموال منهم بالربا وصرفها في شهواتهم حسبما شرحتة، واعتمادهما على استخلاص ذلك من العامة وإشهاد بعضه على الأعيان كرها، وأن القايد علال الشرقاوي أسوأ حالا منهما في ذلك".

وقد يصل تملق القائد إلى السلطان أو أحد معاونيه مداه في تقديم الهدايا وضبط السكان حتى يستفيد من العطايا دون رقيب أو حسيب، مثل ذلك ما حصل للصدر أحمد بن موسى مع القائد المهدي بن العربي المنبهي، حيث نجد في رسالة للصدر "يعلم من كتابنا هذا.. أننا نفذنا لخدمنا القائد المهدي المنبهي جميع الحوائث الست المقيدة طرته، مع الفندق والدار وثلاث الدار بالملاح، والعروسة المعروفة ذلك لابن أخيه عياد المنبهي، وسوغنا له بأنواع التصرفات الملكية، بحيث يبيع ويشترى فيها من غير منازع ينازع، ولا معارض يعارضه فيها، فنأمر المكلفين بالأموال المذكورة أن يمكنوه منها والسلام"⁴، ونلاحظ من خلال الرسالة كيف يتم تمكين القواد وأقاربهم من الممتلكات والأراضي، وبدم بارد، تُصاغ ستة أسطر من قبل الحاكم، فتكون كافية حتى يتصرف المعني بالهبة فيها بكل أنواع التصرفات، لا يعارضه فيها معارض، ولا ينازع فيها منازع كما نصت الرسالة المخزنية آنفا.

3-2- بعض المرجعيات الطرقية وحالات استغلال النفوذ .

في غضون القرن الثالث عشر، أخذت الصوفية تتغير تدريجيا ب بروز الحركة الطرقية وتواري الصوفية⁵. وبعدها كان التصوف حكرا على فئة خاصة وبعض المريدين، عرفت الزوايا نفوذا وانتشارا واسعا

¹ - رسالة من محمد بن داود إلى محمد بالعربي في 1874/06/05، محفظة 46.

² - الحسن شوقي، م س، ص 192.

³ - رسالة مؤرخة ب 1887/01/23، محفظة 37.

⁴ - رسالة بتاريخ ماي 1897، الخزانة الحسنية، كناش رقم 199.

⁵ - محمد الناصري، "مستويات المجال والبحث التاريخي في البادية" في "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 77، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1999، ص 165.

واسعا وفق مدارس وكيانات اجتماعية نافذة. وقد سلكت بعض الطرق سبيلا سنيا في تربية المريدين بعيدا عن السلوكات المنحرفة والبدع الدخيلة. لكن أمام تفاقم حجم تدخل بعض الزوايا في الشأن العام الريفي الذي حرص المخزن على تثبيته، أصبحت بعض الزوايا في مناطق مغربية شتى تمثل، لمدة قرون، سلطة محلية مستقلة فعليا، كما هو الشأن بالنسبة لمناطق الجنوب¹، فلقد رغب المخزن (عهد المولى سليمان نموذجا) في كسب الزاويتين الشرقاوية والوزانية، ووظفهما لأغراضه السياسية والإدارية، وأغدق عليهما امتيازات هائلة تمثلت، على الخصوص، في ملكيات شاسعة حول مقر الزاوية الأم، والتي أدت إلى تمركز هائل للثروة لدى كل من الزاويتين².

كما نجحت استراتيجية المخزن في تحويل العديد من الشيوخ إلى مستثمرين وطالبي ثروة وجاء، فحالة التوسع والانتشار التي شهدتها بعض الزوايا، أصبحت تتجاوز قدرات الزوايا نفسها على التأطير والإرشاد والتربية، مما جعل ضعاف النفوس يجعلون من ارتباطهم بالزوايا فرصا للاغتناء والتملك وتوسيع الأرصدة العقارية، في تنكر واضح للشعائر، وتمسك جلي بالانحرافات. ناهيك عن اختراق بعض الزوايا من قبل عليّة القوم من الوزراء والمخزن المحلي (العمال والقواد) والكتاب والمحتسبين والنظار والأسر التجارية الثرية، الذين كانوا يقصدون الزوايا لكسب السند الروحي والسياسي والشعبي، فقد كان الصدر الأعظم "با احما"، على سبيل المثال، من أتباع الشيخ "ماء العينين"، وكان يحرص على إظهار الطاعة والاحترام والتواضع له، كما يحرص على خدمته في السفر بتهيء الظروف المناسبة لإقامته من سكن وخدمة³.

تطالعنا كتب التاريخ كذلك، إنه خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت الجباية المفروضة على تجارة القوافل يتم تفويتها لصالح الشرفاء⁴، وكانوا يستفيدون من أنواع عدة من الهدايا والعطايا والهبات، وأصبحوا بحكم القانون (الظهائر المخزنية) معفيين مما كان يفرض على العامة من خدمة عسكرية وأداء الوظائف والكلف المخزنية، وتم إعفاؤهم من دفع الأعشار. وعمل السلاطين على تخصيص المرتبات والصلوات لهم بمناسبة الأعياد⁵.

ومما لا شك فيه، إنه جراء هذه الاستثناءات من الواجبات الوطنية، أصبح حظ الواحد من الشرفاء من الثروة يفوق بعشرات، إن لم نقل بمئات المرات، نصيب الفرد العادي⁶. فتحول بعض الشرفاء وشيوخ الزوايا، الزوايا، جراء ذلك، إلى فئة اجتماعية ذات امتيازات مادية متوارثة. ولا أدل على انحراف بعض الشرفاء، وانسلاخهم من أدوارهم الدينية والاجتماعية لصالح التملك العقاري من حرصهم على عطايا السلطان،

¹- Le Chatelier A., « Tribus du Sud-Ouest Marocain », Bulletin de Correspondance Africaine, publication de l'Ecole des Lettres d'Alger, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1894, pp 41-43.

²- نفسه، ص 274.

³- مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية.."، م س، ص 83. أنظر كذلك الهامش 74 من المرجع نفسه.

⁴- محمد المنصور، "المغرب قبل الاستعمار"، م س، ص 105.

⁵- نفسه، ص 258.

⁶- العربي اكنينج، م س، ص 186.

وخاصة الاستفادة من أراضي "العزيب"، الذي هو عبارة عن استغلاليات خاصة بهم، يتم استثمارها وفق نظام خاص، باستغلال سواعد الضعفاء، الذين يعينهم المخزن خدمة للشرفاء والخضوع لأوامرهم إلى أن يأذن المخزن بخلاصهم، والأدهى من ذلك، إن هؤلاء الخدم الذين يشبهون العبيد، يتم توريثهم من الأب الشريف إلى الإبن الشريف الوارث¹. كما نجد من بين مظاهر الاستغلال السائدة لبعض الشيوخ، إدارة الشرفاء لبعض المناطق إثر تفويض سلطاني لتدبير شؤون الساكنة باسم الدولة المخزنية، من قبيل ما تم لشيخ الزاوية الوزانية "سيدي الحاج العربي" الذي كان يدير شؤون "توات" بتفويض من السلطان المولى عبد الرحمان سنة 1840².

ومن أهم مظاهر تمادي بعض المشايخ في استغلال النفوذ، تحول العديد منهم إلى محميين لقتلقات دول أجنبية باعتبارهم سماسرة أو متعاونين تجاريين مع التجار الأجانب في المغرب، نذكر منهم الحاج "محمد بن سعيد المصلوحي" كبير زاوية تامصلوحت، الذي دخل تحت الحماية البريطانية سنة 1893، و "الحاج عبد السلام الوزاني" المشهور باسم "الشريف الوزاني"، كبير زاوية وزان، الذي استظل بحماية الفرنسيين سنة 1884 بعد خلافه مع السلطان المولى الحسن ، وهو الذي استفاد من جبي الأموال والضرائب الشرعية باسم السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان لزم من طويل³.

ولم تكن قضية حماية الشريف الوزاني قضية شخصية معزولة، بل قضية وطنية لارتباطها بمصالح المغرب ككل، ورهنه في يد المستعمر فيما بعد. وقد كان الشريف عبد السلام شخصية استثنائية، كما يصفه الطبيب الإنجليزي "آرتر ليرد"، وذلك بقدرته على التأثير في العدد الكبير من الأتباع، وقدرته على جمع الأموال والعيش حياة مزدوجة، حياة الزاوية إلى جانب الدراويش والفقراء، وحياة البذخ وممارسة هواية الصيد والولع باللعب الميكانيكية والعيش على الطريقة الأوروبية بمنزل على شاطئ طنجة (وجود بيانو كبير في أحد أركان المنزل، ومائدة أنيقة بديعة النقوش، والتسلية بالمجلات الأوروبية المصورة)⁴. ونظرا لحجم إغراء التملك، فقد أصبحت "الحماية" والبحث عن الثروات ظاهرة متوارثة في العديد من الزوايا، حيث نجح الشيخ "العربي" الذي خلف والده سيدي علي بن أحمد في تنمية ثروات الزاوية بفضل إقطاعات الدولة، وهو ما سمح له بتحويل مؤسسة الزاوية إلى إمارة حقيقية.

ولم تكن الهبات والعطايا مصدرا وحيدا للتملك العقاري بالنسبة لبعض الشيوخ والفقهاء، بل كان بعضهم يستغل ظروف الحاجة والجفاف والأوبئة ليشتري من الفلاحين أراضيهم بأثمان بخسة، منها ما تحدث

¹ - Michaux Bellaire Ed. et autre, « Les Tribus Arabes de la Vallée de Loukkos », Archives Marocaines, T5, Paris, 1905, p 76.

² - Michaux Bellaire Ed, « Le Touat et les Chorfa d'Ouzan », in. Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Tome XVIII, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1928, pp139-151 (148-149)

³ - Idem.

⁴ - عبد المجيد بن جلون، م س، ص ص 22-23.

عنه "المختار السوسي" في شأن الفقيه "محمد بن عبد الله" بمسجد إلغ، الذي تكفل بمؤونة الطلبة الفقراء والغرباء، لكنه استغل مخزوناته من الزرع، وكانت شيئاً كبيراً، فلما أطلقت مسغبة 1878 صار يشتري الأملاك، "حتى حاز بذلك أملاكاً كثيرة في قريته وما إليها"¹. ومثله حدث لفلاح باعقل، الذين اشتكوا ما حصل لهم من تطاول من قبل زاوية "إلغ" سنة المسغبة (1878) إلى السلطان أثناء زيارته إلى سوس².

3-3- للمحميين رهانات اقتصادية قديمة، وأدوار سياسية واجتماعية متجددة.

خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، انفتحت شهية فرنسا على المغرب، وراحت تجتهد في هزمه وتوسيع سيادتها عليه من خلال العديد من الاتفاقيات المجحفة، ومنها "اتفاق السماسرة" سنة 1863، التي أعطت لفرنسا والدول الأوروبية الحق في بسط الحماية القنصلية على الرعايا المغاربة حتى يكونوا في خدمة المصالح الاقتصادية لهذه الدول، باعتبارهم أعواناً أو سماسرة أو شركاء مع التجار الأجانب المقيمين في المغرب³. وقد تفاقمت التداعيات السلبية للحماية على الظروف المعاشية اليومية لساكنة الأرياف، إلى أن طالب المخزن المغربي بعقد مؤتمر مدريد سنة 1880 لتدارس الوضع، غير أن هذا المؤتمر لم يضع حداً للحماية الأجنبية، بل قننها وزادها انتشاراً⁴.

من بين المراجع الغنية في هذا الموضوع، كتاب "محمد كنيبيب" تحت عنوان "المحميون"، والذي يعتبره "دانيال ريفي" (مقدم الكتاب) يمثل "مدرسة مغربية: مدرسة الرباط" في تحليل التاريخ المعاصر⁵، يتحدث الكاتب عن إغفال الباحثين في التاريخ والسوسيولوجيا لهذه الفئة، ودورها في تحولات المجتمع، وتركيزهم على إبراز دور فئتي البرجوازية الحضرية (التجار) والملاكين العقاريين. وهي بمثابة خلاصة واضحة عن دور هذه الفئة، باعتبارها آلية داخلية، ساهمت بقوة في تحولات الأرياف خلال التاريخ المعاصر للمغرب⁶. فهي حركة اجتماعية سياسية اقتصادية تتجاوز أدوارها تغيير علاقة المغرب بالدول الأوروبية إلى دورها الاقتصادي المباشر من خلال التأثير على مداخل المخزن نفسه، إما عن طريق التملص من أداء الضرائب ومواجهة ممثلي المخزن، كما حدث بمنطقة القصر الكبير مع القائد الرميقي (محمي الألمان)، وبوشعيب بن داغا (محمي السويد) بمنطقة الجديدة – أزمو، أو عن طريق التمتع بامتياز أولوية الاستثمار والاستحواذ على أجود الأراضي بالأرياف المغربية⁷.

¹ - المعسول، ج 1، ص 163. نقلاً عن. محمد الأمين البزاز، م س، ص 305.

² - نفسه.

³ - "تاريخ المغرب، تحيين وتركيب"، م س، ص 469.

⁴ - عبد الرحمان بن زيدان، إتحاف أعلام الناس"، ج 2، المطبعة الوطنية، الرباط، 1930، ص ص 421-422.

⁵ - Kenbib M., « Les Protégés, Contribution à l'Histoire Contemporaine du Maroc », Publication de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Série Thèses et Mémoires, N° 29, Rabat, 1996, 389 p.

⁶ - idem, p 16.

⁷ - idem, pp 107-119.

وإذا تتبعنا التداعيات، سنجد أن المخزن أمام هذه التحديات المالية، وتراجع المداخيل نتيجة تزايد عدد القبائل المتمردة¹، أصبح عاجزاً عن تدبير شؤون الإيالة، وهو ما دفع به إلى مزيد من الاستدانة الأوربية، ومع تفاقم الديون، سنحت الفرصة لدهات الاستعمار (خاصة جون دريموند هاي الوزير البريطاني بطنجة) للاقتراح على حكام المغرب القيام بإصلاحات ضريبية، كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، وأشهرت ضعفه كما تم التوضيح، بل عجز المخزن، جراء ذلك، عن السيادة على كل التراب الوطني²، مما سمح للاستعمار الفرنسي بالجزائر بتمديد ظله على المغرب فيما بعد. هنا يكمن أحد أوجه خطورة المحميين على استقرار الأرياف وتنميتها وفق مقومات داخلية وتاريخية.

يذكر "ميشو بيلير" أدوار هذه الفئة بمنطقة الغرب³، ويُرجع أصول قضية المحميين والحماية بشكل عام إلى القرن الثامن عشر، وخاصة اتفاقية الحماية بين الملك لويس الخامس عشر والسلطان سيدي محمد بن عبد الله في 28 ماي 1767، حيث تنص المادة 11 من هذا الاتفاق على إعفاء مساعدي القناصل من كل أعباء ضريبية وغيرها من الالتزامات المالية. وقد كانت هذه إحدى عناصر تحول استراتيجيات العديد من الأعيان والعائلات المالكة، بل حتى بعض أعوان المخزن، كما يوضح ميشو بيلير. وبالتالي أصبحت الأرياف المغربية، وخاصة الوضع الاقتصادي أمام تحولات مهمة.

وإذا كانت اتفاقية لويس الخامس عشر لم تنص صراحة على حق الأوربيين في التملك والتدبير المباشر لاستثماراتهم بالإيالة الشريفة، فإن معركة تطوان 1859 كانت حاسمة في استكمال هذا المشروع الاستعماري الخفي، حيث نصت اتفاقية مدريد فيما بعد (20 نونبر 1867) في البند 47 صراحة على حق الإسبان بالخصوص في مباشرة مشاريعهم الاقتصادية في المغرب بشكل مباشر دون وساطة المغاربة (المحميين)⁴. وبالتالي وقع على هذه الاتفاقيات، فُتح الباب على مصراعيه، وأصبحت كل دولة أوربية قوية تبحث لنفسها عن وضعية اقتصادية في المغرب، بل أصبحت قضية المحميين مركزية في كل اتفاقية بين المغرب والأوربيين، مما يطرح السؤال عن الهدف من تركيز هذه الاتفاقيات على تأمين مصالح هذه الفئة بالضبط.

ففي الوقت الذي يُطالب فيه الفلاح البسيط بأداء الضرائب، والعديد من الخدمات و"المستحقات" للمخزن، كانت هذه الفئة في ظل القنصليات، وكنف حماية العديد من الدول الخارجية، وكأنها وفرت لنفسها جنسية أخرى تحصن بها نفسها وممتلكاتها، بل وجدت لنفسها مظلة اجتماعية تحسّن بها وضعيتها الاقتصادية. ولم تكن القنصليات ساذجة في إجراءاتها هذه، بل وجدت لنفسها هي الأخرى فرصة وضع اليد على مقدرات

¹ - idem, pp 259-262.

² - Kenbib M, op. cit., pp 183- 192.

³ - Michaux Bellaire Ed, «Le Gharb », Chapitre VII : La Protection, Archives Marocaines, Publication de la mission scientifique du Maroc, Volume XX, 1913, pp 201-217.

⁴ - idem, p 202.

البلد من خلال هؤلاء المحميين، أو من خلال عملية "الشركة" أو "المخالطة" مع ساكنة الأرياف. بل إن وجود شخصيات سيكون لها دور حاسم في التمهيد للحماية فيما بعد (جون دروموند هاي صاحب فكرة الإصلاح الجبائي "الترتيب") في محادثات ما قبل توقيع اتفاقية مدريد¹، يبرز أهمية مخطط "الحماية الفردية" في توطين الاستعمار الرسمي فيما بعد.

لقد كانت هذه الفئة المكونة بالأساس من مسلمين ويهود، تمثل دعائم التسرب الأوربي، وكيانا خاصا داخل نظام المخزن، ولوبيا حقيقيا لخدمة مصالح العديد من الأوربيين، فمن أشد تحايلاتهم وقعا على اقتصاد الفلاحين والتجار البسطاء في الأرياف، ما ذكرته العديد من كتب التاريخ من كلام الوزير "محمد بركاش" عند حديثه إلى ممثلي الدول الأوربية في 19 يوليوز 1879²، يشتكي فيه ثقل تصرفات المحميين وخروجهم عن أي قانون أو منطق أو عقل. فقد ذكر أن المحمي يشتري البضاعة من الفلاح البسيط في السوق بالوعد، حتى إذا طلب البائع الثمن عند رجوعه من السوق في الليلة الموالية، قال المحمي، إن السعر المتفق عليه هو أقل من السعر المطلوب بكثير، فإذا لجأ البائع إلى القاضي، وحكم هذا الأخير لصالح البائع، بناء على شهادات الشهود، قام المحمي وأشبع القاضي والبائع سيلا من الكلام الساقط، وختم كلامه أنه محمي لسفارة كذا، وأن القوانين لا تسري عليه.

إنها فئة نالت بحيلها المتنوعة وضعا قانونيا مكنها من هدر الطاقات، وهدم مقدرات البلاد، وهضم حقوق الضعفاء، وابتزاز الحرفيين والفلاحين والمقهورين عبر العديد من الممارسات الابتزازية مثل القرض بفوائد عالية، فقد كتب قائد قبيلة مجاط "بناصر المجاطي" إلى السلطان قائلاً: "أنهي لكريم علم سيدي أن للزميين ديونا على القبيلة، وقد وافى أجلها، وهم يطالبونا بالأداء، ومعلوم أنهم يعطون الريال بالريالين"³. بل كانوا يشترون المحاصيل خلال موسم البذر، ويشترون الصوف قبل أوان الجز، وذلك بأثمان أقل من ثمنها المعروف في أوانه"⁴.

ويبقى من أكثر أفعال المحميين تأثيرا على معاش ساكنة الأرياف، ما عرفته الساكنة من قحط سنة 1878، والذي زاد من حدته احتكار هذه الفئة التي كانت الناجي الوحيد من تأثيراته. فقد ذكر قنصل فرنسا بالدار البيضاء "إن المحميين هم وحدهم الذين يستطيعون الانكباب، بمنجى من العقوبة، على الاحتكار واستغلال هذه الكارثة العامة لصالحهم، إن لم يكونوا يعملون في الوقت نفسه على تشديد آثارها"⁵.

¹ - Michaux Bellaire Ed., «Le Gharb», Chp. VII : La Protection, Archives Marocaines, Publication de la mission scientifique du Maroc, Vol. XX, 1913, p 213.

² - أنظر النص والإحالات في: العربي الكنيخ، م س، ص ص 152-153.

³ - رسالة بتاريخ 27 محرم 1312 / 31 يوليوز 1894، الخزانة الحسنية، محفظة 87. عن علي بنطاهر، " آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894-1912"، دكتوراه في الآداب، الرباط، 2004، ص 302

⁴ - محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، م س، ص ص 294-295.

⁵ - أنظر المقتطف في المرجع السابق، ص 38.

كما أن القواد رغم جشعهم وسيطرتهم، يندهشون من تصرفات هذه الفئة، وحدة بغيتها وظلمها في حق الفلاحين البسطاء، فجراء تسلطهم في منطقة الغرب، كتب القايد مبارك الشليح إلى الصدر الأعظم: " فإن أناسا من "سفيان" أهل الغرب تسوقوا سوق إخواننا...ومعهم أهل الذمة من أهل الحماية، ولما دخلوا السوق، كل ما اشتروه أبوا أداء ثمنه، وحيث يستدعونهم للذي يحكم في السوق، يسبوه وتجسروا كثيرا حتى ضربوا أحد العبارين بطرشة على خذه"¹. ولم يسلم أعوان المخزن ورجاله من تسلط هذه الفئة، فقد ذكرت رسالة من السلطان المولى عبد العزيز إلى النائب "محمد الطريس" كيف أن المحمي "محمد بن الحاج عامر الجيلالي" قد أغار على عزيب "الحاج محمد المصطفى الرميقي"، وأخذ منه ما يزيد عن أربعين رأسا من البقر ومائة وخمسين رأسا من الغنم، لأنه كان مخالطا وشريكا ل"بيبي" الإنجليزي، ووالده مخالط ل"دافيد أزلاي"².

كما لا يتجلى انعكاس حركة هذه الفئة على الوضع الاقتصادي للبلد فقط، بل يتعداه إلى مناحي عديدة من الحياة الاجتماعية والسياسية، ومن أهم التداعيات على الحياة الاجتماعية للسكان، توسع هذه الحركة لتشمل، كما ذكرنا، كبار أعوان المخزن، المعول عليهم لتنفيذ مشاريع الدولة بالأرياف، كحالة "المهدي المنبهي" (وزير الحربية) الذي دخل في حماية البريطانيين لتنفيذ مخططة لمعارضة السلطان عبد العزيز³، بالإضافة إلى شيوخ بعض الزوايا النافذة سياسيا واجتماعيا⁴.

وإن خطورة التداعيات هذه لا تتمثل في التوسع المجالي فقط، وإن كان له تأثيره وأهميته، بل في كون أن المؤسسات والفئات التي أغرّتها الحماية، كانت إلى عهد قريب، هي أمل ساكنة الأرياف في تحقيق الإقلاع التنموي وتحسين الأوضاع، وبالتالي فتحولها إلى فئة محمية، يحول ضمينا أدوارها من الوقوف إلى جانب الساكنة والدفاع عن قضايا تنميتها إلى لوبيات اقتصادية واجتماعية مضادة ومقاومة لكل إصلاح محتمل. لقد استطاعت الدول الأجنبية أن تحقق لنفسها بهذا الإجراء (الحماية الفردية) عدة مزايا ظهرت ثمرتها مع بداية القرن العشرين (الاستعمار الرسمي)⁵، وهي:

- إخراج المغرب من عزلته الاقتصادية التي كانت توفر له سياجا أمنيا في نفوس الأوروبيين⁶؛

- استطاع الأجانب دخول التراب المغربي، وخاصة أريافه تحت مظلة قانونية واضحة؛

¹ - رسالة بتاريخ 2 ربيع الثاني 1298 / 4 مارس 1881، الخزنة الحسنية، الرباط. عن محمد الأمين البزاز، م س، ص 384.

² - رسالة مؤرخة ب 28 ربيع الأول 1324 / 22 ماي 1906. عن. مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية..."، م س، ص 136.

³ - Kenbib M., op. cit., pp 297-303.

⁴ - Idem, pp 218-220.

⁵ - أنظر بعض امتيازات المحميين في القرار الاتفاقي بين الفرنسيين والحكومة المغربية في 19 غشت 1863 في: Michaux Bellaire Ed, «Le Gharb »,op. cit., pp 218-219.

⁶ - كل الكتابات الأوروبية عن المغرب خلال فترة ما قبل الحماية، كانت تجمع على تسميته ب"البلد المجهول"، وهو ما جعل الأوروبيين يتوجسون منه ويترددون في التفكير في استعمارهم، إلا أن معركتي إيسلي وتطوان كشفت الوجه الضعيف للمغرب أمام الميتروبول الأوربي.

- إحداث خلخلة اجتماعية داخل النسق الاجتماعي الريفي، من خلال توسع مشاريعهم الاقتصادية داخل الأرياف بطرق متعددة؛
- تحقيق التطبيع بين المغاربة والأجانب، بعدما كان الأجنبي بالنسبة للمغاربة "نصراني" عدو؛
- خلق جسور للتنقل بين المغرب وأوروبا لإحداث الإغراء المطلوب بأهمية الاستعمار والتوجه الغربي.

إن لهذه الفئة دورا أساسيا بالنسبة للأوروبيين في اختراقهم للمغرب، كما أن أدوارهم هامة في تثبيت التراتبيات الاجتماعية داخل الأرياف المغربية، والإبقاء على الفقراء وضعيفي التملك حيث هم من الهرم الاجتماعي. فهذه الفئة هي التي كانت بالأمس القريب تمثل وجهاء القبائل وأعيانها، ومساعدتي المخزن وأذرع داخل الأرياف، وهم محاورو المجتمع الريفي، وقنطرة التواصل بين كل فئاته. وها هم اليوم، يمثلون أذرع الأوروبيين ومصلحهم بالمجال، ومستعدون للعب أدوار مشابهة في ظل الحماية كما سنرى.

3-4- الأعيان والعائلات المحتكرة: حالة تحكم في ثروات الأرياف.

يقصد بالأعيان، الفئة الميسورة الواضح اختلافها عن باقي الساكنة من خلال ممتلكاتها وحظوتها لدى المخزن، وقد كان هذا الأخير يحرص في رسائله وخطاباته الموجهة إلى ساكنة الأرياف على تخصيصهم بالذكر في الرسائل السلطانية، وذلك اعتبارا لأدوارهم الاجتماعية والسياسية في خدمة مصالحه، نطالع ذلك في العديد من الرسائل، نقرأ في واحدة منها هذا المقطع: "خدامنا الأراضين قبيلة بني مطير كافة، وأخص أعيانهم، وكبراءهم، وفقكم الله، وبعد.."¹.

في مغرب القرن التاسع عشر كانت الواجهة الاجتماعية توفر مصدرا آخر للنفوذ والتملك والتأثير على المجتمع، وهؤلاء الوجهاء ليسوا، في الحقيقة، سوى بعض الأسر التي توارثت الزعامة المحلية، والقيادة السياسية بوجه من الأوجه، وخاصة منها الخدمة المخزنية، فكان صوتها سالكا في آذان الساكنة لا سيما في أوقات الاضطرابات. وقد كانت حماية الأشخاص من الأسر الثرية، وسيلة متوارثة للاستزادة من التملك العقاري، حيث أصبحت العائلات الثرية حريصة على تقليص نسب المخاطرة بممتلكاتها من خلال تنويع مصادر حماية أفراد الأسرة الواحدة من قنصليات متعددة². حيث يتحدث "ميشو بيلير" كيف دأب صيت عائلة "أولاد الضاوية" واتسعت مشاريعهم واستثماراتهم بمنطقة الغرب وخاصة "الحاج علي بلمكي" بعد استفادته من الحماية الأوروبية، وكيف اتسعت معرفة المستثمرين الأوروبيين بهم وطلب شراكتهم الاقتصادية.

إلا أن أهل الزمة من اليهود كانوا بالنسبة للمخزن شركاء استراتيجيين بالتوارث، فقد عُرف عنهم الاتجار في ممتلكات المخزن، وتصريف إنتاجه وثرواته الحيوانية وبعض دوابه، خاصة البغال التي كانت

¹ - العربي اكنينج، م س، ص 188.

² - محمد كنيبيب، م س، ص 13.

تباع لهم على العادة، فقد كتب السلطان عبد الرحمان بن هشام إلى القائد العربي بن يوسف قائد تطوان عندما استغرب من حرص السلطان على تخصيص أهل الذمة بشراء بغال المخزن ما نصه: "وبعد، فقد كتبنا لك قبل على شأن دفع مائة وخمسين بغلة لتجار أهل الذمة بتطوان، على نحو ما نفعله مع تجار الصويرة، بحسب مائة ريال دورو لكل بغلة، ولم أكن بدعا في ذلك، بل اقتفينا أثر من قبلنا من الخلفاء قدس الله ثراهم، ونعم في الجنان أشياخهم، على كيفية لو علمها التجار المذكورين كذا لغبطوا فيها"¹.

ومن العائلات المحضوذة خلال القرن ما قبل الماضي، عائلات بعض قبائل الكيش، التي كانت سند المخزن المركزي. يذكر الناصري أن "اليكشارية"، وهم رماة الجند من قبائل الحوز تحت يد القائد "عبد النبي المنبهي"، قد حصل منهم ضررا كبيرا على الرعية في المال والحريم، وصاروا يعيتون غل جناتهم مما يمرون به أيام أسفارهم، حتى صار ذلك الفساد عندهم عادة وباسم قوانين الدولة، ولولا تدخل السلطان محمد بن عبد الله ل زاد ظلمهم². إضافة إلى عائلات "أيت العسري"، التي كانت تتعاقب على إدارة قبائل "مزودة" وغيرها من جبال الأطلس الكبير (القايد أزروال، القايد عمر التوزالتي وغيرهم)³. وعائلة "حصار" السلاوية، وخاصة "قاسم حصار"، الذي كان يعتبر من كبار تجار سلا، وهو الذي كلفه المولى عبد الرحمان بضرب عملة نحاسية بالرباط بشراكة مع التاجر اليهودي "إلياهو بن ابراهام الزاكوري" مما جعله يحظى فيما بعد بظواهر التقدير والتوقير⁴.

كما اشتهرت بعض العائلات الفاسية بمنطقة مراكش بتجارة الحرير واحتراف المبادلات مع الخارج من أمثال "عمور الفاسي" و"محمد برادة" و"مدون السقاط" و"عبد الكريم بن كيران" و"الأمين محمد الأزرق"⁵. وقد توسع النفوذ الاقتصادي والسياسي لبعض العائلات النافذة، إلى درجة استحلال معها تنحيتهم من التأثير على مجريات الأوضاع الاقتصادية في الأرياف، أو في مرتبة أدنى، التفكير في إصلاحهم. فقد ذكرت روايات كثيرة⁶، أن الطالب "بن جلون" الذي كسب ثروة طائلة من تجارة السودان، ثم وسع تجارته بعد ذلك في اتجاه المراسي البحرية، كسب أصولا لا حصر لها بفاس ونواحيها (جنانات وبلادات سقوية لا حصر لها)، وذلك لأنه كان مستأمنا على مالية المخزن⁷، ومن شدة تمكنه من إدارة المخزن، وقوة نفوذه الاقتصادي، فقد شارك في الانقلاب على السلطان المولى سليمان الذي عينه في منصبه، والأشد من ذلك أنه

¹ - رسالة بتاريخ 17 محرم 1241 / فاتح شتنبر 1825، تاريخ تطوان، ج 8، ص ص 74-75. عن خديجة بن بوسلهم، "المخزن والمجتمع في النصف الأول من القرن التاسع عشر"، م س، ص 158.

² - أحمد الناصري، م س، ج 8، ص 44.

³ - Montagne R., op. cit., pp 169- 184.

⁴ - الإتحاف، م س، ج 5، ص ص 36-39.

⁵ - مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية في مغرب القرن 19"، م س، ص 54.

⁶ - منها رواية القنصل البريطاني التي ذكرها محمد المنصور، م س، ص 88.

⁷ - تم تعيينه من قبل السلطان المولى سليمان في منصب أمين الأمناء.

خلال حكم السلطان المولى عبد الرحمان، لم يقتله كما فعل بأمثاله، بل اعتبره دعامة سياسية واقتصادية ضرورية، فتم تعيينه بمثابة وزير، وأسند إليه الإشراف على عدد من احتكارات المخزن¹.

تكمن أهمية التجار كذلك في كونهم وسطاء حقيقيون بين المخزن والقبائل، بحيث أن الضرائب الفلاحية (الأعشار) التي يستخلصها موظفوا المخزن من القبائل بعد تحديد السجلات، يتم تجميعها عينا (مواد ومنتجات متنوعة)، فيتم تسليمها إلى التجار، الذين يقدمون مقابلها النقدي إلى بيت المال. بالإضافة إلى ذلك، فالمخزن نفسه يعتمد على التجار لاستيراد بعض المنتجات من الخارج، أو يقوم بتصدير هذه البضائع بنفسه لاستيراد الحاجيات الضرورية، وخاصة العتاد الحربي.

كما أن العائلات المحتكرة للتجارة، كانت تعتبر بمثابة أبناءك حقيقية تلجأ إليها القبائل للاقتراض، خاصة بعد مواسم القحط والجفاف، وقد كانت هذه إحدى آليات السمسرة والاغتناء، لأن مردود هذه القروض كان يوفر لهؤلاء التجار أرباحا طائلة، خاصة أن اليهود وبعض التجار المسلمين، كانوا يقرضون بالأرباح الكبيرة، أو ما يسمى بـ "الطالوع"². وقد كان التجار وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، خاصة اليهود، مشهورين بالقرض بالفائدة الكبيرة، التي كانت تصل مثلا في فاس إلى ما يزيد عن 60% كما ذكر ذلك "دو فوكو" في تقارير رحلته³. ولم يتسن للمخزن أن يقف في وجه مصالح هذه الفئة، لأنها كانت تمثل ضمانه قروضه من الدول الأوروبية، وهي التي أدخلت التعامل النقدي، ونشرته في التعاملات الاقتصادية في المغرب⁴.

لقد كان مغرب القرن التاسع عشر يعرف نفوذا مجاليا واضحا لبعض العائلات التي تتمتع بالعلاقة الطيبة مع المخزن، منها عائلة "الغنجاوي"، الذين كان جلهم رجال أعمال من أمثال "البشير" و بو بكر الغنجاوي⁵، وعائلة أولاد الضاوية بمنطقة الغرب، الذين كانوا يحتكرون الاستثمارات الكبيرة بالمنطقة، بالإضافة إلى إشرافهم على سير عذائر المخزن، حيث ذكر "جون لوكوز" أنهم كانوا يتوارثون أمانة عذائر المخزن في منطقة الغرب والهبط وفحص وطنجة⁶، وعذائر الأبقار والفرسات، خاصة في عذير الفوارات للأبقار، وعذيرين آخرين (قجان وبغودة) اللذين تم الاستغناء عنهما جراء السرقة والنهب من قبل قبائل بني حسن⁷.

¹ - أحمد الناصري، "الاستقصاء..."، م س، ج9، ص ص 10 - 11.

² - العربي اكنينج، م س، ص 149.

³ - De Foucauld Ch., Op. Cit., p 22.

⁴ - Michaux Bellaire Ed., « Le Gharb », Archives Marocaines, t 20, 1913, p 197.

⁵ - مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية في مغرب القرن 19"، م س، ص 54.

⁶ - Le Coz J, Le Gharb », op. Cit., T1, pp 279-291.

⁷ - مصطفى الشابي، "الثابت والمتحول"، م س، ص ص 213-214.

خاتمة الفصل.

بتحليل بعض مؤشرات واقع الأرياف المغربية خلال فترة ما قبل الحماية، اقتصاديا واجتماعيا، وتفكيك استراتيجيات بعض الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين، الذين كان ينتظر منهم العمل على إرجاع الحقوق إلى أصحابها، والدفع في اتجاه تملك المجال الريفي لأهله من الفلاحين، ودعم الساكنة لتأخذ بزمام المبادرة للتطوير والتنمية والإصلاح.

نلاحظ استقلال كل فاعل باستراتيجيته الخاصة لحماية مصالحه وتقوية موقعه السوسيو-اقتصادي، وخاصة القواد وممثلو المخزن، وشيوخ بعض الزوايا، وعدد من العلماء والأعيان. وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه قيام المخزن المركزي إلى عقد شراكات إصلاحية حقيقية مع ساكنة الأرياف، كان هذا الأخير، في غير حل من أمره، تحت ضغوط الدول الأوروبية، ولوبيات التجار وجيوب المحميين، بل لم يكن هو نفسه يطمئن إلى العديد من القبائل التي عملت على إضعافه، إلى أن تم تغييب التفكير في تنمية العديد من المجالات الريفية.

فكانت النتيجة حتما، ضياع فرصة الانتقال إلى أرياف تنعم بالتنمية مع مطلع القرن العشرين. وإذا كان المستعمر قد استغل وضع التشتت هذا لبسط سيطرته على البلد، فإن العديد من الفاعلين وجدوا فيه شريكا جديدا لتحسين ما تم تحصيله من امتيازات اقتصادية واجتماعية.

خاتمة القسم الأول.

في القسم الافتتاحي من هذا البحث، أثرنا أن نقدم بفصل تمهيدي عن تطور مفاهيم وأطروحات التنمية والتنمية الريفية، مبرزين من ذلك خاصية التحول في مضامين التنمية، لتواكب التحولات والطموحات الإنسانية، وتواجه التحديات التي تنتجها وضعية التنافس الحاد بين الدول المتقدمة على المزيد من السيادة والسيطرة على الدول النامية، وتضمن التوازنات العامة، سواء ما بين دول المنتظم الدولي، أو ما بين مواطني البلد الواحد. كما عمل الفصل التمهيدي على إبراز تطور مفهوم التنمية الريفية وسياق انبثاقه، مركزين في ذلك على ضرورة التفكير في تنمية الأرياف باعتبارها مجالا لا ينال من الاهتمام ما تناله المجالات الحضرية، بحكم مركزية هذه الأخيرة، وغناها من حيث الأطر والفاعلين، وتحكمها في القرار المركزي. وقد ختم هذا الفصل برحلة معرفية تحليلية نقدية في خصوصيات مساهمة الجغرافيا في التنمية الريفية، وأهم القضايا التي ينبغي أن تبقى مستحضرة في الدراسات الجغرافية لمصلحة تنمية الأرياف، والحفاض على نديتها اتجاه المجالات الحضرية.

وفي الفصل الثاني، راجعنا، بمنطق نقدي، بعض مدارس السوسيولوجيا في الأرياف المغربية، وخاصة السوسيولوجيا الفرنسية، وعملنا على تصنيف أهم مدارس هذه السوسيولوجيا، وكيف اشتغلت في الأرياف المغربية، وفق منطلقات وأطر معرفية وفكرية واضحة، وقد ركزنا على التحولات والاختلافات في هذه المدارس، بغية توضيح قضيتين أساسيتين، قضية الاستفادة من هذه المدارس، من حيث المقتربات أو المناهج

أو الأدوات، وكيف استطاعت استكشاف المجتمع الريفي المغربي وإبراز خصوصياته، ثم قضية اللبس الذي أحدثته بعضها، حيث اعتبرت البنيات القبلية الريفية عائقا حقيقيا أمام التنمية. وقد ختمنا هذا الفصل، بالرجوع إلى بعض المدارس والرواد، الذين بصموا على أبحاث، بقيت لها بصمتها الخاصة في التماس الطريق الصحيح لتنمية الأرياف، خاصة أبحاث بول باسكون.

أما في الفصل الثالث، فقد قمنا بدراسة إبستيمولوجية، لبعض المدارس والقضايا الجغرافية، في علاقتها بالأرياف والتنمية، منطلقين في ذلك من إبراز دور الجغرافيا الموجهة في تمكين الاستعمار والتحكم في مقومات المجال الريفي، مروراً بجغرافيا مناقضة، حاول روادها استثمار مقومات الفكر الجغرافي لمناهضة الاستعمار، وإظهار تحيزه وطمسه لمقومات المجال والمجتمع المغربيين، وقد اتخذنا مثالا على ذلك، نموذج الجغرافيا عند "جون دريش"، كما عملنا خلال هذا الفصل، على الوقوف مع تطور البحث الجغرافي عند "جون لوكوز"، لأهمية أبحاث هذا الأخير، وخبرته الجيدة بالمجال الريفي المغربي، ولتركيزه على مجال حديث التشكل والتهئية، وهو المجال الغرباوي، الذي خرج منه لوكوز بخلاصات فتحت آفاق بحثه الجغرافي على مجالات عالمية أخرى، كانت نتيجتها، دراسات جغرافية مقارنة، لا يمكن لباحث جغرافي تجاوزها.

وأمام حاجة هذا البحث إلى تقييم حصيلة قرن من التنمية الريفية، كان لزاما علينا أن نرجع إلى فترة ما قبل الحماية لتقييم وضعية الانطلاق، وقد عملنا، من خلاله، على تحديد واقع حال بعض المؤشرات التنموية، التي سنعمل على تحليلها خلال القسم الثاني، وتقييم حصيلتها في القسم الثالث، ومنها وضعية المجال وجل مقوماته، وكيفية تدبيره، وكذا واقع العلاقات الفئوية والاجتماعية، واستراتيجيات أهم الفاعلين الريفيين.

لقد مكنتنا فصول هذا القسم من الوقوف على العديد من الخلاصات الأساسية، التي حرصنا على استثمارها في تحليل فصول القسمين الثاني والثالث، ومنها أن التنمية هي نتاج بشري وتدخلات عينية محددة، يتحمل مسؤوليتها بشر، إذن فهي مقاربات نسبية، لذلك نجد كل مؤسسة أو منظمة أو دولة، تعتقد الصواب في نموذج معين فتعتمده، لذلك لا ينبغي الاعتماد الأعمى على أطروحات وخيارات تنموية، قد تصلح وقد لا تصلح في مجال له خصوصياته وتاريخه وهويته المستقلة.

كما خلصنا كذلك إلى أن المجال والمجتمع الريفيين قد حضيا بالبحث والتقدير والتحليل من قبل العديد من التخصصات، كانت لنا فرصة الوقوف مع اثنين منها، منحتنا فرصة المعرفة الدقيقة بالمجال والمجتمع الريفيين، ومنها قضية أهمية البنيات فيه، البنيات العقارية، والبنيات الزراعية، والبنيات الاجتماعية، وأهم الفئات والفاعلين الاجتماعيين. كما فهمنا من هذه المقاربات أن كل تدخل تنموي لا يطمح إلى إحداث توازن في هذه البنيات، فإن مصيره في أحسن الأحوال، هو تحقيق نصف نجاح، لأنه سينجح في التخفيف من التداعيات، لكنه لن يستطيع الحد من العوائق.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد خلصنا إلى أن البحث الجغرافي في الأرياف، إذا أراد المساهمة الجدية في عملية التنمية، عليه الانفتاح على تخصصات أخرى، لكي يفهم جيدا خصوصيات المجال ونوعية المجتمع،

ومن كل الزوايا، ليضيف إليها لمستته الخاصة، وهي العمل على تحقيق الانتساب المجالي، عبر دعم تمكين المجتمع من المجال، وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية المطلوبة، وتحفيز فرص الاستثمار الجيد للموارد في علاقتها بنوعية وسائل الإنتاج المعتمدة، ولمصلحة الأجيال الحاضرة والمستقبلية معا.

القسم الثاني:

الأرياف والتنمية في المغرب، التاريخ والتدخلات.

مقدمة.

صلب هذا البحث هي حصيلة الثابت والمتحول في التدخلات التنموية في الأرياف المغربية. فلن نتسرع إذا أكدنا، كما تؤكد العديد من الدراسات، إن مشاريع تنمية أرياف مغرب ما قبل الاستعمار فقدت البوصلة الواضحة لتحقيق التنمية. وفي ظل غياب النضج الكافي لاستثمار مؤهلات المجال، وانعدام التحول الإداري والسياسي المطلوب في اتجاه التنمية والإصلاح، بقيت الأرياف عرضة للنهب والإقطاع.

أما الاستعمار، فقد رام تنمية الأرياف المغربية على طريقته الخاصة، وبعد أن نال ما يريد من خيرات البلاد ومواردها، راهن على إلحاق المغرب بتطلعات أوربا وفرنسا على الخصوص، وذلك من خلال "التحديث" بشكليته، التقني والاجتماعي". لكن النتائج التنموية كانت متواضعة للغاية، بحيث إنه في السنوات الأخيرة من الحماية، لم يتمكن المستعمر من خلق مراكز قروية حقيقية مؤثرة في محيطها الريفي، كما لم يستطع ربط كل الأرياف بعوالم "الحداثة" والتمرد على التقليد. فكانت النتيجة أن بقي الاستعمار ضحية لأفكار التي يمكن تلخيصها في عقلية "الأنا والآخر" الأنا الغربي والآخر المتوحش (البربري).

ولما استعادت الإدارة المغربية زمام الأمور، لم تجد بدا في بداية الاستقلال من أن تضع المبادرة في يد أصحاب الحقوق من الفلاحين، اعتمدت توجهات جديدة، تبين مع الزمن أنها لم تكن أكثر من مجرد شعارات في أغلب الأحيان، وذلك من قبيل شعار "الثورة الزراعية" (استرجاع الأراضي، عملية الحرث الجماعي، التحديث التقني، الإعداد الهيدروفلحي)، لأنها لم تحقق ثورة حقيقية بقدر ما كرست التفاوت. إلا أن تنامي الضغوط الخارجية، وارتهاق السياسات العمومية للمغرب بطموحات وتوجهات المانحين والدول العظمى، جعلت المغرب يتبنى سياسات عمومية ترجح الاستثمار والربح المادي على السياسات الاجتماعية، فكانت النتيجة بامتياز، معاناة الشرائح المعوزة والفقيرة، ومعاناة صغار الفلاحين، وتزايد تدهور الموارد البيئية والطبيعية. في المقابل، تزايد أرباح كبار المستثمرين، وفسح المجال الريفي على رأس المال الأجنبي والسياسات المستوردة.

هذه أهم القضايا التي سيتناولها هذا القسم بالنقد والتحليل.

الفصل الخامس:

النموذج التنموي الاستعماري: السياق، والآليات، والأدوات.

مقدمة.

تشترك كل البحوث في جغرافية الأرياف في خلاصة واحدة، "الأرياف المغربية تتحول"، لكن التباين الشديد حاصل بخصوص آليات هذا التحول وأسبابه. فإذا كان المشتغلون بالعناصر الداخلية للمجال يرجحون أولوية تحولات الموارد واستراتيجية الفاعلين، فإن المشتغلين بالجغرافيا العامة يرجحون تداعيات النمطية العالمية، وانعكاسات اندماج الأرياف المغربية في سياق التحولات الدولية.

غير أننا لا نرجح الخوض في هاتين الأطروحتين الهامتين قبل البحث في أصول وحفريات التحول الريفي المغربي وسياقاته، اعتباراً أن التحول في أريافنا المغربية طارئ وليس ضمنياً، أُجبرت عليه الأرياف مع دخول المستعمر، فساهمت فيه لمصلحة المحتل وأعوانه. غرضنا في ذلك، بعد إبراز الأهداف الاستعمارية الاستراتيجية من عملية التحول، لفت الانتباه إلى العناصر التي أريد لها أن تبقى استثناء عن مجموع هذه التحولات، حتى إذا أثبتنا وجهة هذه الأطروحة، صح التساؤل: لمصلحة من تمت كل هذه التحولات؟ وما حجم استفادة الأرياف منها؟

1- سياق إنتاج التحول في فترة الحماية.

كانت الأرياف المغربية بمثابة المجال المجهول بالنسبة للأوروبيين والغرب عموماً، كما كانت ساكنة الأرياف في عزلة تامة عن التأثيرات الخارجية، لذلك أوقع الاستعمار صدمة حقيقية في الأرياف، لأنه أرغمها على الانتقال المفاجيء من نمط عيش إلى نقيضه، بل راهن على نقلها من حضارة إلى أخرى.

1-1- الاستعمار الفرنسي رهينة لأفكاره، والحماية لا تعترف للأرياف المغربية بخصوصياتها.

ليس القصد هاهنا تحديد صحة ومصادقية مرتكزات الفكر الكولونيالي، ومن خلاله خطاب الحداثة بالمجمل، أو تقييمه أو الرد عليه، بقدر ما يهمنا معرفة الخلفيات الإيديولوجية والفكرية التي حكمت الاستعمار، وحددت مقاصد تدخلاته التنموية. لكن أمام تداعيات هذا الفكر وحجم استحوذه على عقول العديد من المغاربة حتى بعد الاستقلال، لا يملك الباحث إلا أن يقر مع "جرمان عياش" أن "هذا التاريخ الاستعماري لم يكن فحسب متحيزاً أو كاذباً أحياناً، ولكنه —وهذا هو الأدهى— قد يكون أيضاً معقماً بإخفاء موضوع البحث وتخدير روح الباحث"¹.

وجب الاعتراف بدء أنه لا يمكن أن يقتنع باحث في تاريخ الأرياف المغربية وتحولاتها، خاصة خلال مرحلة الحماية وإرهاصات الأولى نهاية القرن التاسع عشر، بأن الأهداف الكامنة وراء الاستعمار، تتمثل في فرض الهيمنة الاقتصادية أولاً وآخراً، وإلا فما جدوى تطور المشاريع الاستعمارية في الأرياف المغربية

¹ - جرمان عياش، م س، ص 32.

وتحولها، كما سنتابع في الفصل الموالي، من العمل على التحديث التقني (العصرنة) إلى الرهان على التحول الاجتماعي الشامل انطلاقاً من تغيير الإنسان¹.

إن ما نعينه بهذا التذكير، هو كون الاستعمار في المغرب تأسس على أرضية مفهومية وخطاب شديدة الدقة²، إلى درجة أنه أطر هذه الحقبة فكر شمولي، وبتخصصات متنوعة، سمي فيما بعد بالفكر الكولونيالي، له قواعده وأهدافه الواضحة. وقد تمسك كل رواد هذا الفكر، ومعهم الأطر العسكرية الاستعمارية، بمقدمات وأطروحات، ومنطلقات فكرية وتاريخية، ومثّن (خطاب) مبتذل، طالما رددته ودعت إليه الدراسات والتقارير الاستعمارية كما تحدثنا سلفاً³، ولا أدل على ذلك من مبادرة الحاكم العام للجزائر "جاك سوستيل" الذي أمر سنة 1955 بإعادة طبع كتب "أليبريني" المنشورة خلال سنوات العشرينيات. ورغم انقسام المنظومة الاستعمارية إلى مدرستين: مدرسة المصادرة ومدرسة المحافظة⁴، إلا أن الجميع يبقى متمسكاً بالجزور الفكرية للاستعمار والسيطرة والنهب وطمس الهويات النقيض.

لقد كشفت المنظومة الفكرية للاستعمار مع الزمن، وأصبحت معلومة لدى كل متابع، ومن خلال ما عرضنا في القسم الأول، يمكن أن نرصد منطلقات الفكر الكولونيالي:

- التشبث بفكر الغيرية (الأنا والآخر) الأنا الأوربي الحضاري والآخر المتوحش، بل إن هذا الوهم جعل بعض رواد الفكر الاستعماري، يصرحون، أن دماغ الفلاح المغربي يختلف عن دماغ العامل الصناعي الأوربي⁵. ولا ندري حدود العلمية والموضوعية في مثل هذه التقارير التي تشبع بها المقيم العام "ليوطي" نفسه، وهو الذي كان يعتبر المغاربة (الأهالي) جنس أو فصيلة دونية⁶، قبل أن يلين من رأيه في حق الشباب الذي تشبع، في رأيه، بتعاليم وأدبيات الحماية فصار قادراً على الإبداع⁷. هذا في الوقت الذي تناسست فيه إدارة الحماية ورواد فكرها أن المعدات الفلاحية الثقيلة والتحديث التقني، لم يصبح

¹ - Le Coz J., « Le Gharb, fellahs et Collons », Tome II « une Région Géographique Mouvante », Imp. Impramar, Rabat, 1964, p 673.

² - غالباً ما كان هذا الفكر ينهل من "النظرية التطورية" مستحضراً تاريخ أوروبا بمراحله ليحاكي به تاريخ المغرب.

³ - حاول الفكر الكولونيالي طمس كل المفاهيم المجالية والتاريخية التي كانت تعرف بها منطقة شمال إفريقيا من قبل مثل: "بلاد المغرب" "الغرب الإسلامي" "مراكش" وغيرها من المفاهيم الأصيلة. وبالمقابل حاول ترسيخ مفاهيم استعمارية جديدة بالمغرب مثل: « petit paris » « petit jean » « port Lyautey »

⁴ - Cf. Rivet D., « Lyautey et l'institution de Protectorat Française au Maroc 1912-1925 », Tome 3, Edition L'Harmattan, Paris, 1988, p69.

⁵ - أنظر:

Berque J., « La question Agraire au Maroc », Centre de Hautes Etudes d'Administration Musulmane CHEAM, 1945, p 1.

⁶ - Rivet D., Op. Cit., Tome 2, pp 220-221.

⁷ - Idem, p 244.

مألوفا لدى الريفيين في فرنسا، إلا بعد قرن ونيف من استعمالها، ولم يكن ليظهر لها دور لولا انصراف العمال الزراعيين إلى المصانع التي عرفت تزييدا سريعا في تلك الفترة¹؛

● الاقتناع بأن المغرب وعموم شمال إفريقيا كانت له القابلية للحجر والوصاية ولم يكن في يومها ما يرغب في الاستقلال، فتصرفت الحماية في المجال والمجتمع على اعتبار أن الساكنة كانت قاصرة عن تدبير شؤونها، مما جعلها تتعامل مع الريفيين باعتبارهم طارئين، ولا حق لهم في تدبير واستثمار موارد المجال². ناهيك عن اقتناع الاستعمار الراسخ بأن المغرب لم يعرف أبدا قيام دولة سائدة على كل ترابها، بل كل ما في الأمر: سلطة مركزية تخدم مصالحها، وقبائل معارضة تدبير شؤون حياتها وفق تدابير داخلية وطقوس ضاربة في التقليد؛

● التثبيت بمسلمات أن المجتمع الريفي المغربي عاش قبل الحماية مرحلة ما قبل التاريخ، وهي مرحلة غياب "الدولة" و"الحضارة"، ويمكن بهذا الصدد أن نرجع إلى محاضرة ميشو بيلير سنة 1927 التي يقول فيها "مؤسسات هذه القبائل لم تتحول، حتى فيما يتعلق بالأحوال الشخصية، لقد حافظوا على عاداتهم التقليدية، التي تعود بشكل أكيد إلى المرحلة السابقة عن الإسلام، وعدد كبير منهم ليس لديهم قاض (أي ممثل للعدالة الإسلامية)، يمكن أن نجد تنظيما اجتماعيا، ليس فقط غير مؤسس على قواعد قرآنية، ولكن لم يتأثر حقيقيا بتعاليم القرآن"³، وبالتالي اقتنع الاستعمار بضرورة تحديثه؛

● تحديد مهمة الحماية، باعتبارها وارثة رسالة روما الحضارية بعد عشرة قرون، في إعادة إحياء الموروث "الروماني" (المدنية الرومانية)، الذي أراد تحديث المغرب، لكن تمت مواجهته بالقوة، نظرا لغياب الوعي الكامل لدى ساكنة الأرياف⁴. وهذه المنظومة الفكرية مبنية بدورها على مغالطة منطقية أخرى مفادها: إذا كان إخفاق روما اختياريا، فنجاح الاستعمار الجديد محتمل⁵؛

● وبناء على ما سبق: فالحماية إذن "ضرورة تاريخية"، في نظر الفكر الكولونيالي، من أجل تأهيل المجتمع البدائي المغربي، المبني على العنف والاستعداد الدائم للصراع، وتخليصه من العهد الحجري

¹ - Renard J., Les Mutations des Campagnes, paysages et structures agraires dans le monde, Ed. Armand Colin, Paris, 2005, p 67.

² - Fay G., « Collectivités, Territoires, et Mal-développement dans les campagnes marocaines », pub. Fac. Lettres et Sciences Humaines, Série Essais et Recherches, N° 73, Rabat, 2015, pp 414-415.

³ -Michaux Bellaire Ed., « Sociologie marocaine », Archives marocaines, Vol XXVII, 1927, p 295.

⁴ - يمكن الرجوع إلى العديد من الدراسات الكولونيالية ليتضح حجم حضور الحقبة الرومانية في تحليل تاريخ المغرب، بل إن "جاك بيرك" في دراسته للتملك عند الشرفاء الوزانيين في أول تقرير له بالمغرب، حاول البحث عن مداخل رومانية في تحليل قانونية امتلاك الأرض، وكيفية تحديث هذه القوانين. ثم "ميشو بيلير"، وهو أحد منظري الحماية، اعتمد على المقارنة بين القانون الروماني والأحكام الشرعية "النوازل" لاقتراح كيفية تطوير وضعية العقار بالمغرب لمصلحة الاستيطان الزراعي، وما هي في الحقيقة إلا إعادة التجربة الفرنسية للتشريع بين 1830 و 1848 (أنظر الفصل الثاني).

⁵ - أنظر: عبد الله العروي، م س، ص 83.

التقليدي الذي عاشه لزمان طويل، وترويضه حتى يقبل "الحضارة والمدنية" والانتقال إلى الحداثة المبنية على السلم والقانون¹، لذلك نرى الحماية رغم امتلاكها جميع السلط، إلا أنها سمحت باستمرار فلاحة المغاربة (نمط حياة تقليدي) إلى جانب زراعة المستوطنين والاستعمار الزراعي الرسمي (نمط حياة عصري) لإحداث الإغراء المطلوب؛

• وإذا كانت الحماية تريد التحديث والانتقال إلى "المجتمع الصناعي" في المغرب، فإن الكلفة ستكون باهضة، لأن العملية تتطلب التحول إلى مرحلة "الفلاحة المقاولّة" أو فلاحة المقاولّة، وهي مرحلة تستوجب توفير رأسمال قار للفئة المستهدفة من الفلاحين، مع توفير التجهيز والمكننة الضرورية². فكان ذلك مبررا، في نظرهم، لاستخراج أكبر قدر ممكن من الموارد، لتغطية مصاريف "التحديث" وبناء الدولة، بل حملها هذا التبرير، على ضرورة إصلاح المنظومة القانونية المتعلقة بتملك الأرض، والموارد الطبيعية، وعلاقة المواطن المغربي بالحماية. بمعنى أولوية تكريس حق الحماية في التصرف في هذه الموارد تحت غطاء قانوني واضح.

إن ما يعيننا من هذه التوضيحات، بالدرجة الأولى، أمران أساسيان، هما محورا هذا البحث ومركز تحليلاته:

- إذا كانت كل المحاولات، خاصة في عهد الحماية، قد فشلت في تنمية الأرياف المغربية، فذلك راجع إلى:
 - ✓ إنها لم تستطع استحضار هوية الأرياف، ولم تفهم خصوصيات نمط عيشها، ولم تستجيب لشروط إنتاج المجال والمجتمع، سواء التاريخية، أو الحضارية، أو السوسيو-اقتصادية؛
 - ✓ عندما نهضت الحماية لتأسيس مشاريعها التنموية في الأرياف المغربية، لم تستطع التخلص من أنانيتها المستعلية، وسقطت في التناقض الصارخ. فبعدما بررت دخولها إلى المغرب بذريعة تحريره من الصراع الداخلي والتطاحن القبلي، نراها تحرص بقوة على تفريق المغاربة ما بين عرب وبربر؛ ريفيون وحضرّيون؛ وغيرها من الثنائيات الاستعمارية.
 - ✓ لم تتبنى مشروعا تنمويا منصفا، ولم تستحدث مشاريع اقتصادية على غرار ما فعلت في بلدها الأصلي، بل ثبتت المستوطنين الزراعيين وهمشت الفلاحين المغاربة البسطاء.
- إذا كانت العناصر والتدخلات الخارجية (الاستعمارية) قد عجزت عن تنمية الأرياف، فإن ذلك مدعاة لتحليل العناصر الداخلية، لتنميتها وتأمينها للمساهمة في التنمية المطلوبة. فكم هي الأرياف محتاجة إلى التعريف بنفسها وإصلاح نفسها بنفسها إذا توفرت لها مقومات الحرية والنهوض.

¹- كما أوضحنا، عندما يصطدم الفكر الاستعماري بنظريات أخرى عن المجتمع الريفي في شمال إفريقيا، يحاول رواه لِي عنفها، وتأويلها على غير مقاصدها لمصلحة نظريتهم الاستعمارية، وهو ما حدث مع "نظرية العمران البشري" لابن خلدون التي أولوا بعض أفكارها وفق تصوراتهم، من قبيل أن العربي يكره المدنية والحضارة بطبعه.

²- للمزيد حول تكاليف الانتقال من الإنتاج الفلاحي التقليدي إلى الإنتاج المقاولاتي، أنظر:

Badouin R., «Economie Rurale», Chapitre V : L'Agriculture d'Entreprise, Série Sciences Economiques et Gestion, Librairie Armand Colin, Paris, 1971, pp 142-163.

خلاصة القول إن الاستعمار ضحية أفكاره لأنه:

- تبنى النظرية "التطورية" في تجاهل تام لحضارة وتاريخ وهوية مجال ومجتمع مغاير تماما لما كان عليه هو؛
 - توهّم الصواب في مشاريعه، وعوض أن يقوم بالمراجعة المطلوبة لكل مشروع جربه في الأرياف المغربية، ألقى بالمزيد من اللوم على الضحية؛
 - دمر كل البنيات الاجتماعية والتاريخية للتنظيم الداخلي للأرياف التي بُنيت عليها منذ قرون، وخاصة التنظيمات العفوية (الجماعة)، ولم يستطع توجيهها لمصلحة التنمية المطلوبة. راهن على استمالتها بإشاعة المزيد من الربيع والاستحواذ على مقدرات الأرياف كما سبق التوضيح، وللتغطية على سلوك المتعاونين معه، أحدث مفاهيم جديدة من قبيل "التكيف أو التوفيق accommodation" لتعويض مفهوم "العمالة" في وصف هذه المؤسسات¹؛
 - فهِمَ الدرس متأخرا، وعندما تداعى رجاله لصناعة المجتمع البديل، كانت النتيجة "مجتمعا مخلوطا" كما عبر عن ذلك بول باسكون، تتطلب إعادة تأهيله كلفة مادية باهضة²؛
 - قَوَّتْ على نفسه فرصة صناعة حضارة مختلفة جنوب المتوسط، تكون له محاورا وشريكا لتحقيق التنمية والسلم بين القارين الأوربية والإفريقية³؛
- تبنى تحديث الأرياف وفق منظومة رأسمالية تعسفية دخيلة، تبنتها الأقلية المتحكمة في الأرياف (الأعيان وكبار الملاكين) لقضاء مصالحها، في حين قبل معظم الريفيين شكلها (التحديث التقني)، ورفضوا مضمونها (الفردانية والاحتكار والمنافسة الشرسة)، مما أدى في النتيجة إلى ظهور الازدواجية الفلاحية (فلاحة البسطاء وفلاحة المترفين).

2-1- الاقتصاد المغربي وتداعيات سياسة تقسيم العمل الدولي.

كانت فرنسا تعي جيدا أن الاحتلال لن يكون أبديا، مقابل ذلك، كانت الإدارة الاستعمارية مصممة على تحقيق اكتفائها من ثروات المستعمرات بشمال إفريقيا، لذلك ركزت على ضرورة ربط الاقتصاد المغربي بالميتروبول الاستعماري، حتى إذا رحلت فرنسا، فسيكون المغرب مضطرا للبقاء في تبعية محتومة للرأسمال الفرنسي وتقسيم العمل الدولي، فقامت السياسة الريفية الفرنسية في المغرب (قطاع الشؤون الأهلية) على

¹ - رجال بوبريك، "م س، ص ص 271-272.

² - حاولت الحماية في مراحلها الأخيرة توجيه الأرياف إلى المزيد من الديمقراطية المحلية وفق تقسيم أولي للمجال، لكن المبادرة لم تنجح نظرا لتجذر فئات اجتماعية ليس من مصلحتها مباشرة الإصلاح الجذري لقضايا الأرياف.

³ - بعد قرون من الاستعمار، ها هي فرنسا ودول شمال المتوسط، ترغب على حوار الضفة الجنوبية من أجل ضمان حماية مصالحها (قضايا الهجرة، المخدرات، الإرهاب وغيرها).

محورية مفهوم "الإدماج" في المجموعة الفرنسية¹، الذي تبنته فرنسا في استعمار بلدان شمال إفريقيا بشكل عام. وهي سياسة متجذرة في عرقية وسلالية استعمار القرن التاسع عشر². وما الاستعمار الاقتصادي إلا مظهر من مظاهر هذه القناعة.

وبناء على هذه الأهداف، أسرعت الحماية في بناء نظام اقتصادي كولونيالي في المغرب، تميز بوضع اليد على الموارد المغربية، واستخراجها بلهفة لتزويد الأسواق الأوربية، وتغطية الاحتياجات الاقتصادية الفرنسية، ففي هذا السياق تندرج سياسة الاستيطان الزراعي الرسمي، الذي استحوذ على الأراضي الجماعية والمخزنية لإعادة توزيعها على المستوطنين الزراعيين، شريطة أن يقيم المعمر في الأرض التي سلمت له، وأن يستغلها بطرق عصرية للتأثير على جاره المغربي، ودفعه إلى الانتقال من زراعة الكفاف إلى زراعة التصنيع والتصدير³.

منذ سنة 1915، كانت فرنسا محتاجة إلى كميات مهمة من الحبوب، عملت الحماية على توفيرها من المستعمرات بشمال إفريقيا (أنظر الجدول)، فكانت حصة المغرب ثقيلة من هذه المواد، ولم يجد الفلاح المغربي بدا من توفير هذه الحاجيات طوعا وكرها، جراء تصرفات مسؤولي الحماية، والعديد من القواد وممثلي المخزن المحلي، الذين كانوا يجتهدون في إقناع الفلاحين المغاربة بتقديم ما يلزم من المنتجات لفرنسا، من أمثال القائد "الغياشي"، الذي خاطب أصحاب المواشي بمنطقة أزرو يحثهم على التضحية من أجل فرنسا بقوله: "إنه بفضل الفرنسيين ازدهرت ماشيتنا، وإن فرنسا اليوم في حاجة إليها، وسندمها لها من كل قلوبنا"⁴.

جدول رقم 1: تطور حاجيات فرنسا من الحبوب بين سنتي 1914 و 1917 (بالقنطار).

نوع الحبوب	1914/1915	1915/1916	1916/1917
القمح الصلب	89.668	234.31	400.059
الشعير	31.600	1.145.200	1.603.192
الذرة	---	18.377	185.228
الفاصوليا	---	---	52.014

Source : Le Coz Jean, « Le Gharb, Fellah et Collons », Tome I « Les Cadres de La Nature et de L'histoire », Imflamar, Rabat, 1964, p 391.

¹- Kenbib M., « Les Protégés, Contribution à l'Histoire Contemporaine du Maroc », Publication de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Série Thèses et Mémoires, N° 29, Rabat, 1996, p 326.

²- عبد الله العروي، م س، ص 47.

³- عبد الجليل حليم، "التحديث القروي ورسملة الزراعة المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 10، الرباط، 1988، ص ص 53-65.

⁴- Revue « La Terre Marocaine », dixième année, N° 129, Aout 1940, p15. In Royan Boujemaa, op. cit., p130.

وفي سنة 1919، احتاجت فرنسا إلى ما يزيد عن تسعين مليون قنطار من القمح، في حين أن إنتاجها لم يتعد خلال هذا الموسم خمسين مليون، وسنة 1920، احتاجت ستين مليون قنطار. فما كان لفرنسا أن تغطي هذه الحاجيات، كما يذكر لويس كرو Louis Gros، إلا من خلال مستعمراتها الزراعية بشمال إفريقيا¹. ورغم العديد من التحذيرات التي أطلقها بعض الباحثين من النتائج الوخيمة لسياسة الزراعة الأحادية (زراعة الحبوب)، إلا أن الحماية لم تستطع تغيير سياستها الزراعية في المغرب، نظرا للضغط الحاصل من الوطن الأم فرنسا، وبالنظر كذلك إلى الإدماج الحاصل للفلاحة المغربية في أهداف الميتروبول الاستعماري. فقد تحدث "ميج" عن تداعيات الأرقام القياسية التي حققتها المساحات المزروعة بالحبوب، وما يمكن أن ينجم عنه من إضعاف مردودية التربة، وانعدام التوازن الزراعي، وتراجع مدا خيل الفلاحين،، حيث وصلت مساحات زراعة الحبوب أربع مليون هكتار أي بمعدل 93%، وهو ما لم يشهده المغرب من قبل². لكن ذلك لم يمنع السياسة الفرنسية في حينه من التركيز على الأولويات الزراعية الفرنسية بخطاب وتوجيهات صارمة³.

وبعدما استطاعت فرنسا تجاوز حاجياتها من الحبوب، نادى بضرورة تحديث الفلاحة المغربية لمواكبة التحولات، وما هي في الحقيقة إلا ذريعة أخرى لإنتاج ما يكفي من الزراعات الصناعية (الكروم والعنب)، ثم جاء الدور فيما بعد على تربية الماشية. ودرءا لكل تشویش على هذه المخططات، كانت فرنسا لا تتردد في إصدار القرارات الخاصة بهذا الشأن، من قبيل قرار الإقامة العامة الساري منذ أبريل 1913، والقاضي بمنع نحر الأبقار، وصغار الغنم، للمحافظة على توازنات القطعان⁴، بالإضافة إلى العديد من القرارات المماثلة، التي فرضتها فرنسا استجابة لاحتياجات الميتروبول، وحاجيات الحرب⁵. كما تم للغرض نفسه، تحويل المؤسسات الاستعمارية للتنمية (الشركات الأهلية للاحتياط) إلى مؤسسات لجمع الإنتاج الفلاحي المغربي من مختلف الجهات "تبرعا لفائدة الإخاء الفرنسي"⁶، ففي سنة 1942 على سبيل المثال، تم

¹ - Guerraoui D., « Agriculture et Développement au Maroc », Les Editions Maghrébines Casablanca-Publisud, Paris, 1985, p 177.

² - Miège E., « Les cultures complémentaires au Maroc », Bulletin Economique du Maroc, N° 14, 1936, p293.

³ - من نتائج هذا الحزم أن ارتفعت المساحات الزراعية المخصصة للحبوب بالمغرب بشكل لافت من 27.000 هكتار سنة 1920 إلى 1.300.000 هكتار سنة 1931.

⁴ - Rivet D., « Lyautey.. », Tome 3, op. cit., p 73.

⁵ - للاطلاع على المزيد من هذه القرارات، أنظر: دانييل ريفي، مرجع سابق، ص ص 69-77.

⁶ - بوجمعة رويان، "أوجه الاستغلال الاستعماري للمغرب خلال الهدنة الفرنسية-الألمانية"، دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1989، ص 129.

تم تصدير 500.000 قنطار من القمح، و320.000 قنطار من القطني، و335.000 قنطار من الفواكه الجافة، و68.000 قنطار من البطاطس¹.

2- آليات وأدوات النموذج التنموي الاستعماري.

دخل الاستعمار المجال الريفي المغربي مزهوا بإنجازاته التقنية وتوسعاته الاستعمارية، فكانت تدخلاته في المجال بمثابة تجريب لخبراته وأدواته.

2-1- التهيئة الهيدروفلاحية الاستعمارية، لِمَنِ الماء وَلِمَ².

راهن الاستعمار منذ توقيع معاهدة الحماية على تثبيت أصول زراعة عصرية، معتمدة على السقي المتطور، وإدخال البذور المنتقاة، واستعمال الأساليب والوسائل الزراعية الحديثة، لذلك كان تركيزه كبيرا على معرفة حجم الثروة المائية المغربية السطحية منها والجوفية. كما أن الحماية فطنت منذ الوهلة الأولى، إلى الأهمية الحيوية التي يشكلها الماء، هذه العملة الثمينة، التي لم يحسن المخزن من قبل استثمارها كما ينبغي.

لم تنتظر الحماية طويلا لإظهار اهتمامها بضرورة استعمال الماء بشكل عقلاني ومنتج، فكانت الجهود منصبة على جرد الثروات المائية، وتهيئ الظروف المناسبة لضبط الوضعية القانونية للماء. وفي هذا السياق، اعتمدت الحماية على جملة من التشريعات المستحدثة للوصول إلى الموارد المائية الكافية لسقي فلاحية المستوطنين العصرية التصديرية المنتشرة على أكثر من مدار سقوي.

ولم تدخر الحماية جهدا، ولم تتوانى، في بدل الأموال بسخاء لاستخراج المياه، وتجميعها، وتوجيهها نحو المحيطات الزراعية للاستعمار الرسمي، وضيعات المعمرين الخواص. فقد ارتفع حجم الإنفاق على المنشآت المائية الفلاحية إلى ما يزيد عن مليار فرنك فرنسي سنة 1951 مخصصة للسقي الصغير فقط³، أما بخصوص السقي الكبير، فقد راهنت الحماية منذ سنة 1935 على تشييد كبريات السدود للتحكم في الثروة المائية للمغرب. ونظرا لأهمية السياسة المائية وحساسيتها، فإن إعدادها وتوجيهها كان يتم من قبل أعلى سلطة للحماية، بحيث تبقى مثل هذه المهام من صلاحيات المقيم العام، أو توكل مهام الري الفلاحي إلى مهندسين مختصين من مصالح تابعة للمديرية العامة للأشغال العمومية⁴.

¹-Etude et Documents, Données Statistiques sur les colonies françaises et leur participation au ravitaillement de la métropole, Bibliothèque de Documentation Internationale Contemporaine « BDIC », p 15.

عن بوجمعة رويان، م س، ص 130.

² - "لمن الماء ولم" عنوان مستعار من "جون فراسوا تروان" في مقاله عن الموارد المائية بشمال إفريقيا "الماء مؤهل للتنمية وعائق لها"، أنظر: "المغرب العربي، الإنسان والمجال"، تحت إشراف جون فرانسوا تروان، تعريب علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، ص 213.

³ - Guillaume A., op. cit., p 137.

⁴ - أحمد تفسكا، "الفلاحة الكولونيالية في المغرب"، منشورات المعهد الوطني للبحث الزراعي، الرباط، 1998، ص 109.

لذلك نجد الجنرال نويس، على سبيل المثال، باعتباره مقيما عاما، يعرض أمام مجلس الحكومة في 1938 سياسات فرنسا المائية في تلك الفترة، حيث يقول: "إنني صممت العزم على الشروع في هذا العمل الكبير¹، وإن إنجازه لمما يتطلب سنوات طويلة من الجهد، ولن يعيش أحد منا إلى أن يراه تاما، لكننا سنكون قد عملنا لصالح المغرب وفرنسا في آن واحد، إذا نحن سعيينا خلال السنوات العشر القادمة في أن لا تضع قطرة واحدة من مياه أنهار الريف أو الأطلس في البحر أو في رمال الصحراء... أليس في مثل هذه المشاريع ما يشدّ الهمم؟، أليس فيها أقوى حافز على العمل؟، أليس هذا من أشرف ما يعرض على الأجيال اللاحقة من الغايات؟. يوم تتحول مئات آلاف الهكتارات من الأراضي القاحلة إلى جنات زاهية، فنضمن بذلك العيش، بل عيشا جيدا للملايين من محبيينا، ونجعل باختصار الازدهار أمرا ملموسا، ونضمن بذلك السكينة السياسية والاجتماعية للمغرب"².

ومن بين التشريعات ذات الصلة باستغلال الماء التي تم إحداثها، ظهير فاتح يوليوز 1914، والذي بين في فصله الأول خصوصيات الأملاك العمومية، وجعل من جعلتها مجاري المياه، والآبار، والبحيرات، والسدود، وبهذا الاعتبار تكون هذه الأصناف من الموارد المائية محمية من الاستحواذ الخصوصي، لكونها مملوكة على الشياح بين الجميع. إلا أن ظهير 24 دجنبر 1918 قد رخص باستغلال الملك العام بشكل مؤقت، وهو ما فتح الدهاء الاستعماري على مصراعيه للتحكم في هذه الموارد. وعلى الرغم من كون ظهيري 1919 و 1925، وخاصة هذا الأخير، قد وسع من تحديد الموارد المائية باعتبارها ملكا عموميا، بحيث تشمل جميع المياه مهما كان شكلها، إلا أنه في نفس الوقت فتح باب الاستثناء، من خلال إمكانية اكتساب حقوق قانونية للملكية أو الانتفاع أو الاستعمال³.

وإذا كانت القوانين المتعلقة بحماية الأملاك العمومية من الاستغلال الشخصي والفردى يتم تطبيقها بالحرف على الفلاحة والفلاح المغربي، فإن الأمر مختلف تماما بالنسبة للمستوطنين الزراعيين، بحيث كانت إدارة الأشغال العمومية، باعتبارها الإدارة الوصية، تغض الطرف عن الأجانب، خصوصا فيما يتعلق بحفر

¹- كانت إدارة الحماية خلال هذه الفترة قد أعدت تقريرا يتحدث عن إمكانية مضاعفة الرصيد المائي للمغرب بستة أضعاف، لذلك شرعت في إعداد مشاريع ضخمة لهذا الغرض (بناء السدود).

²- خطاب نويس إلى مجلس شورى الحكومة في 7 دجنبر 1938، أرشيف نويس، ص ص 19-25. عن وليام هويسنطن، "الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول"، تعريب إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 10، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2002، ص 129.

³- ينص الظهير الحالي (ظهير 16 غشت 1995) على نفس الامتياز في المادة 6 من الباب الثاني، وهو احترام لظهير فاتح يوليوز 1914، تقول المادة 6: يحتفظ بحقوق الملكية أو الانتفاع أو الاستعمال التي اكتسبت بصفة قانونية على الملك العام قبل صدور الظهير الشريف الصادر في فاتح يوليوز 1914، في شأن الملك العام والظهير الشريف الصادر في فاتح غشت 1925 في شأن نظام المياه كما وقع تغييرها وتتميمها أو قبل تاريخ استرجاعها من طرف المملكة بالنسبة للمناطق التي لا يطبق فيها هذان النصان.

الآبار، وتجهيزها للسقي¹. وقد توالى ظهور نزع الملكية بدافع المصلحة العمومية²، وهو ما أرغم سكان بعض القبائل على التنازل عن جزء من الأراضي، مقابل التعويض المالي أو العيني، مما وسع من جانبه، استحواذ الاستعمار على مزيد من الأرضة العقارية الفلاحية.

وبعدما سيطرت الحماية على جل السهول الخصبة، قامت الإقامة العامة بحفز كل الأطر المتخصصة والهيآت المهمة على التفكير في السبل الكفيلة بوضع وإنجاز المشاريع والبرامج المائية المنتجة، وقد حظيت فلاحه المعمرين والاستعمار الرسمي، إلى جانب أراضي القواد، وبقايا المخزن المحلي، بالنصيب الأوفر من المياه المعبأة في المنجزات الجديدة. فعلى سبيل المثال، ذكرت العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية أن الباشا "التهامي المزوراري الكلاوي" كان يحتكر نصف مياه المنابع لسقي أملاكه في ضواحي مكاتب الاستعمار بتالوين، ولتفادي التورط الظاهر، اضطرت الحماية إلى تحويل مقر إدارتها عن تلك المياه بداية سنة 1931³.

لقد تم إعداد المدارات السقوية الكبرى، وتشبيد السدود والسواقي والخطارات في أكثر من مجال فلاح. ولم يمض على توقيع معاهدة الحماية ثلاث أو أربع سنوات، حتى تم الشروع في تشييد النواة الأولى للإعداد الجديد، ثم تناسلت بعد ذلك مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي المتنوعة، ابتداء من إعداد خريطة فرشات البلاد، إلى تحديد مواقع السدود المنتظرة، وإنجاز مشاريع قنوات ربط السدود والمصادر الأخرى للماء في الأراضي الزراعية للمستوطنين والاستعمار الرسمي. وقد تم إعداد وتجهيز جملة من المدارات السقوية، كانت وضعيتها سنة 1957 على الشكل التالي:

جدول رقم 02: وضعية المدارات السقوية في فاتح يناير 1957 (بالهكتار).

المساحة المسقية	المساحة المجهزة	المدار السقوي
-	2.350	طريقة
11.200	11.200	بهت
4.300	6.900	دكالة
3.000	13.000	بني موسى
18.000	20.000	بني عمير
36.450	53.450	المجموع

Source : El Khyari T., « Agriculture au Maroc », Edition Okad, Imp.

de Fédala, Mohammedia, 1987, p 280

¹- أورد الأستاذ أحمد تافسكا، مرجع مذكور، مقالا نشر في صحيفة "لافيجي ماروكين"، وهي الصحيفة المدافعة عن مصالح المستوطنين الزراعيين، وهو مقال ينوه بعمل أطر إدارة الأشغال العمومية، لأنهم كانوا يغضون الطرف عن مخالفات المستوطنين الأجانب بخصوص استغلال مياه السقي.

²- ظهير 31 غشت 1914 و 8 نونبر 1914 و 3 ماي 1919 و 15 أكتوبر 1919 و 19 يناير 1922.

³- إبراهيم ياسين، "آثار التغلغل الفرنسي جنوب الأطلس الكبير 1912-1939"، م س، ص 241.

2-2- أحدثت "الشركات الأهلية للاحتياط" عصرنة تقنية محدودة، ولم تحدث تنمية فلاحية حقيقية¹.

بموجب ظهير 8 غشت 1918، تم تأسيس "الشركات الأهلية للاحتياط" Sociétés Indigènes de Prévoyance « SIP »²، وبالرجوع إلى نص الظهير، نجد أنها ستتكلف بتقديم السلفات والتسبيقات العينية أو النقدية، الكفيلة بنهوض الفلاح بمهامه الفلاحية، وتحسين الأساليب الزراعية للفلاح المغربي. لذلك يمكن اعتبار مشروع "الشركات الأهلية للاحتياط" محاولة أولى لتحقيق التنمية الريفية عبر التنمية الفلاحية، وخاصة التنمية عبر التحديث التقني وسياسة القروض. فهل استطاعت هذه المقاربة أن تنجح فعلا في تحقيق تنمية الأرياف؟

كانت نتائج التحيز الاستعماري سيئة على الفلاحين المغاربة، مما جعل فرنسا في موقف صعب أمام ساكنة الأرياف والعديد من المراقبين الدوليين، فما كان منها إلا أن باشرت بعض الإصلاحات الشكلية، التي تخفف على الأهالي، وتدعم المعمرين، وتحافظ على نظام الحماية من الانهيار، فكانت الفكرة "الشركات الأهلية للاحتياط"³.

تعتبر هذه الشركات مظهرا من مظاهر استفادة فرنسا من تجربتها الاستعمارية بشمال إفريقيا⁴، ومظهر آخر من مظاهر استلهاهم التجارب الاجتماعية التضامنية السائدة في القبائل المغربية قبل الحماية، وخاصة تجارب التكافل المهني بين الفلاحين (التوزيع نموذجاً). فلا يمكن نكران أهمية العمل التعاوني والجماعي لتطوير الاقتصاد وتوسيع انفتاحه، وخاصة الاقتصاد التقليدي المبني، بالدرجة الأولى، على الفلاحة المعيشية⁵، إلا أن هذه التجربة لم تكن في المستوى المطلوب، فالمستعمر يقول شيئا (خطاب التنمية والتحديث) ويفعل عكسه، لأن ذلك العكس هو ما يقتضيه المنطق الاقتصادي وعقيدة الربح. فكما يقول العروبي: "الحكم الطبيعي في كل نظام استعماري حديث هو حكم الساسة والمهندسين والمحاسبين"⁶. وبالتالي كانت النتيجة هي عدم قدرة هذه التجربة على إحداث تحولات عميقة في التدبير الزراعي. فبعملية حسابية، كما يذكر الخياري، لا يستفيد الهكتار الواحد من الفلاحة المغربية إلا من عشر فرنكات فرنسية في الموسم الفلاحي الواحد⁷. وبالرجوع إلى مقارنة حجم الديون المقدمة للفلاحة المغربية بمثلاتها المقدمة للمستوطنين الزراعيين الأوروبيين، وخاصة الفرنسيين منهم، يتضح جليا أن هذه القروض لن تمثل أكثر من قطرة في بحر الدعم المقدم للفلاحة الأوروبية في المغرب.

¹ - كانت فرنسا تطمح إلى استنساخ تجربة التحول التي شهدتها الأرياف الإنجليزية بواسطة التحديث التقني، للمزيد أنظر:

Lazarev G., Ruralité et Changement Social au Maroc », pub. FLSH, Série Essais et Etudes, n°

64, 2014, pp350-351

² - الجريدة الرسمية، عدد 245، السنة السادسة، 24 ربيع الأول 1336 الموافق 7 يناير 1918، ص 3.

³ - إبراهيم ياسين، م س، ص 239.

⁴ - عمار حمداش، "حول تجارب التحديث القروي بالمغرب"، مطبعة regardpub، ط1، القنيطرة، 2015، ص 38.

⁵ - Le Coz J., Op. Cit., pp 307-38.

⁶ - عبد الله العروبي، م س، ص 526.

⁷ - El Khyari T., « Agriculture au maroc », Ed. Okad, Rabat, 1987, p 154.

لم تتجاوز أهداف تجربة الشركات الأهلية كونها وسيلة تنظيم تقديم القروض للفلاحة المغربية¹، وأهدافها تنحصر بذلك في حدود العمل على تأسيس مجتمع ريفي ما قبل رأسمالي، بمقاربة تقنية، تستهدف إدخال بعض الآلات الحديثة، والتأثير على العقل الفلاحي المغربي، لنقله من الاقتصار على زراعة الانتفاع وتحقيق الاكتفاء الموسمي، إلى عقلية الادخار والربح الاستراتيجي، والمنافسة على تكديس الاحتياطات من الإنتاج². وهي عملية لا تكفي لوحدها لتحقيق تنمية حقيقية، كما لا تكفي وسائل الإشعاع والانتشار لتغيير العادات الفلاحية، والحياة الاجتماعية والثقافية للفلاحين³. فعلى الرغم من أن هذه التجربة تجد جذورها الاجتماعية في التقاليد القبلية الخاصة بخزن احتياطي الحبوب لاستثماره وقت الحاجة، إلا أن الإدارة الاستعمارية لم تستطع استرجاع الأمجاد التاريخية المرسومة في ذاكرة الفلاح، لأن وضعية الفلاح المغربي داخل مجالس تدبير مؤسسات الحماية كانت مجرد حضور دون رأي.

لقد أصبحت فرنسا، من خلال مشروعها هذا، تراقب النشاط الفلاحي المغربي، وتراقب حركة الفلاحين، كما تراقب كذلك الموارد الغذائية، وتتحكم في المخزون الاحتياطي، فاتضح أن مشروع فرنسا التنموي (شركات الاحتياط) لم يكن يهدف إلى تنمية عقلية الادخار لدى المنخرطين، أو تنمية وضعيتهم الاجتماعية حقيقة، ولكن كان يهدف، بالدرجة الأولى، إلى تثبيت ثقة الفلاحين في الإدارة الفرنسية، مما سيجعلها في غنى عن خوض الحرب⁴، كما أن فرنسا بمشاريعها هذه، استطاعت تنمية المداخل الضريبية بشكل لافت⁵، وذلك من خلال تعديل الترتيب، الذي أصبح ثقله ينزل شيئاً فشيئاً على كاهل الفلاحين المغاربة، المغاربة، في حين أن فلاحة المستوطنين الأجانب، المستفيدة من القروض الضخمة، لا تساهم إلا بالنزر القليل.

وبصرف النظر عن الأهداف الصريحة والخفية لهذا المشروع التنموي الاستعماري، فقد راکمت تجربته العديد من الصعوبات، تمثلت بالأساس في التدبير المركزي للمشروع وغياب التشارك، واعتماده على الأعيان، الذين كانوا يستغلون الوضع لأغراضهم الخاصة، وتنمية مشاريعهم الفلاحية⁶. بالإضافة إلى التحدي الحقيقي الذي أصبحت تطرحه الأعداد الكبيرة للشركات الأهلية في ربوع المغرب، وهو ما جعل الإدارة الفرنسية تقف عاجزة عن تأطيرها ومراقبتها، وتأهيل الفلاحين المنخرطين فيها، وتحقيق الاكتفاء الضروري من القروض، والمعدات الفلاحية، والتأهيل والبحث الزراعي لتطوير الفلاحة المغربية.

تجدر الإشارة إلى أنه رغم كل الصخب الذي أثاره البعض حول الدور التقني الكبير لهذا المشروع، وأهميته في تحديث التقنيات الفلاحية، وإشاعة الطرق العصرية في الفلاحة، فإن الأمر لا يعدو أن يكون

¹- Le Coz J., « L'opération labour au Maroc : tracteur et sous-développement », Op. Cit., p6.

²- Henry F., « Agriculture Marocaine et Protectorat », op. cit., pp 96-97.

³- عمار حمداش، م س، ص 74.

⁴- Guillaume A., op. cit. p 78.

⁵- للمزيد من التفاصيل، أنظر: El Khyari T., Op. Cit. p 152.

⁶- عمار حمداش، م س، ص 79.

ضجيجا أكثر من اللازم، فبعد 43 سنة من الاستعمار (مدة تجريب كل المشاريع الاستعمارية)، لم يصل مجموع الأراضي التي تستعمل التقنيات العصرية 200.000 هكتار، وهي أراضي كبار الملاكين، في حين بقيت أربع ملايين ونصف من الهكتارات على الأقل، تعتمد فلاحية تقليدية.¹ ، ورغم الحرص على إدخال المكننة، وجعلها محور عملية التحديث الفلاحي، فإن النتائج لم تكن في المستوى المنتظر، بحيث إنه خلال الموسم الفلاحي 55/1954 (نهاية الاستعمار)، بلغ عدد الجرارات الفلاحية في المغرب 10.343 منها 8.065 في ملكية الأوربيين، و2.278 في ملكية المغاربة، بمعدل جرار واحد لكل 80 إلى 85 هكتار من الفلاحة الأوربية، مقابل جرار واحد لكل 3.000 هكتار في الفلاحة المغربية تقريبا.²

2- التنمية عبر التحديث وزرع عقلية المقولة، نموذج مشروع "قطاعات التحديث القروي SMP".

ينبني هذا "المشروع التنموي" على خلفية نظرية مهمة، مفادها تحقيق التنمية الريفية عبر ضخ بعض المضامين الاجتماعية في الإطار الاقتصادي لمفهوم "الاستغلالية الفلاحية"، بحيث ستنحول الاستغلالية الفلاحية من مجرد وحدة اقتصادية للتدبير العصري، إلى عنصر اجتماعي مؤثر في عقلية الفلاح وظروف معاشه، بل ونمط حياته كله.³ وفي هذا يقول "جاك بيرك": في المغرب، تشكل الحياة القروية في منطقة معينة كلا متكاملًا، يتضمن عناصر تقنية واقتصادية واجتماعية، وهو نسق لا متناهي من الاعتماد المتبادل بين كل هذه العناصر، إنه كل غير قابل للقسمة مطلقاً.⁴

فهل نجحت فرنسا في تحقيق هذا النموذج التنموي في الأرياف المغربية؟

تضافرت أسباب عدة لترغم فرنسا على تغيير أطروحتها التنموية في المغرب، أحدثت ظروف الحرب العالمية الثانية تحولات مهمة في علاقة فرنسا بالمستعمرات، وفي المغرب عرفت الفلاحة المغربية تدهورا كبيرا أمام انتعاش واضح للفلاحة الكولونيالية الأوربية، والنمو الديمغرافي المتسارع في الأرياف أصبح يقض مضجع الإدارة الفرنسية خوفا من تراجع الأوضاع الاقتصادية، وانهيار الوضع الأمني، بالإضافة إلى تنامي الحركة الوطنية وتوسع خلايا المقاومة. كل هذه التحولات أرغمت فرنسا على تغيير سياستها في الأرياف المغربية تغييرا كليًا، إلا أن هذا التغيير لا يمكن أن يفهم منه شيئا آخر غير تصحيح المسار من أجل تحقيق الأهداف الكبرى للاستعمار: استنزاف الموارد؛ وترويض المتمنعين من المغاربة؛ وتحقيق أطماع المستوطنين

¹ - ألبير عياش، "المغرب والاستعمار"، م س، ص 182.

² - Bellal A., « L'Investissement au Maroc 1912-1964 et ses enseignements en matière de développement économique », Ed. Maghrébines, Casablanca, 1968, pp 59-60.

³ - ينبغي الإشارة إلى أن هذا المشروع التنموي لم يكن محوره "الاستغلالية الفلاحية" بالدرجة الأولى، بل حاولت فرنسا أن تُحدث تفاعلا متبادلا وحيويا بين جميع عناصر المجال الريفي، بحيث يؤثر كل عنصر منها في الباقي أنظر أطروحة "بيرك": التحديث يكون شموليا أو لا يكون.

⁴ - Berque J., « La question agraire au Maroc, Nouvelle politique rurale de la France au Maroc », 8 Octobre 1945, Archives du CHEAM, Paris, pp 2-13. In. Thami Khyari, op. cit., p 160.

الزراعيين وباقي المستثمرين الأجانب؛ والحفاظ على مصالح المتعاونين المغاربة. فباشرت فرنسا مشاريع إصلاحية في مستعمراتها الثلاث بشمال إفريقيا¹،

لم يكن إطلاق المشروع الجديد بمحض الصدفة أو التجريب، بل كان ناتجا عن إرادة استعمارية حقيقية في البحث عن منهجية جديدة لتحديث النظام الاقتصادي والإداري الريفي، وجر النظام التقليدي كلية نحو الاندماج في مسارات الإنتاج الغربية²، والارتقاء إلى مجتمع ذو اقتصاد صناعي، "ولن يتم ذلك إلا بحماية شاملة كاملة عادلة تظل الجميع بأبوية راشدة تحميه من كل شيء، حتى من نفسه"³. إنه بمثابة "ميثاق جديد للأرياف"، لكنه ميثاق من جانب واحد، جانب الاستعمار والمستوطنين الزراعيين الدخلاء، وبالتالي لم يشارك الفلاح المغربي بالجدية والحماسة التي انتظرها المعمرين. إنه ميثاق، كما يقول "لازريف"، يعتمد مبدأ إحداث "الجماعة الإدارية المنتخبة"⁴

وقد ارتبط مشروع التحديث الاجتماعي ببعض الرموز المعرفية المشهورة، منهم "جاك بيرك" و"جوليان كولو" اللذان تم اعتبارهما في حينه، محاميا أطروحة "التحديث"⁵، وقد أوضح هذان الخبيران مقومات المشروع الجديد في أحد المقالات التاريخية⁶، يدعوان فيه إلى رفض العمل التقني الخفيف الأثر، الذي قامت به فرنسا (شركات الاحتياط)، والانتقال إلى إنجاز الأعمال المتكاملة (الصدمة البسيكولوجية)، التي يندمج خلالها الإعداد الاجتماعي بالتجهيز المادي والاقتصادي⁷.

وقد كانت فرنسا تروم من خلال مشروعها الجديد، إنجاز تنمية ريفية تربط بين الإنسان وظروفه الاجتماعية وأحواله الاقتصادية⁸. ويمكن اختصار أهداف المشروع على لسان الكولونيل "فيرلي" الذي يقول: "ليس هناك أي تثقيف مثمر، وأي تعليم مستدام، ولا أي تطور، يمكن أن يكون ذا قيمة، مادام قائما ذلك التشتت الراهن بالبادية المغربية"⁹. وقد اعتبر مهندسو هذا المشروع أنه لا يمكن تحديث الاقتصاد الفلاحي المغربي إلا من خلال تغيير شامل وليس جزئي¹⁰، لذلك ينبغي تعليم الفلاح المغربي، وتسليحه بالمعارف العلمية، والآلات والتقنيات الفلاحية المتطورة، وتمكينه من المرافق الاجتماعية والصحية والترفيهية

¹ - بالإضافة إلى تجربة قطاعات التحديث بالمغرب، أسست فرنسا "قطاعات التحسين القروي في الجزائر" و "المخطط العام للقطاع الفلاحي في تونس".

² - ريمي لوفو، م س، ص 13.

³ - بن محمد قسطناني، " غريس والاستعمار، آليات التحول وأشكال المقاومة"، دكتوراه في علم الاجتماع القروي والتنمية، كلية الآداب، الرباط، 2002، ص 96.

⁴ - Lazarev G, Op. Cit., p 37.

⁵ - Lazarev G. » Les politiques agraires au Maroc (1956-2006), op. cit, p 36.

⁶ - « Vers la modernisation du fellah marocain » Bulletin Economique et Sociale du Maroc BESM, Vol 7, n° 26, Imprimerie officielle, Rabat, Juillet 1945, pp 18-25.

⁷ - Le Coz J., « L'opération labour au Maroc : tracteur et sous-développement », Op. Cit. p7.

⁸ - Miège J-L., « La modernisation rurale au Maroc », in. Revue L'information géographique, Vol. 17, n°3, 1953, pp 85-92.

⁹ - ريمي لوفو، م س، ص 35-36.

¹⁰ - Lazarev G. » Les politiques agraires au Maroc (1956-2006), Op. Cit., p 210.

الضرورية، لذلك يجب تغيير العقلية والعادات الحياتية اليومية للفلاح المغربي وعموم القبيلة، وبكلمة وجيزة، كما يعبر "بيرك" يجب خلق "جماعة قروية جديدة" بخلفيات اجتماعية وإدارية جديدة¹.

بعد نجاح التجارب الأولى للتحديث، أصبحت الأطروحة الجديدة بمثابة "النموذج التنموي المثالي"، إلى أن أصبحت صيرورة وخطة معروفة، تعتمد على تأمين الوجود العسكري أولاً، ثم التوطين البيروقراطي ثانياً، ثم الانتقال إلى تغيير العادات الغذائية وسائر مقومات الحياة². كما حرصت الحماية على التزام منهجية واضحة في تدبير قطاعات التحديث، حيث يتم تسيير مركز التحديث، المقام في الغالب على أراضي جماعية مقابل ربح يتم دفعه للجماعة من قبل المستثمر، أو عن طريق الاشتراك مع أصحاب الأرض وفق عقود اتفاقية بين الطرفين³.

ومن بين التجارب النموذجية للتحديث، تجربة تحديث أرياف منطقة الغرب، حيث قامت الحماية بتأسيس أقطاب ريفية بمراكز ثقل المجال الغرباوي مباشرة بعد مغادرة المراكز العسكرية (عرباوة، سيدي قاسم، مهدية)، ثم تلا ذلك توطين أهم المشاريع التحديثية من تطهير الممرات وإدخال الزراعات الصناعية والغابات الاصطناعية (الأوكالبتوس) وإنشاء الضيعات العصرية⁴. وقد أوضح "عبد الله العروي" خطورة هذا التسرب في كونها تتدرج بالإنسان الريفي إلى أن يصبح الاستعمار مقبولا عنده، بل إن الإنسان الريفي قد يكون متحمسا للمقاومة قبل الغزو، لكنه يتقبل الحماية بعده. ولمزيد من الاستيضاح نورد نص هذا الكلام رغم طوله، يقول "يُمر الجيش الأوربي في منطقة ما، فيقيم فيها إدارة وجهازا قضائيا: إدارة الأشياء وقانونا رأسماليا ولغة صقلية دقيقة نمطية تسائر منطق الطبقة الوسطى. بإحداث هذه الوسائل يمكن للتاجر أن يتحرك ويعمل. هذه اللحظة التي تتوسط بين الغزو العسكري والاستثمار الاقتصادي الفعلي، والتي يندس أثناءها التاجر الأوربي بين خلايا المجتمع المغربي، تبدو للشعب المغلوب بدون مضمون ملموس، فيعارضها بشدة قبل الغزو ثم يتقبلها بسهولة بعد الهزيمة مع أنها لب العملية الاستعمارية كلها"⁵.

ولم تقتصر عملية التحديث هذه على توفير المؤسسات الخدمية فحسب، بل على أبعاد إضافية كانت تربط الفرس في عملية التحديث، لقد حولت فرنسا قطاعات التحديث والمراكز القروية إلى مجالس جماعية منتخبة، مجالس تمنحها فرصة تدبير شؤونها بنفسها وتخلق روابط اجتماعية وسياسية بديلة عن تلك السائدة

¹- Jouannet J., «L'Evolution de la fiscalité marocaine depuis l'instauration du protectorat» Institut des Hautes Etudes Marocaines, Collection des Centres d'études Juridiques, Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence, Paris, 1953, p 155.

²- لتغيير نمط الغذاء، اتخذت الحماية إجراءات صارمة مع المغاربة، بحيث كانت تؤدي أجور العمال، خاصة منهم الفلاحين، نصفها نقود ونصفها الآخر عبارة عن أطعمة وأغذية دخيلة.

³- عبد الجليل حليم، م س، ص 53-65.

⁴- للمزيد عن مشاريع التحديث بمنطقة الغرب، أنظر:

Le Coz J., op. cit., Tome I, chapitre II « La course à la terre : Le Ranching. 1912-1918 », pp369-3923.

⁵- عبد الله العروي، م س، ص 635.

في أزمنة مضت¹، كل هذا الرهان سيتجسد عمليا، في نظر الحماية، من خلال اعتماد طرق حديثة في التدبير والمحاسبة ومستقبل الحياة، مقارنة سينتقل من خلالها الفلاح، كما تدعي الكتابات الفرنسية، إلى مستوى الثقة الكاملة في العقل والعلم والتقدم التكنولوجي، وعندها ستتغير طموحاته كليا، ولن يجد جدوى لحياته إلا في إطار قيم المنافسة والحدثة والادخار.

لكن رغم كل هذه المجهودات، فشل النموذج التنموي الاستعماري في نسخته الثانية (التحديث)، فبقيت معدلات الأمية كبيرة جدا في صفوف الفلاحين المغاربة، ولم يحدث أي تثقيف واضح للفلاحين، بل الذي حصل، هو نهب جل الأراضي الجماعية، ومساحات شاسعة من أراضي الدولة والكيش، في حين استحوذ الأعيان، كما رأينا سابقا، على مساحات شاسعة أصبحت في ملكيتهم الخاصة. ولم تكن عملية التحديث بنفس المستوى والوتيرة في كل مناطق المغرب، ففي مناطق الهضاب والجبال والسهول الداخلية لم تتجاوز تدخلات الحماية إدخال بعض التغييرات الشكلية على بنية المجتمع وعلاقاته، فباتت المعيشة مرتبطة بتربية الماشية، وبقيت قبائل "زمور" و"سوس" على الخصوص، تتمتع بتنظيمها الخاص، وتضامنها البارز من خلال استغلال الأراضي الجماعية وأراضي الكيش². أما في السهول الكبرى والسواحل، فقد كانت المشاريع، رغم تقدمها، تعرف التعثر، من قبيل حالة وضعية قطاعات التحديث ببني ملال (ولاد كناو)، حيث لم تستطع الحماية تجاوز سقف 50% من بين 1.400 هكتار المستهدفة بالتجهيز والري³. أما في مناطق الحوز، فكانت النتائج هزيلة جدا، لم تتجاوز تجهيز 2.000 هكتار بمشاركة ما يقارب 250 فلاح فقط⁴. وباستثناء مركز بني عمير، الذي استفاد من دعم مالي مهم⁵، فقد ارتبك سير التجربة التحديثية في جل القطاعات الأخرى جراء العجز المالي عن تغطية الاحتياجات الضرورية من الآليات والمؤسسات الاجتماعية وعدد من البنيات التحتية، كما أن جملة من القطاعات لم تستطع الإقلاع نهائيا فكان مصيرها التوقف المباشر. ومن الأسباب التي تفسر فشل عملية التحديث كذلك، أنها لم تكن تفيد بالدرجة الأولى إلا الوجهاء والفلاحين المتوسطيين، مما جعل صغار الفلاحين لا يرون في مراكز التحديث مصدرا ومشروعا يستفيدون منه، وإنما جهازا للاستيلاء على أراضيهم⁶، مما دفع بهم إلى معارضة إنشائها، نظرا لتضررهم من توزيع أول محصول زراعي تم جنيه في إطار المركز⁷.

¹ - عبد الجليل حليم، م س، ص ص 53-65.

² - Beudet G, « Types d'implantations humaines en pays Zaïan », Revue de Géographie du Maroc, N° 8, Rabat, 1965, pp 49-60.

³ - Cahier de modernisation rurale, n°2. In Revue Terre et Vie, n° 74, Janvier 2004, p7.

⁴ - Pascon P., « Le Haouz de Marrakech », op. cit., p 534.

⁵ - Belal A., Op., p 158.

⁶ - ريمي لوفو، م س، ص 19.

⁷ - يتحدث عبد الجليل حليم عن مقابلة جمعت بسكان دخيسة تحدثوا له فيها عن معارضة السكان لإنشاء المركز بمنطقتهم، وكيف ثاروا في وجه المستعمر ومنعوا الجرارات من الحرث، ولم تستطع الإدارة الاستعمارية تأسيس المركز إلا بعد التدخل بالقوة.

خاتمة الفصل.

فشلت تجارب التنمية الريفية في نسختها الاستعمارية، فبعد الإعلان الرسمي عن فشل تجربة "الشركات الأهلية للاحتياط" في إعادة هيكلة وتنظيم القطاع الفلاحي، ها هي ذي الوقائع تؤكد فشل مشروع "التحدي". لكن لم تفشل فرنسا كلية في مشروعها الاستعماري، لأنها استطاعت توطين جل الفلاحين الفرنسيين في أجود الأراضي، وأخذت ما تريد من الموارد والمقدرات المغربية.

وفي ضوء وعيها بحتمية الاستقلال، عملت على تكوين نخبة ريفية تابعة لها، ومصنوعة على مقاسها، نفسيا واجتماعيا، نخبة حملت، فيما بعد، مشعل التأسيس لريف خاضع لتدبير فلاح راسمالي يغني الغني من مالكي المحيطات الزراعية، ويجعل الفلاح البسيط يدور في فلكه عاملا أو خماسا دون أرض. وبذلك تم التأسيس لآفة كبيرة من آفات الفلاحة المغربية، إنها "الازدواجية الفلاحية"، ريف يسير بوتيرتين متناقضتين: فلاحة الأغنياء يديرها المستثمرون من سكان الحواضر على وجه الخصوص، تستفيد من الدعم بكل أشكاله، وتوجه لصالحها جل التدخلات. وفلاحة "البسطاء"، فلاحة عائلية، بقيت على حالها جامدة إلى يومنا هذا، على الرغم من المحاولات الخجولة المتكررة للتنمية، فلم تجدي مشاريع تحديثها من خلال القروض الهزيلة وبعض المعدات والعتاد الفلاحي وما فضلَ عن المعمرين من الآلات الفلاحية والخدمات والبنيات الاجتماعية التحتية. كما لم تجدي في حقها شعارات التأطير والتعليم والتثقيف باسم مبادرة "قطاعات التحديث القروي".

الفصل السادس:

النموذج التنموي الاستعماري: الانعكاسات والتحويلات.

مقدمة.

عاشت الأرياف المغربية تحت وطأة الحماية تحولات عدة شملت جل مناحي الحياة، فتحول نمط العيش من وضعية قديمة، سميت في الأدبيات الكولونيالية بـ"التقليدية" إلى نمط عيش مغاير سمي بـ"الحديث"، إلا أن هذه التسميات لا يمكن أن تحجب حقيقة هذه التحولات، وافتقارها للمضامين الكفيلة بالمساهمة في تحقيق التنمية الريفية المطلوبة، رغم ثمارها الإيجابية في بعض القضايا الاجتماعية.

إن هذا الفصل يستهدف استيضاح التحولات، التي شهدتها الأرياف باسم التنمية، وفق المتخيل الفرنسي، للوقوف عند حقيقة واضحة، مفادها أن التحول لا يعني دائما الانتقال من وضعية أولية سابقة إلى وضعية أفضل، فبقدر ما يمكن أن يؤدي التحول إلى التقدم، فيمكن أن يؤدي إلى المتاهة والجمود كذلك. فمفهوم التحديث إذا صح أن يقابل "العصرنة" كما سيتضح، فهو لا يقوى على أن يقابل "التنمية" باعتبارها رفع من فرص الحياة، وتحقيق المساواة في هذه الفرص.

1- انعكاسات التنمية الاستعمارية، في الثابت والمتحول.

أحدثت التنمية الاستعمارية تحولات كبيرة في الأرياف المغربية، يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع: تحولات إيجابية استفادت منها ساكنة الأرياف، وتحولات كرسّت الجمود البنيوي الاجتماعي، وتحولات كانت بمثابة حالة تجاوز كلي وعنيف للمقومات التاريخية والحضارية الأرياف.

1-1- استعمار لم يخل من إنجازات.

لا يمكن إنكار جملة من الإنجازات التي حققتها مشاريع التنمية الاستعمارية، ومنها تجديد التفكير الزراعي لدى الفلاح المغربي، وحمله على المنافسة والجد والاجتهاد أكثر، والتفكير دائما في الأفضل، وتحقيق الرفاه والدخل الوفير. بالإضافة إلى الاجتهاد لتحقيق أقصى استثمار للموارد الطبيعية، وتطوير أساليب وأدوات تصنيعها وتصديرها.

أما فيما يخص التخطيط والبرمجة، فلم يعرف المغرب مشاريع مخططات تنموية، ولا مشاريع ميزانيات خاصة، إلا مع حلول الحماية، ففي سنة 1926 تم فصل ميزانية الاستثمار عن الميزانية العادية لأول مرة في تاريخ المغرب، وتم إدماج كل برامج الاستثمار في مخطط عام لأول مرة بالمغرب سنة 1948 (مخطط التجديد والاستثمار)، وتم ما بين 1949 و 1953 إعداد برامج استثمارية لتدعيم برامج التنمية القطاعية¹.

¹ - عزيز خيري، "التجربة المغربية في التنمية والتحديث"، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام للدراسات الاستراتيجية، 1980، القاهرة، ص 14.

كما أن بعض التدخلات التقنية أحدثت انتقالاتا استثنائيا في الإنتاج الزراعي ودخل الفلاحين. فقد استفادت الفلاحة المغربية من عملية تنقية الحقول وإعدادها للزراعة، كما تم تحسين عملية التزود بمياه السقي وإدخال العديد من الآلات الفلاحية (آلات الحرث والحصاد وتصريف المياه)، والرفع من جودة ظروف تربية المواشي، وتطوير ظروف الفلاحة البورية، وتدعيمها بزراعات صناعية جديدة، مع تطوير العديد من التقنيات الجديدة، مما حفز الإنتاج الفلاحي، ومعه صادرات المغرب من المنتوجات الفلاحية، فقد وصلت الصادرات الفلاحية بين سنتي 1949 و 1954 ما يفوق 67,08% من مجموع صادرات المغرب بما قدره 232.639.063.000 فرنك¹.

جدول رقم 03: تطور مساحة الزراعات الصناعية بين سنتي 1937 و 1955 (بالهكتار).

الموسم الفلاحي	1937	1940	1947	1951	1952	1953	1954
المساحة	25.500	28.200	70.700	104.400	104.300	78.900	65.000

Source : Bentier Ch., "Essai Statistique su l'Economie Agricole Marocaine ", BESM, n°74, 1957, p 208.

يبرز الجدول وتيرة التطور التي شهدتها المساحات الزراعية المخصصة للزراعات الصناعية، وهي زراعات كلها دخيلة مع الاستعمار، بل إن الاستعمار رغب فيها وشجع عن طريق القروض والمساعدات والتوجيه والتأطير التقني.

أما على الصعيد الإداري والهيكل، فقد شهدت الأرياف المغربية نقلة نوعية مع دخول الاستعمار، فمباشرة بعد إخراج ظهير إحداث قطاعات التحديث إلى الوجود، تم تأسيس المجلس الأعلى للقطاع الفلاحي²، كما تم إنشاء أربعة قطاعات في الشهر الموالي من إعلان الظهير³، وفي ظرف عشر سنوات الموالية، تم تأسيس ما يزيد عن خمسين وحدة موزعة بأغلب المجالات الزراعية للمغرب رغبة في تحقيق مبدأ "بقعة الزيت"، كما تم التنسيق بين مختلف القطاعات ذات الصلة بالأرياف لتشخيص المشاكل الحقيقية للأرياف والبحث السريع في سبل حلها⁴.

وخلال السنوات الأخيرة من عمر الاستعمار، تمكنت الإدارة الاستعمارية من تأسيس ما يزيد عن 67 قطاعا تحديثيا إلى حدود سنة 1954 (حوالي عشر سنوات من إطلاق التجربة)⁵، وقد تمت تغطية حوالي 216.000 هكتار، وقد كانت فرنسا تراهن على استحداث 220 قطاعا للتحديث القروي على مساحة تقدر بـ 440.000 هكتار.

¹ - Bulletin Economique et Sociale du Maroc, n° 67, 1955, p 352.

² - لم يعرف المغرب قبل الحماية تنظيما خاصا بالقطاع الفلاحي، إلا التنظيم المجالي للجباية من خلال الأمناء وبعض الأعوان المتابعين لضريبة الترتيب.

³ - يتعلق الأمر بالوحدات التالية: أولاد كناو (بني ملال)، دخيسة (مكناس)، بني يزناسن (بركان) وقلعة السراغنة.

⁴ - Guillaume A., op. cit., p 117.

⁵ - El Khyari T., Op. Cit., p 163.

وعلى الرغم من الجشع الاستعماري واحتكاره لأجود الأراضي، وطرده للأهالي، وتعرضهم لأشكال عدة من السلب والنهب، إلا أنه قام بتوطين مشاريع فلاحية جديدة باستثمار خبراته وعلاقاته الدولية، ونفوذ بعض الشخصيات التي تعاقبت على الإقامة العامة من أمثال "ليوطي" و"نوكيس" وغيرهم، وقد تمثل ذلك بالأساس في الاستفادة من المساعدات الخارجية، التي كانت تتكلف بقسط من مصاريف الشبكة الإدارية المحلية لمتابعة المشاريع الفلاحية، بالإضافة إلى مشروع الإنعاش الوطني الذي لعب دورا أساسيا في تغيير النظام الغذائي والمعيشي لسكان الأرياف إلى الأفضل.

وفي الجانب الاجتماعي والخدماتي، أنفقت فرنسا خلال فترة الحماية الكثير، فخلال سنة 1952 على سبيل المثال، بلغ حجم الإنفاق على الجانب الاجتماعي لسكان الأرياف ما يفوق 175 مليون فرنك فرنسي¹. إلا أن هذه الأرقام لم تحقق التنمية المستحقة، كما لم تستطع إعداد مجتمع ريفي حر قادر على تدبير شؤونه بنفسه

1-2- التنمية عبر الأعيان والمحامين، استمرارية الثابت وعسر المسار التنموي.

لقد اعتمدت الحماية في بدايتها على المؤسسات والسلط المحلية التقليدية ممثلة في الأعيان والقواد²، لكن بعد أن تم إفراغها من المحتوى الاجتماعي والدور التنموي المطلوب³، إلى أن أصبح القواد والشيوخ لا يطلبون من فرنسا السلطة والنفوذ كما عهدناه عنهم في السابق، بل "وصل بهم الانحطاط إلى درجة التنافس في استجداء العطايا البسيطة، كطلب السكر والدقيق والشاي وبعض الهدايا من ضباط الشؤون الأهلية"⁴. لذلك وجد الاستعمار في القواد الكبار خير سبيل لتنفيذ مخطط التهدة وإنجاح مشروع الاختراق⁵. ولم تكن هذه المؤسسات لتجد بدا من التعاون مع المستعمر لتحسين مكتسبات الريع الفلاحي، والاستحواذ على الأراضي، وتمليك العقارات التي سيطرت عليها بطرق غير مشروعة قبل دخول الحماية⁶. بل إن الأعيان في أغليتهم هم من ابتكار الإدارة الفرنسية نفسها⁷. فحرصا منهم على المصالح والثروات، قدم بعض الأعيان كل التنازلات، ليتحولوا إلى مؤسسة مطواعة في يد الاستعمار لأداء أدوار جديدة.

¹ - Guillaume A., Op. Cit., p 129.

² - Le Coz J., Op. Cit., T. 2, p 667.

³ - من الأمثلة الواضحة في هذا الشأن، حضور العديد من القواد والباشوات بباريز في 14 يوليوز 1919 لاحتفال فرنسا بالنصر، يترأسهم التهامي الكلاوي. أنظر:

Louis-Frédéric Rouquette, « Figures marocaines, El Haj Thami Ben Mohamed el Mezouari El Glaoui », Revue France-Maroc, n° 9, Quatrième année, Septembre 1920, pp 189-192.

⁴ - رجال بوبريك، م س، ص 263.

⁵ - عبد الرحيم العطري، "سوسيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الوجهة السياسية"، مطبعة طوب بريس، الطبعة الثانية، الرباط، 2013، ص 96.

⁶ - Lazarev G., « Aspects Capitalisme agraire au Maroc avant le Protectorat », Op. Cit., p 87.

⁷ - جون واتربروري، م س، ص 161.

وإذ لا مراقبة بدون وسطاء، طفا القواد والشيوخ على السطح، يترجمون ويطبقون الأوامر، "فحوّلهم الاستعمار إلى شريحة طفيلية، موسومة بالتعاون إن لم نقل الخيانة. ومنذ البداية خولت الإدارة الاستعمارية للمراقبين الفرنسيين وأعاونهم المغاربة سلطة مطلقة"¹. لذلك، وحرصا منها للمحافظة على الاستقرار الريفي، عينت الحماية نفس الوجوه والنخب المحلية السابقة، تفاديا للمفاجآت²، فضمنت بذلك فرصة توطين الساكنة وحيادها، وفرصة المعرفة الدقيقة بتطورات الأوضاع الريفية في حينها، لذلك يقول "ليوطي": إن فرنسا هي المحتاجة للأعيان والقواد، وليسوا هم المحتاجون إلى الحماية³. لذلك نجد كل التقارير تدعوا إلى الاستفادة من خدمات هذه المؤسسة، فمما جاء في إحدى الوثائق الفرنسية⁴ "إن تعيين القائد على رأس القبيلة والشيخ على رأس الفخذة، فرضته ضرورة محاربة الفوضى في هذا البلد، وجمع أناس من نفس الأصل، لتلقي خضوعهم وولائهم. هؤلاء الموظفون وسيلة للمراقبة تولدت مع التهدة السلمية". إنها إحدى خصوصيات النظام الكولونيالي الجديد، الذي جعل زعماء الأهالي تحت الوصاية، وركز السلط في أيديهم على حساب مجالس القبائل (اجماع)⁵. وليست المؤسسات الكولونيالية الرسمية وحدها التي تبنت هذا الخيار. بل رواد عملية "التحديث"، ودعاة تنمية الأرياف في عهد الحماية ركبوا المركب نفسه، فنجد "جاك بيرك" و "جوليان كولو" وهما مهندسا الإصلاح الريفي، ورغم حرصهما على الظهور بمظهر المجدد الزراعي لمصلحة تنمية الأرياف، إلا أنهما يؤكدان صراحة على ضرورة الاعتماد على الأعيان، لأنهم في نظرهما يقدمون الخدمة الضرورية لمشاريع الحماية، كما أنهم يمثلون فئة خاصة من الفلاحين، لأنهم الأكثر تفهما لطبيعة الإصلاحات والتحويلات المطلوبة⁶.

شيئا فشيئا تمكن الأعيان من المسك بزمام الأمور في الأرياف، واتسع نفوذ المحميين، الذين تقوى دورهم مع توقيع معاهدة الحماية وتوسع نفوذهم المجالي ليشمل جل التراب المغربي⁷، وفرنسا نفسها اقتنعت

¹ - عبد الله العروي، م س، ص 589.

² - لتبرير الاعتماد على هؤلاء الأعيان الذين كانوا في غالبية أعوان المخزن في المرحلة ما قبل الحماية، تحدث بعض مفكري الاستعمار، ومنهم "جاك بيرك" عن كون هؤلاء الأعيان هم الأقدر على استيعاب سياسة التنمية وفق المقاربات الجديدة، وهم كذلك الأقدر على نشر الأساليب الزراعية الحديثة في أوساط الفلاحين، لأنهم كانوا يمثلون مستثمرين حقيقيين في الأرض والزراعة.

³ - Lettre n°46 Lyautey à AE, Fès, 6 Juillet 1912, AAE ns 224. In. Rivet D., Op. Cit., T.1, p185.

⁴ - Archives de l'armée de Terre, Vincennes, sous le numéro 3H2217.

أنظر: رجال بوبريك، م س، ص 255.

⁵ - عبد الله حمودي، م س، ص 141.

⁶ - Berque J., « La Question Agraire au Maroc, Nouvelle politique Rurale de La France au Maroc », 8 Octobre 1945, Archive de CHEAM, Paris. In. Thami Khyari, « Agriculture au Maroc », op. cit., p 86.

- Couleau J., « La Paysannerie Marocaine, Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1968, p 244.

⁷ - Kenbib M., op.cit., pp 327-331.

أن تنمية الأرياف التي تريد يجب أن تمر لزوما من خلال هؤلاء¹. وإذا كان بعض الباحثين يعتبرون أن النظام القايدي، بالإضافة إلى الأعيان ومؤسسات الوساطة هذه، كانت تعيش على هامش نظام بيروقراطي كولونيالي متحكم، فإننا نميل إلى الأطروحة الثانية، التي تبناها عبد الله حمودي، الذي يؤكد أن سلطة الأعيان، ونظام تدبيرهم للأرياف المغربية، لم يكن على حواشي النظام الدخيل، بل كان في مركزه بالذات². وإن في هذه الملاحظة فائدة مهمة بخصوص بحثنا هذا، لكي نتبين الثابت والمتحول في تاريخ الأرياف، بل لننتقن ما هي طبيعة الإصلاحات الجذرية التي ينبغي تبنيها للقيام بتنمية مستديمة حقيقية بأريافنا المغربية.

والغريب في أمر هذه الفئة، أن أعوان السلطة الإدارية الاستعمارية لم يكونوا يكلفون الإدارة الاستعمارية شيئا، بحيث كانت نفقاتهم يتم اقتطاعها من الضرائب والرسوم على عاتق سكان الأرياف كما أسلفنا التوضيح، وكانت الدولة تستفيد من مساكن هؤلاء الأعيان لاستخدامها كإدارات محلية³، فأصبحت بذلك الإدارة الاستعمارية تراقب المغرب من خلال ضباط الشؤون الأهلية والمراقبين المدنيين والعسكريين، كما أن الأعيان يسهلون عليها ضبط ساكنة الأرياف دون تكاليف.

وبفضل هذه الأدوار الجديدة، تحولت هذه النخبة من مجرد خدام للمخزن، كما كانوا في السابق، إلى إداريين محليين⁴. فقد أحصى "ألبير عياش" ما يربو عن ستمائة ألف "عين"، أي ما يعادل 10% من ساكنة الأرياف سنة 1950، وقد كانوا يملكون في مجموعهم ما يزيد عن أربعة ملايين هكتار، ينضاف إليهم ما يزيد عن 7.500 من الإقطاعيين الذين يستحونون على أكثر من 1.800.000 هكتار⁵، والأدهى من ذلك أن استثمار هذه الممتلكات، لا يمثل إلا تكملة للأرباح التي تدرها عليهم مهامهم الإدارية التي يزاولونها في ظل الحماية⁶.

إلا أن هذا التحليل لا يمكن بحال من الأحوال اعتباره تبرئة للمشروع الاستعماري من المسؤولية وتحميلها كاملة للأعيان والمخزن المحلي، بل إن الاستعمار في خضم هذه الديناميات الجديدة كان المستفيد الأكبر⁷، لأنه كما يوضح عبد الله حمودي، استطاع تكريس سياسته الكولونيالية، التي تجمع بين الوصاية الأبوية المهينة، والزعامة المحلية، والهيمنة البروقراطية والتقنية للإدارة الجديدة⁸.

¹- ريمي لوفو، م س، ص 78.

²- عبد الله حمودي، م س، ص 146.

³- ريمي لوفو، م س، ص 19.

⁴- ريمي لوفو، م س، ص 25.

⁵- ألبير عياش، م س، ص 336.

⁶- جون واتربروري، م س، ص 162.

⁷- نعني بالدينامية الجديدة، التحول في استراتيجية الأعيان والقواد للحفاظ على مصالحهم الاقتصادية وتوفير المزيد من الامتيازات والأرصدة العقارية.

⁸- عبد الله حمودي، م س، ص ص 137-172.

غير أن الوضع لم يكن مريحا بالنسبة للمستعمر¹، فالأعيان أصبحوا يمثلون كتلة إقطاعية حقيقية، تنذر ممارساتها السياسية والاقتصادية بنهاية الاحتلال جراء تنامي حالة الاحتقان والفقر والغضب في صفوف بعض السكان الريفيين. أما البعض الآخر فقد أصبح ذلك بالنسبة إليه سلوكا مألوفاً، مما حول هذه الممارسة إلى شكل مروع ومنذر². كما أن هؤلاء الأعيان لم يكونوا مؤهلين للمساهمة في النظام السياسي البديل، الذي أصبحت تفكر فيه فرنسا، وهو قيام نظام سياسي مبني على الانتخاب والتمثيلية، نظام يُظهرها بمظهر الحماية الديمقراطية، ويضمن لها وضع اليد على مقدرات البلاد وثرواته.

1-3- التمنية الاستعمارية، حالة تجاوز الموروث وطمس المعالم الحضارية.

في مقابل الجمود على الاستفادة من خدمات الأعيان، ودعم مصالحهم، وتكريس ثبات التراتيبات السوسيوإقليمية، راهنت فرنسا على إحداث تحول عميق في بعض مناحي الحياة، خدمة للاستعمار، وتثبيتاً لأصوله.

1-3-1- ساهم تدفق المعمرين في إحداث تحول ديمغرافي واضح، ووضع طبقي جديد في الأرياف.

شهدت فئة المعمرين توسعاً سريعاً جراء التشجيع المتواصل من قبل سلطات الحماية في المغرب والنخبة الاستعمارية في فرنسا، وبين سنتي 1911 و 1926 ارتفع عدد الأوربيين من 9.890 إلى 105.000 نسمة، معظمهم قادمون من فرنسا أو من الجزائر. وقد ذكر ليوطي في أحد تقاريره (فاتح يوليوز 1914) أن معدل الأجانب، الذي يفدون على الدار البيضاء وأحواضها يقدر ما بين 2.000 إلى 2.500 في الشهر، مما رفع عدد المستعمرين في الدار البيضاء وحدها إلى 15.000 مع مطلع سنة 1914³. ونظراً لإغراء الاستثمار الفلاحي آنذاك، توجه جل المعمرين إلى الأرياف، وبالتالي غدت النتوءات الاستيطانية، كما يصفها الطيب بياض، تنتشر كالفطر في مختلف أرجاء البلاد، بأساليب وحيل باتت جد معروفة عند محترفي الاستيطان، تبتدئ بالإغراء بالبيع، وتنتهي بالإكراه والمصادرة⁴. فنجد من خلال الوثائق المتوفرة المكتوبة، أن امتلاك المعمرين لأراضي الفلاحية المغربية كانت نتيجة لعملية بيع وشراء، في حين أنها في الواقع تمت تحت الضغط وظروف أخرى، كالتحايل وتزوير الملكيات وتلاعب أعوان الحماية من المغاربة النافذين في تدبير شؤون الأرياف⁵.

¹ - أمام هذا الوضع تعالت أصوات كثيرة تنادي بضرورة توسيع هوامش الحرية للريفيين لتفادي الانفجار والتخلص من الأعيان والمخزن المحلي، أنظر:

Alfred D T., « Le Libéralisme et la Théorie du Protectorat », Revue France-Maroc, n° 65, Avril 1922, p98.

² - الطيب بياض، م س، ص 146.

³ - Guerraoui D., op. cit., pp 481-482.

⁴ - الطيب بياض، م س، ص 240.

⁵ - محمد شرقي، م س، ص ص 73-76، ص 98.

وإذا كان "الطيب بياض" يتحدث عن نتوءات، فالواقع يؤكد إحداث تحولات سوسيو- مجالية كبيرة، تصل أحيانا إلى تهجير قبائل بأكملها، أو تغيير مشاهد زراعية برمتها، أو تحول واضح في خصائص تملك الأرض¹، وهو ما حدث مع المستوطن الزراعي الفرنسي "بيارني"، الذي استولى على أراضي الكيش لقبيلة بني مالك بالشراردة تحت ذريعة الشراء²، الذي تم في شروط غامضة، وخلف وراءه تاريخا من النزاع وعدم الاستقرار، استمر إلى ما بعد الاستقلال، وتطور إلى مشاكل قانونية واجتماعية كبيرة إلى الآن³. وهي الحالة نفسها التي تمثلها "ابلاذ الصحيرة" بقبيلة أولاد عيسى (جماعة الغوازي) في اتجاه جنوب الريف الأوسط، التي لا تزال تطالب بحقوقها في الأرض المسلوقة منذ فترة الاستعمار⁴. ولم تكن هذه الوضعية حكرا على منطقة الشراردة ومقدمة الريف، بل كانت هي الوضعية العامة في كل المجالات الفلاحية بالمغرب، وفي هذا نجد الإسهاب الذي تحدث به "بول باسكون" عن حالة المستثمر Eugène Regnault، حيث اعتبرها نموذجا مهما لفهم التنافس الاقتصادي المحموم بين كبريات العائلات الحاكمة، وعلاقة ذلك باستعمال السلطة وتواطؤ إدارة الحماية⁵. وإن كان المجال لا يتسع لسرد القصة كاملة، فإن ما يهمنا منها في ارتباط بموضوعنا هو كيف استطاع هذا المعمر الإداري، صاحب السلطة، والعلاقة الجيدة مع الحماية ورجال المخزن المركزي (كان شريكا لمولاي الكبير في العديد من المشاريع الاقتصادية) أن يضغط بكل وسائله من أجل الظفر بالأراضي الخاصة بساكنة تاسلطان وتتحية الكلاوي الذي كان يسيطر على جزء منها، وإجبار الحماية على تحديد تعويض لهذه الساكنة بمقدار ب 79.000 فرنك (44.400 درهم)، وحتى هذه التعويضات لم تستفد منها الساكنة، بل تصرف فيها "الكلاوي" ووزعها على أعوانه من الشيوخ وبعض ممثلي الساكنة⁶. وعندما نتحدث عن تجريد الفلاحين من الأرض، فإننا نتحدث عن سلب حقيقي للهوية ووسيلة الانتماء للمجال.

أمام هذا التحدي الديمغرافي الموجه، بادرت سلطات الحماية إلى إعداد اقتصاد يُسهّل اندماج الجالية الأوربية المتنامية في المغرب، ويحقق أهدافها الاحتكارية، لذلك نجد "ليوطي" يشيد في تقاريره الأولى لتوطين الحماية بما تم تحقيقه من إمكانية شراء المستوطنين للأراضي الزراعية مباشرة من أيدي ملاكها⁷.

¹- حدث هذا في كل المجالات الفلاحية المغربية، ومنها ما يؤكد حسن ضايض من تراجع نسب الأراضي الجماعية "الحريم" لصالح التملك الفردي في جنوب الريف الأوسط، ويرجعه إلى الجذور الاستعمارية، التي كانت تعمل على تغيير الوضع العقاري، وتمكين الأجانب من الأرض، خاصة المحاذية منها للمجاري المائية (سيو، ورغة). أنظر: حسن ضايض، "المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب سايس، فاس، 2005، ص 134.

²- أنظر رواية "بيارني" لجون لوكوز في الهامش 29 من: Le Coz Jean, Le Gharb, » Tome I, op. cit., p367.

³- للمزيد من التفاصيل عن هذه التداعيات، أنظر:

محمد زرنين، "الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية، المحيط القروي لسبيدي قاسم نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع القروي والتنمية، كلية الآداب، الرباط، 2005، 335 ص.

⁴- حسن ضايض، م س، ص 135

⁵- Pascon P., « Le Haouz de Marrakech », Op. Cit., T. 2, pp 469-479.

⁶- Pascon P., « Le Haouz de Marrakech », Op. Cit., T. 2, p 479.

⁷- هو تقرير من 502 صفحة، مزود بعدد مهم من المرفقات (جداول وإحصائية) بالإضافة إلى بعض الخرائط (الاستعمار الريفي): ص ص 485-488 تحت عنوان:

وهو ما أنتج تغييرا للوقائع على الأرض، وإحداث الإرهاصات الأولى لتحولات الأرياف المغربية، وخاصة قضاياها السوسيو-اقتصادية¹. ولم تكن تيارات الهجرة هذه عملية عفوية ارتجالية، بل كانت عملية موجهة ومؤطرة معرفيا وإداريا، فقد دعا "مارك بونفوس" إلى عدم إغفال دور المستوطنين الزراعيين في سياسة الحماية، لأنهم يمثلون عنصرا رئيسيا في الإنتاج، لذلك يجب أن يكون عددهم كافيا، ويجب أن يكون هذا العدد، في نظره، لا يقل عن 20.000 مستوطن، ينبغي أن تمنحهم إدارة الحماية ما لا يقل عن 100 هكتار من الأرض لكل منهم².

والسؤال المطروح هنا. لماذا هذا التحول الديمغرافي؟ هل هو مخطط ديمغرافي لتحقيق ما يكفي من الأطر الزراعية المؤهلة لتنمية الأرياف؟ أم هو إجراء لتغيير المشهد العرقي في الأرياف المغربية؟ أم هي عملية استراتيجية في إطار "تحديث" المجتمع المغربي، ونقله من مرحلة ما قبل التاريخ، إلى مرحلة الحضارة والتقدم على شاكلة التحولات التي شهدتها أوروبا؟.

إنه لا يمكن نكران الأهداف الاقتصادية للمتروبول، ومعها الأهداف التقنية والسياسية والإدارية للحماية، إلا أنه لا يمكن تجاوز قضايا التحول الاجتماعي التي راهن عليها الاستعمار كما رأينا سابقا. فدور المستوطنين الزراعيين يتجاوز الأدوار التقنية للاستعمار، إلى دور تشكيل "طبقة وسطى" داخل مجتمع تقليدي، لنقله إلى مرحلة التاريخ والمجتمع الصناعي، لذلك نرى الحماية تبدل جهدها لإصدار القوانين والظواهر من أجل تفتيت النظام السابق للتملك، وخاصة نظام أراضي الجموع والكيش³. إنه بهذه التدخلات، تكون الحماية بقيت وفيه لمرجعيتها الفكرية الاستعمارية، بمنحها وإعارتها للمستعمرات، كما يوضح "العروي"، ما كان ينقصها، أي فئة برجوازية، تتمتع بكل ما هو برجوازي من حقوق ووسائل إنتاج وحرية وإدارة، وسط مجتمع بدائي تقليدي، محروم من كل هذه المقومات⁴.

وللوقوف عند بعض أوجه هذا التطور الديمغرافي للجالية الفرنسية في المغرب خلال فترة الحماية، نرجع إلى بعض المعطيات (الجدول) ، والتي توضح من جانب آخر كيف أن هذه النسبة الضعيفة من المعمرين، حوالي 450.000 من بين 8.140.000 مغربي سنة 1955، تستحوذ على ما يناهز خمس الأراضي الصالحة للزراعة (ما يفوق مليون هكتار).

Le Général Lyautey, Ministère des Affaires Etrangères, Rapport Générale su « La situation du Protectorat du Maroc », Rabat, le premier Juillet 1914, 502 p.

¹ - استطاع الأجانب شراء الأراضي وتملكها بطرق عديدة منذ معاهدة مدريد سنة 1880، إلا أن توقيع معاهدة الحماية سنة 1912 حقق اطمئنانا أكبر للمستوطنين الأجانب لشراء المزيد.

² - Bounnefous M., (Contreleur Civil Adjoint), « Perspectives de l'Agriculture Marocaine », pp 45-46.

عن: أحمد تافسكا، م س، ص 60.

³ - Le Coz J., « Le Gharb. » T.2, Op. Cit., p 635.

⁴ - عبد الله العروي، م س، ص 592.

جدول رقم 04: التطور الديمغرافي للجالية الفرنسية في المغرب بين سنتي 1926 و 1955.

سنة الإحصاء	العدد الإجمالي للسكان	عدد الأجانب
1926	4.229.146	104.712
1936	6.245.000	205.000
1952	7.640.000	410.000
1955	8.140.000	450.000

Source: Ministère de Commerce, l'Industrie et Tourisme, Tableaux

Economiques du Maroc, 1956, p 24.

ومن أجل تحقيق الطموحات الاقتصادية للمعمرين، لم تخرج تصرفات الحماية في المغرب عن همجية الاستعمار في باقي بلدان شمال إفريقيا، حيث تزايد ابتزاز المغاربة وسلب أراضيهم بمبررات أقل من واهية، إما بذريعة استرجاع أراضي الدولة التي تم الاستيلاء عليها زمن السبيبة، أو بمبرر امتلاكها بطريقة غير شرعية (التواطؤ مع ممثلي المخزن محليا من قياد وشيوخ)، أو بكل بساطة، لعدم قدرة الفلاحين المغاربة الإدلاء بالوثائق الإدارية التي تثبت الملكية¹.

لقد ارتبطت مصالح المعمرين، وكبار المستثمرين الأوروبيين، ارتباطا وثيقا، بالوجود الاستعماري، وخاصة العسكري منه، ونظرا لشدة ارتباط الفلاح المغربي بالأرض واستعداده المطلق للدفاع عنها²، فقد كانت فرنسا تقيم مراكزها العسكرية في المناطق الزراعية الخصبة، كمراكز أمامية، وعندما تتراجع المقاومة ويستتب الأمن، يتحول الموقع العسكري إلى مركز للاستيطان الزراعي الأوروبي، فيتم بذلك تغيير المشاهد الزراعية، وبالتالي تحولا جذريا في التهيئة والإعداد الفلاحي. وقد أوضح عبد الله حمودي أن التحول الذي شهدته منطقة سوس، حدث في فترة وجيزة، حيث انتقل المشهد من امتداد غابات الأركان إلى مستوطنات وضيعات زراعية، سميت في التداول المحلي "كاليفورنيا الجديدة"³. وقد ساعد على ذلك غياب وضعية قانونية للعقار الفلاحي، الشيء الذي سهل مأمورية المعمرين، ومن ثم استيلائهم على مجموعة من الأراضي.

من جانب آخر، أحدث التحول الديمغرافي خلال هذه الفترة، تحولات اجتماعية قاسية، همت صغار الفلاحين، حيث كان الفلاح الريفي وأبناءؤه وزوجته عرضة لتعسف الاستعمار الرسمي والخاص، فمن إكراه على شراء المواد المستوردة من شاي وسكر وأقمشة⁴، إلى الإرغام على الخدمة في المناجم، وأعمال التوزيع،

¹ - Pascon P., « Le Droit et le Fait dans la Société Composite, Essai d'Introduction au Système Juridique Marocain ». in« Etudes Rurales », Ed.Société Marocaine des Etudes Réunies SMER, Rabat,pp 213-229.

² - Fasy H., « et Protectorat », Imp. LECANTE, Edition Larose, 1947, Paris, p 21.

³ - عبد الله حمودي، م س ، ص 146.

⁴ - كما سبق التوضيح، فقد كان أجر العديد من العمال لا يؤدي نقدا، بل يعطى للأجير نسبة من أجره نقدا والباقي على شكل مواد غذائية لإحداث تحول في العادات والنظام الغذائي لسكانة الأرياف.

والخدمات المتنوعة لصالح الضباط والأجانب والمعمرين والأعيان (أشغال "الكورفي" نموذجاً). هذا علاوة على ثقل الضرائب التي يؤديها الفلاح المغربي، والتي أضيفت إلى الترتيب القديم ، ففي سنة 1952، كان المغربي يؤدي الأعشار إلى جانب الترتيب: 10% لفائدة رواتب الشيوخ والقواد، 10% لفائدة الشركات الأهلية للاحتياط، 03 % لفائدة عملية مكافحة الجراد. في حين الترتيب الذي يدفعه الأوروبيون، فتضاف إليه فقط 13 %، 10 % منها تقتطع لفائدة الغرف الفلاحية الفرنسية¹. مما يعني أن الفلاحة المغربية مجبرة على تأدية فاتورة استثمارات المعمرين، المعفيين من كل التبعات المالية، وهو الإغراء الذي جعل رؤوس الأموال الفرنسية تفضل الاستثمار في المغرب على الجزائر².

وقد كانت فرنسا تتصرف في الموارد المغربية من أراضي زراعية ومياه سقي وكأنها لإقليم من أقاليم فرنسا جنوب المتوسط، نستشف ذلك من خلال رسالة موجهة من الجنرال ليوطي إلى رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية مؤرخة ب 14 يناير 1921، تخبر أن أحد النواب، ويتعلق الأمر ب M.Calary de Lamazière يطالب بإقامة عدد من عائلات فلاحي شمال فرنسا، المتضررين من الحرب العالمية الأولى، بالمغرب. وقد تضمنت الرسالة كلاماً صريحاً حول العديد من مظاهر التطاول والنهب التي باشرت بها فرنسا في حق الموارد الفلاحية المغربية، خاصة في عهد السلطان عبد الحفيظ³. وبحم التحالف الاستعماري الذي سبق ذكره، فقد ارتبط تعسف الاستعمار بجشع المستثمرين الفرنسيين، ففي خطاب له بمناسبة تأسيس "مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية" المؤسس بمقتضى ظهير 15 دجنبر 1928، حدد المقيم العام "ستيكا" أهداف الحماية بالقول: "إن التضحيات الهائلة التي بُذلت على أرض المغرب من أجل أن يسود فيه النظام الفرنسي، تبرر للحماية أن تُجدد في استغلال باطن أرضه تعويضاً لا تستطيع موارد الضرائب الوفاء به، ولذلك أعتبر أن الهدف الرئيسي من تأسيس هذا المكتب الجديد، هو صيانة مصالح الدولة والدفاع الوطني"⁴. وبالتالي أصبحت الموارد الطبيعية المغربية ملكاً للفرنسيين باعتبارهم الأوصياء على المغرب وسكانه.

بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكرت دراسة لبول باسكون حدة التحولات وتدايها على الحياة اليومية لسكانه الأرياف بقبائل "بني مكيلا" و"بني مطير" جراء تحديد المجال الغابوي وتقليص حجم المراعي التي كانت تستثمرها القبائل بالمنطقة، خاصة وأن تربية الماشية تعد نشاطاً رئيسياً لسكانه الأطلس المتوسط. وقد ذكرت الدراسة تراجع النشاط الرعوي وحدة تأثيره على مستوى عيش الساكنة، وكذا تراجع علاقة الود بين القبائل

¹- ألبير عياش، م س، ق 2، ص 125.

²- أنظر العتاب الذي تقدم به Marill رئيس غرفة التجارة بالدار البيضاء أمام Schiaffino رئيس المنظمة الاقتصادية بالجزائر، على خلفية تصريحه بأن الرأسمال الفرنسي يفضل اللجوء إلى المغرب حيث تتعدم الضرائب، بينما هو في الجزائر يخضع لضريبة كبيرة. (نشرة الغرفة التجارية والصناعية، ع 291، ص 85).

³- عبد الجليل حليم، "الوضع العقاري بالمغرب"، م س، ص ص 149-159.

⁴- Résident Général au Ministre des affaires Etrangères, 18 Décembre 1928, Service Historique de l'Armée de Terre.

عن: ابراهيم ياسين، م س، ص 287.

نتيجة الصراع على ما تبقى من المجالات الرعوية الضيقة¹. هذه الوضعية المأساوية لساكنة الأرياف، أكدها كذلك "كريكوري لازاريف" في المجالات الهشة بالمغرب الجنوبي الشرقي (جرادة، عين بني مطهر، تاندرارة) وهي مناطق يعيش سكانها على تربية الماشية، إلا أن التدخل الاستعماري حرّمهم من مجال رعوي كبير (مجالات الحلفاء) التي بدأ في استغلالها الصناعي، فلم تجد الساكنة بدا من تغيير نمط عيشها والاتجاه نحو الاستقرار وتسمين الماشية عبر الأعلاف أو النزوح في اتجاه بعض المراكز الريفية المستحدثة بجوار المناجم².

وقد ذكرت مراسلة موجهة من المكلف بشؤون فرنسا بالمغرب إلى وزير الشؤون الخارجية بباريز بتاريخ 15 يناير 1912، حالة بيع القواد المحليين للإخوان Mannesmann عدة قطع من غابات المعمورة تمتد على مساحة 1972 هكتار، ما بين واد نيفيخ ومخيم Boulhaut (ابن سليمان)، وعن قلع هؤلاء المستثمرين للأشجار من جذورها لصنع الفحم³. كما أن الحماية كانت تُرغم الفلاحين على المساهمة في مشاريعها الاستعمارية بالأرياف المغربية، كما حصل مع مشاريع الاستيطان بمنطقة الغرب، حيث "إن المراقبين كانوا يهددون السكان بنزع ملكياتهم، إذا لم يشاركوا في النفقة على أعمال تجفيف الضايات الموجودة في تلك الملكيات"⁴، لأن جنود الحماية، وكما هو معلوم، كانوا يجدون صعوبة بالغة لاختراق المنطقة نظرا للظروف الطبيعية (انتشار المراتج) والتهديدات الصحية التي تمثلها هذه المراتج، لأن البرك المائية والمرجات والماء الراكد بصفة عامة يمثل أوكارا مفضلة للباعوض الحامل لجرثومة حمى المستنقعات. كما تجدر الإشارة إلى الأولوية التي حظيت بها أراضي المعمرين على حساب باقي أراضي الفلاحين المغاربة. وبالتالي لم يكن الفلاح، كما يؤكد الأستاذ بوجمعة رويان " ينظر بعين الرضا إلى هذه المبادرات الاستعمارية، لأنها كانت تحرمه من مرعى صيفي مهم كانت توفره المروج"⁵.

وتبقى أعمال سلب الأراضي وطرد الأهالي والتنكيل بهم من أبشع صور الاستعمار. فقد أوضح "فيشر" في إحدى مقالاته⁶، كيف كان حال سكان الريف بقبائل كروان وبني مطير، حيث قام الاستعمار في هضبة مكناس، وكانت مأهولة بالسكان عام 1912، بمنع القبائل المنتجة (الرحل) والمستقرة معا من ممتلكاتها (115.000 هكتار بالإضافة إلى 150.000 ه) وكذا من مياهها، حيث إن "بربر الهضبة تعرضوا

¹-Pascon P., « La Compétition des Eleveurs dans la Région d’Azrou », op. cit, p 63.

²- Lazarev G., Ruralité et Changement Social », op. cit., pp 218-219.

³- عبد الجليل حليم، م س، ص ص 149-159.

⁴- Dr. Tephany A, « Essai sur le Paludisme marocain et la colonisation française », in « Maroc-Médical », Avril 1931, p 134.

أنظر : بوجمعة ريان، م س، ص ص 197-217.

⁵- بوجمعة ريان، م س، ص ص 197-217.

⁶- Fisher M., « La colonisation sur le plateau de Meknès », Revue de Géographie du Maroc », n°4,1984, p 126.

نقلا عن: ألبير عياش، م س، ص 333.

لأسوأ المعاملة من طرف الاستعمار الذي طردهم من أرضهم بالهضبة، فاشتغل عدد منهم لدى المعمرين، أو هاجر نحو أحياء الصفيح بمكناس والدار البيضاء، أما من بقي منهم في أرضه، فقد عاش خاملا في الفقر. أما القبائل المَعْرَبَة (مجاط، دخيسة، كروان الشمالية) فقد تعرضوا لحالة مماثلة وإن بقسوة أقل في بعض الأحيان، وذلك لأن الاستعمار الخاص تجنبهم. ولكن إذا كان الاستعمار الرسمي لم يأخذ من دخيسة أي شيء، فإنه لم يترك لمجاط نصف ما كان من أراضيهم الأولية، وقد كان نزع حقوق المياه تاما أكثر من غيره". ونظرا لما كانت ولا زالت عليه وضعية التعليم والأمية بالأرياف المغربية، فإنه يكفي إبدال القضاء الشرعي بقضاء مدني فرنسي لتخرج كل الأحكام الخاصة بالمنازعات حول الأرض بين المغاربة والفرنسيين لصالح المعمرين، لأن المداوولات كانت تجري بالفرنسية. ولأن القضاء، كما يؤكد الأستاذ العروي، لا يودون إمعان النظر في الرسوم بما فيها من غموض وشبهات وجزئيات دقيقة¹.

لقد أفرزت السياسة الاستعمارية فوارق جمة بين فلاحه كولونيلية مستفيدة من كل أصناف الدعم والتوجيه والإنقاذ، رغم الظروف الصعبة لبعض الفترات من الحماية (ظروف الحرب العالمية وندرة اليد العاملة والكوارث الطبيعية والجفاف..). وممتدة على أجود الأراضي وأكثرها خصوبة (الساحل، الحوز، الغرب، هضبة مكناس) ومستفيدة من جل المشاريع التنموية، وخاصة مشاريع التجهيز والسقي²، إلى جانبها فلاحه كفاف تقليدية محرومة من كل سند استعماري. بل إن الاستيطان كان يصبو إلى أكثر من الاستنزاف الاقتصادي، ويتعلق الأمر بتوفير نواة فرنسية بالمغرب لزرع أسر تتعلق بالأرض وتستوطنها بطريقة نهائية وتنشر التقاليد الفرنسية بالبادية المغربية³. ولا يعني ذلك حرص الحماية على تحديث الأرياف بشكل إيجابي بإدخال التقنية وتطوير وسائل العيش الكريم، فقد تحول المغرب بإرادة المستعمر إلى "حديقة بشرية" لحماية التقاليد والسلوكات المناهضة للتنمية. لقد نصبت إدارة الحماية، كما يقول الأستاذ العروي، نفسها قيمة على كل موروث حتى ولو قرر أصحابه التخلي عنه... فتحوالت القبيلة إلى مؤسسة تعمل ضد أعضائها المرشحين للاستفادة من استمرارها⁴.

ومع تفاقم ضغط الاستعمار الزراعي، عرفت الأرياف المغربية ولادة طبقتين اجتماعيتين جديدتين، فئة أولى مكونة من الفلاحين بدون أرض (الخماسون والعمال الزراعيون الذين أصبحوا يمثلون أكثر من نصف ساكنة الأرياف (60%) خلال نهاية الاستعمار سنة 1952⁵، بالإضافة إلى الفلاحين ذوي الملكيات المجهرية الصغيرة، وفئة ثانية، مشكلة من المستوطنين الزراعيين، الذين استحوذوا على أجود الأراضي، حيث إن 70% من الأراضي الموجودة في ملكية الأوربيين تقع في مناطق الدار البيضاء والغرب والرباط،

¹ - عبد الله العروي، م س، ص 579.

² - Benhadi A., «La Politique Marocaine des Barrages», in. « Problèmes Agraires au Maghreb », Editions du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1977, pp 275-294.

³ - عبد الجليل حليم، س ص ص 43-51.

⁴ - عبد الله العروي، م س، ص 637.

⁵ - ألبير عياش، م س، ق 5: "نتائج الاستعمار"، ص 335.

وفي مناطق غنية بالمياه¹، وقد بلغ حجم المساحات المنهوبة أكثر من مليون هكتار، تتحكم فيها أقلية استعمارية، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد "الخماسة" والفقراء من ساكنة الأرياف

1-3-2- تحولات نمط العيش، من الاكتفاء والتضامن إلى التنافس والفردانية.

عاش الفلاح المغربي لقرون (إلى حدود بداية القرن العشرين) على القناعة والكفاف، والحرص على التضامن المجتمعي²، ومضمون فلسفته هذه في الحياة، جعله يلتزم الوسائل الكفيلة بتحقيق المحدود من الأهداف، فالنظام الغذائي يعتمد على استهلاك الحبوب بالدرجة الأولى، وهو ما عبر عنه السلطان الحسن الأول في رسالته إلى القائد امبارك الشياضي، حيث يقول: "إن أمر أهلها (يقصد أهل البلد) وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهن إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة مضاهية لهما وتوازيهما"³. ووسائل الإنتاج في مجملها عبارة عن محراث خشبي تقليدي تجره حيوانات هزيلة في غالب الأحيان للنقص الحاصل في العلف والتغذية المعتمدة على الرعي بشكل مطلق. أما مشاهد الحقول الزراعية، فحالة جلها مزرية للغاية، لأنها باختصار، مجالات مهمشة، أو ما فضل من أراضي عن الاستعمار الفلاحي، وبالتالي فهي عبارة عن امتدادات تعج بالأحجار والأعشاب وتفتقر للتهيئة والإعداد الجيد.

مع تطوير وسائل الإنتاج، وإدخال المكننة، وتحكم السوق، وتحديد الأسعار، وجد الفلاح المغربي نفسه أمام خيارين، إما الانخراط والاستفادة من دعم الحماية رغم ضعفه، أو الجمود على نمط الإنتاج القديم، الذي لم تعد الظروف العامة تسمح باستمراره.

انخرط الفلاح طوعا وكرها في النظام الجديد للإنتاج، وأصبح الفلاح رهينة المؤسسات الاستعمارية المقرضة، واخترق التنقيد (استعمال النقود) نظام الكفاف، فغزت النقود كل التعاملات الاقتصادية في الأرياف المغربية مع نهاية القرن التاسع عشر، وهو ما لم يكن ذا بال، ولا اهتمام من قبل الفلاحين من قبل، وفي هذا يقول "الأمين البزاز": "مع التسرب الأوربي، اتسع الاقتصاد النقدي، واكتسح مواقع قوية في البلاد، الأمر الذي كان وبالا على المجتمع التقليدي. صحيح أن النقد لم يكن مجهولا في السابق، وإنما كان تداوله محدودا، لأن الاقتصاد في الإطار القبلي، اقتصاد مغلق، لا يستهدف الربح، وإنما تأمين الاستهلاك الذاتي"⁴.

ولا تكمن المشكلة في الانتقال من المقايضة إلى التنقيد، بل في ارتباط العملة المغربية بالنظام النقدي الأوربي، الذي ينهكها ويخفض من قيمتها، مما يجعل الفلاح فيما بعد، مرهونا لتوازنات العملة، سواء تعلق الأمر بالمعدات المستوردة من الخارج، أو حتى فيما يخص المواد المستهلكة من حبوب وسكر وزيت وغيره،

¹ - Fasy H., « Agriculture Marocaine et Protectorat », Imprimerie LECANTE, Edition Larose, Paris, p 63.

² - Le Coz J., op. cit., pp 291-292.

³ - رسالة مؤرخة في 15 مارس 1883 بالخرانة الحسنية، ذكرها العديد من كتاب التاريخ. والنص مأخوذ عن 'محمد الأمين البزاز، "تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أطروحات، رقم 18، الرباط، 1992، ص 29).

⁴ - محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، "م س، ص 157.

حيث إنه في حالة تراجع العملة وضعف الإنتاج، يصبح الفلاح مطالباً بدفع المزيد من الأموال لشراء بضاعة كان يستطيع الحصول عليها بأبخس الأثمان وفق النظام الاقتصادي التقليدي السابق، مما يضطره حتماً إلى الاقتراض، أو بيع ما يملك من عقار فلاحى. وقد تبنت فرنسا هذا الخيار في النصف الثاني من الحرب للتأثير على العملة المغربية، بل وتجاوزها نهائياً عبر تغييرها بعملة أخف ضغطاً على العملة الأوربية والفرنسية على الخصوص¹.

وقد عملت إدارة الحماية، من خلال إجراءاتها هذه، وإجراءات أخرى، على تحويل الأرياف المغربية من مركزية الروابط الاجتماعية الحميمة إلى مركزية السوق، فأولت عناية فائقة للأسواق بخلفية سياسية واقتصادية بالغة الأهمية، فقامت سنة 1918 بإحصاء شامل للأسواق، مع تحديد أماكنها على ربوع البلد، بالإضافة إلى تقييم رقم معاملاتها من خلال مصالح الاستقبال بالأسواق، ونظراً لأهمية الأسواق بالنسبة للحماية، فقد قامت كذلك بإحصاء تكميلي سنة 1923 بنفس المنهجية والهدف². ولم تكن الحماية تنظر إلى الأسواق باعتبارها مراكز للتبادل التجاري فحسب، بل كانت بالنسبة إليها مراكز سياسية بالدرجة الأولى، حيث يذكر "دانييل ريفي" أن السوق التي تمت إقامتها بمركز "مشرع بلقصورى" كانت تفصل بين مجالات امتداد الاقتصاد والزراعة الكولونىالية وزراعة المغاربة، وكان السوق يعتبر فرصة لاجتماع القواد بممثلي الحماية لفض النزاعات الناجمة بين ساكنتي المجالين³. لذلك عملت فرنسا على زيادة عددها ووضعها تحت المراقبة، وربطتها بمكاتب الشؤون الأهلية من خلال إقامة المكاتب قرب أسواق قائمة أو نقل موقع السوق إلى جوار المكتب⁴، وبالتالي تسنى لها التحكم التام في الحركة الاقتصادية والتجارية، وتوجيه الرأسمال الريفي وفق سياسة الحماية من خلال قرارى المنع والسماح برواج بضاعة معينة، أو إدخال بضاعة مستوردة للتأثير على العادات الغذائية للسكان. حيث كانت فرنسا تحتكر واردات المغرب منذ بداية الحماية، ففي سنة 1922 وصلت واردات المغرب من فرنسا 97% من السكر و96% من الأحذية و95% من الصابون والأدوية والملابس الجاهزة و94% من السيارات و72% من المواد الكيماوية و63% من الإسمنت⁵. وقد ذكرت بعض الدراسات أن السكان أصبحوا يتعاطون ويستهلكون العديد من البضائع المستوردة كالشاي والسكر والزيت، بالإضافة إلى السجارة والكثير من الأشياء التي كانوا يجهلونهم من قبل⁶.

لثد تعرض الاقتصاد التقليدي المغلق، والمبنى على الكفاف للانحيار في ظل المراقبة الفرنسية، وتحول جدي نحو انفتاح إجبارى، ولا تزال الذاكرة المغربية تذكر إدخال مقاييس جديدة للتعامل التجارى مثل "الكيلو"

¹ - Rivet D., op. cit., T. 3, p119.

² - Rivet D., op. cit., Tome 2, p213.

³ - Idem, p 215.

⁴ - ابراهيم ياسين، م س، ص 266.

⁵ - Rivet D., op. cit., T. 3, p 115.

⁶ - Dresch J. et De Lepiney J., « Le Massif de Toubkal, troisième Edition, Casablanca, 1993, pp 71-72.

و"المتر"، بل لا تزال الذاكرة الريفية تحتفظ لمنتصف الثلاثينيات من القرن الماضي بأحداث "عام الكيلو" الذي تميز بقياس الأرز الموزع خلال فترة القحط 1936-1937¹

وإذا رغبتنا في رواية التحول الذي شهدتها الأرياف جراء التدخل الاستعماري، فيمكن اختزالها في القصة المختصرة التالية: رغم كل الصعوبات يقاوم الفلاح، ويرعى زراعته التي لم تعد وفق المتوفر من الماء والأرض، لأن الأرض أعيدت تهيئتها، والماء أصبح بيد المعمر، وفي غياب المال الكافي لشرائه، يضطر الفلاح إلى الاقتراض من المؤسسات الفرنسية المعتمدة لتقديم هذه الخدمات، وهي بالمناسبة، شركات احتكارية مستثمرة في المجال ومنافس اقتصادي كذلك. وعندما يتوجه الفلاح إلى السوق لبيع منتوجاته يكون أمام حقائق ومعطيات جديدة على الأرض، فالمنتوجات المطلوبة في السوق هي تلك التي رغب الاحتلال في زراعتها، ومن كان عند رغبة المستعمر من الفلاحين، يستطيع بيع منتوجه الفلاحي إلى مؤسسات احتكارية أخرى وضعتها سلطات الحماية وفوضتها قانونيا، ودعمتها عمليا للقيام بهذه المهام. وذرا للرماد في العيون، قد تشتري هذه المؤسسات المنتج الفلاحي المستجيب لشروطها وتعليماتها بأثمان قد تفوق أحيانا أثمانه السوق.

وإذا لم يستطع الفلاح تغطية مصاريف نشاطه الزراعي للموسم المقبل، تنبري مؤسسات احتكارية ثالثة لقرضه بعض وسائل الإنتاج (تمويل عملية الحرث، وتوزيع البذور والأسمدة والأدوية الضرورية)، والتي تفرض عليه هي الأخرى زراعات وتدابير ومعايير جديدة في الإنتاج، بل إن تزايد الديون يضطر الفلاح إلى التفكير في الاستثمار الأمثل للأرض، فلا يجد بدا من إدخال الآلة، وما دام لا يمتلكها، فهو مضطر إلى كرائها من الشركات الفرنسية المقرضة، أو شراؤها بمزيد من القروض.

وعندما يبيع الفلاح منتوجه، ويقترض من المؤسسات الاحتكارية الفرنسية حاجياته الضرورية، يتوجه إلى السوق ثانية لجلب مواد الغذاء، وهذه قصة أخرى، لأن الفلاح يجد نفسه محاصرا بمواد غذائية جديدة وفق عروض مغرية في البداية²، لكن أغلبها يبقى من الترف بالنسبة إليه، ومهما قاوم هذا الفلاح السلع المستوردة والمغريات الجديدة، ومهما تمنع، يجد نفسه مضطرا للاندماج داخل مركزه الريفي، الذي أصبح يعج بالمظاهر والعادات الغذائية والحياتية الجديدة. وسرعان ما يتحول نمط الغذاء واللباس والسكن والمظهر والحياة. بل تتحول منظومة الاكتفاء إلى منظومة الاستهلاك، وبالتالي استحالة العيش دون سلفات وقروض³.

¹ - إبراهيم ياسين، م، ص 274.

² - كانت الحماية تستعمل السوق أحيانا لإحداث التوازن والتخفيف من وطأة التحديث الاقتصادي، أنظر:

Rivet D., Op. Cit., T. 2, p216.

³ - عن عمق هذه التحولات الاجتماعية المرتبطة بالتنقيذ في عهد الاستعمار، أنظر:

- Lazarev G., « La Politique Agricole », op. cit., Chapitre V « Le Salariat Agricole des Fermes de Colonisation », pp 177- 212.

- Lazarev G., « Le Salariat Agricole des Fermes de Colonisation », Bulletin Economique et Sociale du Maroc, n° 101-102, Avril-Septembre 1966, pp 35-70.

هكذا حدث التحول الفلاحي وتحول معه نمط العيش، فكان الفلاح الصغير ذو الرصيد العقاري الضيق والنصيب الضعيف من الماء ضحيته الأولى، حيث تزايدت قروضه، وتفاقم استهلاكه، وحاصرته المنافسة الشرسة، وقيده السوق، وأربكه التحكم الاستعماري في أسعار ووسائل الإنتاج والمنتجات الفلاحية.

1-3-3- تحولات التراتيبات الاجتماعية، من مركزية "الجماعة التقليدية" إلى مركزية "الجماعة الإدارية".

كانت التراتيبات الاجتماعية الريفية قبل الحماية من صميم التنظيم القبلي، تتسم بالتواصل والتضامن بين مستويات وطبقات المجتمع، وكانت "الجماعة التقليدية" تمثل محور عملية التواصل، لكن إدارة الحماية لم ترغب في أن تبقى التراتيبات على هذه الشاكلة، فعملت على نقل الريفيين من الإدارة التضامنية بقيادة "الجماعة التقليدية" إلى مؤسسة قانونية ذات مهام إدارية وسياسية واضحة¹. ورغبة في تجاوز تداعيات القطيعة بين نظامين مختلفين من حيث التراتيبات الاجتماعية²، حاولت فرنسا في بداية الأمر، إحداث نظام مختلط للإدارة، يتكون من ممثلي الجماعة التقليديون (قواد وشيوخ)، وأطر الحماية من مراقبين مدنيين ورؤساء المكاتب والدوائر، وبالتالي إحداث نوع من التحول في نمط التدبير من الاعتماد على المؤسسات التقليدية المبنية على القرابة والعرق إلى مؤسسات إدارية حديثة مبنية على التمثيل والاختيار³. إلا أن عدم الانسجام بين النظامين، وجعل السلطة الفعلية في يد ممثلي الحماية، أفقد هذه المرحلة الانتقالية روحها الديمقراطية، وتحولت مؤسسة "الجماعة الإدارية" إلى مجرد هيئة استشارية للمراقبين المدنيين والعسكريين. ولم يكن الهدف من هذه التوليفة تجاوز القطيعة فقط، بل الضبط السياسي للأرياف كذلك، وفي هذا يقول "ريمي لوفو": "في الوقت الذي كانت تجري فيه فرنسا القواد، كانت تقوم بالبحث عن وسائل أخرى بهدف تحصيل الموافقة على سياساتها لإحداث التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، التي تكتسب التبرير بناء على ضرورة تثبيت القرويين الذين قد ابتدؤوا يتدفقون على المدن"⁴. وعوض أن يتم تأسيس التقطيع الترابي الجديد على مرتكز النظام الاقتصادي العادل، والعلاقات الإنتاجية المبنية على التكافل والتنمية⁵، عمل التقطيع على تكريس الإقطاعية من خلال ترشيح الأعيان، من جديد، للعب دور سياسي انتخابي، إلى جانب دور تمثيل الجماعة، والتعبير عن مشاكلها الاقتصادية أمام المحتل، وهذا الدور المزدوج، هو الذي حرك لدى الأعيان

¹- Celerier J., « La modernisation du Paysanat marocain », RGM, n°3, 1947, p 22.

²- هما نظامان مختلفان، لكون النظام القديم هو نظام اجتماعي شمولي لتحقيق التعايش والتضامن الريفي وفق ظروف الخصائص والقلّة. أما النظام الجديد فهو نظام إداري، صحيح أنه حاول إدخال مفهوم "الديمقراطية المحلية" للمجال الريفي، لكنه يبقى نظاما إداريا يفتقد إلى القدرة على إنجاز التنمية المطلوبة (قضايا تمثيل الفلاحين، عدالة توزيع العقار الفلاحي والماء، الأمن الغذائي).

³- Le Coz J., Le Gharb, Tome II, op. cit., p 619.

⁴- ريمي لوفو، م س، ص 19.

⁵- تم إحداث تقطيع جديد للأرياف على أرضية جغرافية ترابية بخلفية أمنية واضحة بعدما كان التقطيع الترابي السابق للأرياف يبنى على البعد الإثني للقبائل وفدراليات الدواوير.

والقواد غريزة التفكير في طرق وآليات أخرى لمقاومة أي إصلاح محتمل، لأن سيؤثر حتما على مصالحهم الاقتصادية ونفوذهم السياسي.

لقد مثل هذا العرض (الإصلاح الإداري) نسخة منقحة لوضعية "القايدية" في مغرب القرن التاسع عشر، فالقواد تحولوا مع التقطيع الجديد إلى موظفين، يتم تعيينهم من قبل السلطة المركزية للحماية، فتم بذلك التسليم في مشروع التنمية لصالح التنافس على المصالح الانتخابية. ومع تفاقم تأثير الأعيان في المؤسسات الإدارية الجديدة، خاصة مع تعيين الجنرال "كيوم" خلفا للجنرال "جوان"، تم إصدار تقرير هام يرصد المخاوف المحدقة بفرنسا جراء إطلاقها يد الأعوان في الأرياف، والسكوت عن تجاوزاتهم، وقد أنجز التقرير من قبل مجموعة من ضباط الشؤون الأهلية بتأطير من الجنرال "بوير دولاتور Boyer de latour"¹، جاء فيه "وبعد أن لم نعد قادرين على الاعتماد على سياسة الأعيان، بعد أن أصبحت سياسة قديمة، فقد بتنا مجبرين على البحث عن مركات جديدة، ويبدو بجلاء بأنه لم يعد يوجد، منذ الآن فصاعدا، إلا حلا واحدا، وهو الحل الذي يتعلق باللجوء نحو "الجماعات الجماهيرية"، وذلك ما دمنا فعلا ما نزال نتوفر على تأطير فرنسي على قدر كاف من القوة، بحيث لا نتعرض لخطورة أن تتجاوزنا الأحداث"، الواضح من هذا الكلام أن فرنسا يجب أن تتخلص من الأعيان كسند لها في الأرياف، وذلك عبر إحداث مجالس منتخبة.

وبناء على هذا التخوف، خصوصا غداة الحرب العالمية الثانية، تم التفكير في وضع مخطط لسياسة جديدة، يتم من خلالها التخلص من الأعيان والتخفيف من حدة التقليدية في الأرياف، يمثل القواد والأعيان فيها قطب الرحي. "وقد تم ذلك بمحاولة تحديث النظام الإداري القديم، وتأسيس مجالس منتخبة لإدماج الأرياف عبر مسارات الإنتاج الجديدة، التي لا تمثل السياسة والتدبير الإداري فيها أكثر من امتداد محلي أو وطني للعديد من الروابط الاجتماعية والاقتصادية"²، وبالتالي إحداث انفراج في النظام القديم دون خلخلته³.

غير أن فرنسا لم تنجح في التخفيف من مركزية وجود النخب التقليدية إداريا وعقاريا، نظرا لثقل الموروث التاريخي وحدّة التسرب الاجتماعي لهذه الفئة في الأرياف. وكم كانت الفرصة مواتية للتأسيس لمنظومة مجتمعية جديدة في الأرياف المغربية، قادرة على مواجهة التحديات المستجدة، وتدشين اللبنة الأولى للتنمية المستدامة، وذلك من خلال عقد توليفة اجتماعية مكونة من: نزهاء الجماعة (اجماع) باعتبارها ممثل القبيلة والدوار، والمؤسسات التنموية المحلية (الشركات الأهلية للاحتياط أو لجن قطاعات التحديث القروي) بالإضافة إلى الجماعة الإدارية المنتخبة⁴.

¹ - «Les problèmes marocaines à l'automne 1951», 30 septembre 1951.

² - ريمي لوفو، م س، ص 278.

³ - نفسه، ص 272.

Lazarev G., « Ruralité et Changement Sociale », op. cit., p26.

⁴ - في تقدير هذا الاقتراح، أنظر:

1-3-4- تحولات التهيئة والإعداد، من مركزية الدوار والقبيلة إلى مركزية "الفيلاج" والمراكز القروية¹.

رغم صعوبة تعريفه وتعدد زوايا النظر إليه، يكتسي الدوار في الدراسات الجغرافية والسوسولوجية أهمية بالغة²، وفي جغرافيا الأرياف، يتم الاهتمام بدراسة الدوار لأغراض معرفية عديدة منها: إبراز نوع التجمعات الريفية، ونمط عيشها، وطبيعة سكنها، وتحولات التهيئة، اعتبارا أن الدوار مفهوم ترابي يعبر عن واقع اجتماعي مركب ومتعدد الأبعاد³. وفي دراستنا هذه يكتسب الدوار أهميته من كونه:

- وحدة أساسية للتنمية والإعداد (ضرورة استحضاره في الاستراتيجيات والانطلاق منه في الإحصاءات)⁴، وليس الغرض هو الإحصاء والضبط الإداري، ولكن استحضار حاجيات الساكنة وظروفها وفق منظومة التملك وإمكانات المجال (نسبة استغلال الأراضي وتوزيعها حسب الفئات، بالإضافة إلى توزيع الخدمات الأساسية من ماء وتعليم وصحة وتهيئة جيدة)؛
- محضن الهوية المجالية للقبيلة، وفضاء للتعبير عن الانتماء؛
- خلية اجتماعية تعكس نمط عيش خاص، ومظهر من مظاهر التكيف مع باقي عناصر المجال الترابي المحلي؛
- مظهر من مظاهر التهيئة السوسيو- مجالية؛
- مؤشر من مؤشرات التدبير الذاتي والتنظيم الزراعي⁵،
- مجال ممارسة اللامركزية والديمقراطية المحلية وفق الخصوصيات الثقافية والإثنية والتاريخية.

فإذا كان الدوار أو القبيلة لا يتمتع بالشخصية القانونية والوضعية الإدارية الخاصة⁶، فهو دون شك، يتمتع بالشخصية التاريخية والحضارية والهوية الترابية، هذه الهوية التي تجعل من الإنسان الريفي عنصرا

¹- ينبغي إبداء ملاحظة مهمة في هذه الفقرة، وهي أن نقدنا لتجربة التوطين الاستعماري للمراكز القروية لا يعني الاعتراض على التجربة، ولا التشكيك في أهمية المراكز في عملية التهيئة الناجحة، ولكن لفت الانتباه إلى الطريقة التي تم بها تبني المشروع (عدم التدرج، الانفراد بقرار التوطين، طمس المعالم التاريخية، طمر الموروث الثقافي والتاريخي للأرياف، تكريس الطبقية وعدم المساواة وغيرها).

²- أنظر: Revue de Géographie du Maroc, « Douars et Centres ruraux », N° 8, 1965, 159 p.
³- المختار الأكل، " الدوار بهضبة بن سليمان: النشأة والتطورات المعاصرة"، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 123-134.

⁴- تم تفعيل هذا الاعتبار خلال مبادرة الدعم القروي سنة 2015، فتم إحصاء الدواوير وتصنيفها حسب درجة الهشاشة، لكن نتائج تنميتها لا تزال متواضعة.

⁵- Lazarev G., « Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le Préfif : l'exemple des Hayaïna », Revue de Géographie du Maroc, « Douars et Centres ruraux », N° 8, 1965, pp 61-74.

⁶- على الرغم من أن ظهير 27 أبريل 1919 أعطى للدوار الشخصية المدنية، لكنه ربطها بوظيفة تدبير أراضي الجموع فقط.

معرفًا بانتمائه ومجاله الجغرافي والثقافي¹. فعلى الرغم مما يمكن أن يبدو من التقلدية في تدبير شؤون الدوار، إلا أنه يتمتع بتنظيم وتهيئة لا تزال البحوث الجارية تؤكد جدواها، فالدوار كان بمثابة هوية محترمة من قبل الجميع، بل يمثل وحدة سوسيو مكانية للقرب والخدمة والتكافل، بالإضافة إلى كونه وحدة للتوزيع الزراعي وفق البيئة المحيطة، والإمكانات المادية والمتوفر، والمتوفر من وسائل الإنتاج². وهذه الأدوار أثبتت نجاعتها حاليا بتأكيد العديد من الباحثين³.

الآن وقد اقنع الفكر الإنساني بضرورة العودة إلى "المحلي" وتثمين موارده ومقومات هويته، وأنفقت في سبيل ذلك الأموال الطائلة، وسخرت في سبيله الدراسات العديدة، وعقدت المؤتمرات لتبادل التجارب العالمية الرائدة. أسنا مدعويين إلى تجاوز الرهانات الإدارية والانتخابية المحضة، والهواجس الأمنية في تقسيم التراب الريفي، وتجاوز الجدال المتعلق بأولوية "أريفة المدن" أو "تحضر الأرياف"، والالتفات إلى هذه المقومات الاجتماعية والمكانية المذكورة لتثمينها وتطويرها استجابة للتحويلات والإكراهات المعاصرة. ولكن لا جدوى من الرجوع إن لم يكن مبنيا على تحليل وتشخيص دقيق لمجموع التحويلات التي شهدتها الأرياف، ومنها تهيئتها لنرم العقد من نقط ضعفه. إن المقومات التي كان يتأسس عليها الدوار، والتي كان الإنسان الريفي يتشربها بأبسط الوسائل، دون تكاليف مادية، وخطط وبرامج ومشاريع ودراسات، لهي التي تفتقر إليها الأرياف الآن⁴.

فهل اختفى الدوار كحقيقة اجتماعية وجغرافية لصالح "الفيلاج"؟ وإذا كان السؤال بالإيجاب. فكيف حدث هذا التحول ولمصلحة من؟

إن أول ما يسترعي انتباه الباحث في تحولات الريف المغربي إبان فترة الحماية هو ظهور "الفيلاج" كتجمع بشري "فطر" تم زرعه من قبل الاستعمار في واقع قبلي عُرف بتضامنه وتراثيسته الخاصة⁵. وعلى الرغم من أن بعض القبائل المغربية، كالأطلس الكبير وبعض الواحات، عرفت سكنا متحضرا خلال القرن

¹ - Beudet G, « Types d'implantations humaines en pays Zaïr », Revue de Géographie du Maroc, N°8, 1965, pp 49-60.

² - في منطقة الغرب على سبيل المثال، يتحدث "لوكوز" عن نموذج خاص للتوزيع الزراعي بثلاث دواوير (أولاد بورحمة، سيدي الطيبي والفوارات)، وكيف أن التنظيم الزراعي كان يأخذ أشكالا هندسية تناسب المنطقة، وخاصة تكافؤ حجم الاستفادة من المياه السطحية للمجاري والمرجات، بالإضافة إلى توزيع الأراضي بالتكافؤ بحيث تتمكن كل أسرة من حقها في المجالات الرملية (البورية) والمجالات المسقية (بلاد الجنان)، كما يبرز خبرة ساكنة الدوار في طوبوغرافية المجال وطبيعة الفرشات المائية مما يمكنها من استعمال الطرق الناجعة لجلب المياه وحسن توزيعها وتنظيم تهيئة السكن بالقرب من شبكة المواصلات لتيسير التنقل وتحفيز النشاط الاقتصادي. أنظر:

Le Coz J., « Deux exemples de douars du Gharb », Revue de Géographie du Maroc, N° 8, 1965, pp 15-23.

³ - Renard J., « Les Mutations des Campagnes, Paysages et Structures agraires dans le monde », Ed. Armand Colin, Paris, 2005, pp 71-72.

⁴ - Merrill J., « Pour un Développement spontané des Sociétés Traditionnelles », in. IEDES, Tiers monde, « pour un autre développement », coordination Birou A et Henri P, 1976, p 266.

⁵ - بن محمد قسطنطين، م س، ص 139.

التاسع عشر، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، إلا أن مفهوم "الفيلاج" بقي غريبا عن المجتمع الريفي لحمولته السوسيو-ثقافية المستوردة.

وعلى الرغم من بساطة التحول المجالي من القبيلة أو الدوار إلى الفيلاج، إلا أن ذلك يؤشر على وجود نظرة تنموية استعمارية خاصة. فوجود الفيلاج وفق إعداد ترابي محكم، همه الأساس تغيير معالم القبلي والخصوصيات التاريخية، هو بمثابة الانتقال من الروابط القوية بين الإنسان والأرض، والإنسان الريفي وأخيه، إلى بناء اجتماعي جديد "معزول"، تبرز فيه الأنانية الفردية بشكل لافت على حساب التضامن والتشارك والضمير الجمعي. فعوض أن يفكر الفلاح في تجهيز أرضه، وتأمين غذائه عن قرب، وفي أمن اجتماعي مضمون، أصبح "الفيلاج" يفرض عليه بروتوكولا جديدا للتواصل، ونمطا جديدا للعيش.

وللوقوف عند حجم الرهان الاجتماعي على مشروع "المراكز القروية المستحدثة"، نورد كلاما شديدا الوضوح من محاضرة للكاتب العام الأسبق في عهد الحماية الكولونيل "فيرلي Verlet" أمام القواد ورؤساء الدوائر¹ يقول: "يجب التفكير في إنشاء القرية، أو المركز القروي، في مكان يكون مقبولا، ومعينا من قبل الجماعة، التي ستتولى شأن إقامة المركز الجماعي المستقبلي، حيث إن الجماعة المتجددة، والتي تضم بين ظهرانيها عددا محددا من قدماء التلاميذ، هي التي ستتعود على تدبير الشؤون العامة، وعلى تهيئة المراكز، وعصرنة قطاع الإسكان، أي وفي كلمة واحدة، على كل ما من شأنه أن يفرض نفسه في موضوع تطور الجماعة المحلية. طبعاً إن الأمر لا يتعلق بتنقيل السكان، وإرغامهم على التجمع عبر القرى، غير أنه توجد هناك، فيما بين هذا الحل المتطرف، وبين الوضعية الراهنة (قبائل مشتتة)، إمكانية للتفكير في إقامة قرية في مقابل كل قبيلة أو فخذة من قبيلة، بحيث تصبح تلك القرية، فيما بعد، مركزاً للتكوين والإشعاع، ونواة إدارية للتجمع المقصود، بحيث تنطلق من حواليتها، تبعا لبعض الطرق المعينة، مختلف التجارب والتطورات المرتبطة بالعصرنة والتحديث. وهنا أيضا في هذه القرية، يمكن أن يتجمع صناع القرار، الذين بدونهم لن يتأتى لأي تطور منتظم ومتواصل أن يكون قابلا للإدراك، وذلك لأن الأمر، في هذا الصدد، لا يتعلق فحسب، باجتذاب الشباب القروي نحو استعمال العتاد العصري الحديث، بل إنه يقتضي بالخصوص، تزويد هذا الشباب بروح النظام والنظافة، وبالقدرة على تعهد ذلك العتاد، وهذه هي الروح التي لا يمكن التفكير فيها بالنظر إلى هذا التشتت الراهن للسكان القروية. وفي هذا المركز أيضا، يجب أن تقام التجهيزات الرياضية، التي سيتوافد عليها جميع الشبان ليتلاقوا ولينغمسوا بالتالي من جديد، في جو سليم، من شأنه أن يربطهم بالأرض أكثر، ويحثهم من جديد على الاستقرار بها"².

¹ - نظرا لخبرته في الإدارة العامة، وحرص الاستعمار على تركيز تصورات في المغرب المستقل، فقد تم الاحتفاظ به كمساعد تقني جهوي (مسؤول غير رسمي عن الجماعات المحلية بعمالة فاس) مع بداية الاستقلال.

² - Miège J- L., « Le Maroc et l'Europe », presse universitaire de France, T III, Paris, 1962, p 127 et suivantes.

كما أورده كذلك ريمي لوفو، في كتابه الفلاح المغربي، م س، ص ص 35-36.

إنه زمن التحديث الفعلي، زمن "الفيلاج" الذي أصبح من خلاله التراب المحلي معدا ومهيئا لتتمركز فيه بعض الوحدات الصناعية المجالية الصغيرة¹، وتنتشر فيه المساكن الفاخرة للأعيان والمترفين والضباط في موقع استراتيجي، تحاصر تجمعات البسطاء، وتتأسس فيه بعض الوحدات الخدماتية كالمدرسة والمستوصف والمحكمة، لكن التهيئة الاستعمارية الحديثة لا تخلو من هاجس أمني، فكانت كل المراكز محاصرة بما يلزم من المراكز والثكنات العسكرية².

لم يتغير المعمار وشكل البناء فحسب، بل حدث تحول شمولي إلى "نمط عيش" جديد، تحول لم يسلم منه مجال من مجالات الحياة. فإذا نظرنا مثلا إلى أبسط المؤشرات، من قبيل الإيكولوجيا النباتية، وجدناها مشمولة بهذه التحولات، فمحل أشجار النخيل أو الورود أو النباتات المجالية ذات الرمزية الثقافية والتاريخية، انتشرت أشجار "الكالبتوس" المستورد وبعض النباتات الدخيلة على جوانب الطرقات الرئيسية، وعلى هوامش الإدارات في إطار استراتيجية تغيير التهيئة الغابية والمشهد الريفي. وعوض البناء التقليدي والمعمار الأصيل والتهيئة العربية التاريخية، استحوذ الإسمنت والحديد والتصاميم الغربية. وعوض بساطة الأعراف، ويسر المعاملات، وسهولة التقاضي بين الريفيين، تأسست الإدارات البيروقراطية المختصة، والمحاكم العصرية ذات البروتوكولات المستوردة، و"عوض التقارب وغياب الفوارق الكبيرة في نماذج السكن، تأسست التهيئة الاستعمارية على تراتبيات جديدة، وفق أحياء يحكمها الموقع الاجتماعي، وقوانين اقتصاد السوق"³.

إن توطين المراكز القروية، بما تمت عليه، يعد تجاوزا عنيفا للتراتبيات الاجتماعية السابقة، لأنها طمست علاقة الإنسان الريفي بالأرض، وبالتالي أصبح المشروع "التنموي الكولونيالي" بيداغوجيا يتربى عليها سكان الأرياف، مشاريع وسياسات تروم زرع الانبهار بالمستعمر، وترسيخ الحاجة إليه باعتباره مخلصا من المشاكل السوسيو-اقتصادية للأرياف، وبالتالي خلق أجواء عامة من تقديس المنافسة والتملق والزبونية والسخط على الماضي.

وعكس ما تم التبشير به إبان هذه المرحلة، بقيت المراكز القروية قاصرة عن حل المشاكل البنيوية لتهيئة الأرياف، وفي هذا الصدد يمكن إبداء الملاحظات التالية:

✓ قصور المراكز الجديدة عن استيعاب النمو الديمغرافي المتسارع للسكان، وبالتالي تحول هوامش المراكز إلى دواوير ومخيمات غير منسجمة؛

¹ - ليس القصد هو التنقيص من دور الوحدات الصناعية في التنمية الريفية، ولكن إشكالية الإعداد المجالي وموقع هذه الوحدات منه، وكيف ستصبح علاقة الريفي بالأرض التي أصبحت تبعد عنه بكيلومترات، مما يدفعه إلى التقريط فيها لصالح المعمرين.

² - Troin J.F., « Trois exemples de centres ruraux en pays Zemmour », Revue de Géographie du Maroc, N°8, 1965, pp 118-132.

³ - Troin J.F., op. cit., p 127.

- ✓ تزايد أعداد العاطلين عن العمل بسبب تفتت الاستقرار الريفي التقليدي،
- ✓ تزايد تكاليف العيش، ونقص العديد من المواد الغذائية؛
- ✓ تزايد الطلب على الأرض لإحداث المراكز الجديدة ترتب عنه إحداث خلل في التوازن العقاري؛
- ✓ عدم القدرة على تجاوز الانتماء العرقي لسكان المراكز الريفية الجديدة،
- ✓ التركيز على تشييد مرافق الضبط الأمني، مقابل ضعف مرافق الخدمات الاجتماعية؛
- ✓ تأخر صناعة نخبة محلية بديلة، جعل أطر المخزن المحلي يتحولون إلى وسطاء جدد في المراكز القروية، وبالتالي تم القضاء على الأمل في صناعة مجتمع مبني على المواطنة والتداول.

خاتمة الفصل.

أحدثت التدخلات الاستعمارية اختراقا واضحا في تقنيات ووسائل الإنتاج، خاصة في الاستغلاليات الكبيرة، ومجالات الاستثمار الرأسمالي. كما أحدثت اختراقا في البنيات العقارية، وبعض البنيات الاجتماعية. لكنها لم تحدث تحولا واضحا في عقليات وإرادات عموم الفلاحين، وخاصة الصغار منهم، دليل ذلك ضعف اعتماد التقنيات الحديثة، واستمرار تفشي الجهل في صفوف الفلاحين. وإذا كان الاستعمار، ومن خلال جميع تدخلاته، رغم إيجابية بعضها، كما تم التوضيح، قد اعترف بإخفاقه في تحقيق التنمية المطلوبة. فإنه أعطى الفرصة للمغرب المستقل لمباشرة العملية التنموية. فهل نجحت الدولة الوطنية المغربية في تجاوز الإخفاق؟

الفصل السابع:

التنمية الفلاحية في المغرب المستقل: من شعار "الثورة الزراعية" إلى أولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي.

مقدمة.

يلامس هذا الفصل بعض مشاريع التنمية الفلاحية ما قبل مرحلة التخطيط الاستراتيجي (من الاستقلال إلى مرحلة التقويم الهيكلي). وقد وجب الاعتراف ابتداء أنه ليس بمقدورنا الإتيان بكل التدخلات والمشاريع التنموية، وبالأحرى تحليلها. ويبقى الهدف الأساسي، إبراز منعطف توجهات التنمية الفلاحية في المغرب، وجدوى بعض المشاريع المهيكلية. فقد عرف خيار التنمية الفلاحية الذي تبنته إدارة المغرب المستقل تحولا جذريا مع مطلع السبعينيات، حيث إن شعار "الثورة الزراعية" الذي تم تبنيه مع بداية الاستقلال، ما لبث أن تلاشى شيئا فشيئا، ليفسح المجال أمام توجه جديد، شعاره "أولوية الاستثمار".

وإذا كان شعار "الثورة الزراعية" ينطوي على مضمون اجتماعي تنموي واضح، لصالح الفئات الضعيفة والفقيرة، لانتشالها من حالة العوز، وانعدام القدرة على تحقيق دخل فلاحى مناسب. فإن أولوية الاستثمار، فرضت على الدولة تحمل أعباء مالية ضخمة، وجهودا تقنية كبيرة، من أجل دعم الاستثمار الفلاحي الكبير، بخلفية اقتصادية محضنة (رفع مساهمة الفلاحة الناتج الداخلي)، فصح أن ينعث تدخلها هذا بـ "الإرادوية" و "الانفراد".

وإذا كان لهذا التحول مزاياه الإيجابية، من قبيل توسيع المدارات السقوية، وتحفيز الاستثمار الخاص. فإن له أيضا تداعياته السلبية الواضحة، فبالإضافة إلى الإرهاق المالي الذي ألحقه بميزانيات القطاع لفترات طويلة. فقد كرس الضغوط على الفلاحة المعاشية والفلاحين الصغار، وبالتالي تراجع تمسكهم بالمجال واستعدادهم للمساهمة في تنميته.

فهل استطاعت الدولة المغربية، وفق هذا المنظور، القطع مع السياسات الاستعمارية الانتقائية المجحفة، وإحراز الإقلاع التنموي المأمول؟

1- في البدء كان شعار "الثورة الزراعية".

لعله من المفاهيم التي سادت خلال بداية الاستقلال، مفهوم "الثورة الزراعية"، فخلال هذه المرحلة (1968-1956)¹، كان الشغل الشاغل للسياسات العمومية هو بناء دولة موحدة، ومجتمع متماسك، يؤمن بأهمية الاستقلال، ودوره في بناء الإرادة الجماعية المبنية على المواطنة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، عملت الإدارة المستقلة على إنجاز العديد من المشاريع التنموية التي سنأتي على بعضها في هذه الفقرة.

¹ - نظرا لما أحدثته بعض التدخلات من تحولات بنيوية في الأرياف المغربية، فإننا في تحليل بعض القضايا، سنتجاوز هذه الفترة (1968/1956) لإبراز التداعيات.

1-1- "الإصلاح الزراعي" إطار مرجعي للثورات الزراعية.

تمكنت الدول المستعمرة من إحراز الاستقلال السياسي، لكن بعد الاستقلال، وجدت هذه الدول نفسها أمام حزمة من الإشكالات الاقتصادية التي دفعتها إلى التفكير في منظومات اقتصادية للإصلاح، إذ ليس الاختيار الزراعي أو السياسة الفلاحية اختياراً تقنياً فحسب، بل اختيار له دواعيه وتداعياته الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة. وتاريخياً، أفضت بعض الإصلاحات الزراعية إلى تنمية ريفية واعدة، لأنها عالجت أوجه النقص الناجمة عن اللامساواة، التي تعوق الإنتاج، والنموذج واضح في عدة تجارب من بينها تجارب فيتنام والصين وكوبا والبرتغال وغيرها¹.

بحكم طبيعة الرهانات الاقتصادية، والبنى الاجتماعية المتقاربة لمعظم الدول العربية والإفريقية، فقد اعتمدت مجموعات دول نفس المنظومات الإصلاحية تقريباً، خاصة فيما يتعلق بقضايا الإصلاح الزراعي، بحيث يمكن رصد منظومتين للإصلاح، لكل منها خلفياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هذا إلى حدود الثمانينيات. لأنه بعد ذلك، امتدت الفترة التي اعتمدت فيها جل الدول، سياسة اقتصاد السوق، وتشجيع المنافسة، ورفع الدعم عن الفلاحة الاستهلاكية، وتحرير التجارة الزراعية، ونزع الرقابة على الأسعار، وغيرها من إجراءات الاندماج في السوق الدولي.

1-1-1- المنظومات الاشتراكية للإصلاح.

في هذه المنظومات نجد التدبير المركزي في صلب العملية الإصلاحية تحت شعار "الثورة الزراعية"، فتأخذ الدولة على عاتقها رسم السياسات، ومتابعة الإنجاز، وتوجيه العمليات التنموية برمتها، وبكل تفاصيلها، ومن ذلك، إعادة النظر في طريقة توزيع وسائل الإنتاج، وتحديد الحد الأقصى للملكية الزراعية²، وتحديد أولويات الزراعة، وتحديد أسعار المنتجات، وإعطاء الأولوية للاستهلاك المحلي.

1-1-2- المنظومات الليبرالية للإصلاح الزراعي.

على الرغم من قيام النظام الاقتصادي الليبرالي على تخفيض تدخلات الدولة وتشجيع المنافسة وتحرير الأسواق، إلا أن عموم الإصلاحات الزراعية العربية التي تبنت النظام الليبرالي، راهنت على تدخل الدولة من أجل رسم السياسات الزراعية العامة، إلا أننا يمكن أن نتابع الاختلاف الكامل عن الأنظمة الاشتراكية في تركيز هذه الدول على تملك العقار الفلاحي للفلاحين الخواص بعد الاستقلال، وعدم نزع الملكية، والرفع من

¹ - فرانسيس مورلايه و جوزيف كولنز، م س، ص ص 167-173.

² - على سبيل المثال: تم تحديده في 200 فدان في مصر بعد ثورة 1952، وفي سوريا تم إصدار قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1958، الذي حدد الحد الأقصى للملكية ما بين 15 و 55 هكتار في الأراضي المسقية وبين 80 و 300 هكتار في الأراضي البورية.

الإنتاجية من خلال إدخال التقنيات الزراعية المتطورة، وتوسيع الوعاء العقاري الزراعي للمستثمرين، وتعميم الإعداد الهيدروفلحي الكبير.

إلا أن الرهانات الليبرالية على الربح المالي، غالبا ما تصطدم بجدار سميكة، تمثله شريحة فلاحية مكونة في عمومها من شيوخ ومسنين، وبعقلية فلاحية عتيقة، تتخوف من كل جديد، خاصة عندما يتعلق الأمر بإدخال تجهيزات ومكننة زراعية بأغلفة مالية ضخمة، يرى فيها الفلاح تقييدا ورهنا له ولأرضه لعقود من الزمن.

1-1-3- شعار "الثورة الزراعية" خيار ثالث للإصلاح الزراعي في المغرب.

لعل أطروحة "الثورة الزراعية" التي تبناها المغرب، هو خط ثالث في الإصلاح الزراعي، لأنه يحافظ من جهة على المبادرة الفردية بتجاهله لملاسات التملك في الأرياف، وغضه الطرف عن الأرصدة العقارية والممتلكات التي راكمتها فئات معينة من المجتمع المغربي، كما تم التوضيح سابقا. كما أنه يعمل على دعم وحفز الفلاحين الصغار عن طريق تدعيم التملك (توزيع الأراضي)، والعمل على تنويع فرص الدخل.

لقد كان المخطط الخماسي الأول 64/1960 يطمح إلى إعادة توزيع الإرث العقاري، وإدماج الفلاحة المعيشية في القطاع العصري¹. كما جعلت الرؤية الملكية من الفلاحة المغربية، خلال بداية الاستقلال، رافعة للاقتصاد الوطني، ومناطق تحقيق العيش الكريم لصغار الفلاحين، وقد نالت الفلاحة وتنمية الأرياف من الاهتمام أقصاه في التوجيهات والخطابات والرسائل الملكية، فمباشرة بعد تحقيق الاستقلال، توجه الراحل محمد الخامس إلى الفلاحين المغاربة بأول رسالة توجيهية، يحدد فيها الدور الاجتماعي للإصلاح الزراعي، كما يرسم فيها ملامح البرنامج الإصلاحي المنتظر، تقول الرسالة: "وليس من المبالغة أن نقول إن تطبيق مبدأ توزيع الأراضي على صغار الفلاحين، حسب الطريقة التي رسمناها له، سيكون حدثا هاما من أحداثنا التاريخية، ذات الشأن الخطير في جيلنا الحاضر. إذ ليس معناه إلا أوسع مفهوم للثورة الاجتماعية، التي هدفها بناء حياة كريمة، وبسط ظل ظليل من الخير وسعة العيش"².

وإذا كان الاستعمار في المرحلة السابقة يمثل حجر عثرة في وجه التنمية الريفية، فإن الإدارة المغربية، كما يوضح الخطاب، ترى أن السبيل إلى إعداد مشاريع ومخططات تخدم هذه التنمية، هو التحرر من التبعية الاقتصادية للمستعمر، وإنجاز التطور الاجتماعي المطلوب، وذلك بدخول "زمن زراعي جديد"، من خلال تمكين صغار الفلاحين من بعض الأراضي، مع العمل على توجيههم ومصاحبتهم حتى يحققوا دخلا

¹ - من جملة المقترحات القانونية التي تم إعلانها بتزامن مع تأسيس المكتب الوطني للري، تحديد سقف التملك العقاري في 40 هكتارا في الأراضي السقوية، و200 هكتار في الأراضي البورية.

² - مقتطف من خطاب ملكي في 20 شتنبر 1956 بمناسبة توزيع الأراضي بمنطقة الغرب (مرجة محمد بن منصور)، عن: عبد الله صدقي، "السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، المطبعة السريعة، القنيطرة، ط1، 2014، ص ص 180-181.

يناسب متطلباتهم المعيشية. وفي ذلك يعبر الراحل محمد الخامس عن سياسة التحرر الاقتصادي بقوله: "إن من أهم نقط برنامجنا الوطني، الذي يرمي إلى تحرير شعبنا من ربقة الفاقة، وتمتيعه بما هو جدير به من رفاهية وتقدم، موضوع الإصلاح الاجتماعي، وما ينبغي اتخاذه في هذا الميدان من الوسائل الكفيلة بتحقيق نهوض شامل ينتظم مختلف الطبقات، ويتمثل على الأخص في رفع مستوى الطبقة الكادحة"¹. إلا أن إدارة المغرب المستقل وجدت نفسها أمام إكراهات عدة، على رأسها التهريب الكبير الذي طال الأراضي المسترجعة، إذ لم يستطع المغرب أن يسترجع من مجموع أراضي الاستعمار إلا أقل من الثلث (170.000 هكتار)، بعد معاناة دامت أكثر من 16 سنة (من 1956 إلى 1972)².

وإلى جانب الخطابات المناسبة التي كانت المؤسسة الملكية على الخصوص، تستثمرها لإعادة تأكيد اختيارات المغرب الفلاحية، الرامية إلى توازن الاستثمار الفلاحي بين الفلاحين المعاشية والرأسمالية، فقد ركزت التوجيهات الملكية في أكثر من مناسبة على توضيح جوانب الإصلاح وكبريات أورشه، ومنها التوجيهات الملكية في 20 أبريل 1965، والتي فصلت في العديد من قضايا الإصلاح، التي يمكن إجمالها على النحو الآتي³:

- ✓ ضرورة إصلاح زراعي عميق، يؤمّن إنتاجاً فلاحياً واسعاً، ويؤهل الأرياف المغربية إلى المشاركة الفعالة في الإقلاع الاقتصادي؛
- ✓ الإصلاح الزراعي سيكون بمثابة ثورة البنيات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، إذا تمت المتابعة والمشاركة الفاعلة للدولة والجماعات المحلية؛
- ✓ إعادة تجميع الموروث العقاري الفلاحي الموزع على تشكيلات عقارية مختلفة (ملك مخزني، جموع، حبوس، كيش...)، وتنظيمه لخدمة الفلاحة المغربية؛
- ✓ توزيع الموروث العقاري بما يخدم المصالح الاقتصادية للفلاحة المغربية، والمصالح الاجتماعية للفلاح⁴؛
- ✓ إعداد وتجهيز كل الضيعات الفلاحية، أيا كانت طبيعتها ونوع حيازتها، والحرص على استفادتها من تدخلات وإعانات الدولة، التقنية منها والعقارية.

¹ - خطاب ملكي في 20 شتنبر 1956.

² - Les réalisations du Maroc pendant le Quinquennat 1973-1977, publication du Ministère de l'information, 3 Mars 1978, p 85.

³ - Cf. Bouderbala N et al, « Laquestion Agraire au Maroc », Op. Cit., pp 101-103.

⁴ - للمزيد من توضيح أهداف الدولة في هذا الشأن، يمكن الرجوع إلى النص الكامل لخطاب 20 شتنبر 1956 للراحل محمد الخامس أثناء توزيع الأراضي بمنطقة الغرب، حيث يقول: ثم لم نشأ أن تبقى أراضي أخرى في قبضة بعض الولاة، تلك الأراضي التي آلت إليهم بمقتضى إجراءات لم يعد هناك مبرر لبقائها، فأصدرنا أوامراً إلى كل من وزير الداخلية، ووزير الفلاحة بإحصاء جميع تلك الأراضي لإدخالها في برنامج التوزيع. ن م، ص 181

لكن صعوبة الوضع تكمن في أن مشروع الإصلاح الزراعي لا سبيل إليه إلا من خلال تكوين رصيد عقاري فلاح، قاعدته استرجاع أراضي الاستعمار بشقيه الرسمي والخاص، كما تم تأكيد ذلك رسمياً¹. وقد ازدادت صعوبة الوضع تعقيدا بحيث إن توزيع الأراضي المسترجعة لم يخل من انتقائية مجالية لصالح المدارات المسقية، لا سيما في الفترة الممتدة ما بين 1956 و 1961، التي تم فيها توزيع حوالي 16.419 هكتارا (منها 1175 هكتار من أملاك الكلاوي) تم توزيعها على الشكل الآتي²:

- 57/1956: 3.410 هكتار تم توزيعها على 267 مستفيد من حوض ملوية والغرب؛
- 58/1957: 2.600 هكتار وزعت على 156 مستفيد من الغرب؛
- 59/1958: 3.391 هكتار وزعت على 505 مستفيد من الغرب والحوز وتادلة.

أما في الفترة ما بين 1966 و 1979، فلم يكن الوضع مغايرا، حيث تم توزيع 329.869 هكتار (منها 53.000 هكتار من الأراضي السقوية) خصصت لحوالي 708 تعاونية، منها 679 تعاونية تشتغل بالفلاحة بشكل فعلي، وتستغل قرابة 291.222 هكتار من أراضي الإصلاح الزراعي³. إن مجمل هذه الوقائع يدفع إلى الاعتقاد أنه كان على إدارة المغرب المستقل، وهي تباشر عملية استرجاع الأراضي من المعمرين، أن تستعد لمواجهة تحديات هيكلية، منها الاستعداد لقيام نموذج تضامني منصف على المستوى الاقتصادي بإدماج الفلاحين المعاشية والتصديرية، ثم الاستعداد للدخول في مواجهة كبار الملاكين لأضخم الأرصدة العقارية الفلاحية، الذين يمسكون بزمام أمور الأرياف، أو محاولة إقناعهم بجدوى المشروع التنموي المنتظر، أو طمأننتهم، على الأقل، على مصالحهم الاقتصادية وفق نموذج فلاحى تشاركي منصف للجميع.

2-1- أولوية المجالات البورية والأرياف "العميقة".

ركزت الإدارة المستقلة على أن تكون تدخلاتها بمثابة ثورة البنيات الاقتصادية والاجتماعية، ولعل تركيزها على المجالات البورية، التي تضم السواد الأعظم من ساكنة الأرياف، واهتمامها بالفلاحة المعاشية، ودعم الفلاح الصغير، لمؤشر على عزمها المضي في إحداث التحول المرغوب. فيما يلي عرض لبعض المشاريع (تجارب القرض الفلاحى، وتجربة إنعاش التشغيل)، التي كان من المنتظر أن تساهم بشكل جدي في إنجاز تنمية فلاحية لمصلحة المجال والمجتمع الريفيين، لكن للأسف،

¹- أنظر المخطط الثلاثي 67/1965، ص 123.

²- أنظر: المصطفى منار، "السياسة الجبائية الفلاحية وواقع الامتيازات"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 70، شتنبر/أكتوبر 2006، ص 134.

³- El mesmoudi T., « Le Crédit Agricole et le Développement de l'agriculture au Maroc », Ed. Société Marocaine des Editeurs Réunis, Casablanca, 1982, pp 316-317.

ساهمت عوامل عدة في توجيه بعض هذه المشاريع لمصلحة فئات معينة، وبقيت استفادة الفلاحين الصغار ضعيفة للغاية، مما دعم جمود التراتبيات السوسيواقتصادية في الأرياف المغربية.

1-2-1- القروض والإعانات الفلاحية، جدلية الاقتصادي والاجتماعي من جديد.

منذ السنوات الأولى للاستقلال، عملت الدولة على تقنين عملية القروض الفلاحية، وتوحيد الصناديق السابقة (الصناديق الجهوية للتوفير والقرض والصندوق المركزي للقرض والاحتياط والصندوق العام للقرض بتطوان)، وذلك من خلال ظهور أحداث صندوق القرض الفلاحي سنة 1961¹، هذه المؤسسة التي كانت ترمي بالخصوص إلى تكوين رأس مال الاستغلال، والزيادة فيه وترويجه، وكذا دعم توفير الملك العقاري الفلاحي². لكن بالرجوع إلى ملابسات هذه القروض، يتضح أن الفقر الريفي أضخم من أن تعالجه هذه التمويلات الصغرى والإعانات المناسباتية.

فالشروط الموضوعية على الأرض لم تكن مساعدة على استفادة الفلاحين الصغار، وإذا رجعنا إلى مرحلة أحداث مؤسسات القرض (1962-70)، وجدنا أن الاستغلاليات الصغيرة التي لا تتجاوز مساحتها 20 هكتار (بور في الغالب) لم تستفد إلا من 17,7%، في حين أن الاستغلاليات المتوسطة (20 إلى 50 هكتار) استفادت من 18,9%، لتستحوذ الاستغلاليات الكبيرة (أكثر من 50 هكتار) على حوالي الثلثين من مجموع القروض المقدمة خلال هذه الفترة (63,14%)³. أما قطاع تربية الماشية فلم يستفد إلا من 5,4 خلال الفترة (1975/1968) و 11% خلال الفترة (1980/1978)⁴.

لقد كانت الانتقائية السمة الغالبة على تدخلات هذه المؤسسة، مما جعل اهتمامها بالأرياف مزدوجاً، أما أهدافها، كما يوضح "أقصبي"، فتلخصت من الناحية العملية، في منح بعض "قروض العيش" للأغلبية الساحقة من الفلاحين الصغار، وتخصيص الجزء الأساسي من الموارد للمستغلات الكبرى في إطار قروض التنمية⁵.

وإذا كانت الانتقائية واضحة فيما يخص التدخل الاجتماعي، فإن التدخل المجالي، لم يسلم هو الآخر من الانتقائية، بحيث استفادت المجالات الزراعية في السواحل وسط المغرب من 38,5% من مجموع القروض المقدمة في الفترة ما بين 1962 و 1977، في حين لم تتجاوز نسبة استفادة باقي الجهات الاقتصادية الأخرى عتبة 10 إلى 15%، وتبقى المجالات المهمشة تاريخياً، أكبر متضرر من سياسة القروض المتبعة (الشرق 6,8%، الجنوب 7,2%)⁶. هذا مع العلم أن القروض المقدمة، لم تستهدف القضايا الاستراتيجية

¹ - ظهور شريف رقم 1.60.106 خاص بتنظيم القرض الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 2564، 15 دجنبر 1961.

² - أنظر الفصل الأول من الظهير المذكور (الغاية من القرض الفلاحي ونظامه العام).

³ - El mesmoudi T, Op. Cit., pp 302-303.

⁴ - Ibrahimi M. A, Op. Cit., p 150.

⁵ - نجيب أقصبي، "السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، مجلة نوافذ، عدد 3، يناير 1999، ص 9.

⁶ - El mesmoudi T, Op. Cit., P 346.

للأرياف، وخاصة قضايا تأمين الفلاحين من عوامل الطرد المجالي (القروض التشجيعية لتنمية شروط الحياة الكريمة)، وقضايا التأمين على المخاطر، والتعويض على المساهمة في حماية البيئة والموروث الريفي. ومن مظاهر الانتقاء المجالي كذلك، استفادة الفلاحة العصرية من امتياز القروض طويلة الأمد، بمعدل فائدة تفضيلي، في حين أن صغار الفلاحين المستفيدين من قروض قصيرة الأمد، يؤدون واجب الديون، بمعدل فائدة مرتفع جدا، مقارنة بالفائدة التي تتحملها الهيئات والشركات، وكبار الملاكين، الممولين من قبل صناديق القرض الفلاحي¹. ولم تستهدف القروض الفلاحية المقدمة القضايا الهيكلية للأرياف، فقد ذكر الكتيب الصادر عن اللجنة الإدارية الوطنية لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، والذي يلخص موقفه من الإصلاح الزراعي²، أن عدد الفلاحين القادرين على الاستفادة من القرض الفلاحي، بداية الاستقلال، لا يتجاوز عددهم 200.000 أسرة (10% من الأسر الريفية)، وأن مجموع الفلاحين الصغار لا يستفيدون إلا من 09% من القروض المقدمة من قبل صناديق القرض الفلاحي (91% من القروض يستفيد منها كبار الفلاحين). مما جعل عمليات القرض تخضع لمنطقتين مختلفتين، هما منطق تكافلي للفلاحين الصغار، للتخفيف من وطأة الفقر، ومنطق استثماري في التعامل مع الفلاحين الكبار لتنمية ثرواتهم الخاصة. وهذا منطق ينافي الأهداف التنموية للقروض، لأن الهدف منها ليس فقط دعم فئة الفلاحين الصغار، بل محاولة إحداث عدالة اجتماعية من خلال تقديم القروض الفلاحية لتكون بمثابة تعويض للفلاح، ليرتفع مستوى معيشته إلى معيشة نظرائه في القطاع الصناعي والتجاري، أو قطاع الخدمات، وهو ما ينعدم، في غالب الأحيان، في الأرياف المغربية.

لقد اخفقت جل تجارب القرض الفلاحي، مما جعل العديد من المؤسسات تفقد الكثير من زبنائها، فقد عرف عدد زبناء القرض الفلاحي تراجعا ملحوظا ما بين 1991 و 1998، حيث انتقل من 141.000 زبون إلى 62.000 زبون فقط، وانخفض حجم القروض من 04 ملايين إلى 1,5 مليار درهم فقط³. في مقابل هذا التراجع، نجد شركتي صوديا وصوجيطا، بحكم الحجم المهم من العقارات الفلاحية التي تستثمرها، تستفيد من قروض مهمة في ظرف قياسي (1973-79)، فقد وصل حجم هذه القروض في ظرف ست سنوات 114,58 مليون درهم (قروض قصيرة الأمد)، و 167,39 مليون درهم (قروض طويلة الأمد)⁴.

¹ - El Idrissi N, Op. Cit., pp 458-460.

² - Union Nationales des forces populaires, Groupe parlementaire, « La terre au paysans », 1964-1965, in. Bulletin Economique et Social du Maroc, n° triple 123-124-125, Op. Cit, pp 153- 167.

³ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، م س، ص 31.

⁴ - El mesmoudi T, Op. Cit., P 332.

2-2-1- مبادرة "الإنعاش الوطني" ودعم سياسة التشغيل.

لا تكتسي دراسة مشروع الإنعاش الوطني أهميتها من كونه تدبيراً عملياً لامتصاص تداعيات البطالة في الأرياف المغربية في مرحلة معينة فقط، ولكن من كونه أيضاً مقاربة اقتصادية عالمية، تم تجربتها في العديد من الدول النامية، وهي كما يقول "خروز"، من صميم المقاربة الرأسمالية التي تهدف إلى استثمار اليد العاملة لإحداث مناصب شغل منتجة، عوض الاعتماد على تحقيق النمو الاقتصادي عبر توظيف الرأسمال¹. حيث لم يكن مشروع الإنعاش الوطني بمثابة حركية اقتصادية لتوظيف الطاقات الريفية، بقدر ما كان محاولة للتخفيف من الضغط الاجتماعي الريفي².

يعتبر التشغيل من أولويات السياسات الفلاحية الوطنية كما تبين ذلك تجارب الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1933 وتجارب أوروبا منذ 1957³، وكما يؤكد "فرانسوا بيرو"، فالسياسة الجيدة للتشغيل، هي السياسة الحقيقية للتنمية⁴. في المغرب، تلعب الفلاحة دوراً رئيسياً في امتصاص البطالة، ومنذ بداية السبعينيات كان القطاع الفلاحي يمتص ما يفوق 70% من شغيلة المغرب (إحصاءات المخطط الخماسي 72/1968)، لكن منذ بداية الاستقلال ونسبة العمال الزراعيين بشكل دائم، تبقى ضعيفة من بين الساكنة النشيطة في الأرياف المغربية⁵.

لكن رغم ما يمكن أن يلاحظ على عملية الإنعاش الوطني، فقد استطاعت خلق مناصب شغل مهمة للدعم الاجتماعي لساكنة الأرياف منذ بداية الاستقلال، وذلك بتوظيف أرصدة مالية مهمة وصلت 2, 2 مليار درهم ما بين سنتي 1961 و 1966. وقد عمل المخطط الثلاثي 67/1965 على توفير ما يفوق 19.250 منصب شغل في أورش التنمية المندمجة⁶. كما اهتم المخطط الثلاثي 80-1978 بتعبئة جهود الإعداد المتميز لتشغيل اليد العاملة الريفية من خلال تخصيص غلاف مالي قدره 250 مليون درهم، مخصص بالأساس لإنجاز برنامج وزارة التجهيز، ودعم أورش الجماعات المحلية (إحداث 28 مليون يوم عمل في أشغال التجهيز والاستثمار الفلاحي والتجهيزات الأساسية)، كما استفاد مشروع الإنعاش الوطني من عدة اعتمادات إضافية أتاحت له توفير رصيد مالي يقدر ب 370.267.000 (توفير 40 مليون يوم عمل)⁷. كما تم خلال المخطط الثلاثي نفسه، تعبئة أكثر من تسعة ملايين يوم عمل في المتوسط السنوي⁸، إلى أن

¹ - Khrouz D, Op. Cit., pp 145-146.

² - Idem, p 146.

³ - Sophie D et al, Op. Cit., p 24.

⁴ - Perroux F, Op. Cit., pp 5-12.

⁵ - Le Coz J, Op. Cit. Tome 2, p 797.

⁶ - Plan Triennal 1965/67, p 114.

⁷ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، م س، ص 197.

⁸ - نفسه، ص 97.

وصل عدد المأجورين العاملين في إطار الإنعاش الوطني سنة 1980 حوالي 56.336 عامل¹. وخلال المخطط الخماسي 1981-1985 تم تخصيص 1.000.000 درهم للإنعاش الوطني بمعدل 210.000 درهم في السنة، إلا السنة الأولى من المخطط التي خصص لها 160.000 درهم².

لكن مبادرة الانعاش الوطني عرفت انعطافا خطيرا، وذلك بتحولها من نموذج اجتماعي لرفع من دخل الفلاح، وحفزه على المزيد من الاستثمار، إلى تحويل الفلاح الصغير إلى مياوم في الضيعات الكبيرة، وهو ما جعل صغار الفلاحين في خدمة الرأسمال والمستثمرين الكبار، وهو تحول لم يخدم مصالح التنمية الفلاحية، لأنه أسهم بشكل واضح في تحقيق أهداف الفلاحة التسويقية (توفير اليد العاملة الضرورية). لكنه لم يسهم في تحقيق التوازن بين الشغل الفلاحي ونظيره في باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى. فقد استقطبت المجالات المسقية خلال تشييد سد بين الويدان مثلا، ما يزيد عن 15.000 عامل في غضون الثلاث سنوات الموالية، وكذلك الشأن بالنسبة لباقي المدارات الأخرى، واحتاج المدار السقوي لسوس، مع بداية الثمانينيات، لأكثر من 6.000 عامل بشكل دائم³، مما جعل عدد العمال المأجورين في الأرياف المغربية يرتفع إلى حوالي 225.000 عامل في حدود سنة 1985⁴. ومع مطلع الألفية الثالثة، احتضنت ضيعات الاستثمار الكبير، ما يزيد عن 500.000 منصب شغل دائم⁵. وتمكن المدارات المسقية حاليا من خلق 120 مليون يوم عمل، أي ما يناهز 1,65 مليون منصب شغل، منها 250.000 منصب شغل قار، دون اعتبار المناصب التي تخلقها الأنشطة الأخرى بعلانية وسافلة المدارات السقوية⁶.

لكن هذه المجهودات لم تستطع حفز الفلاحين الصغار على استثمار المزيد من الأرض وتنمية المجال، بل حولت جلهم، مع الزمن، إلى فلاحين دون أرض، وبالتالي أصبحوا استثمارا إضافيا لمصلحة الفلاحين الكبار، والمستثمرين الأجانب، الذين يتملص جلهم من كل مسؤولية اجتماعية لمستخدميهم، كما يتملص جلهم كذلك من تحمل تبعات التنمية وتكاليفها في الأرياف، مما يزيد من تخلف الفلاحين الصغار، ويدعم الاختلال والهشاشة في الأرياف المغربية.

2- أدوات الخيار الجديد، وأولوية الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة.

تلاشى حلم "الثورة الزراعية"، وبحكم تظافر معطيات عدة، انتصرت إرادة كبار المستثمرين في الأرياف المغربية، مما أرغم الدولة على تبني أطروحة "أولويات الاستثمارات الكبرى"، التي لا يمكن

¹ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، ج 1 «التوجهات والآفاق العامة للتنمية»، ص 37.

² - نفسه، الملحق، جدول 4.

³ - Herbet P, Op. Cit., p 204.

⁴ - Guerraoui D, Op. Cit., p 86.

⁵ - Lazarev G., Op. Cit., p158.

⁶ - بوشعيب الزيتوني، م س، ص 351.

إنجازها بالفلاحين الصغار. فكانت النتيجة جعل وسائل الدولة وإمكانياتها في متناول الرساميل والمستثمرين الكبار. فكانت هذه المرحلة حاسمة في تحول السياسة الفلاحية وتنكرها لدعم الفلاحين الصغار بما يكفي، ولا أدل على ذلك من اردواجية المؤسسات المشرفة، بحيث أن المجالات البورية تتبع لمصالح الوزارة الوصية إقليميا ومحليا، في حين أن المجالات المسقية تتبع للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

لكن هذا التحول لا يمثل اقتناعا للموقف الرسمي بجدوى الليبرالية الفلاحية كما يدعي البعض. ولاستيضاح القضية أكثر، نبقي مع كلام الملك الراحل الحسن الثاني في جواب مطول عن سؤال الاختيار الاقتصادي، ومنه الاختيار التنموي في القطاع الفلاحي¹، حيث يقول " كان ذلك بعد السنة الثالثة أو الرابعة من اعتلائي العرش، وقد خلصت إلى استنتاج لا جدال فيه، وهو أن الدولة لا تحسن المعاملات التجارية، أو لأنها لا تعرف كيف تبيع وتشتري، وثانيا لأن لها مهام أخرى، ومنذ ذلك الحين، أصبحت من أنصار المبادرة الخاصة... إلا أن الأمر لم يكن يتعلق بموقف متطرف، ذلك أنني أعتبر أن الليبرالية العمياء - مثلها مثل الاقتصاد الموجه بصرامة- تعد قاتلة، وقد أكدت الأحداث التي شهدتها لوس أنجلوس مؤخرا، أنه يتعين على المسؤولين الأمريكيين اعتماد تدخل الدولة بعض الشيء في سياساتهم الاقتصادية، فمذ سنة 1964 إذن، وأنا أعرف أن الدولة برهنت على أنها تاجر فاشل، إلا أن كل مشكلتي كانت تكمن في كيفية النجاح في اعتماد الليبرالية، إذ لم يكن هناك ادخار وطني. وكنا نجد في مختلف جهات المملكة بعض العائلات الغنية، إلا أن ثرواتها لم تكن تمثل حتى عشر الثروات التي كانت تملكها بعض العائلات الأوربية، ولتأسيس نظام ليبرالي يتعين امتلاك ثروة وطنية مرتكزة على الادخار، ولم يكن أحد آنذاك بقادر على ذلك، وبالتالي فكان لا بد من الارتجال والعيش دون تخطيط، وفي مثل هذه الحالة، تكون البراغماتية أحيانا سبيلا للخلاص².

وفي ظل هذا الخيار، تبنت الدولة العديد من المشاريع التي حققت فعلا مستويات مهمة من الادخار، وزودت مالية الدولية بسيولة مهمة لسنوات، لكن بقي الرابح الأكبر من هذه المشاريع هو الرأسمال الخاص.

2-1- السياسة الهيدرو-فلاحية، الإرهاق المالي والاختلالات المجالية الهيكلية.

إذا كانت جل الدراسات التي تناولت الإعداد الهيدروفلاحي تُؤثر تناوله من الجانب التقني (محاسن ومساوئ مجموع تقنيات الري في علاقاتها بنوع التربة والمناخ وغيرها)، أو الجانب الإيكولوجي (تداعيات إقامة المنشآت المائية على البيئة)، أو الجانب الاقتصادي المالي (تداعيات مشاريع الإعداد على التوازنات الماكرواقتصادية). فإنه من الأهمية بمكان، تناول هذه القضية من الجانب السوسيواقتصادي. لذلك سنقتصر في هذه الفقرة على قضيتين: الإرهاق المالي، والاختلالات التقنية، ودورهما في إقصاء شرائح عريضة من الفلاحين الصغار.

¹ - هو نص الإجابة عن سؤال "متى بدأت تعتقدون أن الاختبارات الاقتصادية قد تؤدي إلى الطريق المسدود؟ وماهي الدروس الذي استخلصتم من ذلك بالنسبة للمغرب؟

² - الحسن الثاني، " ذاكرة ملك"، مطبعة الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، ص 82.

1-1-2- سياسة الإعداد الهيدروفلحي ترهق ميزانيات الدولة لصالح الرأسمال الخاص.

لم يكن حجم المساحة المسقية يتجاوز 166.000 هكتار مع مطلع سنة 1966 (تاريخ إنشاء المكاتب الجهوية للاستثمار الفلحي)، لكن مع مطلع السبعينيات، تم تجهيز العديد من الجهات الزراعية بالسقي الكبير، ليصل مجموع المساحات المجهزة التابعة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلحي سنة 1980 ما يفوق 571.545 هكتارا¹. لكن هذه الإنجازات تطلبت تكاليف مالية باهظة.

وللوقوف عن كتب عند حجم الإرهاق المالي الذي تكبدته الدولة جراء توجهها الجديد، يكفي أن نذكر أنه بين سنتي 1968 و1980، استأثر الإعداد الهيدروفلحي بما يزيد عن 43% من مجموع الاستثمارات المخصصة للقطاع الفلحي، مع العلم أن السقي الكبير المخصص للضيعات الموجهة للتصدير استحوذ على حصة الأسد من هذه النسبة. وتبقى النسبة الأهم خلال هذه الفترة، هي التي تزامنت مع المخطط الثلاثي 1978-1980، حيث وصلت نسبة الاستثمارات الهيدروفلحية ما يزيد عن 60% من مجموع استثمارات القطاع²، كما بلغ حجم الاستثمار في المنشآت المائية الكبرى ما بين 1981 و 1985 أربعة مليارات درهم وما يزيد³. وخلال سنوات التسعينيات، تم تجهيز بعض المدارات السقوية بما يفوق عشرة مليارات من الدراهم، وقد سمحت ظروف سخاء الإنفاق سنة 1991 بتجهيز أكثر من 453.000 هكتار بالسقي الكبير، مقابل 289.000 هكتار للسقي التقليدي والصغير⁴.

كما بلغت الميزانية المخصصة للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلحي (مؤسسات متابعة السقي الكبير) برسم مخطط التنمية 1988-1992 ما قيمته 3.876.000.000 درهم، أي ما يعادل 37% من مجموع الاعتمادات المالية المرصودة للوزارة الوصية. وبلغت المساحات الزراعية المستفيدة من مشاريع السقي الكبير نهاية 1998 ما يفوق 617.000 هكتار مقابل 432.000 هكتار سنة 1986، أي بوتيرة تجهيز إضافية تقدر ب 20.000 هكتار سنويا⁵.

وفي سنة 2010، تم تجهيز 104.540 هكتار بالدوائر السقوية التابعة لمكتبي الاستثمار الفلحي بالغرب واللكوس في إطار برامج التهيئة الهيدروفلحية لدوائر الري الكبير، بغلاف مالي قدر ب 14.134 مليون درهم، في حين أن مجموع المشاريع الخاصة بإعداد دوائر السقي الصغير والمتوسط خلال نفس الفترة، لم يتجاوز عتبة 11.300 هكتار بغلاف مالي تم تقديره ب 1.326 مليون درهم⁶.

¹ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، م س، ص 33.

² - المخطط الثلاثي 1978/80، م س، ص 143.

³ - جان فرانسوا تروان، م س، ص 180.

⁴ - Lazarev G., « Les politiques Agraires au Maroc 1956-2006 », Op. Cit., pp 140-141.

⁵ - وزارة إعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان، المجال المغربي واقع الحال، مديرية إعداد التراب الوطني، الرباط، مطبوعات عكاظ، دجنبر 1999، ص 95.

⁶ - أنظر وزارة الفلاحة والصيد البحري، "الوضعية الفلاحية للمغرب"، "الوضعية الفلاحية للمغرب"، رقم 10 "المنتجات المجالية"، دجنبر 2012، ص 79.

إن كل هذه الجهود والاستثمارات التي تم توجيهها إلى السقي الكبير، على مر ما يزيد عن خمسين سنة، وخاصة في فترة الثمانينيات من القرن الماضي، كان ينبغي لها أن توجه، وبمنظور استراتيجي، وجهة الفلاحة المعيشية البورية، ووجهة السقي الصغير والمتوسط¹، مما حول السياسة المائية، بتدخلها الانتقائي هذا، إلى عامل إقصاء وطرده للفلاحين الصغار، وهو ما كان وسيبقى، له آثار وخيمة على التنمية المحلية وإعداد التراب في المستقبل القريب.

2-1-2- الاختلالات التقنية والهيكلية في سياسة الإعداد الهيدروفلحي وأولوية السقي الكبير.

من أهم الاختلالات التي صاحبت هذه المشاريع، التفاوت الحاصل بين المساحات المجهزة والمساحات المسقية فعليا، بحيث إنه تحت ضغط الحاجة المتزايدة إلى الماء، اتجه اهتمام السلطات العمومية أكثر إلى تطوير تقنيات تعبئة الموارد المائية، وتم إغفال عمليات النقل والتوزيع والصيانة². وإذا كانت سنوات السبعينيات قد عرفت ذروة توسع الإعداد (25.000 هكتار في السنة تقريبا)، فإن السنوات الموالية عرفت تناقصا واضحا لهذه السرعة (6.000 هكتار في السنة فقط)، وقد نتج عن ذلك تفاوت كبير بين المساحات التابعة للسدود (المساحات القابلة للسقي عن طريق مياه السدود) والمساحات المهيأة، والتي وصلت 25.000 هكتار عشية انطلاق البرنامج الوطني للري (PNI) سنة 1993، بعدما كانت في حدود 180.000 هكتار سنة 1974، ولم تتمكن الاستثمارات الضخمة من التخفيف من وقع هذا التباين، وبقي في حدود 125.000 هكتار نهاية المخطط الثلاثي 1978-80³. وفي سنة 1980، تم تقدير نسبة المساحة المسقية فعلا ب 17% فقط من مجموع المساحات المجهزة في خمس مدارات وهي دكالة واللكوس وملوية وتادلة والغرب، مع تقدم لهذه النسبة في منطقة الغرب لم تتجاوز هي نفسها سقف 36%⁴. ولم يتغير الوضع مع بداية الألفية الحالية، لأن هناك ما يزيد عن 360.000 هكتار من الأراضي القابلة للسقي تحتاج إلى التجهيز الهيدروفلحي⁵. وحيث إن هذه التداعيات لها من الوقع السلبي ما يكفي على صغار الفلاحين، فإن واقعا آخر يعضد هذه الوضعية، ويزيد من إرهاب شريحة الفلاحين الصغار، فبمجرد إطلاق مشروع بناء سد في منطقة معينة، فهو بمثابة إطلاق صفارة انطلاق سباق محموم نحو انتهاز فرصة شراء الأراضي الجماعية المجاورة⁶، مما يوسع التباين المجالي، ويزيد من طرد ساكنة الأرياف من البسطاء، خاصة الذين يقتاتون من عائدات أراضي الجموع.

¹ - للمزيد من التفاصيل عن أهمية السقي الصغير والمتوسط، أنظر أشغال المناظرة الوطنية للتنمية الفلاحية 19 و 20 يوليوز 2000، منشورات الوزارة في 63 صفحة، مطبوعات بني زنان، سلا، 2012.

² - لحسن جنان، "الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب"، مجلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ع 6، فاس، 2009، ص ص 10-01.

³ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، م س، ص 357.

⁴ - جمال خلوق، "التدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية"، مكتبة الرشاد، ط1، سطات، 2009، ص 22.

⁵ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، م س، ص 15.

⁶ - المصطفى منار، م س، ص ص 133-147.

ومن المشاكل التقنية ذات التداعيات الاجتماعية المرتبطة بسياسة السدود، الحرص على توطينها في سافلات المجاري المائية، مما يزيد من عدم توازن النمو الاقتصادي والاجتماعي بين سافلة وعالية المناطق التي تستفيد من مياه السدود¹، مع العلم أن الاستثمار في الأراضي البورية والهضاب وعالية الأنهار له أهمية سوسيواقتصادية مهمة، بحيث أن دولارا من الاستثمار في الفلاحة التقليدية (البورية) سيخلف من القيمة المضافة أضعافا إذا ما قورن مع أرباح نظيره المستثمر في الفلاحة العصرية الرأس مالية². ومن جانب آخر، فقد أثبتت العديد من الدراسات المتعاقبة (دريش 1941، باسكون 1970 وغيرهم)، أنه ما كان ينبغي أن يتم التخلي عن التراث الثقافي التقليدي في تدبير مياه السقي لصالح السقي الكبير، خاصة في المجالات الريفية قديمة التوطين³.

ومما لا شك فيه أن سياسة الإعداد الهيدروفلحي هذه قد أفضت إلى تباينات شديدة بخصوص عائدات الفلاحين السقوية والبعلية، بحيث إنه لحصول الفلاح على دخل سنوي فلاح يبادل 10.000 درهم، ينبغي استثمار أرض سقوية مساحتها لا تتعدى ثمانية هكتارات، في حين أنه للحصول على العائدات المالية نفسها في الفلاحة البورية، ينبغي استثمار وعاء عقاري يتجاوز أربعين هكتارا بوريا، وهكذا يبدو أنه لتحقيق التكافؤ في أرباح الفلاحين ينبغي استثمار خمس أضعاف الوعاء العقاري المخصص للبور مقارنة مع الأراضي السقوية⁴.

لقد أسهمت سياسة السدود في التباين المجالي في الأرياف المغربية، فارتفعت الكثافة البشرية في بعض المجالات على حساب أخرى، مما نتج عنه ضغط كبير على الموارد الطبيعية في المجالات المحظوظة، والنتيجة النهائية فشل مزدوج: تراجع للموارد في المجالات المحظوظة، وفقر للفلاح الصغير في مجالات الفلاحة المعيشية. وبالتالي أصبح هذا الأخير، كما يقول "باسكون"، في حيرة واضحة من أمره بين "مياه السماء" التي يراها تفتح أمامه الأمل، و"مياه الدولة" التي يتم توجيهها صوب مدارات خاصة تحرمه من الحق في الانتفاع⁵. لذا فالمطلوب ليس التفكير في استثمار الماء للرفع من الإنتاج، بل التفكير بعقلانية في الكلفة الحقيقية للماء (التكاليف المجالية والاجتماعية)⁶.

¹ - بوشعيب الزيتوني، م س، ص 337.

² - Lazarev G., Op. Cit., p 113.

³ - Fay G., Op. Cit., pp 371-372.

⁴ - Jouve A-M., Op. Cit. p 235.

⁵ - Pascon P., « La Question Hydraulique : Effet Socio-économiques de la politique des barrages au Maroc », Ed. Institut Géographique, Rabat, 1984, Préface, p IX.

⁶ - ينبغي ضرورة التقييم الحقيقي للمردودية الاقتصادية للمدارات السقوية، ودورها في التنمية الاقتصادية الوطنية حاليا، خاصة في ضوء مساهمتها بـ 45% من الناتج الداخلي الخام الفلاحي فقط، وبـ 30% من الإنتاج الوطني، وبـ 75% من الصادرات الفلاحية، وتشغيل ثلث اليد العاملة في الأرياف. وهي أرقام لا تتناسب مع حجم الاستثمارات التي يتم ضخها في هذه المجالات، والدعم الذي تحرزه من الدولة.

ومما يزيد الوضع صعوبة، ضعف الميزانيات المخصصة لصيانة السدود، حيث وصلت خلال المخطط الخماسي 1981-1985 إلى 85.000.000 درهم بمعدل سنوي لا يتجاوز 17.000.000 درهم¹، بالإضافة إلى تقادم تجهيزات دوائر السقي، وعدم تماشي الاعتمادات المرصودة مع حاجيات التجويد والتجديد، بحيث إن حوالي 370.000 هكتار تقريبا تستوجب إصلاحات عميقة أو تجديدا لبعض تجهيزاتها، مع ضعف الصيانة (العجز عن تغطية 50% من التجهيزات)²

2-2- أولوية الاستثمار تفرض على الدولة اعتماد سياسة "إرادية" صارمة.

منذ الاستقلال والاستثمارات الاقتصادية المهيكلية في الأرياف المغربية هي من احتكار الدولة، ومن أموالها تقريبا، بحيث تتجاوز التكاليف المالية، في بعض المواسم، مردود الاقتصاد الريفي نفسه³. بل يتم احتكار أدنى آليات وأدوات التدخل، كالتوجيه التقني، الذي يحتكره تقنيو ومهندسو المؤسسات التابعة للدولة دون غيرهم. وإذا كانت هذه المهام تعتبر من صميم عمل الدولة، فإنه لا يصح أن يتم وفق مقاربة أحادية على حساب التشارك، ولعل نموذجي "قانون الاستثمار الفلاحي"⁴ و"حجم ميزانيات الاستثمار" يؤكد أن ثمة حاجة ملحة لإعادة النظر في هذا التوجه.

2-2-1- الرهان على الاستثمار يكلف ميزانيات الدولة الكثير، ويرهنها للصناديق المقرضة.

لم تتغير كثيرا نسبة الاستثمارات من الميزانيات العامة منذ أواسط الأربعينيات من القرن الماضي، وهي في عمومها ما بين 20 و30% من حجم الاستثمارات العامة، تفاصيل بعضها كما يلي⁵:

- المخطط الرباعي 1949-52 (22%)؛
- المخطط الرباعي 1954-57 (32%)؛
- المخطط الثنائي 1958-59 (27%)؛
- المخطط الخماسي (1960-64) (31,7%)؛
- المخطط الثلاثي 1965-67 (27,4%)؛
- المخطط الخماسي 1968-72 (25,6%)؛

¹ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، ج 1 "التوجهات والآفاق العامة للتنمية"، الجداول الملحق، جدول 17 مكرر.

² - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، م س، ص 15.

³ - رغم أن الخطاب الرسمي يتحدث عن تجاوز هذه المقاربة، إلا أن الوقائع الحالية تؤكد الاستمرار في نفس النهج، ولا أدل على ذلك من حجم الأموال التي تم إنفاقها خلال عشرية مخطط المغرب الأخضر.

⁴ - أنظر نص القانون بالجريدة الرسمية، عدد 2960 مكرر، السنة الثامنة والخمسون، 13 جمادى الأولى 1389 / 29 يوليوز 1969.

⁵ - تبين هذه النسب مدى الرهان على الاستثمار الفلاحي، لكن لمصلحة من تتم هذه الاستثمارات؟. (المساهمة في الإجابة في القسم الأخير).

- المخطط الخماسي 1973-77 (25,8%)؛
- المخطط الثلاثي 1978-80 (25,7%).

ورغم التحديات الاقتصادية التي عرفها المغرب نهاية الستينات وبداية السبعينات، إلا أن القطاع الفلاحي بقي رهانا ثابتا في السياسة الاقتصادية للمغرب، سواء من حيث الاهتمام والخطاب الرسمي، أو من حيث الاستثمارات العامة. فالاستثمار في المدارات السقوية قد كلف الدولة ميزانيات مهمة على مدى أربعة عقود ونيف، وتجهيز المدارات المستهدفة بالاستثمار الفلاحي لم يحض بالتقييم المالي المطلوب، فتجهيز المدار السقوي بسوس ماسة المخصص لزراعة الطماطم في بداية السبعينات مثلا، كان الأكثر كلفة في شمال إفريقيا، ونظرا للتقنيات المتطورة المستعملة فيه، فقد تجاوزت تكاليفه مشروع "كفرة" الليبي على الرغم من فارق النمو الاقتصادي بين البلدين¹.

لقد بلغ الغلاف المالي لميزانية الاستثمار المخصص لوزارة الفلاحة برسم المخطط الخماسي 1981-85 ما يفوق 3.108.692.000 درهم²، وخلال سنة 1990 ارتفعت ميزانية القطاع الفلاحي إلى 1.850 مليون درهم (ارتفعت نسبة الاستثمارات الفلاحية إلى 44%)، واستمر الرفع من هذه الميزانية سنة 1991 إلى 4.300 مليون درهم إلى أن فاقت 70% نهاية التسعينيات، وبعد عقد ونيف (مخطط التنمية 2000-04)، عرفت ميزانية القطاع الفلاحي استقرارا واضحا بحيث وصل مجموع الميزانية المخصصة للقطاع 16.173 مليون درهم. لترتفع سنة 2010 إلى 5,167 مليار درهم من اعتمادات الأداء، كما ارتفعت اعتمادات الالتزامات لسنة 2011 والاعتمادات الفلاحية اللاحقة إلى 1,7 مليار درهم³.

لكن اللافت للانتباه بخصوص قضية الموازنات المالية، هو ارتباط المالية والاستثمارات المخصصة للقطاع الفلاحي بالرأس المال العالمي، وخاصة الأوربي والأمريكي، فحجم الاستثمارات في القطاع الفلاحي لم يتم تغطيتها من المالية الداخلية، بل إن هذه الأخيرة لم تكن بالحجم المطلوب مقارنة مع الرأس المال العالمي، الذي اكتسح القطاع منذ السنوات الأولى للاستقلال (1960)، مما يفسر، بصيغة ما، محددات وتوجهات السياسة الفلاحية في المغرب، وارتباطها بالتقسيم الدولي للعمل كدولة نامية أو سائرة في طريق النمو، وبالتالي الاضطرار إلى الاستثمار في الزراعات التسويقية لتغطية الديون، الذي لن يكون إلا على حساب زراعة القوت اليومي للسكان، والمديونية القياسية لسنة 2016 شاهد على ذلك (نصف قرن من المديونية). وقد بينت الإحصاءات حجم الأموال الخارجية لتغطية الاستثمار الفلاحي في المغرب (الجدول)، حيث يبين

¹ - Herbert P, Op. Cit., p193.

² - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، ج 1 "التوجهات والآفاق العامة للتنمية"، جداول ملحق، جد. 16 "قطاع الفلاحة".

³ - وزارة الفلاحة والصيد البحري، "الوضعية الفلاحية للمغرب"، م س، ص 49.

الجدول الموالي الحضور الدائم للأموال الخارجية في تغطية الاستثمار، فهي لم تنزل عن 35% لمدة عقدين من الزمن، بل إنها وصلت أرقاما قياسية تجاوزت 60% (من 1960 إلى 1967).

جدول رقم 05: تطور نسب الاستثمار في القطاع الفلاحي(%) وحجمها(بالمليون درهم) ما بين 1960 و 1980.

نوع الاستثمار	1664/1960		1967/1965		1972/1968		1977/1973		1980/1978	
	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة	الحجم	النسبة
داخلي	640	35,6	936	38	3461	64,1	3744	50,6	2520	61,2
خارجي	1.160	64,5	1.526	61,98	1.940	35,9	3.659	49,4	1.600	38,8

Source : Guerraoui D, « Agriculture et Développement au Maroc », Ed. Maghrébines, Casablanca, 1985, p 56.

2-2-2- قوانين الاستثمار، أدوات في خدمة المستثمرين الكبار.

تمثل مجموع قوانين الاستثمار مظهرا واضحا للتوجه نحو الاهتمام بالفلاح الكبير، لذلك تتعالى العديد من الأصوات لمراجعة هذا الميثاق، وتبني ميثاق جديد للتنمية الريفية المندمجة. وقد كانت قضية مراجعة ميثاق الاستثمار من القضايا المركزية في المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، وتمحورت الفكرة الأساسية بهذا الخصوص في ضرورة مراجعة هذا الميثاق واستبداله بـ "ميثاق التنمية الفلاحية والقروية" هدفه الأساسي، ضمان تنمية متوازنة بين المجالات والقطاعات والفاعلين، وتوزيع عادل للقيمة المضافة الفلاحية، وتحسين وضعية المنتج، وفق مبادئ جديدة أهمها التعاقد¹.

تستمد أطروحة المراجعة هذه مقوماتها من كون السياق الذي تم فيه إعداد قوانين الاستثمار أصبحت الآن متجاوزة في ظل الإقرار بتحولات الأرياف المغربية، وتصادف خطاب المساواة المجالية، وضرورة تنويع مداخل الفلاحين الصغار.

لقد كانت الدولة سباقة إلى سن قوانين الاستثمار الفلاحي، لكن بشكل انتقائي وفردى، فكان قانون الاستثمارات الفلاحية يرمي إلى تنظيم شروط استثمار الأراضي السقوية على الخصوص، وتجهيز باقي الأراضي ليشملها السقي، وتشجيع عصرنه الضيعات، وتكثيف الإنتاج (اعتبار استثمار الأراضي الفلاحية، أو القابلة للفلاحة، الواقعة داخل دوائر الري إجباريا²). "مما جعل الإنتاج يتجه نحو المضاربة، التي من شأنها أن تضمن مردودية الاستثمارات المنجزة، ويعني ذلك المنتجات الموجهة للتصدير أو للسوق الداخلية، وذات قيمة تجارية عالية (الشمندر، قصب السكر، الأعلاف والخضر وغيرها)³.

وقد راهنت الدولة بشكل جدي على الزراعات الصناعية والتسويقية لتشملها بالدعم الكافي، لذلك نجد الدوائر المسقية مخصصة، بشكل تفضيلي، لهذا النوع من الزراعات، حيث يتم تنظيم الاستغلال الزراعي

¹ - المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، التقرير النهائي، عرض محمد يعقوبي (إدارة الهندسة القروية)، الرباط، 19 -

20 يوليوز 2000، ص ص 157-162.

² - أنظر الفصل الخامس من القانون المذكور.

³ - نجيب أقصيبي، م س، ص 8.

بالمناطق المشمولة بقانون الاستثمار (السقي) وفق منظومة محكمة، وتشتمل العملية على: تصميم التناوب الزراعي، إدخال التقنيات الزراعية المتطورة، تنظيم كفاءات الري وضبط استعمال الماء، وتطبيق تقنيات المحافظة على خصوبة الأراضي¹. بينما أخذت مساحة الأراضي الزراعية المخصصة للحبوب والزراعات المعاشية تنحصر في الدوائر البورية المهمشة في الغالب. فتراجعت المساحات المخصصة للحبوب مع نهاية الإعداد الهيدرو-فلاحي من 465.000 إلى 300.000 هكتار فقط².

ومن أجل توسيع الوعاء العقاري المسقي (ضغط قرار المليون هكتار)، لجأت الإدارة إلى إصدار قوانين نزع الملكية³، الذي يمتد أن يشمل كذلك الأراضي المجاورة (غير مشمولة بقانون الاستثمار: بور غير مؤهل) إذا اقتضى الحال، ولا يمنع تحفيظ الأرض من عملية الانتزاع.

كما حرصت القوانين على المزيد من استثمار الأرض دون اكتراث لوضعية الفلاح المالية والاجتماعية، حيث تم التأكيد أنه في حالة ثبوت عدم استثمار الأرض من قبل مالكها، فإن ذلك يؤدي به إلى تأدية غرامة إدارية قدرها 100 درهم عن كل هكتار، وغرامات متجددة عند نهاية كل فترة سنوية إذا استمر الوضع. ويمكن أن يؤدي الأمر إلى نزع الملكية إذا تجاوز الامتناع عن استثمار الأرض وفق مقررات ظهير الاستثمار سنة واحدة⁴، ويعاقب بالسجن عن المخالفات للموانع والواجبات المنصوص عليها بالسجن لمدة تتراوح بين شهر واحد وستة أشهر، وبغرامة تتراوح ما بين 120 و 500 درهم⁵. كما عمل القانون على نقل ملكية أراضي الأحباس، المشمولة بدوائر الري، إلى الدولة وفق الظهير رقم 1.69.28 (يشتمل الظهير على ثلاثة فصول فقط). بالإضافة إلى سن ظهير منع تجزئ الأراضي الفلاحية، أو القابلة للفلاحة، الواقعة داخل دوائر الري (ظهير رقم 1.69.29 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389/ 25 يوليوز 1969: 16 فصل).

لكن الملاحظ هو أن سياسة الاستثمار، رغم اعتمادها على ترسانة قانونية كبيرة، إلا أنها قد خلت، في أحيان كثيرة، من الفعالية اللازمة، حيث إنه منذ الثمانينيات، "أدى التأخر في تجهيز المساحات التي تغمرها مياه السدود إلى تفاقم الفرق بين هذه الأراضي وتلك التي يكون بالإمكان فعلا سقيها، وقد بلغ هذا الفرق 154.140 هكتار سنة 1998، مما أدى إلى ضياع كميات مهمة من المياه قدرت ب 611 مليون متر³"⁶. وقد كانت النتائج وخيمة على الملاكين الصغار، بحيث أظهرت الدراسات أن حركة بيع العقار الفلاحي بمنطقة تادلة مثلا، انتعشت في صفوف المشارات التي لا تتعدى هكتارين على الأكثر⁷، وهو ما يعني أن الفلاحين الصغار، يضطرون جراء تطبيق سياسة الاستثمار، إلى مغادرة الأرياف للبحث عن مصادر قوت

¹ - أنظر الفصل 30 من القانون، والفصل 35، والفصل 37، والفصل 47، والفصل 50.

² - Guerraoui D., Op. Cit., p 49.

³ - الظهير الشريف رقم 1.69.27 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389/ 25 يوليوز 1969.

⁴ - الفصل 58.

⁵ - الفصل 62.

⁶ - نجيب أقصبي، م س، ص 13.

⁷ - Driouchi A et al, Op. Cit., pp 49-58.

في جهات أخرى، أو التحول إلى يد عاملة مأجورة. وبالمقابل فإن الاستثمار العقاري في المجال الفلاحي يعرف الانتعاش لصالح الملاكين الكبار في أكثر من مجال جغرافي.

ومن النتائج السلبية التي يمكن ذكرها في هذا الصدد، أن المجالات المسقية في ضواحي المدن، وعلى الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلت لتجهيزها، يحولها بعض المضاربين إلى تجمعات سكنية، دون سند قانوني أحيانا. ففي أرياف العرائش-القصر الكبير، تعرف حركة الاستيلاء على العقار الفلاحي لمصلحة المضاربين والمجزئين، من تجار المخدرات على الخصوص ذروتها، حيث تم الاستيلاء ما بين سنتي 1990 و 1997 على ما يفوق 195.434 م² من الأراضي السقوية، التي لا يزال بعضها محط نزاع (إلى حدود 2012) بين الساكنة المحلية ومؤسسات الاستثمار الفلاحي والمياه والغابات¹.

إن هذه القوانين لم تستطع إحداث تحولات اجتماعية إيجابية حقيقية في الأرياف المغربية، نظرا لأنها استهدفت بشكل عملي، الضيعات والاستغلاليات الكبيرة، في حين أن الفلاحة التقليدية، وبحكم التهميش الذي طالها، بالإضافة إلى عقليات الفلاحين الجامدة على أساليب زراعية محدودة، لم تستطع الاستفادة من دعم الدولة وفق الشروط المنصوص عليها في القانون.

3-2- التخطيط قصير المدى مؤثر على تحول السياسات الفلاحية في المغرب.

تحولت السياسات الفلاحية من الثورة الزراعية إلى أولوية الاندماج، وفي هذه الفقرة سنتخذ من التخطيط القصير المدى (المخططين الخماسيين: 1964/1960، 1973/1977) مؤشرا لقياس هذا التحول وتداعياته.

- المخطط الخماسي 64/1960 : وهو مخطط إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والبحث عن سياسة فلاحية مواطنة؛

- المخطط الخماسي 77/1973: مخطط سياسة تصحيح المسار.

هناك اختلاف واضح في الأهداف والمنطلقات بين المخططين، فالأول ينهل من مشروع "الثورة الزراعية"، أما المخطط الثاني، شأنه شأن باقي المخططات التي تلتها، فقد بقيت وفية لأطروحة "الاستثمار الكبير".

أما من حيث كفاءة الإنجاز، فيمكن إبداء ملاحظة مهمة، هي كون سياسة المخططات القصيرة هذه لاقت انتقادا واضحا من قبل خبراء المنظمات الدولية، سواء من حيث كفاءة الجهات المكلفة بإعداد

¹ - محمد بنعتو، "الاستراتيجية العقارية للدولة والفاعلين الخواص في الدوائر المسقية بشمال المغرب: حالة اللكوس والقصر الكبير"، مجلة منتدى شمال المغرب، العدد 6-8، يونيو 2012، ص ص 31-50.

المخططات (الوزارة الأولى، مديرية التخطيط)، أو من حيث استعمال بعض المفاهيم غير الموحدة على مستوى الأجهزة والمؤسسات الحكومية¹.

فالمخطط الخماسي الأول (1960-1964)، الذي عملت حكومة عبد الله إبراهيم على إعداده ومحاولة تنفيذه، تضمن أفكارا جريئة للنهوض بالأرياف المغربية، وذلك بوضع الإصلاح الزراعي في مركز العملية التنموية لتجاوز الاختلالات. وقد كان لأجواء التوافق بين مكونات الحركة الوطنية داخل مؤسسات الدولة، وخاصة الحكومة، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات العديد من الخبراء الأجانب من أمثال كريكوري لازاريف وجورج أفيد (مدير مشروع سبو فيما بعد) وغيرهم، فرصة التفكير في مشروع اقتصادي اجتماعي للنهوض بأوضاع ساكنة الأرياف، وذلك من خلال مقاربة شمولية، يمثل الإصلاح الزراعي، وإعادة النظر في التوزيع العقاري للأرض قطب الرchy التنموية، الذي تدور حوله عمليات إصلاح المجالات والقطاعات الاستراتيجية الأخرى، كالصحة، والتعليم، ومحاربة الفقر. غير أن توجهات النخبة (المجلس الأعلى للتخطيط على الخصوص) لم تكن لتتوافق حول توجهات المخطط الخماسي الأول للاستقلال، سواء من حيث المدة الزمنية أو التوجهات الاقتصادية الكبرى للبلد². كما أن رياح مصالح كبار الملاكين المتحالفين مع دوائر نافذة في أجهزة القرار، جرت بما لا تشتهي سفينة الإصلاح الاقتصادي-الاجتماعي الذي تبنته حكومة عبد الله إبراهيم، فأقيلت هذه الأخيرة، وتم تجميد المخطط، وعينت حكومة أخرى، ودخل المغرب في مشاريع وبرامج جديدة وبأولويات أخرى.

أما المخطط الخماسي 1973/1977³: فقد تركزت أهدافه، من حيث الخطاب الرسمي، في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي كان البنك الدولي يدفع في اتجاهها، وخاصة تسريع النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق عدالة اجتماعية حقيقية، وفق التعبير الرسمي دائما. غير أن الوقائع تؤكد استمرار الانتقائية المجالية، فقد نال القطاع الفلاحي من مجموع المالية المخصصة للاستثمار ما يقارب 15,8% (4.158 مليون درهم)، لكن الفلاحة المسقية كعادتها نالت حصة الأسد مقارنة مع مثيلتها البورية بواقع 983 مليون درهم مقابل 579 مليون درهم، وذلك بعد استفادتها مسبقا من حوالي 170.000 هكتارا من الأراضي المسترجعة⁴.

لقد كشفت توجهات هذا المخطط ونتائجه عن تحول السياسة الفلاحية في المغرب نحو فلاحية التصدير والاندماج الدولي، ومنها إنتاج الحوامض، الذي ارتفع بمعدل 10,7% (942.000 طن سنة 1973 مقابل

¹ - Henri I., Op. Cit., Deuxième partie, Chapitre 7 « Situation existante et problèmes », problèmes, p 20.

² - Grigori L., Op. Cit., p 31.

³ - يعتبر مخططا مفصليا بحيث أن نتائجه السلبية وما واكبها من تغيرات داخلية وخارجية أرغمت المغرب على تحويل توجهاته الاقتصادية في اتجاه التقويم الهيكلي نهاية الثمانينيات. أنظر تفاصيل المخطط المكون من 3 أجزاء: آفاق عامة للتنمية (190 ص)، التنمية القطاعية (830 ص)، التنمية المجالية (258 ص).

⁴ - أنظر ظهير 02 مارس 1973.

852.000 طن سنة 1972)، مما رجح كفة الفلاحة التصديرية على نظيرتها المعاشية (تراجع الإنتاج الفلاحي للحبوب إلى 7 قطارات في الهكتار سنة 1973 مقابل 11,7 قنطار سنة 1972)، وهو ما حذرت منه تقارير بعض المنظمات الدولية بالقول: "لقد تغيرت أنواع الملكية منذ الاستقلال، الأجانب قد فوتوا أراضيهم للمغاربة، وعدد كبير من الملاكين الجدد من المغاربة، استثمروا رؤوس أموالهم في إنتاج الحوامض المدرة للدخل. وفي المدارات المسقية، اشترى الملاكون والمستثمرون الكبار الأرض المحتمل شمولها ببرامج الري، وذلك بعد إغراء أصحابها بأثمنة مغرية على البيع"¹.

ورغم الرهان الكبير عليه، لم يستطع المخطط إحراز الرهانات التي وضعت له، فقد تراجع معدل النمو في نهاية هذه الفترة (1977)، حيث لم يتجاوز 0,8% مقابل 9,8% سنة 1976. كما أن مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام تراجعت بحوالي خمس نقط (من 25,1% إلى 20,4%)، أما الدين العام، فقد فاق نصف الناتج الداخلي الخام سنة 1977.

لقد تم الاعتراف رسمياً بأن التخطيط قصير المدى غير كاف لمواجهة تحديات اللامساواة المكانية (توزيع الكثافة السكانية وتوزيع الأنشطة الاقتصادية) الحاصلة في المجالات المغربية². كما تم التأكيد أنه من أولى إرهابات الإخفاق في التخطيط الاقتصادي والتنموي القصير المدى في الأرياف المغربية، هي غياب الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، وغياب المشروع المجتمعي الحاضن للمشاريع والمخططات والبرامج. فالإصلاح الزراعي، كما رأينا، انتقل من مشاريع "الثورة الزراعية" وتنمية الفلاح الصغير، إلى التركيز على الجانب التقني، دون الخوض في حل المشاكل الهيكلية، المتمثلة في العجز عن تحصيل رصيد عقاري كافٍ لإعادة هيكلة الأرياف، والعمل على تنويع مداخل الفلاحين الصغار. وعوض التفكير في سياسة اقتصادية تحقق العدالة الاجتماعية الريفية، وتحرص على الاهتمام بالإنسان، تم الرهان على تحقيق المزيد من الإنتاج عبر التحديث التقني. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لتنمية الفلاحة وتقوية الإنتاج، إلا أن معدل نمو القيمة المضافة الفلاحية لم يتعد 1,5% في السنة خلال ما يزيد عن 15 سنة من التخطيط³.

4-2- التصاميم القطاعية، حالات عجز واضح عن تحقيق الاكتفاء من الغذاء.

في البلدان النامية، تمثل مشاريع الإعداد الهيدروفلاحي عنصراً محدداً في تحقيق الاكتفاء الغذائي، خصوصاً بالنسبة للبلدان الواقعة في المجالات الجافة أو شبه الجافة⁴. لذلك نجد المغرب قد ربط رسمياً أهداف الاكتفاء الذاتي الغذائي من بعض المواد الأساسية (الحبوب، الزيوت، السكر) بسياسة السدود منذ بداية

¹ - BIRD-AIDM : Evolution et Perspectives économiques du Maroc, Septembre 1970, p 40-42.

In Khyari T., op. cit, p 272.

² - أنظر مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 80/1978، ج 1 "التوجهات والآفاق العامة والجهوية للتنمية"، ص 187.

³ - Plan Quinquennal 1968-72, V2, p 7.

⁴ - Herbet P, Op. Cit., p 19.

السبعينيات، قطاع السكر 1974. الحليب 1975. البواكر 1979. الحبوب الزيتية 1981. القمح 1982. الأعلاف واللحوم الحمراء 1986. إلا أن هذا الرهان المستحق، الذي نال الكثير من الاهتمام، خاصة خلال المراحل الأولى للاستقلال، لم يتحقق¹، رغم حرص الخطاب الرسمي الذي يؤكد "أن تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الفلاحية الأساسية، سوف لن يسهم فحسب، في ضمان الأمن الغذائي، ولكن أيضا، في الحد من تبعيتنا للأسواق الخارجية في هذا المجال"².

وإذا كانت السياسة الفلاحية الوطنية قد استطاعت إحراز تقدم ملحوظ في بعض القطاعات مثل الحليب، فإنها لا تزال تتلمس الطريق بخصوص قطاعات حيوية أخرى مثل الحبوب والسكر والزيت.

2-4-1- تصميم الحبوب.

تبنى المغرب، بشكل متأخر، تصميم الحبوب في فترة اضطراب، تميزت بتراجع كبير ومستمر في الإنتاج، وذلك بعد أن عرف المغرب مع مطلع الثمانينيات ركودا اقتصاديا واضحا، تزامن مع ارتفاع المديونية إلى ما يفوق 85% من الناتج الداخلي الخام، مع معدل نمو لم يتجاوز 03%، فقد ارتفع الاحتياج الوطني من الحبوب إلى حوالي 22 مليون قنطار خلال جفاف الموسم 1980/1981، وكانت المساحة المخصصة للحبوب لا تتجاوز 200.000 هكتار في المجالات المسقية و 125.000 هكتار في المجالات التقليدية، مع معدل إنتاج في حدود 9,6 قنطار في الهكتار³. في هذه الظروف الصعبة، أعلن المغرب دخول غمار تحدي فلاحى جديد قديم، تمثل في تصميم مخطط الحبوب، وذلك بشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة (مكتب الاستثمار). حيث يذكر "لازريف" أن هذه التجربة التي انطلقت مع الموسم 82/1981 كانت مثالية، رغم كل الظروف الاقتصادية والمناخية الصعبة، سواء من حيث الإنتاجية أو المساهمة في الناتج الداخلي الخام⁴. وقد كان ذلك متوقعا، بالنظر إلى الاستفادة الكبيرة عالميا من تجربة تطور زراعة الحبوب في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي حضى باهتمام الأخصائيين الفرنسيين على الخصوص⁵، الذين استنتجوا أن زراعة الحبوب في المجالات شبه الجافة يثمر قمحا غنيا بالبروتينات، يتفوق على نظيره الأوربي، وخاصة الفرنسي الذي تتم زراعته في الغالب في الحوض الباريزي⁶.

لكن رغم المجهودات الكبيرة التي قامت بها الدولة، كان الإخفاق سيد الموقف فيما يخص أهداف الاكتفاء الغذائي من الحبوب، والمظهر الأساسي للإخفاق، هو التراجع الكبير لحصة الفرد من الحبوب خلال

¹ - باستثناء الحليب واللحوم، أخفقت جل التصاميم في تحقيق الاكتفاء.

² - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، م س، ص 175.

³ - الأرقام والمعطيات هي معطيات رسمية لوزارة الفلاحة، وسنرجع إلى بعضها في القسم الثالث الخاص بالحصيلة.

⁴ - Lazarev G., Op. Cit., pp 118-129.

⁵ - Dumont R., « Les Leçons de l'Agriculture Américaine », Paris, Coll. « La Terre Encyclopédie paysanne », Ed. Flammarion, 1949, 370p.

⁶ - Devienne S et al, Op. Cit., p 13.

الست عقود من الاستقلال، حيث تراجع نصيب الفرد الواحد من 400 كيلوغرام ما بين 1950/55 إلى 300 كلف خلال سنوات الستينيات إلى 230 كلف نهاية الثمانينيات إلى 213 كلف مع مطلع القرن الحالي. وعلى الرغم من ارتفاع مساحات الحبوب من 4.317.000 هكتار (1975/1970) إلى 5.100.000 هكتار (1990/1995) إلى 5.390.000 هكتار سنة 2000، إلا أن معدل الإنتاجية لم يراوح مكانه، وبقي في حدود 9,8 قنطار في الهكتار.

وفي أوفر المدارات حذا من حيث الإعداد والتجهيز (سوس ماسة)، نجد أن زراعة الحبوب لا تحظى بالاهتمام المطلوب، مما يجعل الإنتاج يتهوى إلى أدنى حد، كما حصل ل 1.674 هكتار التي تمت زراعتها بالمنطقة (بلفاع) بين 20 دجنبر 1974 و 15 فبراير 1975، والتي لم تتعد فيها الإنتاجية 2 إلى 4 قنطارات في الهكتار، وذلك نتيجة الحرارة المفرطة لشهري مارس وأبريل¹. بل حسب إحصائيات الوزارة المكلفة، فمعدل الإنتاجية قد انخفض إلى 8,6 قنطار في الهكتار خلال الفترة ما بين 2000/1995 (04 قنطارات في الهكتار سنة 2000)².

إن هذه المعطيات تفرض طرح سؤال وجيه جدا بخصوص التوجهات الرسمية لبعض القطاعات الزراعية، وخاصة الحبوب، باعتبارها ركيزة الاكتفاء الغذائي. وهذا السؤال يمكن صياغته على الشكل التالي: إذا كان المغرب قد عرف تاريخا حافلا من التحديث الهيدرو-فلاحي والتقني والتهيئة والإعداد، فإن المطلوب هو أن تثمر هذه المجهودات إنتاجية واضحة، بغض النظر عن الظروف المناخية وغيرها. إلا أن الملاحظ، هو أنه رغم هذه المجهودات الكبيرة جدا، واتساع المساحات المسقية، وتزايد استعمال أدوات الإنتاج عالية الجودة، إلا أن المحصول الزراعي السنوي يبقى مرهونا بعوامل أخرى لا علاقة لها بما تم ذكره، وفي مقدمتها العوامل المناخية الضاغطة. مما يجعل الباحث يطرح سؤال جدوى مشاريع من هذا القبيل في ظل توالي الإخفاق³.

2-4-2- تصميم الزيوت.

لا يختلف تدبير قطاع الزيوت كثيرا عن باقي المواد الرئيسية الأخرى. فعلى الرغم من التطور الملحوظ في المساحات المخصصة للمزروعات الزيتية، التي انتقلت من 20.000 هكتار (فترة الثمانينيات) إلى 120.000 هكتار مع نهاية الألفية السابقة⁴. غير أن الإنتاج لم يستطع تغطية الاحتياجات الوطنية، التي

¹ - Pop H., Op. Cit., p 201.

² - بخصوص الحصيلة التفصيلية ما بعد سنة 2000، سنقوم بتحليلها في القسم الخاص بالحصيلة.
³ - بهذا الخصوص ينبغي الاستفادة من النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسات الميدانية التي قامت بها مؤسسات البحث الزراعي مع مطلع الألفية الحالية، والتي أظهرت ضرورة الاهتمام بالمجالات البورية، لما تمثله من دور أساسي في المساهمة في الإنتاج الوطني من الحبوب خلال السنوات المطيرة.

Ketani A. , Op. Cit., pp 43-50.

⁴ - مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2004-2000، م س، ص 20.

تم تقديرها رسميا في 415.000 طن¹. مما يجعل وضعية إنتاج الزيوت، لا تختلف عن وضعية باقي المواد الأساسية الأخرى، بل إن وضعية الزيوت تكاد تكود أشد، يظهر ذلك جليا من خلال العجز الحاصل للإنتاج الوطني من الزيوت عن تلبية عتبة 50% من الاحتياجات الوطنية، وبقي الإنتاج خلال العقد الأول من القرن الحالي يتراوح ما بين 13 و 41% من تغطية الاحتياجات.

جدول رقم 06: تطور نسب (%) تغطية الاحتياجات الوطنية من الزيوت خلال العقد الأول من القرن الحالي.

الموسم	-2001 2002	-2002 2003	-2003 2004	-2004 2005	-2005 2006	-2006 2007	-2007 2008	-2008 2009	-2009 2010
النسبة	13	22	30	15	19	19,6	21,5	23	41

المصدر: وزارة الفلاحة، 2012.

يظهر الجدول حالة العجز عن تحقيق الاكتفاء من الزيوت، كما يظهر وضعية التذبذب التي تشهدها نسب التغطية، التي لم تتجاوز 41%، بعد سنوات طوال من انطلاق المشروع، كما يبين الجدول، بطريقة غير مباشرة، ارتباط حاجيات المغاربة من الزيوت بالأسواق الدولية. والمثير للانتباه، هو تنامي تصدير زيت الزيتون إلى الخارج، وأوربا تحديدا، في ظل الخصائص الكبيرة الذي يعانيه المغرب.

2-4-3- تصميم السكر.

في سياق مشروع الاندماج بين الزراعة والتصنيع، وبفضل التوجه المبكر لتحقيق الاكتفاء من هذه المادة الحيوية، أحرز المغرب تقدما ملحوظا في قطاع السكريات. فقد عمل المغرب منذ بداية الاستقلال، وخاصة مع تأسيس المكتب الوطني للري، على إدخال زراعات جديدة أكثر إنتاجية، منها الشمندر السكري، الذي أعطى نتائج فلاحية جيدة، كما أحدث تحولا هاما في عقليات الفلاحين في علاقتهم بنمط الإنتاج وأساليبه. وقد عمل المكتب الوطني للري على نهج سياسة جديدة في التعامل مع صغار الفلاحين ومتوسطيهم، بدفعه إياهم إلى تبني زراعات جديدة (الشمندر السكري) مستعينا بخدمات العديد من المرشدين، الذين كانوا يجوبون الدواوير لإقناع الفلاحين بفكرة أساسية، مفادها ضرورة العمل الجدي من أجل تعويض طبقة المعمرين، وتحقيق الأدوار التي كانوا يلعبونها في التنمية الفلاحية لصالح المستثمر. وبهدف المزيد من التشجيع، كان المرشدون يعدون الفلاحين بالاستفادة من المزيد من الأراضي المسترجعة، إذا هم استطاعوا إنجاح المشاريع المقترحة في إطار برنامج السكري².

¹ - الوضعية الفلاحية للمغرب، م س، ص 119.

² - ريمي لوفو، م س، ص 70.

في إطار البرنامج السكري (1964)، قام المغرب بتهيئة 14 وحدة صناعية ما بين سنتي 1966-1979¹، فتم إنشاء وحدات صناعية خاصة بمنطقة الغرب، بكل من سيدي سليمان (1963) وسيدي علال التازي، ومشروع بلقصور (1975)، لتليها وحدة أخرى بمنطقة تادلة (1966)، كانت حافزا للفلاحين على تطوير زراعتهم في اتجاه الزراعات الصناعية (الشمندر وقصب السكر)، فكانت النتائج مشجعة جدا، حيث تمت تغطية ما يزيد عن 8.000 هكتار خلال أول موسم سنة 1964². وبتزامن مع انطلاق أشغال مشروع سبو، تم تحديد سقف 74.200 هكتار مخصصة لزراعة قصب السكر، بما يمثل 83% تقريبا من المساحة المحتملة لسنة 1987³. ومع انطلاق العمل وفق التصميم السكري في الموسم الفلاحي 1974-1975، شهدت المساحات المزروعة توسعا واضحا، كما ارتفعت كمية السكر المنتج بالمغرب بشكل ملحوظ، بلغ سنة 1994، 496.618 طن. غير أن هذا الإنتاج لم يستطع تغطية الاحتياجات الوطنية التي قدرت ب 850.000 طن (نسبة تغطية: 58,4%). ويتوفر المغرب اليوم على أكثر من 13 معملا للسكر بطاقة إجمالية تقدر ب 600.000 طن في اليوم من الشمندر وقصب السكر، و09 معامل لتكرير السكر بطاقة تفوق 700.000 طن في السنة من السكر الخام المنتج محليا أو المستورد.

وقد شجع الفلاحين على اختيار الزراعات السكرية ارتفاع أثمان الشمندر وقصب السكر بشكل متزايد، خاصة مع انطلاق المخطط السكري الأول⁴، فقد انتقل سعر قصب السكر من 65 درهم للطن سنة 1975 إلى 140 درهم سنة 1985 إلى 175 درهم سنة 1990 ثم إلى 235 درهم سنة 2010. وانتقل سعر الشمندر من 60 درهم للطن سنة 1963 إلى 365 درهم سنة 2010⁵. كما حرصت الدولة على زيادة المنح والدعم المخصصة للفلاحين حسب المدارات، حيث ارتفع دعم الشمندر السكري سنة 2010 إلى 45 درهم للطن بمنطقة الغرب واللكوس؛ 40 درهم بمنطقة ملوية؛ 25 درهم بتادلة ودكالة، كما وصل دعم قصب السكر إلى 60 درهم للطن بدائرة اللكوس؛ 35 درهم بمنطقة الغرب⁶. فكانت من نتائج هذا التشجيع أن حصد المغرب واحدة من أهم إنجازات السياسة الفلاحية على مر 30 سنة من التخطيط، حيث شهدت المساحات المزروعة بالشمندر السكري توسعا مهما، شهد ذروته خلال الموسم الفلاحي 05/2004 ب 70.000 هكتار (50.000 هكتار هو المعدل خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحالي)، أما المساحات المزروعة بقصب السكر، فقد عرفت هي الأخرى انتعاشا واضحا وصل أقصاه في الموسم الفلاحي 2000-

¹- مع انطلاق التصميم السكري 1975-2000، كان المغرب يتوفر على 08 وحدات صناعية، لكن للأسف بدأت بعض الوحدات الصناعية للسكر تعرف الإغلاق (معمل سيدي سليمان نموذجا)، مما سيؤثر حتما على الإنتاج الوطني من هذه المادة.

²- Lazarev G., Op. Cit., p61.

³- Herbet P, Op. Cit. , p 83.

⁴- من مظاهر التشجيع كذلك، أن الدولة كانت تتحمل تعويض الفلاحين خلال سنوات الفيضانات إلى حدود 1996، خاصة أن هذه الزراعات تنتشر بالأساس في حوضي الغرب واللكوس المعروفين بهذا النوع من الكوارث.

⁵- أرقام رسمية لوزارة الفلاحة.

⁶- الوضعية الفلاحية للمغرب، م س، ص 114.

01 ب 18.000 هكتار¹. مما ساهم في الرفع من الإنتاج الوطني الحالي إلى ما يزيد عن 2.830.000 طن من الشمندر (2,8 مليون طن كمعدل للخمس سنوات ما بين 2004-2009) و 1.050.000 طن من قصب السكر، بارتفاع واضح في إنتاجية الشمندر من 20 طن في الهكتار سنة 1973 إلى 49 طن، وإنتاجية قصب السكر من 40 طن إلى 72 طن خلال العقد الأول من القرن الحالي، مع توفير مناصب شغل سنوية مهمة، منها 30.000 شغل في الزراعات السكرية و 10.000 شغل في الصناعات المرتبطة بها في 14 وحدة للتصنيع بالمملكة تنتج ما يزيد عن 600.000 طن من السكر².

لكن على الرغم من كل المجهودات الكبيرة والمتواصلة، فإن عدم رضا جل الفلاحين على الإصلاحات التي باشرتها وحدات إنتاج السكر أصبح سيد الموقف الآن، حيث قررت هذه الأخيرة إثقال كاهل الفلاح بتكاليف نقل المنتوجات الأولية إلى الوحدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعقيدات تسديد المستحقات، الذي يخضع لمراقبة درجة تركيز السكر في المنتج بطرق غير علمية³.

جدول رقم 07: تطور نسبة (%) تغطية الاحتياجات الوطنية من السكر (2002-2010).

الموسم	/2002 2003	/2003 2004	/2004 2005	/2005 2006	/2006 2007	/2007 2008	/2008 2009	/2009 2010
النسبة	52	51	50	37	38	42	36	32

المصدر: وزارة الفلاحة، 2012.

تبين معطيات الجدول أن نصف الاحتياجات الغذائية من السكر يتم استيرادها من الخارج، ورغم تطور المجالات المزروعة، وتزايد الإنتاج، فإن ذلك لا يعنب مواجهة النقص، والدليل على ذلك انخفاض نسب التغطية ما بين 2005 إلى 2010، مقارنة مع السنوات التي سبقتها.

لا يزال المغرب بعيدا عن الاكتفاء الذاتي بخصوص السكر، بحيث لم يتعد أفضل إنتاج ما بين سنة 2000 و 2010 ذروة ال 520.000 طن من السكر (2002-03)، في حين أن الاحتياجات الداخلية من هذه المادة تتعدى 1.160.000 طن سنويا. وإذا كانت المنح والمساعدات تعتبر قيمة مضافة للفلاح من أجل الإقبال على مثل هذه الزراعات، فإن المردودية العامة لهذا النوع من الإنتاج، أصبحت مدعاة لنفور العديد من الفلاحين⁴، فوفق الوضعية الفلاحية للموسم 1990-91، فمردود الهكتار الواحد من الشمندر في منطقة الغرب لم تتجاوز 9.060 درهم في الأراضي البورية، و 10.872 درهم في الأراضي المسقية، مع العلم أن

¹ - وزارة الفلاحة، الوضعية الفلاحية للمغرب، م.س. ص 114.

² - Kettani A., Op. Cit., pp 90-93.

³ - على هامش اليومين الدراسي "قضايا جغرافية في تدبير الموارد وإعادة تشكيل المجال" (09-10 دجنبر 2016) بكلية الآداب بالجديدة، روى لنا أحد فلاحي منطقة دكالة، أن المكلفين بالمراقبة في الوحدة الإنتاجية، يصعد إلى الشاحنة المحملة بالمنتوج ليحمل معه عينة من المنتج، يتم اختبارها لتحديد درجة تركيز السكر، وغالبا ما تفقد العينة إلى الشروط العلمية لأن اختيارها يتم بشكل عشوائي.

⁴ - عكس الشمندر السكري، تدر زراعة قصب السكر أرباحا أفضل، تقدر بحوالي 2.390 درهم في الهكتار حسب الإحصائيات الرسمية للوزارة الوصية.

تكاليف هذه الزراعة بالمجالات البورية تقدر ب 9.260 درهم في البور و 11.945 درهم بالمجالات المسقية¹، وهو ما يوضح حجم الخسائر التي قد يتكبدها الفلاحون، الذين ينفرون، في الغالب، من هذا الاختيار الزراعي، مما يرفع فاتورة الاستيراد في ظللة النمو الديموغرافي السريع الذي يشهده المغرب، ففي سنة 2010 مثلا، كان ثمن الطن المستورد من السكر يقدر بحوالي 4.125 درهم، أما في سنة 2011، فقد وصل سعر الطن تقريبا 6.800 درهم (850 دولار)، مما جعل فاتورة استيراد السكر ترتفع إلى 4,8 مليار درهم.

إن من أهم الإشكالات التي تعاني منها المخططات القطاعية، مشكل التصنيع الموازي للاختيارات الفلاحية، فعلى سبيل المثال، عمل المغرب مع انطلاق مخطط السكري على إنجاز عدد من الوحدات الصناعية لاستقبال المنتج الفلاحي وتصنيعه، وهذا شيء محمود، ومطمئن بالنسبة للفلاح الذي لم يعد منشغلا بضغط عمليات التسويق المعقدة. لكن أطروحة التصنيع الفلاحي، تبقى قضية معقدة، تستوجب النظرة الاقتصادية الشمولية، فنجد مثلا "فرانسوا بيرو" يشترط، للوصول إلى أقطاب زراعية حقيقية، وجود تصنيع زراعي في عالية القطاع الفلاحي، وأخرى في سافلتها، بشكل متوازي ومتكافئ. فغياب تصنيع العالية (صناعة الأسمدة، الأدوية، المشاتل، البذور المنتقاة، العتاد الفلاحي)، أو تركزه في أيدي مستثمرين قلة، يعملون من أجل مصلحة استثماراتهم الخاصة²، يجعل من تصنيع الساقلة (وحدات التحويل والتخزين والتوزيع) وسيلة لتخفيف معاناة التسويق لا أقل ولا أكثر، لأن الدولة الراعية، في النهاية، لا يمكنها تحقيق الربح المطلوب، في ظل استيراد العتاد والتقنية والبذور، وهو ما يجعلها رهينة مضاربات السوق الدولية³.

خاتمة الفصل.

لا يدعي هذا الفصل اقتراح وصفة جاهزة للتنمية الفلاحية في الأرياف المغربية، لكن كان الطموح إبراز الدور الرئيسي الذي لعبه تحول السياسة الفلاحية من مقاربة القضايا الهيكلية من خلال مشروع "الثورة الزراعية"، إلى الاهتمام بالقضايا التقنية التي لا ترقى إلى حل المعضلات البنوية للأرياف. ومن جانب آخر، نبه العرض المطروح إلى جملة من الاختلالات التي كان ينبغي التصدي لها للتخفيف من الضغط على الأرياف المهمشة وأهمها:

اندماج فلاحتي التصدير والاكتفاء: كان من المنتظر أن تلعب المجالات المحظوظة دورا رياديا في إحداث الشروط الأساسية للتنمية الريفية، وذلك من خلال التزام كبار الملاكين بأداء الضرائب، وتحمل المسؤولية الاجتماعية في خلق المزيد من مناصب الشغل في الأرياف، مع العمل على دعم العمل التعاضدي والتعاوني،

¹ - عيد الله صديقي، م س، ص 288.

² - في هذه الحالة تكون تدخلات الدولة لمصلحة المنعشين الفلاحيين والمستثمرين في وسائل الإنتاج ومداخلات الاقتصاد الفلاحي (تتكلف الدولة في غالب الأحيان بتكاليف الاستيراد وتحمل الأعباء الضريبية نيابة عنهم وما إلى ذلك من التسهيلات).

³ - Perroux F, Op. Cit., pp 5-12.

الذي يمكن الفلاح الصغير من إدخال وسائل الإنتاج الضرورية للرفع من الدخل. ناهيك عن ضرورة خلق أنظمة قانونية متشاور فيها لتقنين النشاط الفلاحي، وضمان تقاعد الفلاح الصغير.

الانتقائية المجالية: كان المأمول ألا يكون تدخل الدولة من أجل إحداث تراتبية فلاحية تنعش كبار المستثمرين وترهق مالية الدولة، بل العمل على الاستفادة من التحولات التنموية التي أبرزتها التجارب الدولية، حيث إن الإعداد الهيدرو فلاحى الكبير ودعم الاستثمار يجب أن يوازيه من جهة، دعم مبادرات السقي الصغير والمتوسط، ومن جهة أخرى، دعم وإنشاء المؤسسات البحثية الزراعية لتطوير المنتوجات الفلاحية عالية المردودية، وحماية المنتجات النباتية والحيوانية الأصيلة، وحسن استثمار الموارد (موارد صناعة الأسمدة، وموارد الطاقة الشمسية للتخفيف من تكاليف السقي)، بالإضافة إلى تطوير التصنيع الفلاحي لخفض نفقات الاستيراد.

الفصل الثامن:

خيار التنمية الريفية في المغرب، مجهودات كبيرة يحاصرها فقر بنيوي.

مقدمة.

بعد فشل أطروحة تنمية الأرياف بالفلاحة تحت شعار "الأرياف للمستثمرين" (الفصل لا السابق)، تبنى الخطاب الرسمي أطروحة التنمية الريفية ذات البعد الاجتماعي، والرهان على الإمكان البشري، تحت شعار "الأرياف للريفيين"، وجلهم فلاحين صغار. مما حمل الإدارة على اتخاذ عدة تدابير جديدة لتهيئة المجال وتنمية المجتمع، ومن قبل كانت الإدارة المغربية قد تبنت بعض المشاريع التنموية النموذجية في بعض المجالات، وخاصة منها البورية.

يمكن تلخيص مجموع هذه التدخلات في ثلاثة نماذج أساسية وهي: البرامج المجالية الخاصة (مشروع سبو، ومشاريع تنمية الجبال: "مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية للريف الغربي")، البرامج المندمجة (التنمية المندمجة بمناطق البور)، ثم مرحلة الاستراتيجيات مع بداية الألفية الحالية، وبعدها مشاريع الإعداد والتهيئة الترابية في ظل تنزيل مشروع الجهوية وإعداد التراب الوطني.

لذا يعمد التحليل المعروض في هذا الفصل إلى محاولة فهم مرتكزات ومظاهر وآليات التحول من تصور الفلاحة وباقي الأنشطة الاقتصادية الريفية مصدرا من مصادر تحقيق النمو الاقتصادي والرفع من الدخل فقط، إلى اعتبارها أداة من أدوات تقليص الفقر، وتحقيق العيش الكريم، والتنمية المستدامة، والمساواة المكانية في المغرب. وكذا رصد مجالات التحول ومواطن الجمود في المشاريع الجديدة مقارنة مع ما سبقها من مشاريع، سواء خلال فترة الحماية أو بعد الحصول على الاستقلال.

1- نماذج من المنظور القديم لتنمية الأرياف.

نقصد بالمنظور القديم، الخيار التنموي الذي سبق اعتماد سياسة التقويم الهيكلي، ومرحلة العمل بالاستراتيجيات القطاعية في نهاية القرن الماضي، وهو منظور يعتمد على التدخل المحدود جغرافيا وقطاعيا، في مجالات تتمتع بالانسجام الطبيعي والبشري، أو مجالات تم اعتبارها في عداد الهوامش، أو دون مستوى المجالات المخصصة للاستثمار الفلاحي الضخم، والسقي الكبير. ونظرا لكون هذه المشاريع قد حظيت بالكثير من النقد والتقييم، فإننا سنختصر الحديث في بعضها بما ينسجم مع أهداف البحث، لذا وقع الاختيار على مشاريع محددة، وهي: مشروع سبو، التنمية المندمجة في المجالات البورية، ثم مشروع تصاميم التهيئة القروية¹

¹ - كان بودنا إدراج التنمية الريفية في المجالات الجبلية، وقد تضمنت النسخة الأولى لهذا الفصل فقرة خاصة عن ذلك، لكن يبدو أن هذا النموذج من التنمية يحتاج إلى بحث خاص، نظرا لأهميته.

1-1- أولوية المجالات السهلية الخصبة، مشروع سبو نموذجاً.

تكمُن أهمية مشروع سبو في اعتماده المقاربة النسقية المندمجة للتنمية المجالية، والتي أصبحت فيما بعد تمثل سنداً معرفياً مهماً للباحثين والمهتمين للدفاع عن خيار التنمية المجالية المندمجة والمتكاملة، كما تتجلى أهميته كذلك في جودة التقارير والدراسات التي أنجزتها الأطر المغربية والأجنبية المساهمة في المشروع¹. ويعزو جل الباحثين شهرة هذا المشروع إلى خبرة الفريق المكلف المتكون من كبار المتخصصين والخبراء في التنمية، والمعتمدون من قبل المنظمات الدولية، وخاصة منظمة الأغذية والزراعة "الفاو"، نذكر منهم مهندس السدود Dimitri Cavasilas والمتخصص في الهندسة القروية Jean-Pierre Villaret والخبير الزراعي Smeyers Franz والمهندس الغابوي هشام أهداب، والخبير الاقتصادي Hubert Beguin، بالإضافة إلى ثلة من الباحثين الجامعيين في السوسيولوجيا والتنمية الريفية من أمثال لازاريف، ولوكوز، وديمون، ولحبابي وغيرهم.

بالنظر إلى حجم المجال المستهدف، ومستوى التطلعات التنموية، فإنه يمكن اعتبار مشروع سبو مشروع تنمية ريفية مجالية مندمجة بامتياز، ونموذج جديد للتنمية، يختلف عن النماذج السابقة في عهد الحماية أو بداية الاستقلال، لكونه استهدف القضايا السوسيواقتصادية في المجال بشكل منسق ومتكامل:

✓ القضايا السوسيو اقتصادية المتعلقة بالدخل الريفي، وطرق الاستغلال الفلاحي حسب البنية الاجتماعية للأرياف². وقضايا البنيات التحتية، حيث استفاد المشروع من تجربة "قطاعات التحديث القروي" في تزويد التجمعات الريفية بالخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم، مع العمل على تنظيم بعض الحرف الريفية؛

✓ قضية العقار الفلاحي³: يعتبر مشروع سبو أول مشروع في ظل المغرب المستقل يستطيع القيام بإحصاء عقاري للمجال المحلي⁴. فمن خلال الدراسة الميدانية المنجزة، تم رصد أهم الاختلالات المتعلقة بالعقار، وهي حسب التقارير المنجزة: اختلال عام متعلق بعدم التوازن بين الرصيد العقاري المتوفر والكثافة

¹- لا تزال الدراسات الأكاديمية، إلى الآن، تنهل من التقارير والدراسات، وكذا المنهجية التي تم اعتمادها في هذا المشروع.

وللمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع إلى الثمانية عشر تقريراً مفصلاً بالمكتبة الوطنية، وهي تضم ما يزيد عن 1.325 صفحة، سنرجع إلى بعضها في هذا الفصل.

²- أنظر التقارير التالية:

- Projet Sebou, « Aménagement hydro-agricole de la plaine du Gharb, projet d'aménagement d'une première zone de développement, annexe 9, mise en valeur organisation socio-économique, 1966, 063p.

- Projet Sebou, « Aménagement hydro-agricole de la plaine du Gharb, projet d'aménagement d'une première zone de développement, annexe 11, évaluation des coûts et normes d'emploi, 1966, 24p.

³- Cf. Projet Sebou, annexe 8, les possibilités de réaménagement foncière, 1966, 32p.

⁴- Khrouz D, « La Politique Agricole du Maroc Indépendant », le Maroc Actuel, Ed. CNRS, Paris, 1992, p 80

البشرية داخل المجال، ثم اختلال توزيع الأراضي الفلاحية في المجال المدروس، وأخير الاختلال المتعلق بالتوزيع الاجتماعي للأرض.

✓ قضية الإعداد الهيدروفلحي: هي من أهم القضايا التي أنجز المشروع من أجلها، بل هي القضية التي اختزل فيها المشروع فيما بعد¹، وقد كان ذلك في إطار توجهات المنظمة الدولية للأغذية والزراعة في أفق سنة 2000، وقد واكب المغرب هذه المبادرة بإطلاق مشروع سقي المليون هكتار، خاصة أن حوض سبو يتمتع بمنظومة هيدرولوجية مهمة، حيث يستفيد من مياه واد سبو المنحدر من الأطلس المتوسط، كما يستفيد من مياه واد ورغة، التي تعضد مياه سبو في مقدمة سهل الغرب، علاوة على واد بهت، الذي يرتبط بواد سبو في قلب سهل الغرب.

✓ تأسيس التدبير التشاركي ممثلا في "شركة التنمية القروية" و "القرى النموذجية" : حيث عمل المشروع على إنشاء رصيد عقاري مشترك (الأمالك القروية) لضمان توطين الساكنة، ودعم استثمار الأرض، ومحاربة التباينات السوسيوعقارية². وقد طمح المشروع إلى توفير شروط التدبير الذاتي للفلاحين، باعتبارهم سلطة اقتصادية مستقلة³. كما كان ينتظر في السياق نفسه، أن يُعهد إلى "القرية النموذجية" المستحدثة بمهمة الإشراف الكامل على تدبير الأنماط الجديدة للمزروعات، وذلك في إطار "شركة التنمية القروية"، التي تنبثق، بصفة مباشرة، عن الجماعات التقليدية نيابة عن الساكنة⁴. فكل فلاح، حسب المنظور الجديد، يمتلك عددا من الأقسام الاجتماعية التي تتناسب مع حصة الأراضي التي سيساهم بها في المشروع، كما يمكنه الاستفادة من العمل المأجور في الأنشطة الفلاحية المنجزة للرفع من دخله الخاص⁵، خاصة وأن الاستغلاليات التقليدية لم تكن لتوفر أيام شغل كافية يستطيع الفلاح من خلالها تطوير دخله المالي⁶.

✓ إعادة تهيئة التجمعات السكنية الريفية: أصبح المركز الريفي أو القرية النموذجية، الشكل العصري، الذي عمل المشروع على تحقيقه، وهو مشروع مختلف عن تجربة "الفيلاج"، لكونه يروم إعادة تنظيم

¹- بعد عجز المشروع عن تحقيق النجاح فيما يخص قضايا الحياة الاجتماعية للفلاحين (التهيئة الريفية، العمل التشاركي، الديمقراطية المحلية)، وبعض القضايا الهيكلية الأخرى، من قبيل إصلاح البنيات المتحكمة في نظام الإنتاج الفلاحي التقليدي (الذهنيات ووسائل الإنتاج المعتمدة)، تم التركيز على التجهيز والإعداد الهيدروفلحي فقط.

²- تؤكد الإحصاءات في تقارير المشروع أن 05% من الفلاحين يمتلكون ما يفوق من 45% من الأراضي الزراعية في الحوض.

³- عمار حمداش، حول تجارب التحديث القروي بالمغرب"، مطبوعات regardpub، ط1، القنيطرة، 2015، ص 192.

⁴- جان فرانسوا تروان، "المغرب العربي، الإنسان والمجال"، تعريب علي التومي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 1997، بيروت، ص 360.

⁵- ريمي لوفو، م س، ص 71.

⁶- Herbert P, « L'Agriculture du bassin du Sebou, les caractéristiques économiques et leur géographie », Revue Bulletin Economique et Sociale du Maroc (BESM), N° 28-100, Janvier-Mars, 1966, pp 59-88.

موارد المجال من قبل ممثلي السكان، وبالتالي، فالمشروع الجديد فرض على أجهزة الدولة إحداث تحول حقيقي في التدبير الإداري التقليدي، المبني على سلطة القواد والشيوخ، إلى إدارة محلية عصرية، تستطيع استيعاب فكرة المشروع التنموي الجديد. إلا أن الازدواجية التي اتسم بها النسق الإداري المغربي مع بداية الاستقلال (تقسيم قبلي تاريخي مقابل تقسيم إداري رسمي)، أصبحت تمثل عائقا حقيقيا في وجه التنمية¹.

لكن على الرغم من الأهمية الكبيرة التي أعطيت للمشروع، والدعم الخارجي الذي حظي به، وحجم الأوراش التي أسفر عنها، خاصة ما يتعلق بتجهيز الأراضي للسقي الكبير، إلا أن الأهداف النبيلة للمشروع التنموي هذا، اصطدمت بنظرة الدولة للتنمية الريفية في تلك الفترة، بل إن الحكومة المغربية لم توافق حينها على العديد من مشاريع إصلاح الهياكل الزراعية²، فكانت النتائج بخصوص تغيير الوضع العقاري، ومتطلبات العيش الكريم (الدخل والتجهيزات الأساسية) متواضعة جدا بالمقارنة مع طموحات المشروع³. ولعل إرهابات الاختلال كانت بادية منذ التفكير في المشروع، خاصة اختلاف الرؤية بين تصور خبراء منظمة الزراعة والأغذية وبين وجهات نظر اللجنة الملكية المستحدثة في 24 أبريل 1967⁴.

كما أن العديد من المشاريع قد طالها النسيان في زحمة تناقضات مصالح العديد من الفاعلين في المجال، ومن أهم مظاهر هذا النسيان، تأخر إنجاز بعض المشاريع، التي كان من المنتظر أن تستفيد منها الساكنة مع بداية السبعينيات إلى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحالي⁵.

2-1- "تصاميم الهيكل القروية SAR"، خطوة أولى نحو إعادة تشكيل الأرياف.

تعود الإرهابات الأولى لهذا المشروع إلى بداية السبعينيات، حيث أشار المخطط الخماسي 1977/1973 إلى "المراكز الريفية النموذجية"، باعتبارها إطارا مرجعيا للتهيئة القروية، وقد حاول المشروع إيجاد نموذج نظير لمجموع الخدمات المعروضة في الحواضر داخل مراكز قروية مجهزة، تستطيع

¹- Fay G., « Collectivités, Territoires, et Mal-développement dans les campagnes marocaines », pub. Fac des Lettres et Sciences Humaines, Série Essais et Recherches, N° 73, Rabat, 2015, p144.

- Le Coz J., « L'opération labour au Maroc : tracteur et sous-développement », op. cit., p31.

²- جان فرانسوا تروان، م س، ص 152.

³- Herbert P., « Les Périmètres Irrigués du Gharb », Revue BESM, N° double 138-139, Actes « Recherches récentes sur le Maroc Moderne », 13-15 Juillet 1977, pp 157-177.

⁴- للمزيد عن اختلاف وجهة النظر هذه يمكن الرجوع إلى: ريمي لوفو، م س، ص ص 72-73.

⁵- في المجال الزراعي التابع لمكتب الاستثمار الفلاحي للغرب مثلا، كان منتظرا أن يتم تجهيز 217.000 هكتار في الفترة 1970 و 1996. في حين لم تستطع الأوراش المنجزة تجاوز نسبة (33,6%) بواقع 73.000 هكتار. ورغم عمليات تسريع الإعداد التي تمت بمناسبة إطلاق استثمار مياه سد الوحدة (مارس 1997)، فقد بقيت المساحة المضافة في حدود 10.000 هكتار ما بين 1998 و 2005. وبالتالي فمجموع الأراضي المجهزة ما بين 1970 و 2005 هي 83.000 هكتار، أي نسبة إنجاز في حدود 38% من البرنامج المسطر في المشروع خلال 34 سنة. عن عبد الله صدقي، م س، ص ص 221-223.

امتصاص تدفق تيار الهجرة من الأرياف نحو الحواضر¹، فكان الهدف "دفع السكان إلى الاستقرار بشكل مكثف بالمراكز الريفية، التي سيتم تجهيزها بالمرافق الاجتماعية والإدارية والاقتصادية الضرورية بهدف تنمية العالم الريفي"². لكن وزارة الداخلية اعترضت عليه بشكل واضح، لأنه يخالف تصورهما لتدبير المجال الريفي³.

نظريا، يستمد مشروع تجهيز القرى النموذجية قوته التنموية من كونه يستهدف تحقيق التجهيزات الريفية الضرورية⁴. وبالتالي يبدو أن هذا النموذج الجديد من التوطين، وبمقاربة مجالية منسقة، باستطاعته رفع الحيف عن ساكنة الأرياف، وتمتعها بالخدمات الأساسية، خاصة وأن المشروع تزامن مع النقاش الجدي في الجهوية الاقتصادية لسنة 1971، ذات الأولويات التالية⁵:

- المساواة بين جميع سكان الأرياف؛
- تعميم التحديث الفلاحي؛
- تنويع النشاط الاقتصادي (دعم التجارة والصناعة التقليدية) للرفع من الدخل؛
- توطين الساكنة من خلال إحداث مرافق القرب للصحة والتعليم والتسويق وغيره.

إن هذه الأهداف هي نفسها التي تحدثت عنها مشاريع الحماية (قطاعات التحديث القروي)، فما هو الاختلاف الموجود بين المشروعين.

لقد حققت التصاميم القروية أهدافا كثيرا فيما يخص التجهيزات، لكنها لم تستطع إحداثا تجاوز حقيقي للتهيئة الاستعمارية، ينسي ساكنة الأرياف حميمية الإعداد التقليدي، وحرصه على تحقيق ضروريات العيش (الأرض والماء)، وتكافؤ الفرص. وقد سبق الحديث في الفصول المتقدمة عن تجارب ساكنة الأرياف قبل الحماية، وكيف كانت تختار توطينها بشكل يسمح لها بتفادي الكوارث الطبيعية، ويسمح لها في الآن ذاته بالتنقل السريع إلى المشارات الزراعية، التي يتم تنظيم مشاهدتها بطريقة دقيقة، تسمح بالاستفادة من مياه السقي المقسم بين الساكنة بالتساوي. فأين طموحات هذه المشاريع من التراكمات التاريخية للتدبير التقليدي للمجال الريفي⁶.

¹ - يرتكز هذا التصور على فرضية أن الإنسان الريفي الذي يهاجر إلى الحاضرة، فهو يهاجر طلبا للخدمات والتجهيزات المنعدمة في الأرياف.

² - Ministère de l'urbanisation et l'habitat et l'environnement, « schéma d'armature rurale de la région Nord Ouest », Rabat, 1972, pp 4-8.

³ - Lazarev G., « Les politiques agraires au Maroc 1956-2006 », op. cit. , p 187.

⁴ - Cf. Plan Quinquennal 1973/77, Vol. II, p 400.

⁵ - وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني، "السياسة المجالية ومشاريع المستقبل في الوسط القروي"، نونبر 1979، ص 2-1.

⁶ - غالبا ما يتم تجاوز الأشكال التقليدية لتدبير المجال، بالمقابل يتم الالتزام الصارم بالتحديث على المنوال الغربي، مما يفوت الفرصة على أصحاب القرار من الاستفادة من تراث غني جدا، من أهم مميزاته أنه أحدث توازنا خاصا بين وسائل الإنتاج وطبيعة البنيات الاجتماعية وحجم الموارد الترابية المتاحة.

فإذا كانت جل المراكز القروية تخضع في الغالب لتصاميم التهيئة، فإن عمليات التوسع العمراني، ونمو التكتلات السكنية، لا تخضع لأية مراقبة إدارية فعلية، فينتشر السكن الهش في كل أطراف المراكز، وتنتشر المساكن الإسمنتية في المواقع المرغوب فيها، وذات المستقبل الاقتصادي، خاصة على جنبات المسالك والطرق، وبمحاذاة مصادر المياه، مع بروز ظواهر جديدة للتمددين، متمثلة في نشوء مساكن فاخرة لبعض الحضريين الميسورين، الراغبين في الاستمتاع بجمال الطبيعة وهدوء الأرياف. أما عن تنظيم النشاط الاقتصادي، فإن أغلب المراكز تفتقد إلى أطر مرجعية للتنظيم الاقتصادي الريفي، نظرا لغياب استراتيجيات تنموية لدى الجماعات الترابية الريفية، وحتى في حالة وجود مشاريع وبرامج مخطط لها، فإن ذلك يكون من إعداد مراكز وإدارات تقنية مركزية متخصصة، كحالة المخططات وبرامج العمل الجماعية التي توطرها مؤسسة "تاركا" للتنمية المستدامة وفق نموذج موحد.

إن قضية الإعداد والتهيئة الريفية هي قضية أوسع وأشمل من التهيئة العمرانية، لأنها تروم اندماج المشاريع وتوازنها بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وبيئي. ولكي تساهم التهيئة العمرانية في هذا المشروع الشامل لا بد له من استحضار، على الأقل، مرتكزين أساسيين طالهما الإهمال بما يكفي:

- قضية التقطيع الترابي، الذي بقي مرتعنا لمقاربة انتخابية، بحيث إنه على الرغم من تناقص نسبة ساكنة الأرياف أمام سكان الحضر، فإن عدد الجماعات الترابية القروية عرف تزايدا مهما نتيجة حرص الدولة على ترجيح نسبة هذه الجماعات داخل تراب الجهة أو الإقليم، مع العلم إن العديد من هذه المؤسسات التمثيلية أصبحت عاجزة عن تلبية المتطلبات التنموية للساكنة، وهو ما جعلها تلجأ في كل حين إلى مؤسسات الخبرة لإعداد بعض المشاريع المنتظر تأثيرها في الرأي العام المحلي¹. بالإضافة إلى هيمنة الفئات الميسورة، من الفلاحين الكبار والمضاربين العقاريين، على المجالس القروية المنتخبة لخدمة مصالحهم الشخصية². وقد كان بالإمكان الاستفادة من بعض التجارب المحلية أو الدولية، ومنها تجربة مشروع حوض سبو، الذي اقترح إنجاز تقطيع جديد للمجال الترابي، بحيث يحقق المشروع كفاية الأراضي الصالحة للزراعة للعائلات الريفية، مع الأخذ بعين الاعتبار الحقوق التاريخية المكتسبة للفلاحين حسب كثافتهم السكانية، لذلك نجد المشروع قد اقترح ضرورة الانسجام بين مجموع الأراضي والأنشطة الاقتصادية المقترحة³. كما يمكن الاستفادة من تجارب التهيئة الريفية في بعض دول أوربا، التي حرصت على إدماج الأبعاد

¹ - Bessaoud O, « Les organisations professionnelles agricoles et les organisations agricoles et rurales au Marhreb », Colloque International organisée par CIHEAM-IAMM (Montpellier) et ENA (Meknes), du 04 au 11 Avril 2004, non publier, 12p.

² - أنظر الأمثلة في: حسن ضايض وبوطيب الطاك، "التحديث السياسي بدائرة با محمد ومساهمته في التنمية المحلية: أية حصيلة؟"، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 9، 2005، ص ص 59-69.

³ - Cf. Projet Sebou, « Esquisse de recommandations concernant les structures et le cadre institutionnel du développement rural du bassin du Sebou », Juin 1965, p 33.

الأساسية للتهيئة الريفية، ومنها قرب الحقول والأراضي الزراعية من السكن، وتوفير السكن على البنيات الأساسية، وتقسيم المشارات الزراعية بطريقة تسمح للجميع بالاستفادة من القرب من الطرق والمسالك الريفية، وإعادة تنظيم العقار الفلاحي بشكل يسمح للجميع بالاستفادة من قنوات الري ومشاريع الإعداد الهيدرو-فلاحي المستحدث، مع العمل على وضع المبادرة التنموية في يد المؤسسات التمثيلية المنتخبة¹؛

- قضية استقلالية الجماعة الترابية المنتخبة، وتماسكها وأهليتها لتدبير شؤون الساكنة، وهذا ما تم السكوت عنه في العديد من المشاريع، وما كان ينبغي له، إذ لا جدوى من تشييد المراكز القروية مع الإبقاء على مركزية القرار، ولا فائدة من تدشين المرافق وإطلاق مشاريع السكن والإنارة والتطهير السائل وغيره من الخدمات، إن وجدت، في ظل غياب البنيات الإدارية القوية، التي تستطيع المحافظة على هذه المؤهلات والمكتسبات وتنميتها، وقد كانت النتيجة واضحة في مشاهد بعض المراكز التي أصبحت عبارة عن أسوار وبنيات تتراكم حولها النفايات التي تخلفها الأنشطة الاقتصادية بمناسبة دورة السوق الأسبوعي.

إن إحداث التجاوز المطلوب لمشاريع التهيئة الاستعمارية يتطلب مشاريع قوية، قادرة على الإجابة عن الأسئلة المحورية في عملية تهيئة الأرياف، وإعادة تشكيلها، وهي:

✓ ما هي محددات اختيار جغرافية المراكز الريفية النموذجية، ووفق أية نظرة يتم ذلك، هل هي العلاقة السوسيو-اقتصادية ريف/حضر، أم وفق مقارنة انتقائية (استئثار المجالات السهلية بتوطين المراكز على حساب المجالات الجبلية والهامشية)، أم لصالح تقريب الخدمات من المدارات المحظوظة على حساب المهمشة، أم أن هناك مبررات أخرى؛

✓ ما علاقة التوطين الريفي الجديد بواقع تعدد البنيات العقارية؟ لأنه دون إصلاح عقاري جدي، لا يمكن إحداث توطين جيد، يخدم مصلحة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلا إذا نظرنا إلى سياسات التعمير الحالية، وجدناها تتبنى، في كثير من الأحيان، توطين المراكز في مجالات الأراضي الجماعية، وبالتالي حرمان الفلاحين الصغار من رصيد عقاري مشترك، يتم استغلاله، على الأرجح، في الرعي ويتم استغلاله للمرور إلى الأراضي والمشاريع الزراعية الخاصة، ولا

¹- Cf. Boisson J-P. et Thévenot A., « La maitrise foncière : clé du développement rural », pub. de Conseil Economique et Social, n° 198, Assemblée plénière 12-13 Avril, Paris, 2005, rapport de 04p.

يجدي التعويض المادي للسكان في ظل غياب مشاريع تنمية بديلة، لأن ذلك يتحول إلى ثراء مصطنع وعابر سرعان ما يتحول إلى فقر دائم¹؛

✓ ما علاقة التوطين الريفي بمشاريع التقطيع الإداري التي تبناها المغرب منذ مطلع الستينيات، ولمصلحة من يتم تحويل العديد من الدواوير إلى قرى نموذجية، أو اعتبار بعض المراكز الريفية مراكز حضرية. إن هذه القضايا تحيلنا على دراسة "ريمي لوفو" في الجغرافيا السياسية "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، والتي تؤكد توجيه التوطين الريفي (التقطيع الإداري) لمصلحة الملاكين والمستثمرين الكبار على حساب تنمية الفلاحين الصغار، ولا أدل على ذلك من حرص الوزارة الوصية على تغليب نسبة الجماعات الترابية القروية في كل تقطيع انتخابي؛

✓ كيف يمكن تحقيق الحد الأدنى من الخدمات داخل القرى النموذجية دون تنسيق قطاعي بين كل الوزارات ذات الصلة، وفي غياب مشروع مندمج، أو هيئة جامعة ذات سلطة سيادية واضحة لإرغام باقي القطاعات على المشاركة، لأن واقع التنسيق القطاعي أثبت فشله بشكل ذريع في تحقيق مشاريع مندمجة لصالح ساكنة الأرياف على الخصوص².

أما وقد تبنى المغرب حاليا استراتيجية جديدة للتنمية، "استراتيجية 2020" و"مخطط المغرب الأخضر"، فالسؤال الكبير هو: ما موقع التعمير الريفي، والمراكز الريفية على وجه التحديد، من سياسة التنمية وفق المنظور الجديد³؟ وهل يمكن لقوانين وتصاميم السكن القروي، أو تصاميم التهيئة، وبعض مشاريع "المراكز الصاعدة"، المعزولة مجاليا، أن تعوض مشاريع وتصاميم التكتلات الريفية التقليدية في صيغتها القديمة (الدواوير والقبائل)، بما هي تجمعات سكنية للخدمة والقرب لمصلحة كل ساكنة الأرياف دون استثناء.

3-1- التنمية المندمجة في المجالات البورية، مشاريع طموحة أقبرها التقويم الهيكلي.

خلال سنوات السبعينيات، خاض المغرب تجربة تنمية مهمة، هي تجربة التنمية المندمجة في المجالات الهشة (المجالات البورية)⁴. تتميز البرامج المندمجة بجمعها بين الإجراءات المتعلقة بالتدخل في الوسط الطبيعي والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وتتنوع أشكال التدخل بتنوع المجال

¹ - في ظل الأمية والجهل وغياب مشاريع بديلة، فإن الأموال التي يستفيد منها الفلاحون تعويضاً لهم عن فقدان الأرض، يوجهونها وجهة الاستهلاك بشتى أنواعه، فتكون النتيجة حتما فقدان الأرض وفقدان القدرة على العيش في الأرياف.

² - لازال العجز يطارده عملية التنسيق القطاعي إلى الآن، دليلنا في ذلك توصيات الدورة الثانية للمجلس الأعلى لإعداد التراب الوطني وشعارها الذي كان هو: "التقائية السياسات العمومية رهان إعداد التراب" (28 يوليوز 2016).

³ - يصعب التفاؤل بمستقبل جيد للمراكز الريفية في ظل هوة كبيرة بين مشاريع التنمية الفلاحية التي تقوم بها وزارة الفلاحة، ومشاريع التعمير الريفي الذي يعتبر من مهام إعداد التراب الوطني.

⁴ - لا يزال البنك الدولي يعتمد هذا النوع من المشاريع المندمجة في مجالات السقي الصغير والمتوسط، بهدف محاربة الفقر، وخفض الفوارق الاجتماعية، من بين هذه المشاريع حاليا المشروع IBRD-46070 سنة 2008 بغلاف مالي يتجاوز 32,6 مليون أورو، مخصص لبعض المجالات بكل من أزيلال وخنيفرة والحوز.

وخصوصية المجتمع المحلي، كما أنها تعتبر برامج مجالية بامتياز، لكونها تستهدف مجالات متجانسة كحالة المناطق البورية.

هي خمسة مشاريع تم إطلاقها بين سنتي 1976 و 1980. (قرية تيسة، الحاجب، والماس-الرماني، اللكوس، الأطلس المتوسط). لكن تحول توجهات السياسة الفلاحية مع مطلع الثمانينيات، ساهم في عدم استكمال مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة، خاصة مع التوجه نحو اقتصاد السوق، ومحاولات التخلص من الاستثمار الأحادي للدولة، وتقويت أغلب ممتلكات الدولة من الأرصدة العقارية، لصالح شركتي صوديا وصوجيطا فيما بعد. وإن نجاح العديد من البرامج في إطار التنمية المندمجة في مناطق البور، يؤكد ضرورة تعميمها وفق صيغة جديدة في المجالات البورية في الأرياف المغربية اليوم.

من خلال الاطلاع على مضامين ونتائج بعض أورش مشاريع التنمية المندمجة بمناطق البور يتبين حجم الجهود المبذولة¹، والأهم من ذلك استهداف المشاريع جل مجالات حياة الفلاحين، الاقتصادية منها والاجتماعية والإدارية. وقد تعززت مشاريع التنمية المندمجة في المجالات البورية، فيما بعد، بعدة مبادرات للرقى بالمجالات البورية، أهمها توسيع المشاريع المندمجة (إحداث 70 مشروعا مندمجا) خلال مخطط التنمية 04/2000 على مساحة تقدر بمليون هكتار². بالإضافة إلى عدة مقتضيات قانونية، أهمها القانون 94-33 المتضمن لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتنمية الأراضي الفلاحية البورية، والمتعلقة بمنع تقسيم الأرض إلى أقل من الحدود الدنيا المؤهلة للاستثمار.

لكن سؤال الآليات الإجرائية للمتابعة يطرح نفسه بالحاح، خاصة أمام شساعة المجال، وضعف نسبة الملكيات المحفوظة (غياب التصاميم والحدود المضبوطة)، وقلة الأطر المشرفة على استكمال المشاريع، وتداخل صلاحيات المؤسسات المعنية بتنمية المجالات البورية.

وإن من بين الملاحظات الأساسية فيما يتعلق بالتنمية المندمجة في المجالات البورية كذلك، قضية الدخل، الذي لا يمكن الرفع منه انطلاقا من النشاط الفلاحي لوحده. فرغم الجهود الكبيرة في تنمية الاستثمار الفلاحي في المجالات البورية، لا يزال الفلاح الصغير يقاوم الهشاشة والفقر، لذلك ينبغي أن تكون قضية تنويع العرض الاقتصادي المدر للدخل، وتقوية القطاعين الثانوي والثالثي، إحدى استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستحدثة في هذا السياق، إلا أن تنويع النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يمثل مرتكزا اقتصاديا استراتيجيا في غياب التأطير المستمر للفلاحين، لكون مزاولة الإنسان الريفي للأنشطة غير الفلاحية، رغم

¹- أنظر على الخصوص:

- مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-85، ج2 "التنمية القطاعية"، القسم 2 "القطاعات المنتجة"، الصفحات: 47، 48، 49، 202، 222، 223، 271.

- جان فرانسوا تروان، م س، ص 125.

²- أنظر عرض الوزير الأول عبد الرحمان اليوسفي بمناسبة تقديم مشروع المخطط في 20 يونيو 2000.

تزايد نسبتها في الأرياف¹، لا يمثل ذلك حركة واعية ومنظمة، بقدر ما يمثل محاولة للتخفيف من حدة الوضع الاجتماعي المزري². فقد أثبتت بعض الدراسات، نهاية القرن الماضي، أن السبب الرئيسي في لجوء الريفيين إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية، هو ضعف عائدات النشاط الفلاحي، نتيجة تباين البنات العقارية، والازدحام الديمغرافي مقابل جمود المساحات الصالحة للزراعة، وفوضى سوق الشغل، وشيوع ثقافة الاستهلاك لدى الساكنة (استعمال شبكة الكهرباء، التمدرس، التطبيب، وسائل النقل الجديدة) التي تجبر الفلاحين على البحث عن مصادر أخرى لتمويل تكاليف العيش³.

من جانب آخر، يلاحظ إغفال المشروع لأحد أهم المقومات التنموية، والمتمثلة في استقرار الأسرة الريفية. فحيث لا يخفى على باحث أهمية استقرار النسق الاجتماعي في تحقيق التنمية، خاصة في الأرياف، باعتبار خصوصيات التاريخ والتقاليد، فإن ذلك يدعو إلى إعادة الاعتبار للأسرة الريفية لتقوم بدورها في التنمية، إذ أن المشروع الاندماجي الحقيقي هو الذي يهتم بالأسرة، ودعمها وتوجيهها وطمأننتها على مستقبلها. فبالرجوع دائما إلى النموذج الفرنسي، يلاحظ الباحث الدور الموازي الذي لعبته العديد من التنظيمات المدنية المختصة في الأسرة الريفية، من قبيل "النوادي العائلية للتربية والتوجيه" و"جمعية عون العائلة الريفية" وغيرها من المنظمات، التي بادرت إلى تكوين "الكونفدرالية الوطنية للإعداد الريفي" ذات الصيت الواسع في دعم العائلة الريفية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، ومن أهم مظاهر هذا الدعم، عقد المنتدى الوطني للأسرة الريفية سنة 1970، الذي جمع ما يفوق 15.000 جمعية محلية، وما يقارب 500.000 عائلة، لبحث سبل الرقي بالأسرة الريفية لتواكب مجموع التحولات وتساهم في مسار التنمية⁴.

2- تداعيات سياسة التقويم الهيكلي تعجل بالانتقال إلى التوجه الجديد لتنمية الأرياف.

في نهاية عقد التسعينيات، عرف المغرب مرحلة انتقالية بامتياز، تم نعتها في التداول الإعلامي والأكاديمي آنذاك بـ"العهد الجديد". وقد تميزت هذه المرحلة على المستوى الاقتصادي ببروز نتائج سياسة التقويم الهيكلي على الحياة الاجتماعية للمواطنين. أما على المستوى المجتمعي، فقد شهد المغرب موجة جديدة من تنظيم مؤسسات المجتمع المدني ذات المنفعة السوسيو-اقتصادية. وعلى الجانب الإداري، أعلنت الدولة

¹ - تفيد الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط سنة 2007 وفق عينة مكونة من 7.200 أسرة أن الأنشطة الفلاحية تذر 41% فقط من مداخيل الريفيين، في حين تذر باقي الأنشطة الأخرى غير الفلاحية 59% من دخل الريفيين.

² - Guerraoui D. et Fejjal A., « Activités non agricoles et développement des zones rurales, note à partir d'une enquête réalisée dans la région de Fès », in. « Les zones défavorisées méditerranéennes », Ed. L'Harmattan, Paris, 1997, pp 297-308.

³ - Jennan L, « La pluriactivité des familles en milieu rural marocain », in. Bulletin de l'association de géographes français, 68^e année, N° 4, 1991, pp 281-287 (p 282).

⁴ - Houée P., « Les politiques de développement rural, des années de croissance au temps d'incertitude », Ed. INRA, Co-Ed. Economica, 1996, p 124.

رسميا فشل السياسات القطاعية في تحقيق التنمية، وتعالى الخطاب الرسمي للإعلان عن استعجال ورش اللامركزية والديمقراطية المحلية.

وإن كانت كل هذه المؤشرات جديرة بالاهتمام والتقييم، فإننا، وانسجاما مع فقرات هذا الفصل، نرجح لفت الانتباه إلى سياسة التقويم الهيكلي لاعتبارين:

- مبرر منهجي: لأنها تعتبر مرحلة فاصلة، جعلت الإدارة المغربية، فيما بعد، تتبنى نهجا جديدا للتنمية الأرياف¹، وهو ما سنسعى إلى تحليل مقتضياته فيما تبقى من هذا الفصل؛
- مبرر نقدي: لأن الخطاب الرسمي يحاول حاليا، إبراز قطيعة السياسات العمومية الحالية مع سياسة التقويم الهيكلي، إلا أن بصمات هذه السياسة لا تزال واضحة في العديد من المشاريع التنموية الحالية في الأرياف المغربية، وخاصة مؤشر تملص الدولة من أعباء بعض الأوراش التنموية ذات البعد الاجتماعي الخاصة بدعم الفلاحين الصغار.

دخل المغرب أزمة اقتصادية حقيقية إثر مراكمته ما يكفي من الديون خلال نهاية السبعينات²، مما اضطره إلى التماس إعادة الجدولة عبر التفاوض مع المؤسسات الدولية المانحة، التي أوصته بترشيد التصرّفات المالية والاقتصادية، والتزام التوافق بين النفقات الوطنية والموارد العامة، بهدف إحداث التوازنات الملحة (توازن الميزانية العامة، توازن الميزان التجاري، توازن ميزان الأداءات)³. لذلك يمكن أن نفهم أن سياسة التقويم الهيكلي في الأرياف المغربية هي بمثابة سياسة جديدة للتنمية الفلاحية آنذاك، قوامها انسحاب الدولة من التدخل في الأرياف لصالح المستثمرين الزراعيين، مما يعني الانسحاب من تبني المطالب الاجتماعية على الخصوص، والاستقالة من عمليات تحصيل الفلاح، خاصة الصغير، من تداعيات الكوارث الطبيعية، ومن المضاربة الحاصلة بأسواق بيع مدخلات ومخرجات الفلاحة.

لكن لنتوقف قليلا مع استراتيجية إعادة النظر في التوازنات هذه، لنطرح سؤالا مهما بهذا الخصوص: الواضح أن الهدف الرئيس من سياسة التقويم الهيكلي هو خفض الإنفاق على القطاع الفلاحي. لكن، ألم تكن عائدات الضرائب، خاصة في المجال الفلاحي، كافية للمساهمة في تحقيق هذه التوازنات؟⁴.

¹- تم الانتقال فيما بعد إلى المشاريع التنموية الاستراتيجية عوض الاعتماد على المخططات قصيرة المدى.

²- بالإضافة إلى الدين الخارجي، عانى المغرب خلال هذه الفترة من ارتفاع سعر البترول بالأسواق الدولية، وتراجع عائدات الفوسفات، بالإضافة إلى توالي سنوات الجفاف، وتراجع المحصول (خاصة الحبوب)، وارتفاع فاتورة تجهيز وتنمية الأقاليم الجنوبية المسترجعة.

³- Firdawcy L. et Lomri A., «Agricultures familiales et développement rurale en Méditerranée, Cas du Maroc», série Economie et Développement, RAFAC, KARTHALA-CIHEAM, Montpellier, 1998, pp397-448.

⁴- لزم من طويل، حافظت الفلاحة الرأسمالية على مكتسب الإعفاء الضريبي، بالمقابل تكبدت الدولة لوحدها الإنفاق على التنمية الريفية.

إن هذه المعطيات تمنحنا المادة المعرفية الكافية لتحليل وضعية الفلاحة المغربية من التوازنات العامة في المغرب. فوق الأهداف المالية العامة للدولة إبان التقويم الهيكلي، راهنت هذه الأخيرة، بكل أدواتها القانونية والتنظيمية على رصد الموارد المتاحة، والعمل على تعبئتها على المدى الطويل لتحسين النمو الاقتصادي، ومن بين الأدوات المعتمدة بهذا الخصوص، الإصلاح الجبائي بهدف الرفع من الموارد العادية للميزانية، إلا أن القطاع الفلاحي لم يعرف أي إصلاح جبائي، بل على العكس من ذلك، تم تمديد التفضيل الجبائي للقطاع، وإعفائه من كل ضريبة، وهو ما حرم خزينة الدولة من موارد مالية مهمة كان بالإمكان تحصيلها من جباية الفلاحة المروية على وجه الخصوص، وبقي الوضع على ما هو عليه إلى حدود سنة 2014، حيث أقر قانون المالية 2014 إخضاع الاستغلاليات الفلاحية للضريبة بالتدرج بين سنتي 2014 و 2018.

أما من حيث نتائج سياسة التقويم الهيكلي، فقد كانت لها عواقب سيئة على التنمية الريفية في المغرب جراء اعتماد تدابير اقتصادية محضة على حساب إنعاش التنمية الاجتماعية، حيث تم تسجيل الرهان على:

- إخضاع الأسعار لتقلبات السوق (اعتماد مقارنة الأسعار الحقيقية)¹، وبالتالي مراجعة الدعم المخصص للفلاحين الصغار (دعم سوق البذور والأسمدة على الخصوص)، مما رفع بشكل مباشر أسعار هذه المواد؛
- خفض المبالغ المخصصة للاستثمارات العمومية، مقابل تشجيع الاستثمارات الخاصة في القطاعات السوقية المنتجة، بتقديم الامتيازات المالية والجبائية المحفزة؛
- تحرير التجارة الخارجية، وخصوصة العديد من المرافق العمومية (المرافق الاجتماعية)؛
- خفض مناصب الشغل²؛
- الزيادة في أسعار مياه السقي، حيث ارتفع السعر في بعض المدارات بأزيد من 50% ما بين 1984 و 1992.
- بداية الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للأسمدة خلال سنة 1986 إلى حين الإلغاء النهائي سنة 1991،

إذا كانت هذه أهم مظاهر سياسة التقويم الهيكلي، وهي في عمومها تملص من الأعباء الاجتماعية للتنمية، وتشجيع الخصوصية والاستثمار الرأسمالي الخاص. أفلا يصح أن نسمي ما يحدث من تخلي الدولة

¹ - مثلاً في سنة 1983 (سنة تطبيق البرنامج) تم خفض الغلاف المالي المخصص لصندوق الموازنة من مليارين إلى أقل من مليار ونصف (1.4 مليار).

² - راجعت الدولة ميزانية سنة 1983 رغم الشروع في تنفيذها شهر يوليوز، ومن بين المراجعات، إلغاء 1.900 منصب شغل من أصل 4400 المقررة برسم ميزانية هذه السنة.

الآن عن تسديد كلفة التنمية الاجتماعية في الأرياف المغربية بنسخة جديدة من التقويم الهيكلي، خاصة وأننا نتابع استمرار العديد من الإجراءات الشبيهة بما تم ذكره من قبيل:

- ارتفاع الدين الخارجي للمغرب بداية 2017 إلى 142,8 مليار درهم، تمثل ديون المؤسسات الدولية منها 45,9%¹؛
- اختلال عدالة الجباية في القطاع الفلاحي؛
- واقع صندوق الموازنة؛
- واقع دعم البذور واحتكار توزيعها على بعض الشركات والمستثمرين المحظوظين؛
- غلاء الأسمدة على الرغم من توفر المغرب على مصادرها الأساسية، وخاصة مادة الفوسفات؛
- غلاء سعر مياه السقي، رغم اعتبار المغرب حالياً من قبل المنتظم الدولي، دولة رائدة في استعمال الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية).
- غلاء الأعلاف، الشيء الذي أدى بالفلاحين إلى اعتماد العديد من الحيل والطرق غير المشروعة لتسريع تسمين الماشية².

3- أدوات التوجه الجديد للتنمية الريفية: التخطيط الاستراتيجي ومركزية مفاهيم الاستدامة واللامركزية وعدالة التوزيع.

بعد تجريب النماذج القديمة للتنمية الريفية، وبعد اضطرار الدولة إلى تبني سياسة التقويم الهيكلي الذي أربكت كل الحسابات السوسواقتصادية للمغرب، عملت الإدارة المركزية على اعتماد خيار التفكير القطاعي الاستراتيجي، لكن بأي مفهوم وأية خلفية تنموية.

3-1- استراتيجية 2020 للتنمية القروية، إطار مرجعي واعد طاله التجاوز.

لن نغوص في بعض القضايا التي تم تناولها من قبل العديد من الباحثين والمختصين (المرتكزات، الأهداف، المشاريع، الأغلفة المالية)، ولكن سنركز على قضيتين أساسيتين: الإطار العام، لكونه يبرز توجهها جديدا في التنمية الريفية، ثم ما يميز هذه الفكرة عن سابقتها من المشاريع والأطروحات.

3-1-1- سياق الاستراتيجية.

مع بداية الألفية الثالثة، عملت جل الدول النامية في إفريقيا والشرق الأوسط على اعتماد منهجية المقاربات الاستراتيجية لتنمية المجال الريفي، عوض المخططات قصيرة المدى، وذلك بتوجيه دولي واضح. ففي المغرب تم اعتماد استراتيجية 2020، وفي الجزائر تم توسيع "البرنامج الوطني للتنمية

¹- تم التركيز على المؤسسات الدولية لأنها تفرض رزنامة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية مقابل تمكين الدول المدينة من الاستفادة.

²- أنظر كارثة فساد لحوم أضاحي الموسم 2017 جراء استعمال العديد من المواد غير الشرعية لتسمين الأكباش.

الزراعية" ليشمل التنمية الريفية، وفي تونس تم اعتماد "برامج التنمية المندمجة في المجالات الريفية"، وفي مصر "الرؤية الاستراتيجية للتنمية السوسيو-اقتصادية في أفق 2022".

يتوج سياق الاستراتيجية في المغرب مسارا تاريخيا واضحا. فقد حسمت الدولة المغربية خياراتها السياسية بخصوص الفلاحة منذ فجر الاستقلال كما أوضحنا، لذلك لم تكن في حاجة -في نظرها- إلى تفكير استراتيجي أو حتى متوسط المدى في الأرياف، وقد بدا ذلك واضحا من خلال تركيزها على المخططات الثلاثية أو الخماسية، التي يمكن تصنيفها ضمن البرامج القطاعية الموجهة والتقنية، لخدمة ما تم تسطيره كسياسة كبرى لتدبير الفلاحة والأرياف منذ إطلاق مشروع سقي المليون هكتار وإصدار قوانين الاستثمار سنة 1969.

بيد أن الدولة التي حملت على عاتقها مسؤولية توجيه مسار التطور الفلاحي وتنمية الأرياف، وجدت نفسها بعد مرور حوالي نصف قرن من الزمن أمام تحديات جمة، جزء منها تنصده النتائج الوخيمة لسياسة الازدواجية الفلاحية، التي أنعشت الزراعة المسقية، زراعة المدارات الشاسعة والسقي الكبير، وعلى النقيض من ذلك، زراعة السواد الأعظم من سكان الأرياف، التي تتخبط في بحر الإكراهات والمشاكل، محاصرة بين أمواج التهميش والبطالة والفقر والجهل. وأما الإكراه الآخر الذي أخرج الدولة أيما إحراج، فهو ضغط المنتظم الدولي بمؤسساته المراقبة والمأنحة، والذي يراقب وضعية الهشاشة هذه، ولا يتوانى بين الفرصة والأخرى من إبداء عدم رضاه عن الوضع، أو يعمد، في بعض الأحيان، إلى استفزاز المغرب بتقرير أسود هنا أو تصريح إنذاري هناك.

على المستوى الداخلي، طفت الأزمة الديمغرافية على السطح من جديد، والمؤشرات تبرز حجم هذا التحدي في أفق 2020، ومما يزيد من تداعيات هذا التحدي، عجز الفلاحة المغربية عن تلبية الطلب على الغذاء نظرا للتركيز على التصريف الخارجي (فلاحة التسويق). كما لم تعد أطروحة اعتبار الفلاحة قاطرة التنمية الريفية مقنعة بالقدر الكافي، لأن التركيز على النشاط الفلاحي وحده لسد حاجيات التشغيل في الأرياف المغربية كمؤشر رئيس لاستقرار ساكنة الأرياف، لم يعد ممكنا. والموارد الطبيعية في تدهور مستمر، والأنشطة غير الفلاحية شحيحة إن لم نقل منعدمة، ونسب الفقر والهشاشة في تزايد مضطرد. ناهيك عن ثقل العولمة، وتنامي الاقتصاد الرأسمالي، الذي يوجه تحولات الأرياف المغربية إلى مزيد من التباين، فتزداد معه الإكراهات على عاتق الدولة نفسها، جراء تعالي أصوات الريفيين للمطالبة بحقوقهم في العيش الكريم¹.

إن هذه الإكراهات والنتائج السيئة التي حصدها الدولة، جراء مقارباتها وسياساتها المركزية والقطاعية للتدخل في الأرياف المغربية، جعلتها تبحث عن مخرج يحمي توجهاتها الكبرى، ويخفف من وطأة البؤس والفقر، الذي يخيم على الأرياف. وقد تزامن هذا التوجه مع متغيرات اقتصادية وجيو-سياسية مفصلية في

¹ - شهد العقد الأول من الألفية الثالثة جملة من الانفجارات الاجتماعية جراء تنامي التهميش وغياب كثير من الحقوق، منها أرياف سيدي إفني، بني دجيت، العرائش، ميسور وغيرها.

تعامل الدول المتقدمة مع نظيراتها النامية¹، حيث بدأت تظهر أدبيات جديدة في تعامل الدول النامية مع مواطنيها، وبرز خطاب رسمي مغاير، تحت ضغط أممي واضح، فأصبح ينعت المواطن أينما كان بـ "مواطن العالم".

من هنا كانت بداية انطلاق الخطاب الجديد في تعامل الدولة مع الأرياف، ومن هنا تناسلت المفاهيم في التعبير عن مشاريع الرقي بالأرياف، فمن مفاهيم "التنمية الاجتماعية" إلى "المحلية" إلى "المجالية" فـ "المستدامة" ثم "الترابية" فيما بعد، والواضح إن جوهر هذه المشاريع الجديدة، إنما هو الانتقال من المقاربة الاقتصادية لتنمية الأرياف إلى المقاربة الاجتماعية والمجالية².

من هنا كانت بداية التفكير في استراتيجية جديدة، استراتيجية تحفظ الأصول (التركيز على الاستثمار والانفتاح الخارجي)، وتحرك الأمواج الراكضة (الجمود البنوي لقضايا المعاش)، وترضي المانحين الدوليين³، وتشرك الفاعلين السياسيين الجدد⁴، إنها استراتيجية 2020 للتنمية القروية، التي قيل حين إطلاقها، بأنها تمثل "المقاربة الجديدة" المبنية على التشارك والتشاور مع كل الفاعلين والمتدخلين بالعالم القروي من أجل معالجة الاختلالات الكبرى بالأرياف المغربية.

3-1-2- مؤشرات تجاوز المقاربات السابقة.

جاءت الاستراتيجية، حسب نصها، بمجموعة من المفاهيم الجديدة في التعامل مع الأرياف مجالا ومجتمعاً، وعلى الرغم من الخلط المنهجي الحاصل في صياغتها بين الأهداف والوسائل ومؤشرات القياس في كثير من المضامين⁵، إلا أنها قد ركزت على إعادة تأسيس وصياغة البنيات والمرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمتكاملة، ومن بين الأركان الأساسية التي اعتمدتها الاستراتيجية، إعادة النقاش في حقيقة أثمان المنتوجات الفلاحية، وتحديد مفهوم "المقاولة الريفية" ومقومات الاستثمار، وغيرها من المفاهيم التي تم تجاوزها خلال صياغة المخططات الثلاثية والخماسية السابقة. كما اهتمت الاستراتيجية بالمقاربة الترابية

¹ - لقد اتسمت هذه الفترة دولياً بأزمة الاقتصاد الرأسمالي وتضخم كبير، وقد انفجر هذا الركود مع بداية الألفية الثالثة (2001، 2003، 2007)، مما فرض على هذه الدول سلوك استراتيجيات جديدة في السوق الدولية لتجاوز الأزمة، وجراء ذلك عانت الاقتصادات النامية ومن ضمنها الاقتصاد المغربي.

² - عرضنا في القسم الأول من هذا البحث تطور مفهوم وخلفيات التنمية، بحيث إن المرحلة المعنية تزامنت مع التركيز على المؤشرات الاجتماعية للتنمية، ومنها محاربة الفقر والجوع، وتحرير القطاع الزراعي والثورة الخضراء وما إلى ذلك.

³ - سبق أن اشرنا إلى حجم الديون التي تقدمها هذه المؤسسات، والتي تفرض شروطها الخاصة على الدول، حيث يصل الأمر إلى التدخل في السياسات العامة للدولة وتدبير شؤونها التنظيمية.

⁴ - كانت هذه الاستراتيجية نتيجة للتعايش الاستثنائي الذي حصل بين الدولة والمعارضة اليسارية ممثلة في حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية. بحيث إن هذه الاستراتيجية تبنتها حكومة التناوب التوافقي برئاسة الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي.

⁵ - أنظر:

ليتلاءم التدخل مع خصوصية المجال الريفي المحلي المتنوع ما بين أرياف شديدة التهميش في الواحات والجبال، وأرياف ذات اقتصاد فلاحي بامتياز، وقرى شبه نموذجية منتشرة في ضواحي الحواضر¹.

لقد تم طرح استراتيجية 2020 للتنمية القروية في ظرفية استثنائية، كانت الأرياف المغربية محتاجة لتدخل حاسم لتجاوز الإخفاقات التاريخية التي تحدثنا عنها، وقد استطاعت الاستراتيجية أن تلامس ميدانيا بعض المشاكل المتعلقة بالفقر والهشاشة، غير أن تعاضم هذه الإكراهات حجّم من طموح الاستراتيجية، وأربك العديد من برامجها، وأضيفت إلى جملة العقبات هاته، إغراق ورش التنمية الريفية بالعديد من المبادرات المركزية والقطاعية، وهو ما عطل سير الاستراتيجية، وأثقل خطواتها، وأثار الشكوك حول مستقبلها. فمن غير انسجام أو تنسيق في الأهداف والبرامج يذكر، تم تبني، على الأقل، ثلاث مشاريع مهيكلّة: المخطط الاقتصادي والاجتماعي 1996-2000، واستراتيجية التنمية القروية 1997-2010، وأرضية مشروع قانون إطار توجيه الفلاحة المغربية. وإذا كانت هذه المشاريع الثلاثة المطروحة، لم يكتب لها الظهور بشكل واضح، لا في الحياة اليومية للمواطن الريفي، أو حتى في التداول الشعبي والإعلامي، فإن استراتيجية أخرى تم طرحها في منتصف عمر استراتيجية 2020، ويتعلق الأمر بـ "مخطط المغرب الأخضر"، المبادرة التي لاقت الاهتمام الكبير من قبل الإعلام، والدعم الواضح لكل مؤسسات الدولة ذات الصلة، الشيء الذي عجل بأقول الحديث عن استراتيجية 2020 ، وبالتالي الإقبار العملي لكل مضامينها.

لقد انطوت الاستراتيجية على طموحات كبيرة جدا، لكن ما الذي تحقق ونحن على مشارف انتهاء العقدين المخصصين لعمرها. وإن كنا سنرجع إلى تقييم الحصيلة بالتفصيل في القسم الثالث، إلا أنه وجبت الإشارة إلى الإخفاق الواضح في بعض المؤشرات التنموية، ومنها قضايا إدماج الشباب والمرأة ووضع المبادرة في أيدي الريفيين.

فأين يكمن الخل؟.

إن وضع الركود البنوي الذي تعاني منه الأرياف المغربية لا تجدي معه المشاريع الطموحة في ظل غياب إرادة حقيقية للتنمية والإصلاح، فلم نعد نسمع عن شيء اسمه "استراتيجية 2020" ونحن لم نستوف عمرها بعد. مما يعني أن المشاريع تكون أحيانا، رغم مصداقيتها وواقعيتها، من أجل الشكل لا أقل ولا أكثر.

¹- منذ انطلاق الحوار الوطني في إعداد التراب، والنقاش الأكاديمي والعمومي يتجه نحو تقسيم الأرياف إلى ثلاث مجموعات تتطلب كل منها تدخلا خاصا وهي: أرياف شديدة الهشاشة (الجبال والمناطق الجافة وشبه الجافة)، أرياف ذات إمكانات طبيعية مهمة لكنها تشكو من نقص في التنمية الاجتماعية (الهضاب وبعض السهول)، وأرياف تعرف وتيرة تحول مهمة جدا نتيجة تزايد أسعار العقار (ضواحي الحواضر).

أنظر على سبيل المثال لا الحصر المقال الذي تقدم به الأستاذ موسى كرزازي في الندوة العلمية بإفران (23-24 ماي 2015) "العلوم الاجتماعية وديناميات التغيير والاستمرارية في المغرب" تحت عنوان "تهيئة الأرياف وتنميتها في تكامل وتفاعل مع المدن، في إطار الجهوية المتقدمة بالمغرب"، وأعيد نشرها في جريدة "بيان اليوم" الجمعة 16 دجنبر 2016، عدد 7991.

وحسب معيار اقتصادي قام "روبير بادوان" بتقسيم الأرياف كذلك إلى ثلاث مجموعات شبيهة بالتقسيم السابق، أنظر:

- Badouin R., « Economie Rurale », Collection U, Librairie Armand Colin, Paris, 1971, p 374.

والأخطر من هذا، إنه في إطار المشروع البديل "مخطط المغرب الأخضر"، قد تم تبني العديد من المقترحات، التي ترجع في أصلها إلى استراتيجية 2020، مثل تهمين الإنتاج المحلي، وتمايز أشكال التدخل حسب حجم الاستغلايات، وغيرها من المقترحات المهمة. إلا أنه تم التجاوز الكامل للعديد من المرتكزات الأساسية للاستراتيجية، وأهمها الحوار (عدم الإملاء من الأعلى)، والتشارك والتقائية السياسات القطاعية، وإدماج الاستغلايات الفلاحية في محيطها المحلي، ووضع المبادرة في أيدي الريفيين للمساهمة المسؤولة في تنمية مجالهم، مع الحرص على تهمين الإمكان البشري بالأرياف، وإحداث أجهزة محايدة للمتابعة "مرصد التنمية القروية" في الجهات وغيرها.

3-1-3- مخطط المغرب الأخضر، العودة إلى المقاربة التقنية وأولوية الاقتصادي على الاجتماعي.

هل تخلت الدولة عن استراتيجية 2020 للتنمية القروية حتى تتبنى هذه الاستراتيجية الجديدة؟ أم أن الأمر يتعلق بمشروع تكميلي لمبادئ الاستراتيجية؟

الواضح، من خلال تقييم تطور هيكل الحكومات المتعاقبة منذ 1998 إلى حكومة السيد العثماني في أبريل 2017، أن هناك حماسا رسميا، يفوق اللازم، للفصل بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية، على الرغم من إدماج التنمية الريفية في وزارة الفلاحة برئاسة السيد أخنوش، إلا أن المتتبع سيلاحظ الانفصام الواضح بين المقاربة الاقتصادية لوزارة الفلاحة، وسعيها الحثيث لإدماج أكبر عدد ممكن من المجالات الريفية في اقتصاد السوق، في حين أن وزارة إعداد التراب الوطني وبعض القطاعات الخدمية الأخرى، بإمكانياتها المتواضعة، تحاول ما أمكن، اقتراح مشاريع ترابية مندمجة في بعض المجالات الريفية، وخاصة المهمشة منها، من خلال وصايتها على القطاعات غير الفلاحية في الأرياف.

لقد تميز المخطط بتوسع كبير في المشاريع والبرامج والهيكل، التي يصعب رصدها جميعا، وتحليلها ونقدها، كما أنه من السابق لأوانه الحديث عن تقييم شامل لمشروع مخطط المغرب الأخضر قبل انتهاء مدته، لكن بالإمكان متابعة بعض المؤشرات المنجزة وفق الأهداف المطروحة، كما يمكن تحليل أطروحة المشروع ومنهجية صياغته، التي أقل ما يمكن أن يقال في حقها أنها تتسم بالإرادوية وانفراد الدولة باقتراح المشروع، بناء على الاستعانة بخبرة مكتب الدراسات "ماكزوي"، بعيدا عن آلية الشراكة والتشاور. كما يمكن أن نلاحظ أن الإقدام على استراتيجية بديلة (المخطط)، في ضوء التقارير الإيجابية عن استراتيجية 2020 للتنمية القروية من قبل المنظمات الدولية، وهو ما يثير الاستغراب¹.

¹ - Organisation des Nations Unies pour le l'Alimentation et l'Agriculture, Etat des lieux de la mise en œuvre de la stratégie 2020 de développement rural, Document de synthèse, Panapress, Rome, Juin 2006, 15 p.

3-2-1- سياق طرح المخطط.

بحكم رهانه على الاستثمار والقروض الخارجية، عمل المغرب على تحقيق موقع قدم في منظومة الاقتصاد الدولي، ولبلوغ هذا الهدف، وقع المغرب العديد من الاتفاقيات (اتفاقية منظمة التجارة العالمية 1994، اتفاقية التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، اتفاقية التبادل الحر مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها)، في خضم هذا الطموه، راجع المغرب سياساته القطاعية بشكل شمولي، فأصدر عدة مخططات قطاعية باعتماد نفس منهجية الإعداد¹، ومنها "مخطط انبثاق في القطاع الصناعي (2005) " ، "مخطط اليوتيس رواج في القطاع التجاري (2008)" ، "المخطط الأزرق في القطاع السياحة (2009)" ، "مخطط اليوتيس في قطاع الصيد البحري (2009)" ، وقد استعان المغرب بخبرة بعض مكاتب الدراسات المتمرسه، وذات الصيت الواسع، لتقييم وضعية اقتصاده واستشراف الأفق، فاخترت الوزارة الوصية (وزارة الفلاحة) مكتب "ماكيزي" الدولي، لإعداد استراتيجيتها القطاعية، فكانت نتيجة الدراسة إعداد "مخطط المغرب الأخضر"، الذي قدم خطوطه العريضة وزير الفلاحة في افتتاح المناظرة الفلاحية الأولى بمكناس².

لقد كانت مضامين المخطط شيئاً متوقعا، لأنه بموجب الاتفاقيات الدولية والإقليمية الموقعة، فالمغرب مرغم على الرفع من مستوى فلاحته التسويقية، وفتح مجاله الجغرافي، وخاصة الخصب منه، في وجه الاستثمار الأجنبي. كما أن ركوب هذا التحدي، يفرض على المغرب تأهيل القطاع الخاص والمقولة الفلاحية المغربية، وتحسين ظروف اشتغالها، بهدف حفزها على المزيد من الاستثمار الخاص³.

3-2-2- مخطط المغرب الأخضر، نقاش في بعض المضامين.

لا يمكن أن يجادل باحث في قوة مقترحات ومشاريع المخطط، خاصة ما يتعلق بالجانب الإداري والمؤسساتي، حيث يبدو للمطلع على موقع الوزارة الوصية أن حجم المؤسسات المشرفة على تنفيذ المخطط، تتميز بتخصصات دقيقة وأهداف إجرائية واضحة، كما أن مبادرة إنشاء "وكالة التنمية الفلاحية"، تعتبر سابقة من نوعها بهذا الخصوص، إلا أن استحداث العديد من المؤسسات الفلاحية، وعدم إيجاد حلول لوضعية المؤسسات السابقة، التي يتمتع بعضها بنفس صلاحيات مؤسسات مستحدثة، سيكون بمثابة إضافة بيروقراطية باسم الحكامة الجيدة. كما يحسب للمشروع، مبادرته إلى تأطير ودعم "البرامج الجهوية" الخاصة، في شكل

¹ باختصار، المنهجية المعتمدة هي الاستعانة بمكاتب خبرة أجنبية لصياغة مخططات تقنية للرفع من الإنتاج القطاعي وتيسير دخوله للسوق الدولية.

² أنظر خطاب وزير الفلاحة في افتتاح أشغال المناظرة في 23 أبريل 2008.

³ كما أوضحنا سلفاً أن هناك بونا شاسعا بين الطموح والواقع، بحيث إنه إذا كانت هناك إمكانية للحديث عن مفهوم المقولة في القطاعات الزراعية التسويقية، فإنه من الصعب الحديث عن مقولة زراعية في القطاعات البورية المفتقدة لأبسط مقومات التدبير المعقلن.

مشاريع التنمية الفلاحية في الجهات (تنمية مجالية). كما أن الحرص على تبني كل سلاسل الإنتاج يُظهر الإلمام الشامل بموارد البلاد وخصوصياتها.

ويعد إطلاق مشروع الإحصاء الفلاحي "السجل الوطني الفلاحي" (فبراير 2016)، استجابة عملية لطموح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في إعداد "البرنامج العالمي للإحصائيات الفلاحية 2020، خطوة مهمة للمعرفة الدقيقة بواقع القطاع الفلاحي في المغرب، لكنها تبدو متأخرة بالنظر إلى تقدم أوراش ومشاريع المخطط التي يفوق عمرها ثمان سنوات¹. فإن كان استثمار نتائج الإحصاء في إطار المخطط سيكون جزئيا في أحسن الأحوال²، فإنها ستساهم مستقبلا في تراكم نظام المعرفة عن المجال الريفي المغربي.

إن من شأن دعم الزراعات المجالية، التي جاء بها المخطط، أن يفضي إلى تعزيز التنمية الترابية بامتياز³، خاصة أن هذه التجربة أثبتت نجاحها في أوربا، خصوصا مع بروز ثورة المواصلات، وتسهيل التنقل بين المراكز الريفية والحضرية ومجموع الأسواق في المجالين. ففي فرنسا مثلا، تخصص حوض باريز في إنتاج الحبوب، ولانغدوك (الجنوب) في زراعة الكروم، ونورماندي (الشمال) في تربية الماشية. وفي كندا تعتبر الفلاحة المجالية إحدى الركائز الأساسية للسياسة الفلاحية، بل من حق كل مجال ترابي اقتراح سياسة فلاحية خاصة (الاختيارات الزراعية والدعم المالي للفلاحة يبقى من مهام الحكومة المحلية)، شريطة عدم تعارضها مع التوجهات الفلاحية الفدرالية، بغية تحقيق الاندماج السوسيواقتصادي⁴.

لكن ما جدوى هذه القوة، وهذا الطموح، في ظل واقع ريفي يفتقد إلى البوصلة التنموية، والمقاربة التشاركية الشاملة، ولنبحث بين ثنايا المشروع عن إجابات لمثل الأسئلة التالية:

■ هل باستطاعة الاستراتيجية الجديدة رفع تحدي تحقيق الاكتفاء الذاتي، من الحبوب على وجه التحديد، في ظل توقعات وصول ساكنة المغرب في أفق 2020 إلى حوالي أربعين مليون نسمة، بمعنى أن ساكنة المغرب ستحتاج إلى ما يزيد عن 130 مليون قنطار من الحبوب سنويا أو يزيد. ونفس التحدي سيطرح بخصوص المواد الغذائية الأساسية الأخرى (السكر والزيت). نتحدث عن هذا نظرا لحرص المشروع على التسويق والتصدير على حساب الاكتفاء. ولنقارن حجم العجز التاريخي عن تحقيق

¹- أهم مشاريع المخطط انطلقت سنة 2008 سنة إطلاق المشروع أو في السنة الموالية.

²- توشك فترة المخصصة للمشروع على نهايتها ولم يتم بعد إعلان نتائج الإحصاء.

³- من المؤشرات التي حقق فيها المخطط نتائج حسنة، قضية تأمين المنتج المحلي من خلال إصدار علامات جديدة للجودة، وتسهيل تسويقها المحلي والخارجي.

⁴- Gouin D M, « Dualité de l'agriculture canadienne, spécificité de la politique agricole québécoise », in. « Agricultures et paysanneries du monde, mondes en mouvement et politiques en transition », sous la direction de Bernard A. Wolfer, pub. INRA, Ed. Quæ, Versailles, 2008, pp 222-223.

الغذاء الذي عرفه المغرب منذ استقلاله، مع التنويع العالمي الذي يحظى به المستثمرون الخواص، المدعمون من مالية المخطط طبعاً¹؛

■ ما هي الضمانات، ومستوى الحصانة التي يمنحها المشروع للفلاحة المعيشية، لكي لا تبقى في مهبط عواصف التجارة الحرة، والاندماج الاقتصادي العالمي، والتغيرات المناخية. ولماذا لم يقترح المخطط عملية "تجميع" لفائدة الفلاحين الصغار فيما بينهم لتحقيق التكامل، عوض رهن مستقبلهم المعيشي بيد المستثمرين الكبار "المجمعون" الذي سيكونون حتما المستفيد الأكبر من العملية.

■ هل يمكن تحويل الاستغلاليات الفلاحية الصغيرة والمجهرية إلى مقاولات منتجة في ظل وجود فلاح تعيش فيه الأمية والتوجس من كل مشروع جديد؛

■ هل يمكن للمغرب أن ينافس دولا يستورد منها الحبوب والجرارات وآلات الحصاد وباقي مدخلات الإنتاج الفلاحي؛

■ لماذا لا تزال الدولة تتلأأ في إحداث ودعم فلاحة بيولوجية في الاستغلاليات الصغيرة، لتعويض عجزها عن المنافسة الاقتصادية للاستغلاليات الكبيرة في السوقين الداخلية والخارجية؛

■ إلى أي حد يستطيع مشروع تثمين الإنتاج المحلي أن يحول المجال المحلي إلى قطب اقتصادي وتنموي، له خصوصياته وهويته المحلية المستقلة. في غياب عروض تناسب المجال المحلي من حيث الاستثمار والحفاظ على الموارد، فلم لا التفكير في أنشطة أخرى غير فلاحية، من قبيل استثمار الصيد البحري أو غيره من الأنشطة المتاحة لدعم توطين الريفيين واستفادتهم من مجالهم الترابي².

فكيف لمؤسسة "ماكنزي" الاستشارية الاقتصادية، ورائد عالم المال والأعمال أن تُلم بهذه الملاحظات والتعقيدات، التي يعرفها المجال الريفي المغربي حتى تقترح لها حلولاً موضوعية، فمثل هذه المؤسسات أهم ما تقدمه من مقترح، هو تحويل صلاحية تدبير الشأن العام، وخاصة الاقتصادي منه، من أيدي المؤسسات المنتخبة، وأوراش التدبير العفوي (الجمعيات والمؤسسات التاريخية والمدنية) إلى يد الرأسماليين الكبار، واقتصاد السوق، وتقلبات التجارة الدولية. فهذه المؤسسة هي التي اعتمدت نفس المنهجية لصياغة استراتيجيات اقتصادية لعدة دول عربية كالبحرين، وأبوظبي، ومصر، واليمن، وليبيا سابقاً، وكان الأولى أن

¹- على سبيل المثال: في الوقت الذي يستورد فيه المغرب الحبوب لسد الاحتياجات الغذائية للسكان، تم تنويع شركة "مطيشة-المغرب" لرئيسها تقي الدين الشرايبي بـ"جائزة الإلهام والحدث" بألمانيا في دورة 2015 (05 فبراير 2015)، في تظاهرة شارك فيها مليون و 500 ألف مهني من 25 دولة في العالم، وهي شركة تدبير ما يفوق 300 هكتار من أراضي سوس، مخصصة لزراعة البيوت المغطاة.

²- أنظر دور هذه الأنشطة في النموذج المقارن للفلاحة الأوروبية ونظيرتها الأمريكية في:

Freshwater D. « La conversion des terres agricoles, dimension spatiale des politiques agricoles et d'aménagement du territoire », rapport pour OCDE, in. « Effets des politiques agricoles sur le bien-être des communautés rurales », Université du Kentucky, Novembre 2009, USA, 82p

يُنظر إلى نتائج استراتيجيات هذه الدول لتقييم عروض المؤسسة، كما لا يمكن أن ننسى أن هذه المؤسسة هي التي صنف المغرب سنة 2015 في صدارة الدول الإفريقية والعربية، من حيث حجم الديون مقارنة بالنتائج الداخلي الخام، لفهم استراتيجيات اشتغال مثل هذه المؤسسات.

لقد أخفق المشروع في البحث عن أنسب الطرق للإجابة عن هذه الأسئلة، لذلك وقعت أهدافه في تناقضات، نذكر منها:

أولاً: يجب المخطط في العديد من فقراته أن "الاستثمار" المكثف هو الحل، وهو السبيل إلى الرفع من القيمة المضافة الفلاحية، وتحقيق المزيد من مناصب الشغل، وبالتالي تنمية الأرياف المغربية. هنا ينبغي التوقف، لتقييم المشاريع الفلاحية الضخمة، التي تبناها المغرب، منذ وقت سابق من استقلاله، ونخص بالذكر سياسة السدود، وميثاق الاستثمار، اللذان تم توضيحها سابقاً، وهما المشروعان اللذان استنزفا ميزانيات الدولة لعقود، فماذا كانت نتيجة ذلك على السواد الأعظم من ساكنة الأرياف؟.

ثانياً: لا يمكن تثبيت الريفيين في مجالهم عبر انتقائية الدعم لصالح الاستثمار الرأسمالي، ولفائدة المجمعين الكبار كما نلاحظ في العديد من نماذج دعم الإنتاج الفلاحي، ولنأخذ على سبيل المثال نموذجاً واحداً للدعم، وهو المتعلق بدعم حفر وتبطين الآبار. بهذا الخصوص، نلاحظ أن الدعم المخصص للفلاح الصغير محدد في نسبة لا تتجاوز 50%، بقيمة 800 درهم للمتر الخطي من العمق، على ألا يتجاوز سقف الإعانة 20.000 درهم لكل هكتار مجهز¹. بالمقابل، نجد أن الدعم المخصص لعملية التجميع لنفس الفئة (حفر وتبطين الآبار)، محدد في نسبة 100%، وسقف الدعم الإجمالي محدد في 1.400 درهم للمتر الخطي من العمق²، على أساس أن سقف الدعم في الشطر الأول محدد في 1.100 درهم للمتر الخطي من العمق³، وهل نتوقع أن يتم حفر هذه الآبار داخل حيازات صغار الفلاحين، أم أن المجمع سيستأثر بحفرها في مداراته الممتدة.

ثالثاً: إن اعتماد المخطط على الدعم المالي الخارجي على حساب رؤوس الأموال الوطنية، العامة والخاصة⁴، وتوسله بالخبرة التقنية الأجنبية، كبديل عن تطوير الإمكان البشري المغربي، والتزامه بتأمين مصالح المستثمرين الكبار على حساب الأغلبية الساحقة من ساكنة الأرياف، جعله عاجزاً عن تحقيق التنمية الاجتماعية الحقيقية، في المقابل، ترجيح التنمية الرأسمالية اللامتوازنة. وإنه مما يوحى بتحويل المقاربة

¹ - وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، صندوق التنمية الفلاحية، "المساعدات المالية للدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي"، نشرة أبريل 2017، ص 10.

² - ن م، ص 77.

³ - يمنح الشطر الأول من الإعانة مباشرة بعد الحصول على شهادة التجميع الفلاحي وبعد تنفيذ المشروع موضوع الإعانة، أما الشطر الثاني من الإعانة فيمنح بعد السنة الأولى من تسليم المجمعين إنتاجهم للمجمع.

⁴ - لو أن المغرب يفتقد إلى رؤوس الأموال المطلوبة، لجاز أن نستجد بالرأسمال الأجنبي مضطرين، ولكن أن يرى الباحث رؤوس الأموال المغربية يتم استثمارها بسخاء في دول أخرى، في حين يتم اللجوء إلى رؤوس أموال أجنبية للاستثمار في المغرب، فذلك مدعاة للاستغراب.

الاجتماعية للدعامة الثانية (دعامة الفلاحة المعاشية) إلى مقارنة رأسمالية كذلك، رهان المخطط على إدخال المنتوجات ذات القيمة الإضافية العالية إلى الاستغلاليات الصغيرة، بدعوى رفع تنافسية الاستغلاليات الصغيرة عن طريق تبني عملية "التجميع"، وبالتالي سيتضح أن الاستغلالية الصغيرة ومعها الفلاح الصغير، أريد لهما ركوب المقاربة الاقتصادية الرأسمالية، عوض التفكير في مقارنة تنموية مدمجة، تدعم الفلاح الصغير، ليستثمر أرضه بطريقة ابتكارية مستقلة، ولنا في قانون التوجيهات في فرنسا سنة 1960 عبرة، لكونه لعب دورا هاما في تثبيت مفهوم "الفلاحة الجماعية"، الذي مثل إحدى أهم المبادرات لإحياء الفلاحة العائلية¹.

رابعا: بخصوص الاندماج المجالي الذي يتحدث عنه المخطط²، فلا يمكن أن يتم استبداله بإحياء بعض الأنشطة الفلكلورية، والمهرجانات شبه الثقافية، على حساب استرجاع أهم ما ضاع من الأرياف تاريخيا، وهو الثقة المتبادلة بين الساكنة، ومبدأ "التضامن"، والمشاركة الجماعية. وقد كان بالإمكان دعم العمل التعاوني المتكافئ، بما يلزم من الأموال والخبرات والقوانين والتأهيل (تجميع الفلاحين الصغار فيما بينهم في مؤسسات التنمية)، ليشكل نمطا جديدا للإنتاج، عوض الحرص على الشكل التنظيمي فقط، على حساب الأهداف الاجتماعية³.

فعملية الاندماج التنموي المطلوبة في كل تدخل تكون ممكنة أكثر في المجالات المحلية. فمن المؤهلات الأساسية التي ساهمت في نجاح الفلاحة الأمريكية هو أنها فلاحة جهوية بامتياز⁴. وقد اعتمدت المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية عدة توصيات بهذا الخصوص⁵، لكن جل هذه التوصيات لم تجد طريقها إلى التنزيل لعدة أسباب، ومنها على الخصوص، تناقض التقسيم المجالي الفلاحي المقترح في المناظرة مع التقسيم الإداري الذي عرفه المغرب، بالإضافة إلى اقتصار المقاربة على الجانب الزراعي فقط، وقد كان الأولى أن يتم إعداد مشروع سوسيو-اقتصادي متكامل، يتم من خلاله العمل على إدخال الصناعات الضرورية لتطوير المنتج الزراعي المجالي، وتعبئة المقاولات المحلية الصغيرة والناشئة، وخاصة النسائية والشبابية، للمساهمة في تثمين المنتج وتسويقه، وإعداد مخطط اقتصادي مبني على تنويع الأنشطة المتمركزة حول المنتج المجالي (صناعة تقليدية، سياحة، ثقافة وباقي الخدمات).

¹ - Perroux F., « Les unités motrices en agriculture », in. Revue Economie rurale, N° 78, 1968, pp 5-12.

² - نقصد به الحرص على مستقبل المجال من خلال الاعتزاز بالانتساب إليه.

³ - للمزيد من التفاصيل عن الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والتنموية للتعاونيات الريفية المحلية كنموذج في بعض الدول النامية، أنظر:

- Badouin R., « Economie Rurale », Collection U, Librairie Armand Colin, Paris, 1971, pp 137-140.

⁴ - Devienne G. et al, « Politique agricole et agriculture aux Etat Unies : évolution et enjeux actuels », in. Annales de Géographie, N° 641, Janvier-Fevrier 2005, pp 3-26 (12-13).

⁵ - أنظر العرض الذي تقدم به الأستاذ عبد الله لعويشة: "مجالية السياسات الفلاحية"، التقرير النهائي للمناظرة، الرباط، 20/19 يوليو 2000، ص ص 181-192.

خامسا: قضية "التجميع" كنموذج لتنظيم الفلاحة المغربية، فالملاحظ أن هذا المبدأ يعتمد على تكريس نموذج "التضامن الاجتماعي"، وهي محاولة جيدة لتوظيف مكتسبات التاريخ الزراعي للأرياف المغربية¹، وقد عمل المخطط على تكريس مفهوم "العقد الزراعي" الذي سيجمع، حسب المخطط، بين المجمع (المستثمر المركزي) والمجمعون (الفلاحون الصغار أو المتوسطون)²؛

ولنتوقف مع مشروع "التجميع" من خلال بعض قضاياها. ولعل من أهمها أنه لم يكن مشروعا اجتماعيا، بقدر ما كان حلا تقنيا لتحقيق الاكتفاء من العقار الفلاحي الموجه للاستثمار، ولعله هروب من مطلب الإصلاح العقاري (إصلاح البنيات العقارية)، ذو المضمون الاجتماعي، الرامي إلى تقليص الهوة بين فئات الفلاحين، وتمكين صغار الفلاحين من الحد الأدنى من العقار الفلاحي على الأقل، ليتمكنوا من تحقيق دخل يضمن كرامتهم الأدمية، كما كان معتمدا مع بداية الاستقلال. فعمليات التجميع وفق منظور المخطط، لا يمكن أن تنطوي على مضمون اجتماعي بالنظر إلى استهداف العملية لـ 1.000 مجمع، يجتمع حولهم 57.800 فلاح صغير، وهو استثمار كبير، سيكون ريع نشاطه لصالح فئة قليلة من المجمعين (1.000 مجمع فقط)، الذين يتمتعون بصلاحية التقرير في مصير المجمعين³. وبالتالي فعملية التجميع، كما يقول أقصبي، ستبقى في عمومها بمثابة "صيغة للالتفاف على العائق العقاري، بتمكين كبار الفلاحين من توسيع وعائهم العقاري، وبالنسبة للفلاحين المتوسطين والصغار، فبتجميع العشرات منهم، يمكنهم أن يزيدوا أكثر في وسائل إنتاجهم وقوة تواجدهم بالسوق"⁴.

3-2-3- المغرب الأخضر والتنمية الفلاحية المقارنة.

إنه من يرى الاستراتيجية من حيث الشكل، يلاحظ الاستنساخ الحاصل للمشروع (مخطط المغرب الأخضر) من النسخة الأصلية الأوروبية للتنمية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي، حيث إن هذا الأخير اعتمد كذلك دعامتين⁵: الأولى تستهدف حماية السوق (التحكم في الأسعار)⁶، والرفع من إنتاجية الاستغلاليات

¹ - من حيث الشكل يشبه مشروع "التجميع" مظاهر الأنشطة الفلاحية المشتركة التي كانت تعرفها الأرياف المغربية قبل الحماية (التوزيع كنموذج). أنظر الفصل الرابع.

² - ركز المخطط على محاكاة تجارب بعينها، على اعتبار أنها تجارب ناجحة، من قبيل زراعة الخضروات والفواكه (الطماطم وتوت الأرض نموذجا).

³ - يذكر نجيب أقصبي أن اللقاء الخاص بنقاش عملية "التجميع" المنظم من قبل الوزارة في 22 ماي 2011، حضره ما يفوق 400 مشارك، كلهم مجمعين، وعندما تم طرح السؤال على المنظمين عن سبب غياب الفلاحين الصغار (المجمعين)، كان الرد هو أن مسير الجلسة هو ممثل هذه الفئة، والطامة الكبرى أن المسير لم يكن إلا أحد المجمعين الذي يتحكم في مصير 1.400 من صغار مربي الماشية.

أنظر القصة في: نجيب أقصبي، مخطط المغرب الأخضر: نقط القوة والضعف للاستراتيجية الفلاحية المغربية"، الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية، منشورات المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، 2012، ص 706.

⁴ - نجيب أقصبي، م س، ص ص 681-703

⁵ - أنظر: www.supagro.fr/capeye/wp-content/uploads/page_pdf/PAC_et_1er_pilier.pdf

⁶ - في هذا السياق أحدثت فرنسا مؤسسة خاصة بذلك "France Agrimer" تابعة لوزارة الفلاحة.

الفلاحية، وهي الدعامة الرئيسية التي تستحوذ على 80 % من الغلاف المالي المخصص للمخطط، لكن من حيث مضمون الدعامة، وبخلاف ما هو حاصل في المغرب، تستهدف بشكل متوازن فلاحتي التسويق والاكتفاء الغذائي¹، وفي حال الحديث عن الاكتفاء الذاتي فإن القضية لا يتم مقاربتها مقارنة كمية بتحديد هدف تحقيق الكميات الضرورية من الغذاء كما هو حاصل في المغرب، بل تحقيق الكميات الكافية من الغذاء، لكن بضمن يتناسب مع دخل المواطن البسيط. وللأسف بقيت قضية "الأمن الغذائي"، رغم أهميتها الحاسمة، الضرورة الغائبة عن بنود ومحاور المخطط، لأن جل السلاسل التي سيعمل المخطط على دعمها موجهة للتصدير (الحوامض، الزيتون، البستنة والبواكر والأشجار المثمرة)، مما يجعل بعض رهانات المخطط رغم أهميتها، "تبقى ساذجة ومجانية بما فيه الكفاية"².

أما المفارقة الثانية، فهي أن إصلاح 2014، الذي قام به الاتحاد الأوروبي، يعطي الأولوية، فيما يخص الإعانات (فئة الإعانات المباشرة)، للفلاح الصغير، في حين أن الدعامة الأولى في مخطط المغرب الأخضر، موجهة كلها لفائدة الفلاحة التسويقية، ودعم الفلاح أو المستثمر الكبير.

أما الدعامة الثانية « Feader » فتتطابق مع الدعامة الثانية لمخطط المغرب الأخضر، من حيث الشعار "شعار التنمية الريفية في أفق 2020"، لكن الاتحاد الأوروبي تناولها بمقاربة مجالية صرفة، حيث استهدف خلق قطاع فلاحي تراخي متوازن، ومحافظ على البيئة، ومساهم في خلق المزيد من مناصب الشغل، وقد تم تحديد 06 أولويات في إطار خطة 2014-2020 وهي³:

- تعزيز نقل المعرفة والابتكار إلى القطاعات الفلاحية والأنظمة الغابية؛
- تقوية المنافسة والجدوى لجميع السلاسل الزراعية؛
- تعزيز تنظيم السلاسل الغذائية (سلاسل الاكتفاء)؛
- استعادة التنوع البيئي والمحافظة على الأنظمة الزراعية والغابية؛
- تعزيز الاستعمال الأمثل للموارد والمحافظة على البيئة؛
- تعزيز الاندماج الاجتماعي وتقليص الفقر الريفي.

ومن بين المفارقات المهمة كذلك، نجد أن الخطة الأوروبية تتميز بمرونة كبيرة للتصرف في الدعم المخصص للدعامتين، قصد تحقيق التكافؤ المطلوب، بحيث إن بعض الدول اقتطعت ما يفوق 15% من

¹- ما يميز الخطة الفرنسية على الخصوص، هو أن الدعم المخصص لكل فلاح يتم تقديره بشكل عادل، وفق معدل الدخل الذي تم تحصيله بين سنتي 2000 و 2002، مع العلم أن جميع الفلاحين يستفيدون من الدعم، بغض النظر عن الاختيار الفلاحي (عدم تحديد سلاسل مستفيدة دون أخرى)، لكن شريطة أن يحترم الفلاح الشروط المتفق عليها فيما يخص المحافظة على البيئة. كما أن عملية التفضيل تخص بالأساس تربية الأبقار الحلوب وزراعة الحبوب (القمح الصلب) والزراعات السكرية والفواكه والخضر، وكلها زراعات تستهدف الاكتفاء الذاتي أولاً.

²- التعبير لنجيب أقصبي، م س، ص 693.

³- أنظر المزيد من التفاصيل في موقع البرلمان الأوروبي:

www.europarl.europa.eu/atyouservice/fr/displayFtu.html?ftuId=FTU_5.2.6.html

الدعم المخصص للدعامة الأولى لدعم المناطق الهشة وتدبير المخاطر. بالمقابل تستأثر الفلاحة التسويقية في المغرب بمعظم الإعانات الموجهة لقطاع الزراعة وسلاسل الإنتاج، حيث نجد على سبيل المثال في منطقة الغرب (مخطط 2020/2009)، 91 مشروعا مخصصا للدعامة الأولى بغلاف مالي يقدر ب 15 مليار و 200 مليون درهم، مقابل 22 مشروعا للدعامة الثانية بغلاف مالي لا يتجاوز مليار واحد و 920 مليون درهم.

كما أن الاتحاد الأوروبي لم يكتف بإعلان النوايا الفلاحية، وتحديد آليات وخطوات جمع الدعم المالي فقط، بل نظم الخطة الفلاحية 2020/2014، وأطرها بالعديد من القوانين الصارمة، من قبيل: القانون 1303/2013 (قانون الصناديق الهيكلية والاستثمار الأوروبي)، القانون 1305/2013 (قانون دعم التنمية الريفية)، القانون 1306/2013 (قانون المالية وتدبير ومتابعة السياسة الفلاحية المشتركة)، وقوانين أخرى ذات الصلة¹. أما في المغرب فجل العمليات التمويلية لا تخضع للرقابة القانونية المطلوبة على الرغم من كفاية المؤسسات التابعة للوزارة لتنفيذ المخطط².

إن تجارب التنمية الريفية في بعض بلدان الاتحاد الأوروبي³، والتجربة التنموية الفرنسية على الخصوص، لا تخل من العناصر الأساسية التي يجب أن يبنى عليها التخطيط الفلاحي، وهي التي راهن السيناريو الثالث لتوصيات المندوبية السامية على دعمها⁴، وأهمها دعم الفلاحة التسويقية، وتسهيل اندماجها الوطني والدولي، لكن من غير إغفال الانتظارات الوطنية، خاصة الاكتفاء الغذائي من المواد الأساسية، وقد تأتى لها ذلك من خلال اعتماد مسارين متوازيين، وهما دعم فلاحة سلاسل الإنتاج، ودعم وتوجيه الفلاحة المجالية لتنظيم الإنتاج وتحقيق تكامله خدمة للاكتفاء الذاتي وتسهيل عمليات التسويق.

لكن مشروعا كهذا يستوجب العديد من الإمكانيات المجتمعية، كشبكة المواصلات المععمة والمجهزة، والحكامة المحلية الجيدة، والشراكة المحلية المبنية على الحوار والتعاون بين جميع الشركاء.

إن دروس التاريخ بهذا الخصوص تؤكد أن المقاربات المركزية الموجهة لم تسفر عن شيء يذكر، والتدخل التقني التكنوقراطي لا يمنح الأرياف تنمية مستدامة، بقدر ما يجعلها مجال تجارب، ومسرح إعلان طموحات ونوايا، قد تثمر وقد لا تثمر. والأصعب في الأمر أن الدولة، بترجيحها لما هو تقني على ما هو

¹ - أنظر موقع الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي للاطلاع على النسخة الفرنسية:

. www.eur-lex.europa.eu/legal-content/FR/TXT/?uri=OJ:L:2013:347:TOC

² - هناك قوانين تحدد معايير الاستفادة من الدعم، ويقوم "الشباك الوحيد" بتطبيق العديد من الإجراءات ذات الصلة، إلا أن المخطط لم يحصل على تأطير قانوني كافٍ من المؤسسة التشريعية.

³ - أنظر تجارب بعض دول الاتحاد الأوروبي في تقارير بعض الدراسات التي أنجزتها لجنة جغرافية الأرياف ضمن اللجنة الوطنية للجغرافيين الفرنسيين في الموقع: www.cnfg.fr

⁴ - Cf. Haut Commissariat au Plan, Perspectives Maroc 2030, « Agriculture 2030, quels avenir pour le Maroc », Rabat, 107 p.

هيكلي وبنوي، جعلت نفسها وجها لوجه أمام الفلاح الصغير، الذي أنقذته أعطاب الماضي، وأغلقت في وجهه الأمل في غد أفضل¹.

3-3- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عندما يتسع الخرق على الرافق.

ترجع أصول المبادرة إلى الخطاب الملكي في 18 ماي 2005، الذي جاء بمقتضيات مهمة لتجاوز الإخفاق في التنمية الاجتماعية في المجالين الريفي والحضري، وللرفع من وضعية بعض الفئات الاجتماعية شديدة الهشاشة، فكانت أولويات المبادرة في المجال الريفي ممنوحة للخدمات والمرافق والتجهيزات الاجتماعية الأساسية (الصحة، التعليم، الماء الصالح للشرب، فك العزلة عن المناطق النائية، السكن)، وقد خصصت المبادرة للأرياف برنامجا خاصا وهو "برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي"، الذي خصصت له ميزانية تقدر ب 73.423.089 درهم خلال سنة الانطلاق 2005، بما نسبته 30% من الاعتمادات الإجمالية للمبادرة خلال هذه الفترة.

وقد استطاعت مشاريع المبادرة، خلال مرحلتها الأولى على الخصوص، الرفع من دخل الأسر المستهدفة ب 20,3% (ضعفي المعدل المسجل في المناطق غير المستهدفة)². وفي الفترة ما بين 2005 و 2010، تم إنجاز 6.756 مشروعا، مقابل 4.069 مشروعا في الحواضر، استفاد منها 1,6 مليون شخص في الأرياف، باستثمار مالي قدره 2.715.929.169 درهم، منها 5.230 مشروعا لدعم الولوج إلى البنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية، و 1.006 مشروعا للأنشطة المدرة للدخل³. وخلال المرحلة الثانية من المبادرة 2015/2010، تم توسيع عدد الجماعات القروية المستفيدة من مشاريع المبادرة إلى 701 جماعة، بتطبيق عتبة 14% كمعدل للفقر عوض 30% التي تم اعتمادها لاستهداف 403 جماعة خلال المرحلة الأولى، كما تم تخصيص غلاف مالي قدره 3,1 مليار درهم لتمويل مشاريع برامج مكافحة الفقر بالوسط القروي⁴. إلا أن التقارير الرسمية تؤكد واقع الانتقائية المجالية فيما يخص مساهمة الشركاء ما بين الأرياف والحضر، حيث إن حصة الإنجازات في الأرياف تمثل 54,3% من مجموع المشاريع، لكنها لم تستفد إلا من حوالي 36,4% من إجمالي الاعتمادات و 42% من الاعتمادات الخاصة بالمبادرة⁵.

يتميز مشروع المبادرة بكونه برنامجا مندمجا، أساسه الالتقائية القطاعية، كنموذج جديد للتدخل، كما أن المبادرة، بحكم فعاليتها الميدانية، أصبحت تمثل مقصد العديد من الجمعيات التنموية من أجل التمويل، حيث

¹- عموم الخطاب الرسمي يركز على الامتيازات والعطايا التي ستمنحها الدولة للفلاح، لكن يتحاشى الحديث عن شراكة حقيقية أساسها المسؤولية والحكمة الجيدة.

²- رئاسة الحكومة، المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم المرحلة الأولى 2005-2010، خلاصات، أبريل 2013، ص 5.

³- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تقرير 10/2005، ص ص 39-40.

⁴- كلمة وزير الداخلية بمدينة جرادة بمناسبة إطلاق الشطر الثاني من المبادرة، يومه السبت 04 يونيو 2011.

⁵- رئاسة الحكومة، م س، ص 7.

تأكدت فاعلية مثل هذه المشاريع ومصادقيتها نتيجة توفير الدعم المالي من قبل المبادرة¹. إلا أن البرامج المقترحة طُلب منها إنجازات قياسية، لم يتمكن المغرب من إحرازها خلال ما يفوق خمسين سنة، وذلك بسبب التباين، وغياب الالتقائية بين المشاريع المقترحة من قبل المصالح الخارجية للوزارات ذات القرارات المركزية وممثلي الساكنة (الجماعات المنتخبة) ذات الموارد المالية الضعيفة². ومما زاد من التباس بعض المشاريع، التقاطع الواضح بين طموحات المبادرة وصلاحيات العديد من المؤسسات الحكومية والمجالس المنتخبة، مما يجعل الخطاب الرسمي المحلي، على الخصوص، يعبر عن طموحات وتقدم بعض المشاريع التنموية ذات البعد الاجتماعي، باعتبارها إنجازات الجماعات الترابية، في حين أنها مبادرة تتجاوز الجماعة الترابية تخطيطاً وتنفيذاً³.

من جانب آخر، ينطوي خطاب التسويق للمبادرة، في كثير من الأحيان، على خلط منهجي واضح، فيتم تقديم المبادرة على اعتبار أنها مجموعة برامج لمحاربة الفقر، خاصة في المجالات شديدة الهشاشة⁴، في حين أن محاربة الفقر هو مشروع مجتمعي أكبر بكثير من أشكال التدخل الحالية. فاختيار الجماعات المستهدفة بتدخل المبادرة مثلاً، يتم على أساس خارطة الفقر لسنة 2004، ومن خلالها تم اختيار 403 من الجماعات القروية لتستفيد من المبادرة، لكن دائماً يكون مؤشر التدخل هو مؤشر الفقر الاجتماعي. وقد كان بالإمكان اعتماد مقارنة تنموية أكثر دقة، لو تم اعتبار الجماعات الترابية الريفية وفق دخل الفلاحين، وطبيعة الأنشطة الاقتصادية المعتمدة، حتى تتمكن المبادرة من الوصول إلى الفئة الريفية المعوزة حقيقة من غير تعويم للمعطيات.

كما أنه من الإشكالات التي لا زالت تعاني منها مشاريع المبادرة، هو أن التدخل لا يتم على أساس عدد ساكنة الجماعات المستهدفة، "مما نتج عنه إجحافاً في توزيع التمويلات حسب السكان"⁵. "كما لا يبدو أن للمبادرة وقعا بارزا على ولوج الساكنة الريفية إلى البنيات التحتية والخدمات الأساسية، كما لم يكن للمبادرة أي تأثير مقنع في مجالي صحة الأطفال وت مدرسمهم"⁶. هذا بالإضافة إلى مشكل عدم استدامة

¹- Quintal M. et Trudelle C., « Les associations locales dans la vallée du Ziz, une nouvelle gouvernance territoriale », in. Revue « Economie rurale, N° 334, Mars-Avril 2013, p50.

²- Quintal M. et Trudelle C., op. cit, p 43.

³- في كثير من الأحيان، إن بقصد أو بغير قصد، يحصل الخلط في تصريحات المسؤولين المحليين بين المشاريع الخاصة بالجماعة الترابية والمشاريع المشتركة مع المبادرة، فرغم مشاركة الجماعات الترابية في هذه المشاريع، فإن مشاركتها تكون ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الإدارة، كما أن نسبة المساهمة المالية تكون دائماً أقل. ورغم ذلك، يتم تبني بعض المنتخبين لهذه المشاريع لأهداف انتخابية أحياناً.

⁴- يساهم شعار المبادرة في العالم القروي في هذا الخلط "برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي"،

⁵- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، مطبعة كانابرننت، كانابرننت، الرباط، 2013، (تقرير غير مرقم الصفحات).

⁶- رئاسة الحكومة، المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم المرحلة الأولى 2005-2010، خلاصات، أبريل 2013، ص

المشاريع المنجزة، حيث أظهرت التقارير الرسمية أن العديد من المشاريع يطالها التهديد بالتوقف لعدة أسباب، منها¹:

- غياب الإمكانيات المالية أو البشرية لاستمرار المراكز المشيدة؛
- الانخراط الضعيف للجماعات الترابية؛
- نقص التتبع بعد إطلاق المشاريع؛
- عدم احترام الاتفاقيات الموقعة بين الشركاء.

لقد جسدت المبادرة نموذجا جديدا للتدخل في المجالين الريفي والحضري من خلال مبدأ المقاربة الشمولية (التقائية المشاريع)، غير أن إكراهات الواقع، وتراكمات الماضي، وضعف الإدارة المحلية، وعدم كفاية الحكامة الترابية، وسع الخرق على الراقع كما يقال، وبقيت طموحات المبادرة في بعض المجالات الريفية مفتقدة للفعالية والاستدامة.

خاتمة الفصل.

تقلبت الخيارات التنموية للمغرب المستقل بين "التنمية الفلاحية" و"التنمية الريفية"، لكن الملاحظ كما نتبعنا، أن جل هذه التدخلات، قد حققت مكتسبات جزئية عديدة، لكنها لم تنجح في إغلاق مسار الإخفاق بشكل كلي، لا لعدة فيها لوحدها، ولكن لحجم التراكمات والإخفاقات التاريخية، والمشاكل البنوية التي تستلزم حلا جذريا وفق مشروع مجتمعي أكبر، مشروع مركزه الإنسان، مستهدفا ومشاركا.

فقد أثبتت نتائج اهم التدخلات أنه لا يمكن تحقيق التنمية الريفية دون اعتبار الإنسان الريفي، واعتباره ينبني على ثلاثة مرتكزات أساسية، اعتباره مواطنا، واعتباره منتجا، ثم اعتباره مالكا للمجال إلى جانب أبناء مجتمعه المحلي. وهذه المرتكزات تحتم ثلاثة اعتبارات: كونه منتجا، يحتم أخذ رأيه في كل سياسة إنتاجية محتملة. وكونه مواطنا، يحتم تمتيعه بكل الحقوق الديمقراطية. وكونه مالكا للأرض، يحتم الأخذ برأيه وإشراكه في كل إعداد أو تهيئة أو إعادة تشكيل للمجال.

لقد حققت المشاريع التنموية المندمجة في الأرياف العديد من الإنجازات، لكن المقاربة التنموية الحقيقية للأرياف تهيئ بنا إلى رفع تحدي الاجتهاد لإعداد "مدونة الأرياف المغربية" أو "ميثاق الأرياف المغربية"، حيث تتجسد المقاربة المندمجة بشكل فعلي، وفق قوانين ملزمة تؤطر تنمية الاقتصاد الريفي، وتمكن الساكنة الريفية من التجهيزات الأساسية باعتبارها ضروريات مستحقة، مع الدعم المتكافئ لكل القطاعات المنتجة، الفلاحة والصناعة والسياحة وباقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى، وكذا تنمية الموروث الثقافي والبيئي. ويزداد المطلب إلحاحا في ظل تملص الحكومات المتعاقبة، منذ زمن، من تبني وزارة خاصة بالتنمية الريفية الشاملة

¹- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، مطبعة كانابرننت، الرباط، 2013، (تقرير غير مرقم الصفحات).

(إحداث توازن بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي وبيئي)، وجمودها على أحد نموذجين: إما اعتماد مقاربة قطاعية في تنمية الأرياف، أو الخلط بين التنمية الفلاحية والتنمية الريفية من خلال إلحاق ورش التنمية الريفية بوزارة الفلاحة.

خاتمة القسم الثاني.

مرة أخرى تفوت الفرصة على الأرياف المغربية لتحقيق التنمية، وعلى الرغم من بعض النتائج الإيجابية التي جنتها الأرياف من تدخلات الحماية، كالرفع من مكننة الفلاحة ومحاولة تنظيم الفلاحين ومحاولات تقنين النشاط الاقتصادي الفلاحي. إلا أنه عوض أن تقوم الحماية بتشبيد المراكز الريفية لتكون أقطاباً حقيقية للتنمية، راهنت على إدخال التقنية لتحقيق الربط المطلوب بالاقتصاد العالمي وإدخال المغرب في التقسيم الدولي للعمل.

وعليه، لم تستكمل الحماية عملية التحديث، بل بالأحرى لم تكن مؤهلة لذلك، فبقيت التنمية معاقة ومبتورة، بحيث ارتكزت على إدخال الآلة والتقنية الأجنبية وتعميم الإسمنت، دون استثمار الرصيد السابق للدوار والقبيلة في تدبير الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، ودون العمل على تعليم الإنسان الريفي ليمتلك القدرة على تصنيع المطلوب وتدبير الموجود لتحقيق تنميته وتقديمه بنفسه.

أما إدارة المغرب المستقل، فقد تسلمت من الحماية إرثاً ثقيلاً، أساسه التباين الاجتماعي والمجالي، فما كان منتها غلا ان تبنت نموذجاً تنموياً مختلفاً، نموذج "الثورة الزراعية"، بهدف إرجاع حقوق الفلاحين الفلاحين، وإعادة هيكلة المجال وفق مقتضيات العدالة والإنصاف، إلا أن رياه الإكراهات الدولية، وطموحات الاندماج، جرت بما لا تشتهي سفينة الإصلاح والتنمية، فانخرط المغرب، طوعاً وكرهاً، في لعبة السوق، وخيار الاندماج، فكانت النتيجة، تحمل أعباء الخيار، الذي استفاد منه بالأساس، الاستثمار الرأسمالي الخاص، في حين أن غالبية الفلاحين الصغار، أصبحوا عرضة للتحديات (تحديات المناخ، وتحديات غلاء مدخلات العملية الفلاحية، وتحدي انهيار التضامن الاجتماعي). وعندما استشعرت الدولة تداعيات هذه النتائج، وهمت بإرجاع الأمور إلى نصابها، وجدت الخرق اتسع على الإمكانات، وما تحقق لصالح كبار الملاكين، أصبح مكتسبات، فلم يكن منها إلا أن اعتمدت نماذج تنموية معاقة، نصفها استمرار في دعم كبار الفلاحين، ونصفها تمسك بخطاب الالتزام بحقوق صغارهم.

القسم الثالث:

الأرياف والتنمية في المغرب، حصيلة الاستحقاقات والإخفاقات.

مقدمة.

أنتجت التدخلات المتوالية على مر ما يزيد عن قرن من الزمان تحولات جمة في الأرياف المغربية، كما حققت تقدما ملحوظا على أكثر من صعيد، وأخفقت إخفاقا ذريعا في العديد من المؤشرا التنموية، وخاصة منها المؤشرات الاجتماعية.

إن الحصيلة التنموية في الأرياف المغربية ثقيلة ومتنوعة، ويصعب رصدها بالإجمال أو التفصيل، لذلك سيهتم هذا القسم بتقييم الحصيلة التنموية، بالاقتران على ما يتناسب مع سياق القسمين السابقين، من حيث تقييم التوجهات العامة، وعلاقات الفاعلين، ووضعيات المجالات الفلاحية، وواقع بعض المؤشرات الاجتماعية، بالإضافة إلى التداعيات البيئية للتدخلات التنموية السابقة..

وستركز الفصول الأربعة لهذا القسم على عرض الواقع الحالي في بعض مظاهره، أملا في التأكيد على أن المشروع التنموي في الأرياف المغربية، إن لم نقل قد أخفق، فهو على الأقل قد حقق "نصف نجاح"، فحافظ على استمرارية الثابت في التباين السوسيوإقليمي، وأحدث تحولا نسبيا، استفادت منه بعض الفئات الهشة، مما يؤكد الحاجة إلى تحقيق بعض الفرضيات المطروحة، ومنها حاجة التخطيط التنموي في الأرياف المغربية إلى مخرجات البحوث الاجتماعية، وضرورة تجاوز التدخلات التنموية للمصالح الفئوية والمجالية التاريخية، وكذا استحضار مصالح الفئات الاجتماعية المنتظر تملكها للمجال.

الفصل التاسع:

حصيلة الجدول ثلاثي الأبعاد: البنيات العقارية، والبنيات الزراعية،
والبنيات الاجتماعية.

مقدمة.

لا تنحصر مشاكل الأرياف المغربية في الإكراهات الطبيعية، وتداعيات التهميش (ضعف التجهيزات والمرافق) فقط، بل تتعداها إلى قضايا بنيوية، من قبيل سوء توزيع ملكية الأرض، وتركز العقار المنتج، ومعه باقي وسائل الإنتاج، في مجالات محددة، وفي أيدي فئات معينة، ومتغيبية في غالب الأحيان.

هذا هو موضوع هذا الفصل، الذي يعالج قضية البنيات العقارية، من خلال خصوصياتها التاريخية والسوسيواقتصادية، وعلاقتها بالبنيات الاجتماعية وبالبنيات الزراعية، لكون الاستغلاليات الكبيرة على سبيل المثال، كانت ولا تزال رهانا رسميا وفنويا لتحقيق المزيد من الربح الخاص، ونسب أكبر في الناتج الوطني، لكونها مؤهلة للاستفادة من المكننة الزراعية، والإعداد الهيدروفلحي الجيد، وباقي وسائل الإنتاج.

وحيث لا جدال في سيادة ازدواجية الأنظمة الزراعية في المغرب (تباين ديناميات تدبير الاستغلاليات الفلاحية في علاقتها بالرهانات السوسيواقتصادية للفئة المالكة)، فإن هذا الفصل يسعى إلى إبراز مظهر الازدواجية، باعتبارها:

- نتيجة تباين في التملك، الذي أصبح رهانا سوسيو-اقتصاديا لتكريس جمود البنية الاجتماعية؛
- نتيجة تباين اجتماعي سائد، لايزال يتسع منذ عقود؛
- نتيجة معاناة مشاريع التنمية المتتالية بين مطرقة الانفتاح، غير المحسوب، على الاقتصاد المعولم الضاغط، وسندان إكراهات موضوعية، مرتبطة بالظروف الطبيعية، والتغيرات المناخية، وعقليات الفلاحين.

1- جدل المفاهيم والأطروحات.

يعتري البحث في موضوع الملكية والبنيات العقارية في الأرياف المغربية صعوبات كبيرة جدا، وهي صعوبات لا تربط فقط بما هو معرفي وموضوعي، من قبيل قلة المصادر وضعف مصداقيتها، بل بما هو ذاتي، ونقصد به أن الإبقاء على هذا الغموض فيما يخص البنية، هو أمر مرغوب فيه لدى الإدارة، وذلك بتأكيد العديد من الباحثين الاجتماعيين، والجغرافيين على الخصوص (الخيارى 1987؛ الأكحل 1994؛ ضايض 2004؛ بوشلخة 2007، وغيرهم).

كما يرتبط مفهوم "البنيات العقارية" بمفهوم "البنيات الزراعية" ارتباطا وثيقا، بل إن مفهوم "البنيات الزراعية" بدأ يستأثر بالاهتمام أكثر، نظرا لكونه يعبر، بشكل عملي، عن وضعية البنيات العقارية، وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية.

وبهذه الأهمية، أصبح مفهوم "البنيات الزراعية" يتمتع بحضور قوي في العديد من التخصصات العلمية. فقد تناولته تخصصات معرفية متنوعة، وباعتماد مناهج ومنطلقات مختلفة، جعلت تعريفاته تضيق وتتنوع، من الدلالة على المشاهد الزراعية، إلى التعبير عن المظاهر الناتجة عن تدخل الإنسان في المجال

(مجموع الشروط العقارية والاجتماعية للمناطق الزراعية)¹، مروراً بالتعبير المادي عن خصوصيات الحياة الاجتماعية في مجال معين (مجموع الشروط العقارية والاجتماعية للمناطق الريفية، لأن الزراعة تمثل حيزاً مهماً من المجال الريفي)².

وقد أقر الجغرافيون أنفسهم بهذا التعقيد المفهومي، إذ يرى المختار الأكل أن الجغرافي يصادف في دراسته لهذا الموضوع، عراقيل ذات أبعاد منهجية ومؤسسية، ناتجة عن عراقيل مفهومية واضحة³. لكن الملاحظ، هو أن جل الجغرافيين يستعملون هذا المفهوم مرادفاً لمفهوم "نظام الإنتاج الفلاحي"، وبالتالي يبقى الهدف، دراسة موضوعين متلازمين، هما الأدوات والأساليب المعتمدة، ثم نوعية علاقات الأفراد داخل السلسل الإنتاجي⁴.

في البحوث والدراسات الجغرافية طغى تحليل مفهومي البنية والنظام العقاريين، وقد اعتمدت الجغرافيا في تناول هذين المفهومين مقارنة وظيفية في الغالب، بهدفين اثنين: هدف التعبير عن التباينات السوسيواقتصادية، وهدف تحليل المسألة العقارية في سياق تأهيل الأرض الفلاحية لتحقيق المزيد من الإنتاجية (رصد معيقات وإمكانات العقار الفلاحي، ودوره في تحقيق التنمية الفلاحية والرفع من الدخل)، لذلك تركزت جل البحوث في رصد واقع الجزيء، وضيق بعض الأوعية العقارية، وتعدد البنيات والأنظمة العقارية وتداخلها، لكونها تعد عائقاً أمام التحديث وإدخال المكننة المؤهلة.

أمام هذا الوضع، نجد العديد من رواد العلوم الاجتماعية، من أمثال بول باسكون، ينتقد قصور المقاربة الجغرافية من هذا القبيل، ويدعو إلى مقارنة متكاملة، تستحضر بعض المداخل الأخرى، مثل المدخل التاريخي، والمدخل السوسيوولوجي، حيث يؤكد أنه بإمكان المقاربة الجغرافية أن تساهم في دراسة ظواهر التوزيع، ولكن المقاربة التاريخية والاجتماعية، هي التي عليها أن تقول لنا كيف يمكن تفسير علاقات الإنتاج، والعلاقات الاجتماعية والقانونية وباقي العلاقات [...] هي التي تقول لنا هل تتمتع البنيات الزراعية بدرجة عالية من الاستقلالية⁵.

ولعل "بول باسكون" في انتقاده هذا، يتحدث عن جغرافية ما قبل اليوم، أما الجغرافيا الاجتماعية النقدية اليوم، فإنها تروم من دراسة تحولات المجال والمجتمع، تحليل العلاقة الثلاثية: المجال؛ السلطة والمجتمع/الفئة. وضمن هذا المربع، تطمح هذه الفقرة، بل هذا الفصل، أن يستكمل تحليل المسألة العقارية، بناء على ما تم في القسمين الأول والثاني، وكذا توضيح التحولات العقارية، وأسباب استقرارها على مشهد مزدوج على طرفي نقيض، فيه تنموضع الاستغلاليات الكبيرة الممتدة، المملوكة في الغالب لفئات "متغنية"

¹ - Raymond L., « L'Homme et l'espace » in, « Histoire des Mœurs », Ed. Gallimard, Encyclopédie de la Pléiade, T. 1, 1990, p 59.

² - Meynier A., « Les paysages agraires », Ed. Armand Colin, Paris 1970, p 8.

³ - المختار الأكل، م س، ص ص 21-28.

⁴ - ن م، ص 22.

⁵ - Pascon P., « Le Haouz de Marrakech », op. cit., pp 580-581.

عن المجال، مقابل استغلاليات صغيرة أو مجهرية في ملك ساكنة الأرياف، ثم فئة ثالثة تتشكل من الريفيين بدون أرض.

بناء على هذه الملاحظات، سيتم تناولنا للمسألة العقارية في علاقتها بالبنيات الاجتماعية والبنيات الزراعية. لذلك اخترنا مؤشر الاستغلاليات الفلاحية، باعتبار كل نوع منها يمثل نظاما زراعيا متميزا، وباعتبار كل منها يمثل كذلك تشكيلة سوسيو-مجالية خاصة. وقد استفدنا في هذا الصدد من أطروحتين:

1- أطروحة "القراءة السوسيو-عقارية للرساتيق" (المجالات المحلية) Lecture Socio-foncière des terroirs LSFT التي تبناها "كريكوري لازريف" في العديد من دراساته¹، وهي عبارة عن قراءة تركيبية نسقية لفهم علاقة الاجتماعي بالمجالي في مستويات عدة:

- قراءة مشهدية للاستغلاليات (الملكيات) أو الحيازات في بعدها الاجتماعي (دراسة تباين استفادة البنيات الاجتماعية)؛

- قراءة سوسيو-قانونية للموارد الترابية (تطور الأنظمة العقارية)؛

- قراءة تنموية: دراسة كيفية استثمار موارد المجال وتديرها وفق احتياجات ومتطلبات "الجماعة الترابية التقليدية"؛

- قراءة جغرافية صرفة من حيث تركيزها على التباين المكاني، لكن بخلفية اجتماعية من خلال إدراجها لعامل التملك والحيازة.

ولا يزال البحث مهتما بهذه الأطروحة، سواء من قبل الباحثين في جغرافية الأرياف أو السوسيولوجيا القروية²، أو من قبل مكاتب الخبرة العاملة لصالح التنمية الريفية في المغرب، فقد كان آخرها، الدراسة التي تمت لصالح المجلس العام للتنمية القروية بخصوص "إمكانية تكييف الفلاحة المعاشية مع التغيرات المناخية في المغرب"³.

2- أطروحة "التشكيلات السوسيو-مجالية" (Guy Di Méo, 2014)⁴، وهي الأطروحة التي اعتمدناها في هذا البحث فيما يخص التحليل الببليوغرافي لتدبير الاستغلاليات الزراعية.

¹ - Lazarev G., « Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le Prérif, l'exemple des Hyaïna », RGM, n°8, 1965, pp 61-74.

- « Les concessions foncières au Maroc, contribution à l'Etude de formation des domaines personnels dans les campagnes marocaines », in. Etudes Sociologiques au Maroc, BESM, 1971, pp 43-79.

² - أنظر: ميلود الرحالي، "المحلي: المفهوم المركزي المتجدد في الدراسات الاجتماعية في المغرب، السوسيولوجيا القروية وجغرافية الأرياف نموذجاً"، في الكتاب الجماعي "العلوم الاجتماعية، الإشكاليات والتحديات"، منشورات المركز الديمقراطي العربي، سلسلة الكتب الجماعية، برلين، يونيو 2018، ص ص 255-297.

³ - Chafai E. A. et al., « Vulnérabilité et adaptation des petits agriculteurs du Maroc au changement climatique », CIADDEX (Conseil et Ingénierie en Agriculture, Développement Durable et Environnement), Rabat, Mars 2016, 134p.

⁴ - Guy D. M., « Introduction à la Géographie sociale », Armand Colin, Paris, 2014, p5.

ترتكز هذه الأطروحة على إيجاد إطار جغرافي واضح، بالإضافة إلى وجود فئات ذات ثقافة سوسيواقتصادية لها استراتيجياتها الخاصة¹، مع وجود تفاعلات متميزة بين المجال والمجتمع². وعلى الرغم من وجود العديد من التداخلات بين المجالات المقترحة، وعدم وجود حدود صارمة بينها، مع إمكانية حدوث علاقات متنوعة بين التشكيلات الاجتماعية في هذه المجالات³، إلا أن كلا منها يتمتع ببعض الخصوصيات فيما يخص علاقة الإنسان بالمجال، كما أوضح ذلك بوشلخه في دراسة أرياف سوس ماسة⁴.

إن تحليل واقع تدبير الاستغلاليات الزراعية لا يرتبط فقط بأهميتها الاستثمارية في إطار العلاقة عقار/استثمار (علاقات لغة الأرقام)، بل يرتبط بتحولات مفهوم المجال والتراب بصفة عامة، مفهوم التدخل والتحديد، الذي قام به الاستعمار والإدارة المستقلة بعده، مفهوم التملك والضبط، مفهوم التراتيبات المجالية والاجتماعية. باختصار: التحليل في ظل ثنائية العقار/التنمية، التنمية بما هي آلية لإنتاج الثروة، وعدالة في وتوزيعها.

رأينا خلال القسم السابق أن المسألة العقارية، ترتبط كلياً بتحولات واستراتيجيات قيام الدولة الحديثة في المغرب، سواء خلال المرحلة الكولونيالية، أو بعد قيام الدولة المستقلة: طبيعتها؛ رهاناتها؛ أولوياتها وتناقضاتها. لذلك ففضية العقار هي مشروع بحثي ضخم، لا يستطيع الجغرافي لوحده سبر أغواره، مشروع "نقد المسألة العقارية في المغرب"، وخاصة الجانب الريفي منها، أو كما يسميها "محمد زرنين": "ابستمولوجيا المسألة العقارية"⁵. وسنكتفي من المنظور الجغرافي بتحليل أحد عناصر المسألة العقارية، وهي قضية "رهان التملك" ودوره في تشكيل تراتيبات الاستغلاليات الزراعية، وتحولاتها المفصلية، وما ارتبط بها من تباين في أنظمة الإنتاج، وتباين استثمار الوسائل، اعتباراً أن مشهد التباين، تباين الاستغلاليات الزراعية على الخصوص، هو نتاج استراتيجيات اجتماعية/فئوية في المجالات الريفية المغربية⁶.

فمن المتوقع جدا في أي بلد، أن يكون هناك تباين في التملك، ومعه تنوع في الاستغلاليات الفلاحية، لكن في الوقت الذي نجد فيه، في بعض البلدان المتقدمة، حسن استثمار الاستغلاليات الكبيرة، عبر التشكيل

¹ - Guy D. M., « La Géographie culturelle : Quelle approche sociale ? », in. « Annales de Géographie, 2008/2, N° 660-661, p p 47-66.

² - Guy D. M. et Buléon P., « L'espace social, lecture géographique des sociétés », Armand Colin, Paris, 2007, 304p.

³ - مثلاً الاستغلاليات "العائلية" هي استغلاليات معيشية، لكنها قد تستثمر الأرض من أجل التسويق.

⁴ - اهتم محمد بوشلخه في أطروحته (ص ص 23-25) بتطور الجغرافيا في علاقتها بمفهوم المجالية (تحديد المجالات المحلية)، إلا أنه اعتمد دراسات "دي ميو" إلى حدود سنة 1985 فقط، وكأنه يعني مقالة "دي مايو" الشهيرة في حوليات الجغرافيا (لم يفصح بوشلخه عن مرجعه في متن الأطروحة):

Guy D. M., « Les formations socio-spatiales ou la dimension infra-régionale en Géographie », in. « Annales de Géographie, T. 94, N° 526, 1985, pp 661-689.

⁵ - محمد زرنين، م س، ص 73.

⁶ - نستعمل مفهوم "الفئة الاجتماعية" هنا مقابل الطبقة الاجتماعية، وقد أثرنا هذا المفهوم، لكون مفهوم الطبقة بحمولات الاقتصاد السياسي، لا تتناسب، في رأينا، مع البنية الاجتماعية في الأرياف المغربية.

المناسب للمشاريع الزراعية، وإدخال المكننة الملائمة، والإعداد الهيدروفلحي الجيد، والاستثمار المنتج، مع الحرص على أن تكون قطبا فلاحيا حقيقيا، يوفر سوقا مهمة للشغل، وخزانا حقيقيا للاكتفاء الغذائي، ومصدرا مهما من مصادر الثروة. نجد في المغرب، سوء استثمار العديد من هذه الاستغلاليات، في كثير من الأحيان، وتحول بعضها إلى بنيات مستنزفة للموارد الطبيعية واستثمارات الدولة، ومحتكرة للدعم الرسمي وكل وسائل الإنتاج، في حين أن مساهمتها في التخفيف من البطالة وفق المعايير الدولية المعتمدة، والمساهمة في التنمية الاجتماعية، كما تم التوضيح في الفصل السابق، لا تكاد تذكر أمام حجم الدعم والتفضيل الذي تتلقاه.

2- جدل الوقائع، حصيلة التدخل العقاري وتداعياته الاجتماعية والتنمية.

تعتبر قضية التملك عدة إشكالات ذات أبعاد متشابكة ومتشعبة جدا، سياسية واقتصادية واجتماعية، لأنه "من يملك العقار، بإمكانه أن يملك، وأن يتحكم في القرار¹. فمثلا إنشاء قطاع التحفيظ العقاري الذي يعتبر تحولا حاسما في شكل التملك، لا يمكن فهمه إلا في سياق التمكين القانوني لشرائح اجتماعية معينة من القرار العام في الأرياف المغربية، لكونه بقي، كما يقول "ريمي لوفو" مرتبطا بممارسة السلطة، وبرعاية المحتل، الذي أبى إلا أن يضع رهن إشارة البورجوازية القروية الناشئة، أمثال هذه الأدوات القانونية، بالإضافة إلى جهازه الإداري. وعلينا، كما يضيف، أن "نظل نحفظ بهذه المعطيات حاضرة في أذهاننا عندما نبدأ في تحليل وضعية العالم القروي"².

وإنه مما يؤكد جدية ارتباط البنات الثلاث، ما تتميز به المجالات الموروثة عن الاستعمار من امتيازات، إذ لا غرابة، كما يقول بوشلخه، أن نلاحظ أن الملكيات المحفظة تهم بالأساس المجالات التي كانت وكرا للمعمرين الأوروبيين³. فالرسم العقاري المستحدث في عهد الاستعمار، كما يؤكد "بيرك"، يمثل سلبا حقيقيا وشاملا، فبالإضافة إلى سلب الريفيين أراضيهم، فترسيمها لصالح الغير، يجعلها مجردة، ومفصولة عن روابطها الاجتماعية بشكل نهائي. لذلك فالرسم العقاري هو بمثابة سلب للأرض، وسلب لبعض الفئات الاجتماعية، وخاصة الفقيرة، بل نزع بعض مقومات الهوية عنها، لأن فقدان الأرض، سواء كانت فلاحية أو غير فلاحية، هو بمثابة فقدان عوامل الانتماء للقبيلة، وتمكين فئات أخرى من العقار، هو بمثابة إعادة هيكلة وتشكيل الهوية الترابية من جديد، وبهذا تصبح الأرض "كتبا تسجل عليه وفيه، إرادات الأقوياء، وامتدادات قدراتهم، حقائهم وانتظاراتهم، انتصاراتهم وهزائمهم. وهكذا يتحدد المجال المتملك بحركة تعريف دائمة ومفتوحة"⁴.

¹ - عبد الجليل حليم، ص ص 149 - 159.

² - ريمي لوفو، م س، ص 263.

³ - محمد بوشلخه، م س، ج 1، ص 162.

⁴ - محمد زرنين، م س، ص 323.

وإذا كان بول باسكون، وغيره من الباحثين الاجتماعيين، يقر بأن الملكية العقارية تتخذ فعلا قيمة المتغير الاستراتيجي في العلاقات الاجتماعية الريفية¹، فإن ذلك يبرز وجهة اختيار المسألة العقارية مدخلا لفهم التراتبيات السوسيواقتصادية، التي تتميز بها الأرياف المغربية، وبذلك تظهر جدوى توصيف وتحليل نماذج الاستغلاليات الزراعية باعتبارها مظهرا من مظاهر تباين البنيات الاجتماعية الريفية، لذلك على المصمم التنموي في الأرياف، أن يستحضر أن إعادة هيكلة العقار هي قضية اجتماعية قبل أن تكون قضية إعداد وتهيئة وتصاميم.

إن تحولات قضية التملك العقاري في الأرياف المغربية، يبين أن الأرض بهذا التعقيد، تمثل مفتاحا لفهم كل التحولات التي يمكن أن تعصف بالمجتمع الريفي، إنها، كما يقول العطري، السبب والنتيجة، والمدخل والمخرج في الآن ذاته². وترجع صعوبة هذه التحديات إلى كون ملكية الأراضي في الأرياف المغربية، ليست فقط مصدرا للامتياز الاقتصادي، وتحقيق الربح المالي، كما تم التوضيح خلال الفصول السابقة، بل أيضا، قطع الطرق أمام كل مشروع تنموي جاد، و"لطالما نتج الفقر الريفي من عدم حصول الشرائح الريفية المحرومة على ما يكفيها من الأراضي والمياه"³، بحيث لا يكتفي كبار الملاكين بممارسة ضغوطهم الخاصة، وبمبادرات فردية، بل يحرصون، وبإيعاز من دوائر حاكمة أحيانا، على تكوين مؤسسات قانونية، من قبيل "الاتحاد المغربي للفلاحين"، الذي تأسس منذ فجر الاستقلال، وكان هدفه، كما يؤكد، عبد الله حمودي، إقناع الدوائر المسؤولة بعدم جدوى أية سياسة فلاحية خارج إطار الضيعات الكبيرة، لأنها وحدها القادرة على استيعاب التكنولوجيا الحديثة، والمساهمة في تكوين الفلاحين⁴.

إن عجز المبادرات المتتالية التي قامت بها الوزارة الوصية، أو الوزارة الأولى، أو رئاسة الوزراء، وآخرها المناظرة الوطنية بالصخيرات سنة 2015⁵، عن حل مشاكل العقار الفلاحي، تؤكد أن قضية "العقار/الاستثمار"، هي قضية معقدة، يجب أن يتم حلها في سياق سوسيواقتصادي متكامل، وفي ظل مضمون تنموي حقيقي للسياسات العمومية في الأرياف. وقد ضاعت فرصة النقاش الحقيقي في قضايا العقار الفلاحي،

¹ - Pascon P, "Etudes rurales, idées et enquêtes sur la campagne marocaine", Editions Marocaines et Internationales, Tanger, septembre 1980, p 118.

² - عبد الرحيم العطري، "تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة"، م س، ص 34.

³ - تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تنسيق خالد مالك، ص 39.

⁴ - عبد الله حمودي، م س، ص 51.

⁵ - أنظر التقرير التركيبي "السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، وقد اكتفت المناظرة بإبراز المعوقات المعهودة، من قبيل: التجزيء، تنوع الأنظمة العقارية، زحف التعمير، وضعف التحفيظ. ولم تستطع ملامسة القضية البنوية المتمثلة في تزايد التباين، ونتاجه السلبية على ساكنة الأرياف من صغار الفلاحين (التجريد من الأرض، تراجع مستوى العيش، تراجع الموارد الطبيعية وغيرها).

بإسقاطها من بين موضوعات إعداد التراب الوطني وإعادة تشكيل المجال المغربي بشكل عام مع نهاية القرن الماضي¹.

أما على الصعيد المحلي، فالعقار الفلاحي تلفه المزيد من التحديات، نتيجة الإكراهات السالفة الذكر، بالإضافة إلى ضعف أو غياب آلية صارمة لمراقبة حكمة التدبير الترابي المحلي، لأن الفاعل المحلي (المنتخبون، ورؤوس الأموال المحلية، ورجال السلطة المحلية وغيرهم) يتحمل جزء من هذه المسؤولية، خاصة عندما ينخرط في شبكات المضاربة في السوق العقاري المحلي، سواء بهدف الاستغناء، أو السمسرة، وكل ذلك يتم على حساب الأراضي الفلاحية، أو الأراضي الريفية بشكل عام (مراعي، غابات)، فيصبح المجال الريفي مستباحا لتوطين المشاريع الخاصة لأصحاب النفوذ، وساحة مثالية لاستيعاب الزحف العمراني ومشاريع مضاربي الإسمنت، والمجال المفضل لتبويض المزيد من الأموال.

كيفية يمكن تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة في ظل تجاهل تناقضات سوسيو اقتصادية متزايدة، لا سبيل لفهمها إلا بتفكيك دقيق لقضية العقار، فعلى سبيل المثال، نسمع في كل مرحلة من مراحل السياسة الفلاحية أنه تم توسيع الأراضي الصالحة للزراعة، وفي أحيان أخرى يتم إظهار ارتفاع عدد الاستغلاليات الزراعية بمثابة إنجاز كبير، كما تم مع مخطط المغرب الأخضر، لكن الأهم من ذلك، هو الجمع بين مساري هذين التحويلين في علاقتهما مع تحولات البنيات الاجتماعية في الأرياف المغربية، هذه خصوصية البحث الجغرافي في قضايا التنمية الفلاحية.

فعلى سبيل المثال، نتابع أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه المساحة الصالحة للزراعة في ظرف 22 سنة (1977-1996) بزيادة بنسبة 20% (من 7,2 مليون هكتار إلى ما يزيد عن 8,7 مليون هكتار)، لم ترتفع نسبة تطور عدد الاستغلاليات إلا ب 3% فقط (من 1.431.000 استغلالية إلى 1.493.000 استغلالية). وعندما أعلن مخطط المغرب الأخضر عن زيادة 300.000 استغلالية، ليصل مجموع الاستغلاليات إلى 1.800.000 استغلالية، لم تتغير المساحة الصالحة للزراعة لحد الآن، وبقيت جامدة في 8,7 مليون هكتار. كما أن كل هذه التحولات لم تغير من بنية التملك شيئا، وبقي الاستحواذ العقاري سيد الموقف، أو في أحسن الأحوال، تحول مظهر هذا التركيز من صيغته الفردية إلى صيغة جماعية، لتأكيد التركيز الفردي وفق عملية "التجميع" الحالية، التي يبقى المجمع فيها مركز القرار وأول المستفيدين كما تم التوضيح سلفا.

والنتيجة دائما أنه في الوقت الذي تتمتع فيه طبقة اجتماعية محظوظة بامتلاك رصيد عقاري خيالي في أغنى المجالات الفلاحية، نجد أن بعض ساكنة الأرياف لا تربطهم بالأرض سوى علاقات تاريخية¹، بينما فئة

¹ - غابت قضايا الأرياف عن الحوار الوطني لإعداد التراب، وتم الاكتفاء بطرح مشروع ربط الأرياف بالحوضر باعتبارها (الحوضر) أقطاب تنموية قادرة على حفز التنمية في الأرياف.

ثالثة لا تتال من الأرض شيئا، وعلى الرغم من ذلك لا يزالون يسمون افتراء ب"فلاحين"، رغم عيشهم من عائدات التجارة في الأسواق الأسبوعية، أو العمل المأجور في ضيعات بعض المستثمرين الخواص، أو غيرها من الأنشطة غير الفلاحية التي كان من المنتظر، على الأقل، أن تدعم النشاط الفلاحي في اتجاه تقوية الارتباط بالمجال، لا أن تكون بديلا عنه تحت إكراه انعدام التملك.

لقد أفرزت هذه التحولات فئتين ريفيتين متناقضتين، لكل منها "هويتها الفلاحية" الخاصة بها. فمثلا حجم الاستفادة من الماء، والإعداد، والدعم، يحدده حجم التملك العقاري، وبالتالي تبقى السياسة الفلاحية موجهة بحكم التملك، وهي استراتيجية لا تزال معتمدة في المغرب إلى الآن. وبالتالي فالمفاهيم الثلاثة المذكورة (البنيات)، هي مفاهيم مرتبطة فيما بينها، لأنه في ظل الأنظمة الرأسمالية للإنتاج، تكون الملكية العقارية محور علاقات التوزيع في المجتمع²، فما بالك بالأنظمة الرأسمالية بالتبعية، أو الباحثة بجد عن الاندماج في الرأسمالية العالمية مثل المغرب.

فلاستغلاليات الكبيرة مثلا، لا تمثل امتدادا عقاريا ومظهرا خاصا للاستثمار بالأرض فقط، بل إنها تعد الوجهة الرئيسية للتدخل الرسمي، والاستفادة من كل التسهيلات كما تم التوضيح، لذلك يبقى الوزن الاجتماعي والسياسي الذي تلعبه الملكية العقارية في المجتمع المغربي، كما يعبر التهامي الخياري، يدفع بالسلطات إلى العمل على أن يبقى أي تحليل جدي للمسألة العقارية أمرا شبه مستحيل³.

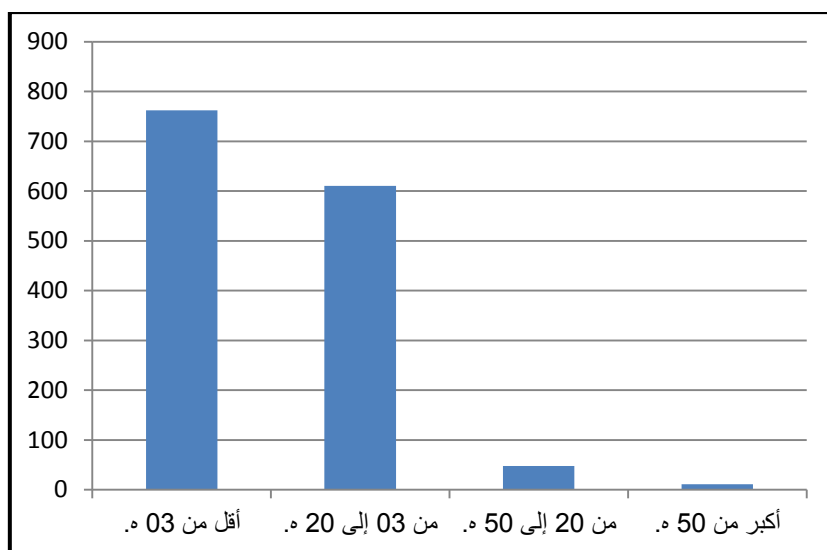
إن أهمية الاستغلاليات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الجافة وشبه الجافة كبيرة جدا، فنسبتها من مجموع المساحات الزراعية تقدر ب 20,08% في السهول والهضاب الجافة وشبه الجافة، ونسبتها مهمة في كل المجالات الفلاحية، مقارنة بباقي الاستغلاليات الأخرى (شكل رقم 1)، مما يدعم جدية الدعوة إلى التفكير في تنمية هذا النوع من فئات الاستغلاليات، عكس السياسة الفلاحية الحالية، التي تجعل من الاستغلاليات الكبيرة وجهتها المفضلة، والوحيدة أحيانا.

¹ - حسن ضايض، "البنيات العقارية بأرياف مقدمة الريف، أحد أهم إكراهات التنمية والاستقرار البشري"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة الندوات والمناظرات، رقم 38 "الريف وإشكالية التنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص ص 251-277.

² - Gutelman M., « Structure et Réformes Agraires », Ed. Maspero, Paris, 1974, p 33.

³ - El Khyari T., op. cit., p 225.

شكل رقم 1: توزيع عدد الاستغلاليات (X1000) حسب الفئات.



المصدر: وزارة الفلاحة 2009.

كما يلاحظ تركيز مهم للاستغلاليات الكبيرة في المجالات الخصبة، حيث تفوق 40% في مناطق السقي الكبير، وتتعدى 39% في السهول والتلال، مقابل سيادة الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية في المجالات غير المحظوظة من جبال (20% تقريبا)، ومجالات جافة وشبه جافة (19%).

إن هذه الملاحظات تبرز بشكل جلي، حالة التباين العقاري بين المجالات الخصبة التي تعد مركز الاستغلاليات الكبيرة، مقابل المجالات الهامشية والفقيرة التي تسيطر فيها الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية، لذلك يمكن الاستنتاج أن التباين الاجتماعي، ينتج حقا تباينا مجاليا وعقاريا (أنظر الجدول).

جدول رقم 08: توزيع فئات الاستغلاليات حسب أهم المجالات (العدد (X1.000)، والمساحة (X1.000)).

فئة الاستغلالية		أقل من 03 هكتار		من 03 إلى 20 هـ.		من 20 إلى 50 هـ.		أكبر من 50 هكتار	
المجال	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد
الجبال	284	379,4	147,1	1.015	5,6	167	0,9	103	
البور المهيأ	135,1	207,7	138	1.179,2	11,3	398,5	3,3	497,6	
جاف وشبه جاف	226,5	342,9	262,6	2.150	25	778,3	5,8	561	
السقي الكبير	46,7	71,8	47,9	349,4	43	149,2	0,9	137,1	
الصحراء ومقدمتها	69,4	62,4	15,6	98	1,6	33	0,3	42	
مجموع المغرب	762		610,6	4.786	47,9	1.526	11	1.344	

Source : Ministère d'Agriculture, Conseil Général de Développement Agricole, 2009

3- الاستغلاليات الكبيرة تهيكّل المجالات الريفية.

ما دام هذا النوع من الاستغلاليات يحدّد خريطة توطّن المشاريع الهيدروفلحية، وتوزيع التداخلات العمومية بصفة عامة، ويستأثر بأهمّ البنيات التحتية، فهو بذلك يهيكل المجال الريفي المغربي، ويحدّد آفاق تشكيله.

3-1- الاستغلاليات الكبيرة، اتساع المساحة وقلة المستغلين.

حسب معطيات الإحصاء الفلاحي 1997، تبلغ المساحة الإجمالية للاستغلاليات الكبيرة (ما فوق 20 هكتار) 2,87 مليون هكتار، بنسبة تقارب 33% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة (31,9 % من المساحة المسقية)، يستفيد من عائدات هذه الاستغلاليات حوالي 3,9% من المستغلين فقط¹. كما تبين الخريطة السابقة أن الاستغلاليات الكبيرة (ما فوق 20 هكتار)، تتركز بالأساس في المجالات الفلاحية الخصبة والمهيأة، فهي تمثّل 40,47% في مجالات السقي الكبير، وتمثّل 39,26% في السهول والتلال الخصبة، في حين لا تتعدى 16,22% في المناطق الجبلية المعروفة بضعف النشاط الفلاحي. والملاحظ كذلك أن عدد الاستغلاليات التي تفوق مساحتها 50 هكتارا هي في تزايد مستمر، فقد انتقل العدد من 10.200 استغلالية سنة 1974 إلى 11.000 استغلالية سنة 1996، ومن 1.211.000 هكتار إلى 1.344.000 هكتار²، مما يعني أن 0,7% من مجموع المستغلين الفلاحيين، يستحوذون على 15% من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة و 18,6% من المساحة المسقية (جل هذه الاستغلاليات عبارة عن ملك خاص 80%).

ورغم ما تبرزه هذه المعطيات الرسمية من تركّز للاستغلاليات الكبيرة في أيدي أقلية من المستثمرين، فإن ذلك لا يظهر حدة التداعيات السوسيو اقتصادية للاستحواذ على الأرض، فالإحصاءات الفلاحية لمختلف الإدارات ذات الصلة بهذا الخصوص تعرف التضارب في كثير من الأحيان، كما أنها تتميز بعدم الشمولية والدقة في أحيان أخرى، ناهيك عن كونها، تنطوي على مغالطات مرغوب فيها أحيانا، فهي غالبا ما تُقدم للباحث معطيات إحصائية عن بنية الحيازات، على أساس أنها بنية الملكيات، الأمر الذي يقلل من أهمية التركيز العقاري، فهل هذا من باب الصدفة أو الخطأ فقط؟ أم إن لذلك، كما يؤكد المختار الأكحل، خلفيات من بين أهدافها الأساسية، طمس الحقائق حول البنيات العقارية، لأنها موضع رهانات متعددة اجتماعية وسياسية³. ولتبيان مركزية الاستغلاليات الكبيرة في جل المجالات الفلاحية في المغرب، وخاصة الخصبة منها، تكفي إطلالة سريعة على نسبة هذه الاستغلاليات من الرأسمال العقاري للمجالات الفلاحية المحلية. فإذا كانت

¹- Ministère de l'Agriculture, CGDA, « Atlas de l'agriculture marocaine », Document de synthèse, Imp. Okad Al Jadida, Avril 2009, p 96.

²- Idem.

³- المختار الأكحل، م س، ص ص 27-28.

مساحة الضيعات الكبيرة بمنطقة "تادلة" مثلا، وهي إحدى المجالات الخصبة التي تنتمي رسميا إلى مجالات السقي الكبير، لا تمثل إلا حوالي 22,26%¹، فإن ذلك يخفي وضعية اجتماعية شديدة التباين، دليل ذلك ما يعرفه قطاع بني اعمير، حيث إن 0,45% من الأسر بالمجال الفلاحي، تملك حوالي 8,36% من الأراضي الصالحة للزراعة بهذا المجال².

وفي منطقة "زعرير"، في وسط المغرب، تصل نسبة الاستغلاليات الكبيرة 52,09% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، بمتوسط 139,26 هكتارا لكل ملكية، أما الملكيات التي تتعدى مساحتها 100 هكتار، في المجال الزراعي، فتشغل 3,35% من مجموع الملكيات فقط، لكنها تستحوذ على 9.021,55 هكتار بنسبة 38,34% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة³. وعلى الرغم من تراجع الموارد المائية بحوض ملوية، إلا أن نسبة الاستغلاليات الكبيرة (أكثر من 20 هكتار) تحافظ على نسبتها مقارنة بالمعدل الوطني (33%) بمساحة تقدر بـ 21.469 هكتار في المتوسط حسب موناوغرافية المكتب الجهوي (2004).

وليست سهول "دكالة" بمعزل عن الوضعية العامة لبنية الاستغلاليات الفلاحية، حيث تتركز الاستغلاليات الكبيرة، التي ترجع في أصولها إلى "عزيب السلطان"، وتمتد بشكل خاص في قطاع الفارغ، وجنوب شرق مدينة سيدي بنور، وبالحاشية الجنوبية الشرقية عند الحدود مع هضبة الرحامنة، حيث تصل نسبتها إلى ما يزيد عن 47,5% من المساحة الإجمالية، خاصة في المجالات البورية⁴. وفي الوقت الذي نجد فيه ملاكي الأراضي الكبيرة يمثلون 8,67% من مجموع الفلاحين فقط، فهم يستغلون ما يزيد عن 51,23% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، هذا مع العلم أن الاستغلاليات السقوية، التي تمثل نسبا متوسطة في سهول دكالة (39%)، تستفيد من أهم الموارد المادية والمالية والبشرية، عكس ما تعانيه 61% من الأراضي البورية، التي تأوي ما يزيد عن 72% من سكان الأرياف⁵.

وفي اتجاه الجنوب، حيث التكتيف الفلاحي على أشده، تستحوذ الملكيات من فئة 20 هكتار فما فوق على أكثر من 29% من المساحة العامة بسوس منذ سنة 1963⁶، أما الملكيات التي تتجاوز 50 هكتار

¹- أرقام المركز الجهوي للاستثمار الفلاحي رقم 528.

²- عبد الرحيم عني، "الأسر القروية والتحولات السوسيواقتصادية، دراسة سوسيوولوجية، ميدانية، بني عمير الشرقيين (بني ملال) نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2005، ص 141.

³- يونس كاي، " الملكية العقارية والتنمية المحلية، ضاحية الرباط نموذجا"، رسالة دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، ص 95.

⁴- محمد ريباع، التحديث الفلاحي والتحولات الاجتماعية-المجالية بسهل دكالة، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة القاضي عياض، بني ملال، 2002، ص 243.

⁵- محمد ريباع، م س، ص 387.

⁶- محمد بوشلخ، م س، ج 2، ص 174.

فتشمل مساحة تقدر ب 15% من المساحة العامة، لكنها تتركز في يد أقلية من الملاكين¹. وفي قطاع الحوامض (حوالي 11.000 هكتار)، يمثل نصيب الاستغلاليات من فئة 50 هكتارا، أكثر من 48% من المساحة الصالحة للزراعة، على الرغم من أن هذه الفئة لا تتجاوز 7% من مجموع فئات الاستغلاليات الفلاحية في المجال².

وفي منطقة "الغرب"، يتم تكريس الوضع العقاري المتسم بالتباين وعدم التوازن، إذ أن نسبة الاستغلاليات الكبيرة (أكثر من 20 هكتار) تحتل 30,24% من المساحة الصالحة للزراعة، يتم تقسيمها على 1,92% من الحيازات فقط. أما الاستغلاليات التي تفوق مساحتها 50 هكتارا، فتمثل 11% من مجموع الاستغلاليات، وتمتد على 15,4% من المساحة الصالحة للزراعة³. أما في اتجاه شرق البلاد (إقليم تازة)، فإن المجالات المعروفة بنشاطها الفلاحي تتميز بنفس الخاصة، ومنها على سبيل المثال قبائل هواره ولاد رحو وتادارت، حيث أن 13,51% من الاستغلاليات (أكبر من 20 هكتار) تستحوذ على 50,2% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة في المجال⁴.

أما في تلال مقدمة الريف الأوسط، فتشغل الاستغلاليات من فئة ما فوق 20 هكتار، 2,7% من مجموع الاستغلاليات فقط، لكنها تستحوذ على 26% من المساحة الصالحة للزراعة⁵، لكن الملاحظ هو بداية تفتت ملكيات الملاك المتغيبين لفئة ما فوق 50 هكتارا في هذا المجال⁶.

تصنّف مجالات "الأطلس المتوسط" نظريا ضمن مجالات الجبال الرعوية، إلا أن النشاط الزراعي يعرف الانتعاش في بعض القطاعات، وخاصة في الدير أو "ازغار"، التي اشتهرت بخصوبة أراضيها. يتميز هذا المجال بالوفرة النسبية للموارد في ظروف جغرافية متكاملة على السفح الشمالي لجبال الأطلس⁷، وعلى الرغم من كونها تصنف رسميا ضمن المجالات ضعيفة النشاط الفلاحي، إلا أن الوضع العقاري لا يختلف عن سابقه، حيث تغطي الاستغلاليات الكبيرة (أكثر من 40 هكتارا)، حوالي 25% من المساحة الصالحة للزراعة، يستغلها 2% فقط من الفلاحين إلى حدود نهاية السبعينات⁸. وعلى الدير الشمالي للأطلس المتوسط المتوسط دائما (قبائل بني يازغة)، تمتد الاستغلاليات من فئة 20 هكتارا على 20,47% من المساحات الصالحة للزراعة، يستغلها بعض المستثمرين الذين لا يمثلون سوى 4,02% من مجموع الفلاحين في

¹ - نفسه.

² - ن م، ص 32.

³ - عبد الله صدقي، م س، ص 83.

⁴ - منير الصادقي، "الموارد المحلية والتنمية الترابية بحوض كرسيف، دراسة جماعتي هواره اولاد رحو وتادارت"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2014، ص 125.

⁵ - حسن ضايض، م س، ص 136.

⁶ - نفسه، ص 146.

⁷ - محمد الناصري، م س، ص 67.

⁸ - Projet de Moyen Atlas Central, « Monographie et Programmation d'action », 1979, p 6.

المنطقة¹. وفي حوض تكريكرة (الجزء الشمالي الغربي من الأطلس المتوسط الأوسط)، نجد 16% من الفلاحين يستغلون حيازات تفوق 10 هكتارات (كبيرة ومتوسطة)، تمتد على نسبة تقدر ب 60% من الأراضي الصالحة للزراعة².

وفي المجالات الرعوية (قبائل بني مكيلد)، شهد المجال شكلا آخر من التركيز والاستغلال، وذلك بتوطين "مربض أدروش" منذ سنة 1996، برأسمال مختلط ضخيم، تملك فيه الشركة الأمريكية -King Rang 49%، حيث تم - بشكل تعسفي- طرد كسابة المنطقة إلى هوامش مدينة مكناس، وبالتالي حرمان عشرات الكسابة من المصدر الرئيس لمداخيلهم، بل ودفعهم كرها إلى مغادرة المجال³.

وفي مقابل حرص الرأسمال الفلاحي على التملك والاستحواذ على العقارات الفلاحية بالمجالات الخصبة، تعرف المجالات الهامشية وضعية مناقضة، ويكفي أن نشير بهذا الخصوص إلى تجاهل المستثمرين الكبار للمجالات الهامشية التي تأوي غالبية ساكنة الأرياف، وبالتالي فالمجال لا يتم استغلاله إلا من قبل ساكنيه. فإذا أخذنا، على سبيل المثال، البنية العقارية في قبائل "غياثة" التابعة لإقليم تازة، المتميزة بضعف الاستثمار الزراعي، لا تمثل الاستغلاليات أكثر من 20 هكتارا سوى 3% من مجموع الاستغلاليات، و9,6% من مساحتها⁴. وفي مناطق الواحات، تمثل الاستغلاليات الكبيرة حوالي 6,92% من المساحة الزراعية التابعة لمكتب الاستثمار الفلاحي بالريصاني⁵، مما يؤشر على ضعف التحول في المجال ارتباطا بعوامل عدة منها نمط العيش الواحي، وواقع العلاقات الاجتماعية، وطرق تدبير الإنسان للموارد الطبيعية بصفة عامة (قدسيته، وطرق استثمارها، والمحافظة على دورها في تحقيق التكافل والتضامن الاجتماعي).

وإذا كانت الاستغلاليات الكبيرة تمثل فئة عقارية محفوظة، في الغالب، للمستثمرين المتغيبين، أو في أحسن الأحوال، محفوظة للعائلات الريفية الغنية، فإن الاستراتيجيات الاستثمارية لهذه الفئة لا ترتبط ارتباطا مطلقا بالاستحواذ على العقارات الممتدة، بل إن العقار في استراتيجياتها يتخذ أهميته من عائداته، والدليل على ذلك هو التنافس الحاد على المجالات الضيقة المخصصة لزراعة الكيف في جبال الريف، حيث ينبري الرأسماليون المحليون و"البرانيين"، على حد سواء، إلى السيطرة على المجالات الضيقة المخصصة لهذه الزراعة. وقد أضحى الكيف "هبة من جبل صار فريسة لقلع الأشجار والتعرية وتجزئة الأراضي المعدة من قبل ساكنة فقيرة معزولة في مرتفعات جبلية بالغة التجزئة"⁶. وبالتالي نجد في كل المجالات التي تنشط بها زراعة الكيف، المزيد من الاستحواذ والتركز، مثل ما تشهده الجبال المنخفضة للريف من تنافس غير شريف

¹ - محمد موساوي، م س، ص 166.

² - حسن الكتوم، م س، ص 115.

³ - أنظر التحولات السوسيو-اقتصادية البيئة التي أحدثها المشروع في: عبد القادر اسويدي، م س، ص ص 114-118.

⁴ - جميلة شرادي، م س، ص 276.

⁵ - مركز الاستثمار الفلاحي بالريصاني، 2007.

⁶ - محمد الناصري، م س، ص 169.

على العقار الفلاحي، أدى إلى نزاعات وخصومات بين أبناء القبيلة بعد إقبارها لسنوات عديدة¹، أو ما يشهده الريف الأوسط، إذ أنه على الرغم من أن هذه الفئة لا تتجاوز نسبتها 20% من مجموع الفلاحين، إلا أنها تستحوذ على ما يفوق 46,8% من المجالات المسقية و 51,29% من القطاع البوري الخاص بهذه الزراعة².

3-2- الأصول الجغرافية للمستفيدين، الفئات المتغلبة تسيطر على المجال.

فضلا عن الرأسمال الريفي المحلي (الأعيان والمخزن المحلي)، الذي استطاع الاستئثار بالعقار الفلاحي المغربي، منذ فترة ما قبل الحماية، جمّع الأعيان، والمغاربة المحميون، وكذا بعض الأجانب³ أوعية عقارية كبيرة لم تُشمل بأي انتزاع أو إعادة هيكلة خلال الاستقلال⁴، فإن الملكية الحضرية، وخاصة فئات الموظفين السامين، ومدراء الإدارات العمومية وأمثالهم، بدأت تتسع في الأرياف المغربية، وتعرف انتعاشا مهما، لا سيما خلال فترة الفراغ القانوني لوضعية الأراضي التي كانت بيد الاستعمار بعد إعلان الاستقلال الرسمي (1956-1973)⁵. فخلال هذه الفترة راهنت النخبة التجارية الحضرية على توسيع ممتلكاتها العقارية بشكل منقطع النظير، دون تفكير في تنمية الأرياف المغربية عبر إعدادها اجتماعيا، وتحقيق المزيد من مناصب الشغل⁶.

وبالإضافة إلى هذه الفئات، هناك الاستثمار الأجنبي في نسخته الثانية بعد الاستقلال، الذي دخل العديد من المجالات الفلاحية المغربية، ومنها سهول دكالة، جراء تضرر العديد من الفلاحين من النتائج السلبية لسياسة التقويم الهيكلي (رفع الدعم عن الفلاح الصغير) فيما بعد. مثال ذلك "ضيعة علف دكالة" المتخصصة في تربية الأبقار، والتي تأسست سنة 1988 برأسمال عراقي قبل أن تسقط حاليا في يد أحد رجال الأعمال المغربية⁷، ولا يزال الرأسمال الحضري في أرياف دكالة في تزايد مستمر، خاصة بعض الفئات مثل الصيادلة ورجال السلطة من الأمن الوطني والدفاع، الذين يستعينون في تدبير استغلالياتهم ببعض الأشخاص الأجانب عن المجال "لمقابل"، الذي ينحصر دوره في تتبع ومراقبة العمال وتوزيع المهام، دون التدخل في القرارات الفلاحية الحاسمة (إدارة الضيعة أو اختيار نوع المزروعات)⁸.

¹ - حسن ضايض، م س، ص 449.

² - محمد بودواح، م س، ص 103.

³ - استطاع بعض الأجانب الظفر بملكيات عقارية في الأرياف المغربية قبل الاستعمار، خصوصا بعدما نصت معاهدتي "مدريد" و"الجزيرة الخضراء" على حقهم في ذلك.

⁴ - Grigori Lazarev G., Op. cit., 2012, p 42.

⁵ - بين سنة 1956 (تاريخ الاستقلال) وسنة 1963 (تاريخ استرجاع أراضي الاستعمار الرسمي)، تمت عدة تجاوزات عقارية، لكن الفترة الحاسمة في التحول العقاري إلى يد البرجوازية المغربية هي التي استمرت إلى حدود سنة 1973، تاريخ استرجاع أراضي المعمرين الخواص.

⁶ - Couleau J., op. cit., p 292.

⁷ - محمد ريباع، م س، ص 342.

⁸ - نفسه، ص 229.

أما الاستثمار الحضري بأرياف "تادلة العليا"، فيمثل نسبة مهمة، بحيث إن حوالي 39,58% من سكان المدينة (نموذج أبي الجعد)، يملكون عقارات في الأرياف المجاورة، وهي عبارة عن أراضي ملك خاص بالمجالات البورية على الخصوص، وجل الأراضي المقتناة من قبل الحضريين، كانت مملوكة لساكنة ريفية هاجرت إلى الحاضرة بعد عجزها على الاستمرار في استغلال الأرض لعدة أسباب، على رأسها الجفاف¹. أما في اتجاه السهول (سهول تادلة)، فيعرف المجال حاليا تزايد استثمار فئات سوسيو مهنية غير فلاحية، من أطباء بيطريين، وبرلمانيين، ورجال أمن وغيرهم، وهي "نخب إدارية وسياسية انبهرت بالتحديث والعصرنة التي شهدتها المجال"².

وعلى السفوح الشمالية الغربية للأطلس المتوسط، استطاعت النخبة العقارية القادمة من المدن المغربية، ومنهم الموظفون السامون، وأشخاص تابعون لمختلف الوزارات، أن يشتروا مساحات مهمة بلغت حوالي 4178,7 هكتار من مجموع العقارات التي كانت بيد المعمرين وهي في حدود 6445 هكتار، أي حوالي 64,83% من مجموع أراضي الاستعمار³، كما استطاع تجار أهل غريس والعديد من العائلات الفاسية والفيكيكية تكوين استغلاليات كبيرة (تفوق 100 هكتار أحيانا) حول مدينة أزرو؛ والمناطق المجاورة، كإفروزيت؛ وتكريكة، وسيدي المخفي⁴.

وإذا كانت المجالات البورية في الدير الشمالي الشرقي للأطلس المتوسط تعتبر مجالا فلاحيا خاصا بأهل البلد، فقد ساعد تدخل الدولة لاستصلاح أراضي القطاع المسقي بالمنخفضات والمناطق السهلية العديد من المستثمرين المحليين (ريف وحضر) على ضخ المزيد من الاستثمارات، خاصة في زراعة الورديات التي تتوسع في العديد من هذه المجالات، مثل قسم "بوملول" شرق الطريق المؤدية إلى الحاجب، ونواحي سيدي عدي، وأمغار، وعلى طول طريق عين اللوح وزاوية بن صميم⁵.

وإذا كانت مقدمة جبال الريف (الريف الأوسط) لا تختلف عن هذه الوضعية، حيث إن معظم الاستغلاليات التي تتراوح مساحتها ما بين 10 و 100 هكتار، تعود ملكيتها إلى الفئات الاجتماعية المتغنية من حضريين ومهاجرين بالخارج⁶، فإن التداعيات الاجتماعية بهذا المجال أصبحت أكثر حدة، منها أن توسع توسع الملكية الحضرية على حساب أراضي القرويين، نتج عنه تراتب واضح في بنيات التملك بين أقلية

1- حسن ضياء، "تفاعلات المجال والمجتمع بالمدن التقليدية الصغرى، حالة أبي الجعد وأريافها"، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، ص ص 247-249.

2- نفسه، ص 369.

3- Pascon P., «Etude rurales», Op. Cit., p 40.

4- أحمد الناوي، م س، ص 108. السويدي، "التحولات الفلاحية في مجال بني مكيلد الشمالية منذ سنة 1970، وأثرها على تدبير الموارد الطبيعية، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج1، الرباط 2007، ص 107.

5- حسن الكتوم، م س، ص ص 132-133.

6- حسن ضابض، م س، ص 137.

اجتماعية تستحوذ على أخصب الأراضي (ضفاف وادي سبو، مولاي بوشتي، المكانسة)، وأغلبية اجتماعية لم يعد يربطها بمجالها أي روابط عاطفية تسمح لها بالاستقرار¹.

وعلى العكس من هذه الوضعية، تعرف بنية التملك في أرياف الشمال الغربي من جبال الريف، وضعا مختلفا، حيث لا تتعدى نسبة الاستثمار الحضري (التطواني على الخصوص) بالأرياف الشمالية الغربية سوى 22,4%، وذلك راجع بالأساس إلى هشاشة الوسط الطبيعي، وضيق المجالات الصالحة للزراعة، لذلك نجد أن معظم الاستثمارات الحضرية تتركز بالأساس في مناطق اجباله (61,2%)، نظرا لشمولها بزراعة الكيف، في حين تضعف في باقي المناطق الأخرى، خاصة المجاورة للمجال الحضري²، وهي على العموم، عبارة عن حيازات لفئات سوسيو-مهنية مختلفة، منها التجار؛ والحرفيين؛ والفلاحون؛ وبعض الموظفين؛ وأفراد الجالية المغربية بالمهجر³. أما فئة المأجورين، فلها وضعها الخاص، لأن غالبيتهم كانوا يمتلكون عقارات فلاحية ورثوها عن أسلافهم، وقاموا بتوسيعها فيما بعد باستثمار مدخراتهم المالية عن نشاطهم الاقتصادي بمدينة تطوان⁴.

وبالرجوع إلى المجالات المذكورة سلفا (دكالة، الريف، تادلة وبعض المناطق من الأطلس المتوسط)، يلاحظ انتعاش سوق العقار الفلاحي في المجالات البعلية، وذلك نظرا لثمنه المنخفض مقارنة مع المسقي، مما يسمح لفئات اجتماعية متوسطة بتملكه، ويتم استغلال فترات الجفاف الذي يضغط على الفلاح، لتوسيع الأوعية العقارية لساكنة الحضر بالأرياف المغربية. ومن الملاحظ كذلك خلال السنين الأخيرة، تخصيص أجزاء من هذه العقارات لإنجاز المشاريع الاقتصادية غير الفلاحية، حيث يلاحظ في منطقة "السهول" شرق العاصمة الرباط على سبيل المثال، تطورا ملموسا للاستثمار الحضري خلال العشر سنوات الأخيرة، كان من ثماره توسيع تشجير الأراضي، وإنشاء معامل الدجاج الصناعي (ما يزيد عن 10 مصانع بهذه المنطقة الصغيرة). كما يلاحظ كذلك تنامي الهجرة العكسية للسكن الدائم أو المؤقت، أو لبناء المساكن الفاخرة، وغرس الضيعات بالأشجار المثمرة للاستمتاع بالمقومات الطبيعية للمجال بعيدا عن ضوضاء المدينة (خاصة في المناطق ذات المناخ الصحي والقريبة من الحواضر لتسهيل التنقل). كما أن بعض المجالات تحولت إلى باحات راحة خاصة لساكنة الحضر، تقصدها العائلات أيام العطل الموسمية وعطل نهاية الأسبوع.

وقد شهدت أرياف الغرب تحولا مهما بهذا الخصوص، فبعد السيطرة الواضحة للعائلات العريقة والثرية، الريفية في الأصل، على قطاع الحوامض بعيد الاستقلال (Le Coz, 1960)، أصبح الآن الاستثمار الحضري بأرياف "الغرب" يمثل ما يزيد عن 90% ببعض المناطق الخصبة (منطقة المناصرة

¹- ن م، ص ص- 251-277.

²- أحمد الناوي، م س، ص 108.

³- ن م، ص 115.

⁴- حسن ضايض، م س، ص 116.

الساحلية)¹، مما تسبب في تراجع نسبة الريفيين من مجموع المستثمرين في مقدرات المجال (لا تتجاوز 2%). كما يلاحظ استقطاب المنطقة للمزيد من الاستثمار الحضري من الشريط الساحلي بين القنيطرة والبيضاء بواقع 53% من مدينة القنيطرة، و26% من العاصمة الرباط، و7% من الدار البيضاء، و9% من مدن أخرى من المغرب². وتتميز البنية السوسيو-مهنية للمستثمرين بالمنطقة بالتنوع الكبير، وتشمل على الأقل 4 فئات، فبالإضافة إلى فئة الفلاحين الكبار من أصحاب الفلاحة الرأسمالية الموجهة للخارج، والذين يمثلون قرابة 12%، نجد فئة الموظفين (غالباً موظفون سامون)، من وزراء وكتاب عامين ومدراء مركزيين ومسؤولين كبار (قرابة 47%)، بالإضافة إلى أصحاب المهن الحرة من محامين ومدراء شركات كبرى يمثلون حوالي 34%، ولا تخل المنطقة من دخول مستثمري الصناعة الفلاحية، منهم مغاربة وأجانب، يمثلون 7% من مجموع المستثمرين³. ولا يزال الوضع على ما هو عليه، حيث تنامي الرأسمال الحضري من خارج المجال، يتقدمه الوزراء والعمال وكتاب عامون لوزارات ورجال أعمال ومدراء شركات كبرى، حيث ساهم المركز الاجتماعي لهذه الفئة ووفرة الموارد المالية من إدخال أحدث التقنيات العصرية في الزراعة والري⁴.

في المجالات الفلاحية لهضبة ازعير، بلغ مجموع مساحة الملكية الحضرية من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة 40,20% سنة 2000، وقد تزايد عدد الملاكين على وجه الخصوص في الفترة ما بين 1982 و 1998، وأهم الفئات المالكة هي فئات كبار الموظفين وضباط الجيش وأصحاب المهن الحرة، بالإضافة إلى فئات متوسطة تمتلك استغاليات في حدود حجمها الاجتماعي⁵. لكن وضعية الاستحواذ العقاري الحضري تعرف بعض الاستثناءات، منها حالة بعض المجالات شبه الجافة، حيث تبين أن 95,44% من مجموع المستغلين ريفيون يقطنون المجال في سواحل عبدة (آسفي)، و 89,74% في الشاوية العليا (سطات)، و 89,10% في كتلة الرحامنة (قلعة السراغنة)⁶.

وقد عرف المجال الفلاحي في سوس-ماسة استحواذاً عقارياً أجنبياً منذ بداية الأربعينات، إذ بلغ عدد الاستغاليات الكبيرة بسوس ما يفوق 128 استغلالية بمساحة معدلها 172 هكتار⁷. لكن تتوزع الاستثمارات حالياً بين عدة فئات سوسيو-جغرافية، منها أبناء البلد من الحضريين، وكبار الملاكين الباحثين عن السلطة والجاه، ومنها الأجانب عن المنطقة، سواء كانوا حضريين من بعض المدن المغربية من فئات رجال الأعمال

¹- Fergani A., » Innovation et Transformation Socioéconomiques dans des Mnasra (Gharb), Mémoire troisième cycle en Agronomie, IAV, Rabat, 1993, p 29.

²- عبد الله صدقي، م س، ص 131.

³- ن م، ص 113.

⁴- نفسه، ص 179.

⁵- يونس كاي، م س، ص 110.

⁶- محمد الأسعد، م س، ص 135.

⁷- محمد بوشلخة، م س، ص 292.

والموظفين والتجار، أو مقاولين الشباب، ومغاربة عائدين من المهجر، بأعلى متوسط حيازة يصل 116 هكتار¹. كما يلاحظ تنامي الاستثمارات الأجنبية (خاصة الفرنسية والإسبانية) بعد تحريك الشراكة الأورو-مغربية من جديد خلال السنين الأخيرة².

يستغل الاستثمار الحضري الحالي بأرياف "سوس-ماسة" من خارج المجال المحلي نسبة هامة، تفوق 53% من مساحة الأراضي المزروعة بالحوامض³، ويستحوذون على 76% من المساحة المجهزة بالبيوت البلاستيكية⁴، كما تمثل المنطقة الزراعية لسوس-ماسة استقطابا حقيقيا للنخبة الحضرية القادمة من كبريات المدن المغربية، تمثل منها النخبة القادمة من البيضاء وفاس حوالي 62%، يتقدمها رجل أعمال، ومسؤول حكومي سابق بامتلاك 500 هكتار بمنطقة الكردان⁵. بالإضافة إلى ذلك، نجد بعض الفئات السوسيو-مهنية الأخرى التي تستثمر بالمنطقة، من قبيل ضباط الجيش، والموظفين السامين، ومدراء المؤسسات الخصوصية (10% من المنتجين)، تستغل هذه الفئة حوالي 18% من المساحة الإجمالية، و 24% من الأراضي المجهزة بالبيوت البلاستيكية⁶. ولا يقتصر الاستثمار على الجانب الزراعي المباشر، بل إن العديد من العمال الزراعيين الطارئین على المجال، أصبحوا يستحوذون على تجارة نصف الجملة بأسواق سوس (سوق إنزكان نموذجاً)، وهي فئة من الريفيين، هاجرت إلى سوس ماسة من أجل العمل الزراعي وممارسة بعض التجارات الصغيرة قبل أن تتحول إلى فئة للتجار الكبار بسوق الجملة، وهي من أصول مختلفة، تتوزع في المجال المحصور جغرافياً بين سوس ماسة جنوباً ودكالة شمالاً، مروراً بالأطلس الكبير الغربي (إداوتنان وحاحا) والشياطمة وعبدو والحوز وسايس وكلميم⁷.

في مقابل هذا النوع من الاستثمار الحضري في الاستغاليات الكبيرة، يؤثر الوضع الحالي على تنامي الاستثمار الحضري بمجالات الاستغاليات الصغيرة المسقية (أقل من 5 هكتارات)، خاصة الفئات السوسيو-مهنية والطبقات المتوسطة، فنظراً لما حظيت به الزراعات التسويقية من دعم مالي رسمي متنوع، فقد أصبح القطاع المسقي يستقطب المستثمرين المغاربة والأجانب على حد سواء⁸.

كما أن الاستثمار الفلاحي للمغاربة في القطاع المسقي لم يعد يقتصر على فئة عمرية أو حيثية اجتماعية معينة أو أصول جغرافية خاصة، بل إن التنافس المحموم، وإغراءات الربح المتزايدة، أفرزت مزيجاً

¹ - محمد بوشلخة، م س، ج2، ص 103.

² - يحتكر المستثمرون الفرنسيون والإسبان أكثر من 80% من مجموع الأراضي الزراعية التي يستغلها الأجانب (بوشلخة، م س، ص 129).

³ - محمد بوشلخة، م س، ص 103.

⁴ - نفسه، ص 113.

⁵ - نفسه، ص 104.

⁶ - ن م، ص 120.

⁷ - أحمد بلقاضي، "قطاع الخضر والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطني وتحديات العولمة"، المعارف الجديدة، الرباط، 2004، ص ص 220-221.

⁸ - في إطار مخطط المغرب الأخضر يتم الدعم بنسبة 100% بالنسبة للتجهيز الهيدروفلحي.

من المستثمرين بكل المجالات المسقية في ربوع البلاد، لكن هذا المزيج لا ينفي وجود تراتبية واضحة في عملية التملك، حيث تبقى الاستغلاليات الكبيرة حكرًا على الرأسمال الكبير والفئات السوسيو مهنية الغنية من نخبة سياسية وإدارية وكبار الموظفين.

3-3- الهوية الفلاحية (نظام الإنتاج) للاستغلاليات الكبيرة يحددها حجم التملك.

تتميز الاستغلاليات الكبيرة بنظام إنتاج خاص، وممارسات زراعية غير تقليدية في الغالب. وقد أصبحت لهذه الاستغلاليات "هويتها الفلاحية" الخاصة بها، ومجتمعها الاستثماري الخاص كذلك. وتبقى السمة الغالبة على النظام الزراعي بهذه الاستغلاليات، هو التحديث، واستعمال المزيد من وسائل الإنتاج (الاستعمال الأمثل للتقنيات الحديثة، والآلات العصرية المتطورة؛ وإدخال أنواع جديدة من البذور المنتقاة؛ واكتشاف الأسواق الداخلية الجديدة؛ والبحث عن سبل تعبيد الطرق ووسائل النقل لإيصال المنتج إلى مختلف الأسواق الخارجية).

لكن ذلك يكلف رساميل كبيرة جدا، تفرض استئثار فئات اجتماعية معينة بالانتفاع من عائدات هذا النوع من الاستثمار الفلاحي. فمثلا تجهيز هكتار واحد من الموز المغطى بمنطقة سوس-ماسة يتطلب قيمة إجمالية تتراوح ما بين 479.300 و 671.300 درهم (أرقام نهاية التسعينات)¹، وتجهيز هكتار واحد بمياه السقي يتطلب في منطقة الغرب ما يتراوح بين 123.000 و 204.000 درهم²، في حين لم تكن تتجاوز هذه التكاليف سقف 600 درهم للهكتار سنة 1990، وهو ما فرض تدخل الدولة عبر الدعم والقروض والتسهيلات المالية³، استفادت منها الزراعات التسويقية وزراعة المضاربة بالدرجة الأولى. على سبيل المثال، زراعة البقوليات والحوامض، استفادت مما يزيد عن 90% من مجموع القروض الموزعة بمنطقة سوس-ماسة⁴، كما استطاعت الاستغلاليات التي تفوق مساحتها 50 هكتار الاستئثار بما يزيد عن 62% من مجموع القروض المقدمة للقطاع الفلاحي بنفس المنطقة⁵.

كما تستأثر هذه الاستغلاليات بمعظم الاستثمارات والنفقات العمومية، فبرامج السقي الكبير، استفادت من 60% من مجموع النفقات العمومية المستثمرة في القطاع الفلاحي بين نهاية الستينات وأواخر الثمانينيات، في الوقت الذي لم تتعد فيه نسبة الاستثمار بالمناطق البورية 25% من مجموع الاستثمارات العمومية بالقطاع⁶. وقد سبق الذكر أن هذا النوع من الاستغلاليات (الكبيرة)، استفاد من 65 مليار درهم في

¹ - محمد بوشلخة، م س، ج2، ص 97.

² - المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي، 2011.

³ - استفادت كل مشاريع التجهيز الفلاحي في المغرب، ولا زالت، من الدعم الدولي وقروض المؤسسات المانحة، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، فعلى سبيل المثال لا الحصر، ساهم البنك الدولي ب 243,2 مليون دولار (50%) ما بين 1965 و 1983 لإعداد السقي الكبير، وقد ذكرنا سابقا بعض الأمثلة من هذا القبيل في إطار مخطط المغرب الأخضر، خاصة مشاريع اقتصاد مياه السقي، ومشاريع الرفع من المردودية، ومشاريع المحافظة على البيئة.

⁴ - محمد بوشلخة، م س، ج2، ص 99.

⁵ - ن م، ص 101.

⁶ - Akesbi N. et Guerraoui D., « Enjeux agricoles », Ed. Le Fennec, Casablanca, 1991, pp 34-36.

إطار مخطط المغرب الأخضر إلى حدود سنة 2017، مقابل 17 مليار درهم للدعامة الثانية المخصصة للاستغلاليات والفلاح الصغرى.

يسعى أرباب الاستغلاليات الكبيرة وعموم المستثمرين الفلاحيين إلى التنافس على امتلاك المزيد من وسائل الإنتاج، وهكذا استطاعت الاستغلاليات أكثر من 20 هكتار، على الصعيد الوطني، وحسب الإحصاء الفلاحي (1997)، أن تستأثر بما يفوق 50% من حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المعنية¹. كما ارتفعت مؤشرات المكننة الفلاحية بالاستغلاليات الكبيرة، حيث تم إحصاء 43.226 جرارا موزعة على 35.602 استغلالية (بمعدل جرار واحد لكل 202 هكتار) خلال الإحصاء الفلاحي 97/1996، بحيث إن 25% من هذه الجرارات، توجد بالضيعات من فئة 20 إلى 50 هكتار. وتتوفر الاستغلاليات التي تفوق مساحتها 50 هكتارا على 24% من مجموع الجرارات بالاستغلاليات الكبيرة، مما يعني أن هذه الفئة تتوفر على قرابة جرار لكل 130 هكتار، وهو رقم يقترب من المعدل المعتمد دوليا (جرار لكل 120 هكتار). أما بخصوص عدد آلات الحصاد، فقد تم حصرها في 3.763 وحدة (بنسبة آلة حصاد واحدة لكل 1.600 هكتار من الحبوب)، تتركز 62% منها بالاستغلاليات التي يتعدى معدل مساحتها 20 هكتارا (المعدل الوطني حسب الإحصاء الفلاحي هو 11 حاصدة دارة لكل 100 استغلالية). كما تم رصد وضعية مكننة أشغال الأرض تهم 47% من عموم الاستغلاليات (قرابة 657.000) تتعدى فيها نسبة اعتماد المكننة 90% في فئة الاستغلاليات أكثر من 100 هكتار.

مجاليا يختلف الوضع بحسب مستوى التحديث والعصرنة التي شهدتها الحيازات والقطاعات السقوية، وخاصة المتوسطة منها والكبيرة. يبلغ عدد الجرارات بمنطقة الشاوية ما يزيد عن 3.800 جرار، بالمقابل يقل عدد الجرارات الحارثة في كل من "الرحامنة" و"عبدة" بواقع 1.600 جرار لكل منهما². أما الحاصدات الدارات، فالتباين المجالي يزيد اتساعا بين السهول والمجالات الكبرى، بل داخل نفس المجال المحلي حسب القطاعات الفلاحية وطبيعة الملكيات.

لكن يبقى التباين والخصائص سيدا الموقف في جل المجالات الريفية المغربية. ففي بعض سهول "دكالة" مثلا، نجد التباين واضحا بين بعض المناطق التي تعتمد الحصاد الآلي بنسب مهمة (الحاشية الجنوبية الشرقية والجزء الشمالي الغربي) ومناطق أخرى لا تبلغ فيها نسبة اعتماد هذا النوع من الآلات سوى 20%. أما بخصوص آلات الحرث (الجرارات)، فيظهر جليا احتكار المجالات المسقية (أكثر من 60%)، رغم ضعف نسبتها، أمام البور³. أما في سوس ماسة، فتبقى المدارات الكبيرة واستعمال التقنيات الحديثة في ميدان

¹ - Ministère de l'Agriculture, Op. Cit., 2006, P 32.

² - الإحصاء الفلاحي 97/96.

³ - محمد ربيع 2002، ص 107.

الري والمعالجة والتسميد والمراقبة محتكرة في يد أقلية من المنتجين الذين بإمكانهم الاستمرار في المنافسة على السوقين الوطني والخارجي¹.

وبفضل مؤهلاتها الهيدرولوجية والطبيعية، استقطبت منطقة الغرب العديد من المشاريع الفلاحية والتدخلات الرسمية، فكانت أرضية إعداد هيدرولوجيا واسع شمل تجهيز حوالي 250.000 هكتار (25% من البرنامج الوطني للري)، وقد انطلقت مشاريع الاستصلاح منذ عهد الحماية (تجهيز 29.000 هكتار من أراضي بهت سنة 1934)، ثم ما تلاها من تدخلات مهمة، كمشروع "سبو" الشهير، الذي راهن على تجهيز حوالي 217.000 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1970 و 1996 بوتيرة تجهيز 8.680 هكتارا في السنة. وهو ما جعل هذا المجال محط أنظار المستثمرين، وبالتالي انطلقت موجات التحديث والاستعمال المكثف للآلة الفلاحية وباقي وسائل الإنتاج، حيث تتجاوز نسبة مكننة خدمة الأرض حاليا 75%، و 80% فيما يخص استعمال الأدوية².

ومن الأمثلة الحية على تحولات تدبير الاستغلاليات الكبيرة، واستفادتها من أضخم عمليات الإعداد الهيدرولوجي، ما عرفته المناطق الخصبة من تجهيز منذ الاستعمار، إذ أعلنت سلطات الحماية أن حوالي 620.000 هكتار من السهول قابلة للسقي (طريقة، بهت، دكالة، تادلة)³.

ونفس الشيء شهدته كل المدارات السقوية، خاصة بعد استفادتها من الكميات الوفيرة من المياه نتيجة سياسة السدود، وتخزين المياه بالسهول ذات الأراضي الخصبة، وكذا الاستفادة من القروض السخية التي ضختها الدولة في هذا النوع من الاستغلاليات، ناهيك عن التمتع بحالة الإعفاء من الضرائب إلى حين سنة 2010، بل استمرار الاستفادة بعد ذلك، مادام القانون الجديد المنظم لم يتم تطبيقه، إلى حدود الآن على الأقل، ليشمل كل أنواع الضيعات من هذا الصنف⁴.

وبحكم الارتباط القوي باقتصاد السوق الذي يفرض التقليل من هامش الخطأ، وخفض احتمال السقوط ضحية المضاربات والسمسرة، فإن الاستغلاليات الكبيرة، التي تعتبر زبونا مفضلا لكبريات الشركات المزودة بمدخلات العملية الزراعية، تعتمد في تمويلها من المدخلات الفلاحية على الشركات الكبرى المعتمدة والمعروفة بجودة منتوجاتها، فهي تعتمد في تمويلها من البذور المختارة على شركة "سوناكوس"، وعلى شركة "فرتيما" فيما يخص الأسمدة وغيرها من الشركات المعروفة⁵. كما أنه بإمكانها التزود بكل وسائل

¹ - أحمد بلفاضي، م س، ص 481.

² - محمد صدقي، م س، ص 178.

³ - El Khyari T., op. cit., p 280.

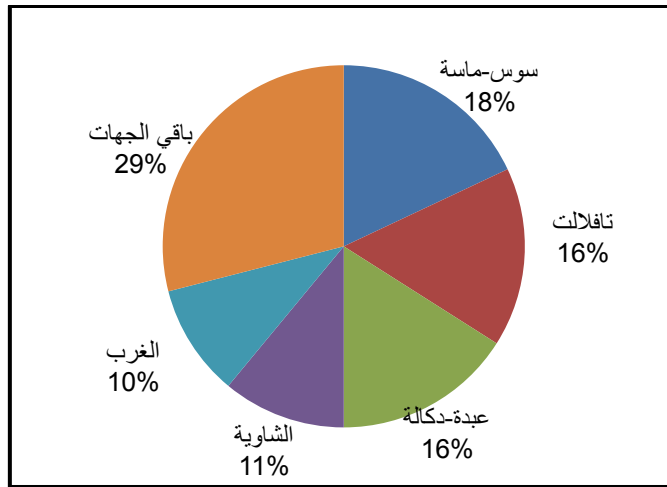
⁴ - أنظر تطور مسار التضريب الفلاحي وصدور القرار الأخير على عهد حكومة بن كيران في الفصول السابقة.

⁵ - منذ الموسم 2009/2008 تم ضم الشركة الوطنية لتسويق البذور Société Nationale de Commercialisation des Semences (SONACOS) إلى حلقة تسويق الأسمدة المنتجة من طرف المكتب الشريف للفوسفات، والواضح أن هذا الإجراء يروم استغلال شبكة توزيع البذور التي تديرها الشركة (360 نقطة بيع) من أجل تسويق الأسمدة بأسعار تنافسية، وربط استخدام الأسمدة باستعمال البذور على الصعيد الوطني.

الإنتاج بوقت كافٍ قبل فترات الحرث، مما يجعلها في وضع مريح، وبعبدة كل البعد عن أي شكل من أشكال المضاربة.

من جهته يتركز استعمال الأسمدة على الصعيد الوطني في بعض المدارات بعينها، بحيث إن خمس (05) جهات من بين مجموع جهات المملكة تحتكر استعمال أكثر من 70% من مجموع الأسمدة المستهلكة (أنظر الشكل 2). لكن رغم ذلك، يبقى استعمال الأسمدة بالمغرب، بشكل عام، ضعيفا مقارنة ببعض الدول المنافسة بجنوب أوروبا، كفرنسا مثلا (204 كغ/هـ) أو إسبانيا (108 كغ/هـ)، فكمية الأسمدة المستهلكة وطنيا تبلغ حوالي 850 ألف طن (معدل الاستهلاك الوطني ما بين 2008-2017 بلغ 800 ألف طن سنويا)، في حين أن الاحتياجات الحقيقية، كما حددها برنامج الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هو 2,5 مليون طن. كما أن الأسمدة المستهلكة لا تتسم بالتوازن، فالأسمدة الباطنية تمثل قرابة 50% من الاستهلاك الإجمالي (بما في ذلك ثنائي فوسفات الأمونيوم 18% والسماذ المخصب من فئة 14.28.14 (17%)، في حين تغطي الأسمدة السطحية النصف المتبقي (تتكون بالأساس من نترات الأمونيوم 29% واليوريا 12%¹). (وزارة الفلاحة، 2012).

شكل رقم 2: توزيع استهلاك الأسمدة حسب المجالات الفلاحية.



المصدر: وزارة الفلاحة، 2012.

يبين الشكل 2 أن المجالات الفلاحية لسوس-ماسة تستأثر بخمس (5/1) كمية الأسمدة المستعملة في المغرب، وهو ما يساعد على تفسير سبب صدارة هذه المجالات من حيث الإنتاج الفلاحي، والسيطرة على المنتوجات الموجهة للتصدير (الحوامض والبواكير). ولا تحتكر سوس-ماسة استعمال الأسمدة فقط، بل تتفوق على باقي المجالات الفلاحية الأخرى من حيث استعمال العديد من وسائل الإنتاج، فمكننة الأشغال المرتبطة بالأرض تهم حوالي 75% من الحيازات بسهل سوس، حيث معظم الحيازات مخصصة لزراعة الحوامض، مع وجود جرار واحد لكل 73 هكتارا (26% من الجرارات مكررة)، مع العلم أن 76% من الجرارات

¹ - وزارة الفلاحة، 2012.

تحتكرها الحيازات التي تزيد مساحتها عن 100 هكتار (بوشلخة 2007، ج2، ص ص 82-83). كما تعرف المنطقة انتشار تقنيات متطورة للري (تقنية Circojet) التي توفر نسبة عالية من الرطوبة، ولها قدرة كبيرة على تفتيت الذبال المتخلى عنه، مع انتشار واسع لتقنية "السقي التسميدي La fertigation"، الذي يمكن من تزويد المزروعات بالحصص المطلوبة من الأسمدة والأدوية عبر مياه السقي المضبوطة بفضل برمجة الحاسوب، ناهيك عن احتكار الحيازات التي تزيد عن 100 هكتار ل 52 % من المعدات الخاصة بالمواد الكيماوية ووسائل محاربة الأمراض والطفيليات، مقابل 07% فقط بالنسبة للحيازات التي تقل مساحتها عن 10 هكتارات (بوشلخة 2007، ج2، ص 86)، هذا بالإضافة إلى احتكار الاستغلاليات الكبيرة (100 هكتار فأكثر) ل 86% من أدوات السقي الموضعي، مقابل نسبة تقل عن 01% في الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات (بوشلخة 2007، ج2، ص 69).

لكن مجموع هذه التحولات، والزخم الكبير من سائل الإنتاج المستعملة، لم تستطع، لحد الآن على الأقل، الانتقال بالاستغلاليات الكبيرة إلى المعنى الصحيح للمقولة الفلاحية، لأن جل الآليات والأساليب والوسائل وضعت تحت تصرف البورجوازية العقارية ورجال أعمال بعيدين كل البعد عن القطاع الفلاحي (محمد ريباع، 2002، ص 103). لذلك لم تستطع الاستغلاليات الكبيرة، جراء هذا العائق البنيوي، القيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية المطلوبة، سواء من حيث توفير التشغيل لأبناء المجال الريفي وفق المعايير المعقولة (ارتفاع نسب الهجرة في جل المجالات الهامشية)، أو من حيث دعم الاقتصاد الوطني (تأدية الضرائب)، أو من حيث دعم الأمن الغذائي، وتوفير الحاجيات الغذائية الضرورية، بأثمان مقبولة، تتناسب والقدرة الشرائية لغالبية الشرائح الاجتماعية.

ومما يؤشر على استعمال وسائل الإنتاج، وخاصة الآلات الفلاحية، لأغراض ربحية أكثر منها إنتاجية، تركز هذه الآلات في أيدي مستثمرين فلاحيين كبار، على الرغم من أن غالبيتهم لا يستعملون هذه المعدات إلا قليلا (نموذج الحاصدات الدارسات)، لأن الاستغلاليات الكبيرة تعتمد في دوراتها الزراعية على الزراعات المربحة، وبالتالي فهي لا تروم زراعة الحبوب.

إن حجم التداعيات الاجتماعية لمثل هذا التركيز لوسائل الإنتاج على الفلاح الصغير لا تظهر فقط من خلال ما يستأثر به الاستثمار الخاص من قروض، ودعم مباشر، وإعفاء من الضرائب، وتكديس وسائل الإنتاج، بل يظهر بشكل جلي، من خلال تأثيره على التوازنات السوسيواقتصادية للفلاحة المعاشية. مثال ذلك أن تراجع قطاع الحرف بالأرياف المغربية عن مهامه في إنتاج أدوات الحرث والحصاد والجني وغيرها، تاركا المجال فسيحا للمنتوجات الصناعية-الفلاحية المستوردة، ساهم في خلق سوق إضافية لصالح القطاع الصناعي المحتكر من قبل البرجوازية وكبار المستثمرين، الذين يمثلون نسبة معتبرة من المستثمرين الزراعيين، وكذلك الشأن بالنسبة للبذور وسائر وسائل الإنتاج. وبالتالي فكل تراجع في فلاحية الصغار، لا يمكن إلا أن يتم تعويضه بتقديم لصالح المستثمرين الكبار. وما دامت هذه الأسواق تعرف مزيدا من

الخصوصية، وتخلي الدولة عن التدبير، فلا يمكن اعتبار التوجهات الفلاحية، من هذا القبيل، إلا دعما للاستثمار الكبير المستحوذ على جل القطاعات، على حساب غالبية اجتماعية تعوزها وسائل الإنتاج.

4- الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية، تحليل بعض عناصر المشهد.

إن من بين خصائص "الهوية الفلاحية" التي تميز هذا النوع من الاستغلاليات، هو أن الفلاح، بالإضافة إلى كونه رب الأسرة الريفية التي تمتلك الاستغلالية، يمثل "مدير" الاستغلالية وصاحب القرار فيها، وبالتالي فإن قضية تنمية هذا النوع من الاستغلاليات هي قضية اجتماعية أكثر منها قضية اقتصادية، وتدبير الاستغلالية هو في الحقيقة نمط حياة أكثر منه استثمار أرض.

4-1- ضيق الوعاء العقاري وكثرة المستغلين سمة الاستغلاليات الصغيرة.

رغم توسع المساحة الصالحة للزراعة من 7,23 مليون هكتار سنة 1974 إلى 8,73 مليون هكتار سنة 1996، وارتفاع المساحات المزروعة ب 11% ما بين 2005 و 2007، فإن البنية العقارية تعرف الركود (ارتفاع نسبة الاستغلاليات الصغيرة مع ضيق المساحة الإجمالية). تمتد مجموع الاستغلاليات الصغيرة في المغرب على مساحة تقدر ب 2,09 مليون هكتار (24% من المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة)¹، ويقوم باستغلالها ما يزيد عن 1,05 مليون مستغل (70% من مجموع المستغلين). ومن حيث التوزيع الداخلي لهذه الاستغلاليات، فحوالي 55% من المستغلين يستفيدون من أقل من 3 هكتارات لكل منهم، و 20 % منهم يملكون معدل أقل من هكتار واحد، وما يفوق 360.000 فلاح يستغلون مساحة إجمالية تقدر بحوالي 175.000 هكتار (أقل من نصف هكتار لكل مستغل).

شهدت فئات الاستغلاليات من 03 إلى 50 هكتار تغيرا واضحا، حيث انتقلت من 0,59 مليون استغلالية سنة 1974 إلى 0,66 مليون استغلالية سنة 1996. (56,7% من مجموع الاستغلاليات)، و 67,1% من المساحة الصالحة للزراعة (64% من المساحة المسقية)². ولا يستثنى من التناقضات المذكورة سهل ولا جبل، فكل المجالات الفلاحية المغربية تتوحد تقريبا من حيث تركيز الاستغلاليات الصغيرة (أنظر الجدول)، خاصة في المجالات البورية، وذلك راجع لعدة اعتبارات، منها طبيعة الأنظمة العقارية، وسيادة الملك الخاص الذي يساهم في المزيد من التجزئ بفعل عمليات الإرث، وكذا بعض التدخلات الرسمية، خاصة عملية الإصلاح الزراعي التي راهنت على توزيع استغلاليات صغيرة في حدود 05 هكتارات، بالإضافة إلى وضعية أراضي الجموع وما شهدته من تحولات في اتجاه التمليك.

¹ - وزارة الفلاحة، "الأرض الفلاحية"، خمسون سنة من العطاء، عدد 12-13، دجنبر 2005.

² - Ministère d'Agriculture et de Pêche Maritime, « Atlas de l'agriculture marocaine », Op. Cit., p 97.

جدول رقم 09: توزيع الاستغلاليات (أقل من ثلاثة هكتارات) حسب المجالات (X1.000).

المجال	العدد	نسبته	المساحة	نسبتها
الجبـال	284	64,92	379,4	22,8
السهول والتلال في البور المهيأ	135,1	47	207,7	9,1
سهول وهضاب جافة وشبه جافة	226,5	43,5	342,9	8,9
المجالات المسقية	46,7	46,7	71,8	10,2
الصحراء ومقدمتها	69,4	81,7	62,4	25,4
المجموع	762	53,2	1.075,0	12,3

Source : Ministère d'Agriculture et de Pêche Maritime, 2012.

يبين الجدول اختلاف نسبة الاستغلاليات المجهريّة ومساحتها من مجال فلاحي لآخر، ففي المناطق الجبلية يمثل ما يزيد عن 64% من مجموع الاستغلاليات في المجال، أما في التلال والبور المهيأ فيصل إلى 47%. والمثير للملاحظة، هو ارتفاع نسبة هذه الاستغلاليات في المجالات المسقية إلى 46% من مجموع الاستغلاليات. أما من حيث توزيع هذه الفئة من الاستغلاليات حسب المجالات، فنجد أنها تتوزع على الشكل التالي: المجالات الجبلية (37%)، المجالات شبه الجافة (31%)، البور المهيأ (19%). وبالتالي فما يزيد عن 78% من هذه الاستغلاليات يوجد في المجالات الهامشية غير المحظوظة.

تشهد السهول في عمومها نسبة مهمة من الاستغلاليات الصغيرة (أقل من 5 هكتارات) لاستحواذها على نصف الأراضي الصالحة للزراعة (الخريطة السابقة). ففي المجالات الفلاحية لمنطقة تادلة العليا (أرياف أبي الجعد)، نجد 58,47% من المستغلين، يملكون 20,97% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة، بقيامهم على استغلاليات لا تتجاوز 05 هكتارات في أحسن الأحوال. بينما 4,62% من المستغلين، يستحذون على ما يفوق 24,6% من المساحات الصالحة (استغلاليات أكبر من 20 هكتار)¹. ويزداد الوضع حدة في اتجاه سهول المنطقة، حيث نجد في قطاع بني امير، أن معظم الأسر الريفية تملك ما بين هكتارين و خمس (05) هكتارات (37,80% من مجموع الأسر)، كما أن الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات تمثل 44,24% من مجموع الاستغلاليات بالقطاع². وفي منطقة "الغرب"، يتم تكريس الوضع العقاري المتسم بالتباين وعدم التوازن، مع سيادة التركيز والتجزئ، حيث كشفت نتائج الإحصاء الفلاحي أن 31,39% من المساحة الصالحة للزراعة هي عبارة عن استغلاليات أقل من 5 هكتارات، موزعة على 73,43% من الحيازات. ورغم انخفاض نسبة الحيازات الصغيرة من 73,43% (1996) إلى 69% (2000)، فإنها لم تعد تمثل سوى 23% من المساحة الصالحة للزراعة عوض 31,39%³. أما نسبة الاستغلاليات الكبيرة

¹ - حسن ضياء، م س، ص 238.

² - عبد الرحيم عنبي، م س، ص 141.

³ - منوغرافية المكتب الجهوي، 2000.

(أكثر من 20 هكتار) فتحتل 30,24% من المساحة، يتم تقسيمها على 1,92% فقط من مجموع الحيازات¹.

وفي قبائل "الشراردة"، بمنطقة تدخل المديرية الإقليمية لسيدي قاسم، تمثل نسبة الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات 32,45% من المساحة الصالحة للزراعة، ويتم استغلالها من قبل 80,25% من مجموع الفلاحين، مما يتيح ل 17,43% من الفلاحين الذين يملكون حيازات كبيرة من السيطرة على ما يفوق 38,56% من مجموع الأراضي الصالحة للزراعة. وفي اتجاه الواجهة الشرقية لحوض سبو (قبائل بني يازغة) تصل نسبة فئات الاستغلاليات أقل من خمس 05 هكتارات ما يفوق 23,5% من البنية العقارية². أما في المجالات السهبية والجافة (المغرب الشرقي)، فتسود الاستغلاليات المجهرية في المجالات الفلاحية القليلة في الأصل، حيث تمثل الاستغلاليات أقل من هكتار واحد ما يفوق 48,5% من المساحة الصالحة للزراعة في واحات ميسور على سبيل المثال³. وتنخفض نسبة هذه الفئة من الاستغلاليات بهضبة ازعير بشكل واضح، إذ لا تتعدى نسبة 10,2% بمتوسط 3 هكتارات لكل ملكية⁴.

ولا تشد أرياف دكالة عن القاعدة العامة، حيث ارتفعت نسبة الاستغلاليات الصغيرة بشكل ملحوظ خلال مرحلة الاستقلال، فانتقلت من 28,93% سنة 1961 إلى 40% من المساحة العامة بداية التسعينات، وتتركز بالأساس في المجالات البورية (سيدي بنور 66,6%)، مع العلم أن 88% من الفلاحين يملكون حالياً أقل من 05 هكتارات⁵، مقابل ضعف واضح في نسبة الاستغلاليات الكبيرة جداً (أكثر من 100 هكتار)⁶، وارتفاع نسبة الاستغلاليات التي تقل عن 2 هكتارات في المجالات المسقية مقابل المجالات البورية (23% مقابل 18%)⁷، مما يكشف الوضعية الصعبة لصغار الفلاحين في استثمار استغلالياتهم المتسمة بالضيق.

وقد كانت من نتائج هذا الوضع، تدمير صغار الفلاحين في كل المجالات شبه الجافة في المغرب، إذ يعبرون عن عدم رضاهم عن ممارسة النشاط الزراعي لدواعي موضوعية، تتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج، وضيق المساحات الزراعية، وضعف الوسائل⁸. وقد أبانت الدراسات الميدانية أنه في المجالات شبه الجافة (الشاوية، عبدة، والرحامنة (قلعة السراغنة)، تمثل الاستغلاليات الصغيرة ما يفوق ثلثي المساحة الصالحة

¹ - عبد الله صدقي، م س، ص ص 189-190.

² - امحمد موساوي، م س، ص 166.

³ - محمد أزهار، م س، ص 283.

⁴ - يونس كاي، 2000، ص 114.

⁵ - محمد ربيع، 2002، ص 245.

⁶ - Sghir S., « l'Aménagement Hydro-Agricola en Doukkala : Impact sur l'organisation socio-économique et spatiale », Thèse de doctorat en Géographie, université de METZ, France 2002, p 174.

⁷ - Idem, p175.

⁸ - محمد الأسعد، م س، ص 77.

للزراعة (68,31%)¹، وتقل ملكية زهاء نصف الفلاحين عن 3 هكتارات، ولا يتعدى حجم حيازات الثلثين منهم خمس (05) هكتارات، أما أربعة أخماس الفلاحين فلا يستغلون سوى حيازات يقل حجمها عن 10 هكتارات².

إذا كان الوضع العقاري في معظم السهول المغربية يظهر الانتشار المكثف للاستغلاليات الصغيرة، فإن وضعية الجبال أكثر حدة، لأن الاستغلاليات الصغيرة تنحو في اتجاه المزيد من الضيق والتجزؤ الذي يحول معظمها إلى استغلاليات مجهرية لا تتعدى في الغالب الهكتار الواحد. ففي السفوح ما قبل ريفية، ورغم ما يعرفه المجال من انتشار المزروعات الجافة، نظرا لاستثمار التدخلات الهيدروفلاحية المهمة للدولة، وهو ما يطبع المشهد الطبيعي التلي على العموم³، فإن هذا الاستثمار لا يتناسب وطبيعة الاستغلاليات الزراعية في كثير من الأحيان، ما يؤدي إلى ضعف المردودية وإعاقة التنمية الفلاحية، وهي حالة بعض المجالات بإقليم تاونات، حيث تمثل فئة الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات 78% من مجموع الحيازات، ولا تشغل سوى 36% من المساحة الصالحة للزراعة⁴، أما نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة، فيتراوح ما بين 0,3 هكتار في دائرة تاونات و 0,9 في دائرة تيسة⁵. ويصل التجزؤ حدته لتصل مساحة بعض المشارات الزراعية إلى خمسة أمتار مربع أو أقل، كما يمكن التمييز في الاستغلالية الواحدة أحيانا بين 10 إلى 15 منتوجا وبين 4 إلى 6 أنواع من الأشجار المثمرة⁶.

وفي اتجاه الكتل العليا من الجبل (الريف الأوسط)، فالحقول نادرة، ومتناثرة على امتدادات شاسعة من الماطورال والغابات، وتلتصق بالسفوح القوية الانحدار، لذا لا يمكن حرثها إلا بالمعول⁷. وتتزايد حدة تجزؤ الاستغلاليات، إذ تصل المساحة المتوسطة للاستغلاليات الزراعية إلى 2,14 هكتار، إلى أن تنخفض في بعض الدواوير إلى 1,5 هكتار⁸. وفي الريف الأوسط دائما (منطقة بني أحمد)، ونظرا لصعوبة التضاريس، يستغل المجال البوري في زراعة الحبوب. وأما النشاط الزراعي المسقي، المتسم بالتكثيف وضيق المشارات، فيحتل بطون الأودية وبعض السفوح التي تتوفر بها مياه العيون المعلقة أو يتم سقيها بواسطة المحركات (محمد لغبيسي 2004، ص 109). وفي الريف الغربي (عالية اللكوس، منطقة موقريصات)، تتراجع المساحات الصالحة للزراعة لتستقر في أقل من 17% من مجموع مساحة المجال المحلي، مما يجعل

¹- محمد الناصري 2003، ص 70.

²- محمد الأسعد، م س، ص 133.

³- ن م، ص 132.

⁴- حسن ضايض، م س، ص 136.

⁵- ن م، ص 129.

⁶- نفسه، ص 146.

⁷- محمد الناصري، م س، ص 90.

⁸- محمد لغبيسي، "تدبير الوسط الطبيعي في الريف الأوسط، نموذج منطقة بني أحمد"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2004، ص 115.

المشاريع الزراعية تظهر على شكل بقع صغيرة متقطعة، لا تتكاثف إلا عند بعض المنخفضات¹. وتدعم زراعة "الكيف" في جبال الريف وضعية حادة من التباين الاجتماعي والمجالي، إذ إنه في بعض المجالات المحلية (دواوير الساحل وإزداد)، نجد أن 101 أسرة من الفقراء، لا يملكون سوى 20,5% من المساحة المزروعة، في حين أن كبار الميسورين (66 مستغل) يملكون 395 هكتار (43%) من المساحة العامة، أما متوسطي المستغلين، فيملكون 337 هكتارا (حوالي 37% من أراضي الدواوين)².

ومنذ انطلاق المشاريع الأولى لتنمية الأطلس المتوسط بعد الاستقلال، لم تتغير البنية العقارية إلا قليلا، وبقي التباين سيد الموقف، بحيث تقدر نسبة الفلاحين الذين يملكون استغلاليات بمساحة أقل من 10 هكتارات حوالي 79%، ولا يغطي مجموع المساحة سوى 32% من المساحة الإجمالية المخصصة للزراعة³. ومن بين الأمثلة الصريحة في هذا الصدد، ما يعرفه حوض "تكريكة"، الذي يمتلك فيه 60% من الفلاحين أراضي تقل عن 05 هكتارات، تمتد في مجموعها على 15% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة فقط، وتعرف الحيازات سيادة التجزيء إلى مشارف مجهرية لا تتجاوز 0,5 هكتار في المتوسط، تفصلها عن سكنى المالك مئات الأمتار بين مسالك ضيقة لا تساعد إطلاقا على إدخال المكننة الزراعية⁴. ولا تتعدى نسبة الفلاحين الذين يستغلون حيازات تفوق 10 هكتارات 16% من مجموع الفلاحين، لكنهم يستحوذون على ما يزيد عن 60% من الأراضي الصالحة للزراعة⁵. أما الاستغلاليات أقل من 05 هكتارات في الأطلس الصغير، فتتفوق نسبتها 92% من الأراضي الصالحة للزراعة (تاركا، تانالت)⁶، فتظهر مشاهد الرساتيق المسقية على شكل أشربة متقطعة في قدم الجبال تلاحق بقايا بعض السواقي التاريخية⁷، وتحتل الاستغلاليات الاستغلاليات المجهرية (نصف هكتار في المعدل) ما بين 60 إلى 90% من الأراضي الصالحة للزراعة⁸. ولا يعرف التباين العقاري حدة واضحة، إذ أن الأسر التي تعتبر ميسورة في هذه المجالات، تستغل هي نفسها مساحات زراعية لا تتجاوز 08 هكتارات في المتوسط⁹. وفي أودية الأطلس الكبير، يتميز المجال الزراعي بالتنظيم الجيد، لكنه ينحصر في مدرجات تصعد عاليا على السفوح، تتميز في الغالب بنظام زراعة كثيف نسبيا مقارنة بضيق المجال الزراعي الذي يتم استغلاله¹⁰.

¹ - قاسم النعيمي، م س، ص 161.

² - محمد الناصري، م س، ص 177.

³ -Projet de Moyen Atlas Central, « Monographie et Programmation d'action », 1979, p 6.

⁴ - حسن الكتوم، م س، ص 125.

⁵ - حسن الكتوم، م س، ص 115.

⁶ - Ziyadi M., « Vivre dans les Montagnes arides ou Sub-arides, l'aménagement des pentes dans l'Anti-atlas Central (Maroc) », Thèse de Doctorat en Géographie, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Nancy2, 2011, p 251.

⁷ - Idem, 424p.

⁸ - Ziyadi M., op. cit., p 252.

⁹ - Ziyadi M., op. cit., p254.

¹⁰ - محمد الناصري، م س، ص 135.

وتعرف الواحات وضعية استثنائية، فتصبح مساحة جل الاستغلاليات مجهرية بما تحمله الكلمة من معنى، وهي عبارة، كما ذكرنا، عن حيازات عائلية لا تزال مهددة بالتجزئ المستمر نتيجة الإرث. كما يمكن متابعة مشهد جديد من الاستغلال، وهو ما يسمى بـ"الكمون" حيث لا تتجاوز المساحة المزروعة 20 مترا في الطول مع عرض يصغرها بكثير، مع إمكانية وجود تداخل عدة ملكيات في ملكية واحدة، بحيث نجد في الحيازة الزراعية الواحدة ملكيات متعددة، كملكية الأرض وملكية الماء وملكية الزراعة، وكل منها لشخص معين¹. ويضاف إلى ضيق الوعاء العقاري تراجع هذا الوعاء جراء زحف الرمال وبعض العوامل الطبيعية الأخرى التي تكلف الفلاح الصغير المزيد من النفقات، فتثببت هكتار واحد من سعف النخيل لمحاربة التصحر يتطلب ما يزيد عن 58.456 درهم (ما يعادل 19,5 درهم للمتر الواحد)، أما وضع واحد كيلومتر من الألواح الإسمنتية للغاية نفسها فيتطلب 120.653 درهم (120,6 درهم للمتر الواحد)².

من خلال تتبع واقع البنيات العقارية (الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية)، حيث كثرة الاستغلاليات، وضعف الأراضي الصالحة للزراعة، وتزايد عدد المستثمرين من الفلاحين الصغار، مع تزايد الإكراهات التي تظهر قدرة الفلاح الصغير على الصمود، يتبين أن عنصر الأرض يشكل محور علاقات اجتماعية ريفية متسمة بالتهافت للظفر بهذا العامل، أو على الأقل أحقية استغلاله، لكن هذا التهافت أفضى إلى اختلال بَيِّن في التوزيع، وإلى تباين في فئات الملاكين والمستغلين. كل هذه المعطيات تشكل عوائق بنيوية حقيقية أمام تطوير الإنتاج الفلاحي بالاستغلاليات الصغرى، وتقف حجر عثرة في وجه كل محاولة تنموية بالأرياف المغربية.

4-2- ضعف وسائل الإنتاج يكرس المعاناة، والجهل يدعم استدامتها.

يتميز نظام الإنتاج الفلاحي في الاستغلاليات الصغيرة، على العموم، بانتشار الوسائل التقليدية، وضعف المكننة أو انعدامها، وضعف استعمال باقي وسائل الإنتاج، من أسمدة وبذور جيدة وأدوية وغيرها. إنه ليكفي، لمتابعة واقع المكننة الزراعية في المغرب، أن نعرف أن نسبة المكننة في الاستغلاليات من فئة هكتار واحد أو أقل هي 11%³. وتظهر التقارير الرسمية أن نسبة الفلاحين الذين يستعملون المكننة الفلاحية في الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات لا تتجاوز 38%⁴، لكن هذه المعدلات الرسمية العامة لا توفر، بشكل جيد،

¹- في كثير من الأحيان يظهر مشهد هذا النوع من الاستغلاليات عبارة عن تشابكات من الحواجز (الوسادات) تتوسطها مساحات زراعية مجهرية لا تكاد تذكر. أنظر: مبارك الطايغي، "البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وأفق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008، ص ص 154-156.

²- خديجة الحارث، ظاهرة التصحر واستراتيجيات محاربة زحف الرمال بالجنوب الشرقي المغربي، نموذج القسم الغربي من حوض الرشيدية- بونديب "تافيالت"، أطروحة دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، 2002، ص 30.

³- إحصاءات وزارة الفلاحة بمناسبة تقديم عرض وزير الفلاحة أمام البرلمان سنة 2008.

⁴- Ministère de l'Agriculture, 2006, Op. Cit., P 32.

جيد، الوقوف عن كثب عند الوضعية الحقيقية لاعتماد المكننة الزراعية، بل ينبغي الرجوع إلى نتائج البحوث الميدانية لإدراك الواقع.

تبين الدراسات أن نسبة استعمال الجرار في عمليات الحرث بمنطقة "ازعير" مثلا، تقدر ب 76,04%، هذا في الوقت الذي نجد فيه نسبة امتلاك آلة الجرار لا تتعدى 23,96% من مجموع الملكيات¹. وقد أثبتت بعض الدراسات (محمد الأسعد: 2002) أن 78,5 % من فلاحي منطقة عبدة، لا يستعملون الجرارات، وترتفع هذه النسبة بمنطقة الرحامنة إلى 94,89%، وتصل في منطقة الشاوية إلى رقم قياسي يقدر ب 99,09%، وهي أرقام تغنينا عن كل تعليق.

وفي الأطلس المتوسط (الدير الشمالي)، استمرت الساكنة الريفية في استعمال الوسائل التقليدية، من محراث خشبي وغيره، رغم محاولات الاستعمار إدخال الآلة إلى المنطقة، وذلك خوفا من سلب أراضيهم من قبل المستعمر²، ومع بداية التسعينات، عرفت المنطقة ظهور موجة جديدة من المكننة الزراعية، غير أنها تنسم بالغفوية وعدم الانتظام، بالإضافة إلى كونها تتميز بالانتقائية، من قبيل استعمال المكننة في عمليات الدرس وعدم استعمالها في الحصاد، أو اعتماد المكننة في المشارات المنبسطة والعدول عنها في المجالات الوعرة التي يتعذر فيها استعمال الجرار أو الحاصدة الدارسة³. ولا يختلف الوضع في باقي المجالات الفلاحية للأطلس المتوسط، إذ نجد أنه في قبائل بني مكيلد (جماعة تيمحضيت)، لا يتجاوز عدد الجرارات 15 جرارا لما يناهز 12.373 هكتار، وهو ما يدل على استمرار سيادة الوسائل التقليدية (المحراث الخشبي والحديدي)⁴. وفي حوض تكريركرة، يتم تجهيز الأرض بالاعتماد على المحراث الخشبي في المنحدرات. أما في المناطق المنبسطة فيتم كراء الجرار، كما تستعمل مخلفات الحيوانات لتسميد أراضي المشارات القريبة من السكن الريفي، والبعيدة تبقى، في غالب الأحيان، بوار يتم استغلالها في الرعي⁵.

أما في المجالات الجبلية فلا جدوى من الحديث عن استعمال المكننة في ظل ضيق المجال الفلاحي وصعوبة التضاريس⁶. وفي المجالات الفلاحية بتادلة العليا، ورغم تطور المساحات الزراعية المستعملة للجرار (01% سنة 1956؛ 2.000 هكتار سنة 1970؛ 35.000 هكتار سنة 2000)، فإن هذا التطور لم يصل المستوى المطلوب، لأنه لا يغطي سوى 62% من المساحة المزروعة⁷.

أما بخصوص استعمال آلات الحصاد، فإن الوضع يختلف كثيرا من مجال فلاحي إلى آخر، ففي منطقة ازعير القريبة من العاصمة، لا يتعدى معدل الحاصدات الدارسات في المساحة الزراعية آلة واحدة لكل

¹ - يونس كاي، م س، ص 13.

² - امحمد موساوي، م س، ص 63.

³ - امحمد موساوي، م س، ص ص 170-171.

⁴ - عبد القادر اسويدي، م س، ص 163.

⁵ - حسن الكتوم، م س، ص 129.

⁶ - Zyadi M., op. cit. p 308.

⁷ - حسن ضياء، م س، ص 242.

1.795 هكتار¹، في حين أن 51,02% من فلاحي الرحامنة لا يستعملون هذا النوع من الآلات، و 62,9% بمنطقة عبدة، و 82,28% بالشاوية العليا².

ولا يمكن إدراك صعوبة وضعية الفلاحين الصغار من خلال الوقوف على واقع استعمال المكننة بمجرد إبراز هذه النسب، رغم أهميتها، بل يجب أن تدفعنا هذه الأرقام إلى البحث عن جواب للسؤال التالي: هل اللجوء إلى الآلة هو عمل إرادي بالنسبة للفلاح أم اضطراري؟

في العديد من الحالات، يضطر الفلاح الصغير إلى استعمال الآلة الفلاحية، بداعي الخوف على المحصول من الكوارث الطبيعية فقط، كما أن اعتماد الآلة الفلاحية في العديد من المجالات التقليدية، لا يمثل حركة واعية في اتجاه التكثيف الفلاحي وتطوير استعمال الأرض، بقدر ما ينطوي على موازنات اقتصادية لا أقل ولا أكثر (الهدف هو التقليل من أتعاب الأسرة)، والدليل على ذلك استعمال بعض الفلاحين لآلات الحصاد دون الدراسات أو العكس³.

إلا أن بعض المجالات السهلية الخصبة، تمثل استثناء يؤكد القاعدة، حيث استعمال الآلة في المجالات المسقية، والاعتماد على اليد العاملة المأجورة، أصبح السمة الغالبة على الاستغلاليات الصغيرة (05 هكتارات)، خاصة الموجهة منها إلى التسويق⁴. لكن ما تخفيه هذه الظاهرة كذلك أن نجاح بعض المبادرات الزراعية في مجال زراعي محلي معين، هو الذي يدفع باقي الفلاحين إلى اعتماد نفس الزراعة، دون معرفة مستفيضة عن التداعيات، مما يؤثر سلبا على قيمة المنتج بالسوق أولا، ثم المزيد من تدهور الموارد الطبيعية، وعلى رأسها الماء والتربة، والمثال على ذلك ما شهدته بعض المجالات الفلاحية ذات التربة الرملية المساعدة على زراعة الموز بمنطقة الغرب، ما دفع إلى المزيد من التعاطي لهذه الزراعة، حيث انتقلت المساحة المزروعة من 2,5 هكتار سنة 1985 إلى 840 هكتار سنة 2000 بمنطقة المناصرة الساحلية⁵.

إن هذه المعطيات تبين بالملاموس أن عمليات التحديث التقني للاستغلاليات الصغيرة والمجهرية لا يمكن أن تفضي إلى تنمية اقتصادية مضمونة، ما دام لم يصحبها تحديث مؤسسي فعال، وتفكير جدي في تكوين الفلاحين، وإعادة النظر في البنيات العقارية. فالجرار والآلات الفلاحية الأخرى، لا يمكن الاستفادة منها مطلقا بعد تجارب عديدة، إلا بوجود مساحات زراعية كافية، وفي سياق إعداد وتهيئة جيدين ومتكاملين⁶.

فلا يمكن اعتبار المكننة المعتمدة في بعض الاستغلاليات الصغيرة مؤشرا على تحول أنظمة الإنتاج، بل بالأحرى، مؤشرا إضافيا على اختلال العلاقة بين استراتيجيتي الفلاحين الصغار ونظرائهم الكبار، حيث

¹ - يونس كاي، م س، ص 132.

² - محمد الأسعد، م س، ص 162.

³ - امحمد موساوي، م س، ص 171.

⁴ - محمد ريباع، م س، ص ص 193-194.

⁵ - محمد صدقي، م س، ص 179.

⁶ - Renard J, « Les mutations des campagnes, paysages et structures agraires dans le monde », Ed. Armand Colin, Paris, 2005, p 67.

تعتمد الفئة الأخيرة إلى تسخير الفئة الأولى لتحقيق المزيد من الربح. والمثال الواضح، هنا، هو أن التملك العقاري لم يعد الوسيلة الوحيدة للاستغناء، لأن بعض المستثمرين الزراعيين أصبحوا يحرصون على تلقف الربح بدل إنتاجه، وذلك عبر التحكم في مسالك ترويج المنتجات الفلاحية، وتسويق المعدات والأدوات الفلاحية، وباقي المدخلات الأخرى، والضغط على أسعار مدخلات العملية الفلاحية، وإحداث وكالات لتوزيع القروض على صغار الفلاحين¹، وهي ظاهرة منتشرة بكثرة في المجالات التي ترتفع فيها نسبة الفلاحين الصغار.

فهذه الوسيلة أثبتت نجاعتها أكثر، عوض تجميد رؤوس الأموال في شراء الأراضي، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، من قبيل ارتفاع نسبة تملك الجرارات لصالح القطاع الخاص والمستثمرين الكبار في منطقة دكالة بما يزيد عن 98,9%، في حين أن نسبة الآلات المملوكة للدولة أو التجمعات الفلاحية المنتجة (التعاونيات) لا يتعدى 1,1%². مما يعني الاحتكار الواضح لوسائل الإنتاج من قبل المستثمرين الكبار في المجال الفلاحي. والنتيجة جمود الاستغاليات الصغيرة وإقبال صغار الفلاحين، كما يقول باسكون، على عوامل الإنتاج الأقل فعالية³.

والسقي، إن وجد، في هذه الاستغاليات، فهو لا يزال يعتمد تقنيات الانجذاب، وتستعمل تقنيات الضخ في المجالات السهلية والتلال المهيأة، ومعلوم ما يترتب عن اعتماد تقنيات الانجذاب من نتائج سلبية، ومشاكل تراكم الأوحال، وارتفاع نسب التبخر، وتآكل التجهيزات والقنوات، وغيرها من الإكراهات، وهو ما يؤثر في حجم المياه التي تستفيد منها الزراعة، حيث انخفاض صبيب المياه جراء تراجع جودة التجهيزات.

وقد عرف سعر المياه بالمغرب تطوراً مهماً جراء الصعوبات المالية التي تعترض عمليات التجهيز والصيانة أمام ضعف المداخيل وإرهاق مالية الخزينة، مما يجعل مستعملي مياه السقي، في جل المدارات، أمام صعوبات مالية متزايدة⁴. فبعض المكاتب الجهوية تدير شؤون التوريد بالماء بسياسة صارمة تقاديا لتراكم المستحقات المالية على المزارعين الصغار، لذلك فهي تعمل على تحصيل المستحقات المالية وفق الدورات الزراعية ومواسم الجني (تقريباً 4 أشهر)، مما يجعل الفلاح محاصراً ومرغماً على الأداء، تقاديا لكل إجراء غير مرغوب فيه. لكن في الكثير من الحالات، يلجأ الفلاحون الصغار إلى ممارسات عديدة للتخفيف من ضغط التكاليف، كاعتماد زراعات لا تحتاج إلى مياه كثيرة، أو زراعات بورية مثل الحبوب، أو استغلال المياه الجوفية في حالات قرب الفرشة المائية. كما أن حالة التهرب من الأداء، تعتبر وضعية مرتقبة في جل المجالات الفلاحية، فقد تراكت الديون على الفلاحين المستفيدين من مياه السقي بمنطقة الغرب،

¹ - للإشارة فالقروض الصغيرة هي الأعلى فائدة، ويتم توجيهها في الغالب للاستهلاك.

² - Sghir S., op. cit., p 150.

³ - بول باسكون، "في علم الاجتماع القروي"، ترجمة محمد بولعيش، بيت الحكمة، العدد الثالث، أكتوبر 1986، ص 38

⁴ - Kadiri Z. et Abdellaoui E., « les projets d'irrigation à l'épreuve des dynamiques territoriales locales », Ed. Centre Jacques Berque et Fon. Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, Casablanca, Novembre 2015, pp 91-101.

وارتفعت الديون المستحقة عليهم في ظرف عشر سنوات من 15.442.000 درهم سنة 1980 إلى 18.565.000 سنة 1990، أما في سنة 2010 فقد بلغت الديون 240 مليون درهم¹، مما جعل الوضعية المالية للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي أمام تحدي الاستمرار، بحيث أصبح عاجزاً عن تسديد رواتب مستخدميه². في ظل هذه الوضعية يضطر بعض الفلاحين الصغار إلى استعمال بعض الحيل والطرق الملتوية للحصول على المياه دون الالتزام بالتعليمات المسطرة³.

في ظل هذه الوضعية، عمل المشرع على سن بعض التشريعات المهمة المتعلقة بتجهيز الاستغلاليات بالماء، منها المرسوم 362-10 الصادر في 26 يناير 2010 الذي يلغي القرار المشترك 13-05-83 (فاتح فبراير 1985)، والذي نص على مساعدات الدولة للفلاحين الصغار من أجل حفر الآبار واقتناء معدات السقي الموضعي، هذا المرسوم (362-10) يحدد آليات مساعدة الدولة من أجل التهيآت الهيدروفلحية والتحسين العقاري للملكيات الفلاحية، غير أنه لم يستطع إنجاز الإنصاف الحقيقي المطلوب في حق الفلاح الصغير، بحيث تنحصر نسبة استفادة الفلاحين الصغار منه برسم الموسم الفلاحي 2010 في 3,73% فقط (وزارة الفلاحة 2012).

كما ينتج عن تدخل الدولة في بعض المجالات التقليدية عدة مشاكل وقلقل اجتماعية، خاصة عندما تحاول المصالح الرسمية (وزارة الفلاحة) تقنين استعمال مياه السقي، دون الأخذ بعين الاعتبار الأعراف المحلية التاريخية⁴. وهو ما يدفع الفلاحين إلى استعمال بعض الممارسات العدوانية اتجاه الموارد الطبيعية المشتركة، وبالتالي المساهمة في تعطل عملية التنمية بهذه المجالات التي تعتمد بالأساس على الفلاحة المعاشية، في ظل ضيق المجالات الرعوية، وانعدام الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وتبذل المكاتب الجهوية مجهودات مهمة في تأطير الفلاحين بخصوص استعمال مياه السقي، ودعوتهم إلى الحرص على التزام التعليمات المنصوح بها، وتؤكد الدراسات (عبد الله صدقي 2007، محمد مداد 2002، محمد بوشلخة 2007، محمد ربياع 2002) أن العديد من الفلاحين، وأمام ضغط تكاليف الإنتاج، يتخذون بعض المواقف السلبية اتجاه الوضع.

إن نسبة استعمال الأسمدة ضعيفة للغاية، فوطنيا تقدر ب 51% من مجموع الاستغلاليات، ومعدلات الكمية في الهكتار في حدود 52 كغ في الهكتار، وهي كميات ضعيفة جداً مقارنة بالعديد من الدول المنافسة بحوض البحر الأبيض المتوسط كفرنسا (204 كغ/ه) أو إسبانيا (108 كغ/ه)، والوضعية في العديد من المدارات الزراعية تقل بكثير عن هذه النسبة الوطنية الضعيفة في الأصل، خصوصاً في الاستغلاليات

¹- محضر اجتماع المجلس الإداري للمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب برسم سنة 2011 (8 غشت 2012)

ص 12، عن عبد الله صدقي، م س، ص 199.

²- نحمد صدقي، م س، ص 139.

³- محمد مداد، م س، ص 156.

⁴- Ziyadi M., op. Cit., p170.

الفلاحة الصغيرة والمتوسطة، فنسبة استعمال الاسمدة في الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات لا تتجاوز 50%¹.

ويسود التباين بهذا الخصوص بين المجالات الفلاحية المغربية بشكل حاد، فعلى سبيل المثال في منطقة الرحامنة، نجد النسبة تراوح مكانها في حدود 19%، وتصل حوالي 30,3% بمنطقة عبدة، وترتفع قليلا إلى حوالي 57,09% بالشاوية²، أما في مناطق تادلة، ففي الموسم 94/1993 لم يصل مجموع المساحة المسمدة سوى 420 هكتارا من بين مساحة إجمالية تقدر بـ 41.816 هكتار، ولم يعرف الوضع تغيرا واضحا بعد ذلك³. ومن بين 58,3% من الجماعات القروية لسهل دكالة (الهوامش الجنوبية والشرقية والشمالية الغربية) لا تتعدى نسبة الاستغلاليات المستعملة للمبيدات 20%⁴.

إن أزمة استعمال الاسمدة لا تكمن بالأساس في تراجع الدعم وغلاء الأسعار فقط، بل إن استعمال الاسمدة من قبل الفلاح الصغير، يتم في كثير من الأحيان بطريقة عفوية، ودون مراعاة الشروط العلمية لذلك. وقد أظهرت بعض التحريات الميدانية أن اعتماد هذه الوسائل والتقنيات الزراعية الجديدة يختلف باختلاف طبيعة الفلاحين وحجم الاستغلاليات الزراعية، إذ أن الاستغلاليات الكبيرة هي التي تستعمل الاسمدة بشكل صحيح، وبطرق علمية، عكس الاستغلاليات الصغيرة⁵.

ومن الأمثلة الواضحة على دور الجهل، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية الصعبة في عرقلة التنمية الفلاحية، تعامل بعض صغار الفلاحين مع القروض، ففي ظل التحولات الاجتماعية الضاغطة، وتوسع نفقات المعاش (نموذج أرياف الأطلس المتوسط الأوسط)، أصبحت العديد من الأسر الريفية تخصص جزءا من القرض الفلاحي لأغراض أخرى، كتسديد مصاريف التمدريس، أو تجهيز الحفلات وغيرها، مما يجعل غالبية الفلاحين يجدون صعوبة كبيرة في تسديد الديون في الوقت المحدد، فيضطرون إلى بيع جزء من ممتلكاتهم، أو التخلي عن الفلاحة نهائيا أثناء سنوات الجفاف⁶. وليست هذه الوضعية نكالا وحكرا على أرياف الأطلس، بل هي الوضعية الواقع بكل المجالات الهشة والهامشية، ومنها وضعية أرياف الشمال، فقد أكدت نتائج البحوث الميدانية أن الفلاح الصغير يلجأ إلى القروض لتغطية حاجيات خارج الأهداف المرصودة لها، فحوالي 56,7% من الفلاحين المقترضين استثمروا قروضهم في التجهيز المنزلي، وإصلاح المسكن،

¹ - Ministère de l'Agriculture 2006, Op. Cit., p32.

² - الإحصاء الفلاحي 1997/1996.

³ - حسن ضياء، م س، ص ص 244-245.

⁴ - محمد ربيع، م س، ص 116.

⁵ - محمد مداد، م س، ص 167.

⁶ - عبد القادر اسويدي، م س، ص 140.

وتجهيز الأعراس، والاستهلاك الغذائي¹. وهذه الوضعية الاجتماعية هي التي تدفع الفلاح الصغير إلى الاقتراض أكثر من الحاجة إلى خدمة الأرض واستثمارها.

أما في سهل الغرب، فقد عرفت القروض الممنوحة للفلاح الصغير قصد تدبير الموسم الفلاحي تراجعاً واضحاً، فبين موسمي 2002 و 2003 انخفض مجموع القروض من 46.598.439 إلى 38.963.886 (نسبة تراجع تقدر ب 16,8%)، هذا في الوقت الذي ارتفع فيه عدد المقبلين على القرض من الفلاحين الصغار من 3.521 فلاح سنة 2002 إلى 3.789 سنة 2003²، وهو ما يعني تمويل الهكتار الواحد بأقل من 100 درهم خلال الموسم الفلاحي 03/2002. ولا تعرف هذه الوضعية الاستقرار من موسم إلى آخر، حيث انخفاض متوسط تمويل الهكتار الفلاحي الواحد لمدة 10 سنوات (1990-2000) بما يفوق 60% (من 388 د/ه إلى 157 د/ه) (البطوطي، 2007، ص ص 189-190).

لقد تراجع استعمال بعض وسائل الإنتاج في الاستغلاليات الصغيرة في فترة محددة من تاريخ السياسات الفلاحية في المغرب، خاصة مع تراجع الإعانات المخصصة لزراعة الحبوب، فمنذ منتصف الثمانينات (الموسم 85/1984)، الذي تزامن مع تطبيق بنود التقويم الهيكلي، تم اتخاذ عدة تدابير، ترتب عنها إلغاء دعم الدولة لجزء كبير من عوامل الإنتاج، مع التحرير التدريجي للأسعار، والتخلي عن المناوبة الزراعية، فحصل بذلك التخلي عن دعم زراعة الحبوب، التي تمثل الزراعة الرئيسة للفلاح الصغير، وقد كانت النتيجة واضحة في زراعة القمح الصلب، الذي توقف دعمه خلال وقت سابق (الموسم 92/1991).

ولم تسلم الأسمدة المدعمة من هذا التراجع الذي شملها خلال مرحلة تطبيق التقويم الهيكلي، وقد ازداد الوضع تفاقمًا مع التوقيف النهائي للمساعدة خلال الموسم 91/1990، فارتفعت الأسعار بحوالي 50% في مدة أقل من 5 سنوات، وارتفع كذلك سعر الماء بحوالي 50% بين سنتي 1984 و 1992. ولم تمر هذه الإجراءات دون نتائج وخيمة على الإنتاج الزراعي، بل بدا ذلك واضحاً من خلال عدة مؤشرات، منها تراجع استعمال الأسمدة بنسبة 36% بين سنتي 1985 و 1992.

4-3- ضعف التملك وقلة استعمال الآلة يفرضان نمطاً تقليدياً لاستغلال الأرض.

يترتب عن ضعف التملك، وقلة استعمال الآلة في الاستغلاليات الصغيرة، الاضطرار إلى تقسيم العمل الفلاحي بين أفراد الأسرة، وكذا اللجوء إلى الاستغلال المباشر، أو اعتماد بعض الطرق التقليدية للاستغلال غير المباشر.

توضح معطيات الإحصاء الفلاحي لسنة 1997 أن الاستغلال المباشر للأراضي الصالحة للزراعة هي الصيغة الأكثر انتشاراً بالأرياف، حيث تهتم 87,9% من المساحة الإجمالية، وينتشر هذا النوع في كل فئات

¹- أحمد الناي، م س، ص 141.

²- لكن تبقى هذه الأرقام ضعيفة أمام العدد الإجمالي للفلاحين بالمنطقة الذي يقدر بحوالي 110.000 فلاح، مما يعني أن نسبة زبناء المؤسسة لا تفوق 3,5% من مجموع الفلاحين.

الاستغلاليات، أما الاستغلال غير المباشر فيهم 12,1% من المساحة الإجمالية، تمثل منها نسبة الاستغلال في إطار عقود الكراء 4,7%. كما نسجل، بهذا الخصوص، تشابه كبير بين البنية الوطنية وجل البنيات المجالية في مختلف المجالات الترابية.

يتميز نمط الاستغلال المباشر، بكون صاحب الأرض يباشر الأشغال الفلاحية بنفسه، أو بمساعدة أفراد العائلة، وهنا نشير إلى ملاحظة مهمة، مفادها أنه في هذا النوع من الاستغلاليات، وعلى الرغم من وجود استغلاليات عائلية، إلا أنها عرفت تحولات مهمة، أخرجتها من المعنى الضيق للمفهوم. فرغم أن جل هذه الاستغلاليات تمثل نظريا وحدة إنتاجية مغلقة، يتم داخلها توزيع العمل بين أفراد الأسرة، ولا يتم إنتاج إلا الاكتفاء، دون مضاربة أو تسويق (غياب فائض الإنتاج)، فإنه في كثير من المجالات، بدأت هذه الممارسة في التلاشي جراء تحولات سوسيواقتصادية مستجدة (خاصة في المجالات الضاحوية، والمجالات السهلية الخصبة)، ساهمت في تزايد الاستعانة باليد العاملة المأجورة في السهول والهضاب المهيأة، خاصة في بعض الفترات من الدورة الزراعية مثل الجني، وفي تخصيص جزء من الإنتاج للسوق الداخلية وفق أهداف خاصة أو التزام إجباري، مثل حالة الزراعات التعاقدية (الشمندر، قصب السكر). ونظرا لضيق الوعاء العقاري، ومحدودية أيام العمل بالمجالات الفلاحية البورية، يضطر الرجال إلى البحث عن مصادر أخرى للرزق، فيبقى النشاط الفلاحي بالحقل نשאيا بامتياز في العديد من المجالات، كحالة مقدمة جبال الريف¹. ومجالات الأطلس الصغير الأوسط². والأطلس المتوسط³.

في مقدمة جبال الريف، تصل نسبة الاستغلال المباشر 85%⁴. وفي مجالات زراعة الكيف (جبال الريف)، يظل العمل العائلي شائعا لدى غالبية المستغلات (تهتم النساء بمعالجة المحاصيل، والأولاد يروجون البضاعة)، ولكن العمل المأجور يعتبر حاسما في لحظة تحضير الحقول للزراعة، وحصاد المنتج وتحويله⁵. وعلى الواجهة الشرقية لحوض سبو الأعلى (قبائل بني يازغة) بالأطلس المتوسط الشرقي، يسود الاستغلال المباشر بشكل واضح، مقابل ضعف باقي الأنماط الأخرى⁶. أما في المغرب الشرقي، فيسود الاستغلال المباشر بنسبة تفوق 70%، ويتم الاستغلال غير المباشر بمساعدة عمال مؤقتين، مع استمرار بعض المؤسسات القديمة مثل الخماس، لكن بنسب ضعيفة جدا⁷. وتفق نسبة الاستغلال المباشر 80% في بعض المجالات شبه الجافة، مثل الشاوية العليا، وكتلة الرحامنة، وساحل عبدة⁸.

¹- حسن ضايض، م س، ص 261.

²- Ziyadi M., Op. Cit., p64.

³- امحمد موساوي، م س، ص 100.

⁴- زينب نجاري، م س، ص 121.

⁵- محمد الناصري، م س، ص ص 176-177.

⁶- امحمد موساوي، م س، ص 61.

⁷- محمد أزهار، م س، ص 286.

⁸- محمد الأسعد، م س، ص 150.

وإذا كان نظام تخمست قد أصبح شبه منعدم في أنظمة الاستغلال الزراعي الحالي نظرا لعدة تحولات، مثل ما وقع مع ظهور السقي ببعض القطاعات الزراعية بتادلة (بني اعمير)، الذي أدى إلى تحول الخماس والرباع إلى عامل مأجور¹. فهناك أنظمة شركة أخرى لا تزال صامدة رغم دخول عدة قوانين وإجراءات لتنظيم الإنتاج الزراعي حيز التنفيذ (قانون الاستثمار الفلاحي لسنة 1969)، ويرجع صمودها بالأساس إلى اعتبارها أسلوبا عمليا للتغلب على تكاليف الإنتاج، أو للتخفيف من أثر التفتيت الذي تشهده الأرض جراء الإرث، ذلك أن ارتفاع عدد الورثة في مساحة مجهرية (الملكية الشائعة مثلا)، يدفع هؤلاء إلى التخلي لأحدهم عن استغلالها في إطار شركة، أو تسليمها أحيانا إلى مستغل آخر.

ومن بين التدابير المعتمدة حاليا بالأرياف المغربية، نظام الشركة "بالنص" أو النصف، وهو نظام يتم رصده في الأراضي البعلية والسقوية على حد سواء، لكن في الحيازات الصغيرة والمتوسطة، وهو نظام مستحدث للتغلب على العديد من المشاكل، منها تقدم سن الفلاحين، وعدم القدرة على مزاولة العمل، أو بُعد الاستغالية عن المسكن، أو من أجل توسيع الأوعية العقارية، أو تحصيل أسواق إضافية لترويج واستغلال وسائل الإنتاج مثل الآليات الفلاحية. ومن الأسباب كذلك، عدم كفاية المال لتغطية نفقات الإنتاج وإعداد الأرض، الذي يدفع بعض الأسر إلى التخلي عن الأرض بطريقة من الطرق، إلا أن بعض الأسر تفكر في استرجاع أراضيها من أجل الاستغلال المباشر بعد توفير المال اللازم، أو الحصول على مورد مالي مؤهل، كحالة توظيف أحد الأبناء، أو قبوله في سلك الجندية (حالة بعض قبائل الأطلس المتوسط)².

أما نظام "الأكارة"، فهو نظام دخيل مع الاستعمار، تحولت معه علاقات الإنتاج من التعامل العيني إلى التعامل النقدي، وهو السائد حاليا من بين أنظمة الاستغلال غير المباشر، وهو يشمل كل القطاعات الزراعية البعلية منها والسقوية، وقد عرف هذا النظام توسعا مهما بعد صدور عدة قوانين مشجعة، ويستمر هذا النظام في التزايد بالمدارات البورية عند عجز الفلاحين الصغار عن مقاومة الجفاف، وصعوبة الموسم الفلاحي. ويعرف انتشارا واسعا في المدارات السقوية من أجل توسيع الأوعية العقارية، وتكثيف الاستغلال، والرهان على الزراعات التسويقية، وقد أصبحت سوق الكراء منتعشة بفعل توسع القاعدة السوسيو-اجتماعية للمستثمرين، لتشمل كل الحثيات الاجتماعية من مختلف المجالات (الحضرية منها والقروية) بل والمستثمرين الأجانب كذلك³.

يتم تقسيم الشغل داخل الاستغلاليات الصغيرة العائلية من قبل الأب أو رب الأسرة، بحيث تقسم الأعمال بين أفراد العائلة حسب الجنس والسن ونوع العملية الزراعية، يكلف الرجال في غالب الأحيان- بالأعمال الشاقة والمتعبة (الحرث والحصاد والمعالجة بالمبيدات)، ويتكلف النساء والأطفال بأعمال النقل وتنقية

¹- عبد الرحيم عني، م س، ص 146.

²- امحمد موساوي، م س، ص 198.

³- يونس كاي، م س، ص 110.

المزروعات من الطفيليات الضارة في الضيعات الصغيرة. أما في الاستغلاليات المتوسطة فتتم المزاوجة بين الشغل العائلي والمأجور، حيث يتكلف أفراد العائلة بالأشغال الأقل تعباً (سياقة الجرار، الحراسة)، ويتم اللجوء إلى اليد العاملة المأجورة لتغطية أشغال الحرث والجني وغيرها¹.

ولم تعد الاستغلاليات الصغيرة في مجالات أخرى تحافظ على التقسيم النمطي للعمل في صيغته المعهودة حسب أطروحة "التضامن العضوي" للأسرة الممتدة، بل هناك بعض التحولات التي تدفع القادرين عن العمل من أفراد الأسرة إلى البحث عن تنوع مصادر الدخل بكل الوسائل، فقد أصبح الشباب ضحية الهدر المدرسي، في بعض المجالات الجبلية مثلاً، يتعاطى للعديد من الأنشطة الاقتصادية ذات الخطورة الفائقة على التوازنات الاجتماعية والاستقرار بشكل عام، ومنها التعاطي للتجار في المخدرات (حالة جبال الريف)، حيث يعتبر أبناء الأرياف أهم مروجي المخدرات بالمراكز القروية والحوضر القريبة. بل إن بعض أرباب الأسر يلجؤون إلى احتراف التسول في الأرياف القريبة أو في مدينة فاس².

4-4- بنية الإنتاج الزراعي وهيمنة زراعة الحبوب.

يتم الاقتصار في الاستغلاليات الصغيرة، في غالب الأحيان على الزراعات البورية، كزراعة الحبوب، التي تعتبر استمراراً للاقتصاد التقليدي القديم، المتسم بزراعة الكفاف. ويتباين الإنتاج الفلاحي حسب تباين مساحة الاستغلاليات وحدة تجزيئها، وطبيعة النظام العقاري السائد في كل منطقة من مناطق البلاد، كل هذه العوامل تحدد شكل وحجم الإنتاج الزراعي ومشهد الاستغلاليات من هذا النوع. لكن وعلى الرغم من تباين المناطق الجغرافية من حيث الزراعات المعتمدة، إلا أن الحبوب تبقى القاسم المشترك بين الضيعات العائلية والاستهلاكية.

وقد عرفت مشاهد زراعة الحبوب دينامية مهمة، خصوصاً خلال فترات السبعينات والثمانينات، مع ملاحظة تنامي زراعة القمح الطري، بعدما كانت السيادة لزراعة القمح الصلب بأغلب المجالات البورية، والعديد من القطاعات السقوية، ومرد ذلك إلى السياسة الفلاحية للدولة، التي دعمت تكثيف زراعة القمح الطري، للتغلب على ضغط الطلب الداخلي على القمح، وتجاوز تكاليف ومتطلبات استيراد الحبوب.

في أقصى الشمال (أرياف تطوان)، حيث تمثل السهول حوالي 20 % فقط من مجموع تضاريس المجال المحلي، تمتد الزراعة في الغالب على تربة فقيرة ومغسولة بفعل الانحدار، وعلى الرغم من غنى المنطقة من حيث الثروات الهيدرولوجية، لا يتم استثمار ذلك على الوجه الأمثل نظراً لعدة عوامل، منها عدم انتظام جريان المياه واحتمال الفيضانات المتكررة. في هذه المجالات الضيقة، يتم استغلال الأراضي الصالحة في زراعة الحبوب على الخصوص (78,2 %)، إلا أن المردود لا تزال ضعيفاً، بحيث لا تتجاوز في أحسن

¹-محمد ربياع، م س، ص 195.

²-حسن ضابط، م س، ص 271.

الأحوال 14 قنطارا في الهكتار¹. وفي الريف الغربي، باستثناء المناطق التي تعتمد زراعة القنب الهندي، فإن معظم الزراعات الأخرى، هي عبارة عن حبوب، بما فيها القمح والشعير والذرة، وعلى منوال الإنتاج الوطني من الحبوب، يعرف الإنتاج تقلبات مهمة، حسب التغيرات المناخية، وظروف الأمطار الخريفية، لذلك يتم الآن اللجوء إلى زراعة "الكيف" لتعويض زراعة الحبوب التي لم تعد مردوديتها تتجاوز في أحسن الأحوال 12 ق/ه. أما المتوسط فلا يتجاوز 6 أو 8 ق/ه، حسب المواسم².

نفس المشهد يتكرر بمناطق الأطلس المتوسط (الشمال الغربي)، حيث تزايد المساحات المخصصة لزراعة القمح، وخاصة الطري³. وقد انتقلت المساحة في حوض تكريركرة من 4.500 هكتار سنة 1980 إلى 10.850 هكتار سنة 2000، وبالمقابل يلاحظ تناقص زراعة بعض الحبوب الأخرى مثل القمح الصلب⁴.

وتمثل المناطق البورية الخزان الرئيس لزراعة الحبوب بكل السهول، حيث ترتفع نسبة زراعة الحبوب في الاستغلاليات أقل من 05 هكتارات إلى 33% في سهول دكالة، وخاصة منها القمح الصلب الموجه للاستهلاك والاكتفاء الغذائي للعائلة⁵. وتحتل الحبوب مكانة مهمة تمثل 60% من المساحة المزروعة في الأطلس المتوسط⁶، وتعرف الإنتاجية ضعفا واضحا، إذ لا تتعدى 16 قنطار/هكتار (القمح الطري) كأعلى مردودية للحبوب (الذرة 07 ق/ه). الوضع نفسه تعرفه أرياف الواجهة الشرقية لحوض سبو (الأطلس المتوسط الشرقي)، حيث تمثل زراعة الحبوب ما يفوق 60,7% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة في الاستغلاليات الفلاحية، أما في الاستغلاليات الصغيرة، فالنسبة تفوق ذلك بكثير⁷. كما تحتل زراعة الحبوب 72% من مجموع المساحة الصالحة للزراعة بمنطقة الغرب، لكن الإنتاج يبقى دون المستوى، ويتراوح ما بين 5 و 8 ق/ه⁸.

وأمام المعاناة المتزايدة لهذا النوع من الزراعات في المجالات الهشة، بدأ التعاطي لهذه الزراعة يعرف التراجع، فنسبة الفلاحين الذين يعتمدون هذه الزراعة تنحصر في 3,6% فقط بعلالية وادي لوكوس (قاسم النعالمي، 2004، ص 161)، والسبب في ذلك تراجع المردود الزراعي، الذي يتراوح ما بين 6 و 12 قنطار في الهكتار حسب التساقطات المطرية، هذا بالإضافة إلى ضغط التحولات الاجتماعية التي عرفت

1- أحمد النواوي، م س، ص 118.

2- قاسم النعالمي، م س، ص 161.

3- عبد القادر اسويدي، م س، ص ص 163-166.

4- حسن الكتوم، م س، ص 129.

5- محمد ريباع، م س، ص ص 140-141.

6- حسن الكتوم، م س، ص 129.

7- امحمد موساوي، م س، ص 168.

8- عبد الله صدقي، م س، ص ص 146-147.

مناطق الريف جراء تنامي زراعة الكيف، وقد أحدث تطور سوق الكيف اضطرابا واضحا في نظام الزراعة، فساهم ذلك في التخلي عن زراعة اللوز والزيتون، وتهميش الحبوب والقطاني¹.

إن وضعية تراجع المردود الفلاحي هي وضعية جل المجالات الهامشية، خاصة في الجبال والواحات والمجالات الجافة، وتداعيات التراجع تكمن في أن عجز المردود الفلاحي عن تغطية ضروريات العيش، يجعل الفلاح غير قادر على ضمان إعادة إنتاج الاستغلالية خلال الموسم الفلاحي الموالي. ففي أرياف مقدمة جبال الريف، تتراوح إنتاجية القمح الطري في المجالات البورية ما بين 5 و 12 قنطار في الهكتار²، وهي وضعية لا تكفي حتما لتغطية مصاريف الإنتاج وتكاليف المعاش. وتختلف المردودية في الاستغلاليات الصغيرة في هذا المجال حسب طبيعة التضاريس، لكن تبقى متسمة بالضعف، حيث تتراوح ما بين 11 قنطارا في الهكتار في المجالات المنبسطة، في حين لا تتعدى 04 قنطارات في الهكتار في المجالات الجبلية³. وفي بعض مناطق الريف الأوسط، ونظرا لضيق المجالات الزراعية، تسود بشكل واضح زراعة الحبوب، وخاصة القمح الطري، لكن المردود يبقى دائما دون المطلوب، إذ لا تتعدى 12,4 ق/هـ. رغم ما يعانيه الفلاح من ثقل تكاليف الإنتاج (ارتفاع نفقات الأسمدة) نظرا لضعف التربة⁴.

في المجالات المسقية المعروف بارتفاع إنتاجيتها، لا يساهم إنتاج الحبوب، في بعض القطاعات، بشكل كبير في مداخيل الفلاحين، حيث نجد في سهل دكالة، على سبيل المثال، أن نسبة زراعة الحبوب تمثل 61,3% من المساحة العامة المستغلة، ولا تذر إلا حوالي 18,7% من مجموع المداخيل الزراعية⁵. أما في سهل تادلة (قطاع بني عمير)، فإن إنتاجية الحبوب تتراوح بين 12 ق/هـ (الشعير) و 07 ق/هـ بالنسبة للذرة⁶، مما يضطر الفلاح الصغير إلى التخلي عن الأرض، حيث تشير الدراسات الميدانية أن حوالي 06% من الاستغلاليات الصغيرة لا يتم استغلالها⁷. وتختلف نسب التعاطي لزراعة الحبوب في باقي المجالات، إذ تمتد على 23,11% من مجموع المساحات الزراعية بساحل عبدة، و 32,85% بالشاوية العليا، و 44,04% بهضبة الرحامنة⁸. وعلى الرغم من سيادة الحبوب في المجالات السهبية في المغرب الشرقي (ما يفوق 60% من الأراضي الزراعية)، إلا أن الحبوب لا تستطيع تأمين الاكتفاء الذاتي⁹.

1- محمد الناصري، م س، ص 173.

2- حسن ضايض، م س، ص 164.

3- زينب النجاري، م س، ص 123.

4- محمد لغيبسي، م س، ص 113.

5- محمد ربيع، م س، ص 174.

6- عبد الرحيم عني، م س، ص 147.

7- م ن، ص 142.

8- محمد الأسعد، م س، ص 66.

9- محمد أزهار، "الإنسان والبيئة في المناطق القاحلة السهبية، نموذج منطقة ميسور، المغرب الشرقي"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 2001، ص 286.

ورغم الأهمية الاقتصادية القصوى لزراعة الحبوب، إلا أن العديد من الأصناف أخذت طريقها إلى الانقراض. ففي منطقة الشمال (الريف الغربي)، هناك حالة نوع من القمح الصلب الممتاز الذي يسمى "الزريعي"، له سنابل سوداء ويتحمل الحرارة، وهو مقاوم للرطوبة المرتفعة، وله قيمة غذائية جيدة، ويتراوح سعر القنطار من بذوره بين 400 و 450 درهم، لكن زراعته تعرف تراجعاً مهماً، ومن بين القبائل التي تحافظ على زراعته الآن، قبيلة "امنصورن" و "بني حسان"، وقد تراجع مردوده بالمنطقة خلال السنوات الأخيرة من 5,5 ق/ه سنة 1957 إلى 4,3 ق/ه بداية الألفية الحالية. وفي واحات تافيلالت، هناك نوع آخر من القمح الصلب، وهو نوع "تفرطاست"، الذي يعطي إنتاجاً مهماً في حالة سقيه ولو لمرة واحدة، وترجح الدراسات الجغرافية الحديثة أنه هو القمح الذي تحدث عنه الجغرافيون خلال الفترة ما بين القرنين الرابع والسادس الهجري، وهو قمح سارت بحديثه الركبان وسال في جودته مداد العديد من المهتمين¹.

5-4- الاستغلاليات الصغيرة، واقع الإكراه واحتمالات المقاومة.

في ظل الإكراهات الطبيعية، والحرص المتزايد لأصحاب الحيازات الكبيرة على توسيع مجالات استثمارهم، والاستئثار بجل وسائل الإنتاج، توجد الاستغلاليات الصغيرة، المعيشية في الغالب، في وضعية سوسيو-اقتصادية صعبة. فهي تتعرض لجملة من التهديدات المناخية التي تتزايد بنسب كبيرة جداً، والتي تؤثر على مردودياتها بشكل واضح في السنين المقبلة². ونظراً للانخراط شبه الكامل للمجال الفلاحي في العولمة من خلال توسع الرأسمال الكبير المغربي والأجنبي، أصبحت أبواب التنمية الاقتصادية موصدة في وجه الفلاح الصغير، الذي لم تعد له مكانة تذكر بين الجيل الجديد من المستثمرين، خاصة في سلاسل الفواكه والبواكر مثل ما وقع في سوس-ماسة³.

وأمام هذه الإكراهات، لم يتبق لهذا النوع من الاستغلاليات سوى البحث عن أشكال مقاومة بنسب ضئيلة للنجاح، فاستراتيجياتها أمام هذا الوضع لا تخرج عن ثلاث:

■ تقليص الاستهلاك والاعتماد على وسائل الإنتاج الأقل تكلفة (فن الصوم)⁴؛

■ مضاعفة العمل داخل الحيازة، وهو أمر ليس في متناول الجميع، بحيث إن جل الفلاحين، نظراً لتقدم سنهم⁵، لا يستطيعون التردد على الاستغلالية إلا بدورية متباعدة (63% من الفلاحين لا يترددون

¹ - أنظر رواية ابن حوقل حول تاريخ سجل ماسة والإنتاج الاستثنائي للقمح الذي كان يتجاوز، حسب روايته، الاكتفاء الذاتي إلى تزويد مناطق أخرى. كما أن هذا الصنف من القمح يستطيع الإنبات بعد الحصاد خلال استقباله لأمطار السنة الموالية (ذكرت بعض الروايات تكرار العملية خلال أكثر من سنة، غير أن إنتاجه يستمر الآن في التراجع مع توالي السنين).

² - Chafai E. A. et al., 2016, p 32.

³ - أحمد بلقاضي، م س، ص 480.

⁴ - محمد بوشلحة، م س، ج 2، ص 47.

⁵ - متوسط عمر الفلاحين في المغرب يتجاوز 52 سنة.

على استغلالياتهم إلا مرة واحدة في اليوم في أرياف جنوب الريف الاوسط). كما أن الفلاح لا يكثر بتدهور التجهيزات الهيدروفلاحية، ويعتبر ذلك من مسؤوليات الدولة¹؛

■ اللجوء إلى أنشطة اقتصادية أخرى لتنويع مصادر الدخل، هذا إن لم يضطر الفلاح إلى التخلي عن الأرض نهائياً، والتوجه صوب الحواضر القريبة أملاً في إيجاد مصدر آخر للرزق.

يعتبر خيار اللجوء إلى أنشطة اقتصادية غير فلاحية خياراً استراتيجياً، لكنه يحتاج إلى المزيد من التأطير والدعم، لأن جل الأنشطة التي يقصدها الفلاحون الصغار اليوم، هي أنشطة في غالبيتها عفوية وغير منظمة، أو موسمية، أو ضعيفة المردودية، أو تشكو من المنافسة.

فجل الأنشطة في أرياف الأطلس المتوسط هي النسيج، والخزف، والخشب، وتسويق الدوم، وصناعة الفحم الخشبي، وصناعة الجلد بطرق تقليدية². وفي مقدمة جبال الريف، تنتشر بعض الأنشطة التي تتسم بالديمومة لفترة معينة من السنة (6 شهور) وتقل أنشطة الوظيفة العمومية والأنشطة ذات الدخل المنتظم (10%)، بالإضافة إلى أنشطة الصناعة التقليدية (الدراسة) والتجريب³. أما في سوس ماسة، فإن أنشطة التجارة والخدمات تعرف انتعاشاً متزايداً (22% من الأنشطة غير الفلاحية)، مما يؤثر على مستقبل واعد إذا تمت هيكلته بشكل متوازن، لكن تبقى أهم الأنشطة غير الفلاحية هي عبارة عن أنشطة غير مصنفة (50%)، أو عمل في الوظيفة بالإدارة (10%)⁴. وفي المجالات البورية للشاوية يضطر الشباب إلى تعاطي أنشطة غير فلاحية تفتقد إلى التأطير والتنظيم من قبيل تجارة المواد الغذائية الضرورية، أو الاشتغال في أنشطة النقل غير المرخص (الخطافة) من وإلى الدوار مقر السكن⁵. ونظراً للظروف الإيكولوجية في المجالات الجافة، وانتشار العديد من النباتات والأعشاب الطبية، فإن العديد من النساء والأطفال وبعض الرجال يعتمدون إلى تجارة هذه النباتات، بحيث تذر في بعض المجالات ما بين 25.000 إلى 50.000 درهم للشخص الواحد سنوياً⁶. وتبقى الهجرة إلى الحواضر، وإلى الخارج، الخيار المرجح بالنسبة لفئة الشباب، ولا تعتبر هذه الظاهرة خاصة بالمجالات البورية أو السقوية، بل هي القاسم المشترك بين عموم الفئة الشابة. فإذا كانت المجالات الجبلية ومقدماتها تعتبر مجالات طرد بامتياز وبكل الأشكال. فإن القطاعات المسقية هي الأخرى

1- حسن ضايض، م س، ص 419.

2- امحمد موساوي، م س، ص ص 75-81.

3- حسن ضايض، م س، ص ص 281-283.

4- محمد بوشلخ، م س، ج 1، ص ص 116-118.

5- Ministère de l'Agriculture et de la Pêche Maritime, Conseil Général du Développement Agricole, « Vulnérabilité et adaptation des petits agriculteurs du Maroc au changement climatique », étude réalisée par CIADDEX, Mars 2016, p 72.

6- Ministère de l'Agriculture, op. cit. 2016, p 76.

تسير في نفس الركب، إذ أنه في قطاع بني اعمير السقوي بتادلة مثلا، وصلت نسبة الذين يقصدون الهجرة الدولية من ساكنة القطاع حوالي 34,6%، وذلك طلبا لتحسين ظروفهم المعيشية¹.

خاتمة الفصل.

إن التحولات الكبيرة التي عرفتھا وضعیة التملك، وشهدتها أنظمة الإنتاج، وتدبیر الاستغلالیات فی الأریاف المغربیة، والتي تابعنا بعضها فی هذا الفصل، تبرز تعدد المظاهر والمشاهد الفلاحیة بفعل اختلاف وتباين الظروف الاجتماعیة، واستراتيجیات الفاعلین الريفیین والمستثمرین الفلاحیین، وهذه المظاهر تفصح صراحة عن تحولات يشهدها المجتمع الريفی برمته، بفعل تأثير العوامل الخارجیة (الاستعمار والاندماج فی أنماط الإنتاج المستوردة).

لذلك ینبغي الانتباه إلى أن هذه الإكراهات الضاغطة، والتباينات الكبيرة، ستزید من الهوة ما بین هويتین فلاحیتین، مما سیؤثر لا محالة على الإنتاج الفلاحي المعاشي، ومعه التماسك الاجتماعی الريفی، وسیقوض إمكانیاتة ومقوماته التاريخیة. وإن اختفاء الاستغلالیة العائلیة بالخصوص، لیجسد صراحة تداعیات ضغوط الاقتصاد والاستغلال اللیبرالی الكاسح، الذي یستقل بمفهومه الخاص للمردودیة، ولا یعیر اهتماما لما هو اجتماعی، إلا على سبیل الدعم والمساعدة، لا على منوال التكافل والإنصاف والعدالة الاجتماعیة. وبالتالي ینبغي الوعي بخطورة الطفرة الانتقالیة التي تعیشها الأریاف المغربیة فی اتجاه تدعیم استثمار فئة متغیبة، یزحف على فلاحه معیشیة لساكنة المجال.

¹ - عبد الرحيم عنبي، م س، ص 216.

الفصل العاشر:

حصيلة التنمية الاقتصادية: الاقتصاد الفلاحي في سياق الاندماج
الدولي.

مقدمة.

لا تزال السياسة الفلاحية في المغرب، منذ إطلاق سياسة السدود، مروراً بقانون الاستثمار (1969)، وصولاً إلى مخطط المغرب الأخضر، تطرح الاستثمار الاقتصادي الكبير حلاً ومدخلاً لتنمية الأرياف. وتتوخى من ذلك، بالأساس، رفع نسبة الفلاحة في الناتج الداخلي. ولتحقيق هذا الهدف، بدلت الدولة جهداً كبيراً للاندماج في الاقتصاد الدولي، من خلال الشراكات والمبادلات الحرة، وتكييف سلاسل الإنتاج مع متطلبات الزبون الخارجي. إلا أن الحصيلة كانت بامتياز، تزايد مطرد في التصريف الخارجي للقطاع الفلاحي، مقابل عجز واضح عن تحقيق الاكتفاء الغذائي.

يتناول هذا الفصل، بالنقد والتحليل، أطروحة المدخل الاقتصادي لتنمية الأرياف. وذلك من خلال رصد حصيلة السياسة الفلاحية (الجانب الماكرواقتصادي)، في محاورها الأساسية (الأهداف): الاندماج الاقتصادي الدولي، ورفع نسبة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي، وحالة سلاسل التصريف الخارجي (الحوامض والبواكير)، ثم واقع سلاسل الاكتفاء الغذائي (الحبوب). لأنه في حال فشل، أو ضعف هذه الأطروحة، فإن نتيجتها المباشرة، ستكون سلباً على تنمية الأرياف، ما دامت نفقات التنمية يتم تحصيلها في المجمل من هذه العائدات، بالإضافة إلى الإعانات ودعم المنظمات والدول المانحة.

1- حصيلة الاندماج في الاقتصاد الدولي، مواكبة أم تخلف؟

تقول أطروحة الاندماج الاقتصادي، والاستثمار الكبير، أنه بإمكان الفلاحة المغربية تحقيق نمو اقتصادي أكبر، سيكون من مخرجاته، تسديد تكاليف التنمية الاجتماعية. لكن الملاحظ هو عدم قدرة الفلاحة المغربية على تحقيق وضع مريح في النادي الاقتصادي الدولي، وبقي العجز التجاري الفلاحي سيد الموقف. لكن الملاحظ، هو أن المغرب يخسر من حيث الميزان التجاري، لكنه يربح الاستفادة من الدعم والإعانات التي تقدمها الدولة الكبرى. غير أن هذا الوضع يجعل المغرب مرغماً على تبني نماذج تنموية موجهة في التنمية الاقتصادية، وكذا في التنمية الاجتماعية كما تم التوضيح.

1-1- معاناة الاقتصادات النامية وطموحاتها التنموية مع مناورات الأقطاب الكبرى.

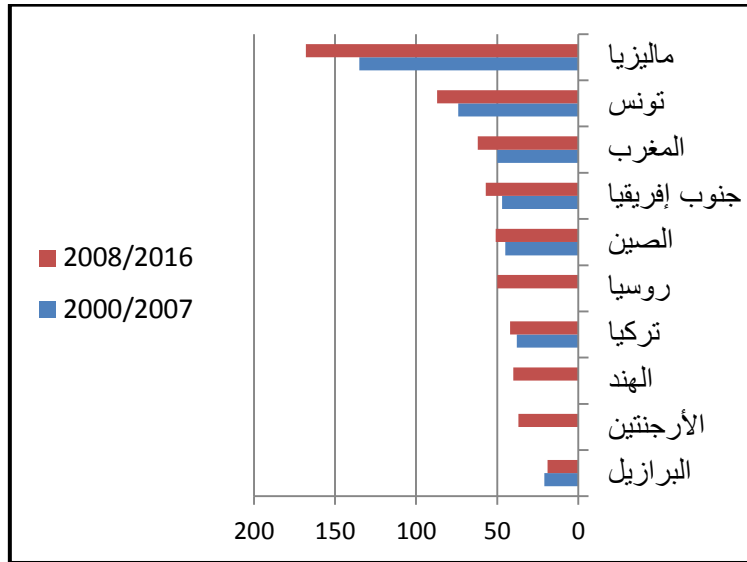
خلافاً لسياسة الانفتاح الحذر، التي باشرتها العديد من الدول الصاعدة كاليهند، وتركيا، والبرازيل، فلم تتعد نسبة الانفتاح فيها 50% (الشكل 3)، فضل المغرب اختيار سياسة الانفتاح الشامل، حيث وصلت نسبة انفتاح الاقتصاد المغربي إلى 62,2% سنة 2016¹، وهي النسبة التي لم تكن تتجاوز 49% سنة 2000². غير أن هذه الطموحات الكبيرة، لم تعكسها حصة المغرب من السوق العالمية، التي لم تتجاوز سقف 0,14%. وهو ما أدى ببعض المنظمات الدولية إلى لفت الانتباه إلى هذه المفارقة، فقد جاء في أحد التقارير

¹ - يتم قياس معدل الانفتاح بمجموع الواردات والصادرات نسبة إلى الناتج الداخلي الخام.

² - التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 35.

الاستراتيجية للبنك الدولي ما يلي: " على الرغم من أن المغرب قد فتح تدريجيا اقتصاده على التجارة الدولية، وعلى الاستثمارات الأجنبية، فإنه لا يزال يجد صعوبات في الاستفادة الكاملة من الاستقرار السياسي الذي ينعم به، ومن قربه من أوروبا، ومن جاذبيته النسبية للاستثمارات الأجنبية حتى يجعل من هذا الانفتاح ميزة تنافسية حاسمة، تمكنه من تحقيق لحاق سريع ومندمج بالركب الاقتصادي"¹.

شكل رقم 3: نسبة انفتاح اقتصادات بعض الدول النامية.



المصدر: صندوق النقد الدولي: أفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2015.

تبنى المغرب سياسة الانفتاح، وكأنه يحاول جاهدا تفعيل توصيات صندوق النقد الدولي²، رغم أن الوقائع والتقارير تؤكد أن هذا التوجه كان لمصلحة الاستيراد على التصدير، حيث وصل متوسط العجز التجاري في المجال الفلاحي، 22,8 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2008 و 2016 (فترة مخطط المغرب الأخضر)³.

¹- تقرير البنك الدولي: "المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي"، منشورات مجموعة البنك الدولي، رقم: DOI : 10.1596/978-1-4648-1066-4، تنسيق جان بيير شوفور، واشنطن، 2017، ص 27.

²- لمعرفة توصيات الصندوق الموجهة لدول 1-4648-1066-4، تنسيق جان بيير شوفور، واشنطن، 2017، ص 27. جنوب المتوسط، أنظر كلمة كريستين لكاردي، مدير عام صندوق النقد الدولي في 23 يناير 2013 (دافوس)، وقد ركزت في كلمتها (أولويات سنة 2013) على مشروع "الاندماج" و"التكامل"، كما دعت دول المغرب العربي إلى المزيد من الانفتاح والبحث عن الاندماج في السوق العالمية (بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، تكونت الكلمة من ثلاث فقرات وهي: زيادة الانفتاح، إدماج أقوى، تحسين المساءلة).

³- التقرير الاقتصادي والمالي المقدم لمشروع المالية 2018، ص 49.

جدول رقم 10: تطور اختلال الميزان التجاري الفلاحي للمغرب (بالمليار درهم).

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الصادرات الفلاحية	15,2	15,5	17,8	19,3	15	21	18,6
قيمة الواردات	40,3	29,9	34,5	46,7	45,4	42,9	44,9

المصدر: مكتب الصرف.

يبين الجدول مدى استمرار العجز التجاري الفلاحي للمغرب منذ سنة 2008، التي لم يكن العجز فيها يتجاوز 25,1 مليار درهم، إلى سنة 2014 التي وصل العجز فيها 26,3 مليار درهم، مع العلم أن المغرب في هذه المرحلة (مرحلة مخطط المغرب الأخضر)، حرص حرصا شديدا على تحقيق توازن استثنائي في الميزان التجاري الفلاحي، ورصد لذلك أموالا كثيرة.

ومن مظاهر المفارقة المذكورة كذلك أن رهان المغرب على الاندماج في اقتصاد السوق الأوروبية المشتركة، لا يعكس هو الآخر حصة المغرب من السوق الأوروبية، التي لم تتجاوز 0,30% سنة 2016 بعد مجهود كبير¹. والجدير بالإشارة، هو موقع الفلاحة من حصة المغرب من هذه الأسواق، التي لم تستطع هي الأخرى أن تعكس حجم الاستثمارات الضخمة، التي يتم ضخها في القطاع. فباستثناء الخضروات، التي تم تصنيفها ضمن خانة المنتجات الرائدة في عملية التصدير، تم تصنيف معظم المنتجات الأخرى في خانة المنتجات غير الفعالة².

ترجع أسباب اختلال الميزان التجاري إلى كون الدول المتقدمة والصاعدة، عل حد سواء، تعمل على طرح العديد من العراقيل في وجه مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الفلاحة منذ نهاية 2008³، خاصة ما يتعلق بالتزامات خفض التعريفات الجمركية، والإعانات المخصصة للمنتجات الفلاحية. كما أن جل الدول المتقدمة والتكتلات الاقتصادية الكبرى أصبحت تفرض، بحكم الواقع، ظروفها وسياساتها الاقتصادية والمالية على باقي الدول النامية، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا، منها أثر التوجهات الجديدة للسياسة النقدية والتوازنات الاقتصادية للصين؛ حالة خفض إنتاج النفط من قبل الدول المنتجة أو المصدرة؛ أزمة الاتحاد الأوروبي 2012/2011؛ قضية التفاوض بشأن اتفاق التبادل الحر لأمريكا الشمالية؛ تداعيات السياسة الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية؛ الأزمة الأوكرانية بين روسيا والاتحاد الأوروبي؛ قضايا التفاوض بشأن "المقتضيات التجارية" لما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي "البركسيت" على المبادلات التجارية العالمية وغيرها.

¹ - التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 35

² - أنظر الخطاطة التوضيحية لمختلف المنتجات في نفس التقرير، ص 37.

³ - الحقيقة أن العراقيل لم تكن وليدة هذه اللحظة، ويذكر الجميع العراقيل التي افتعلتها الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي في وجه توصيات مؤتمر الدوحة سنة 2001. حيث أرغمت باقي الدول على انتظار مفاوضات جنيف (2008)، التي أقرت الصيغ الجديدة "للدعم الزراعي"، الذي كان يرجح كفة مصدري الدول العظمى على نظرائهم في الدول النامية، على أمل إزالته نهائيا سنة 2013.

وقد ارتبطت تقلبات السوق الدولية الفلاحية، في كل منعطفاتها، بقضية "الدعم الزراعي"، الذي أصبح لعبة حاسمة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وبعض الدول الصناعية الأخرى، تستخدمه لتحديد حصص الدول النامية من التجارة العالمية، فلم تعد حصص الدول النامية في السوق الدولية تتحكم فيها وتنظمها القوانين والاتفاقيات، وحجم الطلب العالمي والإقليمي بشكل مباشر، ولكن تتحكم فيها آليات غير مباشرة، يعد "الدعم المشوه" أو "تحويل الدعم" أهم آلياتها¹. وهو ما يقره جل الخبراء من أن "ممارسات الدعم الممنوحة من قبل الدول المتقدمة، من أهم المتغيرات التفسيرية، التي تؤثر بدورها في السعر النسبي للصادرات الزراعية في السوق العالمي، ومن تم في حجم وحصة الصادرات الزراعية للدول المتضررة من هذا الدعم (الدول النامية)"². وقد أكدت بعض الدراسات أن تخفيض الاتحاد الأوروبي لدعم التصدير على منتجاته الزراعية بنحو 10% من قيمة صادراته الزراعية على سبيل المثال، سيشجع ارتفاع حصة الدول النامية في السوق العالمية للمنتجات الزراعية بنحو 1,8% إلى 2,1%³.

ونظرا لارتباط الموازنات المالية للدول النامية، ومنها المغرب، بعائدات الصادرات⁴، فإن تداعيات هذه الحيل الدولية (الدعم الفلاحي)، لا تتوقف عند تحديد حصص الدول النامية من السوق الدولية فقط، بل تتعداها إلى التحكم في معيشة الأسر في هذه الدول، وفي نسب البطالة، والأمن الغذائي، وهو الإجماع الحاصل بشأنه في مواقف كل الدول النامية المتفاوضة في منظمة التجارة العالمية⁵.

بل الأخطر من ذلك أن أسعار السوق، وسياسات الدول المتقدمة، وسوء أوضاعها الاقتصادية، تتحكم في موازنات الدول الضعيفة، من قبيل ما حدث من تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني المغربي جراء الأزمة الاقتصادية لمنطقة اليورو سنة 2012. ولعل ما أكدته خبراء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (14 دجنبر 2015) أثناء مشاورات المادة الرابعة لعام 2015 مع المغرب، من أن بلدنا باستطاعته أن يحقق نموا اقتصاديا جيدا على المدى المتوسط في حدود 5% بحلول عام 2020، ما لم تحدث بعض المخاطر المتوقعة، خاصة احتمال انخفاض النمو في منطقة اليورو، أو ارتفاع أسعار النفط الدولية⁶، كل ذلك دليل على ارتباط المعاش اليومي للمغاربة بالسياسات الاقتصادية العالمية، والأوربية على الخصوص.

¹ - هناك أربع آليات للدعم تعتمد عليها الدول العظمى، وهي الدعم الأزرق، الدعم الأخضر، الدعم المشوه، تحويل الدعم، وكلها آليات ومستويات للدعم الزراعي، الموجه خاصة للصادرات، تستعمله الدول العظمى (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي) لتبقى منتجاتها متفوقة في السوق الدولية من حيث السعر والجودة.

² - نيفين محمد طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66، 2014، ص ص 61-86.

³ - نفسه، ص 79.

⁴ - سنرجع فيما تبقى من الفصل إلى تصريحات وزير الفلاحة التي تبين كلها أن المغرب يراهن على عائدات الصادرات لإحداث التوازن السوسيو-اقتصادي المطلوب، ومنها دعم الاستغلاليات الصغيرة وتحسين الخدمات في الأرياف الهامشية.

⁵ - راجع المجلس العام للتنمية الفلاحية، الوضعية الفلاحية للمغرب، منشورات وزارة الفلاحة، رقم 10، دجنبر 2012، ص 48.

⁶ - صندوق النقد الدولي، إدارة التواصل، بيان صحفي رقم 15/568، 16 دجنبر 2015، ص 4.

فالواضح إذن أن تداعيات مناورات الكبار، بهذه الصيغة، ستتحكم، بطريقة غير مباشرة، في مسارات التنمية ووتيرتها، لأنها ستتحكم في المعاش اليومي للفقراء، من خلال تحديد أسعار المواد الغذائية، وطبيعة الخدمات الطبية، ومستوى الخدمات الدراسية. والأدهى أن مناورات الكبار يمكن أن تتحكم في السياسات الديمغرافية للبلدان النامية¹.

ومجمل القول، إن مناورات الكبار تعمل على تحطيم واضح وملموس للسيادة الوطنية، والخصوصية الحضارية للدول النامية، فلا تستطيع هذه الأخيرة أن تتبنى إلا النماذج التنموية التي تناسب توجهات الدول العظمى.

2-2- حصة خيار التبادل الحر، نموذج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

للتخفيف من التداعيات السلبية لمناورات "الدعم الزراعي"، المعتمد من قبل الدول المتقدمة، تبحث جل الدول النامية، ومنها المغرب، عن حلول اقتصادية بديلة، منها اتفاقيات التبادل الحر، التي تكون فيها الأطراف ملزمة التزاما كبيرا بتطبيق البنود المتفق عليها². وفي هذا الصدد، عمل المغرب على توقيع العديد من اتفاقيات التبادل الحر، تفوق الخمسين اتفاقية. إلا أن اتفاقيات التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي تكتسي أهمية استثنائية نظرا للعلاقات التاريخية، وواقع الجوار، ومكانة المجموعة في السوق العالمي.

عرف المغرب، منذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، تحسنا ملحوظا في ميزانه التجاري مع الاتحاد الأوروبي، وخاصة فيما يتعلق بتصدير الحوامض والبواكر (الطماطم على الخصوص)³، فبعد أن سجل الطلب الأوروبي نسبة سلبية سنة 2009 (14,3 - %)، عرف الطلب تطورا ملموسا، ابتداء من السنة الموالية، حيث سجلت الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي ارتفاعا بنسبة 17,6 %، في حين ارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي نحو المغرب بنسبة 14,1 %. ليعرف الطلب الأوروبي الموجه إلى المغرب ذروته الثانية سنة 2015 (5,6 %)، بعد الذروة الأولى سنة 2010 (9,9) كما يوضح الجدول.

جدول رقم 11: تطور نسبة الطلب الخارجي الأوروبي الموجه إلى المغرب بين سنتي 2009 و2017.

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	14,3	9,9	3	3	0,8	4,4	5,6	3,4	4,7

المصدر: المديرية العامة للخزينة الفرنسية، 2017.

¹ - أنظر، على سبيل المثال، إلى الإنفاق السخي للدول المتقدمة على السياسات الديمغرافية للدول النامية، ولا نقدر أن ذلك لمصلحة تنمية خالصة.

² - رغم الاتفاقات المكتوبة، فإن الدول المتقدمة تتصرف بكل حرية لخدمة مصالحها، وهو ما سنرى بعضا منه في الفقرات القادمة.

³ - سنرجع في نهاية الفصل إلى قضية بعض سلاسل الإنتاج، ومنها الحوامض والبواكير.

لقد شجعت الوضعية التفاوضية للمغرب مع الاتحاد الأوروبي على توجيه ما يفوق 40% من صادراته من الحوامض في اتجاه أوروبا في بعض المواسم الفلاحية، الشيء الذي جعل عائدات التصدير تصل إلى 372 مليار درهم سنة 2016. إلا أن الميزان التجاري ظل راجحا لصالح الاتحاد الأوروبي (تفاقم العجز التجاري للمغرب)، حيث انتقل من حوالي 64 مليار درهم سنة 2009 إلى ما يقرب من 79 مليار درهم سنة 2013، بما يعادل 39% من العجز التجاري الإجمالي للمغرب. واستمر العجز، بل تفاقم، كما يوضح الجدول، بشكل ملحوظ إلى أعلى مستوياته سنة 2013 بواقع 78,5 مليار درهم. وبالتالي أصبحت تغطية الصادرات بالواردات لم تتعد في المتوسط 60% بين سنتي 2010 و 2014، ووصلت سنة 2015 ما يقارب 70% (ذروة التغطية)، ثم 64% سنة 2016¹.

جدول رقم 12: تطور العجز التجاري للمغرب مع الاتحاد الأوروبي بين 2007 و 2013 (بالمليار درهم).

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة العجز	47,7	76,3	63,5	57	67,3	77,9	78,5

المصدر: مكتب الصرف، 2013.

ويجد العجز التجاري المغربي أسبابه في ضعف السياسة التسويقية للمغرب، وعدم قدرته على إبداع آليات جديدة للتسويق، وببطء اكتشاف بدائل عن الأسواق الأوروبية. كما يجد أسبابه كذلك في إرادة بعض دول الاتحاد في تحجيم نسبة الصادرات المغربية، لا سيما الدول المنافسة مثل إسبانيا. فلتحقيق هدف التحكم في حجم الصادرات المغربية، حرص الاتحاد الأوروبي على مراجعة نظام أسعار دخول الفواكه والخضر المغربية بين الحين والآخر، مما ترتب عنه تداعيات سلبية بالنسبة لعائدات التجارة الخارجية للمغرب.

في هذا السياق، ورغم أن بنود الاتفاقية الفلاحية تنص صراحة على ضرورة تسهيل ولوج الخضر والفواكه المغربية إلى الأسواق الأوروبية، بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية، أقدم الاتحاد الأوروبي في 07 أبريل 2014 على تعديل نظام أسعار ولوج الفواكه والخضر المغربية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، حيث اعتمدت الهيئات الأوروبية، بشكل نهائي، قرارا تفويضا (قرار اللجنة الفلاحة في البرلمان الأوروبي)، القاضي بمراجعة نظام أسعار ولوج الفواكه والخضر المغربية لأسواق الاتحاد الأوروبي.

يتبين من خلال عجز الميزان التجاري للمغرب أمام الدول الكبرى، إنه من الصعب البحث عن شراكة منصفة مع هذه الدول، فالفلاحة في المغرب قضية وجود بالنسبة للأرياف وسكانها، لأنها توفر ما يفوق 15% من الناتج القومي الإجمالي، كما أنها تقوم بدور مهم في التخفيف من البطالة (ما يفوق 75% من اليد العاملة النشيطة في الأرياف). بالمقابل لا تساهم الفلاحة في الناتج القومي الفرسي إلا ب 02 أو 03%. ناهيك على أنه على الرغم مما يمكن أن يقال عن الوضع المتقدم للمغرب في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن نسبة الصادرات المغربية نحو الاتحاد الأوروبي لا تتعدى 0,65% من إجمالي السوق حاليا، مقابل 1,7%

¹ - وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي 2017، م س، ص 24.

لصالح الجزائر، لكنه وضع متقدم مقارنة مع بعض الدول مثل مصر 0,5%. وقد كانت هذه النسبة أضعف بكثير خلال السنوات السابقة (في حدود 0,24% سنة 2000)، مما يعني أن السوق الأوروبية توجد في وضع اقتصادي مريح مقارنة مع المغرب. كما أن فلاحيتها العائلية تنعم بالدعم الكافي المحسن تشريعيا وقانونيا، والمنظمات الفلاحية تمارس ضغوطها الخاصة على الوزارة الوصية لتحسين مكتسباتها الاقتصادية والاجتماعية¹، في حين لا يكاد الفلاح المغربي يعرف عن الحقوق الاجتماعية والنقابية إلا القليل.

وقد أكدت التجارب السابقة، وتجربة المغرب الحالية، أنه على الرغم مما يمكن أن تحزره الدول النامية من شراكتها مع الدول المتقدمة من مكانة اعتبارية، فإن ذلك لا يتجاوز أحيانا مربع المجاملات والاعتبارات الرمزية، أو في أحسن الأحوال شراء مواقف إيجابية من بعض القضايا الحساسة، من قبيل الابتزاز الذي يتلقاه المغرب في قضيته الترايبية من بعض الدول الأوروبية. فلا يمكن نسيان ما تم من تكريس القرارات الأحادية من طرف مؤسسات الاتحاد الأوروبي أثناء إصدار محكمة العدل الأوروبية قرارها القاضي بإلغاء الاتفاق الفلاحي مع المغرب (14 دجنبر 2015). وهي قرارات سياسية-اقتصادية بغطاء قضائي، لأنها تمت بدعوى شمول الصادرات المغربية لمنتجات ومواد قادمة من منطقة الصحراء، وما هي إلا مناورة سياسية لتثبيت المصالح الاقتصادية الأوروبية على حساب نظيرتها المغربية، يرهن من خلالها الاتحاد الأوروبي مستقبل علاقاته مع المغرب بازدواجية الموقف حيال القضايا السيادية.

إلا أن الأرباح المالية التي يجنيها المغرب من الاتحاد الأوروبي، لا يمكن حصرها في حجم عائدات المغرب من تجارته الخارجية، لأننا إذا رجعنا إلى حجم الإعانات والقروض التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمغرب، نفهم جيدا لماذا الحرص المتنامي للمغرب على تقوية الوجهة الأوروبية في المبادلات التجارية، وخاصة فرنسا وإسبانيا. لذلك سنذكر ببعض نماذج هذه الإعانات والقروض، التي قدمها الاتحاد للمغرب خلال السنوات الأخيرة:

- "البرنامج الإرشادي الوطني" 2011-2013: برنامج تمويل بمبلغ يصل إلى 580.5 مليون يورو. يشمل سياسات إدارة حماية الغابات وإصلاح الإدارة المالية والإدارة العامة؛
- مساعدات أوروبية مختلفة (2006/1996)، 1.600 مليون أورو²؛
- دعم الفترة (2017/2014)، ما بين 728 و 890 مليون أورو؛
- آلية الجوار الأوروبية (2016/2014)، 563 مليون أورو؛

¹ - المنظمات المهنية الأوروبية، والفلاحون بشكل عام، لهم ضغطهم الواضح على صانعي السياسات الوطنية، على سبيل المثال، يمكن الرجوع إلى حادثة توقيف الرئيس الفرنسي من قبل المزارعين الفرنسيين، ودخول أحدهم في مشادات كلامية مع الرئيس بخصوص السياسة الفلاحية الفرنسية وتداعيات العلاقة مع الكتلة التجارية لأمريكا الجنوبية، والمشاكل المترتبة عن منع الحكومة لبعض المبيدات الحشرية (الغليفسات)، ولننظر كيف تجرأ المزارع على أن يقول للرئيس "تكلم معي بأدب... نحن هنا وهذه منطقتنا، (كان هذا أثناء زيارة الرئيس للمعرض الفلاحي السنوي بباريز (الأحد 25 فبراير 2018)). الحادثة تابعها الإعلام العالمي باهتمام كبير جدا.

² - التقرير الاقتصادي والمالي، 2008، ص 13.

- آلية الجوار والشراكة الأوروبية (2013/2007)، 1,4 مليار أورو؛
- برامج غير محددة القيمة المالية: برنامج دعم منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية، الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، برنامج التعاون الإنمائي الأوروبي، برنامج التعاون متعدد الأقطار؛
- دعم 2017¹: 105 مليون أورو. ولعل مخطط المغرب الأخضر يستفيد من نسب مهمة من هذا الدعم؛
- برنامج تسهيل الاستثمار (2016/2008): 200 مليون أورو؛
- هبات لدعم مشاريع محطة الطاقة الشمسية "نور 1، 2، 3": 106,5 مليون أورو؛
- دعم المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للتطهير: 10 ملايين أورو؛
- الدعم المخصص من قبل بنك الاستثمار الأوروبي عن طريق آلية FEMEP (2016/2006): أكثر من 04 مليار أورو؛
- قروض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (2017/2012)²: 1,18 مليار أورو؛
- وتعد فرنسا أول دائن ثنائي للمغرب بـ 17,8% من إجمالي الدين الخارجي. كما أن بنك الاستثمار الأوروبي هو أيضا واحد من الدائنين الرئيسيين للمغرب (12,2% من الديون الخارجية).

إن هذه المساعدات، التي لا يمكن أن يقارن حجمها مع عائدات التجارة الخارجية، هي التي حملت المغرب على المضى قدما في البحث عن شراكة متقدمة مع الاتحاد الأوروبي³، بل طلب الاندماج الاقتصادي الكلي، حيث جاء في خطاب العرش لسنة 2014، "إن المغرب يولي أهمية كبرى لنجاح المفاوضات الجارية، من أجل التوصل إلى اتفاق للتبادل الحر شامل وعميق، كإطار للتقارب أكثر بين المغرب وأوروبا، ولإدماج الاقتصاد المغربي في السوق الداخلي الأوروبي"⁴.

2- حصيلة الموازنات الاقتصادية الداخلية، وموقع الفلاحة من الناتج الداخلي الخام.

المغرب بلد فلاحى، أو هكذا يتم اعتباره رسميا على الأقل، وهي صيغة مزعومة أكثر مما هي حقيقة، كرستها الأسطورة الاستعمارية للاغتناء من هذا المجال، خاصة في أوج عطائه⁵، فنسبة الفلاحة من الناتج الداخلي الخام عرفت ضعفا واضحا أمام القطاع الثاني والثالث، اللذان يشهدان تطورا ملموسا. لقد ساهم

¹- خصص هذا الدعم لـ "النمو الأخضر والتنافسية"، وخصص منه 35 مليون أورو لدعم الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

²- لم تكن قروض هذا البنك تشمل بلدان جنوب وشرق المتوسط إلا بعد اندلاع موجة الربيع العربي.

³- تلعب الإعانات دورا حاسما في التوازنات الاقتصادية المغربية، ولعلنا تابعنا تصريحات المسؤولين، ومنهم "نزار بركة" عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الذي برر تراجع معدل النمو خلال السنوات القليلة الماضية (خاصة 2016) إلى عدم التزام بعض دول الخليج بتقديم الهبات المالية التي وعدت بها المغرب، وتم اعتبارها إحدى فرضيات مشاريع الميزانية، وخاصة الفرضيات المتعلقة بنسبة النمو الاقتصادي.

⁴- خطاب العرش، الذكرى 15. الأربعاء 30 يوليوز، 2014.

⁵- جان فرانسوا تروان، م س، ص 384.

القطاع الأولي في الناتج الداخلي الخام بنسبة 14,7% في المتوسط بين 1998 و 2007 مقابل 24% للقطاع الثانوي لنفس الفترة، والقطاع الثالث بما يفوق 60%¹.

لذلك جعل المخطط الفلاحي من أهم أهدافه، حفز الاستثمارات لجلب المزيد من الأرباح لصالح الخزينة، فقد أعلن مخطط المغرب الأخضر عن رفع تحدي زيادة مساهمة الفلاحة في الناتج الداخلي الخام، والانتقال بمساهمتها من 75 مليار درهم سنة 2000 إلى حوالي 100 مليار درهم انطلاقاً من سنة 2009²، وهو ما أدركته الوزارة، إذ وصلت هذه القيمة 105 مليار درهم سنة 2014³. لكن رغم هذه الزيادة، لم تستطع الفلاحة تجاوز سقف 13% من الناتج الداخلي الخام سنة 2008⁴. وبعد الارتفاع الملحوظ الذي سجل سنة 2009 (21,4%)، تراجعت القيمة المضافة الفلاحية لسنة 2010 إلى حوالي 99 مليار درهم، بتراجع بلغ 1,7%، ويعزى هذا الأداء الضعيف إلى الانخفاض الملموس في إنتاج الحبوب، حيث بلغ 75 مليون قنطار في سنة 10/2009 بمقارنة بالسنة التي سبقتها بإنتاج استثنائي بلغ 102 مليون قنطار⁵.

وباستثناء التعثر الذي عرفه الموسم 2010/2009، تم تحقيق العديد من المنجزات في هذا الصدد، منها ما عرفته القطاع الفلاحي من نمو يقدر ب 6,4% خلال الفترة ما بين 2008 و 2016، مقارنة مع 3,9% للاقتصاد الوطني ككل خلال هذه الفترة. وقد كان ذلك نتيجة المساهمة الاستثنائية لبعض السلاسل مثل الزيتون بمعدل نمو سنوي 7,2%، و الحوامض (10,2%). وارتفعت قيمة الصادرات الفلاحية بما يقارب 34% ما بين 2008 و 2016، والمغرب رابع مصدر فلاحي في إفريقيا.

إلا أن هذه الوضعية لم تستطع الرفع من الأهمية الاقتصادية للفلاحة أمام القطاعين الثاني والثالث، ففي الوقت الذي لم تتجاوز فيه حصة الفلاحة من إجمالي القيمة المضافة 13% في المتوسط إلى حدود 2017، وصلت مساهمة القطاع الثاني 28,9% وقطاع الخدمات 57,1%⁶.

كما أن حجم المنجزات المعبر عنها، لا يمكن أن تحجب حالة التناقض في منطلقات تقييم الحصيلة. إنه التناقض بين أطروحة توسيع البرامج، ومنظومة تقييم الأثر. ففي الوقت الذي تحرص فيه الوزارة الوصية على إعلان القيمة الكبيرة للاستثمارات الفلاحية، وحجم عائدات عمليات التصدير، تتحدث مؤسسات أخرى عن إخفاق مشاريع القطاع في المساهمة الفعالة في توازنات الاقتصاد الوطني، مقارنة بباقي القطاعات (القطاع الثاني والثالث)، والتي كانت إلى عهد قريب لا تقارن مع تقدم القطاع الفلاحي. هذا بالإضافة إلى

¹ - المندوبية السامية للتخطيط، الميزانية الاقتصادية التوقعية، 2009، ص 21.

² - وزارة الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام، 2012، ص 6.

³ - وزارة الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام، 2014، ص 7.

⁴ - تقرير البنك الدولي، 2018.

⁵ - تم التركيز على هذه المواسم الفلاحية (2009 وما تلاها) لأنها تمثل السنوات الفعلية لبداية تنزيل مشاريع "مخطط المغرب الأخضر" الذي هيأت له الدولة كل الإمكانيات المالية للإقلاع.

⁶ - وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 46.

إبراز الاختلال الحاصل في استراتيجية القطاع الفلاحي، بحيث نلاحظ التباين بين قطاع فلاحي يشغل ما يزيد عن 55% من الساكنة النشيطة في المغرب، في حين لم تتجاوز مساهمته في الناتج الداخلي سقف 15%. وإذا كان الباحث لا يملك إلا أن يقر بأهمية هذه الأرقام والنسب المهمة التي لا تقارن مع مثيلاتها في السابق، فإنه من الواجب التأكيد على أن العاقل لا يراهن على كثرة الحرث في تناسي واضح لحجم المحصول، وإلا سيتحول ربع هذه المداخل إلى الرأسمال الخاص على حساب التنمية الاقتصادية، وحجم الثروة الوطنية. فما فائدة الاستثمارات الضخمة، والحرص على التصدير، في ظل استمرار ضعف الناتج الداخلي الخام الفلاحي كما يوضح الجدول، وفي ظل اختلال الميزان التجاري الفلاحي، الذي يعمق من المديونية العامة. فقد انتقلت نسبة المديونية من 78,3% من الناتج الداخلي الخام سنة 2014 إلى ما يفوق 81% منه سنة 2016 (833,3 مليار درهم)¹. وبقي العجز التجاري الفلاحي مرتفعاً، حيث تم تسجيل متوسط عجز يفوق 22,8 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2008 و 2016، بمتوسط معدل تغطية الصادرات بالواردات لم يتجاوز 46,4%.

جدول رقم 13: تطور الناتج الداخلي الخام الفلاحي (قاعدة 1998) بالأسعار الجارية (بمليون درهم).

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج الداخلي الخام	527.679	577.344	616254	688.843	732.449	764.302
الناتج الخام الفلاحي	69.565	87.482	74.928	90.690	10.7050	105.534

المصدر: وزارة الفلاحة، 2010.

فأرقام المندوبية السامية للتخطيط تتحدث عن تقلب كبير، وعدم استقرار مساهمة الفلاحة في الاقتصاد الوطني، وتكوين الثروة. على سبيل المثال، خلال الفصل الثالث من سنة 2017، عرفت القيمة المضافة الفلاحية ارتفاعاً طفيفاً، بلغ 14,5%، بعد انخفاض مهم، قدره 13,6% خلال نفس الفصل من سنة 2016². كما أن القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم، عرفت انخفاضاً بنسبة 11,2% خلال الفصل الرابع من سنة 2016، بعد نمو مهم قدره 9,7% خلال نفس الفصل من السنة قبلها³. كذلك تراجعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 9% خلال الفصل الرابع من سنة 2012، بدل ارتفاع نسبته 4,3% خلال الفصل الرابع من سنة 2011⁴.

ولم تستطع مشاريع المخطط إيقاف هذه التقلبات، حيث يلاحظ استمرار التقلب، وعدم الاستقرار، الحاصل في الناتج الداخلي الخام الفلاحي خلال سنتي 2016 و 2017، إذ سجل قيمة سلبية بـ 12,8- %، ثم قيمة إيجابية قياسية بعدها في سنة 2017 بـ 16,1%، ثم عاد إلى التراجع بقيمة 0,8- %، في حين لم

¹ - تقارير مديرية المقاولات العمومية والخصوصية المرفقة بقوانين المالية: 2014، 2015، 2016.

² - المندوبية السامية للتخطيط، الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الثالث لسنة 2017.

³ - المندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الرابع من سنة 2016.

⁴ - لمندوبية السامية للتخطيط، مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية خلال الفصل الرابع من سنة 2012.

ينزل الناتج الداخلي الخام للقطاع الثاني والثالث عن الصفر خلال هذه الفترة¹. ويبقى المحدد الاساسي في هذه التقلبات هي وضعية زراعة الحبوب التي يتغاضى المخطط الخوض فيها.

3- توازنات هشة وأولويات اقتصادية مقلوبة، المغرب بلد فلاحى يصدر الحوامض ويستورد الحبوب.

لإبراز هذه الوضعية المتناقضة، سنركز على تحليل استراتيجية ثلاث سلاسل للإنتاج: الحبوب والحوامض والبواكير، فالحبوب باعتبارها جزء من سلاسل الاكتفاء الغذائي، لا يتم الاهتمام بها بما يكفي، مما جعل الإنتاج يعرف التقلب الكبير، بل القصور الواضح عن تحقيق الاكتفاء. في حين أن سلسلتي الحوامض والبواكير، باعتبارهما دعائمي التصدير، عرفنا اهتماما ودعما واضحا، جعلهما تحتلان الصدارة من حيث الإنتاج والتصدير.

3-1- الحبوب مشكلة في ذاتها وقضية في تداعياتها.

يتحكم إنتاج الحبوب، بشكل واضح، في القيمة المضافة الفلاحية، فخلال فترة تنزيل مخطط المغرب الأخضر (2008/2016)، تم تقدير متوسط العجز التجاري الفلاحي للمغرب بـ 22,8 مليار درهم². لكن إذا لم نحتسب واردات الحبوب، فسينخفض العجز إلى 7,9 مليار درهم فقط، مما يعني أن الحبوب لوحدها تمثل عجزا يفوق 14,9 مليار درهم في المتوسط خلال فترة مخطط المغرب الأخضر.

إن هذه الأرقام تكشف أهمية زراعة الحبوب في التوازنات الاقتصادية للقطاع الفلاحي، لكن المستغرب، هو الحرص المتزايد على تحويل زراعة الحبوب إلى سلاسل أخرى (سلاسل التصدير)، مما يعني، أن هذا التوجه لا يرتبط بالإنتاجية، أو إعادة هيكلة من أحل مصالح الاكتفاء الغذائي، بل باحترام الاتفاقيات المبرمة مع الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، التي خصصت للمغرب منحة تقدر بـ خمسة ملايين دولار لمدة خمس سنوات (2015/2020)، منها 202 مليون دولار (اتفاقية أولى)، تهتم ثلاث برامج فلاحية، منها برنامج التحول في اتجاه السلاسل الأكثر إنتاجية، ومشاريع الاستبدال. وسواء تعلق الأمر بمشاريع الاستبدال، أو التحويل في اتجاه السلاسل المنتجة، فالأمر يتعلق، بالدرجة الأولى، بالحبوب. كما أن هذه المبادرات، التي تعتمدها الوزارة بكل اطمئنان، تدخل في إطار الاستعداد لسنة 2021، وهي السنة التي سيتم فيها إزالة التعريفات الجمركية على الحبوب الأمريكية المستوردة، في إطار تفعيل بنود اتفاقية التبادل الحر.

إن عزم السياسة الفلاحية التخلي عن دعم زراعة الحبوب يؤكد العديد من المعطيات، فقد بلغ معدل المساحة المزروعة بالحبوب حوالي 5.000.000 هكتار خلال العقد الأخير من القرن الماضي، وهي

¹ - وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي المقدم لمشروع قانون المالية 2018، ص 128.

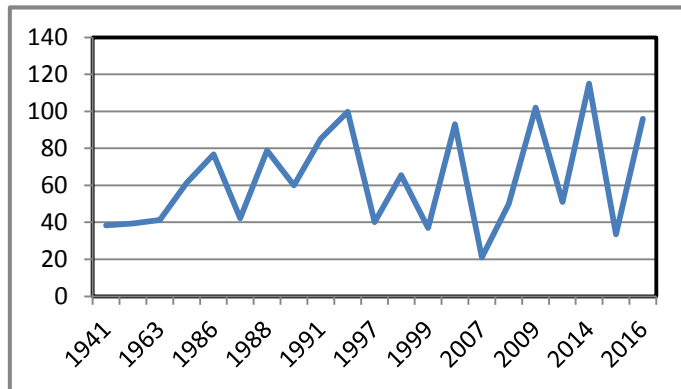
² - وزارة المالية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017، ص 49.

مساحة بقيت مستقرة خلال مطلع الألفية الحالية، حيث تراوحت ما بين 4,5 مليون هكتار خلال المواسم الفلاحية الجافة (الموسم الفلاحي 2007/2006) و 5,4 مليون هكتار خلال المواسم 2004/2003 و 2006/2005 و 2010/2009. كما أن المساحات المزروعة جلها بور، لذلك، فالمساحة الإجمالية المزروعة، وحجم الإنتاج، تتناسب اطرادا مع كمية الأمطار المسجلة سنويا على الصعيد الوطني، مما يؤكد ارتباط قوت المغاربة بما تجود به السماء.

كما تفيد إحصاءات الوزارة، أن إنتاج الحبوب بلغ 53,8 مليون قنطار في المتوسط ما بين سنتي 1993 و 1997، وبلغ متوسط الإنتاج 11,3 قنطارا في الهكتار لنفس الفترة، وقد أغلقت الألفية الثانية على تراجع واضح بخصوص الإنتاج الإجمالي للحبوب، بحيث سُجل في الموسم 2000/1999، 37 مليون قنطار فقط، متراجعا بنسبة 47% عن الموسم 99/98، و بنسبة 61% عن المواسم الخمس السابقة¹. ولم يتغير الإنتاج رغم كل المحاولات إلا بشكل استثنائي، وبلغ مؤشرات ضعيفة، من قبيل محصول سنة 2015، الذي تم حصره في 33,5 مليون قنطار. من جانبها عرفت المساحة المخصصة للحبوب الرئيسية الثلاث (القمح بنوعيه والشعير) تراجعا بنسبة 189 هكتار ما بين 2000 و 2007، وتطورت بشكل لافت ليصل التراجع إلى ما يفوق 66.000 هكتار للفترة ما بين 2008 و 2015².

ويرجع تدني إنتاج الحبوب في المغرب إلى ضعف نسبة المساحات الزراعية المخصصة لهذا النوع من الزراعات، التي تنتشر بشكل حصري في المجالات البورية، بينما تنخفض نسبتها في المجالات المسقية، خاصة في المجالات السهلية الخصبة، مثال دكالة، التي لا تتجاوز نسبة المساحات المخصصة لزراعة الحبوب من المدارات السقوية 10%، في ظل انتشار زراعة الحبوب على نسبة 71,9% من الأراضي الصالحة للزراعة بالمنطقة³. مما يعني أن زراعة الحبوب هي زراعة الفلاحين الصغار بامتياز.

شكل رقم 4: تطور إنتاج الحبوب في المغرب ما بين 1940 و 2016 (ب مليون قنطار).



المصدر: إحصاءات وزارة الفلاحة لمواسم فلاحية عدة.

¹- وزارة الفلاحة، الوضعية الفلاحية للمغرب، رقم 10، "المنتجات المجالية: استراتيجية العمل على امتداد سلسلة القيم"، ص ص 101-102.

²- وزارة الفلاحة، مذكرة اليقظة الاقتصادية الخاصة بالحبوب، 2015.

³- Sghir S., op. cit., p158.

إن وضعية التفهقر والركود التي تعرفها سلسلة الحبوب، لا يمكن إدراك وقعها، إلا بتتبع التقلبات الحادة في الإنتاج، خلال سنوات متتالية. يبين الشكل أن إنتاج الحبوب يتأرجح بين قيم قصوى، وأخرى دنيا، في مدة زمنية قصيرة جدا، بل بين الموسم والذي يليه (نموذج سنة 2014 ب 115 مليون قنطار، مقابل 33,5 مليون قنطار سنة 2015). وقد احتاج المغرب لما يزيد عن 20 سنة (من 1941 إلى 1968)، لكي يتجاوز عتبة الإنتاج الاستعماري المجحف في حق الزراعة المعاشية والأمن الغذائي المغربي، واحتاج بعد ذلك لما يزيد عن 18 سنة لتجاوز إنتاج 1968، ولم يستطع المحافظة على الإنتاج المرضي لسنوات، كما أنه عجز عن تجاوز عتبة 100 مليون قنطار إلى حدود سنة 2009، ليتهاوى المنتوج بعدها مباشرة إلى النصف في السنة الموالية (51 مليون قنطار فقط). وبعد ما يزيد عن 06 سنوات من تطبيق برامج مخطط المغرب الأخضر، عرفت سنة 2015 تراجعا واضحا في الإنتاج ب 33,5 مليون قنطار فقط.

جدول رقم 14: توزيع إنتاج الحبوب الخريفية حسب المساحة (بالمليون قنطار في ألف هكتار).

المجال	2009/2008		2010/2009		نسبة التطور
	الإنتاج	المساحة	الإنتاج	المساحة	
سوس / درعة	4,74	304	3.24	260	-32
الغرب	6,03	327	3,3	220	-45
الشاوية	15,7	714	10,5	670	-33
الحوز	19,2	965	10,7	801	-44
الشرق	4,89	381	4,24	311	-13
دكالة-عبدة	14,6	690	10,6	634	-27
تادلة-أزيلال	9,64	322	7,8	367	-19
مكناس-تافلاالت	7,23	354	5,84	323	-19
فاس-بولمان	3,82	188	3,5	172	-08

المصدر: وزارة الفلاحة، 2010.

يبين الجدول تركيز زراعة الحبوب في بعض المجالات الفلاحية في المغرب، منها الحوز، دكالة/عبدة، الشاوية. لكن منذ بداية القرن الحالي، أصبحت بعض المجالات تعرف الريادة في إنتاج الحبوب وهي سطات، وتاونات، وسيدي قاسم، والخميسات، وسيدي بنور، وآسفي، وبني ملال، والجديدة، حيث ساهمت هذه الأقاليم بما يفوق 41% من الإنتاج الوطني ما بين سنتي 2000 و 2007، لترتفع نسبة مساهمتها في الفترة الممتدة ما بين 2008 و 2016 إلى ما يفوق 51%¹.

من جانب آخر، تبقى حص الفرد من الحبوب (الإنتاج، المساحة المزروعة) ضعيفة، فقد أظهرت إحصاءات الوزارة الوصية، خلال بداية الاستقلال، أن عدد الأفراد في الهكتار الواحد من الحبوب، قد ارتفع من 2,42 فرد في الهكتار سنة 1958، إلى 4,44 فردا سنة 1990، هذا على الرغم من الزيادة المسجلة في

¹- تم الإعلان عن هذه الأرقام بمناسبة الدورة الأولى للمعرض الوطني المهني للحبوب والقطناني ببرشيد، في الفترة ما بين 12 و 15 أكتوبر 2017، تحت شعار "الحبوب والقطناني أساس الأمن الغذائي".

الأراضي المزروعة. وخلال نفس المرحلة، انخفضت حصة الفرد من الحبوب من 3,14 قنطار إلى 2,53 قنطار¹. أما مجاليا، فتراوح عدد الأفراد في الهكتار الواحد من الحبوب الرئيسة بين حوالي 9 أفراد في المناطق الجنوبية و 2,5 بمنطقة تانسيفت. في الوقت الذي تراوح فيه المعدل الوطني بين 1,03 قنطار (1981) و 3,44 قنطار (1986). وبحسب المعطيات التي تمت الإشارة إليها في الشكل السابق، يتبين أن نصيب الفرد حاليا من الحبوب هو 2,84 قنطار. أما إذا أردنا أن نقوم برصد نصيب الفرد الواحد من الحبوب للفترة ما بين 2008 و 2017 التي كان متوسط حجم الإنتاج فيها هو 77 مليون قنطار، فإنه لا يتجاوز 2,27 قنطار في السنة².

ولتغطية النقص الحاصل في الإنتاج الوطني، فقد تطورت كميات الحبوب المستوردة، وخاصة القمح الطري، ومعها حجم ميزانية الاستيراد بشكل لافت، وذلك منذ ظهور الموجات الأولى من تسارع النمو الديمغرافي في المغرب (نهاية الثمانينات)، وللوقوف على حجم نفقات استيراد القمح، نذكر أن القيمة النقدية لواردات الحبوب بلغت سنة 1993 ما يفوق 3.267 مليون درهم، لتنتقل بشكل لافت إلى 4.137 مليون درهم سنة 1996³. واستفحل الإنفاق مع مطلع الألفية الحالية، حيث استورد المغرب سنة 2008 ما مجموعه 4.083.000 طن من القمح بكلفة إجمالية تقدر ب 12.428 مليون درهم، وقد انخفض حجم القمح المستورد بنسبة تقارب 50% خلال الموسم الموالي، بكلفة عامة تقدر ب 5.440 مليون درهم، ليعاود الارتفاع مع نهاية العقد الأول من الألفية الحالية، حيث وصلت قيمة الواردات من الحبوب مجتمعة سنة 2011 ما مجموعه 17,3 مليار درهم، ثم 16,6 مليار درهم سنة 2014⁴. ورغم المجهودات المتوالية بقيت تكاليف واردات الحبوب سنة 2016 (شهر يوليوز) في حدود 11,1 مليار درهم⁵.

وسيزداد ثقل تكاليف الاستيراد مع تعقد المعاملات التجارية للمغرب بقرار تعويم الدرهم، والبحث عن موازنة ذلك ببعض القرارات الاقتصادية القاسية في حق المستهلك، فقد رفعت الحكومة في أبريل 2017 رسوم استيراد الحبوب من الخارج إلى 135%، بدل 30% المطبقة قبل ذلك، بمبرر كفاية المنتج الوطني. فكيف سيكون الوضع في حال تدني المنتج الوطني من الحبوب، الذي سيدفع بأرباب المخازن إلى الزيادة حتما في أسعار الخبز، بما ينذر بتداعيات اجتماعية ثقيلة.

¹- Direction de la statistique, consommation et dépenses des ménages 1984-1985, Vol. 7, Dépenses alimentaires, Rabat, 1991, p 49.

²- تم حساب هذا النصيب وفق نتائج إحصاء 2014، الذي قدر عدد سكان المغرب في 33.848.242 نسمة.

³- Ministère d'Agriculture et de Recherche Agronomique, « Modèles et outils utilisés pour l'évaluation de l'impact de l'ajustement structurel sur le secteur agricole », Avril 1996, p 30

⁴- وزارة الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام، 2014، ص ص 8-10.

⁵- مكتب الصرف، غشت 2016.

إن تراجع دور الإنتاج المغربي من الحبوب (خاصة القمح) في تأمين الغذاء، يمكن أن يتفاقم بحدة في أية لحظة، بالنظر إلى التقلبات المهمة، التي يمكن أن تعتري السوق والإنتاج العالميين، ولا ينبغي الارتياح إلى الهدوء، الذي عرفته أسعار الحبوب بالسوق العالمية خلال سنتي 2015 و 2017¹. فعلى العكس من ذلك، في الموسم الفلاحي 2010/2009، على سبيل المثال، بلغ الاستعمال العالمي للحبوب حوالي 2.232 مليون طن، بزيادة تفوق 2% مقارنة مع السنة السابقة، و 3,5% مقارنة مع الموسم 08/2007، وهو ما جعل وضعية الترقب وضعية عالمية وضاغطة على الدول المستوردة مثل المغرب.

وما دامت الأسباب المتحركة في نقص الإنتاج، أو رفع الأسعار في السوق الدولية دائمة ومستمرة (التغيرات المناخية؛ الصراعات السياسية والتوازنات الدولية؛ القيود المفروضة على الصادرات)، فإنه يتعين على المغرب الالتفات إلى أمنه الغذائي في مقاربة متوازنة بين سلاسل الأمن الغذائي (الحبوب والسكر والزيت) وسلاسل التصدير (الخضر والفواكه).

والجدير بالذكر أن المغرب لا تنقصه الوسائل والأدوات الأساسية لتطوير زراعة الحبوب، لكن المشكل يكمن في توجهات السياسة الفلاحية، التي تحكمها استراتيجيات الانفتاح، وتلبية السوق الدولية، وبالتالي تبقى الأولوية الفلاحية هي الاستثمار في المجالات والزراعات المخصصة للتصدير. أما إذا تمت إعادة النظر في هذه الأولويات، فالأطر المغربية والمؤسسات البحثية المتخصصة في التنمية الزراعية قادرة على تطوير المنتج. ولنأخذ على سبيل المثال، حصة تجارب زراعة الشعير أواسط الثمانينيات بمنطقة "تمحضيت"، التي أنجزها المعهد الوطني للبحث الزراعي².

3-2- الحوامض والبواكير، سلاسل إنتاج مدعوم يواجه عرقلة أوربية شرسة.

منذ أن قرر المغرب اعتماد سياسة الانفتاح الاقتصادي الشامل، عرف الإنتاج الفلاحي المغربي الموجه للتصدير انتعاشا جيدا، خصوصا بعد سنة 2006، إذ ارتفع إنتاج الخضر ب 13,9% (الطماطم 11%)، والحوامض ب 6,2%، والزيتون 7%³. كما أن الاستثمار الفلاحي الخاص يكاد يتركز في هاتين السلسلتين، نظرا للدعم الرسمي المخصص للإنتاج والتصدير، وقد سجل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ملاحظته في هذا الشأن، حيث أكد إقبال فئة من الفلاحين الحضريين على المناطق الغنية، وذات الإمكانيات الفلاحية القوية، يجذبهم الإعفاء الضريبي للقطاع، بالتزامن مع إطلاق مخطط المغرب الأخضر⁴.

¹- خلال هاتين الموسمين عرف الإنتاج العالمي وفرة كبيرة، مما سهل عمليات الاستيراد: أنظر الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية والزراعة: www.fao.org/worldfoodsituation/csdb/ar

²- أعطت هذه التجارب مردودية مهمة: 39,25 قنطار/هكتار بالنسبة للشعير نوع أساد 176. أنظر:

Projet du développement agricole du Moyen Atlas Central, Monographie et programme d'action, pp 15-16.

³- وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي، 2008، ص 37.

⁴- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"، إحالة ذاتية رقم 2017/29، ص

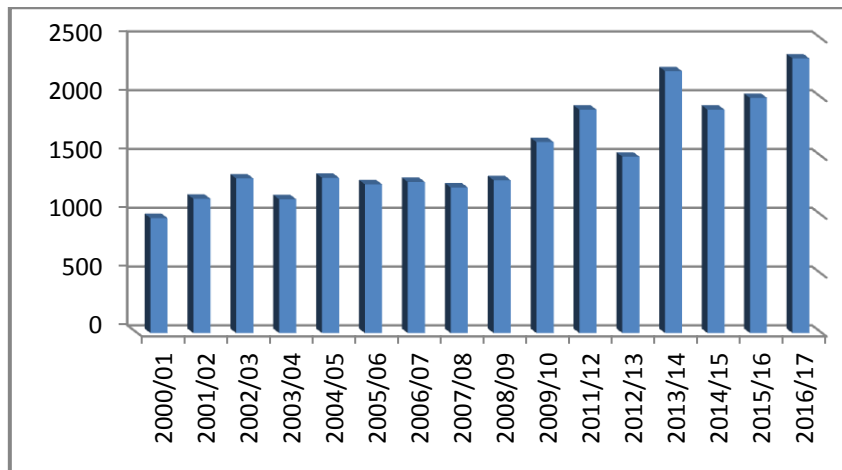
إلا أن التطور السريع للإنتاج، والمساحة المخصصة لهاتين السلسلتين، لا يتناسب مع التقلب الحاصل في نسب التصدير¹، ولا يرتبط الأمر بطبيعة السياسة الفلاحية للمغرب، بل يرتبط، ارتباطا وثيقا، بالظروف المناخية أحيانا، والحالة الصحية للمنتوج (احتمال الإصابة ببعض الأمراض)، كما يرتبط، بشكل مباشر بالسياسة الحمائية المعتمدة من قبل المستوردين، وخاصة الاتحاد الأوروبي.

3-2-1- الحوامض.

ارتبط التطور الاستثنائي لزراعة الحوامض بجملة من الإجراءات الهيكلية في الفلاحة، منها إعداد جزء مهم من المدارات السقوية المغربية للاستثمار الخاص، والمستفيدة من الدعم الرسمي الكافي، وقد كانت بعض المجالات محظوظة باختيارها لتلبية هذا الهدف، منها سوس-ماسة على الخصوص، والمنطقة الوسطى، والغرب، وتادلة، والحوز، وهي المجالات التي تتوفر على مؤسسات فلاحية قوية للرقابة والمتابعة، من قبيل المراكز الجهوية للاستثمار الفلاحي.

وقد عرف إنتاج الحوامض في المغرب تطورا ملحوظا، فإلى حدود سنة 1976، لم تكن المساحة المخصصة للحوامض تتجاوز 19.000 هكتار، ولم يمر من الوقت الكثير حتى شهدت زراعة الحوامض أولى طفراتها في المغرب، حيث بلغ إنتاج الحوامض في أكتوبر 1996 حوالي 1,4 مليون طن، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 40 % عن السنة قبلها (0,997 مليون طن سنة 1995)، في حين بلغت الصادرات من الحوامض 610.000 طن سنة 1999 مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 19%.

شكل رقم 5: تطور إنتاج الحوامض (بالألف طن) بين سنتي 2000 و 2016.



المصدر: إحصائيات وزارة الفلاحة.

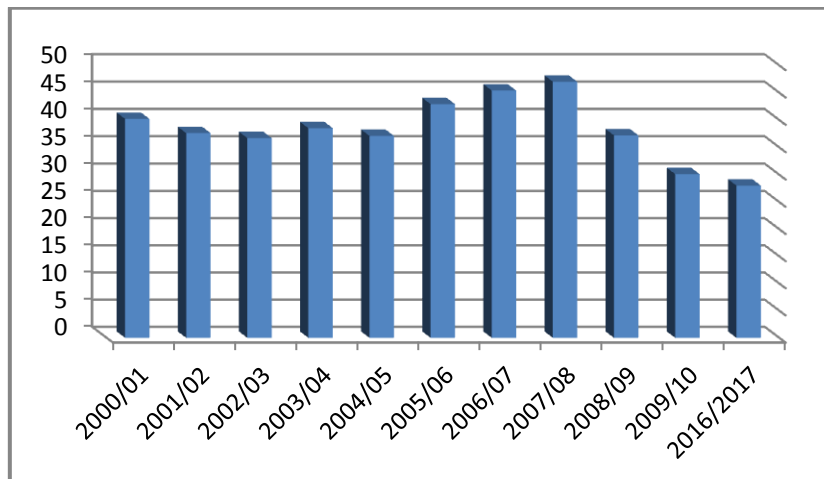
يوضح الشكل رقم 05 أن إنتاج الحوامض في المغرب، شهد نموا متواصلا انطلاقا من الموسم 2010/2009، حيث ارتفع إلى 1.624.000 طن، محققا بذلك زيادة تقدر ب 27%، مقارنة مع السنة التي قبلها (1.338.500 طن). ورغم أن سقف تطلعات مخطط المغرب الأخضر في أفق 2018 كان هو تحقيق

¹ - ساهمت هاتين السلسلتين في الرفع من قيمة الصادرات الفلاحية بما يقارب 34% ما بين 2008 و 2016 (المغرب رابع مصدر فلاح في إفريقيا حاليا).

105.000 هكتار، لإنتاج ما يفوق 2,9 مليون طن¹، فإن المساحة المزروعة بالحوامض غطت ما يفوق 125.000 هكتار، وبلغ الإنتاج 2.336.000 طن خلال الموسم 2017/2016، خصص منها ما يقارب 28% (650.000 طن) للتصدير².

لكن رغم التطور اللافت في المساحة والإنتاج، لم تستطع سوق الصادرات الصمود في وجه الإكراهات والعراقيل الأوروبية على الخصوص، ولم تستطع السياسة التسويقية للمغرب أن تحافظ، كما يوضح الشكل الموالي، على نسب مشجعة للتصدير. كما أن طموح إحداث التوازن بالتسويق الداخلي لم يتحقق بالشكل المطلوب، لأن العملية تلفها العديد من الإكراهات، على رأسها الفوضى التي تعم السوق الداخلي، بحيث يصعب الحديث عن الشفافية بالأسواق الداخلية، مادامت القواعد القانونية لتصنيف المنتجات وترتيبها حسب الجودة غير قائمة³.

شكل رقم 06: تطور نسبة تصدير الحوامض من الإنتاج الإجمالي ما بين سنتي 2000 و 2016.



المصدر: إحصاءات رسمية لوزارة الفلاحة.

يظهر الشكل أعلاه انخفاض صادرات الحوامض، بشكل واضح، خلال الموسم 2009/2008 (483.000 طن)، مسجلة بذلك نسبة انخفاض تقدر ب 17% مقارنة بالموسم السابق، هذا على الرغم من الزيادة الهامة، التي عرفها الإنتاج بين هذين الموسمين، حيث انتقل من 582.752 طن إلى 1.280.000 طن، نتيجة انخفاض صادرات البرتقال بين الموسمين 2009/2008 و 2010/2009 من 189.600 طن إلى 166.700 طن، وقد استقرت كمية الصادرات للموسم 10/2009 في 489.000 طن، لكن ذلك يؤشر على انخفاض بنسبة 9% مقارنة مع متوسط الخمس سنوات بين 2004 و 2009 (536.300 طن).

¹- أهداف مخطط المغرب الأخضر، سلسلة الحوامض: موقع الوزارة، زيارة يوم 07 مارس 2018.

²- بلاغ جمعية منتجي الحوامض بالمغرب، 2017. <http://www.agriculture.gov.ma/ar/pages/acces-fillieres/filiere-agrumicole>

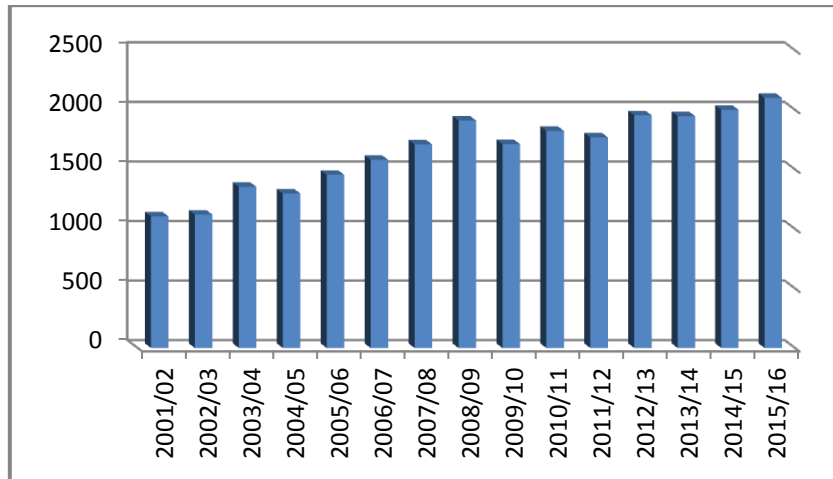
³- أحمد بلقاضي، م س، ص 473.

3-2-2- البواكير (الطماطم)، السلسلة المدللة بفضل الطلب الأوربي.

سجلت المساحات المخصصة لزراعة البواكير بالمغرب، وخاصة الطماطم، اتساعا ملحوظا خلال العقدين الماضيين، ورغم ما قد يعترى هذه السلسلة الإنتاجية من صعوبات وإكراهات، إلا أن الرهان على عائدها، جعلها تحظى بالأولوية، مما مكنها من التطور السريع من خلال تكثيف الإنتاج، وتنويع الأصناف للتكيف مع متطلبات الأسواق الخارجية، التي تمثل المنفذ الأساس لهذا النوع من المنتوجات، مما جعل المغرب يحتل المرتبة الثانية بعد مصر في تصنيف الدول العربية المنتجة للطماطم.

لقد حقق الإنتاج الإجمالي للبواكير خلال بداية الألفية (الموسم 1999/1998)، حصيدا تقدر ب 725.000 طن، كما ارتفع المنتج بشكل ملحوظ خلال العقد الأول من القرن الحالي محققا أرقاما قياسية، خاصة في الموسم الفلاحي 2009/2008، حيث بلغ الإنتاج 1.750.000 طن كما يوضح الشكل. وقد عرفت المساحات المخصصة لزراعة البواكير هي الأخرى تطورا ملحوظا، حيث شهد الموسم 2009/2008 تسجيل مساحة زراعية تقدر ب 17.900 هكتار، وبلغت هذه المساحة، خلال الموسم الفلاحي 10/2009، ما يفوق 17.620 هكتار، منها 6.700 هكتار مخصصة لزراعة الطماطم (معدل الفترة ما بين 2005 و 2009 هو 16.325)¹.

شكل رقم 07: تطور إنتاج البواكير (بالألف طن) بين سنتي 2001 و 2016.



المصدر: إحصاءات رسمية لوزارة الفلاحة.

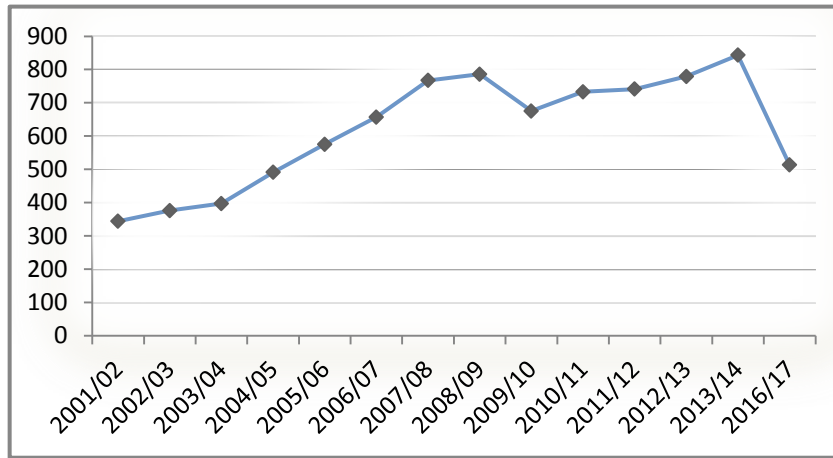
يبرز الشكل رقم 07 التحول اللافت في الإنتاج خلال الموسم 2010/2009 بواقع 1.700.000 طن، منها 845.000 طن من الطماطم، وبذلك سجل إنتاج البواكير انخفاضا بنسبة 2% مقارنة مع الموسم السابق، هذا مع الاحتفاظ بالارتفاع الذي يقدر ب 10% مقارنة مع متوسط الخمس سنوات السابقة (2005-

¹ - الوضعية الفلاحية للمغرب 2012، م س، ص 121.

(2009)، ليعرف الإنتاج بعد ذلك ذروة أخرى، انطلاقا من الموسم الفلاحي 13/2012 إلى حدود الموسم 16/2015 بما يفوق 2 مليون طن.

لقد كان المتوقع أن تعرف عمليات التصدير تطورا موازيا، لكن الملاحظ أنها عرفت إكراهات عدة، خاصة من قبل دول الاتحاد الأوروبي، جعلها تتسم بالضعف في بعض المواسم¹. ويبقى الوضع، على العموم، شبه مستقر منذ سنة 2007، فقد تطورت الصادرات إلى الأسواق المعهودة، مع تسجيلها لنتائج غير مرضية مقارنة مع حجم الإنتاج المخصص للتصدير (أنظر الشكل السابق). وبلغت صادرات المغرب من البواكير خلال الموسم الفلاحي 1999/1998، 300.000 طن، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 17% عن السنة قبلها، كما أنهت الصادرات المغربية من البواكير القرن الماضي على إيقاع جيد على العموم، وعلى الرغم من تسجيل تراجع بنسبة 5%، إلا أنها حققت رقما مهما يقارب 380.000 طن.

شكل رقم 08: تطور حجم صادرات البواكير (بالألف طن) ما بين سنتي 2001 و 2016.



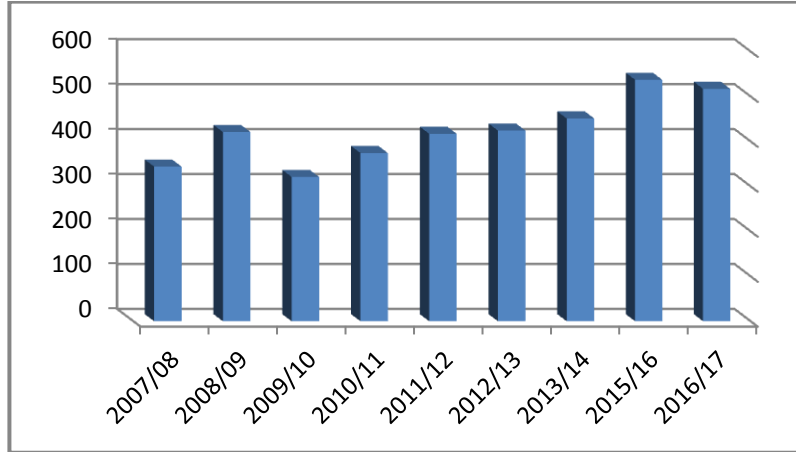
المصدر: إحصاءات وزارة الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام 2014، التقرير الاقتصادي 2017.

وقد التفتت الدولة إلى الوضع غير المريح لبعض المنتجين (صغار المستثمرين)، الذين أصبحوا يتأثرون بواقع المنافسة الشرسة لبعض الدول الأوروبية (إسبانيا على الخصوص)، مما جعلها تتخذ العديد من الإجراءات للدعم والمساعدة، والتي تبقى في مجملها غير كافية أمام حجم التحديات المتنامية، وفي هذا الإطار، بادرت الدولة إلى إعادة جدولة ديون الفلاحين، وتمديد أجل سدادها لمدة أقصاها عشر سنوات، مع تخفيف معدل الفائدة، وتحمل الدولة مصاريف ذلك. على رأس قائمة البواكير، يحتفظ إنتاج الطماطم في المغرب بالريادة نظرا للموازنات التجارية المعتمدة في الاقتصاد الوطني، وقد حقق الإنتاج تطورا مهما،

¹- يعزى هذا التراجع إلى انخفاض صادرات الطماطم نظرا لتدني أثمان السوق، حيث يلاحظ معاناة صادرات البواكير من العراقيل المتعددة التي واجهتها نتيجة الحصار الذي تعرضت له بالموانئ الإسبانية، وإخضاع الطماطم الموجهة إلى الاتحاد الأوروبي لشهادة الاستيراد، مما أدى إلى إحداث اختلالات في الاستراتيجيات التجارية للفاعلين الاقتصاديين المغربية.

فانتقل من 220.000 طن في الموسم 99/1998، إلى مستويات قصوى، من قبيل إنتاج الموسم 10/2009 الذي وصل قرابة 850.000 طن، محرزا بذلك ارتفاعا بنسبة 13% مقارنة مع متوسط الإنتاج للسنوات الخمس السابقة 2009-2005. كما ارتفعت الإنتاجية من 21 طن/الهكتار في الموسم 09/2008 إلى 23 طن/ه. خلال الموسم 10/2009 بزيادة قدرها 10%¹.

شكل رقم 09: تطور إجمالي صادرات الطماطم (بالألف طن) خلال الفترة ما بين 2000 و 2016.



المصدر: إحصاءات رسمية لوزارة الفلاحة.

يبين الشكل رقم 09 أن صادرات الطماطم عرفت تحسنا ملموسا خلال العقد الأخير، مع تسجيل أرقام استثنائية في بعض المواسم الفلاحية. خلال الموسم 2009/2008، ارتفع حجم الطماطم المصدرة بنسبة 18%، بما مجموعه 421.072 طن، وباستثناء الموسم 10/2009، الذي عرف تراجعاً في الصادرات (318.756 طن)،

وقد استمر ارتفاع الصادرات من الطماطم في الموسم الموالي 11/2010 إلى حدود سنة 2016 مسجلا رقما قياسيا ب 537.000 طن، لكن سنة 2017 عرفت تراجعا بنسبة 5%، فوصل مجموع الصادرات إلى 517.000 طن، كما ارتفعت الصادرات المغربية إلى الاتحاد الأوروبي بشكل ملحوظ رغم تحديد سقف الحصة السنوية في 285.000 طن. وإذا كانت هذه الأرقام تثير التفاؤل والارتياح بخصوص عائدات التصدير، فإن ذلك مدعاة كذلك إلى الالتفات إلى تداعيات إغراق السوق، خاصة الأوروبية منها، وما سيترتب عنه حتما تدني الأسعار، وهو ما تحجبت به "فدرالية المصدرين الإسبان" في أكثر من مرة، معلنة اعتراضها على صادرات المغرب من الطماطم إلى الاتحاد الأوروبي، كان آخرها رفع تظلم إلى المفوضية الأوروبية سنة 2016.

غير أنه من مظاهر اختلال المقاربة التسويقية للفلاحة المغربية، تركيزها على بعض المجالات الخصبة لتحقيق الإنتاج المطلوب، وهو ما جعل الوضعية البيئية لهذه المجالات في منتهى الخطورة²، فقد عرف

¹ - الوضعية الفلاحية للمغرب، م س، ص ص 119-120.

² - أنظر التفاصيل في الفصل المقبل الخاص بآثر التوجهات الفلاحية على الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية.

الموسم الفلاحي 2008/2007 على سبيل المثال، تصدير ما يقارب 343.681 طن من الطماطم، ساهمت فيها منطقة سوس لوحدها بما يفوق 310.000 طن (75% تقريبا).

خاتمة الفصل.

حاول هذا الفصل الإسهام في تحليل أطروحة "المغرب بلد فلاحي"، وذلك من خلال المؤشرات المعتمدة في السياسة الفلاحية للمغرب، وخاصة حجم مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام. وإذا كان هذا الفصل قد أكد، من خلال العديد من الأرقام والمؤشرات، أن حصة القطاع الفلاحي لم تراوح مكانها لسنوات (حوالي 15%)، فإنه حرص كذلك، على إبراز تناقضات وانعكاسات بعض الأولويات القطاعية على التنمية الاقتصادية، وخاصة تفضيل سلاسل التصدير على سلاسل الاكتفاء الغذائي.

إن الخلاصات التي استعرضها هذا الفصل، تؤكد كذلك على فشل سياسة "أولوية الاندماج الدولي"، ليس لأنها غير مجدية، بل لأن المغرب اعتمدها، دونما تحقيق التوازنات الضرورية، والاحتياطات اللازمة، لتحسين المنتج الوطني، وتحقيق تنافسيته.

وقد أحدثت سياسة الانفتاح الكلي للاقتصاد الفلاحي المغربي، اختلالات اقتصادية مهمة، فقد كانت الأولوية الفلاحية، هي تحقيق رغبات الزبناء الخارجيين، مما أدى إلى إهمال بعض السلاسل الاستراتيجية المرتبطة بالغذاء اليومي للسكان مثل سلاسل الحبوب، فكانت المحصلة تزايد إنتاج التصدير، الذي يلاقي منافسة شرسة، وبحث دائم عن وسطاء تجاريين دوليين لاستيراد الضروري من الغذاء.

الفصل الحادي عشر:
حصيلة التنمية الاجتماعية، واقع الحال.

مقدمة.

لا يكاد برنامج من برامج التنمية يخلو من الإشارة لضرورة التنمية الاجتماعية، ومنذ فجر الاستقلال، والخطاب الرسمي يحرص على تأكيد انحيازه لصالح توفير التجهيزات والخدمات الضرورية المستحقة للريفيين، وقد بذلت الدولة في ذلك مجهودا كبيرا، وقامت بالعديد من التدخلات.

لكن ما هي الحصيلة؟

يطمح هذا الفصل إلى تقييم الحصيلة الاجتماعية لبعض التدخلات الهيكلية، بالتركيز على بعض المؤشرات الأساسية، منها التشغيل والدخل، والتربية والتكوين، والخدمات الصحية. ولئن كانت هذه المؤشرات تعد من مؤشرات الجيل الأول أو الثاني من أجيال التنمية، في أدبيات المنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، فإن المغرب، وكما سنرى، لا يزال يصارع الزمن والتحديات لاستكمالها. أما اللحاق بالركب الدولي في قضايا التنمية، فيستلزم خوض غمار شوط لاحق، إن توفرت الإرادة، شوط الجيل الجديد من المؤشرات، بما فيها الديمقراطية، والحرية، وحقوق الإنسان، والتقسيم العادل للثروة، والحكم الرشيد.

1- تعميم التعليم ومحاربة الأمية، مرآة إخفاق تنموي تاريخي.

التعليم محور العملية التنموية في الأرياف المغربية، وإذا نظرنا إلى معظم المشاكل البنيوية التي تواجهها الأرياف، نجد أن لغياب التعليم دور حاسم فيها. فبه نستطيع بناء فئة واعية وطموحة من الفلاحين، وبه نبني مرآة ريفية ذات وعي كامل بدورها في إعداد أجيال فاعلة، وذات فهم سليم بأهمية المجال وجدوى تنمية المجتمع، وبالتعليم نستطيع تخريج كفاءات وأطر مبدعة تفكر للمصلحة العامة.

ورث المغرب عن الإدارة الاستعمارية حصيلة متباينة في مجموع القطاعات العمومية، وكانت الحصيلة التعليمية حافلة بالإخفاق والتخيز والتباين، سمتها الهشاشة من حيث البنيات التحتية، والتغطية المجالية، والحصيلة المعرفية، والموارد البشرية. فقد بقيت الأغلبية الساحقة من أبناء المغاربة تشكو الجهل والأمية، بحيث لم تتجاوز نسبة المقبولين منهم في المدارس التعليمية 10 أو 11% سنة 1954، وذلك نتيجة الإكراهات، والحيث الذي فرضه الاستعمار على المغاربة. لكن استفاد أبناء الأعيان من المدارس الفرنسية، وتخرجوا بعد ذلك، ليرث بعضهم مناصب ومهام الآباء، بدعم كامل من الإدارة الاستعمارية.

استلمت الإدارة المغربية عن نظيرتها الفرنسية زمام السلطة والسيادة على التراب المغربي، وتسلمت معها جملة الإكراهات والتباينات، والخلل الذي أصاب التركيبة الاجتماعية، جراء تبني الاستعمار لمنظومة تعليمية طبقية ومجحفة، فلم يكن أمام المغرب المستقل سوى العمل على تحقيق العدالة والتكافؤ والتوازن بين أبناء الوطن الواحد. تبنت الدولة الفتية سياسة تعليمية مبنية على المساواة، وتكافؤ الفرص، وفتح أبواب المدارس في وجه جميع الأطفال المغاربة، الذين بلغوا سن التمدرس (6-14 سنة)، فتصدر مبدأ التعميم لائحة

المبادئ الأربعة، التي بنيت عليها السياسة التعليمية الجديدة للمغرب المستقل¹، مستوعبة بذلك جملة التصورات والأهداف التي خالجت الضمير الوطني على مر عقود الاستعمار.

رغم ثقل الإكراهات، وتعدد الواجهات والاحتياجات، وقلة الموارد، عملت الحكومات الأولى، بعد الاستقلال، على جعل التعميم محور عملية الإصلاح التربوي²، وازداد الاهتمام إبان عقدي السبعينيات والثمانينيات، حيث انعكس الاهتمام بالتنمية الاجتماعية في الأرياف على مشاريع التربية والتكوين، فانتعشت أعداد التلاميذ الملتحقين بالدراسة خلال مرحلة السبعينيات (نسبة قصوى وصلت 60,2 %) ، إلا أن مشاريع التعميم، بعد هذه الفترة، عرفت انكماشاً حاداً في ظل الضائقة الاقتصادية، وسنوات الجفاف المتوالية، وارتفاع سعر البترول³.

ويبقى المخطط الخماسي 1992/1988 من أهم المخططات، التي راهنت على تخصيص الأرياف ببعض الإجراءات العملية، وذلك بإنشاء الوحدات المدرسية، والرفع من الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية. غير أن تداعيات سياسة التقويم الهيكلي حالت دون تحقيق المطلوب، نظراً لتقليص حجم النفقات، وانخفاض الميزانية المخصصة لقطاع التجهيز بجميع مستوياته، وتراجع ميزانيات الاستثمار في التعليم.

ثم ازدادت حدة الأزمة التعليمية أواسط التسعينيات، وتلاشى رهان المجتمع على مخرجات التعليم، أمام تفاقم بطالة الخريجين. ورغم المحاولات، التي قامت بها حكومة التناوب، لتحقيق الحلم التاريخي بتعميم التعليم من خلال خفض السن القانونية للتلميذ إلى 6 سنوات، بالإضافة إلى إجراءات أخرى، إلا أن الوضع بقي على حاله تقريباً، وبلغت نسبة التلميذ بالمرحلة العمرية ما بين 6 و 11 سنة خلال الموسم الدراسي 2000-1999 في الأرياف 69,5% فقط⁴، مما جعل البنك الدولي يصدر تقريره التاريخي عن مستقبل التعليم في المغرب، وهو بمثابة إعلان المنظمة الدولية نيتها دعم المغرب لإعداد الإصلاحات المطلوبة⁵.

ورغم التحديات الاقتصادية والإكراهات المالية التي عرفها المغرب مطلع الألفية الحالية، فقد بقيت رهانات محو الأمية حاضرة في التخطيط المستقبلي، والسياسات العمومية، فقد دعت مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى تخفيض النسبة الإجمالية للأمية من 60,5% سنة 2004 إلى أقل من 20% سنة 2010 ، في أفق محوها سنة 2015، إلا أن الطموحات تجاوزت الوقائع، وافتقدت بعض المشاريع

¹- راهنت النخبة السياسية المغربية، بكل أطيافها على تحديد: التعميم، التوحيد، المغربية والتعريب، مبادئ استراتيجية للتعليم، المبادئ التي صاغتها "اللجنة الملكية لإصلاح التعليم" في أول اجتماع لها في 26 شتنبر 1957، وقد بقيت الدولة المغربية ملتزمة بهذه المبادئ إلى حدود صياغة الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

²- على الرغم من صعوبة الظروف، فقد أوصت اللجنة الملكية في أحد تقاريرها بجعل سنة 1963 أفقاً لتعميم التعليم على البالغين سن السابعة، هذا بالإضافة إلى إحداث "سلك الإنقاذ" لتدارك تعليم الأطفال ما بين 7 و 14 سنة.

³- أنظر حدة هذه الأزمة من خلال عرضنا للظروف العامة لتنفيذ المخطط الخماسي 85/81 في الفصول السابقة.

⁴- وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، "مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004"، ج 1، التوجهات والأفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص 170.

⁵- الملاحظ هو أن كل الإصلاحات التي تلت التقرير عرفت مساهمة واضحة للبنك الدولي بشكل من الأشكال (رصد التحديات، تحديد مواطن الخلل، توجيه السياسات التعليمية، التحفيز على اعتماد بعض النماذج التي تعتبر في نظره ناجحة).

للجدوى، وبقي معدل الأمية في بعض الأقاليم مرتفعة، وهي أمية تشمل كل الفئات العمرية، وتزداد حدة في صفوف الفئات المتقدمة في السن (أكبر من 60 سنة) بحوالي 91,2%، أما في صفوف الفئة الشابة، فلا تزال الأمية تسجل حضورها القوي بنسبة تقارب 28,5% بالنسبة للفئة العمرية أقل من 15 سنة في الأرياف.

وقد انفرطت المدة المخصصة لبرامج محو الأمية (2015)، ولم يتم تحقيق الطموحات المعلنة، وتبخر حلم القضاء على الأمية، كما تم تجاهل رهان تقليص الأمية إلى 20 % بحلول سنة 2012، حيث أكد تقرير الاجتماع الوزاري الثالث (13 أكتوبر 2009)، "إنه لا يمكن القضاء على الأمية إلا بعد سنة 2022".

كل هذه الصعوبات والإخفاقات دفعت الإدارة المغربية إلى تبني خطة جديدة¹، تمثلت في " الميثاق الوطني للتربية والتكوين" وما تلاه من مخطط استعجالي، الذي ثبت فشله هو الآخر، بعد استنزاف الكثير من الأموال، الشيء الذي عجل باقتراح المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي لرؤيته للإصلاح في 20 ماي 2015، مُقرا بعجز المغرب عن تحقيق هذا الهدف (التعميم)، حيث يقول التقرير " لقد استغرق تحقيق هذا الهدف الوازن بالنسبة لبعض البلدان بضعة عقود، في حين تأتي لبلدان أخرى بلوغه بسرعة أكبر، بفضل سياسات أكثر تعبئة وإرادية، وفي بلادنا، يبقى مسار "تعميم التعليم"، وتمديد الأمد المتوقع للحياة الدراسية مسارا طويلا وشاقا. وعلى الرغم من أهمية الجهود المبذولة في هذا الشأن، فإن نتائجها تبقى محدودة بفعل الهدر المدرسي، وضعف جودة الخدمة المدرسية"².

فمن هذا الكلام يظهر جليا أن قضية التعميم هي قضية بنيوية مرتبطة بمنظومة تدبير ومقاربة الأرياف ككل، لأن الواقع يؤكد أنه ليس هناك إجماع حول تعميم التعليم، وإذا كان هناك إجماع، فهو إجماع شكلي، لسبب بسيط، هو أن الإجماع يعني بالضرورة أن هناك اتفاقا على إصلاح العالم القروي، وهو غير حاصل، لأن تعميم التعليم في الوسط القروي، لا ينبغي أن يتم بمعزل عن الإصلاح القروي بشكل عام³.

ورغم المشاريع الطموحة التي تم اقتراحها في إطار الرؤية الاستراتيجية لإصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي 2015-2030. فإنه يبدو أن مشروع التعميم، هو مشروع كبير، يستوجب سنوات، إن لم نقل يستوجب ضرورة تغيير النمطية التي حكمت الإصلاحات المتكررة، المتمثلة في اعتماد منهجيات مكاتب الدراسات الربحية المتخصصة، وجعل الربح المالي، ومنطق السوق في صلب الإصلاح، والتركيز على التناوب اللغوي، والإيقاعات المدرسية، والدعوة إلى التكوين المهني. في حين كان المأمول، العمل وفق مقاربة جديدة، بإشراك حقيقي لكل الفاعلين، وعلى الأخص، الطواقم التربوية من أساتذة ومؤطرين، للوقوف

¹- راهن المغرب خلال هذه الفترة على الانتقال من التخطيط المرحلي إلى التخطيط الاستراتيجي في العديد من القطاعات، وذلك من خلال إحداث مؤسسات عليا تقوم بدور التقييم والتخطيط واقتراح البدائل (نموذج المجلس الأعلى للتربية والتكوين).

²- المجلس الأعلى للتعليم، "التقرير السنوي 2008"، ج 1: إنجاح مدرسة للجميع، ص 53.

³- مقتطف من حوار "محمد كسوس" لفائدة مجلة عالم التربية حول أزمة نظام التعليم في المغرب، العدد 1، 1996، ص 15.

عن كُتُب عند المعينات الرئيسية للإصلاح. فقد تحدث المجلس الأعلى في تقريره الأخير (أكتوبر 2017) عن وجود 650.000 طفل مغربي لم يحصلوا على التعليم خلال الثلاث سنوات الأخيرة، وأن معدل التمدرس في الأرياف لا تتجاوز 35,2% (27% بالنسبة للإناث). بالإضافة إلى وجود 726.920 طفلا غير متمدرس من أصل 1.426.185 طفلا في سن التمدرس الأولي.

بقيت الأمية الوباء التاريخي الذي ينخر جسد الأرياف المغربية، مما انعكس سلبا على تحقيق مبدأ التعميم. كما تبقى تداعياتها السوسيواقتصادية على الأرياف المغربية بادية للعيان، حيث لا ينتظر من فلاح أُمي استيعاب دور قلب التربة، واستعمال الأسمدة، وأهمية الدورات الزراعية، والمحافظة على البيئة الطبيعية¹. فأعداد التلاميذ الملتحقين بالمؤسسات التعليمية في الأرياف في تطور متزايد، لكنها لا تستوعب كل أطفال الأرياف، لعدة اعتبارات، سنأتي على بعضها في الفقرات اللاحقة. لكن وجب التنبيه أن المشاكل المرتبطة بالأمية لا تتحملها المؤسسات الرسمية وحدها، بل إن المجتمع الريفي يساهم هو نفسه في تجذير الأمية، ولناخذ على سبيل المثال، مقارنة بين عدد الأسر التي تتوفر على حاسوب في المنزل، والأسر التي تتوفر على جهاز استقبال الفضائيات، لنعرف أولويات الأسر الريفية، وموقع التعلم من اهتماماتها، فنسبة الذين يتوفرون على حاسوب في الأرياف هي صفر تقريبا²، أما نسبة الذين يتوفرون على "بارابول" (مستقبل فضائيات)، فتفوق 35,6%، وترتفع نسبة الذين يتوفرون على تلفاز إلى 78,6%³.

جدول رقم 15: تطور أعداد التلاميذ الجدد في الأرياف المغربية ما بين 2007 و 2014.

الموسم الدراسي	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010	2012/2011	2013/2014
عدد التلاميذ	314.273	323.140	320.443	309.824	296.884	311.645

المصدر: إحصاءات وزارة التربية الوطنية.

يظهر الجدول رقم 15 أن أعداد التلاميذ الملتحقون بالمؤسسات التعليمية ما بين سنتي 2007 و 2014 هي في حدود 300.000 طفل، في حين أن عدد أطفال الأرياف، البالغين سن التمدرس تفوق هذا العدد بكثير، إلا أن البرامج التربوية خلال السنين الأخيرة، حاولت تدارك هذه الهوة من خلال السماح بالتمدرس للأطفال الذين يفوق سنهم الثامنة من العمر، مما ساهم في تخفيض نسب الأمية.

فخلال نصف قرن من الاستقلال، تراجع معدلات الأمية في الأرياف من 92% سنة 1960 إلى 60,5% سنة 2004 ، إلى 54,4% سنة 2009، مع تسجيل تأخر واضح في تعليم الفتيات (نسبة أمية الفتيات 46,8%)، كما أعلنت المندوبية السامية للتخطيط أن نتائج الإحصاء الأخير (2014) تؤكد أن 47,7% من سكان الأرياف لا يزالون أميون.

¹- حسن ضابط، م س، ص 333.

²- التقرير خاص بالتجمعات الريفية خارج المراكز القروية.

³- المرصد الوطني للتنمية البشرية، التقرير السنوي الثاني، ماي 2011، ص 60.

جدول رقم 16: تطور نسب الأمية في الأرياف خلال خمسة عقود من الاستقلال (1960-2014).

السنة	نسبة الأمية
1960	92
1971	87
1982	82
1994	75
2004	60,5
2014	47,7

المصدر: مديرية الإحصاء، والمندوبية السامية للتخطيط.

فإذا كانت السنوات الأولى من الاستقلال قد عرفت ركودا واضحا (لم تتجاوز نسبة تقليص الأمية (10%)، فإننا نسجل انتعاشا ملحوظا لبرامج محاربة الأمية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، مما أدى إلى القضاء على الأمية، بما يقدر بحوالي 10% في كل 10 سنوات. إلا أن هذا لن يحجب حقيقة أن نصف المجتمع الريفي يدخل الألفية الثالثة وهو يجهل السبيل إلى القراءة والكتابة، في وقت يراهن فيه الجميع على تهيئة وإعداد المجال الريفي، وتنمية اقتصاده عبر التحديث التكنولوجي، وإدخال التقنيات الحديثة لتطوير قطاع الفلاحة كنشاط اقتصادي أساسي لسكان الأرياف.

2- الصحة بين الأمس واليوم: بعيدا عن الحق في الصحة، وفي الطريق إلى تسهيل الولوجية.

يمكن تلخيص تحولات الشأن الصحي خلال قرن من الزمن بكل تركيز كالآتي:

تمائم وزيارة أضرحة، وفصد وكي وأعشاب، هكذا كان التداوي والعلاج في مرحلة ما قبل الحماية. مستشفيات وأطباء وفحص ومتابعة طبية في جناب استعماري محظوظ لخدام الاستعمار، تقابله "بیمارستانات"¹، وتلقيح جماعي، وحملات طبية على رصيف هش لصالح الأهالي من المغاربة، هذا واقع الصحة في عهد الحماية.

وبين المناظرة الأولى بُعيد الاستقلال سنة 1959 بوارزازات، والمناظرة الثانية سنة 2012 بمراكش، نصف قرن من الزمن، لم تختلف معه القضايا والانشغالات والأولويات إلا قليلا. بين صعوبة الولوجية، وقلة الموارد البشرية، وارتفاع تكاليف العلاج، وعدم المساواة أمام المنية، تتأرجح النقاشات

¹- في غياب المستشفيات المجهزة، قام الاستعمار ببناء هذه المؤسسات، وهي عبارة عن مراكز لتجميع المرضى لتمكينهم من بعض العلاجات المتوفرة.

العمومية الرسمية. وبين برنامج التطبيب الشامل، وبرامج الخدمات الصحية الأساسية، وبرامج الوقاية الشاملة، وبرامج التمويل، غابت النتائج المرضية.

ويتطابق التشخيص: واقع الصحة في أغلب المجالات الريفية، وخاصة الهامشية منها، مزرري، وغالبية ساكنة هذا المجال، من النساء والأطفال والرضع في معاناة شبه يومية، وصراع حقيقي مع المرض وتهديدات الوفاة، والعرض الصحي الجيد يتسم بالمركزية، والخدمات الصحية الضرورية تتمركز، هي الأخرى، في الأقطاب الحضرية الكبرى، وبعض المراكز القروية والضاحوية القريبة.

1-2- مجهود صحي استعماري لا يُنكر.

بذلت فرنسا مجهودات لا بأس بها لمداواة المغاربة. لم يكن المغاربة قبل الحماية، وغالبيتهم سكان أرياف، يعرفون الطريق إلى الدواء المصنع، ولا خبر لهم عن تلقيح أو علاج كميائي، كل ذلك أدخله المستعمر، فهذا الأخير، شيد أهم المستشفيات، بعضها لا يزال صامدا، وجلب الأطباء من بلده، ومن بلدان صديقة، وهو الذي ألزم سكان الأرياف الفحص الإلزامي لمحاربة الأوبئة الفتاكة والأمراض المعدية، وهو الذي وزع الدواء في فترات أولى بالمجان على المغاربة، وهو الذي تكلف بمتابعة صحة كبار المسؤولين وأعوان المخزن.

فهل قام الاستعمار بكل هذا لمصلحة ساكنة الأرياف؟ أم أن احتياطات سلامته، وسلامة أعوانه، وخدامه، وعماله، ومستخدميه، كانت تقتضي فعل ذلك؟.

كانت بعض الأوبئة والأمراض، كالزهرى والسل وحمى المستنقعات وغيرها، تمثل شبحا مخيفا بالنسبة لساكنة الأرياف المغربية، ويكفي أن يصبح الحديث فيها ثقافة شعبية تتوارثها الأجيال، ويصبح التيمن ببعض الأسماء، سبيل الأسر للتفاؤل بالنجاة من المرض أو الموت¹.

ولما دخلت فرنسا التراب المغربي، وجدت الأوضاع الصحية على هذه الحال، ولم تكن تجهلها، بل كانت نظرتها إلى الوضع واضحة، فجعلت المدخل الصحي سبيلها إلى قلوب المغاربة المعوزين، واعتبرت فرنسا مهمة الطبيب مهمة مركزية في تحقيق أهداف الاستعمار وأهوائه، يقول أحد الأطباء العارفين بالوضع نقلا عن المارشال ليوطي: "إنكم تعرفون أفكارى حول أهمية الطبيب في المستعمرات، وحول ما يمكن أن يقدمه من مساعدة لتمهيد بلد ما. إن كثيرا من النزاعات وسوء التفاهم تنتهي بمجرد التعارف، وما الباسيفاكسيون في غالب الأحيان، سوى نهاية لسوء التفاهم. والتوضيح الأول فقط هو الأصعب، ولا بد من وجود شخص يستأثر بثقة مسبقة، وهو أمر لا يتوفر إلا في الطبيب. ومنذ اليوم الذي يقرر فيه أحد الأعيان، أو قائد ما، أو رجل مسكين، التوجه إلى الطبيب، إثر شعوره بالألم، ويغادره وقد انزاح عنه الألم، تنكسر

¹- من مظاهر بطش الأوبئة في هذه الفترة، مدلولات العديد من الأسماء تيمنا بنجاتهم من الأوبئة والأمراض، مثل يعيش، عايشة، الناجي، سالم ويحيى وغيرها.

المرأة، وتبدأ إذ ذاك الخطوة الأولى من ربط العلاقات"¹. هكذا تحدث الدكتور "شاتنيير" في مقدمة كتاب "في الأطلس الكبير المغربي"، نقلا عن المارشال ليوطي في تصوره لمهمة الطبيب. فلم تتصور الحماية الطبيب إلا رأس حربة في مواجهة شعب مجهول ومتوجس، فليس هناك من هو أقوى من الطبيب، ولا أقدر من الدواء، على التغلغل في شعوب المستعمرات، وتحسين صورة الغزاة. فالطبيب الفرنسي، في مهمته هذه، قائد حرب حقيقي، لكن ببذلة بيضاء. والدواء سلاح استعماري فتاك، غير أنه لا يحدث ضجيجا ولا يهدر دما. وإذا كانت الجيوش ذات البذل الخضراء، تجد العناية الشديد للوصول إلى الأدغال، فإن الجيوش ذات البذل البيضاء (الفرق الصحية المتنقلة)، تمهد لها الطرقات، وتفتح لها البيوت والقلوب، وتلقى في ذلك الترحيب الكافي من قبل ساكنة الأرياف. أمام الطبيب يستسلم الرجل والمرأة والصغير والكبير، استسلاما كليا أمام مخلص من أوبئة أزهقت أرواح أقرباء كثر، وشردت قبائل، وأبادت أخرى، ولم يسلم من بطشها غني ولا فقير ولا سيد ولا مسود.

وإن ما يلفت الانتباه حقا، حجم الجهود والمكابدة التي كان يبديها هؤلاء "الغزاة"، فلم يكن المريض في أرياف الأطلس والريف وهوامش البلد يحتاج للسفر إلى هؤلاء الأطباء وهم على كراسيهم الفاخرة، وفي مكاتبهم ومصحاتهم المكيفة، كما هو الحال الآن، بل كانوا هم الذين يتعبون مشيا على الأقدام، يحملون "سلاحهم المَعْلَب" من أدوية ومعدات، على ظهور البغال والحمير، قاصدين قمم الجبال، وأطراف الواحات، وكانت الفرق الصحية المتنقلة، تتكون من طبيب أو طبيبين، ومن ممرضين، وثلاثة سائقين، وستة بغال مبردعة، وأدوية مختلفة، وخبائين، أحدهما للمستخدمين، وأربع قفاف لجعل الأدوية، وشواريات ثلاثة، ومحمل القفف، وست آلات لربط البغال².

وقد اجتهد العديد من الأطباء والممرضين الفرنسيين في إعداد قاعات فحص ملحقة بالمراقبة المدنية، ومراكز الشؤون الأهلية، وفي الأسواق الكبيرة، والتجمعات الريفية، كما تم إعداد قاعات فحص خاصة في بعض الدواوير كمراكز إنقاذ، وعنها تتفرع الفرق الصحية الخاصة بتفتيش المدارس³. تذكر micouveau- sicault قصة الطبيبة Elisabet Lafourcade وتجربتها في البعثة الصحية إلى تافيلالت، بعد قدومها إلى المغرب سنة 1945، رغبة في المساهمة في الجهود الصحية ضد موجة السل الجارفة آنذاك، وعلى الرغم من تعيينها طبيبا جراحا بمستشفى كوكار بفاس، إلا أنها طلبت الرحلة إلى أدغال تافيلالت، وبين ميدلت وقصر السوق، عُرِفَت هذه الطبيبة برحلاتها الشاقة على مثن شاحنة متهاكة من نوع Bedford، إلى أن

¹- Dr. Chatinières, in «Le Grand Atlas Marocain », Ed. Plon, Paris, 1919, p 2.

²- الجريدة الرسمية، عدد 38، 23 يناير 1914. نقلا عن بوجمعة رويان، "الطب الاستعماري الفرنسي في المغرب" دكتوراه الدولة، الرباط، 2004، ص 312.

³- كانت مصلحة الصحة المدرسية تتوفر على وسائل عمل تساعد على تتبع صحة المتدربين الجسمية والذهنية.

توفيت بعد إصابتها بالمرض (السل) في يناير 1958 بقصر السوق (الراشيدية)، وهي التي رفضت العودة للعلاج في فرنسا، وآثرت العلاج في المغرب¹.

ومثل هذه التجارب الصحية كثير، يمكن أن نشير إلى إحداها، وهي تجربة المساعدة الاجتماعية Bey-Rozet، التي قامت بمجهود استثنائي للرفع من عدد الأطر المتخصصة من هذا النوع، حيث استطاعت بمجهودات شخصية، الرفع من عدد المساعدات الاجتماعية من 06 سنة 1946 إلى ما يفوق 56 مساعدة سنة 1949². إنها نتائج قياسية في ظرف ثلاث سنوات، تعجز الآن العديد من المصالح الصحية عن وصولها، رغم تعدد الدراسات، وكثرة المناظرات، ووفرة الموارد المالية والبشرية.

وقد قامت الإدارة الفرنسية، من جهة أخرى، بحملات صحية وقائية وعلاجية عديدة ومهمة بكل الأرياف المغربية تقريبا، النافع منها وغير النافع، وعملت على توسيع عمليات التلقيح ضد الفئاك من الأوبئة والأمراض، كالتييفوس والطاعون والجذري والسل، وحرصت على تطهير المدن من المتسكعين، وذووا الأمراض والعاهات، فيتم فحصهم، ومداواتهم، وإعادتهم إلى دواويرهم، وعملت على تجفيف المستنقعات والمروج، خاصة في منطقة الغرب، للقضاء على الباعوض الناقل لحمى المستنقعات، وذلك لحماية جنودها ومستوطناتها الزراعيين في المرتبة الأولى، فاستفادت من ذلك ساكنة سهل الغرب على الخصوص، فقد جاء في رسالة وجهها ليوطي في 02 فبراير 1914 إلى حكام الأقاليم في موضوع مكافحة حمى المستنقعات، بكونها "تحصد كثيرا من الأرواح، وتعرقل الاحتلال العسكري، وتؤخر استثمار البلاد"، وطلب منهم ضبط أماكن الممرجات والمساحات التي تشغلها المياه الراكدة³.

لقد استطاعت فرنسا أن تطوق العديد من الأمراض والأوبئة وفق منظومة خاصة، وهي نظام "الاستبداد، أو الديكتاتورية الصحية"، فربحت بذلك يدا عاملة ذات صحة جيدة، وربحت ورشا ميدانيا لتأهيل المتدربين في قطاعها الصحي، وحصنت جيوشها ومواطنيها من العدوى، كما استغلت الوضع لتحسين صورتها أمام العالم، وأمام ساكنة الأرياف المغربية. لكن هذه المجهودات لم تستطع القضاء على الأوبئة، وخاصة الأمراض المتعلقة بالفاقة والفقر والتهميش وما إلى ذلك، وهي الأمراض المستثناة من تدخلات الحماية، لأن مقاربتها تفرض تفكيراً تنموياً حقيقياً ومكلفاً، لأنه يروم صحة الإنسان من حيث كونه إنساناً، يتداخل فيه الصحي بالنفسي والاجتماعي والاقتصادي، وهي القضايا التي يُعتبر الاستعمار سببها الرئيس، فكيف يمكن أن يكون صاحب الحل.

فهل استطاع المغرب المستقل تجاوز الوضع، وإحراز التنمية الصحية المطلوبة؟

¹ - Micouleau-Sicault M-C., « Les médecins français au Maroc, combats en urgence (1912-1956) », L'Harmattan, Ed. Premier livre, Paris, France, 2000, p 70.

² - idem, p 147.

³ - Affaires Indigènes, Carton 331 (A), Archives Diplomatiques de Nantes

أنظر: بوجمعة ريان، "نموذج عن الأحوال الصحية في البوادي المغربية خلال فترة الحماية"، م س، ص ص 197-217

2-2- مجهودات جبارة للمغرب المستقل، جلها التزامات دولية، يغلب عليها الطابع البيروقراطي.

عرف المشهد الصحي المغربي تحولات عدة بعد خروج المستعمر. فلم يعد الرهان مركزا على المبادرات الخاصة، وخدمات التطوع، وتحفيز التضامن لخدمة المستضعفين من أبناء الوطن، فالتزمت السياسات الصحية اتجاها مغايرا، اتجاها يحقق على الأقل مقتضيات مفهوم "العلاجات الصحية الأولية" كما هو متعارف عليها دوليا¹،

ولهذا الغرض، حرصت الدولة على زيادة الدعم المخصص للتجهيز والبنيات التحتية الصحية، فشيدت المستشفيات، وأعدت المراكز الصحية والمستوصفات ودور الولادة، وأعدت المؤسسات التعليمية المتخصصة، ووفرت الأدوية الضرورية، وشجعت التعليم الصحي، وكانت من ثمار هذه المجهودات، انخفاض نسبة الوفيات في صفوف الأطفال والأمهات، وارتفاع معدل أمد الحياة عند الولادة من 47 سنة (1962) إلى 71 سنة خلال الفترة الحالية، بمعدل ربح يقارب ستة أشهر في كل سنة، وارتفع عدد الأطباء من 25 طبيب لكل 100.000 ريفي سنة 1992 إلى 35 طبيب سنة 1996 إلى 38 طبيب سنة 1998، مع تطور لافت في نسب الصيدليات (7.717 مواطن ريفي لكل صيدلي سنة 1998)، وبلغ عدد المؤسسات الصحية الأساسية 1.440 سنة 1995 بعد أن كان في حدود 940 سنة 1992. وانخفض عدد وفيات الأمهات أثناء الولادة من 359 وفاة لكل 10.000 ولادة سنة 1984، إلى 132 حالة وفاة عن كل 10.000 ولادة سنة 2010².

كما تم مؤخرا، وضع مخطط لتقليص وفيات الأمهات والمواليد (2016/2012 - 2012 / 2008) للوصول إلى عتبة 50 وفاة لكل 10.000 ولادة، ورفعت تحديات الألفية للتنمية من خلال رفع نسبة تغطية الولادة تحت المراقبة الطبية من 57% إلى 75%³. وهي تحديات احتاجت إلى توفير موارد مالية مهمة⁴. كما انضم المغرب إلى إعلان الألفية للأمم المتحدة، لبلوغ أهداف التنمية في أفق 2015، وخاصة أهداف تحسين صحة الأم، والحد من وفيات الأطفال، ومحاربة الإصابة بفيروس حمى المستنقعات، وفقدان المناعة المكتسبة، وبعض الأمراض المنتشرة في إفريقيا على وجه التحديد، وانخرط المغرب في برنامج البنك الدولي لـ "تحسين العلاجات الصحية الأولية بالمناطق القروية" 20/2015⁵، كما اعتمدت الحكومة

¹ - عرفها مؤتمر "ألما آتا" 1978 باعتبارها علاجات أساسية علاجية ووقائية وتأهيلية تعبر عن طموح إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق ضمان الولوج العام للعلاجات الصحية وتقديم خدمات علاجية ووقائية وتأهيلية.

(Article 7 de la Déclaration d'Alma ata sur les soins de la santé primaires).

² - تقارير وزارة الصحة، 2010.

³ - جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران في إطار الجلسة الشهرية الخاصة بالسياسات العمومية، مجلس المستشارين، 8 غشت 2012.

⁴ - ارتفع حجم الإنفاق على القطاع الصحي من 30,5 مليار درهم سنة 2006 إلى 47,7 مليار درهم سنة 2010.

⁵ - Cf. Banque Mondiale, « Programme Pour Résultats d'Amélioration de la Santé Primaire dans les Zones Rurales », Rabat, 7 Avril 2015.

نظاما جديدا للتغطية الصحية التكميلية¹. ويبقى لنص الدستور الأخير الفضل في التنصيص على "الحق في الصحة" من خلال عدة فصول، منها الفصل 20 (الحق في الحياة)، والفصل 21 (الحق في السلامة والوقاية الصحية)، والفصل 31 (الحق في العلاج والتغطية الصحية)، والفصل 34 (الحق في الصحة لذوي الاحتياجات الخاصة)، والفصل 154 (الحق في جودة العلاج واستدامته). وقد وضعت الإدارة لتدخلاتها الصحية عدة مخططات، كان آخرها "الاستراتيجية القطاعية للصحة 2012-2016".

3-2- عدم المساواة أمام المنية والخدمات، مظاهر حالة أرياف معطوبة.

تتميز التغطية الصحية في الأرياف المغربية بكونها ضعيفة وجزئية²، إذ لا تزال الأرياف الهامشية، في المغرب العميق، بعيدة عن الأرقام المتفائلة سابقة الذكر، فهي تشكو من نقص المعدات، والعناية الضرورية لتفادي الوفاة عند الوضع. فنسبة الأمهات الحوامل اللواتي يستفدن من خدمات الممرضات المولدرات، أو الطبيب المختص لم تتجاوز 19,3% إلى حدود نهاية القرن الماضي³، ومعظم النساء المتوفيات ينحدرن من الأرياف (53,6%)، وغالبيتهم شابات يتراوح سنهن ما بين 25 و 35 سنة. ومعظم الوفيات تحدث بسبب انعدام الشروط الصحية الضرورية، كالولادة في المنزل، أو في مركز طبي، تنقصه المعدات اللازمة، والأطر المتخصصة.

أما الاهتمام بالأطفال، وحديثي الولادة، فينحصر في حدود برامج التلقيح، التي لا تخلو هي الأخرى من انعكاسات سلبية أحيانا⁴. بحيث أن 68,5% من الحوامل بمنطقة الغرب (المكرن) مثلا، يلدن في المنزل⁵، مقابل 7,5% يلدن بمستوصف المركز القروي، و 8,6% بالمستشفى، و 14,4% بمستوصف المدينة، في حين لا تتعدى نسبة النساء اللواتي يلدن في العيادات الخاصة 0,5%⁶. وفي أرياف مقدمة الريف الريف (إقليم تاونات)، لا يختلف الوضع كثيرا، فمن بين 5.373 ولادة سنة 2006، قضت 98 حالة، ووصل عدد الأمهات المعرضات للأخطار اثناء الولادة سنة 2005 إلى 1017 حالة، ولم تستطع المرافق الصحية استقبال أكثر من 177 حالة ولادة خلال هذه السنة⁷.

¹- صدر في 29 شتنبر مرسوم رقم 177.08.2 قاضي بتطبيق مقتضيات الكتاب الثالث من القانون رقم 00.65 المتعلق بنظام المساعدة الطبية، يشمل المرسوم الإجراءات القانونية والتنظيمية للاستفادة من خدمات نظام المساعدة الطبية

²- اللجنة المديرية، تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2025، المغرب الممكن، م س، ص 119.

³- Ministère de la Prévision Economique et du Plan, Direction des Statistiques, « Les Indicateurs Sociaux », 1999, p 33.

⁴- من بين المشاكل الصحية البنيوية، اعتماد المغرب على الصناعة المستوردة دون مراقبة، ولعل حادث اللقاحات الفاسدة في عهد الوزير ياسمينة بادو خير دليل على ذلك.

⁵- مع العلم أن منطقة الغرب (المكرن) هي من المجالات الريفية المحظوظة، لكونها تبعد عن مدينة القنيطرة بأقل من 20 كلم، وتوجد على الطريق الوطنية الرابطة ما بين القنيطرة وطنجة، فما بالك بالمجالات الريفية في المغرب العميق.

⁶- نادية تهايمي، 'الصحة والتنمية بجماعة المكرن'، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، طفيل، القنيطرة، 2012، ص 260.

⁷- زينب نجاري، م س، ص 208.

لذلك ترتفع نسبة الوفيات في صفوف النساء والأطفال حديثي الولادة، فالإحصاءات الرسمية تؤكد أن نسبة وفيات الرضع (أقل من سنة واحدة) تقدر ب 28,8 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011، ونسبة الوفيات في صفوف الأطفال أقل من خمس سنوات في الأرياف قد استقرت في 35,07 لكل 1.000 ولادة حية سنة 2011. في حين أن ما يزيد عن 92% من حالات وفيات الأمهات أثناء الولادة يمكن تفاديها، لأن معظمها يكون في البيت، أو أثناء النقل إلى المستشفى أو دور الولادة¹. ولا تزال صحة الطفولة الريفية مهددة بسبب انعدام الرعاية والعناية بالصحة المدرسية، واضطرار الأطفال إلى بعض السلوكات غير الصحية، حيث لا يزال العديد من الأطفال يلجؤون إلى الشرب من مياه السقي، مما يتسبب في حالات كثيرة من الإسهال وأمراض الجهاز الهضمي².

وباستثناء الخدمات الصحية الوقائية، التي يتم تقديمها للمرأة الحامل وطفلها قبل وبعد الولادة، فإن مصاريف العلاج تقع على كاهل الأسرة الريفية، ورغم اعتماد الدولة مؤخرًا لنظام المساعدة الطبية "راميد"، الخاص بالأسر الفقيرة والمعوزة، إلا أن الأمر لا يتعلق بدعم منصف أو شامل وكامل³، ويكفي أن نذكر أن الإنسان الريفي يحرم من هذه الخدمات بمجرد خروجه من المجال الجغرافي المسجل فيه إداريًا. وعلى الرغم من وضوح النصوص القانونية المتعلقة بالقطاع الصحي، وخاصة ما ينص منها على عدم التمييز بين المرضى بالنظر إلى أصولهم الجغرافية أو ظروفهم السوسيواقتصادية⁴، إلا أن هذا الكلام يبقى نظريًا، وبعيدًا عن الواقع. فهل يستطيع المريض الفقير أن يستفيد من الخدمات الصحية في المرافق العمومية دون حمله لبطاقة راميد مثلاً (حامل الوصل لا يمكنه التمتع بالخدمات)، وهل يستطيع المعوز، حتى في حالة تمكنه من بطاقة "راميد"، أن يستفيد من الخدمات الصحية بالمصحات الخاصة، التي تعتبر عمليًا، نشاطًا تجارية بامتياز⁵، لا تكثرث ولا تلتفت لجملة النصوص المعلن عنها لتنظيم القطاع الصحي، باعتباره قطاعًا خدميًا لا تجاريًا⁶.

¹ - Organisation Mondiale de la Santé OMS, Droits sexuels et reproductifs et genre, Commission Femmes et Développement, 2008.

² - محمد ربيع، م س، ص 217.

³ - من المفارقات الغريبة أنه رغم تركيز الفقر في المجالات الريفية (79,4% من فقراء المغرب)، إلا أن نسبة المستفيدين من خدمات (راميد) من سكان الأرياف لا تتجاوز 48% مقابل 52% للحواضر.

⁴ - أنظر على سبيل المثال المادة 2 من القانون 131-13 التي تنص على أنه " يجب عليه (الطبيب) مزاولة مهنته في جميع الحالات باحترام تام للأخلاق، بعيدًا عن أي تمييز كيفما كانت طبيعته، خاصة ما ارتبط بالسن أو الجنس أو الأصل أو الظروف السوسيواقتصادية أو معتقدات المرضى الذين يعالجهم أو الجماعة المسؤول عنها". فالوزارة الوصية تريد مقاضاة الأطباء بهذه التهمة جراء تقديمهم الاستقالة الجماعية في أكتوبر 2018، لكنها لا تحرك المقاضاة في حال امتناع بعض المراكز الصحية الحضرية عن تقديم العلاج لسكان بعض الأرياف، بحجة عدم توفير السرير أو الأجهزة الكاشفة وغيرها، أو نظرا لعدم تبعيبتهم للجماعة الترابية.

⁵ - وفق المادة 57 من نفس القانون فإن المصلحة يمكن أن تنشأ على اعتبار أنها شركة تخضع لنظام الشركات، وهو نظام منافي تمامًا للخدمة العامة ومصلحة المواطن.

⁶ - تشير نفس المادة المذكورة سابقًا أن " الطب مهنة لا يجوز بحال من الأحوال وبأي صفة من الصفات أن تمارس باعتبارها نشاطًا تجاريًا".

2-4- البيروقراطية تنتج قطاعا صحيا مغلقا، وإكراهات بنيوية كبيرة.

يقدر تقرير الخمسينية أن الإشكالات الكبرى التي تعتري الصحة العمومية تتمثل في: عدم نجاعة أسلوب الحكامة المعتمد، وأزمة المستشفى العمومي، وطريقة تمويله، وقلة الوسائل المخصصة للقطاع الصحي¹. ومن مظاهر هذه الإشكالات أن التدبير العمومي لقطاع الصحة في المغرب يتميز بالانغلاق، وهيمنة المؤسسات العمومية، أو مؤسسات خاصة لأصحاب الرساميل الكبيرة. كما أن ضعف تراتبية السلطات الصحية²، وافتقار المراكز الصحية القروية للموارد البشرية الكافية، يجعل العرض الصحي في الأرياف مرهونا بالمبادرات الفردية، وضمير الممارسين في القطاع. بل إن ضعف، أو انعدام قطاع صحي خاص في الأرياف المغربية³، وغياب التنسيق بين المصالح العمومية، يجعل بعض الحالات من المرضى عرضة للإهمال في المراكز الاستشفائية.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في مجال سد الخصاص في الموارد البشرية الصحية، فإن ذلك لم يجدي نفعا أمام اتساع الاحتياجات. فعلى سبيل المثال، في سنة 2010 تم توظيف 2.594 من الأطر الطبية وشبه الطبية والإدارية، 987 منها توجهت إلى المناطق النائية (38%) من مجموع التوظيفات)، وفي سنة 2011 تم الرفع من الأطر المعينة بالمناطق القروية إلى 1.265 من مجموع توظيفات شملت 2.502 (51%)⁴. رغم ذلك بقيت الفوارق متسعة بين الحواضر والأرياف المغربية، ففي الوقت الذي تمثل فيه نسبة الأطباء لعدد السكان في الحواضر، طبيبا لكل 8.111 ساكن حضري، ترتفع فيه هذه النسبة إلى طبيب واحد لكل 11.345 ساكن قروي، كما أن الاستفادة من علاجات الصحة الإنجابية على سبيل المثال، نعرف تباينا مماثلا، حيث لم تستفد من صفوف نساء الأرياف سوى 48% مقابل 52% بالنسبة لنساء الحواضر⁵. وتؤكد تقارير البنك الدولي (2015)⁶، أن عدد مؤسسات العلاجات الأولية في الأرياف (عدد المؤسسات حسب عدد عدد السكان) تتراوح ما بين 4.411 و 12.089 مواطن ريفي لكل مؤسسة علاجية على صعيد جهة الغرب اشراردة بني حسن، في حين أنه في باقي الجهات، لا تقل فيها النسبة عن 5.000 (7.007 بجهة تازة الحسيمة تاونات، 6.550 بجهة مراكش تانسيفت الحوز و 6.527 بالمنطقة الشرقية، 6.422 بتادلة أزيلال، 8.430 بشمال المملكة)، مع تسجيل أعلى معدلتم بمنطقة عبدة دكالة ب 13.936 مواطن لكل مركز صحي قروي.

¹- تقرير الخمسينية، م س، ص 121.

²- من مظاهر التفكك والقطيعة انعدام علاقة قانونية بين شبكات العلاجات الصحية الأولية في الأرياف والشبكات الاستشفائية الإقليمية والجامعية.

³- لا يوجد قطاع صحي خاص وجيد في المراكز القروية، و الحملات الطبية والقوافل والمبادرات التطوعية أنشطتها موسمية وتقتصر على أمراض بعينها مثل تشخيص أمراض العيون وختان الأطفال.

⁴- جواب وزير الصحة "الحسين الوردي" بمجلس النواب يوم 18 يونيو 2012.

⁵- Ministère de la Santé, «Enquête nationale sur la population et la santé Familiale», 2011.

⁶- تقرير للبنك الدولي حول برنامج العلاجات والصحة الأولية بالعالم القروي، مكتب الرباط، أبريل 2015.

من الملاحظات المهمة بخصوص الوضعية الصحية في الأرياف المغربية:

- هناك تفاوت من حيث نسبة الأطباء بين المجالات الترابية للمغرب، وإن كان الأمر متوقعا في عمومها، فإنه في هذه الحالة، ينطوي على تأكيد لملاحظة تم طرحها خلال الفصل السابق، وتتعلق بتمركز الموارد والخدمات في الجزء الغربي والشمالي الغربي للمملكة؛
- على الرغم من المجهودات المبذولة، فالملاحظ هو تراجع نسبة الأطباء بين سنتي 2003 و 2016. فقد يبدو ذلك غريبا أمام تطور أعداد الأطباء الملتحقون بالمراكز القروية، لكن ينبغي أن ننظر إلى ذلك بالمقارنة مع الاحتياجات، مع العلم أن العديد من المنشآت الصحية حديثة التشييد، لم يتم تشغيلها، وبالتالي أصبح لا جدوى من تعيين أطر طبية تشتغل فيها، كما ينبغي كذلك النظر إلى الوضعية بالمقارنة مع التطور الديمغرافي المهم في جل المجالات الترابية.

وقد انتقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه الوضعية في بعض تقاريره سنة 2013، حيث جاء في أحدها¹: " ولم يتم لحد الآن، تفعيل القانون الإطار رقم 34-09 المتعلق بالمنظومة الصحية والعرض العلاجي، الصادر في 2011، والذي يحدد إطارا تنظيميا لتخطيط العرض العلاجي، وتنظيم المنظومة الصحية، حسب خريطة صحية وطنية. ومن شأن تفعيل هذا لقانون أن يغير الرؤية المتحكمة في مجال التغطية الصحية، تلك الرؤية التي أفضت إلى إنشاء مؤسسات للعلاجات الصحية الأساسية في كل الجماعات القروية تقريبا، دون أي اعتبار للنقص في مجال الموارد البشرية والمالية، ولقد نجم عن تأخير تفعيل هذا القانون، عدم قدرة وزارة الصحة على تشغيل 143 منشأة صحية أساسية، استكمل بناؤها، لكنها مغلقة لعدم توفر الموارد البشرية الكافية²".

تشكو جل المرافق الصحية في الأرياف من ضعف التجهيزات، وانعدام العديد من المعدات الضرورية، والسبب في ذلك هو عدم اقتناء هذه المعدات من قبل السلطات المختصة، أو غياب الصيانة. ومن المشاكل البنوية في هذا الصدد، التدخل الانفرادي للدولة، وتملص كبار المستثمرين في الأرياف من المساهمة في تجهيز المجالات الترابية، وتحقيق التغطية الصحية الضرورية، فكان من نتائج ذلك، الإرهاق المتزايد لميزانيات الدولة³. وقد ترتب عن وضعية الإرهاق هذه، تراجع الإنفاق العمومي على الصحة إلى حوالي 05% من الناتج الداخلي الخام فقط، مما نتج عنه تراجع النفقات الإجمالية المخصصة لكل فرد إلى ما دون

¹- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2013/4 تحت عنوان "الخدمات الصحية والأساسية، نحو ولوج منصف ومعمم"، تقرير مصادق عليه في 26 شتنبر 2013، 121 ص.

²- يرجع انعدام الموارد البشرية في بعض المراكز الصحية وعدم اشتغالها إلى عدم الالتزام بخريطة صحية مضبوطة أو تملص الدولة من تشييد بعض المراكز وبنائها من قبل المحسنين والمنتخبين والجمعيات بمبادرات خاصة دون استشارة الوزارة الوصية

³- ارتفعت ميزانية القطاع الصحي من 5.495.456.000 درهم سنة 2004، إلى 12.372.147.000 درهم سنة 2013.

56 دولارا، وهي نفقات ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمثيلاتها في دول عربية أخرى مثل تونس (118 دولارا)، ولبنان (398 دولارا)، والأردن (134 دولارا). وتزداد تداعيات تراجع إنفاق الدولة على القطاع الصحي على ساكنة الأرياف جراء استمرار الفقر الريفي، وتزايد سنوات الجفاف، والفقر في المغرب أصبح ريفيا بامتياز، وعددهم يقدر بأكثر من ثلاثة ملايين فقير، لا يتجاوز إنفاقهم السنوي 2.989¹.

إن العنوان الأبرز للوضع الصحي في الأرياف المغربية هو قلة المرافق والتجهيزات والأطر، التي تتدنى مستوياتها عن المعايير المطلوبة، ولعل العديد من السكان الريفيين يكرهون التوجه إلى المركز الصحي بسبب ذلك، وبسبب سوء معاملة الطواقم الطبية المغلوب على أمرها في كثير من الأحيان². ففي منطقة الغرب، رغم القرب من المركز، فإن وضعية الأرياف تثير القلق، نظرا للنقص الحاصل في المستوصفات، فعلى الأقل نقص مستوصفين أو ثلاث في كل جماعة قروية من حيث احترام المعيار الديمغرافي في توفير المرافق الصحية (مركز صحي لكل 45.000 نسمة و مستوصف لكل 15.000 نسمة)، ونفس الشيء بخصوص الأطر الصحية من ممرضين وأطباء³. ونظرا للعجز عن تلبية الطلب الصحي، تبقى نسبة مهمة من السكان تعاني من أمراض متنوعة، بعضها مزمن، فمن بين 990 شخص من سكان جماعة المكنون (منطقة الغرب)، 278 منهم يعانون من أمراض مختلفة، مما يرفع نسبة الإصابة إلى 28,1%⁴. وفي مقدمة جبال الريف، يشكو إقليم تاونات من خصائص مماثل، حوالي 42 طبيبا، و303 جراحي اسنان، وصيدلي واحد، بالإضافة إلى 322 ممرضا⁵. وفي الريف الأوسط، لم تستطع المستوصفات والمراكز الصحية بإقليمي شفشاون والحسيمة تلبية حاجيات الساكنة، نظرا لغياب الأطر الصحية، أما عن تحدي الوصول إلى المعايير الدولية بخصوص عدد الأطباء والممرضين والمؤسسات الصحية، فلا يزال البون شاسعا جدا ولا مجال للمقارنة⁶. وعلى الرغم من تعميم المستوصفات والمراكز الصحية في أرياف المجالات السهلية (دكالة نموذجيا)، إلا أنها تقتصر إلى التجهيزات الصحية الضرورية والأطر الطبية، مما يجعلها بعيدة كل البعد عن تلبية طلب ساكنة الأرياف⁷.

وقد أنتجت حالة الخصائص هذه جملة من الاختلالات الاجتماعية، والسلوكات اللا أخلاقية، التي أصبحت بنيوية، وسلوكا اعتياديا ومتوقعا، بل وطبيعيا كذلك بالنسبة للبعض، وعلى رأسها "الرشوة" أو "القهوة"، كما يسميها أهل الاختصاص، وفي هذا يقول أحد أطباء الطب العام: " في العالم القروي، يتعين

1- المندوبية السامية للتخطيط، نتائج البحث الوطني حول مستوى عيش الأسر 2001/2000.

2- أنظر عدد الاستقالات الجماعية التي تقدم بها أطباء القطاع العام بجهة الدار البيضاء سطات وجهة الشرق في نهاية أكتوبر 2018، ومن بين أسباب الاستقالة، انعدام التجهيزات، مما يجعلهم وجها لوجه مع المواطن.

3- عبد الله صدقي، م س، ص ص 217-221.

4- نادية تهامي، م س، ص 353.

5- زينب نجاري، م س، ص 206.

6- محمد بودواح، م س، ص ص 134-136.

7- محمد ربيع، م س، ص 336.

على مهني الصحة أن يكون جاهزا على مدار الساعة لخدمة ساكنة الدوار. والهدايا العينية التي تقدمها هذه الساكنة للمهني تعتبر في نظرها بمثابة تعويض عن الجهد المبذول. وبحكم الاعتقاد السائد بالوضعية "المثيرة للشفقة" للمهنيين الصحيين، فإن الهدايا تعتبر أيضا بمثابة محفزات لضمان وفاء هؤلاء المهنيين، واستدامة إخلاصهم وتفانيهم في العمل"¹

وفي مقابل تراجع الدولة عن الالتزام الكامل بصحة ساكنة الأرياف، وتوفير المرافق اللازمة، فإن هذه الأخيرة لا تستطيع تعويض النقص الرسمي الحاصل بمبادرات موازية (أنشطة الجمعيات، الشراكات وغيرها)، وبالتالي الاستسلام للمرض، أو البحث عن بدائل أقل كلفة، دون الاكتراث بالعواقب، فقد أوضح التحقيق الوطني في مستويات عيش الأسر أن حصة نفقات الأسر القروية المخصصة للوقاية والعلاجات الطبية تقدر ب 7,4% سنة 1991 مقابل 3,5 سنة 1985، وتبقى نفقات الريفيين على الطبيب بعيدة كل البعد عن المؤشرات الدولية، وحتى الإقليمية والوطنية، بحيث لا تتعدى في بعض المجالات الريفية (المقدمة الجنوبية للريف الأوسط) في مطلع القرن الحالي 120 درهم في السنة². أما في قطاع بني امير (تادلة)، فنجد أن 32,8% من الأسر، لا تنفق شيئا على الصحة، وذلك راجع بالأساس إلى الوضعية الاقتصادية³. وهذا لا يعني أن العامل الاقتصادي لوحده هو المسؤول، بل هناك اللامبالاة وعدم أولوية الطبيب.

ومن بين الاختلالات البنيوية في استراتيجيات الصحة العمومية، أنه قليلا ما يتم التفاعل المطلوب مع القضايا الصحية ذات الارتباط المباشر بالبيئة، فيتم إغفال أحد أسباب العديد من الأمراض. ولا يكفي أن يتم استحضار القضايا البيئية في ثنايا الحديث عن الصعوبات الصحية، دون الاجتهاد في قوانين صارمة لحماية البيئة. فمن المأسى المسجلة بهذا الخصوص، تحول العديد من الضواحي إلى "مطارح نفايات" عشوائية، قد تكون أحيانا مرغوب فيها من قبل الساكنة، باعتبارها مصادر رزق لشرائح مهمة⁴.

ومن الأمثلة الصريحة على تلويث المجالات الريفية، أن العديد الشهادات الصادمة تروي حكايات إفراغ النفايات الطبية، ونفايات المستشفيات مباشرة في الفضاءات الطبيعية دون تفكير في معالجة، فقد ذكر تقرير لبعض خبراء البنك الدولي أثناء زيارتهم لمراكز صحية بمنطقة الغرب (دار الكداري، دار ولاد العسال)⁵، أن المصالح الصحية تضع نفايات مخلفات الوضع (الولادة) في حاويات بلاستيكية، وتجمعها مع بقايا الأدوية، ومجموع نفايات المركز الصحي، إلى حين قدوم الشاحنة المخصصة لنقله إلى حيث المكان

1- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، م س، ص 44.

2- حسن ضايض، م س، ص 133.

3- عبد الرحيم عني، م س، ص 224.

4- في العديد من المجالات الضاحوية والأرياف القريبة من الحواضر، تصبح بعض الأسر محترفة في تجميع النفايات بشكل تقليدي (تجارة المواد القابلة للتدوير، والبحث عن الأشياء الثمينة، وتسويق بعض الآلات القابلة للإصلاح).

5- تقرير تم إعداده لصالح البنك الدولي من قبل خبراء تابعين له بمكتب الرباط (خالد أنور، نجات مجيد) تحت إشراف نادين بوبار Nadine Poupart بعنوان: Evaluation des systèmes de Gestion Environnementale et Sociale، ص ص 14-15

المخصص للتجميع بالقنيطرة، إلا أن عدم انتظام الإفراغ، وتأخر الشاحنة المخصصة في الأوقات المحددة، يضطر المصالح الصحية إلى التخلص منه، وإفراغها إلى جانب النفايات المنزلية التابعة لمصالح الجماعة الترابية، أو يتم توجيه كل امرأة أكملت وضعها، وتمت معافاتها أن تحمل معها كيسها البلاستيكي المحشو بمخلفات النفاس للتخلص منها. وفي حالة أخرى لا تقل خطورة، يتم طمر، أو حرق هذا النوع من النفايات في الهواء الطلق تجاوزا للقوانين¹.

وتعتبر الأمراض المرتبطة بحوادث الشغل في الأرياف من القضايا الشائكة، والمسكوت عنها، نظرا لتعقدها، وارتباطها بقضايا سوسيواقتصادية أخرى شديدة الحساسية، وفي غياب نظام قانوني، ومدونة خاصة بالفلاح والمزارع والعامل الفلاحي، يبقى المريض، ضحية الشغل، أمام ظروفه المادية لمواجهة نتائج الحادثة، وعلى الرغم من تنامي حالات الإصابة بالمواد الكيميائية والمبيدات وحوادث المعدات والآلات الفلاحية، إلا أن جل المشغلين يتملصون من كل مسؤولية، وعلى رأسها تمكين العمال من خدمات الضمان الاجتماعي.

كما تكشف خريطة التغطية الصحية، الضعيفة أصلا (لا تتجاوز 16 %)، توزيعا غير متكافئ بين مختلف المجالات المغربية. فقد بلغت نسبة التغطية الصحية بمجموع الأنظمة المعتمدة على الصعيد الوطني خلال سنة 1999 مثلا، 13,5 %، لا تمثل منها الأرياف سوى 3,8 % مقابل 21,8 % للحواضر، وبقيت هذه النسبة راكدة إلى حدود سنة 2002، لتعرف ارتفاعا طفيفا جدا بعد خمس سنوات (3,9 % سنة 2007)، بينما تبقى الغالبية العظمى دون أدنى تغطية صحية (94 % من الساكنة لا تتوفر على تغطية صحية).

جدول رقم 17: توزيع تطور نسب التغطية الصحية بين سنتي 2002 و 2007.

السنة			2001			2007		
حسب الإقامة	حضري	ريفي	المجموع	حضري	ريفي	المجموع	ريفي	المجموع
نسبة التغطية	21,3	3,8	13,5	25	3,9	15,8		
التوزيع حسب حالة التغطية بالنسبة للأسرة								
تغطية كلية	12,3	2,7	8,6	18,1	3,1	12,4		
نصف الأسرة	8,8	1,3	5,9	9,9	1,8	6,9		
أقل من نصف	9,6	2	6,7	5,9	1,8	4,4		
لا أحد	69,3	94	78,8	66,1	93,3	76,3		
المجموع	100	100	100	100	100	100		

Source : Haut Commissariat au Plan, Enquête National sue les Niveaux de Vie des Ménages (ENNVN) 2006/2007.

¹ - يحرم القانون 28-00 عمليات التخلص من النفايات الطبية بهذه الطريقة (أنظر البندين 7 و 41)

ومن حيث ما يرتبط بالجانب الثقافي والحضاري لسكانة الأرياف، فإن نسبة كبيرة من السكان ومعها الأطر الطبية تعيش معاناة شديدة، فبالإضافة إلى مشكل الأمية، وانتشار بعض التقاليد والأعراف التي تحد من إمكانية التداوي، كتحفظ علاج المرأة وتوليدها من قبل الطبيب الرجل، وإجراء العمليات الجراحية والعلاج النفسي وغيره، مما يعتبر طابوها بالنسبة لسكانة بعض المجالات التقليدية، فالرجال الريفيون يفضلون زيارة المراكز الصحية في الأوقات المناسبة، ليتمكنوا من العودة السريعة إلى الحقل، أو في أيام التسوق، ومن الأوقات المناسبة بالنسبة لغالبية سكان الأرياف يوم السوق الأسبوعي، في حين أن توقيت العمل بالنسبة للأطر الصحية لا يتناسب مع ذلك، فيتحول المركز الصحي يوم السوق إلى تجمع بشري للمرضى من الأطفال والنساء والشيوخ، في موقف لن تقوى الأطر الطبية على تحمله، أما إذا تزامن يوم السوق مع نهاية الأسبوع، فتلك قصة أخرى تحول حياة الأطر الطبية إلى جحيم.

فلا يتصور الفلاح أن يترك الحقل لانتظار وسيلة نقل لمدة ساعات، أو المشي على الأقدام، أو ركوب دابة، والسير لساعات للوصول إلى مركز العلاج إلا اضطراراً، وهي وضعية قرابة 40% من سكانة الأرياف، تبعد عن المراكز بما يزيد عن 10 كيلومترات¹. مما يجعل مشاريع التهيئة أحياناً، تفقد جدواها، إن لم يصاحبها وعي تام بالخصوصيات السوسيوثقافية للسكانة المحلية، وقد فوتت الدولة فرص سانحة تخفيف الأزمة الصحية، وذلك بمراهناتها على مجتمع مدني، ونسيج جمعي، ومبادرات طبية، يقودها أعوان السلطة، أو من ينتدبونهم، مما يحول المبادرات، في الغالب، إلى مناسبات استنزاف مالي، وتضييع أوقات وجهود، مقابل نتائج ضعيفة.

3- واقع التشغيل والدخل ومستويات عيش الأسر الريفية.

إن الهدف من التنمية الاجتماعية والمجالية، هو تنويع الفرص في وجه السكان، لتحقيق الدخل، الذي يضمن لها العيش الكريم، ويمنحها القدرة على الارتقاء الاجتماعي، والانتقال من مستوى إلى آخر أكثر رخاء واطمئناناً. إلا أنه في حالة الأرياف المغربية، فالوضع يؤشر على اختلال الشروط المساعدة على الاستقرار والعيش الكريم، ومن أهم المؤشرات على ذلك، ارتفاع نسب البطالة، وانحصار الفرص السانحة للرفع من الدخل.

¹- تحدث الكتاب الأبيض (وزارة الصحة 2013) عن 20 % فقط، في الوقت الذي نتحدث العديد من المؤسسات الإحصائية، ومنها المندوبية السامية للتخطيط، عن قرابة الثلثين.

3-1- البطالة المقنعة في الأرياف المغربية والتباس الأرقام¹.

تتحدث جل التقارير الرسمية عن تدني البطالة في الأرياف²، وتعلن جل المشاريع الرسمية عن نسب ضعيفة للبطالة، تساهم في ذلك الفرص المهمة التي يوفرها القطاع الفلاحي، بحيث تساهم الفلاحة، وفق التقارير الرسمية، في تشغيل 43% من الساكنة النشيطة في المغرب، و 78% من الساكنة النشيطة في الأرياف³. كما أعلن مخطط المغرب الأخضر من جانبه إحداث 1,5 مليون منصب شغل في القطاع الفلاحي خلال العشرية الممتدة ما بين 2008 و 2018.

جدول رقم 18: التطور والتوزيع المجالي لمعدل البطالة في الأرياف بين سنتي 1999 و 2013.

السنة	المعدل الوطني	المعدل حسب المجالات						
		اقاليم الشمال	فاس بولمان	تادلة- أزيلال	الشرق	سوس ماسة	دكالة عبدة	البيضاء الغرب
1999	5,4	4,9	4	4,4	8,1	4,9	4	6,4
2002	3,8	2,4	2,2	3,8	11,6	5,8	1,2	3,5
2003	3,4	2,7	1,3	3,9	9	4,1	1,4	4,6
2006	3,7	2,6	2	2,1	12,6	4,9	1,9	4
2007	3,8	2,8	1,7	2,6	11,3	4,1	1,1	4,2
2008	4	3,7	2,2	2,2	16,3	3,7	2,4	4,7
2010	3,9	4,9	2,3	3,7	13,3	3,2	2,9	5,1
2011	3,9	4,5	1,9	4,1	14,6	2,7	2,2	4,9
2013	3,8	4	1,7	4,7	10,5	3,5	2,6	7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاءات (تركيب إحصاءات متفرقة).

تؤشر الأرقام الرسمية، حسب الجدول، على أن الوضع غير مقلق، والنسب الوطنية للبطالة على الصعيد الوطني تتأرجح ما بين 2,1% و 4,9%، وهي أرقام تبعث على الارتياح الكبير، ولو نظريا، لأن من يقارنها مع نظيرتها في بعض الدول المتقدمة، يطرح السؤال في قضية مؤشرات القياس، ففي الوقت الذي نجد فيه بعض الدول الأوروبية تعيش أزمات، وبطالة متفشية، ترغم الحكومات والحكام على الاستقالة (في فرنسا مثلا بلغت البطالة 25% في صفوف الفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة، وفي ألمانيا بلغت 8% وفي إسبانيا تقارب 50% في بعض فصول سنة 2013)، تتحدث التقارير الرسمية المغربية عن هذه النسب في المغرب.

¹- البطالة المقنعة من أقبح أنواع البطالة، لأنها لا تمثل بطالة حقيقية ولا منصب شغل حقيقي، فعندما تقل فرص الشغل ويكثر

العاطلون والباحثون عنه، يضطرون إلى بيع قوتهم العضلية ومهاراتهم الشخصية مقابل أجور متدنية أو بدون أجر.

²- حسب نتائج الإحصاء الأخير 2014، فإن نسبة البطالة في الأرياف هي 9,9% مقابل 18,9% في الحواضر.

³- وزارة الفلاحة، الفلاحة المغربية بالأرقام، 2014، ص 7.

إن هذه المقارنة لمعدل البطالة تطرح عدة استقهامات، بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية ونسب النمو المسجلة في المغرب، أمام مثيلاتها في الدول الأوروبية، وهو ما يطرح السؤال في المؤشرات المعتمدة في حساب نسبة أو معدل البطالة في المغرب.

إنه ليصعب الحديث عن أرقام مضبوطة بخصوص البطالة، والسكان النشيطة في الأرياف، لعدة اعتبارات، منها صعوبة الوصول إلى المعلومة من مصادرها الميدانية في جميع المجالات المعنية، وتضارب تعاريف مفهومي "البطالة" و"السكان النشيطة"، واختلاف البطالة الفلاحية عن مثيلاتها في القطاعات الأخرى، إلى درجة أن بعض المهتمين بدراسة الأرياف¹، يعترفون بالطبيعة الخفية للبطالة الريفية (بطالة فلاحية)، لأن السكان النشيطة في الأرياف، غالبا ما تلجأ إلى إخفاء بطالتهم، بالتعاطي لأعمال قليلة المردودية، وقد تلجأ إليها بشكل موازي مع النشاط الفلاحي، وأحيانا لا يعي العاطل الفلاحي أنه فعلا في وضعية بطالة كما هو متعارف عليه، حيث إنه من بين أسباب صمود الأسرة الممتدة في العديد من الأرياف المغربية، هو عجز الأبناء المتزوجين عن الاستقلال الاقتصادي، والعجز عن تحقيق متطلبات العيش².

بل إن الدولة، بشكل رسمي، تعتبر الشغل في إطار الاستغلالية الفلاحية العائلية دون مقابل عملا نشيطا، ومساهمة حقيقية لخفض نسب البطالة في الأرياف، كما أنه مع انطلاق مخطط المغرب الأخضر، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أصبح مجرد تمكين الأسرة، والمرأة الريفية من شاة حلوب، أو أرنب ولود، بمثابة إحداث منصب شغل. وبالتالي فإذا استثنينا مثل هذه الأنشطة، وكل من لا يتقاضى أجرا مقابل العمل من الفئات النشيطة، فإن نسب البطالة في الأرياف سترتفع بشكل ملحوظ، لأن عددهم مهم جدا.

هناك مؤشرات وأرقام عدة يمكن اعتمادها لإثبات ما ذكرناه، منها على سبيل المثال أن نسبة السكان النشيطة من الأطفال (أقل من 15 سنة)، حسب إحصائيات 1995، تمثل 10,4% من مجموع السكان النشيطون في الأرياف، وهي فئة كان من المنتظر أن تكون في حجرات التعلم ومؤسسات التربية والتكوين. أما وضعية 2017، فتؤكد أن نسبة التشغيل غير المأجور تصل 16,8%، والأجراء يمثلون فقط 50% من السكان النشيطة³. بالإضافة إلى أن نسبة السكان النشيطة، التي لا تحمل أية شهادة، ترتفع إلى 77,3% من السكان النشيطة في الأرياف (فئة راضية بالأجر المقدم أيا كانت قيمته)⁴، مما يعني أن عملية التشغيل برمتها (الشروط، الحقوق الضرورية) في الأرياف المغربية، لا تخضع للمعايير والتعريفات الدولية.

¹ - من بين هؤلاء يمكن ذكر Louis Estrangin، أنظر على الخصوص:

Estrangin L., « Le chômage caché en agriculture », Revue Problèmes Economiques », n° 816, Aout 1963, pp 7-11.

² - امحمد موساوي، م س، ص 212.

³ - التقرير السنوي لبنك المغرب، السنة المالية 2017، ص 43.

⁴ - التقرير السنوي لبنك المغرب، السنة المالية 2017، ص 38.

تظهر النتائج أنه رغم ارتفاع أعداد طالبي الشغل سنوياً¹، ورغم تزايد نسب الإدماج، فإن نسب البطالة تبقى مستقرة على العموم في مجالات المغرب العميق (الجنوب الشرقي، المجالات الجبلية وسط البلاد)، أما في جبال الريف على الواجهة المتوسطية، فيلاحظ تزايد نسب البطالة بين سنتي 2003 و 2016. وتؤثر الخصائص السوسيوإقليمية على نسب الساكنة النشيطة، حيث تنخفض معدلات البطالة نسبياً في المجالات المسقية، وترتفع في المجالات البورية، التي لا تحتاج إلى اليد العاملة الدائمة².

وفي مذكرات المندوبية السامية للتخطيط (2015)، فإن الفئة العمرية ما بين 15 و 24 سنة، قد تراجعت نسبتها من الساكنة النشيطة ب 10,1 نقطة ما بين سنتي 2000 و 2014. وفي سنة 2017 لم يتغير الوضع كثيراً، حيث ارتفع عدد النشيطين المشتغلين في حالة شغل ناقص من 1.018.000 سنة 2016 إلى 1.044.000 سنة 2017 (ارتفاع النسبة ب 0,2 نقطة)³، وبالتالي تكون نسبة هذه الفئة من الساكنة النشيطة قد ارتفعت من 9,6% إلى 9,8%. أما أعداد الذين يضطرون إلى العودة إلى دفء الأسرة، ومساعدتها في نشاطها اليومي، جراء انعدام الشغل في الحواضر، فتتفوق، في بعض الأحيان، 50% من الساكنة النشيطة، وهي فئة يتم احتسابها نشيطة رغم بطالتها، نظراً لتوفرها على عمل خلال فترة أو فترات سابقة.

2-3- الشغل الفلاحي بين أهمية الأرقام وضعف الفعالية الاجتماعية.

تساهم الفلاحة، بشكل جيد، في عملية التشغيل، وتتفوق على باقي القطاعات الأخرى في الأرياف، ولا يمكن بحال من الأحوال، أن يتم تجاوز أهمية الأنشطة الفلاحية في التأثير على دخل الفلاحين، بل وتنمية المجال الريفي برمته.

ورغم التطور الكبير في أعداد العمال الزراعيين، ورغم الجهود الكبيرة التي تم بذلها، خاصة مع مطلع الألفية الحالية، فإن سياسة التشغيل في الأرياف المغربية، لم ترق إلى مستوى التطلعات الاجتماعية للساكنة. فقد وصلت نسبة السكان النشيطون من الريفيين سنة 2014، حسب المندوبية السامية للتخطيط، 49,5%، تشغل الفلاحة منهم 39,4%، ومن بين 129.000 منصب شغل، التي يتم إحداثها سنوياً منذ سنة 2000، تستفيد الأرياف من 29% منها. لكن تصل نسبة الشغل غير المؤدى عنه في الأرياف 41,6%، ونسبة العمال الذين يتمتعون بتغطية صحية لا تتجاوز 5,6% (02% سنة 2000). كما أن نسبة العمال الذين يتوفرون على عقد عمل في القطاع الفلاحي لا تتجاوز 7,5%، ونسبة العمال المنخرطين في منظمات نقابية ومهنية من بين النشيطين، لا يتجاوز 01% إلى 02% من بين المأجورين. كما تظهر إحصائيات المندوبية كذلك أن القطاع الفلاحي تراجع مستوى استيعابه لطالبي الشغل من اليد العاملة الريفية ما بين سنتي 2000 و

¹ - المندوبية السامية للتخطيط، "المغرب في أرقام"، 2003 و 2017.

² - محمد ربيع، م س، ص 227.

³ - المندوبية السامية للتخطيط، قسم إحصاءات الشغل، "وضعية سوق الشغل"، 2017.

2014، من 80% إلى 74,5%¹. وفي بعض أحداث مذكرات المندوبية السامية للتخطيط، نجد أن التشغيل القروي فقد خلال الفصل الثاني من سنة 2016، 64.000 منصب شغل، نتيجة الجفاف الذي عرفه الموسم الفلاحي، ليصل حجم مناصب الشغل، التي فقدتها قطاع الفلاحة والغابة والصيد البحري إلى 175.000 منصب شغل، كما ارتفع معدل البطالة خلال هذا الموسم بالوسط القروي إلى 12,5%، مما يعني أن نسب التشغيل في الأرياف تتأثر بشكل سريع بالعديد من المؤشرات، على رأسها التغيرات المناخية، وحجم الطلب الخارجي على المنتج المغربي.

خلال عقد ونيف من الزمن (2016/2003)²، لم تتغير نسب التشغيل كثيرا في الأرياف المغربية، وعرفت ارتفاعا طفيفا في جل المجالات الريفية المغربية، مع تسجيل ملاحظة أخرى، تتمثل في التراجع الطفيف لنسب التشغيل في أرياف الواجهة الجنوبية الشرقية للأطلس المتوسط، وأرياف الجنوب الشرقي، وبعض أرياف الريف الأوسط للبلاد. وما دام الفقر الريفي يرتبك، ارتباطا وثيقا، بالدخل، فإن هذه الوضعية تساهم في تجميد نسب الفقر في الأرياف. لكن ما هي فعالية الشغل الذي يوفره القطاع الفلاحي المغربي؟ يحدد Hugues Puel مجموعة من الشروط والمعايير، التي تجعل الشغل نموذجيا³، منها أن يكون مأجورا يضمن الشغل الكامل، وأن يتم وفق عقدة غير محددة الأجل، وأن يضمن للمشتغل أغلبية الشغل، بحيث يستطيع المشتغل القيام به في مكان محدد، وفق زمن مضبوط ومتفق عليه، ومع مشغل وحيد. فإلى أي حد يستطيع التشغيل الفلاحي تحقيق هذه الشروط؟

لا شك في أن المقاربة الاجتماعية لقضية التشغيل، تتطلب التفكير في ضمان حقوق الساكنة الريفية، من خلال دعم العمل النقابي، ليساير تطور وتيرة العمل المأجور، فجل التجارب العالمية في دول أمريكا وأوروبا، تؤكد هذه الحقيقة، ولنأخذ على سبيل المثال السياسة الفلاحية الكندية، التي عملت خلال الفترة الممتدة ما بين 1950 و 1970 على تحويل الاستغاليات الفلاحية في اتجاه السوق، لكن بالموازاة مع ذلك أخذت الدولة على عاتقها إنجاز العمل النقابي الفلاحي وتقنيته، بطريقة صارمة، من خلال صيغة منسقة « La formule » « Rand » منذ سنة 1946، بالإضافة إلى تحسين أنظمة التأمين على البطالة، وحماية المسنين، والتأمين على المرض⁴، وهي إجراءات كانت لها نتائج مشجعة جدا على احترام النشاط الفلاحي، والاستقرار في الأرياف ودعم تنميتها.

¹ - Haute Commissariat au Plan, Direction de la Statistique, « Note sur le marché du travail au Maroc entre 2000 et 2014 », 2015.

² - أنظر: المندوبية السامية للتخطيط، المغرب في أرقام، 2003، 2017.

³ - Hugues P., « l'Eclatement du concept traditionnel de l'emploi », in « Problèmes économiques », n° 1686, 1980, pp 24-29.

⁴ - Gouin D. M., Op. Cit, pp 213-236.

وللمزيد من الاستفادة، نرجع إلى تقارير منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" لنهاية القرن 20، حيث نجد أن ما يقرب من 10% فقط من فلاحي العالم، يوجدون في البلدان الصناعية، لكن فلاحيتها تضمن 50% من الإنتاج النباتي، و75% من الإنتاج الحيواني العالمي. فكيف استطاعت هذه الدول ذلك؟.

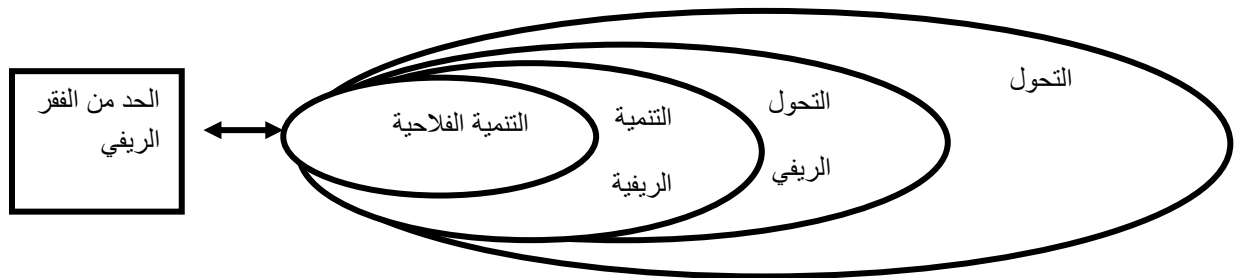
لقد استطاعت هذه الدول تعويض الشغل الفلاحي اليدوي، والرفع من نسب استعمال الآلة، مع الاهتمام بتأهيل الفلاح، وبالموازاة مع ذلك، عملت على توجيه اليد العاملة، والحركية الفلاحية، في اتجاه قطاعات اقتصادية أخرى، مثل الخدمات والتجارة، التي يتم توطينها في المجال الريفي، بالإضافة إلى تسهيل الاستفادة من الشغل في الحواضر، عن طريق تطوير المواصلات، وإحداث المراكز الريفية النموذجية المستقطبة.

3-3- واقع الدخل في الأرياف المغربية، انحصار الفرص وتدني المعاش.

إذا كانت المؤشرات السابقة تساهم في إبراز جوانب أساسية من الفقر متعدد الأبعاد في الأرياف، فإن مؤشر الدخل، يمثل المؤشر الوحيد لقياس الفقر النقدي، ويكتسي أهمية بالغة في رصد واقع التنمية، ووضعية التباينات والاختلالات الاجتماعية، لهذا اهتمت الدراسات الجغرافية السابقة كثيرا بهذا المؤشر، ومنها دراسات "دانيال نوان" في تحليله للاختلالات المجالية (الإقليمية)، التي اعتمدت هي الأخرى على مؤشر متوسط الدخل السنوي للأسر الريفية، انطلاقا من معطيات ضريبية الترتيب لسنة 1960¹.

لقد توصلت منظمة الأمم المتحدة سنة 2016 إلى أن الفقر الهيكلي في الأرياف، يرتبط، بشكل مباشر، بدخل الفلاحة المعاشية (الخطاطة)، اعتبارا أن الفلاح الصغير يختلف اختلافا جذريا عن باقي المستثمرين الفلاحيين الآخرين، الذين لا تربطهم بالأرض علاقة سوى الربح. لذلك فالقضاء على الفقر، يهم بالدرجة الأولى حسم قضية مساهمة الفلاحة في الرفع من دخل الفلاحين الصغار، قبل التفكير في مساهمتها في الناتج الداخلي.

خطاطة رقم 01: دور الفلاحة في التحول الهيكلي للأرياف.



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، تقرير 2016 "تعزيز التحول الريفي الشمولي"، ص 177.

¹ - Noin D, « Introduction à l'étude des déséquilibres régionaux au Maroc », RGM, n° 1 et 2, 1962, pp 131-135.

يؤكد البحث الوطني في مستوى المعيشة (1991/1990) أن 79,7% من الأسر الريفية تنفق أقل من المعدل الوطني، وقد سجل المستوى المعيشي لسكان الأرياف تراجعاً لا يستهان به خلال العقد الأخير من القرن الماضي (1999-1990)، فقد تراجعت المصاريف بالدرهم القار من 4.623 إلى 3.942 درهم، ومرد ذلك إلى ارتفاع نسب الفقر في الأرياف، إذ تؤثر معطيات مديرية الإحصاء أن ما يقارب مغربي واحد من أصل 5 مغاربة، يعيش تحت وطأة الفقر في سنة 1999، مقابل واحد من بين كل 10 في سنة 1990، وإذا كان عدد سكان الأرياف عرف تراجعاً بنسبة 0,8% سنوياً منذ سنة 1990، فإن عدد الفقراء عرف ارتفاعاً بنسبة 5% سنوياً في نفس الفترة¹. إلا أن وضعية المعاش، ومستويات الدخل، قد تحسنت خلال مستهل الألفية الحالية، بحيث ارتفعت مستويات المعيشة بنسبة 2,8% سنوياً، ما بين سنتي 2001 و 2014². لكن رغم ذلك، بقيت نسبة الفقر في الأرياف في حدود 79,4% من مجموع فقراء المغرب³.

وفي سياق جهود الرفع من دخل الفلاحين الصغار، تؤكد التقارير الرسمية، أن مشاريع الدعامة الثانية، مكنت من رفع الدخل الفلاحي في الأرياف بنسبة قاربت 44%، وذلك بفضل غرس مساحة تفوق 284.000 هكتار لفائدة ما يقارب 738.000 من صغار الفلاحين⁴، ورغم ذلك لا يزال الفقر ريفياً بامتياز (79% من فقراء المغرب). ومن الأسباب الرئيسية لضعف الدخل، انحصار المصادر، وقلة فرص الشغل خارج القطاع الفلاحي، كما أن السمة الغالبة على الشغل في الأرياف المغربية، أنه شغل موسمي، أو مؤقت، تزيد نسبته عن 80% في المدارات السقوية، وهو مرتبط بفترات السقي، وتجهيز الأرض، وجني المنتج، وإعداد الخيام البلاستيكية، أو بفترات من النشاط الصناعي-الغذائي (نموذج صناعة السكر).

من أسباب استمرار الفقر في الأرياف المغربية، أن الهوة لا تزال شاسعة بين قيمة الدخل وحاجيات الاكتفاء، بحيث إنه في المجال الفلاحي لدكالة على سبيل المثال، لا تتعدى قيمة الدخل 51.133 درهم⁵، في حين أن حاجيات الأسرة تقدر بما يفوق 71.067 درهم في المجالات السقوية⁶. وفي أرياف مقدمة الريف (الهوامش الشمالية لواد ورغة)، لا يكفي دخل الفلاح من الهكتار الواحد لسد حاجيات الأسر الريفية، بحيث لا يتعدى 3.500 درهم في الاستغلاليات الصغيرة (أقل من 05 هكتارات)⁷.

ومن الإشكالات البنوية المرتبطة بالدخل الفلاحي، التباين السوسيو مجالي الواضح للدخل ما بين دخل فئات الفلاحين (الصغار والكبار)، فإن كان ذلك متوقفاً على العموم، فإنه في المغرب ينطوي على هوة حقيقية

¹ - "التقرير الاستراتيجي للمغرب 2001/2000"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، منشورات أبحاث، المدير المسؤول عبد الله ساعف، عدد 53-54، 2001، ص 224.

² - المندوبية السامية للتخطيط، تقديم نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك، أكتوبر 2016، ص 3.

³ - ن م، ص 8.

⁴ - جاءت الأرقام في تقارير وزارة الفلاحة لسنة 2017، وتم تأكيده في مشروع قانون المالية، "التقرير الاقتصادي والمالي"، ص ص 47-48.

⁵ - هي قيمة كبيرة مقارنة مع مجالات ريفية مغربية أخرى.

⁶ - Sghir S., op. cit., p180.

⁷ - حسن ضابط، م س، ص 146 و ص 265.

جدا (الجدول)، كما أن تباين الدخل على المستوى المجالي بين فلاحي نفس الفئة، هي إشكالات ملحة ينبغي حلها.

جدول رقم 19: توزيع الدخل (بالدرهم) حسب فئات الاستغلاليات (بالهكتار) في بعض المدارات الفلاحية.

المدار	متوسط الدخل حسب فئات الاستغلاليات			
	أقل من 5	10-05	20-10	أكبر من 20
الحوز	23.254	33.221	57.443	243.233
ملوية	12.127	30.708	37.861	103.976
دكالة	16.919	42.730	74.821	382.528
تادلة	18.843	35.738	97.689	191.8177

Source : Ministère de l'Agriculture, rapport de Conférence Internationale sur la réforme agraire et le développement rural (ICARRD), Mars 2006.

تظهر معطيات الجدول أن فارق الدخل بين الاستغلاليات أقل من 5 هكتارات والاستغلاليات أكثر من 50 هكتارا يصل إلى ستة (6) أضعاف في المجالات المهينة، ويصل إلى ثلاثة أضعاف في المجالات غير المهينة. أما في المجالات المسقية، فتتراوح ما بين 9 و 22 ضعف. وهي وضعية يستحيل معها تحقيق التكافؤ السوسيو مجالي، ويزيد من صعوبة الموقف، تملص المستثمرين الكبار من المساهمة الجادة في تمويل مشاريع التنمية الاجتماعية للأرياف .

ومما يجعل الشغل عاجزا عن تحقيق الدخل المطلوب، أنه باستثناء الشركات والمؤسسات التابعة للدولة، لا يخضع العمل الفلاحي لتأطير قانوني يحمي العامل، مما يجعله عرضة للاستغلال، فمدة العمل بالنسبة للنشاط الفلاحي لا تتحدد في 8 ساعات كما هو معلوم، بل اليوم بأكمله تقريبا، وساعة النهاية والانصراف يحددها المشغل، والأغلبية الساحقة لليد العاملة موسمية، وحتى الدائمة، غير مصرح بأغلبها لدى صندوق الضمان الاجتماعي، وهي مسلوقة الحقوق على أكثر من صعيد، وأجورها زهيدة ومجمدة لزمّن طويل¹. ولا غرابة في أن الوضع العام، هو أن اليد العاملة تشتغل في ظروف قاسية، وأحيانا في غياب أدنى شروط السلامة الصحية، إنهم عمال في خدمة الرأسمال الوطني والدولي بامتياز². لكن مع توسع الاستثمار الأجنبي في الأرياف، وفي القطاع الفلاحي خصوصا، وانخراط المغرب في شراكات إقليمية ودولية ذات الصلة بالأرياف، فرض التفكير في إجراءات، ولو محدودة، لتمكين الشغيلة الفلاحية من حد أدنى من الحقوق، وعلى رأسها التصريح لدى صندوق الضمان الاجتماعي.

¹- لا يخضع الأجر لتنظيم قانوني أو زيادة وفق طبيعة العمل، وقد بقي الآخر في حوالي 40 درهما إلى حدود التسعينات، وحاليا هو في حدود 70 إلى 100 درهم لليوم الواحد (8 أو 10 ساعات).

²- محمد بوشلحة، م س، ج2، ص 148.

ومن المشاهد المعبرة عن واقع تراجع فرص الشغل، ومعها المعاش اليومي لساكنة الأرياف، مشهد "الموقف" الذي لم يعد يحافظ على إشعاعه الاقتصادي، وبالتالي لم يعد مغريا لطالبي الشغل الموسمي والمياومين، لكونه لم يعد متميزا بالرواج كما كان عليه "أيام زمان"¹، وعمليات البحث عن العمل في الأرياف المغربية لم تعد بالسهولة المعتادة، كما كانت عليه خلال عقود خلت، فاخترار العمال من قبل المشغل أو صاحب الضيعة لم يعد يخضع لمؤشرات القوة والقدرة والكفاءة، بقدر ما أصبحت تحكمه مؤشرات أخرى، من قبيل اختيار الفئة المسالمة، التي لا خبر لها بحقوقها، ولا أمل لها في عمل نقابي، يحفظ كرامتها، ويحقق لها الحد الأدنى من الحقوق، بل الأدهى من ذلك أن المعطيات الرسمية²، تؤكد أنه من بين الطرق المعتمدة في البحث عن العمل في الأرياف المغربية، طرق الزمالة والوسط الاجتماعي، بحيث تمثل على التوالي خلال سنتي 1987 و 1995، 9.5% و 32.6%، فهي إذن في تنامي بالنظر إلى ضيق سوق الشغل وانحصار المسارات المؤدية إليه. وقد عرفت سوق التشغيل الفلاحي تحولات سوسيواقتصادية مهمة، منها المضاربة العفوية والتقليدية التي تشكلها بعض "اللوبيات" النسائية من الخادمت، اللواتي يتمتعن بتنظيمات "غير معلنة"، ومسلحة بالدهاء الكافي، والتكتم المطلوب، لإحراز أكبر ساعات عمل خاصة خلال فصول الجني.

ولتوسيع دخل ساكنة الأرياف، تلجأ بعض الفئات النشيطة إلى قطاعات أخرى، ففي المجالات الجبلية، ينحصر النشاط الفلاحي بشكل جلي، فتضطر الساكنة إلى مزاولة أنشطة أخرى غير فلاحية، بما فيها الانخراط في الجندية في صفوف الجيش، أو القيام بالتجارة الأسبوعية، أو بعض الحرف التقليدية³. وقد حققت بعض المجالات الريفية المحلية نسبا لا بأس بها من الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، فعلى سبيل المثال بدوار اولاد مكودو (إقليم صفرو)، من بين 611 نسمة من ساكنة الدوار، استطاع 27 عنصرا منهم الالتحاق بأسلاك الوظيفة العمومية سنوات السبعينيات، من بينهم سبع 07 إناث، اثنتان منهن تخرجتا أطرا عليا⁴، لكن الوضع اليوم يعرف تحولا واضحا، وانحصارا جليا في ذلك.

أما في المجالات الريفية الساحلية، نموذج منطقة الغرب، فإن بعض الأنشطة الاقتصادية غير الفلاحية تمثل قطاعات واعدة، من قبيل السياحة والصيد البحري، إلا أنهما لا ينعمان بالتهيئة اللازمة لتطويرهما بما يكفي⁵. كما استطاعت الصناعات الغذائية المستحدثة في المجالات الريفية (نموذج دكالة)، التخفيف من نسبة البطالة بشكل واضح، خاصة البطالة الريفية، وقد كان بإمكان مشاريع التوطين هذه أن تساهم بنسبة أكبر في امتصاص نسب البطالة، وذلك في حال توطين صناعات أخرى، بإمكانها تحويل المواد الأولية الفلاحية، التي

¹- تعبير دارج للعديد من رواد "الموقف" من النساء العاملات الفلاحيات.

²- المؤشرات الاجتماعية 1997، م س، جدول ص 75.

³- امحمد موساوي، م س، ص 197.

⁴- نفسه، ص 126.

⁵- عبد الله صدقي، م س، ص ص 133-135.

يتم تحويلها خارج المجال المحلي¹. وتعرف العديد من المجالات الريفية القريبة من الحواضر حركية استثنائية بخصوص اشتغال الفتيات الخادمت في البيوت، منها أرياف الهوامش الجنوبية لجبال الريف، حيث تصل نسبة الفتيات الخادمت بدواوير المنطقة ما بين 10 و 20 فتاة في الدوار، وهي ظاهرة تطرح العديد من الإكراهات الاجتماعية على الأسرة والفتات الخادمة نفسها، من قبيل تأخر الزواج، نتيجة رفض الأب المستفيد من الدخل الإضافي، أو نتيجة الشك والريب، الذي يصبح يلف شرف الفتاة الخادمة².

وعلى نحو خاص، تقوم ساكنة ريفية مهمشة في جبال الريف بأنشطة أخرى لا يمكن اعتبارها تكميلية، بل أصبحت أساسية، ألا وهي زراعة الكيف، فأمام انعدام مشاريع وأنشطة اقتصادية مغرية تعوض السكان عن إغراء عائذات هذه الزراعة، تستفرغ الساكنة جهدها في تسويق إنتاج هذه الزراعة، والبحث عن الأسواق العابرة للقارة لتصدير المنتج³، فقد توسعت المساحة المزروعة خلال العقد الماضيين بشكل لافت، وأصبح "الكيف" المغربي مزودا أساسيا للمخدرات في إفريقيا، ويشغل الآلاف من اليد العاملة، يعيشون من إنتاج وتحويل وتجارة "الكيف" في شمال المغرب على الخصوص. فحسب دراسة المكتب الدولي ضد المخدرات والجريمة، فقد بلغ إنتاج القنب الهندي سنة 2003 حوالي 109.000 و 37.000 طن من الحشيش، وقد حقق هذا الإنتاج مدخولا سنويا قدر ب 41.000 درهم لكل عائلة منتجة⁴. وإذا كانت الشروط التنموية للمنطقة في مازق كما تذكر بعض التقارير⁵، فإن الوضع البيئي أصبح يندر، بكل المقاييس، كما سيتم التوضيح خلال الفصل اللاحق.

إن الوضع المتردي لمعيشة ساكنة بعض الأرياف المغربية يدفع بعض المؤسسات الرسمية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبعض المتطوعين، يقومون بمبادرات للتخفيف، لكن عمليات محدودة كهذه، محدودة في الزمان والمجال، وإن كانت ستخفف من وطأة الفقر مرحليا، فإنها لا يمكن أن توفر شغلا قارا ولا دخلا مريحا، بل إن بعضها ينقلب أحيانا إلى كوارث حقيقية، مثل حالة منطقة سيدي يحيى وسعد (خنيفرة)، التي خرجت فيها ساكنة الأرياف في مسيرة نحو العمالة، وكان من نتائجها اعتقالات واشتباكات مع رجال الأمن. وقد خرجت كذلك ساكنة "أغبالو أسردان" يوم الثامن من أبريل 2000، احتجاجا على عملية توزيع الدقيق، وقد اضطرت السلطات العمومية للتدخل بعد قطع المتظاهرين للطريق الرئيسية رقم 33 الرابطة بين البيضاء والرشيدية. بالإضافة إلى حادثة "شهودات الدقيق" بإحدى أرياف مدينة الصويرة (نونبر 2017)، التي راح ضحيتها 15 امرأة، جراء التدافع للحصول على كيس دقيق لا يتجاوز سعره 150 درهما.

¹ - Sghir S., op. cit., pp 182-186.

² - حسن ضايض، م س، ص ص 286-287.

³ - منانة بحادة وآخرون، م س، ص ص 81-93.

⁴ - الأمم المتحدة، المكتب الدولي ضد المخدرات والجريمة، "القنب الهندي بالمغرب 2004"

⁵ - Observatoire Français des Drogues et des Toxicomanies OFDT, « Rapport sur la Situation du Cannabis dans Le Rif Marocain, Juin-août 2001.

خاتمة الفصل.

قامت الدولة والمؤسسات الترابية، خاصة خلال العقدین الأخيرین، بعدة مبادرات لتحقيق الحد الأدنى من الخدمات الصحية، وضمان الحق في التعليم، والقضاء على الفقر، وتحسين ظروف العیش، والرفع من دخل الفلاحین في الأرياف المغربية، إلا أن النتائج، كما رأینا، لم تكن في المستوى المطلوب. وإذا كانت بعض المشاريع لم تكن في المستوى المطلوب في بنيتها وأهدافها، فكان عنوانها الفشل، فإن مشاريع أخرى، وبأعداد كبيرة، كانت طموحة، وما كان لها لتفشل لولا أن طبيعة الفقر والتهميش، الذي تعيشه الأرياف المغربية، يبقى متنوعا، وبنیویا، وتاريخيا، يعززه جمود التوجهات الاقتصادية والاجتماعية .

كما تبين من خلال التحليل في هذا الفصل كذلك، أن التباينات السوسيواقتصادية، التي تعرفها الأرياف، وخاصة الهوة الكبيرة بين دخل مختلف فئات الفلاحین، تكرر غياب فئات وسطى في الأرياف المغربية، وقد توضح من خلال مجموع فصول القسم الأول، الدور الذي لعبه غياب هذه الطبقة في تحويل المجال إلى مسرح حقيقي لتظهر عليه طموحات الطبقة النافذة، مما يحول عموم الفلاحین الصغار، ومنتسبي الطبقات الفقيرة والهشة، إلى مجرد وسائل إنتاج إضافية لصالح الرأسمال الكبير (يد عاملة إضافية).

الفصل الثاني عشر:

حصيلة التنمية البيئية، وتثمين الموارد الترابية.

مقدمة.

من أهم المؤشرات لقياس التنمية، هو مؤشر سلامة البيئة، ولاستكمال حسيطة التدخلات التنموية في الأرياف المغربية، سنتناول في هذا الفصل واقع بعض الموارد الطبيعية، خاصة الماء والتربة، بالإضافة إلى الغطاء النباتي، لإبراز خلل المعادلة الاستراتيجية: اختلال وتيرتي التدهور من جهة، والمقاومة والصيانة والمحافظة من جهة معاكسة. فالأطر القانونية والإدارية الحالية (قانون الماء، كتابة الدولة المكلفة بالماء، مجموع وكالات الأحواض المائية في أهم المجالات الرطبة، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر)، لم تستطيع وقف زحف التداعيات المخيفة للتغيرات المناخية، والاستغلال المفرط للموارد، مما ينذر بمستقبل مفتوح على المجهول بخصوص مواردنا الترابية.

وإذا كانت الوضعية الحالية للموارد الطبيعية لا تكاد تخفى على باحث أو متابع، فإن هذا الفصل يستهدف إبراز قضايا أخرى أكثر أهمية، منها كلفة هذا التراجع، ودوره في تكريس الفوارق الاجتماعية والمجالية، وجمود البنيات، وتصدع السلم الاجتماعي، وبروز منظومة قيم جديدة في الأرياف المغربية. لأن تراجع الموارد وشحها، وخاصة الماء والتربة، مقابل الحاجة الماسة إليها، يجعل منها عاملا مهما للإقصاء السوسيو مجالي، كما يجعل منها كنزا غاليا، مركز مجاليا في استغلاليات الكبار، واجتماعيا في أيدي أقلية من المستثمرين الرأسماليين، بعدما كان في أيدي أقلية من المعمرين.

1- الموارد المائية المغربية: تراجع الجودة ونزيف الاستغلال في مهب التغيرات المناخية.

يزخر المغرب، مقارنة بالعديد من الدول العربية والإفريقية، برصيد هيدروغرافي مهم، وعدد لا يستهان به من الأحواض المائية، لكن هذه الموارد لا تسلم من التهديد، وخاصة تهديدات التغيرات المناخية، وضغط الاستنزاف، وإكراهات التلوث.

1-1- التغيرات المناخية في المغرب، مظاهر متنوعة وآثار متعددة.

رغم الجهود الكبيرة المبذولة، ورغم انخراط المغرب في العديد من المشاريع والبرامج الإقليمية والدولية للحد من تداعيات التغيرات المناخية، لا يزال المغرب يصنف من البلدان التي تعاني من إجهاد مائي حاد، ويحتمل أن يشهد نقصا استثنائيا وغير مسبوق من الموارد في أفق 2020 إلى 2030¹. كما أن تداعيات التغيرات المناخية ستكون في أقصى مستوياتها في أفق 2050 إلى 2090، في أقصى تقدير². لذا

¹- جان بيبير شوفور، "المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الاقلاع الاقتصادي"، منشورات مجموعة البنك الدولي، رقم: 4-1066-1066-978-1-4648-1066-4، DOI : 10.1596/978-1-4648-1066-4، واشنطن، 2017، ص 14.

²- Mhirit O. et Et-tobi M., « Les écosystèmes forestières face au changement climatiques : situation et perspectives d'adaptation au Maroc », Pub. De l'Institut Royal des Etudes Stratégiques, Rabat, Février 2010, p38.

يستقر الإجماع الرسمي والأكاديمي على أن المغرب يعاني من وطأة التغيرات المناخية بشكل غير مسبوق، وعليه إدماج مقتضياتها في كل السياسات العمومية¹.

تلعب الجغرافيا دورا حاسما في تقسيم مناخ المغرب إلى مجالات شديدة التباين، فما بين الواجهة المتوسطية المشبعة بالتساقطات المطرية في فصل الشتاء²، والواجهة الصحراوية المنفتحة على المناخ الجاف في جنوب المغرب وشرقه، يمتد المناخ الانتقالي بين المناخين، في الوسط، وعلى سواحل المحيط الأطلسي، وهو المجال الأكثر استغلالا واستيطاناً. وبالتالي، فالمغرب بوضعيته هذه، يوجد تحت ضغط إكراهات جغرافية ومناخية محققة، أصبح معها موضوع الموارد المائية، وشح التساقطات المطرية، موضوعا مؤرقا (أنظر الجدول³)، والمدخرات في تناقص مهول⁴، والمجالات البيومناخية لم تعد تشهد تنظيمها المطلوب ما بين 1961 و 2008⁵، والإقحاح المناخي يزداد حدة⁶، ولا يسلم حوض، من الأحواض المائية، من تداعيات الفيضانات والسيول المائية (خاصة في الأطلسين الكبير والمتوسط)، التي قد تتكرر عدة مرات في السنة الواحدة، مخلفة معها خسائر مادية وبشرية مهمة، خاصة خلال فصل الخريف (أكتوبر، نونبر)⁷، ناهيك عن تأثير الثلوج في كل من الأطلسين وجبال الريف.

وتؤثر التغيرات المناخية إلى تزايد موجات الشرقي، التي لا تسلم من تأثيرها الزراعات المكشوفة والمغطاة على حد سواء، وفي جل المجالات المحلية المغربية، ومنها المجالات الفلاحية بسوس ماسة، التي انت فيها رياح الشرقي على ما يزيد عن 3.265 هكتار شهر يوليوز 1994⁸، والمجالات الفلاحية بمنطقة

¹- أنظر إحالة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رقم 2015/21 تحت عنوان: "إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية"، 15 ص.

²- لا يتم الاستغلال الجيد لهذه المياه، نظرا للتضاريس الصعبة المرتبطة بسلسلة جبال الريف، إلا أن هناك استفادة مهمة من مياه الترشيح التي تخزنها هذه السلسلة، وكذا تزويد العديد من المجاري التي تجف في غياب التساقطات المطرية.

³- رسميا تعتبر المواسم التالية مواسم جافة : 05/1904، 07/1906، 14/1910، 20/1917، 35/1930، 45/1944، 50/1948، 61/1960، 67/1965، 73/1972، 75/1974، 81/1980، 84/1982، 87/1986، 93/1991، 95/1994، 97/1996، 2000/1998، 05/2004، 07/2006، 08/2007.

⁴- انخفض معدل التساقطات المطرية السنوية في مكناس ووجدة بحوالي 150 مم، وفي فاس ب 80 مم تقريبا، وباستثناء ميدلت ووارزازات والصويرة، تشهد التساقطات الربيعية انخفاضا عاما في كل المجالات المغربية ما بين 0,1 مم/اليوم و 0,3 مم/اليوم في كل عشر سنوات.

⁵- Mhirit O. et Et-tobi M., op. cit., p80.

⁶- الإقحاح المناخي: هو التحول التدريجي في خصائص المناخ في اتجاه تزايد حدة الجفاف والقحولة بفعل توالي سنوات الجفاف.

⁷- Cheggour A., « Mesure de l'érosion hydrique à différentes échelles spatiales dans un bassin versant montagneuse semi-aride et spatialisation par SIG : Application au bassin versant de la Rhéraya, Haut Atlas, Maroc », Thèse doctorat en Géologie, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2008, p 162.

⁸- محمد بو شلخة، م س، ص 64.

الغرب، التي ضربت فيها موجات الشرقي خلال العديد من المواسم، منها الموسمين 2000 و 2001، فخلفت أضرارا بالغة في الإنتاج الفلاحي، وخاصة في الزراعات المغطاة¹.

جدول رقم 20: تغير حجم التساقطات المطرية (الفائض أو العجز (%)) ما بين 2000 و 2010.

الموسم الفلاحي	الفائض أو العجز
2001/2000	- 10,3
2002/2001	- 07
2004/2003	+ 15
2005/2004	- 36
2006/2005	+ 05
2007/2006	- 34
2009/2008	+ 50
2010/2009	+ 74

المصدر: وزارة الفلاحة، 2010.

ومن بين المظاهر الجديدة للتغيرات المناخية أن التساقطات المطرية، ومعدلات درجات الحرارة، أصبحت تتباين، بشكل حاد، ما بين العالية والسافة في نفس المجال، أو بين الجبال ومقدماتها، كحالة مقدمة جبال الريف². والأدهى أن يتحول "الغيث" إلى عامل سلبي في بعض المجالات المهمة، مثل جبال الريف، التي تعمل فيها الأمطار المبكرة، المتزامنة مع أشغال الحرث والزرع، على حمل جل المواد العضوية للتربة إلى السافة³. ولا تسلم المجالات الغابية الأكثر رطوبة (الأطلس المتوسط) من هذه التغيرات، إذ شملتها تحولات هامة خلال الخمسين سنة الماضية، جراء تبايرية المناخ، بما فيه تردد ظاهرة الجفاف، ورياح الشرقي، والحزام الحراري⁴.

ولا تؤثر التغيرات المناخية في تراجع الموارد وتدهورها فقط، بل إن الدراسات الميدانية تؤكد دور التغيرات المناخية في تغيير المشاهد البيئية والإحيائية، بحيث أن واحدة من هذه الدراسات، تؤكد انزياح المجالات البيئية (الأحزمة والتوزيعات) في اتجاه الشمال بمسافة تقدر بما بين 400 و 800 كلم، كما تؤدي إلى انزياح الحميلات البيئية من السافة في اتجاه العالية بمقدار يتراوح ما بين 300 و 600 متر⁵، وهو ما يعني إفراغ بعض المجالات الترابية، والحد من التنوع البيئي في السافة وفي اتجاه الجنوب. ولعل عدوانية

¹ - عبد الله صدقي، "إعداد التراب والتنمية المحلية بالجماعتين القرويتين بنمنصور ولمناصرة، إقليم القنيطرة"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، القنيطرة، 2007، ص 50.

² - حسن ضايض، م س، ص 67.

³ - محمد بودواح، م س، ص 45.

⁴ - ادريس شحو، "التوازنات البيئية الغابية بالأطلس المتوسط الغربي، مقارنة صون-تنموية لمنطقة أزرو"، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2011، ص 165.

⁵ - Mhirit O. et Et-tobi M., Op. Cit., p54.

التدخل البشري للأغراض الخاصة، يدعم هذا الانزياح في اتجاه أعالي الجبال، كحالة بعض الأنواع النباتية (البلوط الفليني)، الذي تراجع في اتجاه عالية جبل ودكة بالريف الأوسط الجنوبي، نظرا لتغيرات المناخ، وكذا الاجتثاث المكثف لهذا النوع من الغطاء النباتي مقارنة مع أنواع أخرى¹.

وكما هو معلوم أن الموارد المائية المعبأة في المغرب تتناسب اطرادا مع التساقطات المطرية السنوية، فبالتالي فإن التراجع الحاصل في التساقطات المطرية، بجل المجالات المغربية، يؤدي بشكل لافت، إلى تراجع الموارد السطحية والجوفية. وقد أثبتت الدراسات أن تزايد السنوات الجافة يرفع من معدلات درجات الحرارة بما يزيد عن $0,16^{\circ}$ كل 10 سنوات. ففي الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 2005، ارتفعت معدلات الحرارة السنوية من درجة واحدة إلى $1,8$ درجة، ومعدلات التساقطات المطرية انخفضت بما بين 03 و 30%². وترجح مصالح الأرصاد الوطنية، في الأمد المتوسط والبعيد، أن معدلات التساقطات المطرية، ستراجع بما يزيد عن 50%، ومعدلات درجات الحرارة ستزيد بأكثر من 05 درجات مئوية، خاصة على الواجهة الشمالية، وذلك مقارنة مع الفترة المرجعية (1961-2000)³. ورغم التراجع المحتمل في كميات التساقطات المطرية وارتفاع درجات الحرارة، إلا أن جل المجالات المحلية مهددة بالفيضانات خلال السنوات القادمة (30 إلى 100 سنة)⁴.

حصب معطيات المخطط الوطني للوقاية من خطر الفيضانات (2002)، فإن جل الأحواض المائية مهددة بالفيضانات، إلا أن هذه التهديدات تبقى متوسطة إلى ضعيفة، مع وجود أحواض ترتفع فيها درجة التهديد من المستوى المتوسط إلى العالي، رغم وجود عدة سدود أنشئ بعضها لهذا الغرض، خاصة حوض ملوية، وحوض زيز-غريس، وبعض أحواض سوس ماسة، وتانسيفت الحوز، فلا تزال الذاكرة المغربية تحتفظ بذكريات حزينة عن مخلفات بعض الفيضانات، من قبيل فيضان 1963 بمنطقة الغرب، وفيضانات منطقة اورिका سنة 1995، وفيضانات الواجهة الشرقية للأطلس المتوسط (تازة) سنة 2000. أما في السنوات القليلة الماضية، فيمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر، فيضانات مدينة المحمدية سنة 2002، وفيضانات منطقة الغرب سنة 2009. مما يؤكد احتمال استمرار هذه الموجات بشكل أعنف في ظل التغيرات الحاصلة.

إن أهمية هذه المعطيات المناخية تكمن في أنها تبرز التهديدات الأساسية التي تلف المجال المغربي من جهة، وتأثيرها على الموارد الطبيعية الأساسية من تربة وماء وغطاء نباتي، كما تكمن أهميتها، من جهة أخرى، وبصيغة غير مباشرة، في انعكاساتها المباشرة على التنمية الفلاحية، والتنمية الريفية بصفة عامة، لأن

¹ - محمد العبادي، " دينامية الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري (حالة غابة جبل ودكة"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 2015، ص 145.

² - Ministère délégué chargé de l'environnement, « 3^{ème} Rapport sur l'environnement du Maroc », Rabat, 2015, p 17.

³ - Idem, p 19.

⁴ - Idem, p 46.

الفلحة المعاشية، البورية بالأساس، تتأثر بشكل ملموس بهذه التغيرات، دليل ذلك تقلب المساحات المزروعة، ومعها المنتج الفلاحي، وتراجعهما مع الزمن بشكل لافت، مما يربك حسابات الفلاح الصغير، ويدفع السواد الأعظم من فئة الفلاحين الصغار إلى مغادرة المجال، كما يربك موازنات الدولة، التي تضطر، خلال السنوات العجاف، إلى الرفع من فاتورة الاستيراد لتحقيق الاكتفاء الغذائي.

2-1- تعبئة الموارد المائية في المغرب، مجهودات جبارة وذخيرة مهددة.

بلغة الأرقام، ومقارنة ببعض دول الجوار (موريتانيا نموذجا)، يتمتع المغرب بوضع متقدم بخصوص الموارد المائية. إلا أن هذه الموارد تظل مهددة، سواء في العاجل أو الآجل، نظرا لتزايد الإكراهات المناخية، وارتفاع الطلب، ومنه ضغط القطاع الفلاحي، الذي يعتبر المستهلك الأول للماء. ولعل خطاب العرش لسنة 2008 يلخص واقع الحال إذ يقول: "إن المغرب يواجه تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء، وتعاقب فترات الجفاف، وتقلص مخزون المياه الجوفية، والتبذير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية". أما المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فقد حمل النشاط البشري مسؤولية القضاء النهائي المحتمل على الموارد المائية، إذ يؤكد "إن الأنشطة البشرية تمارس ضغوطا تزداد قوة مع الزمن، مما يؤثر سلبا، وبطريقة تكاد تكون نهائية، على نوعية وكمية الموارد المائية"¹.

جدول رقم 21: توزيع الموارد المائية في المغرب (بالمليون متر مكعب).

الأحواض	نوع الموارد		
	سطحية	جوفية	المجموع
الواجهة الشمالية	3.600	190	3.790
سبو	5.600	1300	6.800
أبي رقراق والشاوية	847	120	967
أم الربيع، الجديدة، أسفي	3.447	405	3.852
تانسيفت وقصوب	872	520	1.392
سوس ماسة	626	370	996
كبير، غريس، زيز، ومعيدر	626	300	926
درعة	700	350	1.050
ملوية	1.610	512	2.122
كلميم	72	22	94
الصحراء	25	16	41
المجموع	18.025	4.105	22.130

المصدر: الحوار الوطني حول الماء 2007 بتصرف.

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2014/15 "الحكمة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة"، ص 18.

يتوفر المغرب على موارد مائية تقدر في المجموع ب 29 مليار متر مكعب سنويا، لكن القابل منها للتعبئة، كما يوضح الجدول، لا يتجاوز 22 مليار متر مكعب. وقد عرفت المياه المعبأة تطورا واضحا، لأنها لم تكن تتجاوز 15 مليار متر³ سنة 2001. غير أن المياه المعبأة تنتوزع جغرافيا بشكل غير متكافئ بين مجموع الأحواض، فعلى الرغم من قلة كثافتها السكانية، وضيق مساحاتها العامة، تستحوذ المجالات الشمالية الغربية على ما يقارب نصف هذه الموارد (اللكوس، الساحل المتوسطي، سبو).

تبين تقارير الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء أن جل الأحواض المائية تتركز في الشمال الغربي للبلاد (اللكوس، سبو، أبي رقراق، أم الربيع)¹، وهي منحصرة في عمومها بين السلاسل الجبلية للأطلس (الكبير والمتوسط) والمحيط الأطلسي، لذلك يعتبر كل من الأطلسين، الكبير والصغير، الخزائين الرئيسيين المزودين لأهم الأحواض المائية. كما تظهر الخريطة كذلك، التباين الواضح في حجم المياه الباطنية المعبأة بالأحواض المائية، فالمياه الباطنية بكل من ملوية، أم الربيع، سبو، تانسيفت والحوز، مهمة مقارنة مع نظيرتها في باقي الأحواض الأخرى مثل اللكوس وأبي رقراق.

ونظرا لتعذر استغلال بعض الفرشات العميقة، يقدر حجم المياه الباطنية القابلة للتجديد في مجموعها بحوالي 3,4 مليار متر³، بينما الحجم المستغل حاليا يتجاوز 4,3 مليار متر³، بمعنى ترامي الأجيال الحالية على معدل يفوق مليار متر³ سنويا من رصيد الأجيال القادمة. أما من حيث التوزيع، فتنوزع المياه الجوفية على 82 فرشة مائية سطحية، لكن جلها معرض للاستغلال المفرط لأغراض الفلاحة على الخصوص: سوس، شتوكة، الحوز، سايس، تادلة، تافيلالت. بالإضافة إلى الفرشات العميقة التي تقدر بحوالي 21 فرشة.

ورغم المساحات المهمة، وطاقة التعبئة التي تتمتع بها جل الأحواض المغربية، فإن الفرشات المائية السطحية سهلة الاستغلال، تبقى قليلة مقارنة مع الفرشات العميقة، أو الأخرى متوسطة العمق، فقد كشفت تقارير الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء (2014) أن المغرب يتوفر على ثلاثة أنواع من الفرشات، منها فرشات الصحراء العميقة جدا، والتي لا يتم استغلالها، بالإضافة إلى فرشات أخرى عميقة موزعة في جل الأحواض المائية، أما الفرشات السطحية، فمساحاتها ضيقة مقارنة مع باقي الأنواع الأخرى، وتتركز بالأساس في بعض الأحواض، مثل الغرب والشاوية وتانسيفت الحوز ومقدمة الأطلس المتوسط الشرقي، بالإضافة إلى فرشات مهمة بأحواض دكالة.

ولتعبئة الموارد السطحية، التي تمثل حوالي 75% من مجموع الموارد، تبنى المغرب، منذ نهاية السبعينيات، سياسة السدود، فتم إنجاز ما يفوق 139 سدا إلى حدود سنة 2014، سعتها الإجمالية تقدر ب 17,5 مليار متر مكعب أو يزيد.

تعرف جل المجاري المائية توطين سد رئيسي أو تلي أو أكثر، وذلك حسب حجم المياه المتاحة، كما يلاحظ استئثار المجالات الشمالية الغربية بأهم المنشآت المائية ذات الطاقة الاستيعابية الكبيرة، يتقدمها سد

¹ - أنظر تقرير الوزارة لسنة 2014.

الوحدة بطاقة استيعابية تتجاوز 3 ملايين و 700 مليون متر³، بالإضافة إلى سد المسيرة على نهر أم الربيع، بطاقة استيعابية تتجاوز مليارين ونصف، وسودا أخرى تفوق طاقتها الاستيعابية المليار متر³ (ادريس الأول، بين الويدان).

ورغم وفرة المنشآت المائية هذه، وطاقتها الاستيعابية الهائلة (17,5 مليار متر مكعب)، إلا أن المعدلات السنوية للمياه المعبأة لا تصل المستويات المطلوبة، بحيث تؤكد تقارير مديرية البحث والتخطيط المائي (2013) أن المعدل السنوي للمياه المعبأة في المنشآت المائية يقل عن 7 مليارات متر³ خلال الفترة ما بين 1950 و2012، ويتذبذب هذا المعدل ما بين قيمة قصوى تتعدى 19 مليار متر³ بقليل (1962؛2009)، وقيمة دنيا تقارب 01 مليار متر³ أو أقل (1992؛1994).

وتضيق من هذه الموارد كميات مهمة، تقدر بما يفوق مليار متر³ سنويا، نتيجة التوحد أو الإطماء (اللكوس والواجهة المتوسطية: 60,9 مليون متر³؛ ملوية: 349,4؛ سبو: 116,9؛ أم الربيع-تانسيفت: 337,7). فالى حدود بداية التسعينيات من القرن الماضي، كانت نسبة التوحد السنوي في السدود المنجزة يقدر ب 70 مليون متر³، بما يعادل خسارة تقدر ب 7.000 هكتار من الأراضي المسقية سنويا¹. والمرجح أن الخسارة سترتفع، في حدود سنة 2030، إلى ما يزيد عن مليار ونصف متر مكعب².

إن جل السدود المغربية، إن لم نقل كلها، تشكو من ظاهرة التوحد، لكن بشكل متفاوت³، كما يمكن أن نميز بين فئة أولى من السدود، التي تتعدى نسبة التوحد فيها ما يفوق 40% من الطاقة الاستيعابية، مثل سد مشرع حمادي على واد ملوية، الذي تصل النسبة فيه إلى 84,3%، وسد النخلة في الواجهة المتوسطية (الشمال)، الذي تصل فيه نسبة التوحد إلى 56,2%، وسد سيدي ادريس على واد لخضر ب 47,1%. أما السدود الرئيسية، فلا تتجاوز نسبة التوحد فيها 20%، إلا أنها تعادل ضياع كميات مهمة من المياه، من قبيل نسبة التوحد بسد الكنسرة، التي لا تتعدى 21%، إلا أن هذه النسبة تعادل ما يفوق 70 مليون متر³، أو حالة سد المنصور الذهبي بدرعة، الذي لا تتجاوز نسبة التوحد فيه 17%، لكنها تعادل 106 مليون متر³.

وبالإضافة إلى الخسارة الناجمة عن ظاهرة التوحد (الإطماء)، تعرف مياه السقي هدرا مهما، نتيجة عدم ملائمة التقنيات المعتمدة، أو تهالك التجهيزات الهيدروفلحية بالمدارات السقوية، التي تعيش وضعية صعبة، أصبحت معها مصاريف الصيانة عاجزة عجزا كليا، فرغم الميزانية المهمة المخصصة لمشاريع الصيانة، إلا أنها لا تصل أحيانا 30% من الاحتياجات المطلوبة (حالة سهل الغرب نموذجا).

¹ - جان فرانسوا تروان، م س، ص 178

² - Balaghi R. et al, « gestion des risques de sécheresse agricole au Maroc », Revu Sècheresse, n°3, Vol.18, 2007, 169-176. (p172).

³ - أنظر على سبيل المثال تقرير الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء لسنة 2011.

جدول رقم 22: توزيع مصاريف الصيانة (درهم/هكتار) للمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي (2000/1999).

المكتب	المصاريف	المطلوب	نسبة التغطية
دكالة	319	745	42,8
الغرب	188	713	26,3
الحوز	208	400	52
اللكوس	778	1.000	77,8
ملوية	513	566	90,6
سوس ماسة	378	790	47,8
تادلة	465	400	116,25

المصدر: وزارة الفلاحة، 2005.

3-1- خصوصيات الممارسة الزراعية في المغرب وأثرها على الموارد المائية.

إن ضعف التساقطات المطرية، وتراجع كمياتها، وتوالي سنوات الجفاف، مقابل تزايد اتساع المجالات المسقية، والحرص على توسعها دون مبالاة، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حالة إفلاس واضحة للموارد المائية، وفي أفق أقل، إلى ضغط متزايد على الموارد الباطنية (التسابق نحو الأعماق)¹، وهي الوضعية الحالية لجل الأحواض. فإمام ضعف وهشاشة الموارد، واتساع الاحتياجات، فإن قضية الماء، ستتحول دون منازع، من كونها عنصرا اقتصاديا صرفا، إلى لعب دور اجتماعي حاسم في تكريس التفاوت، واستدامة الفوارق، إذ لا يستطيع الظفر بالعملة النادرة إلا الأقوياء، وأصحاب الرساميل الكبيرة. أما الضعفاء وصغار الفلاحين، فمصيرهم المزيد من الفقر، أو اللحاق بدوائر المهاجرين الريفيين المطرودين من المجال. بل إن الفلاح المتوسط، الذي يطمح إلى اعتماد السقي في المجالات المستنزفة، يجد نفسه محاصرا بالأثمان المرتفعة نتيجة نقص الموارد².

فإذا كانت الوضعية الحالية لمياه الشرب، قد تسببت في خروج الساكنة في بعض المجالات، وقيامهم بحركات احتجاجية اجتماعية على خلفية صعوبة الولوج إلى الماء³، فإن الأمر بخصوص مياه السقي، يسير في هذا الاتجاه، لأنه في أغلب المواسم، وفي العديد من المدارات السقوية، لا تستطيع الدولة الوفاء للفلاحين بالكميات المخصصة من مياه السدود (أنظر الجدول)⁴، وبالتالي فمن يملك منهم أثقابا كافية يستطيع

¹ - التوصيف منقول عن: محمد بو شلخة، م س، ج2، ص 63.

² - أنظر اختلاف سعر المتر مكعب من مياه السقي في عموم المجالات السقوية المغربية في القرارين المشتركين رقم 09-2451 و 09-2452 الصادرين في 17 شتنبر 2009، والمنشورين في الجريدة الرسمية عدد 5781 بتاريخ 26 أكتوبر 2009.

³ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، التقرير السنوي، 2017، ص 22.

⁴ - هذا في المواسم الجيدة، لأن الموسم 2010/2009 عرف زيادة التساقطات بنسبة 74% عن المعتاد، أما في المواسم الجافة، فالوضع أصعب بكثير.

الاستمرار، أما المهدوم، أو صاحب الحيازات الموجودة على فرشات أعمق (تزايد تكاليف الحفر)، فيجد صعوبات جمة لتزويد المزروعات بالكميات الكافية، مما يجعل بعضهم يلجأ إلى مصادر أخرى، إن وجدت، من قبيل السقي بالمياه العادمة. وأمام انحباس الخيارات في وجه هذه الشرائح، فإن الوضع مرشح لحدوث الأسوأ.

جدول رقم 23: نسب التزود بمياه السدود مقارنة مع الكميات المخصصة سنة 2010 (بمليون متر³).

الدائرة السقوية	السد المزود	لمخصص في العادة	مخصص 2010	التزويد (2010)	النسبة
اللكوس	وادي المخازن	220	220	127	58
تافيلالت-واد زيز	الحسن الداخل	140	140	128	91
ماسة	يوسف بن تاشفين	85	85	54	63
الغرب وسبو الأوسط	أحواض سبو	900	888	394	44
النفيس	لالة تاكركوست	82	82	78	95
بني موسى وتساوت	بين الويدان	945	760	583	77
تساوت الأعلى	مولاي يوسف	260	200	175	88
بني عمير	أحمد الحنصالي	320	225	220	90
دكالة	المسيرة	850	575	575	100
درعة	المنصور الذهبي	250	170	137	81
الحوز الأوسط	ح. الأول/س. ادريس	310	150	126	84
بهت	الكنزرة	174	100	75	75
ملوية	م. الخامس/ح. الثاني	515	290	189	65
إيسن	عبد المومن	63	21	8,7	42
المجموع		5.114	3.906	2.870	73

المصدر: وزارة الفلاحة، 2010.

نستشف من الجدول أعلاه استنتاجات مهمة، منها:

- لا تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها من المياه بشكل منتظم ومستمر، مما يجعل الفلاح وجها لوجه أمام التغيرات المناخية، وفق إمكانياته الخاصة؛
- إن هذه الوضعية تمثل تمييزا اجتماعيا واضحا للفلاحين، فمن يملك يستطيع المقاومة، ومن لا يملك يستسلم للأوضاع؛

■ إذا كانت وضعية عدم الالتزام هذه، حدثت في موسم جيد (2010/2009)، استقبل فيه المغرب كميات كافية من الأمطار (74% زيادة)، فالواضح أن معاناة الفلاحين تكون دائمة، لأن هذه الكمية تعتبر قياسية خلال العقد الأول من القرن 21 (2010-2000)؛

■ يلاحظ من خلال الجدول أن بعض المدارات، استفادت من الكمية المخصصة كالمعتاد (اللكوس؛ تافيلالت؛ ماسة؛ النفيس والغرب)، في حين أن دوائر أخرى عرفت نقصا مهما من قبيل إيسن؛ ملوية؛ بهت؛ الحوز؛ دكالة، وهذا يطرح سؤالا عن سبب التمييز، هل هو راجع إلى الكميات المعبأة والمتوفرة، أم إلى أسباب أخرى.

تستهلك الفلاحة المغربية حاليا ما يزيد عن 80% من المياه المعبأة في الأحواض المائية المغربية، التي تعيش جلها، وضعية صعبة، ولا يعزى ارتفاع هذه النسبة إلى سيادة الأنظمة التقليدية للسقي، كما يتم التبرير في غالب الأحيان، بل إلى تهالك المعدات الهيدرولاحية وتقادمها، وضعف صيانتها كذلك، بالإضافة إلى توسع المحيطات السقوية الرأسالية، التي تهدد صراحة مواردنا المائية، ولا تكتثر، كما يبدو، بكل التحذيرات. فعلى الرغم من أن جل الدراسات تؤكد مسؤولية هذا النوع من الاستغلال في الوضعية الحالية، فلا يزال المستثمرون الفلاحيون، من المغاربة والأجانب، يرفعون الصوت عاليا في وجه أصحاب القرار، لدفعهم إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات لتوفير الكافي من مياه السقي، بما فيها سن التشريعات، التي تسمح بالمزيد من الأثقال العميقة، لمطاردة مستويات مياه الفرشة المتراجعة سنة بعد أخرى، ومن أواخر هذه الصيحات، دراسة "مركز المكتب الشريف للفوسفات للدراسات" وتقرير أكتوبر 2017، الذي دعا من جانبه إلى اتخاذ تدابير ملموسة، في هذا الشأن لطمأنة المستثمرين الفلاحيين، كما سماها التقرير.

كما تبرز نتائج دراسات ميدانية لعدة مجالات زراعية موزعة على بعض المكاتب الجهوية¹، تباين الاحتياجات بين المجالات الترابية، مع ملاحظة مشتركة تتمثل في تأكيد حاجيات جل أنواع المزروعات إلى المزيد من المياه خلال السنوات الجافة. ففي منطقة "دكالة"، تحتاج الحوامض خلال السنوات المطيرة إلى حوالي 650 ميليمتر (مم) في السنة، أما خلال السنة العادية فتحتاج إلى 757 مم، وخلال السنة الجافة، تحتاج إلى قرابة 884 مم في السنة. نفس الشيء بالنسبة لكل الزراعات الأخرى، فحاجيات الشمندر تقدر بـ 247 مم خلال السنة المطيرة، و 325 مم في السنة العادية، وترتفع بشكل ملفت إلى 425 مم خلال السنوات الجافة. ونفس الوضعية يتم تسجيلها بخصوص حاجة القمح، التي تنتقل من 299 مم في الموسم المطير إلى 358 مم خلال السنة العادية و 463 مم في الموسم الذي يعرف الجفاف. فهل تستطيع الأحواض

¹- أنظر على سبيل المثال:

- Berthe A. I., « Contribution à l'élaboration d'une base de données sur les besoins en eau des cultures dans le contexte irrigué Marocain », mémoire troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2005, 192 p.

المحلية، وكميات التساقطات المتاحة توفير هذا الرصيد المائي الهائل، أم أن الحل الأسهل يكمن في قصد المخزون من الموارد الباطنية¹.

وفي الريف الأوسط، ونظرا لانتشار زراعة الكيف خلال عقد الثمانينيات في بعض الدواوير، وحاجة هذه الزراعة الكبيرة للماء، فقد أدى ضغط هذه الزراعة إلى تدهور واضح في الموارد المائية، إلى أن أصبحت بعض التجمعات السكانية الريفية تجد ضائقة مائية حقيقية شملت مياه الشرب، هذا في الوقت الذي اندثرت فيه العديد من التجهيزات المائية، التي قامت بها بعض الجماعات الترابية بالمنطقة².

1-4-4- الماء الفلاحي ووضعية بعض الأحواض.

يعتبر الاستنزاف الفلاحي قاسما مشتركا بين كل الأحواض المائية المغربية، لكن وضعية الاستنزاف هذه بعضها أهون من بعض. فمنذ فترة الاستعمار والعديد من المجالات الخصبة تعرف تمدد الاستغلاليات الرأسمالية الموجهة للتسويق، ومعروف ما يرافق ذلك من ضغط واستنزاف للموارد المائية في ظل تغيرات مناخية متزايدة. فيما يلي وضعية بعض الأحواض المائية المغربية للوقوف عند الحصيلة³.

1-4-4-1- حوض سبو.

يعد حوض سبو من الأحواض الغنية، يتوفر على موارد مائية مهمة تقدر بحوالي 7 مليار متر³ (30% من الموارد الوطنية). في الواجهة الشرقية من الحوض، تتكون المياه الجوفية لحوض سايس من فرشتين، إحداها قليلة العمق (سطحية)، تتحرك داخل تربة رملية يتراوح عمقها بين 70 متر في اتجاه مكناس و 30 متر نواحي عين تاوجطات. والفرشة الأخرى عميقة، تتحرك داخل صخور من الكلس الدولوميتي، تتغذى من مياه الأمطار والثلوج، وتغطي قرابة 3.500 كلم². وتعرف مياه الفرشة، حسب وكالة الحوض المائي (2007)، تراجعاً مهماً منذ الثمانينيات، بسبب الجفاف، والاستغلال المفرط للموارد، مما أدى إلى تراجع الفرشة السطحية بما يفوق 15 متراً، والفرشة العميقة ب 60 متراً تقريباً في الثلاثين سنة الأخيرة، وقد أثبتت دراسة حديثة للحوض المائي لسبو أن الفرشة المائية تعرف التراجع من مستواها بما يقارب 02 متر في السنة⁴.

¹ - هناك دراسات عديدة، تم الاطلاع عليها، تؤكد حاجة جل أنواع المزروعات إلى المزيد من المياه المعبأة خلال الفترات الجافة.

² - محمد بودواح، م س، ص 71.

³ - سيتم التركيز على نموذجين باعتبارهما حالتين دالتين فيما يخص التراجع أو الاستنزاف أو التأثير بالتغيرات المناخية (حوض سبو، وأحواض سوس ماسة).

⁴ - Etude intitulée : Etude Hydrogéologique pour l'évaluation des Ressources en eau Souterraines dans la plaine de Fès-Meknès.

يشتمل الحوض كذلك على مجموعة من الفرشات المائية المهمة، منها فرشة معمورة، التي تمتد على مساحة تقدر ب 390 كلم²، في عمق يتراوح ما بين 20 و 40 متر، وسمك مهم، قد يصل 100 متر، لكن كثافة استغلالها أدت إلى تراجع مستواها ما بين 0,2 متر/سنة (الشريط الساحلي) و 6,5 متر/سنة (وسط المعمورة) حسب وكالة الحوض المائي (2007). أما الفرشة الساحلية بمنطقة الغرب، فتعرف استنزافا حقيقيا، يبرزه عدد الآبار والأنقَاب المجهزة بالمنطقة، والتي يقدر معدلها ب 03 آبار تقريبا لكل ضيعة فلاحية¹.

تساهم مياه حوض سبو، حسب تقارير وكالة الحوض المائي (2012)، في سقي ما يفوق 357.000 هكتار، منها 47% للسقي الخاص، في حين لا تتجاوز نسبة السقي الصغير والمتوسط التقليدي 19%. ويعتبر حوض "سايس" من أهم الأحواض المغربية، يتم استثمار مياهه لسقي مدار سقوي جيد، يقدر بقرابة 75% من الأراضي الصالحة للزراعة، كما يتميز هذا المدار بزراعات سقوية متميزة، منها الأشجار المثمرة، و زراعة الخضراوات. وبفضل ظهير 21 دجنبر 1990، تم تنفيذ مشروع السقي بسبو الأوسط وإيناون السفلى بخلق مجموعة من جمعيات مستعملي مياه السقي، حيث تقدر بعض الدراسات مساهمة المشروع في إحداث تنمية فلاحية واعدة بمساهمة الفلاحين في الحفاظ على المنشآت الهيدرولوجية وتنظيم توزيع المياه². ويشتمل المجال المسقي على ما يفوق 15.000 هكتار في شريط يمتد على طول واد سبو وواد إيناون انطلاقا من سد إدريس الأول إلى مدخل سهل الغرب³.

غير أن هذه الموارد تشكو من الاستنزاف، فبالإضافة إلى تأثير شح الأمطار وعدم انتظامها، فإن كبار المستثمرين يستأثرون بتجهيز أنقَاب وآبار مرتفعة الصبيب، يترتب عنها استنزاف الينابيع، المستغلة لأغراض السقي وتوريد الماشية، كحالة الدير الشمالي للأطلس المتوسط⁴، ولا يخضع حفر الآبار وإنجاز الأنقَاب، التي يتزايد عمقها تبعا لانخفاض مستويات مياه الفرشة، للضوابط القانونية المنصوص عليها إلا قليلا⁵. كما أن التركيز العقاري في أيدي بعض الرأسماليين الفلاحيين زاد من التأثير على الفرشات المائية والموارد السطحية في الدير في اتجاه سايس (بني يازغة)، مما أثر على وضعية مصادر المياه من عيون وأبار ووديان⁶.

كما يلاحظ ضعف تجهيز المنابع الأساسية للمياه بالحوض، وخاصة عيون الأطلس المتوسط، كحالة عيون أم الربيع، وعين سبو، التي يتم تصريف مياهها مباشرة في الوادي، دون استثمار في العالية، وما يترتب عنه من عدم استفادة الساكنة الريفية في العالية، كحالة مياه سبو، التي تنساب في العالية على طول

1- عبد الله صدقي، م س، ص 53.

2- إدريس الحافظي، م س، ص 140.

3- تستفيد المدارات السقوية بالمنطقة من مياه سد إدريس الأول بحقينة تقدر بحوالي 120 م³ سنويا.

4- امحمد موساوي، م س، ص 340.

5- نفسه، ص ص 278-279.

6- نفسه، ص 236.

يفوق 20 كلم في قبائل بني يازغة، دون استفادة فلاحية المنطقة منها لطبيعة التضاريس من جهة، وعدم التفكير في طرق مناسبة للاستثمار من جهة أخرى¹.

وقد أدى رفع منع حفر الآبار بمنطقة تكريكرة إلى تشجيع أصحاب الرساميل الكبيرة، والحقول الشاسعة، من الفلاحين الحضريين، على نصب محركات ذات قدرة عالية على الضخ ليلا ونهارا، وذلك لتوفير المياه الكافية، التي يحتاجها الهكتار الواحد، والتي تتراوح ما بين 5.000 و 7.000 متر³ حسب تقديرات مصلحة التجهيز القروي بأزرو². ونتيجة لذلك فقد تراجع المستوى البيزومتري للموارد الباطنية، وتراجع صبيب الكثير من العيون المحلية، ونضب بعضها تماما. وهو ما دفع بعض الفلاحين الصغار إلى اللجوء إلى السقي بالمياه العادمة، رغم ما يلف العملية من مخاطر متنوعة³.

وتعرف العديد من المجالات الريفية والحضرية بحوض سبو تهديد الفيضانات، بحيث تقدر النقط المهددة بالفيضانات بالسهل، حسب البرنامج الوطني لمحاربة الفيضانات (2002)، ب 84 نقطة، ما بين مراكز حضرية وقروية ومجالات فلاحية. ومن الظواهر الجديدة، حدوث الفيضانات بشكل متكرر في الموسم الواحد، مما يتسبب في خسائر مادية، وأحيانا بشرية مهمة، سواء في العالية، أو في سبو الأوسط، أو في السافلة عند المصب، ومنها فيضانات 1963 و 2010 ب سهل الغرب، وفيضانات 1995 و 2000 بأحواز تازة، وفيضانات 1998، وفيضانات 2002 بالحاجب. وقد وصلت الخسائر المالية في الفلاحة جراء فيضانات الموسم 1996/1995 بمنطقة الغرب، ما يفوق 170 مليون درهم في المعدات والتجهيز، وما يتجاوز 450 مليون درهم خسارة في المحاصيل، وكانت أهم الخسائر في قصب السكر والزراعات العلفية ب 94%⁴. أما فيضانات 2009/2008، فقد أثت على ما يزيد عن 138.000 هكتار خلال شهري دجنبر 2008 ويناير 2009⁵. وقد تم تقدير الخسائر في التجهيزات الفلاحية من قبل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بما يفوق 19.987.000 درهم.

2-4-1- حوض سوس ماسة.

يستفيد حوض سوس-ماسة من التساقطات المطرية التي تشهدها مرتفعات الأطلسين الكبير والصغير، فينتج عن ذلك ارتفاع صبيب العديد من الأودية (سوس، ماسة، إيسن، أرغن...)، التي تستفيد منها المجاري والفرشات على حد سواء، مما يؤدي إلى رفع الصبيب المائي للمياه السطحية بسوس ماسة إلى حوالي 600

¹ - نفسه، ص 274.

² - ادريس شحو، م س، ص 264.

³ - نفسه، ص 264.

⁴ - Maatala N., Evaluation de la possibilité de mise en place d'une assurance inondation (cas de la région Gharb) », Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan 2, Rabat, 2010, p24.

⁵ - Idem, p26.

مليون متر مكعب¹. ويشغل حوض ماسة مساحة تقدر ب 6.000 كلم²، ويتغذى بالعديد من المجاري المنحدرة من السفوح الغربية للأطلس الصغير. أما حوض سوس، فيتميز بوجود واد سوس وروافده، على الضفة اليمنى تنحدر عدة أودية من السفوح الجنوبية للأطلس الكبير (واد إيسن، واد بني امحمد، واد تالكجونت، واد الواعر)، وعلى الضفة اليسرى، تنحدر بعض المجاري من السفوح الشمالية للأطلس الصغير (واد أرغن، واد وارك).

ويتميز الحوض بأربع فرشات مائية وهي سوس وشتوكة وسيدي إفني وتزنيت، تتميز فرشة سوس بسمك يتجاوز 150 مترا، وعمق ما بين 10 و 30 متر (يتجاوز العمق 70 متر بسبت الكردان). وباستثناء الجزء القريب من مجرى واد "إيسن"، الذي يتجدد بفضل واردات مياه السقي (استفادة القطاع المسقي من مياه عبد المومن)، تتعرض كل الفرشات للاستغلال المفرط، وتتأثر بتوالي سنوات الجفاف، حيث يتجاوز عمق الفرشة حاليا 240 متر حسب المعاينة الميدانية المباشرة²، وقد كان في حدود 60 مترا في فترة الثمانينات.

حسب إحصاءات وكالة الحوض المائي (2006)، تصل الطاقة الاستيعابية للسدود التسعة الأساسية بسوس-ماسة إلى ما يفوق 790 مليون م³، منها سد يوسف بن تاشفين على وادي ماسة بسعة تقدر ب 303 مليون م³، يتم استغلال 85 مليون م³ منها في سقي مدار ماسة حسب إحصاءات المكتب الجهوي للاستثمار، إضافة إلى سد عبد المومن بسعة 214 مليون متر مكعب (م.م³)، 70 م.م³ منها مخصصة للسقي، إلا أنه يسجل عجز كبير في حقينة السدود جراء التوحد (أولوز 1,2 مليون متر³ سنويا)، وسد يوسف بن تاشفين يفقد ما يزيد عن 01 مليون متر³.

ونظرا لشدة الانحدرات وسيادة المجالات الجبلية، تشهد المنطقة فيضانات متعددة ، منها: فيضانات 1957، 1963، 1987، 2007، و 2010، و 2014، وقد نبه المخطط المدير للوقاية من الفيضانات (2002) إلى وجود أكثر من 90 نقطة مهددة حاليا بالفيضانات، حيث تؤدي بعض فترات الفيض إلى الرفع من صبيب واد سوس إلى قيم قياسية، فيصبح تدفق المياه عنيفا ومفاجئا وبصبيب مهم، غالبا ما يأتي على السدود التقليدية الصغيرة (الأكوك)، المقامة من طرف المجموعات البشرية المجاورة³.

وإذا كان حجم المياه المتجددة (المياه الجوفية لفرشة سوس) يقدر بما بين 100 و 370 مليون متر³ في السنة، فالمعلوم أن حجم الاستغلال يتجاوز 550 مليون متر³، فهذا يجعل العجز يصل إلى ما يفوق 230 مليون متر³. أما فرشة اشتوكة، فالواقع أنها فرشة ضعيفة من حيث الموارد المائية (33 مليون متر³)، ورغم

1- محمد بو شلخة، م س، ج 1، ص 71.

2- نفسه، ص 73.

3- محمد بو شلخة، م س، ج 1، ص 65.

ذلك تعرف ضغطا كبيرا يقدر ب 90,5 مليون متر³، مما يجعل العجز السنوي فيها يتجاوز 58 مليون متر³، حسب إحصاءات وكالة الحوض المائي (2011)¹.

ورغم المخزون الجيد، الذي كانت تتوفر عليه المنطقة، فقد أحدث الاستغلال المفرط، وتوالي سنوات الجفاف، تأثيرا واضحا في الفرشات الباطنية، حيث انتقلت مستويات المياه من معدل تراجع يقدر بنصف متر في السنة إلى 3 أمتار في السنة حسب المعطيات الرسمية لكتابة الدولة للماء، وليست وضعية التراجع وليدة اليوم، بل إن التراجع في مستويات المياه نبهت إليه بعض الدراسات منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات². وقد وصل التعمق بآبار منطقة الكردان الآن، إلى ما يزيد عن 240 مترا، كما استمر هبوط مستوى المياه الجوفية إلى ما بين 10 أمتار قرب مجرى وادي سوس، و 70 مترا بأولاد تايمه والكردان، مما يعكس الوضعية الاجتماعية الصعبة لسكان المنطقة من أصحاب الاستغلاليات الصغيرة وعموم السكان.

لقد عرف استغلال الموارد المائية بالمنطقة ارتفاعا ملحوظا، حيث انتقل الاستغلال من 205 مليون م³ إلى 641,5 مليون م³ سنة 1996، وذلك راجع إلى تنامي التكثيف الزراعي بالمنطقة، وخاصة منه الاستغلال العصري (وصلت المساحة المسقية بداية القرن الحالي ما يفوق 109.000 هكتار)³، وتحتاج المنطقة حاليا إلى ما يزيد عن 826 مليون متر³، يتم الاعتماد فيها على المياه الجوفية بنسبة 90%، ذلك بعدما كان الاحتياج في بداية الثمانينيات يقارب 110 مليون متر مكعب⁴. ما يعني تضاعف الاحتياج إلى ثمان أضعاف في ظرف ثلاثة عقود.

تمثل المساحة الزراعية المسقية في حوض سوس ما يفوق 148.980 هكتارا، منها 37.142 هكتار مخصصة للحوامض، ويتكون المدار الزراعي العصري بعلية سوس من أكثر من 20 استغلالية بمساحة تتراوح ما بين 130 و 490 هكتار. ويبقى مشكل تبذير مياه السقي واضحا من خلال مؤشر انخفاض نسبة التقنيات الحديثة (الري الموضعي أو المركز)، الذي لا تتجاوز نسبته 15% من مجموع مساحة مسقية لزراعة الخضر والفواكه تتجاوز 110.000 هكتار⁵. بل إن اعتماد التقنيات المحافظة على الماء، لا يتم اعتمادها بداعي الحفاظ على الموارد، بل تحت إكراه قلة هذا المورد، والتخفيف من تكاليف الإنتاج، حيث يكلف كل متر مكعب من الماء 0,80 درهم في حال بئر يصل عمقه إلى 40 متر، وترتفع التكلفة إلى 02 دراهم في حال بئر يصل عمقه إلى 120 مترا⁶. وتعتبر بعض الزراعات المشهورة بالمنطقة مستنزفا حقيقيا

¹ - تقوم وكالة الحوض المائي لسوس-ماسة بمراقبة 83 نقطة (14 سطحية و 06 بمياه السدود و 63 نقطة مراقبة للمياه الجوفية).

² - Popp H., « La Question Hydraulique : Effet Socio-économiques de la politique des barrages au Maroc », Ed. Institut Géographique, Rabat, 1984, p 224.

³ - وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، "التصميم الوطني لإعداد التراب، خلاصة"، مديرية إعداد التراب الوطني، منشورات عكاظ، الرباط، 2003، ص 66.

⁴ - Popp H., Op. Cit., p196.

⁵ - أحمد بلقاضي، م س، ص 376.

⁶ - ن م، ص ص 377-378.

للمياه، من قبيل المزروعات العلفية والموز والحوامض، فالمزروعات العلفية تحتاج إلى ما يزيد عن 24.000 م³/هكتار، أما الموز فيحتاج إلى 20.000 م³/ه. وفي المرتبة الثالثة، الحوامض ب 12.000 م³/ه¹.

تعرف منطقة اشتوكة بإنتاج البواكير، التي يوجه جزء كبير منها للتصدير، فهي ذات رهانات اقتصادية واجتماعية مهمة كما تم التوضيح في الفصل السابق (توفر المنطقة قيمة مضافة جيدة، وتوفر فرصا كثيرة للشغل)، لكن الإفراط في استغلال المياه الجوفية، ومحدودية المياه السطحية، يفرض على السلطات الوصية التفكير في عقلنة استغلال الموارد المائية، فباستعمال مضخة واحدة بقطاع بيوكرى بمعدل 35 م³ كل ساعة مثلا، وخلال خمس ساعات في اليوم فقط، تستخرج كمية هائلة من المياه تقدر بحوالي 91.000 متر³ في السنة². وأمام هذه الوضعية الصعبة، عملت الدولة على دعم السقي، وتنويع مصادر المياه من خلال إنجاز مشروع تحلية مياه البحر في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وفي هذا الإطار، أعلنت الوزارة يوم 26 غشت 2010 عن بدء دراسة هيكلية هذه الشراكة على مساحة إجمالية تقدر ب 13.000 هكتار، لكن نتائج ذلك لا تزال محتشمة للغاية.

يستفيد القطاع المسقي بإيسن من مياه سد عبد المومن بسعة إجمالية تقدر ب 214 مليون متر³، تستغل منها الزراعة 70 م.م³، ويخصص منها حوالي 1,2 م.م³ للسقي التقليدي (ما يقارب 4.420 هكتار)، في حين يخصص الباقي من المياه المعبئة لسقي مدار عصري يقدر ب 8.560 هكتارا. أما سد أولوز على وادي سوس، فإنه بالإضافة إلى مساهمته في السقي، فإن مياهه يتم استغلالها بالأساس في تزويد الفرشة عبر الترشيح.

وقد عملت الدولة منذ استرجاع بعض الأراضي من المستعمر وتفويتها إلى القطاع الخاص، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الفلاحي، على دعم وتطوير آليات ضخ المياه منذ نهاية الستينيات، حيث ارتفعت قوة الجذب إلى ما يفوق 200 لتر/ ثانية. مما مكنها من إيصال المياه إلى ضيعات تبعد عن المضخات الكبيرة بما يفوق عشر كيلومترات، وهو ما أدى إلى تراجع مستوى بعض الفرشات من عمق 07 أمتار إلى ما يفوق 100 متر، وفي بعض الحالات وصل 200 متر منذ سنة 1976 (نموذج هواره والكردان)³. ورغم العديد من المحاولات لجلب مياه سدود حديثة النشأة (سد أولوز)، إلا أن هذه الإجراءات لم تستطع الحد من ظاهرة تراجع الفرشة الباطنية⁴، هذا بالإضافة إلى التداعيات السلبية على صغار الفلاحين، الذين لم يعودوا يستطيعون تسديد التكاليف المرتفعة لجلب مياه السدود، وبالتالي التخلي عن تغطية كل الزراعات بالسقي،

¹- محمد بو شلخة، م س، ج 1، ص ص 46-47.

²- نفسه، ص ص 79-80.

³- أحمد بلقاضي، م س، ص 372.

⁴- نفسه، ص 273.

والاقتصار على بعض الزراعات فقط¹. لذلك ترجح بعض الدراسات المقارنة أن التوتر الحالية لجلب مياه الفرشة الباطنية قد ترتب عنها استهلاك مجموع مياه الأمطار التي استقبلتها المنطقة منذ العهد الروماني، وتم الشروع الآن في استهلاك المياه الموروثة عن الفترة السابقة لذلك².

1-5- الموارد المائية وسؤال الجودة.

تتحدث التقارير الدولية ذات الصلة³، أنه من بين 30.000 نقطة مراقبة في السنة، هناك 46% من الموارد السطحية جيدة، و 09% متوسطة الجودة، في حين أن 45% من المياه رديئة. أما الموارد الباطنية، ف 20% منها فقط في حالة جيدة، بينما 29% متوسطة الجودة و 51% رديئة. أما تقارير الوزارة الوصية⁴، فتتحدث في توصيفها لوضعية المياه المغربية عن: 04% من المياه السطحية جيدة جداً، و 50% جيدة، و 17% متوسطة الجودة، في حين أن 29% تعتبر رديئة. أما المياه الجوفية ف: 53% من المياه جيدة، أما 47% فدون ذلك⁵.

إن هناك إجماع على تزايد تدهور جودة ونوعية المياه المغربية المعبئة، أما مصادر ذلك فهي متنوعة، منها ما يحصل عن طريق التلوث الصناعي والفلاحي، أو ارتفاع نسبة ملوحة مياه بعض المجالات، خاصة في المناطق الساحلية المتميزة بهشاشة التوازن بين المياه الباطنية القارية والمياه البحرية جهة المحيط على الخصوص، مما يؤدي، في بعض الحالات، إلى تسرب المياه المالحة بشكل غير قابل للعلاج، كما هو عليه الحال في السديمت الساحلية المعرضة للضخ المكثف في كل من "شتوكة" و"الواليديّة"، أو حالات جفاف الفرشات المائية (نموذج سديمة سهل الكردان بسوس)⁶.

وبالإضافة إلى ملوحة الفرشات المائية، هناك العديد من الفرشات الملوثة عن طريق الأسمدة والأدوية الفلاحية، خاصة الآزوت، كفرشات تمارة، تادلة، برحيل، تريفية، الشاوية، بحيرة، دكالة، الرمل. فالفلاحة المغربية تستهلك ما يفوق 720.000 طن من السماد و 15.000 طن من الأدوية سنوياً، وقد ارتفعت كميات الأدوية المستوردة بشكل واضح خلال السنين الأخيرة من 14.679 طن سنة 2005 إلى 17.519 طن سنة 2009.

¹- محمد بو شلخة، م س، ج2، ص 164.

²- أحمد بلقاضي، م س، ص 3774.

³- Bzioui M., « Rapport National 2004 sur les Ressources en Eau au Maroc », Pub. Groupe Inter agence des Nations Unies sur l'eau en Afrique (UN Water-Africa), Novembre 2004, p26

⁴- حدد القرار الوزاري رقم 1276-01 الصادر في 17 أكتوبر 2002 معايير جودة المياه الموجة للسقي أنظر الجريدة الرسمية عدد 5062 بتاريخ 05 دجنبر 2002.

⁵- Ministère délégué auprès du ministre de l'énergie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, Chargé de l'Eau, « Etat de la qualité des ressources en Eau au Maroc », Juin 2014, 42p.

⁶- أنظر: محمد أيت قاضي، "السياسة المائية والأمن الغذائي للمغرب في مطلع القرن 21"، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسلة "الدورات"، الدورة الخريفية، نونبر 2000، الرباط، ص ص 41-87 (ص 77).

وبالنظر إلى خصوصيات كل حوض من الأحواض المائية المغربية، فإن كلا منها يشهد نوعا خاصا، أو أكثر من أنواع التلوث. وفيما يلي عرضا لبعض أشكال تراجع جودة الماء في بعض الأحواض المغربية:

1-5-1- حوض تادلة.

يساهم نظام السقي بالربطة السائد بمنطقة تادلة في ضياع كميات كبيرة من المياه، هذه الأخيرة تساعد، بشكل كبير، على تلويث الفرشة بالمواد المستعملة في التسميد كالنترات، وخاصة في قطاع بني امير¹، وقد سجل برنامج التدخل ومتابعة البيئة PASE2 أن تلوث المياه الجوفية في المنطقة يتباين بين المجالات، ففي منطقة بني عمير، تبلغ نسب النترات في المياه 28,69 ملغ/ل، وترتفع هذه النسب بمدار بني موسى الشرقية إلى 34,27 ملغ/ل، وتستقر النسبة في بني موسى الغربية في 25,19 ملغ/لتر.

أما فيما يخص الملوحة، فقد أثبتت نفس الدراسة أن هناك ثلاث مجالات متفاوتة الملوحة: مجال ذو ملوحة مرتفعة يتمركز ببني عمير، وتزداد حدته من العالية إلى السافلة، مجال ذو ملوحة متوسطة يتمركز في ببني موسى الغربية، ومجال بملوحة منخفضة في بني موسى الشرقية. وبالإضافة إلى أن هذه المياه الآن تشكو في عمومها من ارتفاع الملوحة التي تقدر ب 0.83 ملغ/ل، فهي مهددة بالمزيد من الارتفاع².

1-5-2- أحواض تافيلالت.

لا تسلم مياه "تافالالت" من حالة التراجع، واحتمال التلوث الذي شهدته الموارد المائية في باقي المجالات، إذ يسجل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي ارتفاع نسبة الكلور في المياه الجوفية لتافالالت، وقد شكل الضخ العصري بواحة تافيلالت مصدر تلويث للفرشة المائية، فانتشار الضخ، وتراجع مياه الفيض، رفع نسبة الملح في المياه، مما أثر سلبا على الأداء الزراعي في الواحة. ولم يقتصر الوضع على تراجع المجالات الزراعية، بل تعداه إلى تداعيات سوسيو اقتصادية ضاغطة، من قبيل تراجع فرص الشغل الفلاحي، وتزايد الهجرة، وتزايد أعداد المزارعين الموسمين³.

ومن المعلوم أن المنطقة تستفيد من مياه فيض ثلاث أودية هي زيز وغريس وكير، بمعدل موارد تقدر ب 367 مليون متر³، مما يجعل المياه في العالية تتمتع بجودة عالية، إذ لا تتأثر المياه الجوفية لعالية الحوض بالتلوث، وهي ذات جودة عالية لسرعة الجريان، وانخفاض الترشيح نحو الفرشات الباطنية⁴. لكن في السافلة، السافلة، بكل من الراشيدية والريصاني وأرفود، تعرف جودة المياه تراجعا واضحا في كمية الأوكسجين

¹ - عبد الرحيم عني، م س، ص 235.

² - Berthe A. I., Op. cit., p 61.

³ - مبارك الطايغي، "البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وأفق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية، واحة تافيلالت نموذجاً"، دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2008، ص 192.

⁴ - Kinikssi H., « Contribution au développement d'un modèle conceptuel sous SIG pour établir un diagnostic des ressources en eau d'irrigation au bassin Ziz-Rgérès de Tafilalt », mémoire fin d'étude, Institut Agronomique et vétérinaire Hassan II, Rabat, 2011, p 72.

(انعدام الأوكسجين)، مع ارتفاع المواد العضوية والكائنات المجهرية (البكتيريات)، وارتفاع كمية الفوسفات أثناء فترة الفيض (أكتوبر ونونبر). فخلال فيضانات الموسم الفلاحي 2009/2008، عرفت المجالات الفلاحية التابعة لجماعة الريصاني حالة استثنائية من التلوث، حيث أدى ارتفاع مستوى الفرشات المائية إلى غمر الزراعة الموسمية، ولم يقتصر الأمر على هذه الخسائر، بل تعداها إلى انتشار الملح على سطح ما يفوق 80% من الأراضي الفلاحية بالمنطقة بعد جفاف مياه الفيض¹.

1-5-3- أحواض ملوثة.

تؤكد تقارير الوزارة الوصية أن 71% من المياه السطحية في أحواض ملوثة جيدة و 10% متوسطة الجودة، و 19% رديئة². أما الجوفية (مثال فرشة أنكاد) ف 62% من مياهها رديئة³. وفي فرشة تريفية (الجزء الشرقي)، 60% من المياه ملوثة بالنترات جراء ترشيح مياه السقي⁴.

وحسب تقرير وكالة الحوض المائي (2006)، تتنقل الأودية بحوض ملوثة ما يقارب 1.760 طن من الملوثات العضوية، منها مخلفات عصر الزيتون. وتقدر الموارد المائية الجوفية بالحوض ب 450 مليون متر³، إلا أن نسبة مهمة من هذه الموارد (80 مليون متر³)، تعرف معدلات ملوحة تقدر ب 02 غ/ل (مياه تريفية)، وقد أكدت إحدى دراسات مديرية البحث وتخطيط المياه، شملت 67 نقطة من المياه الجوفية بمقارنة معدلات سنوات 1999، 2000 و 2001، أن مياه ملوثة تعرف ارتفاعا ملحوظا للملوحة (90,6% منها تنتمي إلى الفئة 4 و 5، بمعنى ملوحة مرتفعة)، في حين أن 9,4% فقط تنتمي إلى الفئة 2 و 3، لذلك فعموم المياه غير صالحة للاستعمال الزراعي، أو يجب استعمالها للزراعات التي تتحمل الملوحة الزائدة، أو في التربة النفوذة، أو في مناطق الجريان المرتفع. كما تعرف المياه ارتفاع نسبة مجموعة من المعادن، وخاصة النترات (60,27 ميليغرام من النترات و 669,13 ملغ من الكلور في اللتر بفرشة تريفية سنة 2001)، وقد دفعت هذه النتائج المقلقة عدة مصالح، على رأسها المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لملوية، إلى تحديد ما يفوق 1.443 بئرا من أجل متابعة تطور تلوث مياه الفرشة بإحدى أهم المناطق الزراعية بتريفية (أحواز بركان).

1-5-4- حوض سبو.

حسب وكالة الحوض المائي (2012)، تتميز مياه الفرشة العميقة بجودة عالية، في حين تتميز الفرشة الأقرب إلى السطح بجودة عالية إلى متوسطة، غير أن هذه المياه أصبحت تشهد ارتفاع نسبة النترات، مع

¹ - Cf. Conseil Général du Développement Agricole, Op. Cit., p 56.

² - Ministère Chargé de l'Eau, Op. Cit., p 18.

³ - Idem, p 19.

⁴ - Ministère Chargé de l'Eau, Op. Cit., p 22, p 20.

التأثر الواضح لحجم مياه الفرشة بالاستعمال المفرط لأغراض الزراعة، وضغط المحطات الصناعية المتزايدة في المجال.

وحسب تحريات كتابة الدولة في الماء، فإن 72% من المياه السطحية جيدة إلى متوسطة الجودة، و 28% ذات جودة متدنية¹. أما المياه الجوفية، وكمثال على ذلك، فرشة المعمورة، ف 20% من المياه تتميز بتركيز مرتفع من النترات (بمعدل 79 ملغ/ل). في حين أن فرشة فاس-مكناس جيدة على العموم، مع تسجيل ارتفاع نسبة النترات في بعض المناطق (45% من مجموع نقط المراقبة)².

ولا تسلم مياه عالية الحوض من التلوث، رغم قربها من المنابع، لكن نسبتها تبقى ضعيفة بالمقارنة مع نظيرتها في السافلة أو وسط الحوض، فمياه حوض تكريكرة (الأطلس المتوسط)، تعرف التلوث بالنترات المستعملة بمجالات الزراعات السقوية العصرية، حيث تتراوح كميات التلوث ما بين 02 و 42 ملغ/لتر بمختلف عيون الهضاب الجنوبية الغربية للأطلس المتوسط، وتصل 36،6 ملغ/لتر بمنخفض تكريكرة، نتيجة زراعة البقليات وغراسة الورديات، إذ تصل كمية الأسمدة المستعملة في الحوض إلى 34.000 طن سنوياً³. ونظرا لتزايد كميات الأسمدة المستعملة في منطقة آزرو (بن صميم وتكريكرة)، التي تصل إلى ما يزيد عن 36.000 قنطار سنوياً، تصل نسبة التلوث بالنترات إلى ما بين 02 و 42 ملغ/لتر بمجموع الينابيع المائية المعتمدة في السقي بالمنطقة، شأنها في ذلك شأن باقي عيون الهضاب الغربية للأطلس المتوسط⁴.

ووفق ما كشفت عنه تقارير الوكالة الفرنسية للتنمية سنة 2002، بتعاون مع مديرية الفلاحة ومصلحة الإعداد بفاس، فإنه يمنع استهلاك الخضر الطازجة المسقية بمياه سبو، وتجنب استعمال قنوات السقي المكشوفة كي لا يتم استغلال مياهها في الشرب، الذي من شأنه أن يلحق أضراراً بالجهاز الهضمي، وهو ما جعل الوكالة تمتنع عن تمويل الشطر الثاني من مشروع القطاع للدائرة السقوية لسبو الأوسط وإيناون الأسفل، ما لم يتم إنجاز محطة خاصة لمعالجة المياه المستعملة لمدينة فاس⁵. وقد بينت دراسات ميدانية بحوض إيناون أن الفرشات المائية الباطنية تعرف ارتفاعاً فيما يخص المعادن الثقيلة، تفوق القيم القصى المقبولة حسب المعايير المسموح بها (NM 03.7.001)، وخاصة الرصاص والحديد والألمنيوم، وذلك ناتج عن تسرب المياه العادمة الملوثة⁶.

¹- Ministère Chargé de l'Eau, Op. Cit., p 22.

²- Idem, p 23.

³- حسن الكتوم، م س، ص 140.

⁴- ادريس شحو، م س، ص 265.

⁵- حسن ضايض، م س، ص 243.

⁶- Ben Abbou M. et al., « Détermination de la qualité des eaux souterraines des nappes de la province de Taza, Revue "Larhyss Journal", n° 16, Décembre 2013, pp 77-90.

جدول رقم 24: تطور كمية الملوثات بحوض سايس.

العناصر الملوثة (طن/سنة)	2002	2005	2010
الطلب الكيميائي على الأوكسجين DCO	165.501	174.607	191.313
الطلب البيولوجي على الأوكسجين DBO5	90.107	95.175	104.439
كمية المواد العالقة	20.665	21.927	24.303
كمية المعادن (كلغ/سنة)	197.795	213.660	243.409

المصدر: وكالة الحوض المائي سبو، 2012.

ولا تسلم الفرشات المائية عند المصب (منطقة الغرب) من مخلفات الاستغلال الفلاحي والصناعي، وذلك نتيجة قرب بعض الفرشات من السطح (ما بين 02 و 10 متر)، وإذا كانت بعض المجالات لا تزال تعرف كميات أقل من الملح، وعلى الرغم من ذلك فمياها غير صالحة للشرب، كحالة مياه سيدي قاسم وسيدي سليمان وسوق الثلاثاء الغرب، فإن مجالات أخرى تعرف ارتفاع نسبة الملوحة إلى 10 غ/ل¹، كما أن الاستعمال المفرط للأسمدة (الأزوت 151 كلغ/هكتار، و الفوسفات: 60 كلغ/هكتار، و البوتاس 33 كلغ/هكتار)²، يجعل فائض الأزوت بالتربة يرتفع إلى 27,2 % عن النسبة المطلوبة، وبالتالي احتمال ترشيح 53 كلغ إلى الفرشة المائية في كل هكتار من المساحة المزروعة، خاصة في منطقة الساحل³.

وبالإضافة إلى الأسمدة، يتم استعمال العديد من الأدوية التي تتميز بالخطورة، فنجد من بين الأدوية الأكثر شيوعا في منطقة الغرب Lannate 25 Macop 10G ; Rugby 10 G ; Vertimec 018 EC⁴ 25 WP. بالإضافة إلى استعمال مواد سامة لمحاربة الطفيليات في زراعة الموز، ومنها مواد محرمة من قبل بعض المنظمات الدولية والاتحاد الأوروبي. فقد أكدت التحريات الميدانية أن ما يزيد عن نصف الضيعات في الشريط الساحلي لمنطقة الغرب تستعمل مادة "برومور الميثيل⁵ Bromure de Méthyle". وتزداد خطورة هذه العناصر في ارتفاع الكمية المستعملة في الزراعة، فقد أثبتت الدراسات الميدانية كذلك أن الفلاح يستعمل Macop 10G بكمية تقدر بقطار في الهكتار، ويستعمل Rugby 10 G بنسبة تفوق 40 كلوغرام في الهكتار، وهي كميات تؤثر بشكل كبير على جودة المياه، فإذا كانت بعض الأدوية تتميز بسرعة ذوبانها

¹ - Yao N'dri J., « Contribution à la mise en place d'un centre de l'eau agricole : problèmes de pollution des eaux liée à l'irrigation », Mémoire troisième d'ingénieur d'état, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2006, p 41.

² - نتائج دراسة ميدانية شملت 227 استغلالية، قامت بها المصالح التابعة لوزارة الوصية سنة 2000،

³ - نتائج دراسة قامت بها وكالة الحوض المائي لسبو (فبراير 2007) بتعاون مع مؤسسة التعاون الألماني للمناطق الرطبة المتوسطة.

⁴ - Fadili S., «Evaluation du risque potentiel de contamination des eaux souterraines par les traitements pesticides effectués sur Bananier de la région du Gharb », mémoire fin d'étude, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2012, pp 38-39.

⁵ - عبد الله صدقي، م س، ص 53.

في التربة قبل الوصول إلى الفرشة المائية، فإن عناصر كيميائية أخرى يساعدها على الوصول إلى الفرشة طبيعة التربة، وقدرتها على الكمون في بعض الأتربة (حالة Cadusafos et Difénoconazole)¹.

تتميز زراعة توت الأرض في منطقة الغرب باستعمال عدة مبيدات وأدوية لتأمين المنتج من مخاطر الحشرات وغيرها، مما يؤدي إلى تلويث الفرشة ببعض المواد عبر ما يسمى بـ "عصير النفايات Lixivia"، الناتج عن ترشيح هذه المواد في اتجاه الفرشة. وقد أبرزت العديد من إحصاءات المكتب الفلاحي للغرب أن كمية النترات بمياه فرشة رمل-درادر (الفرشة الوحيدة للتزود بالماء الشروب بالمنطقة) متوسطة إلى مرتفعة، وتبلغ ما بين 25 و 330 ملغ/لتر، مع التأكيد أن 40% من الآبار المختبرة، تتجاوز المعايير المحددة في 50 ملغ/ل. كما سجل المكتب اعتماد أدوية حماية التربة بكميات مهمة، تتراوح ما بين 800 و 1.000 كيلوغرام في الهكتار من بعض المواد ذات الخطورة مثل metam-sodium . وعلى الشريط الساحلي لمنطقة الغرب، تعرف مياه الفرشة المائية السطحية (أقل من 5 أمتار في التربة الطينية) تزايد نسبة الملوحة، التي تصل إلى 10 غرام/لتر، مما يجعلها غير صالحة للاستعمال، سواء للشرب أو السقي².

2- التربة المغربية: تنوع الموارد، وضعف التحديد، وتزايد التهديدات.

تعد التربة من الموارد الاستراتيجية الأساسية التي يزهد المغرب في تثمينها بما يكفي، فرغم كون المغرب بلدا فلاحيا متميزا بغنى وتنوع الأتربة، إلا أن توزيع المجالات الفلاحية لا يستجيب لهذا التنوع، والممارسة الزراعية لعموم الفلاحين لا تستحضر خصوصيات التربة في الغالب، إلا بعض المبادرات القليلة، التي يقوم بها بعض المستثمرين الفلاحيين بقصدهم أبواب مكاتب الدراسات الخاصة لمعرفة جودة وخصوصيات تربة أراضيهم.

2-1- جغرافية التهديدات المحدقة بالتربة المغربية.

التربة في معظم المجالات المغربية هي تربة هشة وضعيفة، ومهددة بالعديد من المخاطر الطبيعية والبشرية، فالمناخ في مجمله مهدد للتربة، ولا يساعد على تنميتها واستقرارها، وتضاف إليه عوامل الطبوغرافيا، والغطاء النباتي، الآخذ في التراجع نتيجة عدوانية التدخل البشري، وتنامي حاجياته المعاشية. فالكثافة السكانية المرتفعة تؤدي إلى الاستغلال المفرط للتربة في النشاط الفلاحي طول السنة، مما يؤدي إلى إنهاكها والتأثير على جودتها بشكل واضح. كما أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تبخر المياه، وبالتالي جفاف المسكات الترابية، وتيبس السطح في العديد من المجالات الداخلية ذات المناخ شبه الجاف³.

¹ - Fadili S., Op. Cit., p 44.

² - عبد الله صدقي، م س، ص 52.

³ - سعيد منير، "تنمية المناطق الجبلية بين المعطيات الطبيعية والتهينة البشرية (حالة أطلس تگزيرت وامتداده نحو سهل تادلة)"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب، الرباط، 2005، ص 159.

وعلى العموم، فالتربة المغربية تبقى رهينة نوعين من التحديات: تحديات بنيوية، وأخرى موسمية، تقسو وتضعف شدتها حسب حدة الظواهر المسؤولة، وبالتالي فإمكانية التدخل للحد من تداعيات الصنف الثاني من التحديات ممكن جدا، إذا تم ذلك في إطار جدي ومنسق. ولقد طور الفلاحون في العديد من المجالات المحلية تقنيات وطرق بسيطة، لكنها تبقى فعالة في المجمل، سواء في الحرث، أو التسييج، أو الحد من بعض الظواهر المساعدة على التعرية مثل التخديد¹.

أما القضايا البنيوية فلا يمكن حلها إلا في إطار أشمل، وفي ظل إعداد التراب المحلي أو الوطني بصفة عامة. لأن المغرب، رغم اعتماده على الكثير من التقنيات الحديثة للحفاظ على الموارد الترابية، لم يستطع بعد اعتماد التقنيات والبرامج المتكاملة وفائقة الفعالية، التي تم اعتمادها من قبل المنظمات الدولية، والمؤسسات الرسمية في العديد من دول المعمور²، وهي تقنيات تحتاج إلى استراتيجيات ترابية واضحة ومضبوطة، يتم من خلالها إدماج كل المشاريع الخضراء للمحافظة على الموارد الترابية (التربة؛ الماء؛ الغطاء النباتي وغيره)³.

تبين العديد من الخرائط الموضوعاتية الصادرة عن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، خاصة سنة 2011 أن التربة المغربية مقسمة وفق مجالات منسجمة من حيث وضعيتها، ومن حيث التهديدات المحدقة بها، ويمكن حصر هذه المجالات في ثمانية (نطاقات منسجمة):

- النطاق 1: هو مجال مهدد بالتعرية الريحية، وقساوة المناخ الصحراوي، ويشتمل بالأساس، المجالات الرعوية؛
- النطاق 2: مجالات ذات مناخ جاف إلى صحراوي، يشهد فيها التصحر ذروته إلى درجة اجتثاث التربة، وإزالة المسكات الترابية العليا، والوصول إلى الصخر في بعض الحالات، ويشمل هذا النطاق المراعي بالأساس؛
- النطاق 3: مجالات مختلطة، منها المراعي ومنها الغابات، بالإضافة إلى بعض المجالات المتميزة بالتكثيف الفلاحي، التي تعرف فيها التربة تراجعا كبيرا جراء انتشار المناخ شبه الجاف إلى جاف؛
- النطاق 4: يتميز بتربة ضعيفة، مع إمكانيات المقاومة في بعض الأطراف التي تتميز بمناخ شبه رطب إلى رطب، ويتضمن هذا النطاق بعض لمجالات التي تنعدم فيها المسكات الترابية العليا (تدهور التربة بشكل واضح)؛

¹- عبد الرحيم وطفة وآخرون، استدامة الموارد الترابية والمائية في ظل التحولات الفلاحية على هضاب الساحل الأطلسي، المعمورة وساحل الغرب"، منشورات الشبكة الوطنية للدراسة والبحث في القضايا المحلية والجهوية، كلية الآداب، الرباط، 2007، ص ص 17-29.

²- Laouina A., « Conservation des eaux et des sols au Maroc : prise en compte de la diversité géographique », revue « Norois », Vol. 1, n° 214, 2010, pp 85-99.

³- Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture FAO en partenariat avec TerrAfrica, « La pratique de gestion durable des terres », Rome, 2011, 249 p.

- النطاق 5: تربة عميقة مع مناخ شبه جاف، تتيح إنجاز فلاحية كثيفة وممتدة؛
- النطاق 6: تربة جيدة بمعادن خامة متأثرة أحيانا بمناخ شبه جاف إلى جاف، بالإضافة إلى كونها مهددة بالتعرية الريحية، تشمل بالأساس المجالات الرعوية الممتدة؛
- النطاق 7: تربة جيدة، عميقة وخصبة، يسود فيها مناخ شبه جاف إلى شبه رطب، وتنتشر بها فلاحية مكثفة ذات مردودية عالية؛
- النطاق 8: تربة مهددة بالتعرية المائية، مع مناخ شبه رطب إلى رطب، مجالات ذات استعمال كثيف ومتنوع (غابات، زراعة الأشجار، مراعي).

بالإضافة إلى السرعة على هذا التوزيع، يتضح أن النطاقات التي تتميز بتربة غنية، وبعيدة عن التهديدات، ومستفيدة من مناخ مناسب، قليلة جدا، مقابل انتشار مجالات يعم فيها التدهور، أو يتزايد بشكل ملموس، تدعّمه قساوة الظروف المناخية، وعدوانية التدخل البشري، سواء بطريقة مباشرة عن طريق اجتثاث الغطاء النباتي، والتكثيف الزراعي، أو بطريقة غير مباشرة، من خلال مختلف الأنشطة والأعراف اليومية، والممارسات الرعوية والزراعية، التي لا تحترم شروط سلامة التربة، ومنها تجفيف المشارات الزراعية من بقايا النباتات (المادة العضوية)، أو حرق الغابة لتوسيع المجالات الزراعية، التي تتحول في بعض الأتربة الفقيرة إلى شبه سموم.

جدول رقم 25: تكاليف بعض التدخلات لمعالجة تلوث وتراجع الموارد الطبيعية في المغرب (بمليون درهم).

نوع التدخل	التكاليف
مقاومة التعرية	150
التلوث الفلاحي	01
محاربة التصحر	05
إعادة التشجير	380
إنقاذ الأوساط الطبيعية	02
تدخلات أخرى	04
المجموع	524

المصدر: البنك الدولي، 2003.

إن هذه التهديدات تكلف ميزانية الدولة الكثير (أنظر الجدول)، ورغم ذلك فإن أشكال المقاومة تقف عاجزة أمام عنف التهديدات الطبيعية. فمعطيات الجدول تبين أن المغرب يخسر ما يزيد عن نصف مليار درهم لمقاومة تهديدات موارده الطبيعية، وتبقى برامج مقاومة التعرية، إما بطرق مباشرة، أو غير مباشرة، المستنزف الأول للميزانية المخصصة لهذا الغرض.

2-2- أثر التعمير وزحف التمددين.

يلعب التعمير دورا أساسيا في تحجيم المجالات الفلاحية، فقد شهدت نهاية القرن الماضي موجة استثنائية للتعمير، تجاوزت كل التوقعات، وقد زاد من حدة زحفها على المجالات الفلاحية والرعية كونها لا تخضع لإعداد جيد وفق دراسات معتبرة ومضبوطة، وبشكل عشوائي تتمدد المدارات الهامشية بضواحي المدن الكبيرة، وتتمطط المدن الصغرى والقرى النموذجية كذلك بسبب العديد من التحورات المجالية والاجتماعية.

وقد تضررت المجالات الفلاحية، والريفية عموما، جراء تزايد نسبة التمددين، التي ارتفعت، بشكل لافت، من 20% سنة 1936 إلى 29,3% سنة 1960 إلى 51,3 سنة 1994، ومن 55,1% سنة 2004 إلى 60,3% سنة 2014. من جانب آخر، تؤكد وزارة الفلاحة (2004)، وفقا لنتائج دراسة المعهد الملكي للاستشعار البعدي الفضائي سنة 1998، التي قام بها لصالح وزارة الفلاحة بالمدارات السقوية المحيطة بالمدن (السقي الكبير: الغرب، تادلة، الحوز. ومدارات السقي المتوسط والكبير المحيطة بمدن فاس والرباط وسلا ومكناس وتطوان مراكش والبيضاء)، أن المعدل السنوي للزحف العمراني، بشتى أنواعه، على الأراضي الأخرى يتراوح ما بين 3.000 و 5.000 هكتار سنويا، منها 1.000 هكتار من الأراضي الزراعية.

وفي إطار توسعة المدن والمراكز الحضرية بالمغرب (63 مشروع توسعة)، تم الترامي على ما يزيد عن 65.518 هكتار، منها 36.518 من الأراضي الفلاحية، خاصة بالمدارات الفلاحية لتادلة؛ ملوية؛ والغرب. كما أن ما يزيد عن 16.567 هكتار من الغابات من بين المساحة الإجمالية المذكورة، التهمتها مشاريع الإسمنت لتوسيع الحواضر. مما يرفع معدل المساحات التي يزحف عليها التعمير والبناء العمراني إلى 4.000 هكتار سنويا¹.

ولا يمكن بحال من الأحوال أن نفهم حالة الزحف هذه على أنها مظهر من مظاهر الضغط الديمغرافي، وتلبية طلب استقرار المزيد من المهاجرين الريفيين فقط، بل هناك أسباب أخرى، مثل ترامي بعض الفئات الاجتماعية الميسورة على مصدر إضافي للربح والاعتناء، حيث لم يعد العقار يخضع لمنطق العرض والطلب كما كان. بل يبدو أن الأرض توقفت عن لعب دورها كوسيلة للإنتاج، لتتحول إلى موضوع للمضاربات العقارية، كما يوضح تقرير الخمسينية، وذلك بسبب الرغبة في القيام بتوظيفات معفية من الضرائب، أو سعيا لممارسة فلاحية المضاربة، أو جعلها موضوع احتلال مرخص، هذا في الوقت الذي يتوفر فيه المغرب على مساحة زراعية محدودة جدا².

¹ - Badraoui M., Op. Cit., p106.

² - المغرب الممكن، تقرير الخمسينية، 2006، ص 193.

3-2- عندما يتحول الغيث إلى عامل تعرية.

تعد التعرية المائية أخطر عامل يهدد التربة المغربية، لا سيما في المناطق الجبلية، في العالية والسافلة على حد سواء، ففي العالية يعمل الماء على إضعاف جودة التربة، بغسل مقوماتها العضوية والمعدنية، وفي السافلة يُفقد التربة قدرتها الإنتاجية، نتيجة الفيضانات والامتطاحات القوية، أو يستوطن بعض المواقع والأراضي الصالحة للزراعة، خارج أحواض السدود، يتجمع فيها، ويحرم أصحابها من الاستغلال.

ولا تستثنى الأحواض الخصبة والسهول الواطئة من تأثيرات التعرية النهرية، لأنها تعد المستقبل الأساسي لكل المياه المتحركة من العالية وفي قمم الجبال. وقد أثبتت العديد من الدراسات دور التعرية المائية في الإخلال بتوازن الأحواض الخصبة، على رأسها حوض سبو (منطقة الغرب)¹. ويساعد الرعي الجائر بطريقة غير مباشرة في هذا النوع من التعرية، بحيث أن ضغط القطيع يعمل على تحويل البنية المتماسكة للتربة العليا إلى بنية مشتتة، يسهل جرفها بالمياه، خاصة في المجالات الجبلية والانحدارات القوية².

وتختلف حدة التعرية المائية حسب طبيعة التربة، وحسب حجم التساقطات المطرية، فكلما ازدادت كميات التساقطات المطرية، وكلما كانت التربة هشة، إلا وكانت نسبة التعرية مرتفعة. ففي منطقة تساوت على سبيل المثال، لا تؤدي التساقطات المطرية إلى تعرية واضحة إلا إذا تجاوزت 18 مم/ساعة في التربة الطينية، أما التربة البركانية فلا تتأثر إلا إذا زاد حجم التساقطات المطرية عن 30 مم/ساعة³. وعلى العكس من ذلك تشهد جل المجالات الفلاحية الأخرى وضعا مغايرا. فالتعرية المائية بمنطقة الريف الشرقي، تصل إلى ما يفوق 55,35 طن/هكتار/السنة⁴.

وفي مقدمة الريف (حوض وادي الجمعة)، تساعد طبيعة التربة، التي تتكون في غالبيتها من الطين والصلصال، وشدة الانحدارات، في تعرض المنطقة لتعرية عنيفة بسبب مياه السيالان، وكثرة الانجرافات والأخاديد، وتوسع انزلاقات التربة⁵. أما في الريف الأوسط، فسيادة الصخور الهشة (73,33%)، تساعد على ظهور الشقوق والأخاديد بعد جفاف مياه الأمطار، وفي السنة الموالية، خاصة خلال الأمطار الأولى

¹- Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture FAO, « Utilisation des engrais par culture au Maroc », Rome, 2006, p 10.

²- سعيد منير، م س، ص 174.

³- Cheggour A., « Mesure de l'érosion hydrique à différentes échelles spatiales dans un bassin versant montagneuse semi-aride et spatialisation par SIG : Application au bassin versant de la Rhéraya, Haut Atlas, Maroc », Thèse doctorat en Géologie, Université Cadi Ayyad, Marrakech, 2008, p 112.

⁴- Sadiki A. et al., « utilisation d'un SIG pour l'évaluation et la cartographie des risques d'érosion par l'Equation universelle des pertes en sol dans le Rif oriental (Maroc) : cas du bassin versant de l'oued Boussouab », pub. Bulletin de l'Institut Scientifique, Section Sciences de la Terre, n°26, 2004, Rabat, pp 69-79.

⁵- El Garouani A. et al., « Cartographie de l'érosion des sols dans le Bassin versant de l'oued Jemaâ (pré-Rif, Maroc), Revue Geomaghreb, n° 1, 2003, pp 39-46.

للخريف، تساهم في تنشيط التعرية، خاصة ظواهر التفكك والتفسيخ¹، مما يجعل الأتربة تواجه، بشكل دائم، خطر التعرية المائية². وعلى الواجهة الجنوبية للريف الأوسط، يزداد الوضع حدة، نظرا لارتفاع الضغط السكاني، مما يتسبب في صعوبة الاستغلال الفلاحي، نتيجة غسل وانزلاق المستويات العليا الخصبة، التي تصل فيها معدلات التعرية إلى ما بين 1.000 طن/كلم² إلى 7.000 طن/كلم² سنويا، ومما يزيد الوضع خطورة اعتماد الحرث العصري في اتجاه انحدار السفوح (تسهيل تركيز الجريان بأخاديد الحرث)، مما يؤدي إلى ضياع حوالي 543 طن/كلم² إضافية في السنة³.

كل هذه التحديات الطبيعية ترغم الفلاحين، الصغار على الخصوص، على التخلي عن أراضيهم، التي تتحول إلى شعاب وأراضي صلدا، كما هو الشأن لدوار أولاد صالح، التي هجرها ما يفوق 60% من الفلاحين بسبب تداعيات قوة التعرية⁴. ولا تسلم المجالات الريفية بعالية واد اللكوس من حدة التعرية المائية، وعنف الأمطار، التي تقتلع أجزاء من السفوح والأشجار، وتستطيع تكسير واختراق الطبقات الصلبة المنتصبة بشكل مستعرض، مما يؤدي إلى بروز شواهد حية، متمثلة في كثرة الجلاميد الكبيرة، وانتشار الخدات فوق الطبقات الصلبة⁵.

وفي المجالات الشمالية الغربية للأطلس المتوسط، تتميز التربة بضعف مقاومتها، حيث تتعرض الأراضي الزراعية للانجراف، خاصة على طول السفوح، التي فقدت غطاءها النباتي ما بين حدود الغابة إلى قدم الجبل، وقد بلغت المساحات التي تعرضت للتعرية المائية في مجال قبائل بني مكيلد (عين اللوح، سيدي المخفي، سوق الاحد، تكريكرة وبن صميم) إلى ما يفوق 7.500 هكتار سنة 1995⁶. وفي المنطقة الوسطى الوسطى لحوض ملوية (منطقة ميسور)، تؤدي الحمولات الجارفة والعنيفة على طول واد ملوية، في بعض الفترات الاستثنائية (الأمطار الفجائية)، إلى تعرية واضحة للمجالات الزراعية الضيقة في الأصل، وذلك بتسحيلها وتخديدها وزيادة تدهورها، حيث تبلغ نسبة المواد العالقة بمياه الوادي جراء الامتطاحات ما يفوق 90%، مما ينتج عنه تعرية تفوق 600 طن/كلم²/السنة⁷.

¹ - محمد لغبيسي، م س، ص 83.

² - نفسه، ص 73.

³ - حسن ضايض، م س، ص ص 42-43.

⁴ - نفسه، ص 178.

⁵ - قاسم النعيمي، م س، ص 135.

⁶ - عبد القادر اسويدي، م س، ص ص 174 - 176.

⁷ - محمد ازهار، م س، ص 130.

2-4- التعرية الريحية وضغط التأثيرات الجافة.

يلعب المناخ شبه الجاف، السائد في العديد من المناطق المغربية، دورا مهما في تحريك هذا النوع من التعرية على نطاق واسع، خاصة في المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية¹، فهناك ما يزيد عن 300.000 هكتار من الأراضي مهددة بزحف الرمال في كل من وازرقات وزاكورة والراشيدية، مما يؤدي إلى ضياع ما يفوق 500 هكتار من الأراضي الصالحة في السنة بهذه المناطق². ونتيجة الرياح القوية تتأثر جودة التربة وكمياتها، فمن جهة، تفقد مقوماتها الأساسية، وعناصرها المعدنية الخفيفة على السطح، ومن جهة أخرى، تتم تغطية العناصر المخصصة للتربة بحبيبات رملية فقيرة، منقولة من الكتبان الرملية الصحراوية. والمثير للتلأمل أنه منذ الثمانينيات وما يقارب 10/8 من التراب الوطني يشكو من ظاهرة التعرية³، بالمقابل لم تكن التدخلات التدخلات في المستوى المطلوب.

وتتجاوز الخسائر في هذا الصدد التأثير على جودة التربة إلى باقي الموارد الأخرى من مياه سطحية وغطاء نباتي، زيادة على الخسائر في العمران، من ردم المنازل، وتوقيف حركة السير بالعديد من الطرق الرئيسية، التي تصبح مكسوة بالرمال، مما يرفع تكاليف الصيانة إلى ما يزيد عن 1.000 درهم لصيانة متر واحد من الطريق المعبد حسب تقديرات الوزارة لسنة 1994. كما أن تثبيت هكتار واحد من سعف النخيل لمحاربة التصحر يتطلب 58.456 درهم (ما يقارب 19,5 درهم للمتر الواحد). ووضع كيلومتر واحد من الألواح الإسمنتية لمحاربة التصحر يتطلب 120.653 درهم (ما يعادل 120,6 درهم للمتر الواحد)⁴. وهي مصاريف تتجاوز قدرات الفلاحين دون شك، بل تتجاوز في كثير من الأحيان، ميزانيات الجماعات الترابية، التي تخضع للأمر الواقع، أو تنتظر انتهاز فرصة شراكة مع إحدى المنظمات الدولية، أو المؤسسات الإقليمية العاملة من أجل هذه المصالح. أما تأثير التصحر على الزراعات المحلية، فقد أصبحت بادية من خلال تأثيرها على المنتج الزراعي بواحات النخيل، بحيث يؤدي تراكم الرمال على أشجار النخيل إلى خنق الأشجار المثمرة، والتأثير على مردوديتها، كما يعمل على تسريع تفتيت جذور النخل وتسهيل إسقاطها⁵.

¹ - من المناطق المتأثرة بهذا النوع من التعرية هناك: شرق الأطلس الكبير بأحواض زيز، وسافلة زيز وزيز الأوسط بمناطق الراشيدية كلميمة وأرفود، وفي اتجاه الجنوب إلى تافاللت بأحواض درعة ومناطق وازرقات، وبين زاكورة ومحاميد الغزلان، وبمناطق طرفاية-العيون حيث التربة الجافة ومنعدمة الغطاء النباتي.

² - Badraoui M. (2006), Op. Cit., p108.

³ - Fay G., « Collectivités, Territoires, et Mal-développement dans les campagnes marocaines », pub. Fac des Lettres et Sciences Humaines, Série Essais et Recherches, N° 73, Rabat, 2015, p307.

⁴ - خديجة الحارث، م س، ص 330.

⁵ - نفسه، ص 275.

2-5- التربة الفلاحية وتعدد مصادر الملوحة.

يتدخل المناخ شبه الجاف في المغرب بشكل غير مباشر في الرفع من ملوحة التربة، فهذه الأخيرة تتعرض إلى كميات مهمة من أشعة الشمس خلال الموسم، مما يؤدي إلى الرفع من نسبة التبخر، وبالتالي توفير كميات إضافية من الأملاح في التربة (ملوحة ثانوية). كما يساهم السقي بالمياه المالحة في الرفع من ملوحة التربة بشكل تلقائي.

جدول رقم 26: حجم الملوحة (بالغرام/لتر) في بعض الفرشات المائية (بمليون متر³).

الفرشة	إمكاناتها	حجم الملوحة
الكرت	14	10-0,6
بوعارك	52	08-06
النكور	17	05-02
تريفة	50	أكثر من 08
ساحل الشاوية	44	08-02
الغرب	75	10-02
الوليدية	60	2,9
تافيلالت	22	10 -0,6
درعة الأوسط	60	16 -0,5

Source : Direction de la recherche et de la planification de l'eau, 2008.

يبين الجدول أن العديد من الفرشات المائية المحلية تعرف ارتفاع نسبة الملوحة، وهي فرشات يتم استعمال مياهها بشكل متواصل في السقي، بل إن بعض الفرشات مثل تريفية والوليدية وسواحل الشاوية وفي حوض درعة الأوسط، تعتبر مصادر أساسية لسقي مساحات زراعية مهمة، مما يطرح سؤالا عن جودة هذه المزروعات، التي يتم توجيه غالبتها للسوق الداخلية.

ويزيد من حدة الملوحة نقص كميات مياه السقي، التي تستفيد منها التربة في المجالات الفلاحية، بالإضافة إلى الاستعمال غير المعقل، للأملاح الاصطناعية، وهذا النوع من الملوحة (الملوحة الثانوية)، يعد من أشد العوامل تأثيرا على جودة التربة في المجالات السقوية، فهو يؤثر على قرابة 16% من الأراضي المسقية في المغرب¹.

¹ - Badraoui M.(2006), Op. Cit., p108.

جدول رقم 27: حجم تأثير الملوحة في بعض المدارات السقوية (بالهكتار X 1000).

المدار	المساحة	النسبة
الغرب	15	12,5
ملوية السفلى	30,2	27,7
حوز مراكش	24,6	29,9
تافيلالت	20,9	70,4
تادلة	19,3	24,5
دكالة	0,6	01
سوس-ماسة	9,8	28,8
لوكوس	2,8	14,5

المصدر: وزارة الفلاحة، 2002

لقد أنجزت العديد الدراسات المجالية لتقييم الوضع، ومنها منطقة دكالة¹، والتي أبرزت بأن 4,3 طن/الهكتار/ السنة من الأملاح مصدرها مياه السقي (واد أم الربيع)، مع تأكيد أن التربة، التي تستقبل مياه الري عبر الغمر، هي الأكثر تتأثر بالملوحة، كما أن المستويات الدنيا من التربة أكثر تأثراً من المستويات الأقرب إلى السطح. وقد تمت دراسة مماثلة في منطقة تادلة²، فأظهرت أنه في فترات الجفاف، يلتجأ الفلاحون إلى مياه الفرشات لتعويض نقص مياه السد، مع العلم أن مياه الفرشة تتميز بملوحة مهمة، ناتجة عن ملوحة التربة، وهي التربة الموجودة في سافلة المجاري المائية في المنطقة، مما يؤدي إلى إيذاء ما يزيد عن 19.500 هكتار من الأراضي. وفي منطقة سوس-ماسة، تتأرجح نسبة تلوث التربة المسقية بالملوحة بين التلوث الخفيف (ماسة) والمعتدل (باقي المناطق) على امتداد مساحة مهمة تقدر ب 88% من مجموع المساحة الزراعية المسقية، أما في المجالات الفلاحية بإيسن فتتزايد الملوحة في التربة بالاتجاه من الشرق إلى الغرب³.

¹ - تمت هذه الدراسة بتحديد 70 محطة بالمدار السقوي لدكالة و 18 محطة في المناطق البورية في مساحة إجمالية تقدر ب 61.000 هكتار، تم تحديد هذه المحطات من قبل المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي لدكالة فكانت محط دراسة وفق التحديدات الفضائية لنمط الري، أنظر:

Namam F. et al., « Impact de l'intensification agricole sur le statut de la matière organique des sols en zones irriguées semi-arides au Maroc », *Etude et gestion des sols*, volume 8, n°4, 2001, pp 269-277.

² - Debbarh A. et Badraoui M., « Irrigation et Environnement au Maroc: situation actuelle et perspectives » in Actes de l'atelier du PCSI, 28-29 mai 2002, Montpellier, France, p 7.

³ - Drief M., « Caractérisation de la qualité des eaux et des sols en vue de l'établissement d'un système de suivi dans les périmètres irrigués d'Issen et d'El-Guerdan (Souss-Massa, Maroc), Mémoire de fin d'étude en agronomie, Institut Agronomique et Vétérinaire, Rabat, 2014, p 68.

2-6- التربة المغربية ومؤشر الخصوبة.

لا تكمن جودة التربة وخصوبتها في تماسكها وتشبعها بالماء فقط، بل تساعد مكونات عدة في تحديد خصوبة التربة وتماسكها ومقاومتها، ومن بين العناصر المهمة، هناك المواد العضوية بشتى أنواعها، فنسبتها في التربة مؤشر دال على الجودة، ولا يمكن الحديث مطلقا عن التكتيف الزراعي المطلوب، دون غناء كافي للتربة من المواد العضوية.

تقدر نسبة المواد العضوية في التربة المغربية ب 1,3% فقط، مع العلم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة هي قرابة 9 مليون هكتار، وبالتالي فحجم المواد العضوية المتوفرة بمجموع التربة المغربية هو تقريبا 351 مليون طن، في طبقة تقدر في المعدل ب 20 سنتيمتر، وهي كمية غير كافية.

وتتأثر كمية المواد العضوية في التربة جراء عدة عوامل، منها العوامل الطبيعية، كافتقار التربة إلى الطين، وتأثير الانجرافات عبر السيول وغيرها، ومنها كذلك بعض التقاليد الزراعية للتكيف مع ظروف الجفاف، حيث يعتمد الفلاح إلى تجميع بقايا الزراعة لإطعام الماشية المفتقرة إلى الكأ، مما يزيد في إفقار التربة المحتاجة في الأصل إلى العناصر العضوية.

وتلعب مياه السقي، في بعض الأحيان، خاصة السقي بالغمر، دورا سلبيا في إفقار التربة من عناصرها العضوية، فقد أثبتت دراسات متنوعة بعدة مجالات مغربية¹، أن هناك تراجعا واضحا لنسبة المواد العضوية في التربة في المجالات الفلاحية بدكالة، بما يقدر ب 48% خلال 30 سنة من السقي، مع تراجع النسبة الكلية للأزوت ب 13% في كل 5 سنوات من السقي. وتزداد حدة التراجع في بعض المجالات، خاصة الموجودة بأقصى الشمال والشرق والجنوب. وفي الريف الغربي تصل نسبة المواد العضوية والعناصر المخصبة للتربة، وخاصة الأزوت، إلى أقل من 40,82 كيلوغرام في الهكتار في كل سنة، والفوسفات بنسبة 16,24 كيلوغرام/هكتار/سنة. والبوتاس بنسبة 20,26 كلغ/هكتار/سنة. وقد تحولت العديد من الأراضي إلى مساحات معدومة من التربة، تظهر بها الصخور الأم على السطح. وبسهل ترفعة، تشهد نسبة كبيرة من التربة بالمدار السقوي (حوالي 67%) تراجعا في المواد العضوية، تقدر بمعدل 1,82% على مستوى الأفق ما بين السطح وعمق 30 سنتيمتر، ويستمر التراجع كلما تزايد العمق²، كما تقتقر 54% من التربة الفلاحية بالسهل للمواد العضوية، وتتراوح فيها نسبة المواد العضوية ما بين 1,5% و 02%³.

ومن جانب آخر، تؤثر زراعة الكيف تأثيرا سلبيا واضحا على قدرة التربة على الاحتفاظ بالمواد العضوية، حيث تبين بعض الدراسات أن زراعة الكيف تضعف قدرة التربة على التشبع بالماء، فتربة الغابة

¹ - Namam F. et al., Op. Cit., pp 269-277.

² - El Mrissani S., « Caractérisation de la qualité des sols dans le périmètre irrigué de la basse Moulouya -Plaine des Triffa- Maroc Oriental », Mémoire d'ingénieur d'Etat en Agronomie, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2013, p67.

³ - Idem, p65.

الطبيعية تحافظ على هذه المواد بنسبة تقارب 95%، في حين أن تربة زراعة الكيف تفقد ما يفوق 47% من المواد العضوية، وكنتيجة لذلك، نجد تربة الغابة تصل فيها سرعة تسرب المياه إلى 63,7 مم/ساعة، في حين لا تتجاوز هذه السرعة 32,7 مم/ ساعة في التربة المخصصة لزراعة الكيف، مما ينتج عنه جريان سطحي للمياه، تزداد قوته لجرف التربة قليلة السمك فوق السفوح المنحدرة بجبال الريف على الخصوص¹.

2-7- التلوث الفلاحي، وتأثير بقايا الأسمدة والمبيدات والمياه الملوثة.

بفعل سياسة التحديث المعتمدة، ارتفع حجم الأسمدة المستعملة في المغرب إلى حوالي 900.000 طن، والأدوية إلى 480.000 طن، وارتفعت نسبة الاستغلايات المستعملة للأسمدة إلى 51,2%، و 33% بالنسبة للاستغلايات المستعملة للأدوية الفلاحية². وعلى الرغم من أن هذه الكمية لا تصل إلى مستوى الاحتياجات (حوالي 2,5 مليون طن). إلا أن تأثيرها واضح في بعض المجالات، لكون استعمال الأسمدة والمبيدات، يتركز بالأساس، في بعض المجالات الخصبة، المخصصة للزراعات التسويقية. ومعلوم أن الاستعمال المفرط للأدوية يؤدي إلى حقن التربة بالمزيد من النترات والفوسفات، مما يؤدي، بشكل مباشر، إلى الإخلال بالتوازن البيوكيميائي للتربة وجودتها وخصوبتها، أو يؤدي بشكل غير مباشر، إلى تلوث المياه السطحية عبر الجريان، أو تلوث المياه الجوفية عبر الترشيح. كما يتسبب التكتيف الزراعي غير المعقلن، وتزايد استعمال الأسمدة إلى الإخلال بالتوازن الأساسي للتربة بين نسبة الكربون ونسبة الآزوت (C/N)، مما يفقد التربة قدرتها على الاحتفاظ بالماء لافتقادها إلى توازن طيني - ذبالي (التوازن بين العناصر العضوية والمعدنية).

وقد سبقت الإشارة إلى استعمال بعض الفلاحين للمياه العادمة في السقي (حالة حوض سبو)، مما يؤثر في جودة التربة، كما بينت الدراسات الميدانية بمنطقة الشاوية أن استعمال المياه العادمة في السقي يؤدي إلى تلوث التربة بالمعادن الثقيلة، وخاصة الزنك والرصاص والأرسنيك، بحيث أن نسبة الرصاص مرتفعة جدا، تصل إلى 178 وحدة (ppm)، مع العلم أن معايير الجودة تحدد هذه النسبة في 100 وحدة كحد أقصى³.

3- الغطاء النباتي، أهمية الموارد وجدية التهديدات.

يمتد المجال الغابوي حاليا على مساحة عامة تقدر ب 9.037.714 هكتارا (8% من التراب الوطني)، وقد ارتفعت هذه المساحة بشكل لافت خلال نهاية القرن الماضي بفضل الجهود المبذولة، حيث

¹ - عبد الله لعونة وآخرون، م س، ص ص 88-89.

² - Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture FAO, « Utilisation des engrais par culture au Maroc », Rome, 2006, pp 21-22.

³ - Kao T. et al., « Evaluation de la pollution métallique dans les sols agricoles irrigués par les eaux usées de la ville de Settat (Maroc) », Bulletin de l'Institut Scientifique, section sciences de la vie, n° 29, Rabat, 2007, pp 89-92.

سُجل ارتفاعا في مساحة المجال الغابوي نسبته 7,4% ما بين سنتي 1995 و 2006، وعرف معدل التشجير، من جانبه، تطورا ملحوظا، بانتقاله من 10.000 هكتار في السنة أوائل الثمانينات، إلى حوالي 33.000 سنة 2006¹. لكن رغم المجهود الكبير، الذي تبدله المؤسسات، والمصالح ذات الصلة لم يستطع، لحد الآن، مواجهة التحديات، والحد من الإكراهات.

3-1- تراجع الموارد الغابية، والأثر الواضح للتعرية البشرية.

باستثناء بعض المجالات المحمية، تعرف الغابة المغربية موجة كبيرة من التراجع، جراء بعض العوامل الطبيعية، والتدخلات البشرية العدوانية، فقد أثبتت نتائج الجرد، الذي قامت به الوزارة الوصية، باعتماد نظام التتبع عبر الأقمار الاستطلاعية بين سنتي 1985 و 1995، أن حوالي 245.000 هكتار من الغابة تم اختفائها، في حين يصل معدل تراجع الغابة سنويا، حسب مديرية إعداد التراب الوطني (2001) إلى 31.000 هكتار. ومما يحد من فعالية التدخل، أن هناك صعوبات كبيرة في النمو الطبيعي للشجرات التي من شأنها تعويض المساحات المهترئة من الغابة، وذلك نظرا لارتفاع درجات الحرارة، في بعض المجالات، والذي يؤدي إلى المزيد من فقدان الماء، وبالتالي جفاف النباتات الفتية، بالإضافة إلى الاحتمال المتزايد لاجتثاثها من قبل قطعان الماشية نتيجة التساهل القانوني².

وقد دفعت هذه الوضعية المقلقة المصالح المختصة إلى العمل على تدارك التراجع عبر إعداد برنامج وطني للتشجير وحماية الغابة المغربية، خلافا لما كان سائدا من عدم الاعتبار، الذي يفسح المجال للاستثمار الرأسمالي الخاص. فإلى نهاية الستينيات، لم تكن الدولة لتتدخل في التدبير الغابوي بالأطلس المتوسط مثلا، إلا من خلال تحصيل الضرائب، وتنظيم صفقات السمسة، ومراقبة مساحات القطع، مما جعل الربيع الأكبر للاستثمار الغابوي يذهب إلى جيوب المقاولين، الذين لم يكن عددهم يتجاوز 06 إلى حدود سنة 1941، لكن هذا العدد ارتفع إلى ما يفوق 40 نهاية 1957³.

¹ - جواب رئيس الحكومة الأستاذ عبد الإله بن كيران في الجلسة الشهرية الخاصة بمناقشة السياسات العمومية، مجلس المستشارين، 8 غشت 2012.

² - Benabid A., « Les problèmes de préservations des écosystèmes forestiers marocains en rapport avec le développement socio-économique », Pub. Fac. Lettres et des sciences Humaines, Série Colloques et Séminaires, n° 50, Rabat, 1995, pp 109-124.

³ - ادريس شحو، م س، ص 207.

جدول رقم 28: طبيعة التدخلات في الغابة المغربية بين سنتي 2000 و 2006
(المساحات بالكيلومتر مربع).

الموسم	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
التدخلات والتأثيرات السلبية							
القطع النهائي	131	98	127	96	92,4	104,3	76
الحرائق	41.2	18.2	6	28.6	86.6	62	53.6
الأمراض والحشرات	369	361,2	268	206,9	280,8	216,7	206,9
التدخلات الإيجابية							
الغرس	5.230	5.397	5.535,8	5.593,1	5.605,4	5.770,1	5.875,8
التجديد	49	13,4	13,7	28,8	47,5	74,6	94,7
إعادة الغرس	220	231	165,5	193,4	106,2	241,5	155,7

Source : Ministère de l'Energie, des Mines et développement Durable, Rapport sur l'Etat de l'Environnement au Maroc, 2009.

هناك مجهودات كبيرة يتم القيام بها، وهناك تدخلات عديدة، لكن رغم المجهودات الجبارة، وتوظيف العديد من الأطر والمؤسسات لهذا الغرض، إلا أن وضع الغابة المغربية مقلق جداً، فباستثناء 0,4% (282.800 هكتار) فقط من المجال الغابوي، هي التي توجد خارج تهديد التصحر، في حين أن 2.474.300 هكتار (3,6%) ذات تهديد متوسط، و 5.950.500 (8,6%) بتهديد مرتفع، و 60.366.431 هكتار (87,4%) في حالة حرجة جداً¹.

ومن جهة أخرى، فقد ساهمت سيادة مفهوم "غابة المخزن"² في توسيع أعمال اجتثاث الغابة، وعدم الاكتراث بقطعها. فعلى سبيل المثال، في المجال الغابوي من أطلس تاكزيرت إلى مقدمة تادلة، لم تعد المصالح المختصة قادرة على إيقاف أعمال قطع الغابة، واستعمالها في إعداد الفحم الخشبي، وذلك نظراً لصعوبة التضاريس، وللمعرفة الجيدة بالمجال من قبل الساكنة، التي تسلك المسالك الآمنة، والبعيدة عن أعين الحراس لتجميع المادة وتسويقها³. وفي غابة مقدمة الريف الغربي (عالية اللكوس)، باستثناء أقصى الغرب (غابة إزارين)، التي تعرف وضعياً جيدة، فإن الوسط والشرق أصبح عبارة عن مناطق زراعية بعد اجتثاث الغطاء الغابوي بالمنطقة⁴، وترجع دواعي اجتثاث الغابة بالمنطقة إلى توسع زراعة الكيف، حيث وصلت

¹ - Mhirit O. et Et-tobi M., Op. Cit., p147.

² - غالباً ما يتم إطلاق هذا الاسم من قبل التجمعات البشرية الريفية، وهو بمثابة إخلاء مسؤولية الساكنة من المحافظة على المورد الغابوي.

³ - سعيد منير، م س، ص 176.

⁴ - قاسم النعيمي، م س، ص 145.

نسبة الأسر المعتمدة في دخلها على زراعة الكيف بالمنطقة إلى ما يفوق 87%¹. ويشهد الغطاء النباتي في أرياف تطوان عملية استنزاف متواصلة نتيجة الرعي الجائر، والاجتثاث المتواصل، والحرق أحيانا، لتوسيع الأراضي الفلاحية على حساب الملك الغابوي². كما تعرف غابة جنوب مقدمة الريف وضعية حرجة، نتيجة ارتفاع الكثافة السكانية، التي تطمح باستمرار، إلى المزيد من الأراضي الصالحة للزراعة، فيكون ذلك على حساب اجتثاث وحرق الغابة، وقد أدى التنافس على زراعة الكيف، لعائداته المرتفعة، إلى المزيد من الاجتثاث، حيث يصل معدل الاجتثاث سنويا بإقليم تاونات إلى 250 هكتارا. كما تزايدت نسب اجتثاث الغابة والتنافس في ذلك، رغم محاولات السلطات المحلية، فقد وصل نصيب أحد سكان جماعة "الخالفة" بمقدمة الريف الأوسط ما يقارب 25 هكتارا من الغابة في ظرف 15 سنة (1999-2004) رغم متابعتة قانونيا بما يفوق 32 مخالفة³. وقد عرف المجال الغابوي في الريف الأوسط موجات من الاجتثاث منذ سنة 1966، لكن أعنفها كانت مع بداية 1996، حيث الانتشار المكثف لزراعة الكيف، والتحاق بعض الدواوير بنادي المزارعين المعتمدين على هذه النبتة، فتوسعت بذلك المساحات على آلاف الهكتارات، كلها على حساب الغابة (ارتفاع بمعدل 1.478,1 هكتار في السنة في ثلاث جماعات ترابية هي: ثلاثاء كتامة؛ إسكن؛ وعبد الغاية السواحل)⁴. كما يسجل تدهور الغابة بالريف الأوسط الجنوبي (حالة جبل ودكة)، ابتداء من سنة 1995، جراء العامل نفسه، وهو زراعة الكيف، الذي أتى على مساحات مهمة من غابة جبل ودكة، والجبال المنخفضة والمتوسطة للريف الأوسط الجنوبي بشكل عام⁵. وقد ارتفع عدد المخالفات المسجلة بهذا الخصوص من محضر واحد سنة 1988 إلى 129 محضرا سنة 2008⁶. مما رفع مساحة الغابة المجتثة بثلاث جماعات ترابية (الودكة؛ الرتبة؛ سيدي المخفي) ما بين 1998 و 2013 إلى ما يزيد عن 1.000 هكتار⁷. كما ساهمت الحرائق في تراجع الغطاء الغابوي، حيث التهمت ما يفوق 205 هكتارا من غابات البلوط الفليني والماطورال بغابة المظموس (الريف الأوسط الجنوبي)، ويصل المعدل السنوي للحرائق ما بين سنتي 2000 و 2010 بجبل ودكة إلى 25,80 هكتار⁸.

ويعم التدهور الموارد الغابية بالريف الأوسط نتيجة الاستغلال المفرط للحطب وخشب التدفئة، مما يتسبب في تبيد الأنظمة البيئية الغابية، حيث أن معدل الكميات المستهلكة من قبل الساكنة تتعدى 07 طن لكل أسرة في السنة، مع العلم أنه رغم تزايد استعمال قنينات الغاز، إلا أن الساكنة لا تستعمله للاستهلاك اليومي

1- نفسه، ص 157.

2- أحمد الناوي، م س، ص 124.

3- حسن ضايض، م س، ص 69.

4- محمد بودواح، م س، ص 63.

5- محمد العبادي، م س، ص 191.

6- نفسه، ص 194.

7- نفسه، ص 196.

8- نفسه، ص 200.

إلا في بعض المناسبات الخاصة¹، ولا تتحمل الأسر الريفية وحدها مسؤولية تدهور الغطاء الغابوي بالريف الأوسط، بل إن الموقف السلبي للموظفين التابعين للدولة من ممارسات الساكنة يساعد هو الآخر على تنامي الظاهرة وصعوبة الحد منها². وجراء الاستغلال المفرط للغابة، تراجعت مداخل بعض الجماعات الترابية، التي تتوفر على موارد غابية مهمة، بل اختفى هذا النوع من المداخل بشكل نهائي، نموذج جماعة ودكة ما بعد سنة 2004³.

ولا يختلف الوضع بين الريف والأطلس، ففي الأطلس المتوسط، الذي يتميز بشساعة مراعيه (مليون و 230 ألف هكتار)، وبوادة من القبائل الهامشية المهتمة بتربية المواشي (الأطلس المتوسط الأوسط (كيكو) ، وهي قبيلة أيت عرفة (أيت بن يعقوب)، وعلى الرغم من عدم القدرة على التكثيف الزراعي نظرا لضعف وسائل الإنتاج، والخوف من نشوب النزاع حول الأرض الجماعية، فإن الساكنة تقصد الغابة لتوسيع مجالات زراعة الحبوب المعاشية، حيث وصلت المساحة المجتثة على التوالي 1.314 و 2.067 هكتار سنتي 2007 و 2010⁴. وجراء توسع هذه الممارسات، فقد وصلت الخسارة المالية للقطع الجائر للغابة بالأطلس المتوسط 8.844.517,44 درهم خلال الفترة ما بين 1979 و 2002، بمعدل 368.521,56 درهم سنويا خلال 24 سنة المذكورة⁵.

من جانبها تعرف غابة المعمورة، كواحدة من أهم الغابات وسط البلاد، تراجعها مهما لصالح العمران والزراعة، خاصة منذ مطلع التسعينات، التي تزامنت مع تطور ديمغرافي مهم بالمنطقة⁶، ولا يقتصر التراجع التراجع على المساحة فقط، بل إن كثافة الغطاء النباتي عرفت تراجعاً مهولاً، بحيث إن فئة كثافة الأشجار 100 شجرة/ هكتار (أضعف كثافة)، تمثل حالياً 46,4%، في حين أن هذه الفئة لم تكن تتجاوز 11% سنة 1951⁷. وعلى الشريط الساحلي لمنطقة الغرب، تعاني الغابة من تدهور واضح بسبب مجموعة من العوامل، العوامل، منها الاستغلال المكثف لمقالع الرمال، وتنامي ظاهرة زحف الرمال، التي أصبحت تهدد المجالات الزراعية وعموم التجهيزات بمحاذاة الشريط الساحلي⁸. كما تعرف الغابة بمنطقة ازعير تراجعاً واضحاً،

¹ - محمد لغبيسي، م س، ص ص 116-118.

² - محمد بودواح، م س، ص 58.

³ - محمد العبادي، م س، ص 166.

⁴ - Baghdadi A. et Ouarriche O., « Contribution à l'étude de dégradation des parcours du Moyen Moyen Atlas », Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2011, p 66.

⁵ - ادريس شحو، م س، ص 251.

⁶ - Loukili H, « Télédétection et Modélisation de la dynamique de la subéraie du site Sidi amira (Forêt Maâmora), Mémoire troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2004, p 41.

⁷ - Laäribya S., op. cit., pp 65-72.

⁸ - عبد الله صدقي، م س، ص ص 30-31.

شمل جل المجالات، ومنها السفوح الظليلة والرطبة، التي كانت إلى عهد قريب مكسوة بغطاء نباتي كثيف، مكون أساسا من العرعار والضرو والزبوج¹.

ولم تسلم غابات الأركان من هذه الآفة، حيث تراجع شجرة الأركان بمناطق اشتوكة، فأصبحت عبارة عن بقايا متناثرة على كتبان رملية ممتدة في غابة أدميم، الموجودة بشرق وجنوب شرق أيت ملول، وفي شرق وشمال غرب اولاد تايمية، ولا يزال التأثير جاريا على الغطاء الغابوي الفريد هذا بضغوط متعددة، منها تمدد الزراعة الكثيفة بواسطة البيوت البلاستيكية، واجتثاث الغابة بقطاع الإصلاح الزراعي، والتوسع الحضري، وقيام بعض التجهيزات الكبرى (مطار المسيرة على مساحة تفوق 800 هكتار)، بالإضافة إلى إتلاف الغابة لتوفير الأراضي للرأسماليين الزراعيين (توفير حوالي 540 هكتارا للكرام لفائدة 03 مستثمرين خواص)²، بحيث تؤكد منوغرافية الجهة (2009) أن ما يزيد عن 500 هكتار من الغابة يتم اجتثاثها لتوطين لتوطين مجالات زراعية جديدة. وتجدر الإشارة أن تزايد المساحات المزروعة يؤثر سلبا على شجر الأركان بسوس، لأن جذوره القصيرة لم تعد قادرة على الوصول إلى المستويات المائية الآخذة في الانخفاض، وقد أسهمت هذه الظواهر في تراجع شجر الأركان بما يفوق 9.900 هكتار ما بين 1969 و 1986 (معدل 2,5% سنويا)³.

قد يبدو للباحث أن هذه الوضعية تطوق الاجتهاد والبحث عن بدائل للمحافظة على الغابة المغربية، لكن بالرجوع إلى بعض المبادرات المحلية، التي تمت في إطار مشاريع منظمات دولية، أو مشاريع ترابية محلية، أو مشاريع تشاركية مع بعض الجمعيات والمجتمع المحلي، يتبين أنه بالإمكان الحد من أشكال التدهور هذه، لا سيما التدهور الناتج عن التدخل البشري للجماعات السكانية المستوطنة للغابة، وقد عبرت هذه الساكنات عن استعدادها للمساهمة وتحمل المسؤولية إذا ما تم اقتراح مشاريع تنموية تستطيع من خلالها الساكنة الاستفادة من تنمية اقتصادية واجتماعية تضمن لها الحد الأدنى من حاجيات العيش على الأقل⁴.

2-3- المراعي المغربية بين أهمية المجال وسيادة التدهور.

تمتد المراعي في المغرب على مساحة تفوق 30% من التراب الوطني، وتمتد جلها على أراضي الجموع كما سبق التوضيح في الفصول السابقة، والملاحظ أنها تمتد على أتربة ضعيفة الخصوبة، في الغالب،

1- ابراهيم التركي وآخرون، "التنمية المحلية واستدامة الموارد الطبيعية ببلاد زعير، أي دور للمقاربة التشاركية؟"، منشورات كلية الآداب الرباط بشراكة مع المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومعهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الرباط، 2016، ص ص 149-163.

2- محمد بوشلخ، م س، ج1، ص 82.

3- أحمد بلقاضي (2004)، م س، ص 374.

4- أنظر على سبيل المثال آراء الساكنة في: عبد الله لعويينة وآخرون، "المساهمة في إعداد مخطط للتهيئة من أجل تنمية مجال ريفي مغربي"، الملتقى الرابع للجغرافيين اعراب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، الرباط، 2008، ص ص 553-567.

وعلى المشاهد الطبيعية الوعرة أو الهامشية، خاصة في الجبال والسهوب ذات المناخ الجاف أو شبه الجاف أو الصحراوي، لذلك فهي تشكو من ضعف الإعداد والتجهيز الذي يرتبط بإكراهين¹:

- عدم تسوية الوضعية القانونية للمراعي التي تعود إلى أراضي الجموع، وبالتالي إلحاقها، بشكل تلقائي، بوزارة الداخلية؛

- التكاليف المالية الباهضة والخبرة التي يتطلبها تجهيز هذه المراعي، بالإضافة إلى حاجة هذا الورش إلى مدد زمنية طويلة.

في غياب معطيات وطنية ودراسات شاملة للتراب الوطني، يصعب التحديد الدقيق لحجم تراجع مساحات المراعي في الوقت الحالي، فالدراسات من هذا القبيل محدودة جدا، وتركز على بعض المجالات المحلية². ولقد قامت وزارة الفلاحة، من جهتها، سنة 1995، بإعداد تصنيف خاص لرصد درجة تراجع المراعي لتوحيد معايير قياس تراجع المراعي بالمجالات المغربية، مما سهل فيما بعد، توحيد المقياس وتيسير التواصل بين الباحثين.

ولم تتوقف أوراق التهيئة والإعداد والحديث في الموضوع بعد ذلك، لكن جلها لا يستهدف إعداد المراعي في سياق تنمية ريفية شاملة، وبالتالي تتركز جل التدخلات في تحديث الإطار القانوني، أو اقتراح بعض المشاريع التقنية لتوسيع مجالات الاستفادة القبائل، أو تجهيز المياه لتوريد الماشية، ذاك ما تحدث عنه التقارير والخطاب الرسمي، من قبيل ما صرح به وزير الفلاحة والصيد البحري والمياه والغابات في عرض جوابه عن برامج تنمية المراعي المغربية، حيث قال: " لقد امتد الإعداد الرعوي على مساحة 21.160 هكتارا، كما تم إحداث 467 نقطة ماء لتوريد الماشية، بالإضافة إلى إنجاز 240 كيلومترا من المسالك، من أجل فك العزلة وتسهيل عملية ولوج المنتوجات الفلاحي"³.

تقدر بعض الدراسات أن الرماعي في المغرب تعرف تراجعا واضحا، بحيث أن المساحات العارية من المراعي الجافة في المغرب، أصبحت تمثل ما يزيد عن 57%، بالإضافة إلى تراجع المراعي بالسهوب المغربية (الجنوب الشرقي) بحوالي 03%⁴. كما تشهد المراعي ضغطا واضحا من قبل قطعان الماشية، التي تتجاوز طاقة المراعي بما يزيد عن الضعف (2,4)، ويزداد الضغط خلال السنوات الجافة⁵، وهو ما جعل

¹- Conseil Général du Développement Agricole (2016), Op. Cit., p 62.

²- من المؤسسات الجامعية التي تهتم بموضوع المراعي في المغرب هناك معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة، حيث أن مكتبة المعهد تتوفر على رسائل مهمة للسلك الثالث ورسائل التخرج للطلبة المهندسين.

³- أنظر جريدة الصباح الصادرة يوم 19 أبريل 2017.

⁴- Mahyou H. et al., « désertification des parcours arides au Maroc, Revue TROPICULTURA, Vol. 28, n° 2, pp 107-114. (p 109).

⁵- Ellatifi M., « l'Economie de la forêt et des produits forestiers au Maroc : Bilan et perspectives », Thèse Doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu, Bordeaux IV, p 90.

البنك الدولي، سنة 2003، يقدر حجم الخسارة في السهوب ب 80 مليون درهم سنوياً، أما في الغابات فتكاليف التدهور ترتفع إلى 98 مليون درهم حسب نفس التقديرات.

أما مجالياً، فإن حدة التراجع وأسبابه تختلف من مجال إلى آخر، مع وجود قاسم مشترك، يتمثل في التدخل البشري الذي يجتث الغابة، ويزحف على العديد من المجالات الرعوية المحلية لتوسيع المجال الفلاحي.

تتميز مجالات المغرب الشرقي بامتداد المراعي، غير أن تداعيات التغيرات المناخية، وخاصة تزايد سنوات الجفاف، أدى إلى تراجع الكلاً في جل المراعي (نموذج منطقة عين بني مطهر)، بحيث بينت دراسة حديثة أن كمية المادة الجافة تتراجع بحوالي 2,8 كلغ/هكتار، مما يؤدي إلى اضطراب الكسابة إلى الاستعانة بالأعلاف لتوفير المأكّل للقطيع¹. أما بعض الدراسات التي شملت مجالات الجنوب الشرقي، باستثمار تقنيات الاستشعار عن بعد، على مساحة تفوق 700.000 هكتار، وبمقارنة الفترات الثلاثة: 1970؛ 1988؛ و2004، فقد بينت تراجع نباتات المراعي، وخاصة الحلفاء، بنسبة 2,7%، وتعويضها بنباتات تؤشر على التصحر وارتفاع نسبة الجفاف، مع تسجيل تزايد نسبة الأراضي القاحلة. أما كميات المادة الجافة التي كانت تتراوح ما بين 300 و 880 كلغ/هكتار/سنة، حسب نوعية النباتات، فقد أصبحت لا تتجاوز 200 كلغ/هكتار/سنة².

وقد عرفت تقاليد نصف-الترحال بالأطلس المتوسط تحولات عميقة، من قبيل تقلص حركات تنقل القطيع، وتزايد توطين الرعاة، وانحصار الرقعة الرعوية، بالإضافة إلى وفود "برانيين" عن المنطقة من ملوية العليا والرشيدية، مما زاد من حدة الضغط على المرعى الجبلي بالأطلس المتوسط³. ومن خلال الاطلاع على منوغرافيات المنطقة، بالإضافة إلى بعض الدراسات الميدانية (أطروحات دكتوراه، رسائل تخرج معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة)، يتبين أن مربّي الماشية لا يحترمون، في الغالب، المعايير الوطنية للرعي (عدد الرؤوس في هكتار من المرعى). وفي الواجهة الشرقية للأطلس المتوسط (تمحضيت)، يشهد المجال إعاقة واضحة لتنمية المراعي، تتمثل في غياب التنظيم، والضغط الرعوي القوي الذي يحد من التنوع البيئي، والاستقرار غير القانوني في المجالات الغابية والرعوية، الذي يتمدد على مساحات مهمة، ودون تنظيم أو هيكلية جيدة⁴. وقد اثار ظهور الاستغلال الغابوي لتوطين بعض الزراعات، في إطار الفلاحة العصرية، بصورة جذرية، على مجمل الاقتصاد التقليدي، لاسيما النشاط الرعوي الذي تمارسه بعض

¹ - Bechchari A. et al., « Etude de la dégradation des pâturages steppiques dans les communes de Maâtarka et Béni Mathar (Maroc Oriental), Revue Journal of Materials and Environmental Science, Vol. 5, n° S2, 2014, pp 2572-2583.

² - Mahyout H. et al., Op. Cit., pp 107-114.

³ - ادريس شحو، م س، ص 225.

⁴ - عبد الكريم مرزوق ومحمد الأسعد، م س، ص ص 181 - 205.

القبائل (نموذج قبيلة "إركلاون")، سواء الموجودة على هامش الغابة الشرقي (كيكو)، أو الغربي (تكريكة)¹. لكن الملاحظ، هو أن المجالات الرعوية بالأطلس المتوسط لا تعرف نفس حدة التراجع والاستنزاف، فقد بينت بعض الدراسات الميدانية، أنه رغم أنظمة الرعي الجماعي المنظمة من قبل فدراليات القبائل المتجاورة (نموذج منطقة كيكو)، فإن المجالات المحادية للطرق الوطنية، بالإضافة إلى المراعي الغنية بالموارد المائية، تكون أكثر استغلالاً، مما يؤدي بالتالي إلى تدهورها الحاد مقابل باقي المجالات الرعوية العميقة بالأطلس المتوسط². كما تؤكد دراسات ميدانية مماثلة تدهور المراعي والغطاء الغابوي في المجالات ذات الكثافة السكانية المرتفعة، أو شبه تجمعات الرحل بالأطلس المتوسط³.

في مقابل التدهور المتزايد الذي تعرفه بعض المجالات الغابية والرعوية بالأطلس المتوسط، فقد شهدت مجالات أخرى وضعاً مختلفاً، استعاد فيه المجال الغابوي عافيته بفضل بعض المشاريع المندمجة الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي أو الوكالة الفرنسية للتنمية، والتي تم التركيز فيها على تجاوز الأنماط التقليدية للتدبير، المعتمدة على المصالح الرسمية والإعمال الجيد للقوانين، إلى شكل جديد من التدبير التشاركي، تتحمل فيه المجموعات البشرية المحلية المسؤولية وفق سياق عام للتهيئة وتنمية المجال⁴. ولقد أثبت هذا النموذج من التدبير نجاعته في جل المجالات المحلية المغربية كما سبق توضيح ذلك في الفصوص الأولى، ولا يزال هذا النموذج التنظيمي مجدياً إلى اليوم في المجالات الريفية التي لم تشهد تحولاً عنيفة، مثل مجالات الأطلس الكبير، الذي يلعب فيه "الأكدال" دوراً حاسماً في التدبير المشترك والمحافظة على الموارد⁵.

أما في جبال الريف على الواجهة الشمالية، فيسجل تراجع الماطورال بعلية اللكوس نتيجة التدخل البشري، وتزايد الاستحواذ على المراعي لأغراض الزراعة، وخاصة زراعة الكيف⁶. وفي اتجاه الريف الأوسط الجنوبي (جبل ودكة)، فقد أدى تراجع مساحات المجالات الرعوية إلى تخلي العديد من الكسابية عن تربية الماشية والتعاطي لزراعة الكيف، وقد كانت الساكنة تضطر إلى قطع مسافات مهمة صحبة القطيع

¹ - ادريس شحو، م س، ص 198.

² - Baghdadi A. et ouarriche O., op. cit., p 68.

³ - Auzuret X. et al., « Gestion des écosystèmes forestiers en contexte d'intervention publique, cas projet de gestion intégrée des forêts du Moyen Atlas », Mémoire de Master, Institut des sciences et Industries du Vivant et de l'Environnement, Pris, 2010, p32.

⁴ - Coudel M. et al., « Pluralisme légal et micro-politique dans la gestion des ressources naturelles, le cas des cédraies du Moyen Atlas marocain », pub. Institut de Recherche pour le Développement IRD et Fac. Des lettres et Sciences humaines Rabat « Les terroirs au Sud, vers un nouveau modèle ? », 2016, pp 197-212.

⁵ - Genin D. et Alifriqui M., « La forêt rurale du Haut Atlas », Les terroirs au Sud, vers un nouveau modèle ?, Op. Cit., pp 69-84.

⁶ - قاسم النعيمي، م س، ص ص 145-148.

بحثاً عن الكلاً (ما بين 05 إلى 08 كيلومترات ذهاباً وإياباً)، مما يؤثر على مردودية القطيع المنهك بالتحرك بشكل يومي¹.

ولا تختلف وضعية مراعي الريف الغربي كثيراً عن هذه الوضعية، حيث إن الغطاء الغابوي المخصص، والذي تم في إطار برنامج إعادة التشجير ما بين سنتي 1968 و1969، تعرضت مساحاته بالكامل للتراجع، مما دفع المصالح المختصة إلى إنجاز برامج جديد للتشجير خلال الموسم 2002-2003². وترجع هذه الوضعية إلى الضغط المتزايد للرعي، خاصة بالنسبة للدواوير القريبة (نموذج دوار عيون قصب)، التي يصل معدل الماشية في الهكتار الواحد من المراعي فيها إلى 8,27 رأساً في الهكتار³، وهو معدل مرتفع مقارنة مع المعايير الوطنية. مما يجعل الكسابة مضطرين إلى تجاوز حدود المراعي المخصصة، الذي ينجم عنه خصومات متكررة بين الدواوير والقبائل⁴.

ورغم التدخلات المهمة لحماية غابة المعمورة (نموذج تصاميم التهيئة: 1951؛ 1972؛ و1992)، فإن التراجع يبقى سيد الموقف، ويعرف هذا المورد انخفاضاً واضحاً في كثافة الغابة، ومنها تراجع مساحة البلوط الفليني بما يفوق 30% ما بين سنتي 1951 و 1992، مما أدى إلى تغيير أنماط عيش الساكنة الريفية وأنشطتها الاقتصادية، بما في ذلك الهجرة اتجاه المدن القريبة⁵.

خاتمة الفصل.

تشكو الموارد الترابية المغربية من استنزاف مهول، فالموارد المائية في تناقص مستمر جراء تداعيات التغيرات المناخية، وتزايد الضغط عليها من قبل كبار المستثمرين الزراعيين، وسيادة بعض أنظمة الاستغلال المستنزفة. كما يساهم تقادم التجهيزات الهيدروفلحية في ضياع المزيد من الموارد المائية، ومن المنتظر أن تصبح صيانة السدود وظاهرة الإطماء والتوحد قضية ضاغطة، وتحدي سوسيواقتصادي كبير. أما التربة الفلاحية، فهي الأخرى تشكو من تحديات كبيرة، منها تراجع الجودة، وتنوع عوامل التعرية، وتزايد كميات الملوثات في العديد من المجالات الفلاحية، إضافة إلى سيادة الملوحة والتصحر في العديد من المجالات.

ولا تسلم الموارد الغابية والمراعي من التراجع، سواء بفعل قسوة الظروف الطبيعية، والمناخية بالأساس، أو ما سميناه بالتعرية البشرية، حيث أصبحت التجمعات البشرية الريفية بمثابة بؤر خادمة

¹ - محمد العبادي، م س، ص 210.

² - Azaroual T., « Caractérisation et mode d'utilisation des parcours du bassin versant El Manzla (Rif Occidental), Mémoire de troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2004, p 50.

³ - Idem, p 69.

⁴ - Idem, p 71.

⁵ - Laâribya S., « Il faut sauver la forêt de la Maâmora (Maroc) », Revue Forêt Méditerranéenne, Méditerranéenne, T. XXVII, n°1, Mars, 2006, pp 65-72.

لاستنزاف هذا النوع من الموارد، سواء من أجل توسيع المجالات الزراعية، أو استغلالها في إنتاج الفحم، أو استعمالها للتدفئة، أو في أغراض وأنشطة أخرى. وقد تراجعت مردودية العديد من المراعي، التي تعتبر مصدرا رئيسيا لدخل ساكنة الأرياف في مجالات تربية الماشية، خاصة في الأطلس المتوسط.

خاتمة القسم الثالث.

قامت الحكومات والإدارات المتعاقبة، منذ الاستعمار، على القيام بعدة تدخلات تنموية في الأرياف المغربية، وحرصت كل مؤسسة من هذه المؤسسات على تطبيق تصور معين من التصورات والأطروحات التنموية، لكن مهما تعددت التصورات، واختلفت المقاربات، فقد بقيت المقاربات الاقتصادية، التي ترجح كفة الربح المالي، وزيادة الإنتاج، سيدة الموقف. وبعد تطبيق هذا النموذج من التنمية، راكمت الأرياف المغربية حصيلة ثقيلة من التحديات:

تحديات مجالية، خاصة التباين في تدبير الاستغلاليات الفلاحية، بحيث أصبحت الاستغلالية الفلاحية بمثابة مؤشر سوسيواقتصادي لتمييز الفئات الاجتماعية في الأرياف. الاستغلاليات الكبيرة هي بمثابة امتياز تاريخي محفوظ لفئات اجتماعية خاصة، يتم تدبيرها وفق أنظمة وتقنيات وأساليب حديثة، وتستفيد من جل التدخلات الرسمية في المجال، وعموم المساعدات والإعانات والدعم. أما الاستغلاليات الصغيرة والمجهرية، فهي مجالات الهامش والفلاحين الصغار، الذين يمثلون غالبية سكان الأرياف، تتميز بتدبير تقليدي، ويتم استغلالها لتحقيق الكفاف من الغذاء، وهي مجالات تتزايد تحدياتها أمام قسوة الظروف الطبيعية، وتحدي غلاء المدخلات الفلاحية من أسمدة وبذور وغيرها.

تحديات اقتصادية، تتمثل في ضعف مردودية القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي رغم حجم الدعم المالي، وعدد التدخلات، ومستوى الرهانات. والفلاحة المغربية لا تحقق الاكتفاء من الغذاء رغم شعار "المغرب بلد فلاح"، ويزداد الموقف صعوبة أن الفلاحة المغربية، بحكم التوجهات الاقتصادية المتوارثة، لا يمكن أن تحقق الاكتفاء من المواد الأساسية، وخاصة الحبوب، لأن المساحات التي أصبحت تخصص لها، في تراجع مستمر، والتوجهات الحالية تسير في اتجاه تعويض مساحات زراعة الحبوب بزراعات أخرى يرتفع الطلب الخارجي عليها (حوامض، بواكير أو زيتون). كما أن الرهان على تنمية صادرات بعض السلاسل الفلاحية، مثل الحوامض والبواكير، لم يستطع تحقيق توازن الميزان التجاري الفلاحي، وبقي العجز سيد الموقف، مما يكلف ميزانية الدولة الكثير، وبالتالي تصبح مساهمة الاقتصاد الفلاحي ضعيفة مقابل مساهمة القطاعين الثاني والثالث.

تحديات اجتماعية، بحيث أن التنمية الاقتصادية المعتمدة لم تنتج ثمارا اجتماعية في المستوى، يمكن من خلالها رفع تحدي تحقيق البنيات والخدمات الأساسية على الأقل. فرغم الإنجازات المهمة التي تم تحقيقها، والتي تبقى في عمومها التزامات دولية في الصحة والتعليم، فقد نتبعنا فشل منظومة التربية والتكوين في القضاء على الأمية في الأرياف المغربية، ذلك التحدي التاريخي، الذي رُفِع من زمان. كما رأينا تحدي

الصحة في الأرياف المغربية، واستمرار معاناة الساكنة، وخاصة بعض الفئات المحتاجة، مثل الرضع والحوامل، مع شبح الموت. ويبقى الدخل من أهم المؤشرات في الحصيلة التنموية، حيث لا تزال بعض الفئات النشيطة في الأرياف تحقق دخلا متواضعا، لا يكفي لسد الحاجيات الضرورية، مما يضطرها إلى البحث عن مصادر أخرى للدخل، قد لا تتأتى في المجال الريفي، فتكون النتيجة، تزايد تيار الهجرة نحو الحواضر.

تحديات بيئية متزايدة جراء استمرار ضغط التغيرات المناخية، وتنامي ممارسات زراعية مستنزفة، وضعف البدائل، مما جعل بعض الموارد الترابية تعيش حالة تهديد حقيقية، منها الموارد المائية، التي يتراجع حجم مخزونها باستمرار، وتشهد بعضها حالات تلوث غير مسبوق، أما التربة الفلاحية، فنسبة لا يستهان منها تشكو من التلوث، وتراجع الجودة، وضعف التجديد، ولا تشد الموارد الغابية والمراعي عن هذه الحالة، يزيد من وضعيتها هذه، ضغط الاستنزاف البشري، سواء بالطرق المباشرة (القطع، الحرق) أو بطرق غير مباشرة (توسيع قطعان الماشية).

خلاصات البحث وتطلعاته

تتقدم المعرفة والبحث جنباً إلى جنب مع تطور التنمية، خاصة في الدول النامية، وتتكامل المعرفة، من حيث مضمونها مع التوجهات الاستراتيجية، التي تسعى الدول والمنظمات لإقرارها وتبنيها. وعلى هذا الأساس أصبح البحث في التنمية آلية لبناء مفاهيم وأطروحات جديدة، تراعي الخصوصيات الوطنية، والهويات المحلية. وهكذا ظهرت مفاهيم جديدة في التنمية، من قبيل "المحلية" و "الترايبية" وغيرها، كما ظهرت أطروحات كذلك، كان من آخرها أطروحة أمارتيا صن "التنمية حرية".

كان هذا حافزنا للبحث في موضوع التنمية الريفية، واختيار عنوان "مئة سنة من التنمية الريفية في المغرب، استمرارية الثابت ونسبية التحول"، قصد المساهمة في النقاش الدائر، منذ زمن، في قضايا التنمية في المغرب، باعتباره دولة نامية، تطمح إلى اللحاق بمصاف الدول المتقدمة، وبالتحديد في المجال الريفي. وقد عمل البحث على صياغة إشكالية تتناسب وهذا الطموح المعرفي، مؤطرة بقضيتين أساسيتين: قضية التنمية الريفية باعتبارها تجسيدا لتصورات فاعلين معينين، وفق رؤى وتوازنات اجتماعية خاصة. ثم قضية منهج النظر إلى العملية التنموية، باعتبارها فعلا اجتماعيا، من المنتظر، أن يستجيب لطموحات المجتمع، ويدعم حركته التاريخية.

وقد حاول البحث، من خلال فصوله الاثنا عشر، أن يساهم في تدقيق وتأكيذ وتنقيح العناصر الأساسية لصياغة تصور متجدد للتنمية الريفية في المغرب، وذلك من خلال نقد التجربة التنموية الحالية، والوقوف عند تحولاتها لرصد مكامن الضعف، ومصادر القوة. لذلك أثر البحث أن يقدم عرضا عن أهم التدخلات التنموية في الأرياف المغربية، وما خلفته من تحولات، منها الإيجابي، ومنها دون ذلك.

وقد قدم البحث المجال والمجتمع الريفيين، باعتبارهما كتابا مفتوحا عبر التاريخ، سجلت فيه التدخلات التنموية، سواء الاستعمارية، أو تدخلات إدارة المغرب المستقل، عناوين طموحاتها، وتفاصيل رهاناتها على هذا المجال وأهله. وقد أكد البحث، في غير ما موقف، دور العديد من الفاعلين، سواء الريفيين أو الحضريين، في الحرص على تدوين تطلعاتهم وطموحاتهم الخاصة كذلك في هذا الكتاب.

إن البحث في التحولات المجالية والاجتماعية في الأرياف المغربية ليس جديدا في البحث الجغرافي، ولا في بحوث أخرى، كالاقتصاد القروي، أو السوسيولوجيا القروية، أو في جزء كبير من التاريخ الاجتماعي للأرياف، لكن الجديد، هو ربط هذه التحولات بقضية التنمية الريفية، والسعي إلى ربط هذه البحوث لتتكامل فيما بينها خدمة لتحقيق التنمية في الأرياف.

فجل البحوث الاجتماعية المشتغلة في الأرياف تُجمع ، كما يؤكد هذا البحث، أن الأرياف المغربية تتحول، وتتحوّل بسبب تفاعلات وتناقضات اجتماعية داخلية، كما تتحول بسبب تدخلات خارجية، بل إن التدخلات الخارجية، تساهم بشكل كبير في توجيه التناقضات الداخلية في مناحي ومسارات مرغوب فيها من قبل بعض الفاعلين، ومرفوضة، أو منتقدة من قبل البعض الآخر، وإذا صح أن نسمي ما يحدث بتحويلات،

فإنه لا يصح نعتها بالانتقالات التنموية، وإن حدث وسميت كذلك، عرفا أو التباسا، فالمطلوب هو طرحها على طاولة التشريح والنقد والتفكيك لتأكيد ذلك أو نفيه.

يقدر هذا البحث أن التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفت الأرياف المغربية تجد جذورها في نوعية التدخلات الاستعمارية، التي راهنت على نقل الأرياف من وضعية خاصة بها، إلى مجتمع التحديث وركوب الآلة "الجماعة فوق الجرار"، كل ذلك تحت يافطة التنمية، فلا هي استطاعت ركوب غمار التحديث، ولا هي حافظت على أهم مقوماتها المجالية والاجتماعية. وبعد نصف قرن من التحديث المتواصل، بقيت نسب استعمال الآلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ضعيفة للغاية، بالمقابل ضاعت أهم المقومات المجالية، فاختلف التوازن بين طبيعة التدخل وخصوصيات الموارد والمجتمع، وضاعت أهم المقومات الاجتماعية، فاختلف التوازن الاجتماعي، وصار المجتمع الريفي طبقتين متناقضتين، من حيث المصالح والرهانات.

ورغم المجهودات الكبيرة للمغرب المستقل، فلم تستطع القطع مع أسلوب الانتقائية، فاستمر الثابت، وهو تهميش الطبقات الاجتماعية الضعيفة، وعموم الفقراء، وصغار الفلاحين، وتهمشت مجالات عيشهم، في الجبال والواحات والهوامش. وأمام استمرار الثابت، بقي التحول نسبيا، استفادت من خلاله الأرياف من بعض المشاريع الاجتماعية، فارتفع دخل بعضها، وتمكنت الساكنة من بعض المرافق الاجتماعية الأساسية من مستشفيات ومستوصفات وطرق ومدارس وماء صالح للشرب.

وهنا تتأكد موضوعية الأطروحة وواقعيتها، من حيث كون التنمية في الأرياف هي مظهر رجحان ميزان قوى لصالح فاعلين اجتماعيين معينين، لأنها أفعال عينية، تقترحها جهات محددة، وفق اختيارات إرادية، أو بالأحرى إرادية، وانتقائية كذلك.

كما تتأكد واقعية الأطروحة وموضوعيتها كذلك، من خلال اختيارها للمنهج النقدي لتحليل وفهم الظاهرة التنموية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة، تتطلب نقد مناهج البحث، ونقد بنيات المجتمع، ونقد طبيعة التدخلات في علاقتها مع طموحات مختلف الفاعلين.

وتتأكد الواقعية والموضوعية كذلك في اعتبار المجال الريفي "منظومة مجالية متكاملة"، مشكلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، منها العلاقات الداخلية بين رباعي: المجال-المجتمع-السلطة-الفئة، والعلاقات الكونية، التي تجعل من مجالنا جزءا من جغرافية السوق الكبير، الخاضع لطموحات العولمة، ومصالح الرأسمالية الكاسحة.

وبناء على هذه المنطلقات، ومن خلال الوقائع المعروضة، والقضايا المثارة، فقد تبلورت العديد من الخلاصات أهمها:

أولا: إن الظروف التاريخية والثقافية والحضارية، التي تم في سياقها تبني المشروع التنموي في المغرب، في نسخته الفرنسية، هي التي حولت البحث الاجتماعي (السوسيولوجي والجغرافي على

الخصوص) من أداة علمية إلى أداة إيديولوجية لتكريس الاستعمار، وتضخيم الذات المهيمنة، لذلك اخترنا أن نعبر عن هذا الوضع، خلال القسم الأول، بـ "استعمار ضحية لأفكاره".

ثانيا: إن الطبيعة المعقدة لقضية التنمية، وتعدد مجالاتها، يستوجب إعمال منهج جديد في مقاربتها، وقد اقترح البحث نموذج "المنهج النقدي"، الذي يستهدف تكامل المعارف والعلوم، وعبور التخصصات القريبة، للنظر، بشكل متكامل في قضية التنمية الريفية. وفي هذا السياق، يدعو البحث المعروض، إلى تطوير المدرسة الجغرافية المغربية "الجغرافيا المواطنة"، لمواكبة التحديات المعرفية المستجدة، ويقترح في ذلك العديد من المداخل والمقدمات.

ثالثا: نتيجة إعمال أدوات المنهج النقدي في تحليل التنمية الريفية في المغرب، يستقر الرأي على أن واقع الأرياف المغربية هو نتيجة فعل التاريخ، بل نتيجة استراتيجيات فاعلين تاريخيين، سواء في فترة ما قبل الحماية، أو خلالها، أو خلال الاستقلال، وقد عرضها البحث، بشكل مفصل، خلال الفصول الأربعة للقسم الثاني.

رابعا: إن مصمم التنمية الريفية، والمكلف بإنجاز المشاريع، ينبغي أن يستحضر خصوصيات المجتمعات الريفية القبلية، وتعقيدات البنيات المجالية، وأهم العوامل المتحركة فيها، وخاصة قضية البنيات العقارية، وقدسية التملك في الأرياف بالنسبة لكل الفاعلين.

وقد اكدت مجموع هذه الخلاصات صدقية بعض الفرضيات المطروحة، وأهمها:

الفرضية التي تنطلق من اعتبار التنمية الريفية ظاهرة معقدة ومركبة، وهذا يفترض أن المشاريع التنموية يتم بناؤها بالاستفادة من كل التخصصات المشتغلة في الأرياف والتنمية، أو إعداد نموذج إطار مرجعي من خلال إحداث تكامل بين هذه العلوم، أو على الأقل مجال التقاطعات فيما بينها. فقد تتبعنا أهمية السوسيولوجيا القروية، وجغرافية الأرياف، والتاريخ الاجتماعي والاقتصاد الريفي في فهم مميزات المجال وخصوصية المجتمع، وتشابكها كذلك في العديد من المواضيع والمباحث.

الفرضية التي تقول باعتبار المجال الريفي بنية سوسيواقتصادية، أو بالأحرى بنيات مختلفة، ومظهر هذه البنيات الآن، هو التباين المجالي والاجتماعي، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة صياغة البنيات الاجتماعية والمجالية في أفق تحقيق اندماجها وتضامنها. وإذا لم تستطع التدخلات التنموية إحداث تحول في البنيات الاجتماعية، من أجل توازنها، وتضامنها، وتواصلها، فإن حرص التنمية على إصلاح بعض القضايا الجزئية لن يفيد كثيرا.

ثم الفرضية التي تقول باعتبار المجال الريفي رصيда حضاريا، وحيزا جغرافيا متملكا لساكنيه، وذوي الحقوق التاريخية فيه (تراب)، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة الاعتبار للهويات المحلية والخصوصيات الثقافية. فإذا لم تستطع التنمية استرجاع هذا الحق لأصحابه، فهي بمثابة سلوان وعزاء،

سرعان ما يستفيقون منه على صدمة دخل متواضع، أو بنيات تحتية هشة، أو سلب لبعض الحريات والحقوق الأساسية.

وإنه بقدر ما أنتج هذا البحث من خلاصات عن التنمية في الأرياف المغربية، وأهم الإكراهات والعوائق، فقد حفز فينا العديد من التطلعات والآفاق البحثية المأمول استكمالها.

ففي حقيقة الأمر، فهذه المحاولة هي شطر أول مما نتطلع إلى إنجازه من عمل، لأنها ركزت على نقد ما هو موجود، لذلك، فالطموح معقود على أن يتم استكمال المشروع، بمحاولة أخرى في صياغة العناصر الأساسية، وتحديد الأضلع الرئيسية لمربع النموذج التنموي المطلوب في الأرياف المغربية. وذلك من خلال محاور أساسية، منها:

أولاً: بخصوص المنهج الجغرافي، نرغب في صياغة مقدمات المنهج النقدي في جغرافيا تنمية الأرياف المغربية، ونرجو أن يكون حافزا للبحث في النموذج المنهجي الأمثل لدراسة التنمية الريفية في المغرب؛ ثانياً: بخصوص المجتمع الريفي المنتظر، نسعى أن تكون الدراسة الحالية، بمثابة خبرة اجتماعية لتحديد الخصوصيات غير المرغوب فيها في المجتمع الريفي المغربي، والتي حفزت آليات المقاومة لديه، ومنعته من الاستفادة من التدخلات الإيجابية، سواء خلال فترة الحماية، أو خلال مرحلة الاستقلال. وما دام المشروع المنتظر يطمح أن يكون نقدياً، فمن أولوياته المساهمة في بناء "المجتمع الجديد" كما يسميه "هبرمارس"، المجتمع المتواصل والمتعاون والمتبادل؛

ثالثاً: بعد الاطلاع على الأجيال السابقة للتنمية (التنمية المحلية، التنمية المجالية، التنمية الترابية)، وعلى أهم الانتقادات الموجهة إليها، يبدو أن الواقع في الأرياف المغربية، يتطلب جيلاً جديداً من التنمية، إنه جيل "التنمية المواطنة". وهذا المشروع يحتاج مجهوداً جماعياً، نتمنى أن نكون جزءاً منه.

رابعاً: بخصوص قضية تكامل العلوم وعبور التخصص. على مرور سنوات البحث، تأكد لدينا أن موضوع التنمية، يستحق أن يكون جدعا مشتركا بين العديد من التخصصات العلمية، شأنه شأن المجال الريفي، لذلك نطمح أن تسعفنا الظروف المستقبلية، لنساهم إلى جانب باحثين من تخصصات اجتماعية أخرى، في مشروع البحث في قضايا تنمية الأرياف، في إطار البحث التكاملي.

البليوغرافيا.

المراجع بالعربية.

✓ الكتب.

أحمد بلقاضي، "قطاع الخضر والفواكه بسوس ماسة بين إكراهات السوق الوطني وتحديات العولمة"، المعارف الجديدة، الرباط، 2004، 500 ص.

أحمد تافسكا، "الفلاحة الكولونيالية في المغرب"، منشورات المعهد الوطني للبحث الزراعي، الرباط، 1998، 156 ص.

إدريس الحافظي، الموارد المائية بالمغرب، الإمكانيات والتدبير والتحديات"، مطبعة Empreinte numérique، وجدة، 2015، 448 ص.

إدريس الكراوي و فيليب كليرك، "الذكاء الترابي، والتنمية الجهوية بواسطة المقولة"، منشورات جمعية الدراسات والأبحاث من أجل التنمية"، مطبعة البيضاء، ط1، 2012، الرباط، 558 ص.

إدريس شحو، "التوازنات البيئية الغابية بالأطلس المتوسط الغربي، مقارنة صون-تنموية لمنطقة أزرو"، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، 2011، 564 ص.

ألبير عياش، "المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية"، ترجمة عبد القادر الشاوي ونور الدين سعودي، سلسلة معرفة الممارسة، دار الخطابي للطباعة والنشر ط1، الرباط، أبريل 1985، 422 ص.

أمارتيا صن، "التنمية حرة"، ترجمة شوقي جلال سلسلة عالم المعرفة، العدد 205، مايو 2004، 405 ص.

أحمد مهديان، "السوسيولوجيا القروية بالمغرب، مقاربات وقضايا"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 2015، 189 ص.

بوجمعة رويان، "الطب الكولونيالي الفرنسي بالمغرب 1912-1945"، مطابع الرباط نت، الرباط، 2013، 479 ص.

جان فرانسوا تروان وآخرون، "المغرب العربي، الإنسان والمجال"، تعريب علي التومي، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1997، 575 ص.

جرمان عياش، "دراسات في تاريخ المغرب"، لشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، الرباط، 1986، 349 ص.

جريفيت تايلر، "الجغرافية في القرن العشرين"، ترجمة محمد السيد غلاب وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1974، 479 ص.

جمال خلوق، "التدبير الترابي بالمغرب، واقع الحال ومطلب التنمية"، مكتبة الرشاد، ط1، سطات، 2009، 226 ص.

جورج سبيلمان، "المغرب من الحماية إلى الاستقلال 1912-1956"، ترجمة محمد المؤيد، منشورات أمل، ط1، الرباط، 2014، 238 ص.

جون واتربوري، "أمير المؤمنين، الملكية والنخبة السياسية المغربية"، ترجمة عبد الغني أبو العزم وآخرون، مؤسسة الغني للنشر، الرباط، ط3، 2013، 474 ص.

الحسن الثاني، "ذاكرة ملك"، مطبعة الشرق الأوسط، الشركة السعودية للأبحاث والنشر، 1993، 474 ص.

الحسن أمحداد، الماء والإنسان بحوض سوس، إسهام في دراسة نظام مائي مغربي. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أبحاث وأطروحات، أكادير، 2003، 498 ص.

حسن ضايض، "أرياف جنوب الريف الأوسط (تاونات)، ركود بنيوي وهجرة"، مطبعة آنفو-برانت، فاس، 2014، 126 ص.

رحال بوبريك، " زمن القبيلة، السلطة وتدبير العنف في المجتمع الصحراوي"، دار أبي رقرق للنشر، الرباط، 2012، 354 ص.

رحمة بورقية، "الأرياف المغربية في ظل التحولات الكبرى للمجتمع"، الدرس الجامعي الافتتاحي للموسم 2002/2001، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة الدروس الافتتاحية، أكادير، 2004، 27 ص.

ريمي لوفو، "الفلاح المغربي المدافع عن العرش"، ترجمة محمد بن الشيخ، منشورات وجهة نظر، ط1، الرباط، 2011، 336 ص.

سعيد بوجروف، "الجهة والجهوية بالمغرب، أي مشروع لأي تراب"، المطبعة والوراقة الوطنية، ط1، مراكش، 2012، 247 ص.

سعيد جفري وآخرون، "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، السياق العام، الأسس والآليات، القدرات والمهارات المطلوبة"، مطبوعات Ouma Graph، الدار البيضاء، 2007، 251 ص.

صفوح خير، "الجغرافية، موضوعها ومناهجها وأهدافها"، دار الفكر، دمشق، 2000، 528 ص.

صلاح الدين الشامي، " الفكر الجغرافي؛ سيرة ومسيرة"، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، 388 ص.

- صلاح الدين الشامي، "الجغرافيا المعاصرة"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1987، 175 ص.
- صلاح الدين الشامي، الفكر الجغرافي، سيرة ومسيرة"، منشأة المعارف للنشر، الاسكندرية، 1993، 424 ص.
- الطيب بياض، "المخزن والضريبة والاستعمار، ضريبة الترتيب 1880-1915"، إفريقيا الشرق، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، 2011، 240 ص.
- عبد الرحمان بن زيدان، "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، تحقيق علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، ج2، القاهرة، 2008، 667 ص.
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، "المقدمة"، دار صادر، ط2، بيروت، 2006، 508 ص.
- عبد الرحيم العطري، "سوسيولوجيا الأعيان، آليات إنتاج الوجهة السياسية"، مطبعة طوب بريس، ط2، الرباط، 2013، 164 ص.
- عبد الرحيم العطري، "الرحامنة، القبيلة بين المخزن والزاوية"، منشورات دفاتر العلوم الإنسانية، سلسلة أبحاث ودراسات، عدد 1، طوب بريس، ط4، الرباط، 2013، 136 ص.
- عبد الرحيم العطري، "تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة"، منشورات دفاتر الحرف والسؤال، ط1، سلا، 2009، 135 ص.
- عبد الله إبراهيم، "البحث العلمي في العلوم الاجتماعية"، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2008، 253 ص.
- عبد الله العروي، "مجلد تاريخ المغرب"، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، 2007، 693 ص.
- عبد الله حمودي، "الشيخ والمريد، النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة"، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، ط4، الدار البيضاء، 2010، 326 ص.
- عبد الله ساعف وآخرون، "التقرير الاستراتيجي للمغرب 2010/2006"، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، منشورات أبحاث، التقرير التاسع، الرباط، 2011، 543 ص.
- عبد الله ساعف وآخرون، أعمال جاك بيرك بين الاستشراق والواقعية التاريخية"، مجلة "أبحاث"، عدد 27، السنة الخامسة، الرباط، 1991، 111 ص.
- عبد الله صدقي، "السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، المطبعة السريعة، القنيطرة، ط1، 2014، 446 ص.
- عبد المجيد بن جلون، جولات في مغرب أمس"، مكتبة المعارف، الرباط، الطبعة الأولى، 1974، 122 ص.

العربي اكنينج، "آثار التدخل الأجنبي في المغرب على علاقات المخزن بالقبائل في القرن التاسع عشر، نموذج قبيلة بني مطير"، مطبعة انفو برانت، فاس، 2004، 427 ص.

علي بولريج، "تطور البحث الجغرافي حول المغرب"، ط2، 2013، 124 ص.

عمار حمداش، "حول تجارب التحديث القروي بالمغرب"، مطبعة regardpub، ط1، القنيطرة، 2015، 215 ص.

عمر أفا، "تاريخ المغرب المعاصر، دراسات في المصادر والمجتمع والاقتصاد"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة بحوث ودراسات، رقم 34، الرباط، ط1، 2002، 399 ص.

فرانسيس فوكوياما، "نهاية التاريخ، والإنسان الأخير"، ترجمة فؤاد شاهين وآخرون، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1993، 353 ص.

فيكومت شارل دو فوكو، "التعرف على المغرب"، ترجمة المختار بلعربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2 ج، الدار البيضاء، 1999، 399 ص.

ماكس هوركهايمر، "النظرية التقليدية والنظرية النقدية"، ترجمة ناجي العونلي، منشورات الجمل، بيروت، 2015، 432 ص.

محمد الأمين البزاز، تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرن الثامن عشر والتاسع عشر"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، العدد 18، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 1992، 430 ص.

محمد القبلي، "تاريخ المغرب، تحيين وتركيب"، منشورات المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الرباط، 2011، 450 ص.

محمد الناصري، الجبال المغربية، مركزيتها، هامشيتها، تنميتها. منشورات وزارة الثقافة، الرباط، 2002، 272 ص.

محمد بلفقيه، "الجغرافيا، القول عنها والقول فيها، البحث عن الهوية"، ج1، النشر العربي الإفريقي، الرباط، 1991، 201 ص.

محمد بلفقيه، "الجغرافيا، القول عنها والقول فيها، المقومات الإبتيمولوجية"، ج2، دار نشر المعرفة، الرباط، 2002، 898 ص.

محمد بو شلخة، "أرياف سوس ماسة، التحولات الحديثة والديناميات السوسيو مجالية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير، 2007، 339 ص.

محمد شرقي، "التحولات الاجتماعية بالمغرب، من التضامن القبلي إلى الفردانية"، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2009، 269 ص.

محمد علي عمر الفراء، مناهج البحث في الجغرافيا"، وكالة المطبوعات للنشر، الكويت، 1973، 342 ص.

محمد محمد أمزيان، "منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية"، منشورات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، سلسلة الرسائل الجامعية، العدد الرابع، الدار العالمية للكتاب الإسلامي، ط2، 1992، 516 ص.

محمد نجيب بوطالب، "سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي"، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، عدد 41، ط1، بيروت، 2002، 186 ص.

المختار الأكل، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية، حالة هضبة بنسليمان"، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط، 2004، 349 ص.

مصطفى الشابي، "النخبة المخزنية في مغرب القرن 19"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة رسائل وأطروحات، عدد 26، الرباط، مطبعة فضالة، المحمدية، 1995، 231 ص.

مصطفى الشابي، الثابت والمتحول في تاريخ المغرب المعاصر، الواقع والتأويل"، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، 2009، 376 ص.

نعيمة هراج التوزاني، "الأمناء في المغرب في عهد السلطان مولاي الحسن"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة أطروحات ورسائل، عدد2، مطبعة فضالة، المحمدية، 1979، 38 ص.

نور الدين أفاية وادريس الكراوي، "النخبة الاقتصادية المغربية، دراسة حول الجيل الجديد من المقاولين"، ترجمة عبد الهادي الإدريسي، منشورات جمعية البحث في التواصل ما بين الثقافات، ط1، 2011، 229 ص.

وليام هويسنطن، "الحماية الفرنسية بالمغرب بين الأوج والأفول"، تعريب إبراهيم بوطالب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة نصوص وأعمال مترجمة، رقم 10، ط1، الرباط، 2002، 379 ص.

✓ الأطروحات والرسائل.

إبراهيم ياسين، آثار التغلغل الفرنسي جنوب الأطلس الكبير 1912-1939"، دكتوراه الدولة في التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، 423 ص.

أحمد الناي، "تطوان وعلاقتها بالمجال الريفي المحيط بها"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2006، 390 ص.

امحمد موساوي، "تحولات العالم القروي ورهانات التنمية المحلية ببلاد المنزل"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الفتيطرة، 2006، 488 ص.

بن محمد قسطاني، " غريس والاستعمار، آليات التحول وأشكال المقاومة"، دكتوراه في علم الاجتماع القروي والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، 390 ص.

بوجمعة رويان، "الطب الاستعماري الفرنسي في المغرب 1912-1945"، دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004، 532 ص.

جميلة شرادي، "المجالس القروية والتغير الاجتماعي، جماعة واد أمليل نموذجاً"، دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2002، 335 ص.

حسن الكتوم، "التحولات المجالية وتأثيرها على الدينامية الحالية بحوض تكريكة"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004، 327 ص.

حسن المباركي، التحديث الريفي: انتشاره ومظاهره التقنية والاقتصادية والسوسيو مجالية ب سهل تساوت الوسطى (الحوز الشرقي). دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2003، 749 ص.

حسن ضايض، " المجال والمجتمع جنوب الريف الأوسط"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2004، 524 ص.

حسن ضياء، "تفاعلات المجال والمجتمع بالمدن التقليدية الصغرى، حالة أبي الجعد وأريافها"، دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، 351 ص.

خديجة الحارث، ظاهرة التصحر واستراتيجيات محاربة زحف الرمال بالجنوب الشرقي المغربي، نموذج القسم الغربي من حوض الرشيدية- بونديب "تافيلا لت"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المحمدية، 2002، 397 ص.

زينب نجاري، "المحددات والابعاد السوسيو اقتصادية للفقر بالوسط القروي، إقليم تاونات نموذجاً"، دكتوراه في السوسيو لوجيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2010، 393 ص.

سعيد منير، "تنمية المناطق الجبلية بين المعطيات الطبيعية والتهيئة البشرية (حالة أطلس تاكزيرت وامتداده نحو سهل تادلة)، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2006، 291 ص.

عبد الرحمان المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار. قبائل إيناون والمخزن بين القرن 16 و19. أطروحة لنيل دكتوراه الدولة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم 25. الرباط، 1995، 455 ص.

عبد الرحيم عنبي، "الأسر القروية والتحولات السوسيواقتصادية، دراسة سوسولوجية، ميدانية، بني عمير الشرقيين (بني ملال) نموذجا"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، 544 ص.

عبد القادر السويدي، "التحولات الفلاحية في مجال بني مكيلا الشمالية منذ سنة 1970، وأثرها على تدبير الموارد الطبيعية، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ج1، الرباط، 2007، 184 ص.

عبد اللطيف الصاوي، "الخطاب الجغرافي الفرنسي حول الأرياف المغربية"، رسالة دبلوم الدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، 213 ص.

عبد الله صدقي، "إعداد التراب والتنمية المحلية بالجماعتين القرويتين بنمنصور ولماصرة، إقليم القنيطرة"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2007، 329 ص.

علي بنطاهر، "آثار الضغط الجبائي في تطور العلاقات بين المخزن والقبائل 1894-1912"، دكتوراه في التاريخ، الرباط، 2004، 380 ص.

علي وزا، "التوازنات المجالية والبيئية في المناطق الانتقالية: نموذج دير تادلا"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2004، 399 ص.

قاسم النعيمي، "عوامل الهشاشة وآليات التشكيل وأسس التهيئة والتأهيل بعالية واد اللوكوس، منطقة موقريصات الريف الغربي"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004، 294 ص.

مبارك الطايحي، "البنيات الزراعية والبنيات الاجتماعية وأفق الاستمرار والانقطاع في الواحات المغربية"، دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2008، 327 ص.

محمد ازهار، "الإنسان والبيئة في المناطق القاحلة السهبية، نموذج منطقة ميسور، المغرب الشرقي"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، وجدة، 2001، 418 ص.

محمد الأسعد، "اتخاذ القرار لدى الفلاحين في الأنظمة الرعي-زراعية بالبيئات شبه الجافة بالمغرب، دراسة في الإيكولوجيا الثقافية"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، 306 ص.

محمد العبادي، "دينامية الغطاء الغابوي للريف الأوسط الجنوبي وعلاقته بالضغط البشري (حالة غابة جبل ودكة"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2015، 612 ص.

محمد المرجان، "مقاربة سوسولوجية للمعرفة الكولونيالية بشمال المغرب (1860-2002)، دكتوراه الدولة في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، 356 ص.

محمد بودواح، "دور زراعة الكيف في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، وآفاق التنمية في جبال الريف: نماذج من الريف الأوسط"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، 488 ص.

محمد رحو، "التعريف في مقدمة الريف الأوسط: المنطقة البيهرية اللبن-سبو-ورغة: استمرار للتطور الطبيعي، منتج مجتمعي". دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999، 698 ص.

محمد ريباع، "التحديث الفلاحي والتحولات الاجتماعية-المجالية بسهل دكالة"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، بني ملال، 2002، 429 ص.

محمد زرنين، "الاستراتيجيات العقارية باعتبارها رهانات اجتماعية تاريخية، المحيط القروي لسبيدي قاسم نموذجاً"، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع القروي والتنمية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2005، 335 ص.

محمد لغبيسي، "تدبير الوسط الطبيعي في الريف الأوسط، نموذج منطقة بني أحمد"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2004، 182 ص.

محمد مداد، "التدخل الإداري في المجال، من خلال قضايا التجهيزات والفلاحة العصرية والتمدين"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2002، 403 ص.

محمد مدينة، "دينامية المجال الفلاحي بالشاوية السفلى، دراسة في إشكالية التحول والتنمية المحلية بأحواز الدار البيضاء"، دكتوراه الدولة في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الدار البيضاء، 2007، 433 ص.

منير الصادقي، "الموارد المحلية والتنمية الترايبية بحوض كرسيف، دراسة جماعتي هواره اولاد رحو وتادارت"، أطروحة دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس، 2014، 400 ص.

نادية تهامي، "الصحة والتنمية بجماعة المكن"، دكتوراه في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2012، 357 ص.

يونس كاي، "الملكية العقارية والتنمية المحلية، ضاحية الرباط نموذجاً"، رسالة دبلوم الدراسات العليا في الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2000، 226 ص.

✓ المقالات العلمية.

ابراهيم التركي وآخرون، "التنمية المحلية واستدامة الموارد الطبيعية ببلاد زعير، أي دور للمقاربة التشاركية؟"، منشورات كلية الآداب الرباط بشراكة مع المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومعهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016، ص ص 149-163.

ادريس الفاسي، "التوازنات البيئية بواحات الجنوب المغربي"، منشورات كلية الآداب الرباط بشراكة مع المعهد الوطني للتهيئة والتعمير ومعهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2016، ص ص 209-215.

بوجمعة ريان، "نموذج عن الأحوال الصحية في البوادي المغربية خلال فترة الحماية، حمى المستنقعات في منطقة الغرب"، في "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 77، الرباط، 1999، ص ص 197-217.

جرمان عياش، "إمكانيات الإصلاح وأسباب الفشل في المغرب"، في "الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة مناظرات وندوات، عدد 7، الرباط، أبريل 1983، ص ص 355-363.

حسن ضايض وبوطيب الطاك، "التحديث السياسي بدائرة با محمد ومساهمته في التنمية المحلية: أية حصيلة؟"، مجلة المجال الجغرافي والمجتمع المغربي، عدد 9، 2005، ص ص 59-69.

حسن ضايض وألفة حاج علي: الهجرة الريفية بإقليم تاونات أو البحث عن توازن جديد. سلسلة دراسات مجالية رقم 1، مجموعة البحث حول جبال الريف، تطوان، 2002، ص ص 29-48.

حسن ضايض، "البنيات العقارية بأرياف مقدمة الريف، أحد أهم إكراهات التنمية والاستقرار البشري"، منشورات المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، مركز الدراسات التاريخية والبيئية، سلسلة الندوات والمناظرات، رقم 38 "الريف وإشكالية التنمية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2014، ص ص 251-277.

عبد الجليل حليم، "التحديث القروي ورسملة الزراعة المغربية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، العدد 10، الرباط، 1988، ص ص 53-65.

عبد الجليل حليم، "الوضع العقاري بالمغرب من خلال بعض وثائق وزارة الخارجية الفرنسية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 77، مطبعة النجاح الجديدة، الرباط، ط1، الرباط، 1999، ص ص 149 – 159.

عبد الرحيم وطفة وآخرون، "استدامة الموارد الترابية والمائية في ظل التحولات الفلاحية على هضاب الساحل الأطلسي، المعمورة وساحل الغرب"، منشورات الشبكة الوطنية للدراسة والبحث في القضايا المحلية والجهوية، كلية الآداب، الرباط، 2007، ص ص 17-29.

- عبد العزيز عيوز، "الإقطاع في الإسلام، إشكالية التعريف والنشأة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن طفيل، العدد الرابع، القنيطرة، 2004، ص ص 99-113.
- عبد الكبير الخطيبي، "مراحل السوسيولوجيا بالمغرب 1912-1967"، عن مجلة البحث العلمي، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، "مقاربات سوسيولوجية وثقافية"، عدد خاص بالدكتور عبد الكبير الخطيبي، جامعة محمد الخامس، عدد 48، الرباط، 2004، ص ص 9-26.
- عبد الله لعويشة وآخرون، "المساهمة في إعداد مخطط للتهيئة من أجل تنمية مجال ريفي مغربي"، الملتقى الرابع للجغرافيين اعراب، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، الرباط، 2008، ص ص 553-567.
- عبد الله لعويشة وآخرون، "توسع زراعة القنب الهندي وإشكالية تدهور الموارد الطبيعية بالريف الغربي"، مجلة جغرافية المغرب، السلسلة الجديدة، عدد 1-2، م 24، فبراير 2008، ص ص 81-93.
- علي فجال، "الأنساق الإنتاجية والتنمية الترابية بالأقاليم الشمالية: الإمكانيات والشروط"، منشورات وزارة الثقافة، جامعة الشريف الإدريسي، دورة شتنبر 2004، الحسيمة، ص ص 139-150.
- علي محمد دياب، "علم المنهج في الجغرافيا البشرية"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 28، عدد 1، 2012، ص ص 337-371.
- لحسن جنان، "العالم القروي في البحث الجغرافي"، مجلة دفاتر جغرافية، ع 2010، 7، ص ص 9-28.
- لحسن جنان، "الموارد الطبيعية والتنمية المجالية بالمغرب"، مجلة دفاتر جغرافية، منشورات كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ع 6، فاس، 2009، ص ص 01-10.
- محمد الأسعد، "الإقليمية ومسألة العدالة الاجتماعية في التخطيط المكاني بالمغرب"، منشورات الجمعية الوطنية للجغرافيين المغربية، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الجزء 1 "التنمية المحلية"، الرباط، 2008، ص ص 29-45.
- محمد الأسعد، "قضايا إبستمولوجية في جغرافيا الأرياف بالمغرب"، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، العلوم الإنسانية والاجتماعية بالمغرب، أطروحات ومقاربات، الرباط، 1998، ص ص 223-238.
- محمد الأسعد، "نماذج في البحث في الجغرافيا الزراعية وحصيلتها المعرفية"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 113، الرباط، 2004، ص ص 65-83.
- محمد الدهان، "جاك بيرك والمغرب"، مجلة إضافات، العدد 7، صيف 2009، ص ص 53-69.

محمد الناصري، "مستويات المجال والبحث التاريخي في البادية"، في "البادية المغربية عبر التاريخ"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 77، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، 1999، ص ص 161-174.

محمد بنعتو، "الاستراتيجية العقارية للدولة والفاعلين الخواص في الدوائر المسقية بشمال المغرب: حالة اللكوس والقصر الكبير"، مجلة منتدى الشمال، العدد 6-8، تطوان، يونيو 2012، ص ص 31-50.

المختار الأكحل، "الجغرافيا التطبيقية بالمغرب: الحصيلة والآفاق"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 122، الرباط، 2005، ص ص 11-16.

المختار الأكحل، "الدوار بهضبة بن سليمان: النشأة والتطورات المعاصرة"، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات، رقم 3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، ط1، 2007، ص ص 123-134.

المختار الأكحل، "الأسس النظرية لتحديد المجال المحلي وتنميته"، مجلة الحوليات المغربية للاقتصاد، ع 16، صيف 1996، ص ص 47-52.

المختار الأكحل، "أية منهجية للتدخلات العمومية من أجل التنمية المحلية بالمجالات البورية؟ حالة هضبة بنسليمان"، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 113، ط1، الرباط، 2004، ص ص 13-26.

مصطفى القادري، "القبيلة والقبائل في مغرب القرن العشرين"، منشورات مجموعة البحث في تاريخ البوادي المغربية، سلسلة ندوات ومناظرات، عدد 3، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، القنيطرة، 2007، ص ص 90-103.

المصطفى منار، "السياسة الجبائية الفلاحية وواقع الامتيازات"، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، عدد 70، شتنبر/أكتوبر 2006، ص ص 133-146.

منانة بحادة وآخرون، "توسع زراعة القنب الهندي وإشكالية تدهور الموارد الطبيعية بالريف الغربي"، مجلة جغرافية المغرب، ع 1-2، مجلد 24، السلسلة الجديدة، 2008، ص ص 81-93.

ميلود الرحالي، "المحلي: المفهوم المركزي المتجدد في الدراسات الاجتماعية في المغرب، السوسيولوجيا القروية وجغرافية الأرياف نموذجاً"، في الكتاب الجماعي "العلوم الاجتماعية، الإشكاليات والتحديات"، منشورات المركز الديمقراطي العربي، سلسلة الكتب الجماعية، برلين، يونيو 2018، ص ص 255-297.

ميلود الرحالي وحسن ضايض، "المعرفة الجغرافية بالمغرب وسؤال الهوية: مسارات رحلة وعي بأهمية المجال وقضايا المجتمع"، مجلة العلوم الاجتماعية، منشورات المركز الديمقراطي العربي. العدد 01، 2017، ص ص 10-25.

نجيب أقصبي: "السياسة الفلاحية والتنمية القروية بالمغرب"، مجلة نوافذ، عدد 3، يناير 1999، ص ص 5-23.

نجيب أقصبي، "مخطط المغرب الأخضر: نقط القوة والضعف للاستراتيجية الفلاحية المغربية"، الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية، منشورات المركز المغربي متعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، 2012، ص ص 681-703.

نيفين محمد طريح، "ضوابط الدعم الزراعي في إطار منظمة التجارة العالمية وأثرها المتوقع في الصادرات الزراعية إلى الدول النامية"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 66، 2014، ص ص 61-86.

الهادي المثلوثي، "في عودة الوعي إلى الفكر الجغرافي العربي"، منشورات الوطنية للجغرافيين المغاربة، أشغال الملتقى الرابع للجغرافيين العرب، الرباط، 2008، ص ص 695-710.

✓ التقارير والوثائق الرسمية (التقارير، الظواهر، المراسيم، الجرائد الرسمية، الخطب، المشاريع).
أشغال المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، 19 و 20 يوليوز 2000، منشورات الوزارة، مطبوعات بني زناسن، سلا، 2012. 63 ص.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، "نهضة الجنوب، تقدم بشري في عالم التنوع"، تنسيق خالد مالك، 214 ص.

تقارير مديرية المقاولات العمومية والخصوصية المرفقة بقوانين المالية: 2014، 2015، 2016.
تقرير البنك الدولي: "المغرب في أفق 2040، الاستثمار في الرأسمال اللا مادي لتسريع الإقلاع الاقتصادي"، منشورات مجموعة البنك الدولي، رقم: DOI : 10.1596/978-1-4648-1066-4، تنسيق جان بيير شوفور، واشنطن، 2017، 53 ص.

التقرير السنوي للمجلس الأعلى للتعليم، "إنجاح مدرسة للجميع"، 2008، ملخص التقرير، 14 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2014/15 "الحكمة عن طريق التدبير المندمج للموارد المائية في المغرب: رافعة أساسية للتنمية المستدامة"، 112 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 2015/21 "إدماج مقتضيات التغيرات المناخية في السياسات العمومية"، 96 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2013/2 تحت عنوان "الخدمات الصحية والأساسية، نحو ولوج منصف ومعمم"، 121 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2017/21 تحت عنوان "التنمية القروية، مجال المناطق الجبلية"، 37 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2017/29 تحت عنوان "تنمية العالم القروي، التحديات والآفاق"، 120 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2013/4 تحت عنوان "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تحليل وتوصيات"، 90 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة رقم 2014/13 تحت عنوان "مشروع القانون 81-12 المتعلق بالساحل"، 73 ص.

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، اللجنة الدائمة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والتضامن، مطبعة كانا برنت، الرباط، 2013، (تقرير غير مرقم الصفحات).

تقرير المرصد الوطني للتنمية البشرية، تقييم المرحلة الأولى 2005-2010، خلاصات، أبريل 2013، 16 ص.

الجريدة الرسمية، عدد 245، السنة السادسة، 24 ربيع الأول 1336 الموافق 7 يناير 1918.

الجريدة الرسمية، عدد 2960 مكرر، السنة الثامنة والخمسون، 13 جمادى الأولى 1389/29 يوليوز 1969.

الجريدة الرسمية، عدد 38، 23 يناير 1914.

المحفظة الحسنية الخزانة الحسنية، ، رقم 446.

خطاب العرش، الذكرى 15. الأربعاء 30 يوليوز، 2014.

رسالة سلطانية بتاريخ 2 ربيع الثاني 1298/ 4 مارس 1881، الخزانة الحسنية، الرباط.

رسالة سلطانية بتاريخ 27 محرم 1312/ 31 يوليوز 1894، الخزانة الحسنية، محفظة 87، الرباط.

رسالة سلطانية بتاريخ 17 محرم 1241/ فاتح شتنبر 1825، الخزانة الحسنية. الرباط.

رسالة سلطانية بتاريخ 11 ماي 1897، الخزانة الحسنية، كناش رقم 199، الرباط.

رسالة سلطانية بتاريخ 3 صفر 1303/ 11 نونبر 1885، الخزانة الحسنية، محفظة رقم 94، الرباط.

رسالة سلطانية بتاريخ: 06 جمادى الأولى 1300 / 15 مارس 1883.

رسالة محمد بن داود إلى محمد بالعربي في 1874/06/05، محفظة 46.

رسالة سلطانية مؤرخة ب 20 شتنبر 1885، الخزانة الحسنية، كناش 364.

رسالة سلطانية مؤرخة ب 28 ربيع الأول 1324 / 22 ماي 1906.

صندوق النقد الدولي، إدارة التواصل، بيان صحفي رقم 15/568، 16 دجنبر 2015. 04 ص.

الظهير الشريف رقم 1.69.27 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 / 25 يوليوز 1969.

ظهير شريف رقم 1.60.106 خاص بتنظيم القرض الفلاحي، الجريدة الرسمية، عدد 2564، 15 دجنبر 1961.

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، "مدرسة العدالة الاجتماعية، مساهمة في التفكير حول النموذج التنموي"، 52 ص.

المجلس العام للتنمية الفلاحية، الوضعية الفلاحية للمغرب، منشورات وزارة الفلاحة، رقم 10، دجنبر 2012، 192 ص.

مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985، ج 2 "التنمية القطاعية"، القسم 2 "القطاعات المنتجة"، منشورات كوثر، الدار البيضاء، 660 ص.

مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 1981-1985، ج 2 "التنمية القطاعية"، القسم 1 "القطاعات الاجتماعية"، منشورات كوثر، الدار البيضاء. 387 ص.

مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، ج 2 "التنمية القطاعية"، الباب الأول "تثمين الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية"، 285 ص.

مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-2004، ج 2 "التنمية القطاعية"، الباب الثاني "القطاعات المنتجة"، 246 ص.

المغرب الممكن، إسهام في النقاش العام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء، الدار البيضاء، 2006. 286 ص.

المناظرة الوطنية للفلاحة والتنمية القروية، "السقي الصغير والمتوسط والتنمية القروية المندمجة"، الرباط، 19-20 يوليوز 2000، 63 ص.

المنذوبية السامية للتخطيط، تقديم نتائج البحث الوطني حول الاستهلاك، أكتوبر 2016، 08 ص.

وثائق الخزانة الزيدانية، مجلد 24، وثيقة رقم 262، الرباط.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، "التصميم الوطني لإعداد التراب، خلاصة"، مديرية إعداد التراب الوطني، منشورات عكاظ، الرباط، 2003، 107 ص.

وزارة إعداد التراب الوطني والماء والبيئة، "الميثاق الوطني لإعداد التراب، منشورات عكاظ، الرباط، 2001. 122 ص.

وزارة الاقتصاد والمالية، التقرير الاقتصادي والمالي المقدم لمشروع قانون المالية 2018.
وزارة الاقتصاد والمالية، مشروع قانون المالية 2018، التقرير الاقتصادي والمالي، 2017
وزارة التوقعات الاقتصادية والتخطيط، "مشروع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2000-04"، ج 1، التوجهات والآفاق الإجمالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 329 ص.
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، "المساعدات المالية للدولة لتشجيع الاستثمارات في القطاع الفلاحي"، نشرة أبريل 2017. 87 ص.
وزارة الفلاحة، "الأرض الفلاحية"، خمسون سنة من العطاء، عدد 12-13، دجنبر 2005، 27 ص.

وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، صندوق التنمية الفلاحية، "الوضعية الفلاحية للمغرب"، رقم 10 "المنتجات المجالية"، دجنبر 2012، 192 ص.

المراجع باللغة الفرنسية

✓ Ouvrages.

Akesbi N. et Guerraoui D., « Enjeux agricoles : Evaluation de l'expérience marocaine », Ed. Le Fennec, Casablanca, 1991, 150 p.

Badouin R., «Economie Rurale », Coll. U, Ed. Armand Colin, Paris, 1971, 598 p.

Belal A., « L'Investissement au Maroc 1912-1964 et ses enseignement en matière de développement économique », Les Editions Maghrébines, 2^{ème} Ed. Casablanca, 1968, 416 p.

Bentahar M., « Le Maroc contemporain, immuable et changement », Pub. FLSH, Série Essais et Etudes, N° 37, Rabat, 2002, 310 p.

Berriane M. et al., « Les territoires au Sud, vers un nouveau modèle ?, une expérience marocaine », IRD Ed./FLSH. Rabat, Marseille/Rabat, 2016, 372p.

- Bouchelkha M. et al.**, « L'espace rural dans le Souss, Héritage et changement », Pub. FLSH, Agadir, 1996, 209 p.
- Bouderbala N. et al.**, « La question agraire au Maroc », Pub. Bull. Eco. Soc. Série Document, Nouvelle Edition, N° triple 123-124-125, 1973, 423 p.
- Chafai E A. et al.**, « Vulnérabilité et adaptation des petits agriculteurs du Maroc au changement climatique », CIADDEX (Conseil et Ingénierie en Agriculture, Développement Durable et Environnement), Rabat, Mars 2016, 134p.
- Claval P.**, « Causalité et Géographie », Ed. L'Harmattan, Paris, 2003, 347 p.
- Claval P.**, « Epistémologie de la Géographie », Ed. Armand Colin, Paris, 2007, 303 p.
- Couleau J.**, « La Paysannerie Marocaine », Edition du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris VII, 1968, 297p.
- Couleau J.**, « La Paysannerie Marocaine », Ed. Centre de Recherche sur l'Afrique Méditerranéenne, Paris, 1968, 296p.
- De Segonzac M.**, « Au Cœur de l'Atlas, mission au Maroc 1904-1905 », Emile Larose, Paris, 1910, 797 p.
- Di Méo G. et Buléon P.**, « L'espace social, lecture géographique des sociétés », Ed. Armand Colin, Paris, 2007, 304p.
- Doutté E.**, « En tribu, Mission au Maroc », Librairie Paul Geuthner, Paris, 1914, 441p.
- Dresch J.**, « Document sur les genres de vie de montagne dans le massif central du grand Atlas, Pub. De l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Rabat, 1941, 30p.
- Dumont R.**, « Les Leçons de l'Agriculture Américaine », Coll. « La terre. Encyclopédie paysanne », Ed. Flammarion, Paris, 1949, 366p.
- El Khyari T.**, « Agriculture au Maroc », Ed. Okad, Rabat, 1987, 499p
- El Malki H.**, « L'Economie marocaine, bilan d'une décennie 1970-1980 », Ed. Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1982, 201 p.

- El mesmoudi T**, « Le Crédit Agricole et le Développement de l'agriculture au Maroc », Ed. Société Marocaine des Editeurs Réunis, Casablanca, 1982, 512p.
- Fasy H.**, « Agriculture Marocaine et Protectorat », Imprimerie LECANTE, Ed. Larose, Paris, 159 p.
- Gérard F**, « Collectivités, Territoires, et Mal-développement dans les campagnes marocaines », pub. Fac des Lettres et Sciences Humaines, Série Essais et Recherches, N° 73, 201, Rabat, 578p.
- Guerraoui D.**, « Agriculture et Développement au Maroc », Les Editions Maghrébines, Casablanca, 1985, 231 p.
- Guerraoui D.**, « Les paysans quel avenir ? », Les Editions maghribines, Rabat, 1986, 95 p.
- Guillaume A.**, « L'Evolution Economique de la Société Rurale Marocaine », Coll. Des centres d'Etude Juridiques, T. XLVIII, Paris, 1955, 163p.
- Gutelman M.**, « Structure et Réformes Agraires, instruments pour l'analyse », Ed. Maspero, Paris, 1974, 200 p.
- Herbert P.**, « La question Hydraulique : Effets socio-économiques de la politique des Barrage (Gharb, Basse Moulouya, Souss-Massa) », 2 Vol., Ed. Institut de Géographie, Rabat, 1984, 266p.
- Kenbib M**, « Les Protégés, Contribution à l'Histoire Contemporaine du Maroc », Publication de la Faculté des lettres et des Sciences Humaines, Série Thèses et Mémoires, N° 29, Rabat, 1996, 389 p.
- Kettani A.**, « les vrais problèmes de l'agriculture marocaine », Imp. Najah El Jadida, Casablanca, 2002, 237 p.
- Lazarev G.**, « Les politiques agraires au Maroc (1956-2006) », Economie critique, El maàrif al Jadida, 2012, 232 p.
- Lazarev G.**, « Ruralité et Changement Social au Maroc », pub. FLSH, Série Essais et Etudes, n° 64, 2014, 377 p.

- Le Coz J.**, « Les Réformes agraires, de Zapata à Mao Tsé-toung et la FAO », Paris, PUF, 1974, 308p
- Meynier A.**, « Histoire de la Pensée Géographique en France », PUF, Paris, 1969, 224 p.
- Mokhtar L. et al.**, « Organisation et Aménagement de l'espace Rural au Maroc : Recherche et Actions », Pub. Du Groupe de Recherche sur le Monde Rural (GREMR), Rabat, 2016, 485 p.
- Ouhajou L.**, « espace hydraulique et société au Maroc, Cas des systèmes d'irrigation dans la vallée du Dräa », Pub. FLSH, Série Thèse et Mémoires, Agadir, 1996, 344 p.
- Pascon P. et Ennaji M.**, « Les paysans sans terre au Maroc », les Editions Toubkal, Casablanca, 1986, 133 p.
- Pascon P.**, « Le Haouz de Marrakech », 2T. C.N.R.S., Paris, C.U.R.S., Rabat. Ed. Marocaines et Internationales, 1983, Tanger, 693 p.
- PASCON P.**, « Etudes Rurales, idées et enquêtes sur la campagne marocaine », Société Marocaine des Editeurs Réunis, Rabat, 1980, 292 p.
- Renard J.**, « Les mutations des campagnes, paysages et structures agraires dans le monde », Ed. Armand Colin, Paris, 2002, 220 p.
- Rivet D.**, « Lyautey et l'institution de Protectorat Française au Maroc 1912-1925 », Tome 1, Edition L'Harmattan, Paris, 1988, 267p.
- Rivet D.**, « Lyautey et l'institution de Protectorat Française au Maroc 1912-1925 », Tome 3 « Régence et Gérance du Maroc Colonial », Edition L'Harmattan, Paris, 1988, 257p.
- Troin J. F.**, « Les Souks marocains Marchés ruraux et organisation de l'espace dans la moitié nord du Maroc », EDISUD/ CNRS, Aix-en-Provence, Paris, 1975, 503 p.
- Vicomte Ch. D. F.**, « Reconnaissances au Maroc 1883-1884 », Challamel Editeurs, Librairie Coloniale, Paris, 1888, 493 p.

✓ **Thèses et Mémoires.**

Auzuret X. et al., « Gestion des écosystèmes forestiers en contexte d'intervention publique, cas projet de gestion intégrée des forêts du Moyen Atlas », Mém. Master, Institut des sciences et Industries du Vivant et de l'Environnement, Pris, 2010, 124 p.

Azaroual T., « Caractérisation et mode d'utilisation des parcours du bassin versant El Manzla (Rif Occidental) », Mém. troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2004, 89 p.

Baghdadi A. et ouarriche O., « Contribution à l'étude des parcours du Moyen Atlas : Cas de la fraction des Aït Ben Yacoub de la tribu des Aït Arfa du Guigou », Mém. d'Ingénieur Agronome, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2011, 103 p.

Benhima Y., « Espace et société rurale au Maroc médiéval », Th. Doctorat d'Histoire, Université Lumière-Lyon II, 2003, 242 p.

Benzina H., « Le pilier II dans le cadre du plan Maroc vert : projets de développement pour une « agriculture marginale », Mém. fin d'études, Institut Agronomique et Vétérinaire, Rabat, 2012, 232p.

Berthe A. I., « Contribution à l'élaboration d'une base de données sur les besoins en eau des cultures dans le contexte irrigué Marocain », Mém. troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2005, 192 p

Boujnikh M., « Evolution des paysages irriguée dans le Souss oriental », Th. Doctorat en Géographie, Fac. Des Lettres, Nancy2, 2008, 552p.

Boujrout S., « Espace commercial et structuration régionale : le versant septentrional du Haut Atlas Central Marocain (Province d'Azilal) », Th. Doctorat en Géographie, Université Joseph Fourier, Grenoble 1, 1990, 329p.

- El fassi R.**, « Impact des investissements par le Plan Maroc Vert sur l'économie nationale », Mém. fin d'études, Institut Agronomique et Vétérinaire, Rabat, 2013, 122p.
- El Mrissani S.**, « Caractérisation de la qualité des sols dans le périmètre irrigué de la basse Moulouya –Plaine des Triffa- Maroc Oriental », Mém. d'ingénieur d'Etat en Agronomie, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2013, 91 p.
- Ellatifi M.**, « l'Economie de la forêt et des produits forestiers au Maroc : Bilan et perspectives », Th. Doctorat en sciences économiques, Université Montesquieu, Bordeaux IV, 2012, 424 p.
- Fergani A.**, « Innovation et Transformation Socioéconomiques dans des Mnasra (Gharb) », Mém. troisième cycle en Agronomie, IAV, Rabat, 1993, p 29.
- Ghabiyel Y.** «La contrainte travail dans quelques exploitations agricoles de la région du Gharb», Mém. fin d'études, Institut Agronomique et Vétérinaire, Rabat, 2014, 135p.
- Hrou A.**, « Oujda et la frontière algéro-marocaine. Développement urbaine et développement régional » Th. Etat. Fac. des Lettres et Sciences Humaines, Oujda, 2003, 570p.
- Nefzi A.**, « Evaluation économique de l'impact du changement climatique sur l'agriculture : étude théorique et appliquée au cas de la Tunisie », Th. Doctorat en Géographie de l'Environnement, Institut des Sciences et Industries du Vivant et de l'Environnement, 2012, 277 p.
- Loukili H.**, « Télédétection et Modélisation de la dynamique de la subéraie du site Sidi Amira (Forêt Maâmora) », Mém. troisième cycle, Institut Agronomique et Vétérinaire Hassan II, Rabat, 2004, 59 p.

Ouali A M., « Etude de la dégradation des terrains de parcours dans la commune rurale de Timahdit », Mém. fin d'études, Institut Agronomique et Vétérinaire, Rabat, 2014, 102p.

SGHIR S., « l'Aménagement Hydro-Agricola en Doukkala : Impact sur l'organisation socio-économique et spatiale », Th. doctorat en Géographie, université de METZ, France, 2002, 369p.

Ziyadi M., « Vivre dans les Montagnes arides ou Sub-arides, l'aménagement des pentes dans l'Anti-atlas Central (Maroc) », Th. Doctorat en Géographie, Faculté des lettres et des sciences humaines, Université Nancy2, 2011, 251 p.

✓ **Articles.**

Aderghal M. et Romain S., « Le terroir au Maroc à l'épreuve de la construction sociopolitique des territoires dans la durée », in. Les Terroirs au Sud, Vers un nouveau modèle ? une expérience marocaine, IRD Ed./Fac. Des Lettres et Sciences humaines, Marseille/Rabat, 2016, pp 51-68.

Balaghi R. et al, « Gestion des risques de sécheresse agricole au Maroc », Revu Sècheresse, n°3, Vol.18, 2007, 169-176.

Beaudet G, « Types d'implantations humaines en pays Zaïan », Revue de Géographie du Maroc, N° 8, Rabat, 1965, pp 49-60.

Bechchari A. et al., « Etude de la dégradation des pâturages steppiques dans les communes de Maâtarka et Béni Mathar (Maroc Oriental), Revue Journal of Materials and Environmental Science, Vol. 5, n° S2, 2014, pp 2572-2583.

Belhamd A., « Enjeux agricoles et ruraux au Maroc », Revue Recherches Internationales, n°80, Octobre-Décembre 2007, pp 199-218.

- Bellaoui A.**, « Le Haut Atlas occidental Quarante ans après », Revue des mondes musulmans et de la méditerranée, N° 41-42, 1986, pp 216-233.
- Ben Abbou M. et al.**, « Détermination de la qualité des eaux souterraines des nappes de la province de Taza (Maroc), Revue Larhyss Journal, n° 16, Décembre 2013, pp 77-90.
- Benabid A.**, « Les problèmes de préservations des écosystèmes forestiers marocains en rapport avec le développement socio-économique », Pub. Fac. Lettres et des sciences Humaines, Série Colloques et Séminaires, n° 50, Rabat, 1995, pp 109-124.
- Benhadi A.**, «La Politique Marocaine des Barrages», in. « Problèmes Agraires au Maghreb », Ed. du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1977, pp 275-294.
- Berque J.**, « L’Afrique du Nord entre deux guerres mondiales », Revue Cahiers Internationaux de Sociologie, N° XXX, 1961, pp 3-22.
- Berque J.**, « Quelques perspectives d’une sociologie de la décolonisation », Revue Les Cahiers de Sociologie, Ed. de l’institut de sociologie de l’université Mohammed V, N° 1, Rabat, 1965, pp 5-12
- Berriane M.**, « Dynamiques territoriales et politiques publiques : territoires fonctionnels et territoires officiels », Pub. Centre Jacques Berque et Fon. Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, Casablanca, 2015, pp 31-60
- Boisson J-P. et Thévenot A.**, « La maitrise foncière : clé du développement rural », pub. de Conseil Economique et Social, n° 198, Assemblée plénière 12-13 Avril, Paris, 2005, rapport de 04p.
- Bouderbala N.**, « Formation du système foncier au Maroc », in. « La Question Agraire au Maroc », numéro spécial BESM, N° 123-124-125, Aout 1974, pp 151-166.
- Brque J. et Couleau J.**, « Vers la modernisation du fellah marocain », Bull. Eco. Et Soc. Du Maroc, Juillet 1945, pp 1-12.

- Cécile J-R., «De la Géographie rurale à l'analyse des paysages :le témoignage d'un chercheur »,Revue l'Information Géographique, Vol. 73, n° 1, 2009, pp 17-29.
- Célerier J.** « Présentation du Maroc à la jeunesse Franco-Marocaine, R G M, n° 1-2, Avril, 1942, pp 9-46 et n°3-4, 1942, pp 3- 46.
- Celerier J.**, « La modernisation du Paysannat marocain », RGM, 1947, pp 3-29.
- Célerier J.**, Le Maroc est-il un pays neuf, R G M, n° 8, 1929, pp 65- 98.
- Claval P.**, « Géographie et Sociologie », in « Encyclopédie de Géographie » sous-direction de Antoine Bailly et al., Ed. Economica, Paris, 1995, pp 57-73.
- Coudel M. et al.**, « Pluralisme légal et micro-politique dans la gestion des ressources naturelles, le cas des cédraies du Moyen Atlas marocain », pub. Institut de Recherche pour le Développement IRD et Fac. Des lettres et Sciences humaines Rabat « Les terroirs au Sud, vers un nouveau modèle ? », 2016, pp 197-212.
- Daïde H.**, « La migration internationale dans la province de Tiznit, réflexion sur les causes. Rev. Al Misbahia, série sciences humaines », Fac. des Lettres Saïs, Vol.1, 1995, Fès. pp 25-30.
- Debbarh A. et Badraoui M.**, « Irrigation et Environnement au Maroc : situation actuelle et perspectives » in. Actes de l'atelier du PCSI, 28-29 mai 2002, Montpellier, France, pp 7-25.
- Devienne G. et al.**,« Politique agricole et agriculture aux Etat Unies :évolution et enjeux actuels », in. Annales de Géographie,N° 641, Janvier-Février2005,pp3-26.
- Di Méo G.**, « Dauphiné A. Les théories de la complexité chez les géographes », in. Annales de Géographie, T. 14, n° 642, 2005, pp 220-222.

- Di Méo G.**, « La Géographie culturelle : Quelle approche sociale ? », in. « Annales de Géographie, 2008/2, N° 660-661, p p 47-66.
- Di Méo G.**, « Les formations socio-spatiales ou la dimension infra-régionale en Géographie », in. « Annales de Géographie, T. 94, N° 526, 1985, pp 661-689.
- Di Méo G.**, « Une géographie sociale dans le triangle des rapports hommes, Société, Espace », in. Bull. de l'Association de géographes français, 81^{ème} année, Juin 2004, pp 193-204.
- Doutté Ed**, « L'organisation Domestique et Sociale chez les H'ah'a, Contribution à la Sociologie marocaine" Bull. du Comité de l'Afrique Française, n° 15, 1905, pp 1-16
- Dresch J.**, « Géographie et sous-développement », Revue Annales de Géographie, N° 418, 1967, pp 641-643
- Dresch J.**, « Une tribus victime de la colonisation (1938) », Hérodote, n°11, 3^o trimestre, 1978, pp 15-18.
- Dresch Jean et De Lepiney J**, « Le Massif de Toubkal, troisième Edition, Casablanca, 1993, pp 71-72.
- Dresch Jean.**, « Mode de production agro-pastorale de montagne et de piémonts au Maroc », Revue marocaine de droit et d'économie de développement n°2, Casablanca, 1982, pp 91-96
- Duez Ph.**, « La place de l'économie des territoires dans la construction d'une théorie générale intégrant l'espace », Revue Economie Régionale et Urbaine, N° 4, Octobre 2011, pp 735-764
- El Garouani A. et al.**, « Cartographie de l'érosion des sols dans le Bassin versant de l'oued Jemaâ (pré-Rif, Maroc), Revue *Geomaghreb*, n° 1, 2003, pp 39-46.
- Firdawcy L. et Lomri A.**, « Agricultures familiales et développement rurale en Méditerranée, Cas du Maroc », série Economie et Développement, RAFAC, KARTHALA-CIHEAM, Montpellier, 1998, pp 397-448.

- Gérard F.**, « Collectivités, Territoires, et Mal-développement dans les campagnes marocaines », pub. Fac. des Lettres et Sciences Humaines, Série Essais et Recherches, N° 73, Rabat, 2015, pp 414-415
- Glon E et al.**, « Le développement local au service de la Géographie », in. Bulletin de l'Association des Géographes Français, 1996, pp 447-455
- Gouin D M.**, « Dualité de l'agriculture canadienne, spécificité de la politique agricole québécoise », in. « Agricultures et paysanneries du monde, mondes en mouvement et politiques en transition », sous la direction de Bernard A. Wolfer, pub. INRA, Ed. Quæ, Versailles, 2008, pp 213-236.
- Guéringer A. et al.**, « Foncier et Développement des territoires ruraux et périurbains en France », in. Revue « Economie Régionale et Urbaine », Ed. Armand Colin, Vol. 4, octobre 2016, pp 693-712.
- Guerraoui D. et Fejjal A.**, « Activités non agricoles et développement des zones rurales, note à partir d'une enquête réalisée dans la région de Fès », in. « Les zones défavorisées méditerranéennes », Ed. L'Harmattan, Paris, 1997, pp 297-308.
- Herbert P.**, « L'Agriculture du bassin du Sebou, les caractéristiques économiques et leur géographie », Revue Bulletin Economique et Sociale du Maroc (BESM), N° 28-100, Janvier-Mars, 1966, pp 59-88.
- Herbert P.**, « Les Périmètres Irrigués du Gharb », Revue BESM, N° double 138-139, Actes « Recherches récentes sur le Maroc Moderne », 13-15 Juillet 1977, pp 157-177.
- Hugues P.**, « l'Eclatement du concept traditionnel de l'emploi », in. Revue Problèmes économiques, n° 1686, 1980, pp 24-29.
- Jackson M.**, « Pour un Développement spontané des Sociétés Traditionnelles », in. IEDES, Tiers monde, « pour un autre développement », coordination Birou A et Henri P, 1976, pp255-274.

- Jennan L.**, « La pluriactivité des familles en milieu rural marocain », in. Bulletin de l'association de géographes français, 68^e année, N° 4, 1991, pp 281-287.
- Joly F.**, « Les régions géographiques du Maroc, notes pour la préparation d'un exposé », in. « L'information géographique », Vol. 14, N° 2, 1950, pp 70-72.
- Kadiri Z. et Abdellaoui E.**, « les projets d'irrigation à l'épreuve des dynamiques territoriales locales », Ed. Centre Jacques Berque et Fon. Du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, Casablanca, Novembre 2015, pp 91-101.
- Kao T. et al.**, « Evaluation de la pollution métallique dans les sols agricoles irrigués par les eaux usées de la ville de Settat (Maroc) », Bulletin de l'Institut Scientifique, section sciences de la vie, n° 29, Rabat, 2007, pp 89-92.
- Laâribya S.**, « Il faut sauver la forêt de la Maâmora (Maroc) », Revue Forêt Méditerranéenne, T. XXVII, n°1, Mars, 2006, pp 65-72.
- Laouina A.**, « Conservation des eaux et des sols au Maroc : prise en compte de la diversité géographique », revue « Norois », Vol. 1, n° 214, 2010, pp 85-99.
- Lazarev G.**, « Aspects Capitalisme agraire au Maroc avant le Protectorat », in « Problèmes agraires au Maghreb », Ed. du Centre National de la Recherche Scientifique, Paris, 1977, pp 57-90.
- Lazarev G.**, « changement social et développement dans les campagnes marocaines. In, Etudes sociologiques sur le Maroc. B.E.S.M., Nouvelle édition, Rabat, 1978, pp.129-143.
- Lazarev G.**, « Le Salarariat Agricole des Fermes de Colonisation », Bull. Eco. et Soc. du Maroc, n° 101-102, Avril-Septembre 1966, pp 35-70

- Lazarev G.**, « Les concessions foncières au Maroc, contribution à l'Etude de formation des domaines personnels dans les compagnes marocaines », in. Etudes Sociologiques au Maroc, BESM, 1971, pp 43-79.
- Lazarev G.**, « Répartition de la propriété et organisation villageoise dans le Prérif : l'exemple des Hayaïna », Revue de Géographie du Maroc, « Douars et Centres ruraux », N° 8, 1965, pp 61-74.
- Le Coz J.**, « Les Tribus Guichs du Maroc, Essai de Géographie Agraire », RGM, N° 7, Rabat, 1965, pp 1-52.
- Le Coz J.**, « L'opération labour au Maroc : tracteur et sous-développement », in. Revue « Méditerranée », 2^{ème} année, n° 3, 1961, pp 3-34.
- Le Coz J.**, « La Riziculture Marocaine », Revue Cahier d'outre-mer, 8^o année, Juillet-Septembre 1955, pp 257-282.
- Le Coz J.**, « Deux exemples de douars du Gharb », RGM, n° 8, 1965, pp 15-23.
- Le Coz J.**, « Douar et centres rural : du campement au bourg », RGM, n° 8, 1965, pp 9-14.
- Le Coz J.**, « Espaces méditerranéens et dynamiques agraires : Etat territorial et communautés rurales », CIHEAM, Montpellier, série B : Etudes et recherches, n° 2, 1990, pp 1-393.
- Le Coz J.**, « Le troisième âge agraire au Maroc », Revue Annales de Géographie, T. 77, n° 422, 1968, pp 385-413.
- Le Coz J.**, « Les cellules traditionnelles du bled Marocain », RGM n° 1-2, 1942, pp 93-95.
- Le coz J.**, « Un bilan de la réforme agraire italienne », Revue Annales de Géographie, T. 84, n° 466, 1975, pp 753-756.
- Lucette V.**, « Jean Dresch et l'histoire sociale de l'Afrique du Nord », Hérodote, n°11, 3^o trimestre, 1978, pp 35-41.
- Luis G.**, « A la mémoire de Charles de Foucauld », BGM, n°9, 2^e trimestre, 1919, pp 45-55

- Mahyou H. et al.**, « Désertification des parcours arides au Maroc, Revue TROPICULTURA, Vol. 28, n° 2, pp 107-114
- Michaux Bellaire Ed**, «Le Gharb », Chapitre VII : La Protection, Archives Marocaines, Publication de la mission scientifique du Maroc, Volume XX, 1913, pp 201-217.
- Michaux Bellaire Ed.**, « L'Enseignement Indigène au Maroc », Revue du Monde Musulman, Vol. XV, octobre 1911, pp 422-452.
- Michaux Bellaire Ed.**, « Le Touat et les Chorfa d'Ouzzan », in. Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Tome XVIII, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris, 1928, pp139 – 151.
- Michaux Bellaire Ed.**, « Sociologie Marocaine », in Archives marocaines, Publication de la Direction Générale des Affaires Indigènes, section Sociologique, Librairie Ancienne Honoré Champion, Paris, n° XXVII, 1927, pp 293-311.
- Michaux Bellaire E et Salmon G.**, « Les Tribus Arabes de la Vallée de Lekkoûs », Archives Marocaines, T.5, Paris, 1905, pp 1-151.
- Miège J-L.**, « La modernisation rurale au Maroc », in. Revue L'information géographique, Vol. 17, n°3, 1953, pp 85-92.
- Montagne R.**, « Le Développement du Pouvoir des Caïds de Tagontaft (Grand Atlas) », in. Publications de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Tome XVIII, Librairie Orientaliste, Paul Geuthner, Paris 1928, pp 169- 184.
- Moulaert F. et Abid M**, « Analyser le développement régional, de l'innovation territoriale à la géographie de « dépendance du sentier », Revue Géographie économie et société, Vol.10, 2008/2, pp 199-222.
- Naciri M.**, « Déterminants et contextes de la production du savoir géographique au Maroc, de la fin du XIX° au milieu du XX° siècle », Publication de la Faculté des lettres et sciences Humaines, Série Colloques et Séminaires, N° 12, Rabat, 1989, pp 11- 58.

- Naggar M.**, « La forêt et l'aménagement du territoire rural : problématique socio-écologiques et enjeux de développement durable », revue « Espace Géographique et Société Marocaine », n° 10, 2006, pp 59-74.
- Namam F. et al.**, « Impact de l'intensification agricole sur le statut de la matière organique des sols en zones irriguées semi-arides au Maroc », *Etude et gestion des sols*, volume 8, n°4, 2001, pp 269-277.
- Noin D.**, « Introduction à l'étude des déséquilibres régionaux au Maroc », RGM, n° 1 et 2, 1962, pp 131-135.
- Pascon P.**, la main d'œuvre et l'emploi dans le secteur traditionnel, in B.E.S.M, n° 100, Janvier-Mars 1966, pp 99-132.
- Pascon P.**, « La Compétition des Eleveurs dans la Région d'Azrou, Essai de Sociologie du Pastoralisme », Conférence donnée aux journées d'Etudes sur la pastoralisme, 25 Mars 1974, Revue Production pastorale et Société, N° 10, Paris, 1982, pp 55-63.
- Pascon P.**, « Le Droit et le Fait dans la Société Composite, Essai d'Introduction au Système Juridique Marocain ». in « Etudes Rurales », Ed. Société Marocaine des Etudes Réunies SMER, Rabat, pp 213-229.
- Péretié A.**, « Les Madrassas de Fes », Arch. Mar., Vol. XVII, Ed. Ernest Leroux, Paris, 1912, pp 257-372.
- Perroux F.**, « Les unités motrices en agriculture », in. Revue Economie rurale, N° 78, 1968, pp 5-12.
- Perroux F.**, « Les unités motrices en agriculture », Revue Economie Rurale, N° 78, 1968, pp 05-12.
- Raynal R.**, « Quelques aperçus géographiques sur l'évolution des régions humaines du Maroc », Archives Berbères et Bulletin de l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Hesperis, T. 39, Librairie Larose, Paris, 1952, pp 147-164.

Robic M-C, « Epistémologie de la Géographie » in « Encyclopédie de Géographie » sous-direction de Antoine Bailly et al., Economica, Paris, 1995, pp 41-44.

Rouquette L F., « Figures marocaines, El Haj Thami Ben Mohamed el Mezouari El Glaoui », Revue France-Maroc, n° 9, Quatrième année, Septembre 1920, pp 189-192.

Sadiki A. et al., « Utilisation d'un SIG pour l'évaluation et la cartographie des risques d'érosion par l'Equation universelle des pertes en sol dans le Rif oriental (Maroc) : cas du bassin versant de l'oued Boussouab », pub. Bulletin de l'Institut Scientifique, Section Sciences de la Terre, n°26, 2004, Rabat, pp 69-79.

Troin J.F., « Recherche sur l'organisation de la vie rurale et sur les conditions de la production dans la basse montagne rifaine », Compte rendu de la thèse de Fay G. In, *R.G.M* n°23-24, Rabat, 1973, pp 186-192.

Troin J.F., « Trois exemples de centres ruraux en pays Zemmour », Revue de Géographie du Maroc, N°8, 1965, pp 118-132.

✓ **Rapports, et Documents Officiels.**

Banque Mondiale, « Programme Pour Résultats d'Amélioration de la Santé Primaire dans les Zones Rurales », Rabat, 7 Avril 2015, 55p.

Bzioui M., « Rapport National 2004 sur les Ressources en Eau au Maroc », Pub. Groupe Inter agence des Nations Unies sur l'eau en Afrique (UN Water-Africa), Novembre 2004, 94 p.

Conseil Général du Développement Agricole, « Stratégie 2020 de Développement Rural », Document de synthèse, 1999, 83 p.

Haut-Commissariat au Plan, « Pauvreté et prospérité partagée au Maroc du troisième millénaire, 2001-2014 », Novembre 2017, 79 p.

Haut-Commissariat au Plan, prospective Maroc 2030, Agriculture 2030, Quels avénirs pour le Maroc ?, Rabat, 107 p.

Institut Royal des Etudes Stratégiques., « Les écosystèmes forestières face au changement climatiques : situation et perspectives d'adaptation au Maroc » par. Mhirit O. et Et-tobi M, Rabat, Février 2010, 260 p.

Le Général Lyautey, Ministère des Affaires Etrangères, Rapport Générale su « La situation du Protectorat du Maroc », Rabat, le premier Juillet 1914, 502 p.

Ministère de l'Agriculture et du développement rural et des pêches maritimes, « Projet de plan de développement économique et social : période 1999-2003, Commission « Développement Agricole et Rural », Vol. 2, Rabat, 1998, 43 p.

Ministère de l'Agriculture et du développement rural et des pêches maritimes, « Situation de l'Agriculture Marocaine, 2003, 114p.

Ministère de l'Agriculture, Conseil Général Du développement Agricole, « Atlas de l'agriculture marocaine », Doc. Intégral, 2^{ème} Ed., Imp. Okad Al Jadida, Avril 2009, 56p.

Ministère de la Santé, « Enquête nationale sur la population et la santé Familiale (ENPSF-2011) », Décembre 2012, 332p.

Ministère Délégué Auprès du Ministre de l'Energie des Mines, de 'Eau et de l'Environnement, Chargé de l'Environnement, 3^{ème} Rapport sur l'Etat de l'Environnement du Maroc, 2015, 187p.

Ministère délégué auprès du ministre de l'énergie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, Chargé de l'Eau, « Etat de la qualité des ressources en Eau au Maroc», Juin 2014, 42p.

Ministère délégué auprès du premier Ministre chargé du Plan, « Plan d'orientation pour le développement économique et social 1988-1992 », 394p.

Ministère des affaires économiques du plan et de la formation des cadres, « Plan Quinquennal 1968-1972», Vol.2, Imp. Fedala, Mohammedia, 756 p.

- Observatoire Français des Drogues et des Toxicomanies OFDT**, « Rapport sur la Situation du Cannabis dans Le Rif Marocain, Juin-août 2001, 23p.
- Organisation des Nations Unies pour l’Alimentation et l’Agriculture FAO** en partenariat avec *TerrAfrica*, « La pratique de gestion durable des terres », Rome, 2011, 249 p.
- Organisation des Nations Unies pour l’Alimentation et l’Agriculture FAO**, « Utilisation des engrais par culture au Maroc », Rome, 2006, 57p.
- Organisation des Nations Unies pour le l’Alimentation et l’Agriculture**, Etat des lieux de la mise en œuvre de la stratégie 2020 de développement rural, Document de synthèse, Panapress, Rome, Juin 2006, 15 p.
- Projet de développement rural dans le Moyen Atlas Oriental (PDRMO)**, Rapport principal et appendices, 2014, 39 p.
- Projet Sebou**, « Aménagement hydro-agricole de la plaine du Gharb, projet d’aménagement d’une première zone de développement, annexe 9, mise en valeur organisation socio-économique, 1966, 63p.
- Projet Sebou**, « Aménagement hydro-agricole de la plaine du Gharb, projet d’aménagement d’une première zone de développement, annexe 11, évaluation des coûts et normes d’emploi, 1966, 24p.
- Projet Sebou**, annexe 8, les possibilités de réaménagement foncière, 1966, 32p.

لائحة الجداول.

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
116	تطور حاجيات فرنسا من الحبوب بين سنتي 1914 و 1917	جدول رقم 01
120	وضعية المدارات السقوية في فاتح يناير 1957	جدول رقم 02
130	تطور مساحة الزراعات الصناعية بين سنتي 1937 و 1955	جدول رقم 03
137	التطور الديمغرافي للجالية الفرنسية في المغرب (1926 و 1955)	جدول رقم 04
167	تطور نسب الاستثمار في القطاع الفلاحي (1960 و 1980)	جدول رقم 05
174	تطور نسب تغطية الاحتياجات الوطنية من الزيوت	جدول رقم 06
176	تطور نسبة تغطية الاحتياجات الوطنية من السكر	جدول رقم 07
220	توزيع فئات الاستغلاليات في المجالات الفلاحية المغربية	جدول رقم 08
236	توزيع الاستغلاليات الأقل من ثلاث هكتارات حسب المجالات الفلاحية	جدول رقم 09
258	تطور اختلال الميزان التجاري الفلاحي للمغرب	جدول رقم 10
260	نسبة تطور الطلب الأوربي الموجه إلى المغرب (2009 و 2018).	جدول رقم 11
261	تطور العجز التجاري للمغرب مع الاتحاد الأوربي (2007 و 2013)	جدول رقم 12
265	تطور الناتج الداخلي الخام الفلاحي (قاعدة 1998)	جدول رقم 13
268	التوزيع المجالي لإنتاج الحبوب الخريفية في المغرب	جدول رقم 14
281	تطور أعداد التلاميذ الجدد المقبلون على التمدرس	جدول رقم 15
282	تطور معدل الأمية في الأرياف المغربية (1960-2014)	جدول رقم 16
293	توزيع تطور التغطية الصحية بين سنتي 2002 و 2007.	جدول رقم 17
295	التطور والتوزيع المجالي لنسب البطالة في الأرياف	جدول رقم 18
301	توزيع الدخل حسب فئات الاستغلاليات في بعض المدارات الفلاحية	جدول رقم 19
308	تغير حجم التساقطات المطرية (2000 و 2010)	جدول رقم 20
310	توزيع مجموع الموارد المائية في المغرب	جدول رقم 21
313	توزيع مصاريف الصيانة للمكاتب الجهوية للاستثمار	جدول رقم 22
314	توزيع نسب الوفاء بالكميات المخصصة من مياه السدود	جدول رقم 23
326	تطور كمية الملوثات بحوض سايس	جدول رقم 24

جدول رقم 25	معدل تكاليف بعض التدخلات لاستصلاح تلوث وتراجع الموارد الطبيعية	329
جدول رقم 26	توزيع بعض الفرشات المائية المالحة المستعملة في السقي	334
جدول رقم 27	توزيع نسبة تأثير الملوحة في المدارات السقوية	335
جدول رقم 28	تطور توزيع مجمل التدخلات في الغابة المغربية	339

لائحة الأشكال.

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
شكل رقم 01	توزيع عدد الاستغلاليات (X1000) حسب البنية العقارية	220
شكل رقم 02	توزيع استهلاك الأسمدة حسب المجالات الفلاحية	233
شكل رقم 03	نسبة انفتاح اقتصادات بعض الدول النامية	257
شكل رقم 04	تطور إنتاج الحبوب في المغرب (1940 و 2016)	267
شكل رقم 05	تطور إنتاج الحوامض بين سنتي 2000 و 2016	271
شكل رقم 06	تطور نسبة تصدير الحوامض من الإنتاج الإجمالي	272
شكل رقم 07	تطور إنتاج البواكير بين سنتي 2001 و 2016	273
شكل رقم 08	تطور حجم صادرات البواكير	274
شكل رقم 09	تطور إجمالي صادرات الطماطم ما بين 2000 و 2016	275

رقم الصفحة	العنوان
01	مقدمة.....
04	مدخل عام.....
05	الإطار النظري وإشكالية البحث.....
06	أهداف البحث وقضاياها.....
07	موقع البحث من سابقه.....
08	المنهج العام للبحث ومناهجه الفرعية.....
10	فرضيات البحث.....
11	بنية وتصميم البحث.....
14	القسم الأول: الأرياف والتنمية، موضوع واحد ومقاربات متعددة.....
16	الفصل الأول: فصل تمهيدي: التنمية والتنمية الريفية: المفهوم، السياقات، والدلالات.....
17	1- مفهوم التنمية، نظريات واتجاهات.....
17	1-1 أطروحة التحديث.....
17	2-1 أطروحة نقد التبعية.....
18	3-1 أطروحة "المؤشرات".....
18	2- من أهداف النمو إلى أطروحات التنمية.....
21	3- التنمية الريفية: المفهوم، النشأة والتطور.....
22	4- بين الجغرافيا وتنمية الأرياف، مفاهيم وأدوة في سياق الحالة الغربية.....
23	1-4 "التنمية المحلية" وصعوبة تحديد المفهوم والمجال.....
25	2-4 تأثير مفهوم "التنمية المحلية" بنظرية مراكز أو أقطاب النمو.....
27	3-4 الجغرافيا والتنمية المحلية في استراتيجية إعداد التراب الوطني.....
31	4-4 "التنمية الترايبية"، منظور جديد للتشبت بالهوية المكانية.....
32	خاتمة الفصل الأول.....
33	الفصل الثاني: البنيات القبلية وآفاق التنمية من وجهة نظر البحث السوسولوجي.....

34	1- السياقات التاريخية والمعرفية لانبثاق السوسيولوجيا القروية في المغرب
36	2- مدارس البحث السوسيولوجي
36	2-1- السوسيولوجيا العامة لدراسة الأرياف
37	2-1-1- مساهمة "نظرية العمران البشري" في فهم الخلفية الاجتماعية للتنمية
40	2-1-2- مونوغرافية إدموند دوتي
41	2-2- نماذج من السوسيولوجيا المتخصصة
41	2-2-1- سوسيولوجيا النظام العقاري
44	2-2-2- جاك بيرك وأطروحة الجماعة القروية
45	2-2-3- "بول باسكون" ومشروع تجديد الإطار المرجعي للعملية التنموية
48	3- ملاحظات في السوسيولوجيا الوطنية
50	خاتمة الفصل
51	الفصل الثالث: الجغرافيا والتنمية بين جغرافيا التنمية وتنمية الجغرافيا
52	1 - مدارس البحث الجغرافي الفرنسي في الأرياف المغربية
53	1-1- "شارل دو فوكو": بين أدب الرحلة والجغرافيا الوصفية ذات الخلفية "الانقسامية"
55	1-2- جون سيليري والجغرافيا الموجهة الملزمة بتعليمات الإدارة الاستعمارية
87	1-3- "جان دريش" الجغرافي المقاوم وتجديد مفهومي "المشهد" و"نمط العيش"
58	1-4- "جان لوكوز" جغرافي متحول في سياق أطروحة "الإصلاح الزراعي"
59	1-4-1- القبيلة مفهوم دينامي متأثر بالبيئة المحيطة
60	1-4-2- تفسير نسق التحول الريفي
61	1-4-3- التفسير التاريخي لدينامية التحول
61	1-4-4- الإصلاح الزراعي المقارن، وإعادة إنتاج النموذج التحليلي لتحولات الأرياف
63	2- في رحاب المدرسة الجغرافية الفرنسية
67	3- الجغرافيا الوطنية والبحث عن الهوية
68	3-1- الجغرافيا الوطنية وأهمية التمييز بين الموضوع والمباحث
68	3-2- محطات مهمة في سياق الانبثاق
69	3-3- في عناصر "الجغرافيا الوطنية"

69	3-3-1- الجغرافيا الوطنية بين مقاربتين: "إخضاع المجال" و "تنمية المجال".....
70	3-3-2- الجغرافيا الوطنية بين "التجريد" و "التجريب".....
72	3-3-3- مفهوم "المكان" بين "الإقليمي" و "المحلي".....
74	3-3-4- في الحاجة إلى استصلاح المقاربة "المشهدية".....
75	4- الجغرافيا الوطنية إلى أين؟. محاولة في الأسئلة الرئيسية.....
77	خاتمة الفصل.....
78	الفصل الرابع: أرياف ما قبل الحماية، من القبيلة المفهوم إلى القبيلة الواقع.....
79	1- أرياف ما قبل الحماية، عناصر من واقع الحال.....
79	1-1- القبيلة وعاء ترابي مؤهل لاستيعاب مشاريع الإصلاح والتنمية.....
81	1-2- القبيلة نزوع متجذر نحو الديمقراطية المحلية وحكمة التدبير الإداري.....
82	1-3- الجباية والكلف، غياب العدالة الضريبية وحضور مفهوم الضبط.....
84	1-4- المخزن المحلي، الأعيان والوجهاء، صناعة تراتيبات المجتمع.....
87	2- انحصار مؤشرات التنمية الاجتماعية سمة أرياف ما قبل الحماية.....
88	1-2- التعليم الريفي، جمود المناهج وغياب المؤسسة العمومية.....
89	2-2- الأوضاع الصحية لمغرب ما قبل الحماية، فصول من ثقافة الأوبئة.....
93	3- أرياف ما قبل الحماية واستراتيجيات الفاعلين.....
93	3-1- مخزن القرن التاسع عشر، فاعل تنموي ومستثمر رئيسي في الأرياف المغربية.....
95	3-2- بعض المرجعيات الطرقية وحالات استغلال النفوذ.....
98	3-3- للمحبيين رهانات اقتصادية قديمة، وأدوار سياسية واجتماعية متجددة.....
102	3-4- الأعيان والعائلات المحتكرة: حالة تحكم في ثروات الأرياف.....
105	خاتمة الفصل.....
105	خاتمة القسم الأول.....
108	القسم الثاني: الأرياف والتنمية، التاريخ والتدخلات.....
110	الفصل الخامس: النموذج التنموي الاستعماري، السياقات، والآليات، والأدوات.....
111	1- سياق إنتاج التحول في فترة الحماية.....
111	1-1- الاستعمار الفرنسي رهينة لأفكاره.....

115	2-1-	الاقتصاد المغربي وتداعيات سياسة تقسيم العمل.....
118	2-	آليات وأدوات النموذج التنموي الاستعماري.....
118	1-2-	التهيئة الهيدروفلاحية الاستعمارية، لِمَنِ الماء وَلِمَ.....
121	2-2-	أحدثت "الشركات الأهلية للاحتياط" عصرنة تقنية محدودة.....
123	3-	التنمية عبر التحديث وعقلية المقالولة.....
127		خاتمة الفصل.....
128		الفصل السادس: النموذج التنموي الاستعماري، الانعكاسات والتحويلات.....
129	1-	انعكاسات التنمية الاستعمارية، في الثابت والمتحول.....
129	1-1-	استعمار لم يخل من عبرة.....
131	2-1-	تنمية عبر الأعيان والمحميين، استمرارية الثابت وعسر المسار التنموي.....
134	3-1-	التنمية الاستعمارية، حالة تجاوز الموروث وطمس المعالم الحضارية.....
134	1-3-1-	ساهم تدفق المعمرين في إحداث وضع طبقي جديد في الأرياف.....
141	2-3-1-	تحويلات نمط العيش، من الاكتفاء والتضامن إلى التنافس والفردانية.....
144	3-3-1-	تحويلات التراتيبات الاجتماعية.....
146	4-3-1-	تحويلات التهيئة والإعداد.....
150		خاتمة الفصل.....
151		الفصل السابع: التنمية الفلاحية في المغرب المستقل.....
152	1-	في البدء كان شعار "الثورة الزراعية".....
153	1-1-	"الإصلاح الزراعي" إطار مرجعي للثورات الزراعية.....
153	1-1-1-	المنظومات الاشتراكية للإصلاح.....
153	2-1-1-	المنظومات الليبرالية للإصلاح الزراعي.....
154	3-1-1-	شعار "الثورة الزراعية" خيار ثالث للإصلاح الزراعي في المغرب.....
156	2-1-	أولوية المجالات البورية والأرياف "العميقة".....
157	1-2-1-	القروض والإعانات الفلاحية، جدلية الاقتصادي والاجتماعي من جديد.....
159	2-2-1-	مبادرة "الإنعاش الوطني" ودعم سياسة التشغيل.....
160	2-	أدوات الخيار الجديد، وأولوية الاستثمارات الاقتصادية الكبيرة.....

161	1-2- السياسة الهيدرو-فلاحية، الإرهاق المالي والاختلالات المجالية الهيكلية.....
162	1-1-2- سياسة الإعداد الهيدرو-فلاحي ترهق ميزانيات الدولة لصالح الرأسمال الخاص.....
163	2-1-2- الاختلالات التقنية والهيكلية في سياسة الإعداد الهيدرو-فلاحي.....
165	2-2- أولوية الاستثمار تفرض على الدولة اعتماد سياسة "إرادوية" صارمة.....
165	1-2-2- الرهان على الاستثمار يكلف ميزانيات الدولة الكثير.....
167	2-2-2- قوانين الاستثمار، أدوات في خدمة المستثمرين الكبار.....
169	3-2- التخطيط قصير المدى.....
171	4-2- التصاميم القطاعية، حالات عجز واضح عن تحقيق الاكتفاء من الغذاء.....
172	1-4-2- تصميم الحبوب.....
173	2-4-2- تصميم الزيوت.....
174	3-4-2- تصميم السكر.....
177	خاتمة الفصل.....
179	الفصل الثامن: خيار التنمية الريفية في المغرب، مجهودات كبيرة يحاصرها فقر بنيوي...
180	1- نماذج من المنظور القديم لتنمية الأرياف.....
181	1-1- أولوية المجالات السهلية الخصبة، مشروع سبو نموذجا.....
183	2-1- "تصاميم الهيكلية القروية SAR"، خطوة أولى نحو إعادة تشكيل الأرياف.....
187	3-1- التنمية المندمجة في المجالات البورية، مشاريع طموحة أقبرها التقويم الهيكلي.....
189	2- تداعيات سياسة التقويم الهيكلي تعجل بالانتقال إلى التوجه الجديد لتنمية الأرياف.....
192	3- أدوات التوجه الجديد للتنمية الريفية.....
192	1-3- استراتيجية 2020 للتنمية القروية، إطار مرجعي واعد طاله التجاوز.....
192	1-1-3- سياق الاستراتيجية.....
194	2-1-3- مؤشرات تجاوز المقاربات السابقة.....
196	2-3- مخطط المغرب الأخضر، العودة إلى المقاربة التقنية لتحقيق التنمية الاقتصادية....
197	1-2-3- سياق طرح المخطط.....
191	2-2-3- مخطط المغرب الأخضر، نقاش في بعض المضامين.....
202	3-2-3- المغرب الأخضر والتنمية الفلاحية المقارنة.....

205	3-3- المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، عندما يتسع الخرق على الراقع.....
207	خاتمة الفصل.....
208	خاتمة القسم الثاني.....
209	القسم الثالث: الأرياف والتنمية، حصيلة الاستحقاقات والإخفاقات.....
211	الفصل التاسع: حصيلة الجدل ثلاثي الأبعاد.....
212	1- جدل المفاهيم والأطروحات.....
216	2- جدل الوقائع، حصيلة التدخل العقاري لتحقيق التنمية.....
221	3- الاستغلاليات الكبيرة تهيكّل المجالات الريفية.....
221	3-1- الاستغلاليات الكبيرة، اتساع المساحة وقلة المستغلين.....
225	3-2- الأصول الجغرافية للمستفيدين، الفئات المتغيبية تسيطر على المجال.....
230	3-3- الهوية الفلاحية (نظام الإنتاج) للاستغلاليات الكبيرة يحددها حجم التملك.....
235	4- الاستغلاليات الصغيرة والمجهريّة، تحليل بعض عناصر المشهد.....
235	4-1- ضيق الوعاء العقاري وكثرة المستغلين سمة الاستغلاليات الصغيرة.....
240	4-2- ضعف وسائل الإنتاج يكرس المعاناة، والجهل يدعم استدامتها.....
246	4-3- ضعف التملك وقلة استعمال الآلة يفرضان نمطا تقليديا لاستغلال الأرض.....
249	4-4- بنية الإنتاج الزراعي وهيمنة زراعة الحبوب في الاستغلاليات الصغيرة.....
252	4-5- الاستغلاليات الصغيرة، واقع الإكراه واحتمالات المقاومة.....
254	خاتمة الفصل.....
255	الفصل العاشر: حصيلة التنمية الاقتصادية، الاقتصاد الفلاحي في سياق الاندماج الدولي..
256	1- حصيلة الاندماج في الاقتصاد الدولي، مواكبة أم تخلف؟.....
256	1-1- معاناة الاقتصادات النامية ومساراتها التنموية من مناورات الأقطاب الكبرى.....
260	1-2- حصيلة خيار التبادل الحر، نموذج الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.....
263	2- حصيلة الموازنات الاقتصادية وموقع الفلاحة المغربية من الناتج الداخلي الخام.....
266	3- توازنات هشة وأولويات اقتصادية مقلوبة، المغرب بلد فلاحي يستورد الحبوب.....
266	3-1- الحبوب مشكلة في ذاتها وقضية في تداعياتها.....
270	3-2- الحوامض والبواكير، سلاسل إنتاج مدعوم يواجه عرقلة أوربية شرسة.....

271	 الحوامض	1-2-3
273	 البواكير (الطماطم)، السلسلة المدللة بفضل الطلب الأوربي	2-2-3
276	 خاتمة الفصل	
277	 الفصل الحادي عشر: حصيلة التنمية الاجتماعية، وواقع بعض المؤشرات	
278	 1- تعميم التعليم ومحاربة الأمية، مرآة إخفاق تنموي تاريخي	
282	 2- الصحة بين الأمس واليوم	
283	 1-2- مجهود صحي استعماري لا ينكر	
286	 2-2- مجهودات جبارة، جلها التزامات دولية، يغلب عليها الطابع البيروقراطي	
287	 3-2- عدم المساواة أمام المنية والخدمات، مظاهر حالة أرياف معطوبة	
289	 4-2- البيروقراطية تنتج قطاعا صحيا مغلقا، وإكراهات بنيوية كبيرة	
294	 3- واقع التشغيل والدخل، ومستويات عيش الأسر الريفية	
295	 1-3- البطالة المقنعة في الأرياف المغربية والتباس الأرقام	
297	 2-3- الشغل الفلاحي بين أهمية الأرقام وضعف الفعالية الاجتماعية	
299	 3-3- واقع الدخل في الأرياف المغربية، انحصار الفرص وتدني المعاش	
204	 خاتمة الفصل	
305	 الفصل الثاني عشر: حصيلة التنمية البيئية، وتثمين الموارد الترابية	
306	 1- الموارد المائية المغربية: تراجع الجودة ونزيف الاستغلال في مهب التغيرات المناخية	
306	 1-1- التغيرات المناخية في المغرب، مظاهر متنوعة وآثار متعددة	
310	 2-1- تعبئة الموارد المائية في المغرب، مجهودات جبارة وذخيرة مهددة	
313	 3-1- خصوصيات الممارسة الزراعية في المغرب وأثرها على الموارد المائية	
316	 4-1- الماء الفلاحي ووضع بعض الأحواض	
316	 1-4-1- حوض سبو	
318	 2-4-1- حوض سوس ماسة	
322	 5-1- الموارد المائية وسؤال الجودة	
323	 1-5-1- حوض تادلة	
323	 2-5-1- أحواض تافيلالت	

324	 أحواض ملوية	1-5-3
324	 حوض سبو	1-5-4
327	 التربة المغربية: تنوع الموارد، ضعف التحديد، وتزايد التهديدات	2-
327	 جغرافية التهديدات المحدقة بالتربة المغربية	2-1-
330	 أثر التعمير وزحف التمددين	2-2-
331	 عندما يتحول الغيث إلى عامل تعرية	2-3-
333	 التعرية الريحية وضغط التأثيرات الجافة	2-4-
334	 التربة الفلاحية وتعدد مصادر الملوحة	2-5-
336	 التربة المغربية ومؤشر الخصوبة	2-6-
337	 التلويث الفلاحي، وتأثير بقايا الأسمدة والمبيدات والمياه الملوثة	2-7-
337	 الغطاء النباتي، أهمية الموارد وجدية التهديدات	3-
338	 تراجع الموارد الغابية، والأثر الواضح للتعرية البشرية	3-1-
342	 المراعي المغربية بين أهمية المجال وسيادة التدهور	3-2-
346	 خاتمة الفصل	
347	 خاتمة القسم الثالث	
349	 خلاصات البحث وتطلعاته	
353	 الببليوغرافيا	
385	 لائحة الجداول	
386	 لائحة الأشكال	
387	 فهرس المحتويات	

تقديم

"مائة سنة من التنمية الريفية في المغرب، استمرارية الثابت ونسبية التحول"، هي الصيغة التي استقر عليها الرأي عنوانا لهذا البحث، ومرد ذلك إلى أنه ثمة مفارقة واضحة بين إمكانات الأرياف المغربية وحصيلة تنميتها، فهي تمثل ما يفوق 90% من مساحة المغرب الإجمالية، وتضم ما يفوق 85% من الجماعات الترابية، وتغطي نسبة مهمة من غذاء المغاربة (65% من الحبوب؛ 96% من الحليب؛ 98% من اللحوم الحمراء، 100% من الدواجن، 48% من السكر). لكنها لا تزال تشكو من ضعف التنمية، أو بالأحرى، فشل النموذج التنموي في النهوض بها.

وقد سعى العديد من المتدخلين، ولفيف من الباحثين، من تخصصات شتى، إلى البحث عن أسباب هذه المفارقة، فما منهم إلا مجتهد، في إطار تخصصه أو صلاحياته، لرصد سبب من الأسباب. فصاحب القرار المحلي مثلا، يرجع الإخفاق إلى محدودية الصلاحيات المخولة للمنتخبين والمعنيين بالتنمية الترابية، مما يجعل المشاريع التنموية، في نظره، فاقدة للجدوى والفعالية. أما صاحب القرار المركزي، فيتحدث عن غياب الحكامة ودوره في عرقلة التنمية المطلوبة. ويتقاطع الباحثون الأكاديميون، خاصة منهم الاقتصاديون، والجغرافيون، والباحثون الاجتماعيون، في الحديث عن عجز دورة الاقتصاد عن القيام بأدوارها التنموية في المجالات الريفية، خاصة الهشة منها. ويبقى القاسم المشترك بين الجميع، هو أن غياب طبقة وسطى في الأرياف المغربية يزيد من هذه الهوة، ويعرقل كل سبيل إلى تقليصها.

ولئن كانت قضية تصميم التنمية هي من مهام الإدارة العمومية، فإن البحث الأكاديمي باستطاعته المساهمة بالكثير. لأنه إذا كان الخطاب الرسمي يؤكد على أن فشل النموذج التنموي يرجع إلى عدم القدرة على تحقيق الاندماج المجالي والاجتماعي، وإحداث طبقة وسطى في الأرياف المغربية. فإن مهمة البحث الأكاديمي أن يبحث ملابسات هذا الإخفاق، ولماذا لم يتم الالتفات إلى الأصوات التي كانت تحذر من مثل هذه النتائج، ولماذا الاستمرار في تبني نماذج تنموية بعينها وإهمال أخرى، وما هي إمكانيات تجاوز الإخفاق، سواء عبر استحداث طبقة وسطى، أو عن طريق سبل أخرى.

إنه لا جدال في أن المعنى الحقيقي لغياب طبقة وسطى في الأرياف المغربية هو وجود طبقتين سوسيواقتصاديتين متناقضتين فقط، وهما الطبقة "الرأسمالية" المشكلة من المستثمرين الكبار، الماسكين بنواصي الاقتصاد وتدبير المجال، والطبقة الضعيفة، المكونة من صغار الفلاحين، والفلاحين دون أرض، وباقي الفئات الأخرى الشبيهة لها من حيث العوز والاحتياج. والأدهى أن التباين لا يشمل الطبقات الاجتماعية فقط، بل يشمل المجالات كذلك، حيث صارت الأرياف مجالين متباينين، مجال محظوظ ومحفوظ كذلك للطبقة "الرأسمالية"، ومجال مهمش مكتظ بالمستضعفين. وعليه، فقد أصبح

المجال الريفي بمثابة مسرح تظهر عليه استراتيجيات الفاعلين، خاصة أصحاب المال منهم، وذلك حسب تمثلاتهم ومصالحهم الخاصة، وإلا ما كان لهذه الهوة أن تتسع بهذا الشكل.

وإذا كان هناك اتفاق في القضايا السابقة، فإن القضية المتفرعة عنها تحتاج إلى نقاش عريض، ونقصد مشروع إعداد طبقة وسطى، أو التقليل من الفوارق المجالية والاجتماعية في الأرياف، لأنه سيبحث حتما في سؤال الكيف، كيف يمكن استحداث هذه الطبقة وتحقيق الاندماج الاجتماعي في الأرياف؟ ويزداد الوضع صعوبة في كون هذا الطموح لا يمثل جديدا على مستوى الخطاب الرسمي، فقد لازم جل مشاريع التنمية منذ الحماية إلى اليوم، لكن الواقع كما نرى لا كما نسمع. فالنموذج التنموي الذي نطمح لتصديره إلى دول الجوار من ساكني إفريقيا، يحتل اليوم (2017) المرتبة 123 في تصنيف الأمم المتحدة، وراء الجزائر 83؛ تونس 97؛ ليبيا 102 ومصر 111. والمثير أن معايير التصنيف هي تلك التي بذل فيها المغرب مجهودا كبيرا لسنوات (التعليم؛ معدل حياة المواطنين؛ الصحة؛ مستوى الفقر؛ الدخل الفردي).

إن هذا الإجماع يحيلنا على خلاصة مهمة، هي أن تنمية الأرياف المغربية لا تتطلب الكثير، غير انطلاقة واحدة صحيحة، لكن الانطلاقات الصحيحة، في التجارب التنموية المقارنة، تقتضي ضرورة إحداث رجاءات على مستوى النظر والتفكير، وأخرى في البنيات السوسيواقتصادية الجامدة، وذلك في سياق آخر غير الذي هي عليه، سياق الديمقراطية الحقيقية والعدالة الاجتماعية، ديمقراطية المحاسبة، ووضع القرار وتدبير المجال في أيادي مستحقيه من الريفيين.

وبناء عليه، فلن تكون قضية التنمية قضية معزولة عن هذا المسار، مسار البناء الديمقراطي والتغيير الاجتماعي، بل هي في صلبه، لذلك ستبقى العديد من التحليلات والخلاصات خارج النص، إذا هي قامت بمعالجة قضية التنمية وفق شروط الواقع المفروض، دونما استيعاب لدروس التاريخ، وحتمية التغيير.

لقد أخفق المشروع التنموي في الأرياف المغربية لأن التنمية عملية مقصودة، بمعنى ينتجها إنسان معني بها، ولا تملأ عليه من غيره، وهذا الإنسان، بحكم طبعه، فلن يكون إلا جزء من مجتمع مستقل، ومنظومة حضارية وقيمية خاصة. مناسبة هذه التوطئة هو تقديرنا أن التنمية ليست نموذجا جامدا أصم، يتم استيراده بالجملة أو التقسيط، لتوطين مظاهره هنا وهناك بدعوى الاندماج العالمي، ومواكبة التحولات الدولية. التنمية عملية قيمية في مضمونها وهويتها، وحتى وإن تم استيراد مظهر من المظاهر، أو أسلوب من الأساليب لنجاحته، فلا أقل من العمل على تكييفه ليواكب أسس الهوية

والخصوصيات الوطنية والمحلية، وشروط المرحلة التاريخية التي تجتازها الأمة (الدولة)، بل وخصوصيات الجيل الذي نطمح أن يتمثل هذه القيم ويمارس هذه الأساليب والأدوات التنموية.

هكذا يجب تشخيص الوضع السوسيواقتصادي للأرياف المغربية، وهكذا ينبغي، في تقديرنا، فهم التفاوتات المكانية في سياق المقاربة الجغرافية الجديدة للتنمية الريفية في المغرب. ومن هذا المنطلق ينبغي التفكير في استراتيجيات فاعلة لتحقيق التنمية والمساواة المكانية في المجالات الريفية. إنه باختصار، وضع أداة التحليل في خدمة تحقيق مشروع الحرية والعدالة الاجتماعية في الأرياف المغربية.

إن هذا الرهان ليس مشروعاً حالماً، بل تصميم له شروطه ومرتكزاته حاول البحث بثها في مجموع الفصول والفقرات. أما التدابير فأهمها: التدبير الجماعي التشاركي، وحماية التنوع، وتثمين المعرفة والرصيد التاريخي للتراث المحلي، ومحاربة التنميط.

وأما الشروط فهي:

✓ الشرط الاجتماعي: تأهيل المجتمع وتوعيته بأهمية التغيير، وأعبائه كذلك، من خلال التعبئة بالمشاركة؛

✓ الشرط السياسي: العمل على تحقيق الديمقراطية المحلية الحقيقية؛

✓ الشرط المنهجي: إعداد نموذج تنموي منفتح، لكن لا يناقض الهوية والرصيد التاريخي للمجتمع،

✓ الشرط الاقتصادي: دعم التنمية المجالية وتحفيز التنوع والاندماج القطاعي (زراعة-صناعة-خدمات)؛

✓ الشرط الترابي (الإداري): التقسيم الجيد للتراب الوطني وفق معايير سوسيو-اقتصادية وتاريخية وجيو-استراتيجية محكمة، عوض الارتهان إلى الهواجس الأمنية والأهداف الانتخابية.

الإشكالية القضايا الأهداف المنهجية

لا شك أن كل باحث في قضايا التنمية، ينتمي إلى دولة من الدول النامية (دولة استيراد)، يجد نفسه أمام إشكالات وتحديات معرفية هامة، ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها المفارقة الكبيرة بين المفاهيم المعتمدة رسمياً والمضامين الواقعية، وبالتالي إن لم يكن الباحث حذراً، فسيجد نفسه في وضعية انفصام حقيقية.

إن جل مفاهيم التنمية المعتمدة رسمياً في المغرب هي مفاهيم مستوردة، لكن مضامينها في الغرب تختلف اختلافاً كبيراً عن مضامينها لدينا. فبحكم مساره التاريخي، وظروفه المجتمعية الخاصة، ينطلق

النموذج الغربي من أطروحة التصنيع والتحديث، بل يرى أن تحقيق التنمية ليس له من مدخل غير التصنيع وتحقيق المجتمع الصناعي. ولعلنا نتفق في كون الغرب كان منسجما مع تطلعاته، لأنه عاش مرحلة التصنيع والتحديث بما للكلمة من معنى، بل هو الذي صنع هذه المرحلة بكشوفاته وابتكاراته وإنتاجاته، وعندما تحدث عن مرحلة "الرقمي"، كان هو من يصنع الأدوات الرقمية وأول من يستفيد منها.

لكن ماذا عنا نحن، الذين عملنا جهدنا لتكرار التجربة نفسها، فلا نحن حققنا الانتقال إلى المجتمع الصناعي فعلا، ولا نحن حققنا مجتمعا رأسماليا حقيقيا على علته، ولا نحن حققنا تحديثا أدواتنا (نسبة استعمال الآلة والتقنيات الحديثة في الأرياف ضعيفة جدا). بل كانت الحصيلة، تعلق دائم ومستمر بطموحات المنتظم المتقدم، وتقريط كبير في مقومات النهوض، ورصيد تنموي قوامه الخطابات الطموحة، لكن حصيلته التباين المجالي والاجتماعي، والتخلف الاقتصادي، والتبعية الحتمية.

إن الإشكالية الرئيسية لهذا البحث تتلخص في محاولة فهم أسباب هذا الإخفاق، أو بالأحرى أسباب إعاقة التنمية في الأرياف المغربية، على اعتبار أن التنمية هي مظهر رجحان ميزان قوى لصالح فاعلين اجتماعيين معينين، لأنها أفعال عينية، تقترحها جهات محددة، وفق اختيارات إرادية، وفي حيز جغرافي واضح. وبالتالي فتقييمها لا يحتمل التعويم وتحميل المسؤولية للجميع أو الحلقات الأضعف، بل يحتاج إلى الإجابة عن أسئلة محددة: ما مضمون مفهوم التنمية الريفية الذي يتبناه المغرب؟، من يقترح ويحدد مضامين هذه المفاهيم؟. من يتحمل مسؤولية إعداد المشاريع التنموية في الأرياف المغربية؟. من هم الفاعلون التاريخيون الذي يتحملون مسؤولية تحديد الأولويات التنموية؟. ما هي طبيعة المشاريع التي تم إنجازها في الأرياف المغربية؟. من يستفيد من مخرجات المشاريع التنموية في الأرياف؟. أو ما هي تراتبية الاستفادة من هذه المشاريع، وحجم التباين في مستويات الاستفادة؟.

وقد تم عرض هذه الإشكالية من منظور خاص في منهج البحث الجغرافي، وقضية التنمية الريفية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة. وهو منظور يروم نقد مناهج البحث، وبنىات المجتمع، وطبيعة المشاريع المهيكلية. وقد اخترنا أن يكون طموحنا المعرفي عبارة عن "مقاربة نقدية" تعتبر المجال الريفي "منظومة مجالية متكاملة"، مُشكَّلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، أهمها رباعية المجال والمجتمع والسلطة والفئة، وفي ظل هيمنة منظومة معرفية كونية لا تعترف بالخصوصيات، وتعتبر "المجال/التراب" ملكا للجميع. فإذا كانت المناهج الجغرافية الحالية، في ظل الهيمنة المذكورة، تروم تحقيق طموح "العدالة المجالية" باعتبارها أرقى وأسمى تصورات مفهوم "المجال" (إعادة توزيع الموجود)، فإن المنظور المقترح تحقيق "العدالة الاجتماعية" باعتبارها غاية العلم أولا وقبل كل شيء (عدالة إحداث الثروة وحسن توزيعها).

كثيرا ما ينساق البحث الاجتماعي، ومنه البحث الجغرافي، في صيغته الحالية، إلى إغراء تقديم التوصيات لصاحب القرار السياسي والإداري. وإن كنا نسلم جميعا بضرورة تدخلية البحث الاجتماعي، وضرورة مساهمته في حل إشكالات وقضايا المجتمع، فإننا لا نرى مبررا، على الإطلاق، إلى تحويل البحث الاجتماعي ومراكزه المعتمدة رسميا وأكاديميا إلى مؤسسات للخبرة تحت الطلب. وحتى لا يكون البحث من هذا القبيل، وفي هذا السياق، فإننا نقدر أن عليه أن يسلك نفسه في دائرة البحث النقدي، ليس النقد بالمفهوم الذي درج عليه الاستعمال العام، بما يرادف المعارضة وإبراز النقائص، ولكن النقد بالمفهوم الذي تبناه بعض الجغرافيين، نقد المنهج، ونقد الموضوع، ونقد الوقائع وتعريفاتها.

فليس الهدف من هذا البحث تقديم توصيات لكيفية التعامل مع مخرجات العملية التنموية، ولا إعطاء بديل منهجي لمقاربة الظاهرة التنموية في الأرياف المغربية، ولكن المساهمة في مشروع تجديد النظر والمنهج الجغرافي في تحليل الظواهر الاجتماعية من منظور جغرافي أصيل. إنها محاولة لإعادة تأكيد ضرورة تحول جغرافيا التنمية من الجغرافيا الطبيعية أو الإيكولوجية أو المشهدية إلى جغرافيا تنتمي إلى العلوم الاجتماعية، وبالتالي فهناك حاجة ملحة إلى إبداع مقاربة جديدة وهي: المقاربة النقدية، التي تجمع بين المجالي والاجتماعي في آن واحد.

وليس الهدف هو أن نجمع بين الجغرافيا والسوسيولوجيا والاقتصاد والتاريخ الاجتماعي أو غيره، بل لنؤكد، كما أكد العديد من الباحثين الجغرافيين، أن جغرافيا الأرياف هي جغرافيا اجتماعية بامتياز.

أما من حيث الموضوع، فغاية هذا البحث، تفكيك تحولات السياسة الفلاحية والتنمية الريفية في المغرب، وكشف بعض مواطن الخلل والانحباس فيها، علاوة على إبراز حجم الإخفاق في التنمية، وذلك من خلال رصد حصيلة ما يفوق قرن من التدخلات التنموية في المجال.

موقع البحث من سابقه.

ما الداعي إلى مقارنة من هذا القبيل، مقارنة اجتماعية لا تهتم بما هو كمي فقط، بل بما هو كيفي ونوعي كذلك.

إن مشروع التجديد في البحث الجغرافي قد ساهم فيه بعض رواد الجغرافيا المغاربة، والعديد من الباحثين من زوايا متنوعة، لا يمكن حصرها واختزالها في فقرة كهذه، إلا أن زاوية مساهمة الجهد المعروف تتمثل في:

على المستوى المنهجي: يقترح البحث أعمال عناصر وأدوات المنهج النقدي في الدراسات الجغرافية، نظرا للفائدة الجمة لهذا المنهج في جل الدراسات التي اعتمدته، خاصة في بعض الدول الغربية (ألمانيا نموذجا)، حيث يجعل هذا المنهج صاحبه يبحث الظواهر الاجتماعية لصالح المجتمع وإلى جانبه، ولتناسب هذا المنهج كذلك مع البحث الجغرافي بما هو طموح إلى عدم تفريق ما وحده المجال من عناصر وقضايا. فالمجالات الريفية المغربية متنوعة بمشاهدها وتاريخها ومواردها وبنياتها السوسيو-اقتصادية وهوياتها المحلية، وعلينا نحن الباحثون أن نتناول هذه العناصر مترابطة ومتفاعلة فيما بينها من غير تجزئ.

أما على المستوى العملي: فالباحث حاول، قدر الإمكان، أعمال بعض أدوات هذا المنهج، لتفكيك الظاهرة التنموية في الأرياف المغربية، التي لا يختلف أحد في كونها ظاهرة معقدة، لا يصح تناولها بشكل تجزيئي.

لا ندعي أن عملنا هذا غير مسبوق بالإطلاق، بل إن السبق لم يكن هدفا لهذا المجهود، بقدر ما كان هدفه التجديد، وقد حاولنا الاستفادة من أهم الدراسات والبحوث التي استطعنا الوصول إليها، وسيظهر ذلك جليا في العديد من جزئيات هذا البحث، لكن يبقى لهذا البحث، في نظرنا، خصوصية تنظيم الاستفادة من هذه البحوث، ومحاولة تثمينها في سياق تحليل متكامل ومتوازن.

وقد عمل البحث على الاستفادة من تجارب جغرافيات أخرى (كلافال 1973، نوان 1982، فريمون وجون رونار 1984، كاي دي مايو 1991؛ 1998؛ 2008)، جعلت من التجديد المعرفي موضوعا راهنا للجغرافيا باعتبارها تنتمي إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع تأكيد أهمية رصد وتوجيه التحول الاجتماعي باعتباره موضوعا محوريا للجغرافيا، لكن بمقاربة مكانية، وهو ما أعطى لهذه الجغرافيات، القدرة على خوض غمار التحليل الاجتماعي للمجال، وفق خصوصيات الهوية الثقافية في انفتاحها على العالم. وإذا كان بعض الباحثين يتخوفون من أن هذه الأطروحة ستؤدي إلى تغليب المقاربة الإيديولوجية لمفهوم الهوية، فإن من يرجع إلى هذه الجغرافيات، يجدها بارعة في الدفاع على أن لكل مجتمع حقه في الإبداع والابتكار، وفق مقوماته وتاريخه وخصوصياته، وبما لا يتعارض مع اعتباره جزءا من البشرية.

إن خاصية المنظور المعتمد في هذه الدراسة، هي أنه يعالج إشكالية التنمية في علاقتها بدينامية المجال وحركية المجتمع الريفيين، لذلك يضع العملية التنموية في ظل سياقات متعددة، منها التاريخي والسوسيو-اقتصادي والسياسي والمجالي والهوياتي والحضاري، لذلك وجدنا أنفسنا في ظل البحث الجغرافي نستلهم أدوات العمل السوسيوولوجي أو الاقتصادي أو التاريخي بطريقة من الطرق، وما كان

لنا أن نركب هذا التحدي لولا أنه يجسد فعلا محاكاة لمناهج اشتغال الرواد، فكم كان أعلام الجغرافيا، وأقطاب السوسيولوجيا، الباحثون في المجال الريفي المغربي، بارعون في إدماج السوسيولوجيا والجغرافيا البشرية والتاريخ الاجتماعي لفهم تفاعل عناصر المجال وتحولات المجتمع، نذكر منهم بول باسكون، وكريكوري لازريف، وجون فرانسوا تروان، وجون لوكوز، وجون دريش، وجون سيليري، وجيرار فاي، وقد صرح "جيرار فاي" في غير ما مرة أن تعيينه في العديد من مشاريع الأمم المتحدة ومنظمة الاغذية والزراعة، كان على أساس تخصصه في السوسيولوجيا، فإذا به يجد نفسه يقوم بعمل في صميم جغرافيا الأرياف.

فرضيات البحث.

يقتضي تبني النظرية النقدية صياغة نموذج جديد من الفرضيات، يرتبط ارتباطا وثيقا بالمسارات الاجتماعية الفعلية والبنوية من جهة، وبالمسارات المعرفية لتحولات البحث الجغرافي لمسيرة ذلك. وهذا بمثابة قطع مع النموذج التقليدي لصياغة الفرضيات في شكل رزنامة من الأسئلة الأساسية والفرعية.

وعليه، فنسق الفرضيات المطروح يسائل النموذج التنموي في الأرياف، من خلال قضية كفاءته في إعادة تأسيس مفهوم المجال (المجال الريفي) في علاقته بالتنمية:

- المجال الريفي باعتباره ظاهرة اجتماعية خاضعة لعمليات التحول، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إحدى عتبات التحول الاجتماعي في الأرياف، أو أرقى عتباتها على الأرجح. فهل كانت التنمية كذلك؟
- المجال الريفي باعتباره بنية سوسيواقتصادية، ومظهر هذه البنية الآن هو التباين المجالي والاجتماعي، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة صياغة البنيات الاجتماعية والمجالية في أفق تحقيق اندماجها وتضامنها. فهل استطاعت التدخلات التنموية فعل ذلك؟
- المجال الريفي باعتباره رصيда حضاريا وحيزا جغرافيا متملكا لساكنيه وذوي الحقوق التاريخية فيه (تراب)، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة الاعتبار للهويات المحلية والخصوصيات الثقافية. فكيف كانت مقارنة ذلك؟
- التنمية الريفية باعتبارها ظاهرة معقدة ومركبة، وهذا يفترض أن المشاريع التنموية يتم بناؤها بالاستفادة من كل التخصصات المشتغلة في الأرياف والتنمية، أو إعداد نموذج إطار مرجعي من خلال إحداث تكامل بين هذه العلوم، أو على الأقل مجال التقاطعات فيما بينها. فهل تحقق ذلك؟

بنية وتصميم البحث.

يتألف هذا البحث، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، من ثلاثة أقسام:

القسم الأول: الأطر النظرية والمرجعية للبحث، ونقصد بالأطر المرجعية، أهم التخصصات والأطروحات التي تناولت المجال والمجتمع الريفيين، وقد ركزنا على اثنين منها، وهما السوسيولوجيا القروية وجغرافية الأرياف، للوقوف عند مساهمتها في فهم المجال والمجتمع، لأن نجاح مشروع التنمية يتوقف على حسن فهم المستهدف بها (المجال والمجتمع). ويقع هذا القسم في أربعة فصول. الفصل الأول، وهو فصل تمهيدي، يلقي الضوء على أهم أطروحات التنمية واتجاهاتها، ثم السياقات التي ظهرت فيها مفاهيم التنمية والتنمية الريفية، ليختم بإبراز بعض الصعوبات التي تعترض تنزيل بعض مضامين التنمية في الحالة المغربية.

والفصل الثاني، تم تخصيصه لتحولات البحث السوسيولوجي في الأرياف المغربية بين المقاربات الكولونيالية والأطروحات التنموية البديلة، حيث كان الهدف، إبراز مساهمة السوسيولوجيا سواء في تجميد بنيات المجال والمجتمع أو تنميتها، وكذا لفت الانتباه إلى العديد من الخلاصات التي كان ينبغي على مصمم التنمية في الأرياف المغربية أخذها بعين الاعتبار، سواء ما تعلق بخصوصيات المجتمع القبلي المغربي، أو تعقيدات البنيات المجالية في الأرياف، وما يرتبط بها من قضايا شديدة الحساسية، كالبنيات العقارية وتدبير الموارد المائية وغيرها.

وللمساهمة في مشروع تجديد البحث الجغرافي، ودعم مستقبل المدرسة الوطنية، يحاول الفصل الثالث من هذا القسم، وفي جزأين منه، قراءة استرجاعية لبعض الأطروحات الجغرافية، التي تناولت المجال الريفي، لإبراز ما استطاعت فعله عمليا في واقع المعاش اليومي لساكنة الأرياف، وما أحدثته فعليا من تحولات في أنماط عيش الريفيين. بالإضافة إلى جزء آخر، بمثابة استخلاص أهم القضايا التي ينبغي على البحث الجغرافي الوطني مواجهتها للمساهمة الجادة في تأسيس جغرافية مواطنة.

أما الفصل الأخير من القسم الأول، فهو عرض لواقع الأرياف المغربية ما قبل الحماية، والهدف من ذلك رفع الالتباس الذي أسهمت فيه بعض الكتابات غير المنصفة، بكون الأرياف المغربية عاشت تخلفا واضحا، وصراعا دائما، وانتفاء أكيدا للتنمية والتعايش الحضاري، فكان دخول الحماية فرصة سانحة لتأسيس الدولة الحديثة، وبناء أركانها الأساسية، وخوض غمار التنمية والإصلاح. وقد حاولنا في هذا الفصل عرض واقع الأرياف من حيث إمكاناتها الاقتصادية، وشروطها الحضارية، وخصوصيات تدبيرها للمجال، وتنظيمها للمجتمع.

القسم الثاني: الأرياف والتنمية، التاريخ والتدخلات. إن هذا القسم ينهل من خلاصة أساسية، وهي أن الأرياف المغربية هي نتيجة فعل التاريخ، بل نتيجة استراتيجيات فاعلين تاريخيين. وهو يضم ثلاثة

فصول، تعرض تاريخ الأرياف من خلال بعض التحولات المفصلية، سواء خلال فترة الحماية، أو ما بعد الاستقلال.

فالفصل الأول من هذا القسم، يبرز كيف أن التدخل الاستعماري أحدث في الأرياف المغربية تنمية موجهة ومعاقبة، وفق تصوراته الخاصة، ومصالحه المجحفة، فأنتجت تباينا مجاليا واجتماعيا واضحين، وقد ساعد على ذلك تقاطع الأهداف الاستعمارية مع المصالح الخاصة لبعض الفئات النافذة، سواء من داخل بنية مخزن القرن التاسع عشر، أو من العائلات الشريكة له، أو من المحميين ورؤساء الزوايا وقادة القبائل.

وبيانا لما أحدثه النموذج التنموي من انعكاسات، عمل الفصل الثاني من هذا القسم، على توضيح اللبس الذي كرسه بعض الدراسات، من كون عملية "التحديث" التي قام بها الاستعمار، جسدت فعلا تنمويا حقيقيا. فالتحديث إذا صح أن يكون فعلا مناقضا للتقليد، فإنه لم يستطع، في حالة الأرياف المغربية، أن يكون نقيضا للتخلف، الذي استمرت مظاهره رغم التدخلات الاستعمارية.

أما الفصل الثالث، فقد تناول مظاهر أطروحة التنمية الفلاحية التي تبنتها إدارة المغرب المستقل، وخصصت لها من الإمكانيات المالية الكثير، وقد حاول البحث إبراز دور هذه الأطروحة في استمرار التعاطي المزدوج مع الأرياف المغربية، فكانت النتيجة استفادة المجالات المحظوظة، التي يديرها الأغنياء ويستفيدون من استثمارها بدعم شبه كامل من مؤسسات الدولة، وضعف استفادة المجالات الهامشية والتقليدية، التي تراجعت إمكانيات مقاومتها مع الزمن، مما أنتج حالة من الطرد المجالي، وخلق عقلية انتظارية عاجزة في صفوف الفلاحين الصغار، الذين تزداد معاناتهم يوما بعد آخر.

والفصل الأخير، يعرض مظاهر تحول التوجه الرسمي إلى أطروحة "التنمية الريفية"، بالتركيز على الجانب الاجتماعي للأرياف، وخاصة مجالاتها الفقيرة والمهمشة، وكيف أن الحجم الهائل من المشاريع والبرامج، لم تستطع إصلاح اختلالات تاريخية عاشتها الأرياف، فتوسع الخرق على الراقع، واستمرت المعاناة، بشكل متفاوت بين المجالات الريفية المغربية.

وانسجاما مع عنوان الأطروحة، خصصناه القسم الأخير لتقييم حصيلة التدخلات التنموية التي استمرت ما يزيد عن قرن من الزمن. فكان الفصل الأول في تقييم الحصيلة، تقييم حصيلة الجدل ثلاثي الابعاد: البنيات العقارية/البنيات الزراعية/البنيات الاجتماعية، لإبراز دور التملك في إحداث التباينات الاجتماعية في الأرياف المغربية، على اعتبار أن مشهد تباين الاستغلاليات الفلاحية، إنما هو مظهر من مظاهر التباين السوسيواقتصادي الواضح في الأرياف، حيث تقع الاستغلاليات الفلاحية على طرفي نقيض البنية الاجتماعية في الأرياف، استغلاليات كبيرة بمثابة مجال محفوظ للأغنياء وبعض الفئات المتغنية، واستغلاليات صغيرة ومجهريه يستغلها فقراء الأرياف، لا تكفي جلها لتحقيق الكفاف.

أما الفصل الثاني فكان بمثابة تقييم حصيلة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلاحي المغربي في سياق التوازنات الماكرو اقتصادية الجديدة، وقد اهتم هذا الفصل بتوضيح أثر اختلال الرؤية التنموية للأرياف المغربية، من خلال مؤشرين: مؤشر دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنافسية المطلوبة، وإحراز موقع قدم في السوق الدولية، ومؤشر تحقيق الاكتفاء والتوازنات الماكرو اقتصادية بين القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الوطني.

والفصل الثالث من الحصيلة، يبرز حصيلة التدخلات التنموية فيما يخص تدبير الموارد الترابية والحفاظ عليها، وقد اقتصر هذا الفصل على أهم المؤشرات، منها الموارد المائية، والتربة، ثم المراعي والغابات. وقد كشف هذا الفصل عن مدى تأثير التوجهات التنموية على أهم الموارد الترابية، وجعلها في وضعية حرجة جدا. وإذا كانت النتائج على كبار المستثمرين لا تظهر حجم الكارثة، نظرا للدعم المتواصل الذي تمنحهم إياه الدولة، فإن النتائج على صغار الفلاحين وسكان الأرياف، تؤثر على وضعية كارثية بكل المقاييس.

وفي ختام هذا القسم، يهتم الفصل الرابع بتقييم حصيلة التدخلات التنموية في الجانب الاجتماعي لساكنة الأرياف، من خلال الوقوف مع واقع بعض المؤشرات التي تنظم حياة الريفيين، منها قضية التربية والتكوين، والصحة، والتشغيل. وقد وقفنا في هذا الفصل على نتائج غير مرضية، لا تساعد على توطین ساكنة الأرياف، ولا على إغرائها بالاستقرار والمساهمة في تنمية المجال

خلاصات البحث

تتقدم المعرفة والبحث جنبا إلى جنب مع تطور التنمية، خاصة في الدول النامية، وتتكامل المعرفة، من حيث مضمونها مع التوجهات الاستراتيجية، التي تسعى الدول والمنظمات لإقرارها وتبنيها. وعلى هذا الأساس أصبح البحث في التنمية آلية لبناء مفاهيم وأطروحات جديدة، تراعي الخصوصيات الوطنية، والهويات المحلية. وهكذا ظهرت مفاهيم جديدة في التنمية، من قبيل "المحلية" و "الترابية" وغيرها، كما ظهرت أطروحات كذلك، كان من آخرها أطروحة أمارتيا صن "التنمية حرة".

كان هذا حافزا للبحث في موضوع التنمية الريفية، واختيار عنوان "مئة سنة من التنمية الريفية في المغرب، استمرارية الثابت ونسيية التحول"، قصد المساهمة في النقاش الدائر، منذ زمن، في قضايا التنمية في المغرب، باعتباره دولة نامية تطمح إلى اللحاق بمصاف الدول المتقدمة، وبالتحديد في المجال الريفي. وقد عمل البحث على صياغة إشكالية تتناسب وهذا الطموح المعرفي، مؤطرة بقضيتين أساسيتين: قضية التنمية الريفية باعتبارها تجسيدا لتصورات فاعلين معينين، وفق رؤى وتوازنات اجتماعية خاصة. ثم قضية منهج النظر إلى العملية التنموية، باعتبارها فعلا اجتماعيا، من المنتظر، أن يستجيب لطموحات المجتمع، ويدعم حركته التاريخية.

وقد حاول البحث، من خلال فصوله الاثنا عشر، أن يساهم في تدقيق وتأكيد وتنقيح العناصر الأساسية لصياغة تصور متجدد للتنمية الريفية في المغرب، وذلك من خلال نقد التجربة التنموية الحالية، والوقوف عند تحولاتها لرصد مكامن الضعف، ومصادر القوة. لذلك أثر البحث أن يقدم عرضاً عن أهم التدخلات التنموية في الأرياف المغربية، وما خلفته من تحولات، منها الإيجابي، ومنها غير ذلك.

وقد قدم البحث المجال والمجتمع الريفيين، باعتبارهما كتاباً مفتوحاً عبر التاريخ، سجلت فيه التدخلات التنموية، سواء الاستعمارية، أو تدخلات إدارة المغرب المستقل، عناوين طموحاتها، وتفصيل رهاناتها على هذا المجال وأهله. وقد أكد البحث، في غير ما موقف، دور العديد من الفاعلين الريفيين، في الحرص على تدوين تطلعاتهم وطموحاتهم الخاصة كذلك على هذا الكتاب.

إن البحث في التحولات المجالية والاجتماعية في الأرياف المغربية ليس جديداً في البحث الجغرافي، ولا في بحوث أخرى، كالاقتصاد القروي، أو السوسيولوجيا القروية، أو في جزء كبير من التاريخ الاجتماعي للأرياف، لكن الجديد، هو ربط هذه التحولات بقضية التنمية الريفية، والسعي إلى ربط هذه البحوث لتتكامل فيما بينها خدمة لتحقيق التنمية في الأرياف.

فجل البحوث الاجتماعية المشتغلة في الأرياف تجمع، كما يؤكد هذا البحث، أن الأرياف المغربية تتحول، وتتحول بسبب تفاعلات وتناقضات اجتماعية داخلية، كما تتحول بسبب تدخلات خارجية، بل إن التدخلات الخارجية، تساهم بشكل كبير في توجيه التناقضات الداخلية في مناحي ومسارات مرغوب فيها من قبل بعض الفاعلين، ومرفوضة، أو منتقدة من قبل البعض الآخر، وإذا صح أن نسمي ما يحدث بتحويلات، فإنه لا يصح نعتها بالانتقالات التنموية، وإن حدث وسميت كذلك، عرفاً أو التباساً، فالمطلوب هو طرحها على طاولة التشريح والنقد والتفكيك لتأكيد ذلك أو نفيه.

يقدر هذا البحث أن التحولات الاجتماعية والمجالية التي عرفت الأرياف المغربية تجد جذورها في نوعية التدخلات الاستعمارية، التي راهنت على نقل الأرياف من وضعية خاصة بها، إلى مجتمع التحديث وركوب الآلة "الجماعة فوق الجرار"، كل ذلك تحت يافطة التنمية، فلا هي استطاعت ركوب غمار التحديث، ولا هي حافظت على أهم مقوماتها المجالية والاجتماعية، وبعد نصف قرن من التحديث المتواصل، بقيت نسب استعمال الآلة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ضعيفة للغاية، بالمقابل ضاعت أهم المقومات المجالية، فاختلف التوازن بين طبيعة التدخل وخصوصيات الموارد والمجتمع، وضاعت أهم المقومات الاجتماعية، فاختلف التوازن الاجتماعي، وصار المجتمع الريفي طبقتين متناقضتين، من حيث المصالح والرهانات.

ورغم المجهودات الكبيرة للمغرب المستقل، فلم تستطع القطع مع أسلوب الانتقائية، فاستمر الثابت، وهو تهميش الطبقات الاجتماعية الضعيفة، وعموم الفقراء، وصغار الفلاحين، وتهمشت مجالات عيشهم، في الجبال والواحات والهوامش. وأمام استمرار الثابت، بقي التحول نسبياً، استفادت من خلاله الأرياف من بعض المشاريع الاجتماعية، فارتفع دخل بعضها، وتمكنت الساكنة من بعض المرافق الاجتماعية الأساسية من مستشفيات ومستوصفات وطرق ومدارس وماء صالح للشرب.

وهنا تتأكد موضوعية الأطروحة وواقعيتها، من حيث كون التنمية في الأرياف هي مظهر رجحان ميزان قوى لصالح فاعلين اجتماعيين معينين، لأنها أفعال عينية، تقترحها جهات محددة، وفق اختيارات إرادية، أو بالأحرى إرادية، وانتقائية كذلك.

كما تتأكد واقعية الأطروحة وموضوعيتها كذلك، من خلال اختيارها للمنهج النقدي لتحليل وفهم الظاهرة التنموية، باعتبارها ظاهرة اجتماعية معقدة، تتطلب نقد مناهج البحث، ونقد بنيات المجتمع، ونقد طبيعة التدخلات في علاقتها مع طموحات مختلف الفاعلين.

وتتأكد الواقعية والموضوعية كذلك في اعتبار المجال الريفي "منظومة مجالية متكاملة"، مشكلة عبر سياق تاريخي خاص، ونتيجة روابط وعلاقات متداخلة، منها العلاقات الداخلية بين رباعي: المجال-المجتمع-السلطة-الفئة، والعلاقات الكونية، التي تجعل من مجالنا جزءاً من جغرافية السوق الكبير، الخاضع لطموحات العولمة، ومصالح الرأسمالية الكاسحة.

وبناء على هذه المنطلقات، ومن خلال الوقائع المعروضة، والقضايا المثارة، فقد تبلورت العديد من الخلاصات أهمها:-

أولاً: إن الظروف التاريخية والثقافية والحضارية، التي تم في سياقها تبني المشروع التنموي في المغرب، في نسخته الفرنسية، هي التي حولت البحث الاجتماعي (السوسيولوجي والجغرافي على الخصوص) من أداة علمية إلى أداة إيديولوجية لتكريس الاستعمار، وتضخيم الذات المهيمنة، لذلك اخترنا أن نعبر عن هذا الوضع، خلال القسم الأول، بـ "استعمار ضحية لأفكاره".

ثانياً: إن الطبيعة المعقدة لقضية التنمية، وتعدد مجالاتها، يستوجب أعمال منهج جديد في مقاربتها، وقد اقترح البحث نموذج "المنهج النقدي"، الذي يستهدف تكامل المعارف والعلوم، وعبور التخصصات القريبة، للنظر، بشكل متكامل في قضية التنمية الريفية. وفي هذا السياق، يدعو البحث المعروض، إلى تطوير المدرسة الجغرافية المغربية "الجغرافيا المواطنة"، لمواكبة التحديات المعرفية المستجدة، ويقترح في ذلك العديد من المداخل والمقدمات.

ثالثاً: إن مصمم التنمية الريفية، والمكلف بإنجاز المشاريع، ينبغي أن يستحضر خصوصيات المجتمعات الريفية القبلية، وتعقيدات البنيات المجالية، وأهم العوامل المتحركة فيها، وخاصة قضية البنيات العقارية، وقدسية التملك في الأرياف بالنسبة لكل الفاعلين.

رابعاً: نتيجة أعمال أدوات المنهج النقدي في تحليل التنمية الريفية في المغرب، يستقر الرأي على أن واقع الأرياف المغربية هو نتيجة فعل التاريخ، بل نتيجة استراتيجيات فاعلين تاريخيين، سواء في فترة ما قبل الحماية، أو خلالها، أو بعد الاستقلال، وقد عرضها البحث، بشكل مفصل، خلال الفصول الأربعة للقسم الثاني.

خامساً: إن طبيعة التدخلات التنموية التي تمت في الأرياف، ما كان منها إلا أن تقضي إلى مثل الحويلة المبنية في القسم الأخير، فالتحديث الاستعماري، لا يمكن إلا أن يحدث ازدواجية فلاحية، وتناقضا اجتماعيا واضحا، وصدمة تحديثية عنيفة، غير مضمونة العواقب. أما النموذج التنموي المغربي، فقد أرغمته العديد من الإكراهات، وبما كسبت رهاناته واختياراته، كالاندماج الدولي، وأولوية الاستثمار الكبير، وأسبقية الاقتصادي على الاجتماعي، على التدخل الإرادوي والانتقائي في كثير من الأحيان، فتم بذلك تكريس جمود بعض البنيات الاجتماعية والمجالية، مما جعل التحول والتنمية رهينة ما هو تقني على حساب ما هو بنيوي.

وقد اكدت مجموع هذه الخلاصات صدقية بعض الفرضيات المطروحة، وأهمها:

الفرضية التي تنطلق من اعتبار التنمية الريفية ظاهرة معقدة ومركبة، وهذا يفترض أن المشاريع التنموية يتم بناؤها بالاستفادة من كل التخصصات المشتغلة في الأرياف والتنمية، أو إعداد نموذج إطار مرجعي من خلال إحداث تكامل بين هذه العلوم، أو على الأقل مجال التقاطعات فيما بينها. فقد تتبعنا أهمية السوسيولوجيا القروية، وجغرافية الأرياف، والتاريخ الاجتماعي والاقتصاد الريفي في فهم مميزات المجال وخصوصية المجتمع، وتشابكها كذلك في العديد من المواضيع والمباحث.

الفرضية التي تقول باعتبار المجال الريفي بنية سوسيواقتصادية، أو بالأحرى بنيات مختلفة، ومظهر هذه البنيات الآن، هو التباين المجالي والاجتماعي، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة صياغة البنيات الاجتماعية والمجالية في أفق تحقيق اندماجها وتضامنها. وإذا لم تستطع التدخلات التنموية إحداث تحول في البنيات الاجتماعية، من أجل توازنها، وتضامنها، وتواصلها، فإن حرص التنمية على إصلاح بعض القضايا الجزئية لن يفيد كثيرا.

ثم الفرضية التي تقول باعتبار المجال الريفي رصيذا حضاريا، وحيزا جغرافيا متمكنا لسكانه، وذوي الحقوق التاريخية فيه (تراب)، وهذا يفترض أن تكون التنمية بمثابة إعادة الاعتبار للهويات المحلية

والخصوصيات الثقافية. فإذا لم تستطع التنمية استرجاع هذا الحق لأصحابه، فهي بمثابة سلوان وعزاء، سرعان ما يستفيقون منه على صدمة دخل متواضع، أو بنيات تحتية هشة، أو سلب لبعض الحريات والحقوق الأساسية.

وإنه بقدر ما أنتج هذا البحث من خلاصات عن التنمية في الأرياف المغربية، وأهم الإكراهات والعوائق، فقد حفز فينا العديد من التطلعات والآفاق البحثية المأمول استكمالها.

ففي حقيقة الأمر، فهذه المحاولة هي شطر أول من البحث، لأنها ركزت على نقد ما هو موجود، لذلك، فالطموح معقود على أن يتم استكمال المشروع، بمحاولة أخرى في صياغة العناصر الأساسية، وتحديد الأضلع الرئيسية لمربع النموذج التنموي المطلوب في الأرياف المغربية. وذلك من خلال محاور أساسية، منها:

أولاً: بخصوص المنهج الجغرافي، نرغب في صياغة مقدمات المنهج النقدي في جغرافيا تنمية الأرياف المغربية، ونرجو أن يكون حافزاً للبحث في النموذج المنهجي الأمثل لدراسة التنمية الريفية في المغرب؛ ثانياً: بخصوص المجتمع الريفي المنتظر، نسعى أن تكون الدراسة الحالية، بمثابة خبرة اجتماعية لتحديد الخصوصيات غير المرغوب فيها في المجتمع الريفي المغربي، والتي حفزت آليات المقاومة لديه، ومنعته من الاستفادة من التدخلات الإيجابية، سواء خلال فترة الحماية، أو خلال مرحلة الاستقلال. وما دام المشروع المنتظر يطمح أن يكون نقدياً، فمن أولوياته المساهمة في بناء "المجتمع الجديد" كما يسميه "هيرمارس"، المجتمع المتواصل والمتعاون والمتبادل؛

ثالثاً: بعد الاطلاع على الأجيال السابقة للتنمية (التنمية المحلية، التنمية المجالية، التنمية الترابية)، وعلى أهم الانتقادات الموجهة إليها، يبدو أن الواقع في الأرياف المغربية، يتطلب جيلاً جديداً من التنمية، إنه جيل "التنمية المواطنة". وهذا المشروع يحتاج مجهوداً جماعياً، نتمنى أن نكون جزءاً منه.

رابعاً: بخصوص قضية تكامل العلوم وعبور التخصص. على مرور سنوات البحث، تؤكد لدينا أن موضوع التنمية، يستحق أن يكون جدعاً مشتركاً بين العديد من التخصصات العلمية، شأنه شأن المجال الريفي، لذلك نطمح أن تسعفنا الظروف المستقبلية، لنساهم إلى جانب باحثين من تخصصات اجتماعية أخرى، في مشروع البحث في قضايا تنمية الأرياف، في إطار البحث التكاملي.